

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



كتاب
الكشف عن وجوه القراءات السبع
وعملها وحججها

لـ مؤلفه
أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي

« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

تحقيق
الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

~~~~~  
ج ١٣٩٤  
م ١٩٧٤

## بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليما

الحمد لله ذي العزّ المنيع ، والمجد الرفيع ، والسلطان القاهر ، والجلال  
الظاهر ، والمثلک الغالب الباهر ، والآلاء العظام ، والمنن الجسام ، والنعم التّوام ،  
غافر الآثام ، ورازق الأنام ، ومُرتضي الإسلام ، ومصور الخلق في الأرحام ،  
تعالى عن الأشياء والأنداد ، واحتجب عن الإدراك ، وجلّ عن صفة<sup>(١)</sup> الواصفين ،  
وتعالى عن قول الظالمين ، أحمدّه على ما أنعم به<sup>(٢)</sup> من نعمة القرآن والإسلام<sup>(٣)</sup> ،  
وأشكره على ما تفضّل به من المنن والآلاء العظام ، فله الحمد والشكر ، لا إله  
إلا هو ، بعث محمدا نبيّه ، صلى الله عليه وسلم ، بالحقّ المبين ، والسراج المنير  
بكتاب<sup>(٤)</sup> (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم  
حميد)<sup>(٥)</sup> ، فبلغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، وجاهد في الله<sup>(٦)</sup> حقّ جهاده حتى أناه  
اليقين ، صلى الله عليه وعلى آله<sup>(٧)</sup> وجميع النبيّين والمرسلين وسلم وكرّم .

قال أبو محمد مكيّ بن أبي طالب المغربي : كنت قد ألّفت بالمشرق كتابا  
مختصرا في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسمّيته «كتاب  
التبصرة» [وهو] فيما<sup>(٨)</sup> اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربت فيه عن  
الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل ، وحرصا على<sup>(٩)</sup>  
التخفيف ، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات<sup>(١٠)</sup> التي ذكرتها

(١) ص : «صفات» .

(٢) ب : «عليه» وليست عبارة «ص» بيّنة .

(٣) ص : «الإسلام والقرآن» .

(٤) قوله : «والسراج المنير بكتاب» هي في الأصل غير بيّنة تماما ، واثبتها من : ص .

(٥) سورة فصلت (٤٢٦) .

(٦) ص : «سبيل الله» .

(٧) ب : «أهله» فأثبت ما رأيته الوجه ، وقوله : «وعلى آله» سقط من : ص .

(٨) ب : «وفيما» والتكلمة لتوجيه العبارة .

(٩) ب : «عن» وصوبتها من : ص .

(١٠) ص : «القراءة» .

في ذلك الكتاب ، «كتاب التبصرة» أذكر فيه حجج القراءات [ووجوهها وأسسه<sup>(١)</sup>]  
«كتاب الكشف عن وجوه القراءات»<sup>(٢)</sup> ثم تناولت الأيام ، وترادفت الأشغال عن  
تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> ، فرأيت أن العمر قد  
تناهى ، والزوال من الدنيا قد تدانى ، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة  
الموت ، وحدث القوت ، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل  
العلم من طلبة<sup>(٤)</sup> القراءات ، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مرور  
الزمان ، وانقراض الأيام ، حرصا مني على بقاء أجره ، وجزيل ثوابه أسأل<sup>(٥)</sup> الله  
أن ينفع به مؤلفه والمتقيس العلم منه ، فواجب على كل ذي مروءة وديانة أفاد من  
كتابنا هذا فائدة أو اقتبس منه علما ، أو تبيّن له به معنى مُشْكِل ، أو علّم منه  
علما لم يكن يعلمه ، أن يترحم على مؤلفه ، ومن أتعّب سرّه وبدنه في نظمه ،  
واستخراج علله ، واستنباط فوائده ، وأن يستغفر لمظهر فوائده ، ومُشِير نوادره  
وعلومه ، فما علمت أن لشغلي وتعبى بتأليف هذا الكتاب وأشباهه فائدة أعظم من  
أن يترحم عليّ من أجله مترحم ، أو يستغفر لي عند قراءته مُستغفر ، أو يذكرني  
بخير ذاكر . فرحم الله من بادر إلى ما رغبته فيه من ذكرى بالخير ، والترحم عليّ ،  
والاستغفار لي .

وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر<sup>(٦)</sup> علل ما في أبواب الأصول ، دون أن أعيد

(١) ص : «أسسه» بلا واو .

(٢) قبل لفظ «القراءات» إحالة على الحاشية لكن ما أحيل عليه ذهب أكثره  
فتبينته من : ص .

(٣) أي بدأ بتأليفه قبل وفاته بثلاثة عشر عاما ، رحمه الله تعالى ، ذكر ذلك ابن  
الأنباري في نزهة الألباء ٣٤٧ ، وياقوت في معجم الأدباء ١٦٨/٩ ، وكان  
مكي نفسه يذكر زمن تأليفه لكتبه ومكانه ، انظر كتابه الهداية في التفسير  
٤/ب ، وطبقات القراء ٣١٠/٢ .

(٤) ص : «أهل» .

(٥) ص : «وأسأل» .

(٦) ص : «وأذكر» .



## كتاب

« الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها »

وهو

شرح كتاب التبصرة في القراءات

تأليف

أبي محمد مكي بن أبي طالب بن مختار القيسي

رضي الله عنه وبيّض وجهه

ونور ضريحه بمحمد وآله



## باب

### علل الاستعاذة

«١» قال أبو محمد<sup>(١)</sup> : إن سأل سائل فقال : لأي شيء جيء بالاستعاذة في أول الكلام ؟

فالجواب أن الاستعاذة دعاء إلى الله جلّ ذكره واستجارة به من الشيطان ، وامثال لما أمر به نبيه عليه السلام إذ قال له في كتابه : ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم )<sup>(٢)</sup> « النحل ٩٨ » .

«٢» فإن قيل : فما معنى الاستعاذة ، وما أصل « أعوذ »<sup>(٣)</sup> ؟

فالجواب أن معنى الاستعاذة الاستجارة والامتناع بالله<sup>(٤)</sup> من همزات<sup>(٥)</sup> الشياطين بدلالة قوله تعالى : ( وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشياطين )<sup>(٦)</sup> « المؤمنون ٩٧ » والشيطان في الاستعاذة<sup>(٧)</sup> اسم للجنس<sup>(٨)</sup> يتراد به الشياطين بدلالة الجمع في الآية ، فأما « أعوذ » فأصله « أعوذ » على وزن « أفعل » مثل « أدخل » فألقيت حركة الواو على العين ، فسكنت الواو وانضمت العين بمنزلة<sup>(٩)</sup> « أقول » ، وألف « أعوذ » ألف المتكلم في فعل ثلاثي في الماضي .

(١) قوله : « قال أبو محمد » سقط من : ص .

(٢) عبارة « ص » بعد لفظة « فالجواب » هكذا : « فالجواب أن لا إله إلا هو عز وجل واستجارة به من الشيطان الرجيم » وما سوى ذلك سقط منها .

(٣) قوله : « وما أصل أعوذ » سقط من : ص .

(٤) قوله « بالله » سقط من : ص .

(٥) أي نخسها وطعننا وغمزناها ، ومنه وصف المائب بـ « الهمزة » ، أنظر تفسير غريب القرآن ٣٠٠ ، والقاموس المحيط « همز » .

(٦) قوله : « بدلالة قوله ... الشياطين » سقط من : ص .

(٧) قوله : « في الاستعاذة » سقط من : ص .

(٨) ب ، ص : « اسم الجنس » ورجحت ما أثبتته .

(٩) ص : « بمعنى » .

وعلة فتح<sup>(١)</sup> الألف أنها أخت الياء والتاء والنون اللواتي<sup>(٢)</sup> يدخلن في الفعل المضارع للدلالة على الحال والاستقبال ، فوجب أن تكون حركة الألف كحركاتهن إن فُتحن فُتحت الألف ، وإن ضُممن ضُمّت الألف ، وكذلك<sup>(٣)</sup> قياس ألف المتكلم حيث وقعت .

«٣» فإن قيل : فهلا بقيت الواو مضومة لسكون ما قبلها ، وصحّت كما صحت في قولهم : هذادلو ، لسكون ما قبلها (أ/٣) ؟ .  
فالجواب أن سكون العين في «أعوذ» ليس بأصل كسكون اللام في «دلو» ، وأصل العين الفتح في «عاذ» . وإنما سكنت العين لدخول الزوائد عليها ، ولثلاث تجتمع أربع حركات متواليات في «يضرب ويخرج»<sup>(٤)</sup> ونحوه<sup>(٥)</sup> ، فلما كان سكون العين ليس بأصل لم يُعتد به ، وأعلّت الواو . وأيضاً<sup>(٦)</sup> فإن الواو قد اعتلت في الماضي في «عاذ» فوجب أن تُعقل<sup>(٧)</sup> في المستقبل اتباعاً ، لئلا يختلف حكم الفصل .

«٤» فإن قيل : فما الاختيار في الاستعانة ؟ .  
فالجواب<sup>(٨)</sup> أن الذي عليه العمل ، وهو الاختيار أن يقول القارئ : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>(٩)</sup> . وعلة اختيار ذلك ما وقع في النص بلفظ<sup>(١٠)</sup> الأمر الذي معناه الترغيب في قوله : (إذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

(١) ص : «فتحة» .

(٢) قوله : «والتاء والنون اللواتي» سقط من : ص .

(٣) ص : «كذلك» .

(٤) قوله : «في يضرب ويخرج» سقط من : ص .

(٥) ذلك أن ماضي هذين الفعلين اللذين مثل بهما وهما «ضرب وخرج» اجتمعت فيه ثلاث حركات ، فإذا دخل حرف المضارعة سكن أوله ، ولذا لم تجتمع فيه أربع حركات .

(٦) ص : «أيضاً» .

(٧) ص : «تعقل» .

(٨) ص : «قال أبو محمد فالجواب» .

(٩) ص : «من الشيطان الرجيم» سقط من : ص .

(١٠) ص : «لفظ» .

ذكر ما في كل <sup>(١)</sup> باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب ، الذي هذا شرحه ، وأرتب الكلام (٢/ب) في علل الأصول <sup>(٢)</sup> على السؤال والجواب ، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف <sup>(٣)</sup> ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به ، وعلته ، وحجة كل فريق . ثم أذكر اختياري في كل حرف ، وأنبه على علّة اختياري لذلك ، كما فعل من تقدّمنا من أئمة المقرئين .

وقد كنت ألفت كتابا مفردا في معاني القراءات السبع <sup>(٤)</sup> المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> ، والجواب عما يمكن من السؤال فيها ، ويئنه بيانا شافيا معلقا ، فأغناي ذلك عن أن أعيد في هذا الكتاب اختصارا وإيجازا <sup>(٦)</sup> . لكن يجب لمن كتب هذا الكتاب <sup>(٧)</sup> . أن يجعله جزءا في آخره ، فبه تتم الفائدة . وذكرت في

(١) ص : «ذكرها في كل» .

(٢) يفهم من كلام أبي شامة على هذا الاصطلاح أن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع . وقال الجرجاني : «جمع أصل ، وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره» . وقال أيضا : «هو ما يئتنى عليه غيره» ، انظر إبراز المعاني ٢٢٦ ، والتعريفات ١٨

(٣) معنى أول الاصطلاحين في علم القراءة كما يذكر العلامة أبو شامة قوله : «القراء يسمون ما قل دوره من الحروف فرشا لانتشاره ، فكانه انفرش ، ورديفه في الدلالة قول صاحب «البهجة المرضية» : وسمي الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السور فرشا لانتشاره فكانه انفرش ومعنى ثانيهما يفهم هكذا من كلام ابن قتيبة وكلام ابن جرير الطبري وكذلك مكي إذ يقول : «أما قول الناس : قرأ فلان بالاحرف السبعة فمعناه أن قراءة كل إمام تسمى حرفا ، كما يقال : قرأ بحرف نافع وحرف أبي وبحرف ابن مسعود ، وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفا ، انظر الإبانة عن معاني القراءات ١/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٧ ، وتفسير الطبري ٤٧/١ ، وإبراز المعاني ٢٢٦

(٤) ب «السبعة» ورجحت ما في : ص ، وانظر «باب العدد» في الأشموني .

(٥) هو كتاب «الإبانة عن معاني القراءات» ، ويذكر مكي في أول هذا الكتاب ما ذكره هنا ، ونشر الكتاب المذكور مكتبة النهضة بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي .

(٦) ص : «أو إيجازا» .

(٧) قوله : «لكن يجب لمن ... الكتاب» سقط من : ص .

الكتاب الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أسماء القراء ورواتهم وأسانيدهم ،  
 وجُملاً من أخبارهم وأسمائهم وتاريخ موتهم وطبقاتهم ، وإسنادي إليهم ،  
 وأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ذكرت في الكتاب الموجز<sup>(١)</sup>  
 فأغنانني<sup>(٢)</sup> ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب ، فلا غناء لمن كتب كتابنا هذا ،  
 واعتمد عليه ، عن الكتاب الأول الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أو الكتاب  
 الموجز<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما فيهما<sup>(٤)</sup> بني الكلام في هذا الكتاب ، فهذا الكتاب كتاب فهم  
 وعلم ودراية ، والكتاب الأول كتاب نقل ورواية<sup>(٥)</sup> ، وبالله أستعين على ذلك كله ،  
 وإليه ، لا إله إلا هو ، أرغب في العِصمة من الزلل في القول والعمل ، وهو حسبي  
 ونعم الوكيل ، وصلى الله على محمد النبي وعلى آله<sup>(٦)</sup> وعلى جميع النبيين  
 والمرسلين وسلم .

(١) هو كتاب آخر سوى كتاب الإبانة ، بل هو بالتبصرة أشبهه ، وقد ذكرته في  
 ثبت كتبه ، وقوله : « وكذلك ذكرت ... الموجز » سقط من : ص .

(٢) ص : « فأغنى »

(٣) قوله : « أو الكتاب الموجز » سقط من : ص .

(٤) قوله : « وعلى ما فيهما » سقط من : ص .

(٥) كان هذا دأب كثير من علماء السلف ، فهم إذا تناولوا موضوعاً صرفوا همهم  
 إلى حصر أطرافه ولم شعثه وإقامة بنيانه مدعماً بالأسانيد والروايات ،  
 ثم إذا فرغوا من ذلك عاودوا ذلك الموضوع أو عاوده غيرهم بالشرح  
 والتفصيل والتوسع في بحثه واستقصائه لغرض تعميم الفائدة ونشر العلم .

(٦) ب ، ص : « أهله » والوجه ما أثبتته .

حمزة<sup>(١)</sup> أنه كان يخفي التعموذ<sup>(٢)</sup> ؟

فالجواب أنه إنما كان يفعل ذلك لئلا يظن ظان أو يتوهم متوهم أنه من القرآن ، أو أنه<sup>(٣)</sup> فرض لازم فتعموذ في نفسه اتباعا لحض الله على ذلك .

«١٠» فإن قيل : فما وجه ما ذكرت أنه روى سُلَيْمٌ<sup>(٤)</sup> عن حمزة أنه كان<sup>(٥)</sup> يخفي التعموذ والبسلة<sup>(٦)</sup> ؟

فالجواب أن ذلك إذا صح ، فمعناه أنه أخفاهما لئلا يظن ظان أنهما من القرآن فاكتمى بالإخفاء عن الإظهار ، ولأنه إنما يقرأ عليه القرآن، ولذلك أخفى<sup>(٧)</sup> .  
والتعموذ والبسلة ليسا من القرآن ففرق بالإخفاء<sup>(٨)</sup> ، بين ما ليس بقرآن وبين ما هو قرآن . وأما سائر القراء فأظهروهما إذ قد وقر<sup>(٩)</sup> في النفوس ، وعلم أنهما

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، وفي الطبقة الرابعة من الكوفيين ، وثقه ابن حنبل والنسائي وابن معين (ت ١٥٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٨٥/٦ ، والجرح والتعديل ٢٠٩/١/١ ، وطبقات القراء ٢٦١/١

(٢) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٣) ص : «وأنه» .

(٤) ب : «سليمان» فصوب ، وهو سُلَيْمٌ بن عيسى ، مقرئ ضابط ، عرض القرآن على حمزة ، وهو أخص أصحابه واضبطهم وأقومهم بحرفه ، عرض عليه الدوري وخلف بن هشام وخلاد بن خالد وغيرهم ، (ت ١٨٨ هـ) ترجم في ميزان الاعتدال ٢٣١/٢ ، وطبقات القراء ٣١٨/١

(٥) قوله : «أنه كان» سقط من : ص .

(٦) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٧) ب ، ص : «جلس» ولا وجه له عندي ، ورجحت ما أثبتته .

(٨) ب : «بين الإخفاء» وتصويبه من : ص .

(٩) ب : «وقرت» ، ص : «تقرر» ويحذف التاء الوجه .

ليسا من القرآن ، إنما هما للاستفتاح والدعاء والتبرك ، وهو الاختيار ، وعليه العمل عند القراءة في سائر الأمصار .

«١١» فإن قيل : فما وجه مذكرته عن المَسِيبي<sup>(١)</sup> عن نافع<sup>(٢)</sup> أنه ترك التعوذ والجهر بالبسلة<sup>(٣)</sup> ؟ .

فالجواب أنه على معنى ما ذكرنا ، أنه أخفاهما إذ ليسا من القرآن ، ولثلاث<sup>(٤)</sup> يظن ظان أنهما من<sup>(٥)</sup> القرآن ، ذلك<sup>(٦)</sup> أنه أسقطهما مرة واحدة .

والمشهور عن نافع وغيره إظهارهما<sup>(٧)</sup> .

(١) هو محمد بن إسحاق ، روى القراءات عن أبيه عن نافع ، والحديث عن يزيد ابن هارون وابن عيينة ، وعنه أبو زرعة ومسلم بن الحجاج وأبو داود ، (ت ٢٣٦ هـ) ترجم في التاريخ الكبير ٤٠/١/١ ، والوافي بالوفيات ١٨٩/٢ ، واللباب ١٣٧/٣

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة وهو أحد الحرمين مع ابن كثير كما يذكر مكي في التبصرة ١/٥ ، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، ورواها عنه عرضا وسماعا إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان ومالك بن أنس وغيرهم ، (ت ١٦٩ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٥٦/١/٤ ، وطبقات القراء ٣٣٠/٢ ، وخلاصة التذهيب ٣٤٢

(٣) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٤) ص : «لثلاث» .

(٥) ص : «أنهما ليسا من» .

(٦) ب : «وليس ذلك» وتوجيه العبارة من : ص .

(٧) هو مذهب جمهور المغاربة وأهل الأندلس ، انظر النشر ٢٥١/١ ، ٢٦٤



«النحل ٩٨» ، فحَضَّنَا الله على قول «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» عند القراءة ، فعلينا امْتِثَالُ هذا الذي رَغَّبْنَا فيه عند افتتاح القراءة .

«٥» فَإِنْ قِيلَ : فَإِنْ لَفَظَ الْقُرْآنُ أَتَى بِلَفْظِ الْأَمْرِ وَالْحَتْمِ بِهِ ، أَذَلِكَ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ أَمْ لَا ؟ .

فالجواب أن لفظ الأمر في القرآن يأتي على وجوه كثيرة ، ليس معناها الفرض والحتم ، نحو قوله : (وَإِذَا حَكَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) «المائدة ٢» واللفظ لفظ الأمر ومعناه الإباحة<sup>(١)</sup> . ومثله : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا) «الجمعة ١٠» ويأتي لفظ الأمر<sup>(٢)</sup> ومعناه الندب والإرشاد كقوله : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ) «النور ٣٢» ، و (فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ) «النساء ٣» وكذلك<sup>(٣)</sup> قوله : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) معناه الندب والإرشاد ، ليس على الفرض والحتم .

«٦» فَإِنْ قِيلَ : فَإِنْ ظَاهَرَ النِّصْنَ أَنْ يَتَعَوَّذَ الْقَارِئُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ قَالَ : «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ» ، وَالْفَاءُ بَعْدَ مَا قَبْلَهَا تَتَّبِعُهُ ، هُوَ أَصْلُهَا<sup>(٤)</sup> .

فالجواب أن المعنى على خلاف الظاهر ، معناه : فَإِذَا أُرِدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ، ودل على ذلك الإجماع أن الاستعاذة قبل القراءة ، ودليل هذا المعنى<sup>(٥)</sup> قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءََهَا بَأْسُنَا) «الأعراف ٤» فوقع في ظاهر التلاوة أن مجيء البأس بعد الهلاك ، وليس المعنى على ذلك ، إنما<sup>(٦)</sup> معناه : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا . فمجيء البأس بعد إرادة الهلاك وقبل الهلاك<sup>(٧)</sup> ، وكذلك التعوذ المأمور به يكون بعد إرادة القراءة ، وقبل القراءة على

(١) ص : «معنى الإباحة» .

(٢) قوله : «ويأتي لفظ الأمر» سقط من : ص .

(٣) ص : «فكذلك» .

(٤) قوله : «هو أصلها» سقط من : ص .

(٥) قوله : «قبل القراءة . . . المعنى» سقط من : ص .

(٦) ص : «وإنما» .

(٧) قوله : «وقبل الهلاك» سقط من : ص .

## أصل الفاء (١) .

«٧» فإن قيل : فمن أي شيء اشتق الشيطان ، لعنه الله ، وما وزنه ، وما (٢)

معناه ؟

فالجواب أن اشتقاقه فيه قولان : أحدهما أنه مشتق من «شَطَنَ» إذا بعث ، يقال : دار شَطُون ، أي بعيدة ، وبئر شَطُون ، أي بعيدة القعر ، فيكون وزنه على هذا «فَيْعَالًا» ، سُمِّيَ بذلك لبعده من رحمة الله . والقول الثاني أن يكون مشتقاً من «شاط يشيط» إذا هلك ، فسُمِّيَ بذلك لهلاكه بمعصيته وغضب الله عليه ، فيكون وزنه على هذا «فَعْلَان» (٣) .

«٨» فإن قيل : فما معنى «الرجيم» ؟

فالجواب أنّ فيه ثلاثة أقوال : الأول أن يكون بمعنى «مرجوم» وصف (٣/ب) بذلك لأنه يُرْجَم بالنجوم عند استراقه السمع ، قال الله جلّ ذكره في الكواكب (وجعلناها رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ) «الملك ٥» ، والثاني أن يكون بمعنى «المرجوم» أي : المشتوم على معصيته كما قال تعالى : (لئن لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ) «مريم ٤٦» أي : لأشتمنك والثالث أن يكون بمعنى المرجوم أي : الملعون ، ومعنى «الملعون» المطرود المبعّد من رحمة الله وجواره ، ومنه قوله تعالى : (لعنه الله) «النساء ١١٨» أي : أبعده من رحمته وطرده من جواره (٤) .

«٩» فإن قيل : فما وجه ما ذكرته في «كتاب التبصرة» أن خَلَقًا (٥) روى عن

(١) تفسير ابن كثير ١٢/١ ، ومجالس ثعلب ٣٠٢ ، وبأشبع منه في إيضاح الوقف والابتداء ٥١١ ، والقرطبي ٨٦/١ ، والنشر ٢٥٧/١

(٢) لفظ «وما» سقط سن : ص .

(٣) وعلى الأول ابن قتيبة انظر تفسير غريب القرآن ٢٣ ، والقاموس المحيط «شاط ، شطن» .

(٤) وفيه وجوه آخر تستفاد من مادة «رجم» في القاموس المحيط .

(٥) هو خلف بن هشام ، أحد القراء العشرة ، وأحد الرواة عن سُلَيْمٍ عن حمزة الزيات ويعقوب . وثقه ابن معين والنسائي (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٨/٧ ، والتجريح والتعديل ٣٧٢/٢/١ ، وطبقات القراء ٢٧٢/١

«٣» فإن قيل : فما علة من فصل بين كل سورتين بالتسمية ؟

فالجواب أن الذين فعلوا ذلك هم الحرمين<sup>(١)</sup> إلا<sup>(٢)</sup> ورشا<sup>(٣)</sup> وعاصم والكسائي<sup>(٤)</sup> وعلت<sup>(٥)</sup> في ذلك أنهم اتبعوا خط<sup>(٦)</sup> المصحف، وأرادوا التبرك<sup>(٧)</sup> بابتداء أسماء الله ، ولما روي عن عائشة<sup>(٨)</sup> رضي الله عنها أنها<sup>(٩)</sup> قالت : «اقرأوا ما في المصحف»<sup>(١٠)</sup> . ولأن بعض العلماء قد قال : إنها آية من أول كل سورة إلا «براءة» وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال ابن المبارك ، وهو قول شاذ ، لأنهم زادوا<sup>(١١)</sup> في

(١) الحرمين نسبة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة زادهما الله تعالى تشريفاً ورفعاً ، فأما أولهما فهو عبد الله بن كثير إمام أهل مكة في القراءة (ت ١٢٠هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٤٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤٤٣/١ . وأما ثانيهما فهو نافع بن أبي نعيم ، وقد تقدمت ترجمته .

(٢) ورش هو عثمان بن سعيد اختلف في اسمه وكنيته ، رحل إلى نافع بن أبي نعيم وعرض عليه القرآن ختمات ، وهو الذي لقبه ورشا ، مهر بالقرآن والعربية ، شيخ القراء المحققين وإمام أهل الاداء بالديار المصرية (ت ١٩٧هـ) ترجم في طبقات القراء ٥٠٢/١ .

(٣) ص : «اختياراً منهم ، وقد رويت عن جميع القراء إلا حمزة والكسائي» وأما استثناء ورش فلأن الرواية من طريق الأزرق على الوصل كحمزة ، انظر التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١ .

وأما عاصم فهو ابن أبي النجود ، تابعي ، روى القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزي بن حبيش وعنه الثوري وشعبة ، أحد القراء السبعة ، (ت ١٢٧هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، والجرح والتعديل ٣٤٠/١/٣ . والكسائي فهو علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل الكوفة في القراءة والنحو ، (ت ١٨٤هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٣ ، وطبقات القراء ٥٣٥/١ ، ومراتب النحويين ٧٤ .

(٤) ص : «التبرك بأسماء» .

(٥) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً ، وروى عنها كثير من الأئمة ، أم المؤمنين ، (ت ٥٨هـ) ترجمت في الطبقات ٤٤٧ ، وسير اعلام النبلاء ٩٨/٢ .

(٦) لفظ «أنها» سقط من : ص .

(٧) أحسب أنه بعض أثر ، لكنني لم أفق عليه في ما عدت إليه من مصادر الحديث .

(٨) ب : «لأنهم زادوا» ورجحت ما في : ص .

القرآن مائة آية وثلاث عشرة آية ، والقرآن لا تثبت فيه الزيادة إلا بالإجماع الذي يقطع على غيبه ، ولا إجماع في هذا ، بل الإجماع قد سبق في الصدر الأول من الصحابة ، وفي الصدر الثاني من التابعين على ترك القول بهذا (١) .

«٤» فإن قيل : فما علة من أسقط التسمية بين كل سورتين ولم يثبت التسمية إلا في أول قراءته ، وهو حمزة ؟

فالجواب أنه لما كانت «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من كل سورة عنده وعند جماعة الفقهاء أسقطها في وصله السورة بالسورة ، لئلا يظن ظان أنها آية من أول كل سورة ، فالقرآن (٢) عنده كله كالسورة الواحدة ، فكما لا يفصل بين بعض سورة (٣) وبعض بالتسمية كذلك لا يفصل بين سورة وسورة (٤) بالتسمية (٥) . فأما ثباتها في المصحف فإنما ذلك ليُعلم فراغ سورة وابتداء أخرى .

«٥» فإن قيل : فما حجة من فصل (٦) بين كل سورتين بسكت (٧) ؟

(١) تقدمت الإحالة على مصادره في الفقرة الأولى من هذا الباب الملاحظة (٧) ، ولكن ما يرويه مسلم بسنده عن أنس نفى فيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ البسمة ، وكذلك لم يسمع أبا بكر وعمر وعثمان ، انظر كتاب الصلاة - باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة ، والحديث مروى عن ابن عبد الله بن مغفل عند الخمسة ، ذهب عبد الله بن مغفل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اعتباره حديثاً ، قال الترمذي بعد أن روى الحديث : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين ، انظر سنن الترمذي الجزء الأول «باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم» ، والمستدرك الجزء الأول كتاب فضائل القرآن ، وفضائل القرآن «باب فضل فاتحة الكتاب» .

(٢) ص : «والقرآن» .

(٣) ب : «وسورة» وتوجيهها من : ص .

(٤) ص : «وسورة الأنفال فأما إثباتها» .

(٥) التبصرة ١/١٢ ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١

(٦) ص : «يفصل» .

(٧) هو مذهب أبي عمرو وابن عامر وورش ومعهم يعقوب إذ اختلف عنهم بين الوصل والسكت والبسمة واختلف عن خلف بين الوصل والسكت ، انظر التبصرة ١/١٢ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢٥٩/١

## باب علل البسمة

(١) قال أبو محمد : إن سأل سائل عن الإتيان بالبسمة في أول القراءة بالسورة وما (١) علته ؟ .

فالجواب أنه أتى بالتسمية على إرادة التبرك بذكر أسماء الله وصفاته في أول الكلام (٢) ولثباتها (٣) للاستفتاح في المصحف ، فهي للإبتداء (٤) بالسورة (٥) . فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة . وليست بآية من « الحمد » ولا من غيرها من السور عند مالك (٦) وغيره من العلماء (٧) . فأما من قال إنها آية من أول

(١) ص : « ما » .

(٢) النشر ٢٦٢/١

(٣) ص : « ولثباتها » .

(٤) ص : « في الإبتداء » .

(٥) هذا مذهب الجميع سواء الفاضلون بالبسمة والواصلون والساكتون إذا ابتدؤوا بسورة من السور سوى براءة ، وفيما سوى ذلك خلاف يطول ، انظر التبصرة ١١/ب ، والنيسير ١٧ ، والنشر ٢٦٢/١ . وفي مسلم الجزء الثاني « كتاب الصلاة - باب حجة من قال : البسمة آية من كل سورة سوى براءة » .

(٦) هو مالك بن أنس أبو عبد الله الأصمعي ، إمام دار الهجرة وفقه الأمة ، حدث عن نافع والمقبري والزهري وغيرهم ، وعنه خلق كثير منهم ابن المبارك والقطنان وابن مهدي (ت ١٧٩ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٠٧ ، وطبقات القراء ٢/٣٥

(٧) الموطأ « كتاب الصلاة - باب العمل في القراءة » ، ومسلم الجزء الثاني « كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة » ، ويذكر النحاس تجويز مالك الاستفتاح بها في رمضان . انظر القطع والأكتاف ١١/ب .

كل سورة ، فتكون علته أنه أتى بها في تلاوته بأول سورة ، ولأنها آية من كل سورة . وثباتها في المصحف ، وهو أحد قولي الشافعي<sup>(١)</sup> وقول ابن المبارك<sup>(٢)</sup> ، وسنذكر ضعف هذا القول إن شاء الله<sup>(٣)</sup> .

«٢» فإن قيل : ما معنى قولهم «التسمية والبسمة» ومما اشتقاقهما<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن التسمية مصدر «سميت» . فقيل «التسمية» في «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنك سميت (١/٤) «الله» بأسمائه الحسنى ، وذكرته في لفظك . فأما «البسمة» فهي<sup>(٥)</sup> مشتقة من اسمين من «بسم» ومن «الله»<sup>(٦)</sup> . فـ «بسم» ملفوظ به واللام من «الله» جلّ ذكره ، وهي لغة للعرب ، تقول : بَسَمَل الرجل إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم . وَحَوَّلَ الرجل وَحَوَّلَ<sup>(٧)</sup> إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهكّأ الرجل إذا قال : لا إله إلا الله ، وهو كثير . وقد فعلوا ذلك في النسب فقالوا في «عبد الدار» «عَبْدَرِي» وفي «عبد القيس» «عَبْقَسِي»<sup>(٨)</sup>

(١) الشافعي هو محمد بن إدريس ، صاحب المذهب (ت ٢٠٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٣٦١ ، وطبقات القراء ٩٥/١

(٢) هو عبد الله بن المبارك ، أحد المجتهدين الأعلام ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء ، وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، وسمع سليمان التيمي وحميد الطويل (ت ١٨١ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٧٤ ، وطبقات القراء ٤٤٦/١

(٣) وهو ما سوف يتناوله في الفقرة الثالثة من هذا الباب . وانظر ما تقدم في المستدرك وملخصه الجزء الأول «كتاب فضائل القرآن» ، والقطع والائتناف ١١/ب ، والبرهان ١/٤٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١/١٦ .

(٤) قوله : «ومما اشتقاقهما» سقط من : ص .

(٥) لفظ «فهي» سقط من : ص .

(٦) القاموس المحيط «بسل» .

(٧) قوله : «الرجل وحول» سقط من : ص .

(٨) إصلاح المنطق ٣٠٣ ، والزهري ١/٤٨٢ ، والقاموس المحيط «حقل» ، هل .

فالجواب أنه لما ابتدأ بالتسمية<sup>(١)</sup> في أول ابتدائه بالسورة ثم وصل السورة بالسورة ، أراد أن يبين بالسكت بينهما أن الأولى قد تمت ، وأنه ابتدأ بثانية ، ويبيّن أيضاً بحذفه التسمية<sup>(٢)</sup> أن التسمية ليست بآية من كل سورة ، وفي إجماع أكثر القراء على حذف<sup>(٣)</sup> التسمية بين كل سورتين ، وقبول قرن بعد قرن لذلك ، وروايته ذلك عنهم دليل على أنها ليست بآية من كل سورة . فما<sup>(٤)</sup> كان الله ليجمع أمة محمد [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٥)</sup> على إسقاط مائة آية وثلاث عشرة آية من كتابه منذ ثلاثمائة سنة إلى أن تقوم<sup>(٦)</sup> الساعة ، لا يردّ ذلك أحد ولا ينكره ، بل ينقله خلف عن سلف ، ويروونه ويستعملونه في محاريبهم ( ٤/ب ) ويعلّمونه الولدان ، ولا أحد يعرف [ أنه ]<sup>(٧)</sup> أنكر ذلك .

« ٦ » فإن قيل : فما علة الاختيار لمن لم يفصل بين السورتين بالتسمية أن يفصل بالتسمية بين المدثر والقيامة ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين الفجر ولا أقسم ، وبين العصر والهمزة<sup>(٨)</sup> ؟

فالجواب أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ ، فكره ذلك إجلالاً للقرآن وتعظيماً له ، ألا ترى أن القارئ يقول : ( هو أهل التقوى وأهل المغفرة — لا أقسم ) « المدثر ٥٦ ، القيامة ١ » فيقع لفظ النفي عقيب لفظ المغفرة ، وذلك في السمع قبيح . ويقول : ( والأمر يومئذ لله — ويل للمطففين ) « الانفطار ١٩ ، المطففين ١ » فيقع لفظ الويل عقيب اللفظ باسم

(١) ص : « بالبسطة » .

(٢) ص : « للتسمية » .

(٣) ب : « حذفه » وتوجيهه ص : ص .

(٤) ب : « ما » وبالفاء كما في « ص » الوجه .

(٥) تكملة مناسبة من : ص .

(٦) ص : « قيام » .

(٧) تكملة مستحبة من : ص .

(٨) هو مذهب المذكورين في الفقرة الخامسة المتقدمة .

الله جلّ ذكره ، وذلك قبيح . وكذلك السور الأخر<sup>(١)</sup> . فاختير لمن يفصل بالسكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالتسمية ، ولمن لا يفصل بالسكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالسكت<sup>(٢)</sup> ، وهو حمزة<sup>(٣)</sup> ، وهذا اختيار من المتعقبين ، ولهم حجة قوية في ذلك . روى مالك أن<sup>(٤)</sup> النبي عليه السلام سئل عن العقيقة<sup>(٥)</sup> ، فقال : « لا أحب العقوق » ، قال مالك : فكأنه كره الاسم<sup>(٦)</sup> ، يريد مالك أن فعل العقيقة جائز لم يكره النبي فعلها ، وإنما كرم لفظ اسمها ، فانظر كيف كره النبي عليه السلام قبسح اللفظ . وقد روي أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما وقال : من يطع الله جلّ وعزّ ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فقد رشد ، ومن يعصهما . ووقف على « يعصهما » . فقال له<sup>(٧)</sup> النبي : « بس الخطيب أنت »<sup>(٨)</sup> . وإنما قال له النبي ذلك لقبسح لفظه في وقفه ، إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرشد لهما ، وكان حقّه أن يقول : ومن يعصهما فقد غوى ، أو يقف على « رشد » ثم يتدى : ومن يعصهما فقد غوى<sup>(٩)</sup> . فانظر كيف كره النبي قبسح وقفه ولفظه ، وإن كان مراده الخير لم يقصد إلى شيء من الشر ، وبهذا وبنحوه<sup>(١٠)</sup> يُرغب في معرفة الوقف في كتاب الله على الكلام التام ، ولهذا المعنى اخترت أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب أن لا يبتدأ بها ، وأن

(١) ص : « الأخرى » .

(٢) قوله : « بالتسمية ولمن ... بالسكت » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) ربما قرن خلف إليه ، انظر النشر ٢٥٨/١

(٤) ص : « عن » .

(٥) المعنى المقصود بها الشاة أو ما شابهها ، يذبح عن المولود ، كما جاء في الموطأ من أخبار تحبب ذلك ، انظر « كتاب العقيقة » فيه ، والقاموس المحيط « عقي » .

(٦) الموطأ : « كتاب العقيقة — باب ماجاء في العقيقة » .

(٧) لفظ « له » سقط من : ص .

(٨) صحيح مسلم « كتاب الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة » ، والمقطع والائتناف ١/٧

(٩) قوله : « أو يقف على رشد ... فقد غوى » سقط من : ص .

(١٠) ص : « ولهذا وشبهه » .



يُبتدأ بما قبلها ، مثل الابتداء بأول الحزب في النساء في قوله : ( الله لا إله إلا هو ) « ٨٧ » لأن القارئ يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، الله لا إله إلا هو ، فيصل « الرجيم » بلفظ اسم الله ، وذلك قبيح في اللفظ ، فمنعت من ذلك إجلالاً لله وتعظيماً له ، ومثله أني<sup>(١)</sup> منعت من الابتداء بأول الحزب في السجدة في قوله : ( إليه يرد علم الساعة ) « ٤٧ » لأن القارئ يقول : « من الشيطان الرجيم • إليه يرد علم الساعة » • فيصل ذلك بالشيطان ، وذلك قبيح في اللفظ<sup>(٢)</sup> •

« ٧ » فإن قيل : فما العلة في حذفهم التسمية في المصاحف والقراءة بين براءة والأفعال ؟

فالجواب<sup>(٣)</sup> أنها<sup>(٤)</sup> حذفت من القراءة لحذفها من المصحف ، فأول « براءة » كأول عشر من السور ، والتعوذ في الابتداء بها يكفي كما يفعل ( ٥/أ ) بالابتداء بالأعشار ، فأما<sup>(٥)</sup> علة حذفها<sup>(٦)</sup> من المصحف فمختلف في ذلك • روي عن مالك أنه قال : إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أول براءة « بسم الله الرحمن الرحيم » لأنها<sup>(٧)</sup> سقط أولها يعني تسخ<sup>(٨)</sup> ، وقال<sup>(٩)</sup> عثمان بن عفان<sup>(١٠)</sup> رضي الله عنه : « براءة » من سورة الأفعال وسقط بينهما شيء لم نجده عند أحد ثبت ، فلذلك لم نكتب<sup>(١١)</sup> في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد عثمان أنه تسخ من أولها

(١) ص : « وكذلك منعت » .

(٢) إبراز المعاني ٥٤ ، والبرهان في علوم القرآن ١/٤٦٠

(٣) ص : « قيل الجواب » .

(٤) ص : « أنها إنما » .

(٥) ص : « وأما » .

(٦) ص : « من حذفها » .

(٧) ص : « لأنه » .

(٨) البرهان في علوم القرآن ١/٢٦٣

(٩) ص : « وعن عثمان » .

(١٠) أمير المؤمنين ، الصحابي الجليل ، فضائل كثيرة ، منها نسخ المصاحف ،

( ت ٣٥ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣/٥٣ ، والجرح والتعديل

١٦٠/١/٣ ، والإصابة ٤/٢٢٤

(١١) ص : « ثبت فكتبوا » .

شيء . وعن عثمان أيضاً أنه قال<sup>(١)</sup> : لم يبين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في براءة شيئاً ، وكانت قصتها تشبه قصة الأتقال ، وكانت من آخر ما نزل<sup>(٢)</sup> . فذلك لم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقال أبي بن كعب<sup>(٣)</sup> : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » ولم يأمر في سورة « براءة » بشيء<sup>(٤)</sup> . فذلك ضمت إلى الأتقال ، ولم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » وكانت أولى بها لشبهها بها ، وقال المبرّد<sup>(٥)</sup> : إنما لم تكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » [ في أول براءة ]<sup>(٦)</sup> لأن « بسم الله الرحمن الرحيم » خير و « براءة »<sup>(٧)</sup> أولها وعيد وقض للعهد<sup>(٨)</sup> . وقال عاصم : لم يكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » أول<sup>(٩)</sup> « براءة » لأنها رحمة ، و « براءة » عذاب<sup>(١٠)</sup>

(١) ص : « شيء وعنه قال » .

(٢) فضائل القرآن ٧٦/ب ، ١٠٦/ب ، والناسخ والمنسوخ ١٥٨ ، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٢/١ ، وذكر ابن كثير في تفسيره وابن حجر في فتح الباري ، أن أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم خرجوا هذا الحديث ، والنشر ٢٦٣/١

(٣) هو سيد القراء وأقرأ هذه الأمة ، قرأ على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقرا عليه نفر من الصحابة والتابعين ، اختلف في زمن وفاته ومنه (ت ٢٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢ ، والجرح والتعديل ١/١/٢٩٠ ، والإصابة ١٦/١

(٤) زاد المسير ٣٩٠/٣

(٥) محمد بن يزيد أبو العباس ، النحوي ، صاحب «الكامل في الأدب» ، وروى القراءة عن المازني وعنه أبو طاهر الصيدلاني ، (ت ٢٨٦ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٨٣ ، وطبقات القراء ٢٨٠/٢

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) قوله : «خير وبراءة» سقط من : ص .

(٨) ذكر هذا الوجه ابن الجوزي أيضاً عن محمد بن الحنفية وعن سفيان ابن عيينة ، انظر زاد المسير ٣٩٠/٣ ، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٢/١

(٩) ص : «في أول» .

(١٠) فضائل القرآن ١/٦١ ، والدر المنثور ٣/٢٠٧

وقال (١) ابن لهيعة (٢) : يقولون « براءة » من الأنفال فكذلك لم يكتب أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقاله الليث (٣) ، وقال ابن عجلان (٤) : بلغني أن « براءة » كانت تعدل سورة البقرة أو قريبا منها ، فلذلك لم يكتب في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد ابن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها (٥) .

« ٨ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل فقال : فما اختيارك في التسمية بين كل سورتين وتركها ؟

فالجواب أن الذي اختاره لنفسه أن أفصل بين كل سورتين بالتسمية اتباعاً لخط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرؤوا ما في المصحف » (٦) ولإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك ، فإجماعهم (٧) على القراءة حجة أعتمد عليها في أكثر هذا الكتاب ،

(١) قوله : « وقال ابن لهيعة » إلى ما قبل كلامه على قوله (مالك يوم الدين) اختلط في «ص» ، وهو في وجه الورقة الرابعة منها .

(٢) هو عبد الله بن لهيعة ، فاضى مصر وعالمها ومحدثها ، حدث عن عطاء ابن أبي رباح وعبد الرحمن الأعرج وعمرو بن شعيب وغيرهم ، وعنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وسواهم ، قدمه أحمد والثوري ، وضعفه القطان وجماعة ، (ت ١٧٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٣٧ .

(٣) هو الليث بن سعد ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ونافع العمري والزهرى وغيرهم ، وعنه ابن وهب وسعيد بن أبي مريم ومحمد بن عجلان ، إمام ، حجة ، (ت ١٧٥ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٢٤ .

(٤) هو محمد بن عجلان ، روى عن أبيه وائس وعكرمة وسواهم ، وعنه السفينان وبشر بن المفضل والقطان وآخرون ، وثقه ابن عيينة وغيره . (ت ١٤٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ١٦٥

(٥) زاد المسير ٣/٣٩٠ ، والدر المنثور ٣/٢٠٧ .

(٦) تقدمت الإشارة إليه في الفقرة « ٥ » .

(٧) ب : « فاجتماعهم » وتوجيهه من : ص .

وليتبين بذلك أن السورة الأولى قد تمت وأن الثانية مبتدأ بها ، ولقول أبي :  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن  
الرحيم » • وللتبرك<sup>(١)</sup> بالابتداء بذكر أسماء الله وصفاته<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قال أبو محمد : ولست ممن يعتقد أنها آية في شيء من القرآن إنما هي  
بعض آية في « النمل »<sup>(٣)</sup> . ومن قال : إنها آية في أول كل سورة فقد زاد في القرآن  
مائة آية وثلاث عشرة آية ، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة ولا من<sup>(٤)</sup> التابعين<sup>(٥)</sup> ،  
فالإجماع قد حصل<sup>(٦)</sup> على ترك عدّها آية من كل سورة ، فما حدث بعد الإجماع  
من الصحابة والتابعين من قول منفرد<sup>(٧)</sup> مُحدث فقول مرفوض غير مقبول<sup>(٨)</sup>

- (١) ص : « وليتبرك » .
- (٢) هو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم ، واجمع هؤلاء أيضا  
على أنها بعض آية من النمل ، انظر تفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر  
٢٦٦/١ ، ٢٦٩ .
- (٣) حرفها هو : ( ٣ . ٢ ) .
- (٤) حرف « من » سقط من : ص .
- (٥) يذكر الزمخشري أن ابن عباس قال : من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة  
آية من كتاب الله تعالى . انظر الكشاف ٤/١ ، وفصائل القرآن ١/٥٣
- (٦) ص : « قد اجمعوا » .
- (٧) لفظ « منفرد » سقط من : ص .
- (٨) ص : « غير معمول به » ، وفي ذلك روى أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده  
أن سعيد بن جبير أخبر عمرو بن دينار بأنهم في عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم كانوا لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل « بسم الله الرحمن  
الرحيم » ، فإذا نزلت علموا أن قد انقضت السورة ونزلت الأخرى .  
وروى بسنده أيضا عن محمد بن كعب القرظي أن الفاتحة سبع آيات  
وأن ابن شهاب يقول : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من  
كتاب الله . وروى بسنده عن نافع أن ابن عمر كان لا يدعها حين يستفتح ،  
وللسورة بعدها . ثم قال أبو عبيد : أما هذه الأحاديث التي ذكرناها في  
ترك قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » فليس هو على الجهر بها إنما  
عظموا ترك قراءتها في الصلاة أو غير الصلاة إلا أنه ينسبها في الصلاة  
وهذا عندنا هو السنة انظر فضائل القرآن ٥٢/ب ، وإبراز المعاني ٥١

( هـ/ب ) وأيضاً فقد أجمع أهل العدد من أهل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام على ترك عدّها آية في أول كل سورة<sup>(١)</sup> ، فهذه حجة قاطعة وإجماع ظاهر<sup>(٢)</sup> ، وإنما اختلفوا<sup>(٣)</sup> في عدّها وتركه<sup>(٤)</sup> في سورة « الحمد » لا غير ، فعدّها آية الكوفي والمكي ، ولم يعدّها آية<sup>(٥)</sup> البصري ولا الشامي ولا المدني ، والمشهور من قول الشافعي أن التسمية آية في « الحمد » لا غير ، وهذا مما اختلف فيه الصدر الأول<sup>(٦)</sup> . وقال جماعة منهم بذلك ، فهو اختلاف غير منكر ، لكننا نقول في هذا<sup>(٧)</sup> إن الزيادة في القرآن لا تثبت بالاختلاف وإنما تثبت بالإجماع ، ولا إجماع في<sup>(٨)</sup> ذلك . وقد روى الشافعي وأصحابه في ذلك أحاديث . وروى مَن خالفهم في ترك عدّها آية من « الحمد » أحاديث ، فتوازن الأمران ، وبقي اتقاد صحة الأحاديث ، والكلام في ذلك يطول ، ويخرجنا عما قصدنا إليه ، لكننا نقول : لو ثبتت أحاديثهم وصحت لم يكن لهم<sup>(٩)</sup> فيها حجة في إثبات قرآن ، لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد<sup>(١٠)</sup> التي لا يقطع على غيها . إنما يثبت القرآن بالإجماع<sup>(١١)</sup> والأخبار المتواترة المقطوع على غيها ، ولا تواتر ولا إجماع في أن « بسم الله الرحمن الرحيم » آية من « الحمد »<sup>(١٢)</sup> ، فسقط

- (١) هو من المختلف فيه انظر زاد المسير ٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ .
- (٢) قوله : « في أول ... ظاهر » سقط من : ص .
- (٣) ص : « اختلف » .
- (٤) ص : « آية وتركها » .
- (٥) لفظ : « آية » سقط من : ص .
- (٦) الكشف ٤/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ ، وتفسير النسفي ٣/١ .
- (٧) ص : « المصاحف » .
- (٨) ص : « على » .
- (٩) لفظ : « لهم » سقط من : ص .
- (١٠) ص : « الأحاديث » .
- (١١) لفظ « بالإجماع » سقط من : ص .
- (١٢) قوله : « من الحمد » سقط من : ص .

ماذكروا في ذلك من الأحاديث<sup>(١)</sup> ، أنها<sup>(٢)</sup> آية من « الحمد » ، مع ما رويناه من الأحاديث الصحاح عن مالك وغيره ، أنها ليست آية من « الحمد »<sup>(٣)</sup> ، فالتأني في هذا أولى من المثبت لأن المثبت لو صح ماروى لم ينفعه ذلك ، لأن ماروي من الأحاديث لم<sup>(٤)</sup> يقطع على غيبه أنه حق ، والقرآن لا يثبت إلا بما يقطع على غيبه أنه حق .



- 
- (١) قوله : « من الأحاديث » سقط من : ص .  
 (٢) ص : « من أنها » .  
 (٣) تقدم الكلام على هذا : انظر الفقرة الرابعة من هذا الباب .  
 (٤) ص : « لا » .

## «سورة الحمد»

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل عن<sup>(١)</sup> علّة اختلافهم في عدد آي سورة الحمد ٤٠ .

فالجواب هو ماقدّمنا من الاختلاف<sup>(٢)</sup> في « بسم الله الرحمن الرحيم » أنها<sup>(٣)</sup> آية من سورة الحمد ، فعدها الكوفي والمكي آية ولم يعدّها ( أنعمت عليهم ) « ٧ » آية ، وترك البصري والشامي والمدني عدّها آية ، وعدوا ( أنعمت عليهم ) آية ، وعلّة<sup>(٤)</sup> من عدّها « بسم الله الرحمن الرحيم » من « الحمد » آية ما روي في ذلك من الأحاديث أنها آية من « الحمد » ، ولأنّها ثابتة في خط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرؤوا ما في المصحف » . وعلّة من لم يعدّها آية هو ماقدّمنا من الأدلة ، أنها ليست بآية من « الحمد » إذ لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيبها ، فلما لم يثبت أنها من « الحمد » آية لم يعدّها منها .

« ٢ » قوله : ( مالك يوم الدين ) قرأ عاصم والكسائي بألف . وروي عن الكسائي أنه خير في ذلك<sup>(٥)</sup> . وقرأ الباقر « ملك » بغير ألف<sup>(٦)</sup> . وحجة من قرأه<sup>(٧)</sup> بألف إجماعهم على قوله : ( قل اللهم مالك الملك ) « آل

(١) لفظ «عن» سقط من : ص .

(٢) قوله : «من الاختلاف» سقط من : ص .

(٣) لفظ «أنها» سقط من : ص .

(٤) حتى هذا اللفظ في نسخة «ص» تغير مكانه ، وهو في وجه الورقة الرابعة منها .

(٥) راوي ذلك عن الكسائي هو أبو الحارث البغدادي ، واسمه الليث بن خالد ، وهو من جلة أصحابه ، عرض عليه ، انظر التبصرة ١٢/ب ، وطبقات القراء ٣٤/٢ .

(٦) التبصرة ١٢/ب ، والتيسير ١٨ ، والنشر ١/٢٧٠ .

(٧) ص : « قرأ » .

عمران ٢٦» ولم يقل «ملك»، وأيضاً فإن «مالكا» معناه المختص بالملك و«ملكا» معناه «سيد ورب» فيقول : هو ملك الناس ، أي : ربهم وسيدهم (٦/أ) ولا يحسن هذا المعنى في «يوم الدين» ، لو قلت : هو سيد يوم الدين ، لم يتمكن المعنى . وإذا قلت : هو مالك يوم الدين ، تمكن المعنى ، لأن معناه<sup>(١)</sup> هو المختص بملك يوم الدين . وقوله : ( يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ) «الانقطار ١٩» بكسر اللام<sup>(٢)</sup> يدل على «مالك» لأنه لما<sup>(٣)</sup> تقى عنهم الملك الذي هو مصدر المالك وجب أن يكون هو المالك . ولو<sup>(٤)</sup> قال «تملك» بضم اللام لدلّ على «ملك» لأن التملك مصدر «ملك» و«الملك» مصدر «مالك» ، وأيضاً فإن «مالكا» بألف يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل ، فذلك يعمل «فاعل» عمل الفعل ، فينصب كما ينصب الفعل ، ف«مالك» أمدح من «ملك»<sup>(٥)</sup> ، وأيضاً فإن «مالكا» أعم ، تقول : هو مالك الجن والطيور والدواب ، ولا تضيف «ملكاً» إلى هذه الأصناف . وتقول : الله مالك كل شيء ، ولا تقول : هو ملك كل شيء . ف«مالك» أعم وأجمع للمعاني في المدح<sup>(٥)</sup> . وأيضاً فإن «مالكا» يدل على تكوين يوم الدين وإحداثه ، ولا يدل على ذلك «ملك» ، إذ ليس له عمل الفعل ، تقول : الله مالك يوم الدين ، أي : مالك إحداثه وتكوينه ، ولا تقول ذلك في «ملك» بهذا المعنى .

وحجة من قرأ «ملك» بغير ألف إجماعهم على ( الملك القدوس ) «الحشر ٢٣» و ( الملك الحق ) «طه ١١٤» و ( ملك الناس ) «الناس ٢» . وروي عن أبي

(١) ص : «المعنى» .

(٢) قوله : «بكسر اللام» سقط من : ص .

(٣) ب : «لو» وما في «ص» هو الوجه .

(٤) لفظ «لو» سقط من : ص .

(٥) الحجة ٨/١ ، ١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢



عمرو<sup>(١)</sup> أنه قال : « مَلِكٌ » يجمع معنى « مالك »<sup>(٢)</sup> ، و « مالك » لا يجمع معنى « مَلِكٌ » لأن « مالك يوم الدين » [ معناه ]<sup>(٣)</sup> : مالك ذلك اليوم بعينه ، « وملك يوم الدين » معناه : ملك ذلك اليوم بما فيه ، فهو أعم<sup>(٤)</sup> ، وأيضاً فقد أجمعوا على الضم في قوله : ( لمن الملك اليوم ) « غافر ١٦ » يعني : يوم الدين<sup>(٥)</sup> ، و « المثلث » بالضم مصدر من « ملك » ، تقول : هو ملك يمين المثلث .

قال أبو محمد : وقد قرأ « ملك » بغير الف جماعة من الصحابة وغيرهم ، منهم أبو الدرداء<sup>(٦)</sup> وابن عباس<sup>(٧)</sup> وابن عمر<sup>(٨)</sup> مروان بن الحكم<sup>(٩)</sup> ومجاهد<sup>(١٠)</sup> .

(١) هو زيان بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، سمع أنس بن مالك ، وعنه أحمد

الليثي وأحمد اللؤلؤي ، عالم بالعربية والشعر ، ( ت ١٥٤ هـ ) ترجم في مراتب النحويين ١٣ ، والفهرست ٤٨ ، وطبقات القراء ٢٨٨/١

(٢) الحجة ٦/١ ، ٩ ، في الموضع الأول عن أبي عمرو ، وفي الثاني عن أبي بكر محمد السري .

(٣) تكملة مناسبة من : ص .

(٤) لفظ « أعم » سقط من : ص .

(٥) ص : « القيامة » .

(٦) اسمه غويمر بن زيد ، الصحابي الجليل ، حكيم هذه الأمة ، وسيد

القراء بدمشق ، ( ت ٣٣ هـ ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢/٢٤٢ ، وطبقات القراء ٦٠٦/١ ، والإصابة ٤٦/٣

(٧) اسم ابن عباس عبد الله بن عباس ، حبر الأمة ، وبحر التفسير ، الصحابي

ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( ت ٦٨ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٦٥/٢ ، وطبقات القراء ٤٢٥/١ ، والإصابة ٩٠/٤

(٨) ابن عمر هو عبد الله ، الصحابي ابن الصحابي ، روى علماً كثيراً عن

الرسول صلى الله عليه وسلم وأبيه ونفر من الصحابة ، وعنه آدم بن علي وأسلم مولى أبيه وأنس بن سيرين وغيرهم ، ( ت ٧٣ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٠٥/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣/١٣٤ ، وطبقات القراء ١/٤٣٧

(٩) مروان بن الحكم ، من كبار التابعين ، روى عن عمر وعثمان وعلي ، وعنه

سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين ومجاهد وغيرهم ، ( ت ٦٥ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٤/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣/٣١٤ ، والإصابة ١٥٧/٦

(١٠) مجاهد بن جبر ، تابعي ، إمام التفسير ، عرض عليه ابن كثير وابن

ويحيى بن وثّاب<sup>(١)</sup> والأعرج<sup>(٢)</sup> وأبو جعفر<sup>(٣)</sup> وشَيْبَة<sup>(٤)</sup> وابن جُرَيْج<sup>(٥)</sup>  
والجَحْدَرِي<sup>(٦)</sup> وابن جُنْدَب<sup>(٧)</sup> وابن مُحَيِّص<sup>(٨)</sup> وهو اختيار أبي

→ محيصة وثقه ابن معين وأبو زرعة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في الجرح والتعديل  
٣١٩/١/٤ ، وطبقات القراء ٤١/٢

(١) يحيى بن وثّاب ، تابعي ، روى عن ابن عمر وابن عباس وعرض على  
علقمة والأسود وعليه الأعمش وطلحة ، ثقة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في طبقات

ابن سعد ٢٩٩/٦ ، وطبقات القراء ٣٨٠/٢

(٢) الأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز ، تابعي ، أخذ القراءة عرضا عن أبي  
هريرة وابن عباس ، وعنه عرضا نافع بن أبي نعيم ، وروى عنه الزهري ،  
وثقه أبو زرعة وابن سعد ، (ت ١١٧ هـ) ترجم في الجرح والتعديل

٢٩٧/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٥

(٣) أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع ، أحد القراء العشرة ، تابعي ، عرض على  
عبد الله بن عياش وابن عباس ، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم  
وسليمان بن جمار ، ثقة (ت ١٣٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٢/٦ ،

والجرح والتعديل ٢٨٥/٢/٤

(٤) شَيْبَة بن نِصاح ، تابعي ، ومقرئ المدينة مع أبي جعفر ، وقاضيهما  
عرض على عبد الله بن عياش ، وعليه نافع بن أبي نعيم وأبو عمرو بن  
العلاء ، (ت ١٣٠ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٣٣٥/١/٢ ، وطبقات

القراء ٣٢٩/١

(٥) ابن جُرَيْج هو عبد الملك بن عبد العزيز ، فقيه الحرم المكي ، روى  
القراءة عن ابن كثير قدمه ابن معين وأبو زرعة ، (ت ١٤٩ هـ) ترجم في  
طبقات ابن سعد ٤٩١/٥ ، والجرح والتعديل ٣٥٦/٢/٢

(٦) الجَحْدَرِي هو عاصم بن العجاج ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن  
قتيبة عن ابن عباس وعليه عرضا عيسى بن عمر الثقفي وسلام بن سليمان  
(ت ١٢٨ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٣٥/٧ ، وطبقات القراء

٢٤٩/١

(٧) ابن جُنْدَب هو مسلم بن جندب ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش ،  
وعليه نافع ، وروى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما . (ت بعد ١١٠ هـ)  
ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٩٧/١

(٨) ابن مُحَيِّص هو محمد بن عبد الرحمن ، مقرئ أهل المدينة مع ابن  
كثير ، عرض على مجاهد ودرّيس مولى ابن عباس وعرض عليه شبل بن  
عباد وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما ، (ت ١٢٣ هـ) ترجم في مراتب

النحويين ٢٥ ، وطبقات القراء ١٦٧/٢

عبيد<sup>(١)</sup> . وقد رَوَى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : ( مَلِك ) بغير ألف .  
ورَوَى عنه بألف أيضاً<sup>(٢)</sup> .

«٣» فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب<sup>(٣)</sup> أن القراءتين صحيحتان حسنتان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما ذكرته من الحجج في<sup>(٤)</sup> ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : كل مَلِكٍ مالِك ، ولا تقول : كل مالك ملك ، وتقول : كل مَلِكٍ ذو<sup>(٥)</sup> مَلِك ، ولا تقول : كل مالك ذو مَلِك ، وإنما هو ذو مَلِكٍ لا غير ، فـ « مَلِك » أعم في المدح وأيضاً فإن أكثر القراء العامة<sup>(٦)</sup> على « مَلِك » . و « مالك » أيضاً حسن قوي في الرواية . فقد روى أبو هريرة<sup>(٧)</sup> أن النبي عليه السلام كان يقرأ : ( مالك يوم الدين ) بألف . وكذلك روت أم حُصَيْن<sup>(٨)</sup> أنها

(١) أبو عبيد هو القاسم بن سلام ، إمام عصره في كل فن ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر وهشام بن عمار وغيرهم ، وعنه أحمد بن إبراهيم وأحمد بن يوسف الثعلبي والبغوي ، وثقه غير إمام مثل الذهبي ، ( ت ٢٢٤ هـ ) ترجم في مراتب التحيين ٩٣ ، وميزان الاعتدال ٣٧١/٣ ، وطبقات القراء ١٧/٢

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ ، وزاد المسير ١٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، والنسفي ٦/١

(٣) لفظ « فالجواب » سقط من : ص .

(٤) قوله : « من الحجج في » سقط من : ص .

(٥) قوله : « كل ملك ذو » سقط من : ص .

(٦) ص : « المدح كذلك أسماء والعامة » ، ولا وجه لذلك إلا أن تعطف « العامة » على « القراء » .

(٧) اسمه عبد الرحمن بن صخر على الأشهر ، صحابي جليل ، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب ، عرض عليه الأعرج وأبو جعفر ، ( ت ٥٩ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ ، والجرح والتعديل ٢٤٦/٢/٢

(٨) هي بنت إسحاق الأحمسية ، شهدت حجة الوداع ، ورات أسامة وبلا ، وروى عنها يحيى بن الحصين والميزان بن حريث ، وحديثها في صحيح مسلم من طريق زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين ، انظر الإصابة ٢٢٣/٨ ، وتهذيب التهذيب ٤٦٣/١٢

سمعت النبي عليه السلام يقرأ في الصلاة : ( مالك يوم الدين )<sup>(١)</sup> . وكذلك ( ٦/ب ) روت أم سلكة<sup>(٢)</sup> . ولما روى الزهري<sup>(٣)</sup> عن أنس<sup>(٤)</sup> أن النبي وأبا بكر<sup>(٥)</sup> وعمر<sup>(٦)</sup> وعثمان وطلحة<sup>(٧)</sup> والزبير<sup>(٨)</sup> وعبد الرحمن بن عوف<sup>(٩)</sup> وأبي بن كعب ، ومعاذ

- (١) ص : « الدين بالف » ، وانظر الدر المنثور ١٤/١
- (٢) واسمها هند بنت أبي أمية ، أم المؤمنين ، لها جملة أحاديث ، وروى عنها الشعبي وسعيد بن المسيب ومجاهد ، ( ت ٥٩ هـ ) ترجمت في طبقات ابن سعد ٨٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٢/٤
- (٣) هو محمد بن مسلم ، تابعي ، إمام ، عالم الحجاز والأمصار ، قرأ على أنس ، وروى عن ابن عمر ، ووردت عنه الحروف ، قدمه ابن معين وسفيان ونحوهما ، ( ت ١٢٤ هـ ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٧١/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٦٢/٢
- (٤) هو أنس بن مالك ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردت عنه الحروف ، قرأ عليه قتادة والزهري وغيرهما ، روى عن الرسول علما جما ، وعن الصحابة ، وعنه خلق ، ( ت ٩١ هـ ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢٦٥/٣ ، وطبقات القراء ١٧٢/١
- (٥) أبو بكر الصديق ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبد الله بن أبي قحافة ، ( ت ١٣ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ ، والجرح والتعديل ٩٤/٢/٢
- (٦) عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل ، ثاني الخلفاء الراشدين ، ( ت ٢٣ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ ، والإصابة ٢٩٧/٤
- (٧) طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وردت عنه الحروف ، ( ت ٣٦ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢١٤/٣ ، وطبقات القراء ٣٤٢/١
- (٨) الزبير بن العوام ، حواري الرسول صلى الله عليه وسلم ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، له أحاديث ، وعنه مثل الأحنف بن قيس ومسلم بن جندب ، ( ت ٣٦ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧/١
- (٩) عبد الرحمن بن عوف ، أحد العشرة ، البصري السابق ، الصحابي الجليل ، روى عنه الصحابة ، ( ت ٣٢ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٦/١

ابن جبل<sup>(١)</sup> كانوا يقرؤون : مالك ، بألف . وكذلك روى أبو هريرة والحسن<sup>(٢)</sup> ومعاوية<sup>(٣)</sup> وابن مسعود وعلقمة<sup>(٤)</sup> والأسود<sup>(٥)</sup> وابن جبير<sup>(٦)</sup> وأبورجاء<sup>(٧)</sup> والنخعي<sup>(٨)</sup>

- (١) معاذ بن جبل ، أحد الأربعة الذين أشار الرسول صلى الله عليه وسلم ، بأخذ القرآن عنهم ، صحابي جليل ، (ت ١٨ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٧/٢ ، والجرح والتعديل ٢٤٤/١/٤
- (٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، قرأ على حطان الرقاشي عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي زيد ، وعنه أبو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان ويونس بن عبيد وغيرهم ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في الطبقات ٥٠٢ ، وطبقات القراء ٢٣٥/١
- (٣) معاوية بن أبي سفيان ، مؤسس دولة أمية ، وأحد كتاب الوحي، وحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابن عباس وسعيد بن المسيب وأبو صالح السمان ومثلهم (ت ٦٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٢٦/٧ ، والجرح والتعديل ٣٧٧/١/٤
- (٤) علقمة بن قيس النخعي ، تابعي ، فقيه ، عرض على ابن مسعود ، وسمع من عمر وعلي وعائشة (ت ٦٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٨٦/٦ ، والجرح والتعديل ٤٠٤/١/٣
- (٥) الأسود بن يزيد ، ابن أخي المتقدم ، وخال إبراهيم النخعي ، أخذ عن الكبار مثل معاذ وابن مسعود ، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق السبيعي وعدة ، (ت ٧٥ هـ) ، ترجم في الطبقات ٣٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ١٧١/١
- (٦) هو سعيد بن جبير ، التابعي ، الإمام ، عرض على ابن عباس وعليه أبو عمرو بن العلاء والمِنْهال بن عمرو ، (شهيداً ت ٩٥ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٩/١/٢ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١
- (٧) اسمه عمران بن تيم العطاردي ، تابعي ، كبير ، عرض القرآن على ابن عباس ، ونقلنه من أبي موسى ، حدث عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب ، وروى عنه القراءة أبو الأشهب العطاردي ، (ت ١٠٥ هـ) ترجم في الطبقات ٤٦٤ ، وطبقات القراء ٦٠٤/١
- (٨) هو إبراهيم بن يزيد ، الإمام الزاهد ، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة ابن قيس وعليه الأعمش وطلحة بن نصرت ، (ت ٩٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ ، والجرح والتعديل ١٤٤/١/١

وابن سيرين<sup>(١)</sup> وأبو عبد الرحمن الشثلي<sup>(٢)</sup> ويحيى بن يعمر<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم . وقد اختلف فيه<sup>(٤)</sup> عن علي<sup>(٥)</sup> وعمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup> ، وأيضاً فإن « مالكا » بألف هو اختيار أبي حاتم<sup>(٧)</sup> وأبي الطاهر<sup>(٨)</sup> وغيرهما . و « ملك » بغير ألف أقوى<sup>(٩)</sup>

(١) هو محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك ، إمام البصرة مع الحسن ، روى عن مولاة وعن زيد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين وسواهم ، وعنه الشعبي وقتادة وأيوب ، ( ت ١١٠ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ، والجرح والتعديل ٢٨٠/٢/٣

(٢) هو عبد الله بن حبيب ، مقرر الكوفة ، أخذ القراءة عن عثمان عرضا وعلي وابن مسعود وعنه يحيى بن وثاب وأبو إسحاق الشيباني وعطاء ابن السائب ، ( ت ١٩٤ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٧٢/٦ ، والجرح والتعديل ٣٧/٢/٢

(٣) يحيى بن يعمر ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعليه أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، ( ت ١٢٩ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٦٨/٧ ، والجرح والتعديل ١٩٦/٢/٤

(٤) ص : « فيهم » .

(٥) علي بن أبي طالب ، أمير المؤمنين ، أحد السابقين ، رابع الخلفاء الراشدين ، عرض على النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه أبو عبد الرحمن الشثلي والدولي وابن أبي ليلى ، ( ت ٤٠ هـ شهيدا ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١٩/٣ ، والوزراء والكتاب ٢٣ ، وطبقات القراء ٥٤٦/١ .

(٦) عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، وردت عنه رواية الحروف ، ( ت ١٠١ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥ ، والوزراء والكتاب ٥٣ ، وطبقات القراء ٥٩٣/١

(٧) اسمه سهل بن محمد ، السجستاني ، عرض على يعقوب الحضرمي وأيوب بن المتوكل ، وعنه محمد بن سليمان ويعقوب بن المزروع وأحمد ابن حرب ، ( ت ٢٥٥ هـ ) ، ترجم في مراتب النحويين ٨٠ ، وطبقات القراء ٣٢٠/١

(٨) اسم أبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد ، قرأ على عبد الجبار الطرسوسي وعليه جماهير من عبد الرحمن وابنه جعفر بن إسماعيل ويحيى بن علي ، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر وله كتاب العنوان وغيره في الفن ، وهو نحوي ، ( ت ٤٥٥ هـ ) ترجم في الصلة ١٠٥ ، ووفيات الأعيان ٢٣٣/١ ، وطبقات القراء ١٦٤/١

(٩) ص : « وغيرهما فهو يقوى » .

في نفسي لما ذكرت لك<sup>(١)</sup> .

« ٤ » فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكرك لكسر الكاف من « ملك » دون ياء ، وبضم الدال من « نعيد » دون واو ولم خصص هذين الأصلين بالذكر ؟

فالجواب أنه إنما ذكرت ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء ، حتى يتولد من الكسرة ياء ، فيقول : « ملكي يوم الدين » وكذلك ما أشبهه . وروى أنه يشبع الضمة إذا أتت بعدها واو ، حتى يتولد من الضمة واو ، فيقول : « نعيدو وإياك » ، وكذلك ما شابهه<sup>(٢)</sup> في القرآن<sup>(٣)</sup> ، فأردت بذكرى لذلك إنكار هذه الرواية ، ومنعها لشذوذها ، وقلة نواتها ، وترك الناس لاستعمالها في صلاتهم ومساجدهم ومكاتبهم<sup>(٤)</sup> .

« ٥ » فإن قيل : فما العلة في منعها ، وقد رويت ؟

فالجواب أن الإجماع من القراء والرواة عن ورش على خلافها لشذوذها ، ولأنها إنما هي لغة تجوز في الشعر للضرورة ، وحمل كتاب الله على ذلك لا يحسن ولا يجوز ، مع ما في ذلك من الإشكال ، إذا قرئ به ، لأنه إذا قرئ : « ملكي يوم » أمكن أن يكون جمع « ملك » المتكلم ، وحذفت النون للإضافة وإذا قرئ : « نعيدو » أمكن أن تزداد واو ضمير الجمع ، فيجمع بين النون التي تدل على الجمع وبين<sup>(٥)</sup> الواو ، مع أن الواو لو كانت ضميرا للجمع للزمها النون ،

(١) التبصرة ١٢/ب ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، وانظر المصاحف ٩٢ ،

والبحر المحيط ٢٠/١

(٢) ص : « أشبهه » .

(٣) هي قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع انظر البحر المحيط ٢٠/١ ، وأيضاً تفسير ابن كثير ٢٤/١ .

(٤) قوله : « ومنعها ... ومكاتبهم » سقط من : ص .

(٥) قال الحويري : ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة بين ، فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو كما قال سبحانه : من بين فرث ودم . والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثني أو مجموع كقولك : المال بينهما والدار بين الإخوة . انظر درة الفواص ٣٦

الكشف : ٣

وهذا كله إشكال ، وخروج عن لغة العرب ، ولحن خطأ .

« ٦ » قوله : ( الصراط ، وصراط ) وحجة من قرأ « السراط » بالسين ، وهو قبل<sup>(١)</sup> عن ابن كثير<sup>(٢)</sup> ، أن السين في هذا هو الأصل ، وإنما أبدل منها صاداً لأجل الطاء التي بعدها ، فقرأها على أصلها ، ويدل على أن السين هو الأصل أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم ترد إلى السين لضعف السين ، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبداً .

وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف ، وأن السين حرف مهموس فيه تسفل ، وبعدها حرف مطبّق مجهور مُستعلٍ ، واللفظ بالمطبّق المجهور بعد المستقل المهموس ، فيه تكلف وصعوبة ، فأبدل من السين صاداً لمؤاخذتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون ( ٧/أ ) عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملاً واحداً ، فذلك أسهل وأخف ، وعليه جمهور العرب وأكثر القراء . وكانت الصاد أولى بالبدل من غيرها لمؤاخذتها السين في الصفيّر والمخرج ، فأبدل من السين حرف يؤاخيها في الصفيّر والمخرج ، ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصعد ، وهو الصاد .

« ٧ » وحجة من قرأه<sup>(٣)</sup> بين الصاد والزاي وهو خلتف عن حمزة<sup>(٤)</sup> ، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر ، لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف مجهور ، أشمّ الصاد لفظ الزاي ، للجهر الذي فيها ، فصار قبل الطاء<sup>(٥)</sup> حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر ، التلذين هما من صفة الطاء ، وحسن ذلك لأن الزاي

(١) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عمر الخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبال ، ورواها عن البزّي ، وعنه عرضاً محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز وإسحاق بن أحمد ، ( ت ٢٩١ هـ ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٦٥٩ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) الحجة ٣٦/١ ، والتبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٨ ، والمختار في معانيه قراءات أهل الأمصار ١/٢ .

(٣) ص : « قرأ » .

(٤) ص : « فصار حرف الطاء التي » .



من<sup>(١)</sup> مخرج السين ، والصاد مؤاخية لها في الصغير ، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، لتسفل السين وهمسها ، وتضعّد ما بعدها وإطباقه وجهره ، ليكون عمل اللسان من جهة واحدة ، فذلك أخف عليهم<sup>(٢)</sup> .

« ٨ » فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار القراءة بالصاد اتباعاً لخط المصحف ، ولإجماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق ، وبعد السين من الطاء في الهمس والتسفل اللذين فيها .

« ٩ » قوله : ( وعليهم ، وإليهم ، ولديهم ) وبابه ، إن سأل سائل فقال : ماعلة حمزة في ضم الهاء في هذه الثلاثة ، في وصله ووقفه<sup>(٣)</sup> ؟

فالجواب أن الهاء والميم من « هم » أصلها الضم ، ووصلت<sup>(٤)</sup> واو بالميم ، لكن الميم أُسكنت استخفافاً ، وحذفت الواو اختصاراً ، لأن المعنى لا يُشكل ، فلما<sup>(٥)</sup> دخلت « على والى ولدى »<sup>(٦)</sup> على الهاء أبقاها مضمومة على أصلها قبل دخولهن ، لأن الداخل عليها عارض ، ولأن هذه الياءات في « عليهم وإليهم ولديهم » عارضة أيضاً ، إنما أصلهن ألف ، وإنما ينقلبن إلى الياء عند اتصالهن بالمضمر<sup>(٧)</sup> ، والياء عارضة غير لازمة ، فلم يعتد<sup>(٨)</sup> بها وترك الهاء على ضميتها الأصلية .

(١) ص : « بين » .

(٢) الحجة ٣٨/١ ، والتبصرة ١/١٣ ، ورد أبو علي الفارسي ما نقله الأصمعي روايته عن أبي عمرو قراءة الزاي في هذا الحرف ، وكره هذه اللغة ، انظر الحجة ٣٧/١ ، وزاد المسير ١٤/١

(٣) التبصرة ١/١٣ ، والحجة ٤٢/١ ، ويذكر ابن خالويه أنها لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ووافق حمزة على ذلك يعقوب بل زاد الأخير فضم كل هاء قبلها ياء ساكنة ، انظر المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ ، والنشر ٢٧/١

(٤) ب : « وصله » وتصويبها من : ص .

(٥) ص : « كلما » .

(٦) لفظ « لدى » سقط من : ص .

(٧) ص : « الضمير » .

(٨) فاعل هذا الفعل والأفعال التالية له هو ضمير الغيبة يعود على « حمزة » .

وأيضاً فإنه توهّم الألف الأصلية قبل الهاء ، والألف إذا وقعت قبل هاء (١) المضمر (٢) لم تكن الهاء إلا مضمومة ، لا يجوز غير ذلك ، فأجرى الهاء مع الياء العارضة ، التي هي بدل من الألف ، مجراها مع الألف ، فضمّ على الأصل ثم أجرى الوقف على الوصل ، لأن العلة واحدة ، وثلاثا تختلف الكلمة ، وأيضاً فإنه ألزم الهاء الضم في هذه ثلاث الكلمات (٣) ، وخصّها بذلك ليفرق بين الياء ، التي أصلها الألف وبين الياء ، التي لا أصل لها في الألف ، فكسر الهاء مع الياء ، التي لا أصل لها في الألف [ نحو ] (٤) : « فيهم ويبرهم » للياء اللازمة التي قبلها ، وضم التي قبلها ياء ، وأصلها الألف ، نحو : « عليهم وإليهم ولديهم » للفرق (٥) وقوي ذلك وحسن للضمة المقدرة في الميم ، لأن أصلها الضم ، وصلتها بواو ، فأتبع الضمّ الضمّ المقدّر في الميم (٧/ب) .

« ١٠ » فإن قيل : فما باله لم يضمّ الهاء في « عليهن وإليهن » وأصلها الضم في « هن » ، والياء عارضة أيضاً ؟

فالجواب أن « عليهم وإليهم ولديهم » تقوّت ضمة الهاء فيهن (٦) ، لكون الميم مضمومة في الأصل ، فأتبع الهاء أصل ضم الميم ، وليس ذلك في « عليهن وإليهن » . لا يقول أحد (٧) إن النون أصلها الضم . قلما لم يكن بعد الهاء ما يقوّي الضمة فيها كسرّها للياء ، التي قبلها في اللفظ ، والضم فيها جائز على أصلها في الكلام (٨) .

(١) ب : « هذا وتصويبه » من : ص .

(٢) ص : « الضمير » .

(٣) كذا في : ب ، ص ، فصوّيته بما هو الفصيح والوجه ، قال الحريري :

« ولو أنهم عرفوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه وإضافته إلى النكرة تنكره ، فلم يبق إلا أن يعرف الثاني ليتعرف هو بلام التعريف ، ويتعرف الأول بالإضافة إليه فيحصل لكل منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه . انظر درة القواص ٥٧ ، وإصلاح انطق ٣٠٢ .

(٤) نكلمة مناسبة من : ص .

(٥) قوله « للفرق » سقط من : ص .

(٦) قوله « فيهن » سقط من : ص .

(٧) لفظ « أحد » سقط من : ص .

(٨) أي أنها قبل دخول الجار عليها مضمومة الهاء نحو : « هن » .

وكذلك الجواب في كسرة<sup>(١)</sup> الهاء في عليهما ، ولم يضم الهاء على أصلها ، إذ ليس بعد الهاء ما يقوّي الضم فيها ، من حرف أصله الضم كالميم ، إنما بعدها في « عليهما » فتحة .

« ١١ » فإن قيل : فما علة حمزة والكسائي في ضمهما الهاء والميم إذا أتى بعدهما ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة يوجبان كسر الهاء<sup>(٢)</sup> نحو : ( يريهم الله ) « البقرة ١٦٧ » و ( من دونهم امرأتين ) « القصص ٢٣ » ؟

فالجواب أنهما لما اضطرّا إلى حركة الميم ، للساكن الذي<sup>(٣)</sup> أتى بعدها ، ردّها إلى الضمة التي هي أصلها ، وكان ردّها إلى أصلها<sup>(٤)</sup> ، عند الحاجة ، بحركتها أولى من ردّها إلى حركة ، ليست بأصل لها ، فلما وجب ضم الميم أتبع الهاء حركة الميم ، وردّت أيضاً إلى أصلها ، وهو الضم ، وقوي ردّها إلى أصلها ، لأن بعدها ميماً فرّدت إلى الضم ، الذي هو أصلها ، فإذا وقعا انفصل الساكن ، وسكنت الميم ، فرجعت الهاء إلى الكسر للياء التي قبلها .

وحجة أبي عمرو في كسرة<sup>(١)</sup> الهاء والميم ، إذا أتى بعدهما ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة<sup>(٥)</sup> ، أنه لما اضطر إلى حركة الميم ، لالتقاء الساكنين كسرهما لذلك على أصل الكسر<sup>(٦)</sup> في التقاء الساكنين ، وكان ذلك عنده أولى بها<sup>(٧)</sup> لكسرة الهاء قبلها ، فأتبع الكسر الكسر<sup>(٦)</sup> ، فلمّا كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها ، وكان قد كسر الهاء للياء التي قبلها . وقد يحتمل أنه قدّر في الميم الكسر على لغة من يقول : « عليهم »

(١) ص : « كسر » .

(٢) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢

(٣) ص : « التي » .

(٤) لفظ « أصلها » سقط من : ص .

(٥) مذهب أبي عمرو في ذلك الوصل خاصة ، انظر المصادر المذكورة في

الملاحظة « ٢ » .

(٦) لفظ « الكسر » سقط من : ص .

(٧) لفظ « بها » سقط من : ص .

فيكسر الميم لكسر الهاء قبلها ، ويبدل من الواو ياء ، فيكون قد حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وأبقى الميم على كسرتها ، وقوي ذلك لكسر الهاء قبلها<sup>(١)</sup> .

« ١٢ » فإن قيل : من أين كان الكسر أصلاً لالتقاء الساكنين ؟

فالجواب أنه لما وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يتراد به الإعراب إلا ومعه تنوين ، فأمنوا أن يلتبس بالمعرب ، إذ لو ضَمُوا أو فتحوا ، لالتقاء الساكنين ، لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف ، لأن<sup>(٢)</sup> الضم والفتح يكونان إعراباً بغير تنوين في الأسماء . ولا يكون الكسر إعراباً في الأسماء إلا بالتنوين ، فدُلَّ الكسر ، بغير تنوين ، أنه ليس بإعراب ، وأنه بناء ، إذ لو كان إعراباً لاتبعه التنوين . فأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال ، فإنه لما كان الخفض ، لا يدخل الأفعال ، حرّكوها لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> بحركة ، لا تشكّل بالإعراب ، إذ لا خفض فيها ، ولو حركت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب ، لأن الفتح والضم من إعراب ( ٨/أ ) الأفعال .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضم الميم إذا<sup>(٤)</sup> أتى بعدها ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة ، أنه لما احتاج إلى حركة الميم ردّها إلى أصلها ، وهو الضم ، وبقيت الهاء على كسرتها ، للياء أو الكسرة [ التي ] قبلها ، ولم<sup>(٥)</sup> يعتدّ بضمّة الميم ، لأنها عارضة . وهي قراءة نافع وأكثر القراء<sup>(٦)</sup> .

« ١٤ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضمّ الميم ، وصلتها بواو ، حيث

(١) ذكر ابن الجوزي أن ابن الأنباري حكى عن اللغويين في « عليهم » عشر لفات ستاً منها أثرت عن القراء وأربعاً تقلت عن العرب ، انظر زاد المسير ١٦/١

(٢) ص : « ولأن » .

(٣) ص : « فالتقاء الساكنين في الأفعال » .

(٤) ص : « أنه » .

(٥) تكملة مناسبة من : ص .

(٦) ص : « وما » .

(٧) وموافقو نافع على ذلك هم سوى حمزة في الأغلب إذ أن الكسائي يوافق حمزة على ضم الهاء في حال ذكرت ، انظر التبصرة ١٣/١ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ .

وقعت<sup>(١)</sup> ما لم يأت بعدها ساكن ، وقرأ بضم الميم التي للجمع حيث وقعت ، وصلتها بواو ، كان قبلها هاء أو غيرها ، أنه لما أتى بالميم على أصلها ، وأصلها الضم ، وصلتها<sup>(٢)</sup> بواو ، لأن المضمّر الغائب ، إذا جاوز الواحد ، يحتاج إلى حرفين<sup>(٣)</sup> بعد الهاء ، كما قالوا في التشية « عليهما » فزادوا ميما وألفاً . فالواو في الجمع بإزاء<sup>(٤)</sup> الألف في التشية . فأما الهاء<sup>(٥)</sup> فإنه أبقاها على كسرتها لئلا أو للكسرة<sup>(٦)</sup> قبلها ، وهي قراءة ابن كثير ، وخير قالون<sup>(٧)</sup> في ذلك . وإنما حذف الواو التي بعد الميم من حذفها من القراءة للاستخفاف ، ولأن<sup>(٨)</sup> المعنى لا يتشكل بغيره .

« ١٥ » وحجة من وصل الميم التي للجمع بواو ، إذا أتى بعدها همزة خاصة ، وهو ورش<sup>(٩)</sup> ، أنه لما وجد سبيلا إلى بيان الواو بالمد ، لوقوع همزة بعدها ، أثبتتها ومدّها للهمزة التي بعدها ، وإذا لم يأت بعد الميم همزة حذفها ، إذ لم يجد سبيلا من علة ، توجب مدّ الواو وإظهارها<sup>(١٠)</sup> .

« ١٦ » وحجة من أسكن الميم التي للجمع ، في كل موضع ما لم يأت

(١) هو ابن كثير كما سيأتي ، وكذلك أبو جعفر ، وقالون ، عنه باختلاف ، كما في المصادر المذكورة في الملاحظة المتقدمة .

(٢) ب ، ص : « وصلتها » فرأيت توجيهها بما تقتضيه العبارة .

(٣) ص : « حرف » .

(٤) ص : « فإن » .

(٥) ص : « الياء » .

(٦) ص : « والكسرة » .

(٧) هو عيسى بن مينا ، قارئ المدينة ونحوها ، اختص بنافع كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، فأخذ القراءة عنه عرضاً وقراءة أبي جعفر ، وعرض على عيسى بن وردان ، ورواها عنه ابنه إبراهيم وأحمد وإبراهيم الكسائي وإبراهيم المدني وغيرهم ، ( ت ٢٢٠ هـ ) ، ترجم في ميزان الاعتدال ٣٢٧/٣ ، وطبقات القراء ٦١٥/١

(٨) ب : « لأن » ورجحت ما في : ص .

(٩) التبصرة ١/١٣ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٢/١ .

(١٠) ص : « وإظهاره » .

بعدها ساكن ، وعليه أكثر القراء<sup>(١)</sup> ، أنه أثر التخفيف ، فحذفت الواو إذ المعنى لا يشكل ، فلما حذفت الواو حذفت ضمة الميم ، [ وأُسكنت الميم ]<sup>(٢)</sup> لأنها إنما انضمت من أجل الواو ، فلما زالت الواو زالت الضمة ، فسكنت الميم ، وقد كنا أملينا أقسام التقاء الساكنين والحكم فيها ، وذكرنا أن ذلك ينقسم على تسعة أقسام فيما بعد هذا الموضع ، فأغنانا ذلك عن إعادته في هذا الموضع<sup>(٣)</sup> والاختيار ما عليه أكثر القراء من كسر الهاء للياء التي قبلها ، وإسكان الميم ، إذا لم يأت بعدها ساكن ، وضمها إذا أتى بعدها ساكن ، فذلك أخف وأفصح وعليه جمهور القراء ، وهو الأشهر عن نافع<sup>(٤)</sup> .

« ١٧ » فإن سأل سائل فقال : ما علة ما ذكرت من كسر الهاء وضمها في وقف<sup>(٥)</sup> حمزة ، وبَدَلِه ياء<sup>(٦)</sup> من الهمزة في « أُنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ »<sup>(٧)</sup> ؟ فالجواب أن حمزة أصله أن يسهل كل همزة متوسطة أو متطرفة في وقفه ، فإذا وقف على « أُنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ »<sup>(٨)</sup> أبدل من الهمزة ياء للكسرة التي قبلها ، فصارت الهاء مضمومة قبلها ياء<sup>(٩)</sup> . فمن القراء من يترك الهاء على ضميتها<sup>(١٠)</sup> ، لأن الياء عارضة ، إنما حذفت في الوقف ، والوقف أيضاً عارض ، ولأن الهمزة

- (١) هم سوى ابن كثير وأبي جعفر ووافقهما ورش إذا ولي الميم همزة فقط .
- انظر المصادر المذكورة في ملاحظة الفقرة المتقدمة .
- (٢) تكملة مناسبة من : ص .
- (٣) انظر سورة البقرة ، الفقرة « ٩٤ - ١٠٦ » .
- (٤) قال أبو علي الفارسي : « كان نافع لا يعيب ضم الميم ، فهذا يدل على أن قراءته كانت بالإسكان » انظر الحجة ٤٣/١
- (٥) ص : « قراءة » .
- (٦) قوله : « وبَدَلِه ياء » ، سقط من : ص .
- (٧) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ١/٢٢٤
- (٨) الحرف الأول في سورة البقرة ( ٣٣ ) ، والثاني في موضعين في الحجر ( ٥١ ) وفي القمر ( ٢٨ ) .
- (٩) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٢٢٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٩٧
- (١٠) وهو مذهب حمزة ، وعليه ابن مهران ومكي والمهدوي وابن سفيان والجمهور وجوَّده ابن الجزري انظر النشر ١/٢٢٤

منوية مقدّرة ، والهاء مع الهمزة لا يجوز فيها إلا الضم ، فأبقاها على ضمّتها كما فعل في « عليهم » وأختيه<sup>(١)</sup> ، حين نوى الألف ( ٨/ب ) التي هي الأصل فضمّ الهاء . ومنهم من يكسر الهاء ، للياء التي حدثت<sup>(٢)</sup> قبلها ، كما كسرها في « يريهم ، وفيهم »<sup>(٣)</sup> ، وكلا القولين قائم بحجته ، لكن ترك الهاء على ضمّتها أولى ، لأن الياء غير لازمة ، ولأن الوصل بالضم ، فإجراء<sup>(٤)</sup> الوقف على الوصل أحسن من مخالفته ، ولما ذكرنا من العلل فيها .

(١) ص : « وأختيها » .

(٢) ص : « حذفت » .

(٣) الحرف الأول في سورة البقرة ( ١٦٧ ٢ ) ، والثاني في الانفال ( ٣٣٢ ) .

(٤) ب ، ص : « فجرى » ورجعت ما أثبتته .



## باب

علل هاء الكناية<sup>(١)</sup>

« ١ » اعلم أن<sup>(٢)</sup> الهاء في « به ، وعليه »<sup>(٣)</sup> وشبهه هي الاسم ، لكن لما قللت حروف الاسم ، فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف ، قووه بزيادة « واو » فقالوا : « بهو ، وعليه » فهذا هو الأصل<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فحجة من وصل الهاء بياء ، إذا كان قبلها ياء ، وهو ابن كثير ، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها ، لخفاء<sup>(٥)</sup> الهاء ، فلما كسرهما أبدل من الواو ، التي زيدت لتقوية الهاء « ياء » ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال : « فيهي ، وعليه »<sup>(٦)</sup> .

« ٣ » وحجة من حذف الياء في هذا الصنف ، وهو مذهب كل القراء إلا ابن كثير<sup>(٧)</sup> ، أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين ، بينهما حرف خفي ، ليس بحاجز

(١) هي هاء الضمير المذكور في مثل : « كتابه ، وقرآنه ، وكلمة ، وساله ، ومنه ، وله » انظر التبصرة ١٣/ب

(٢) لفظ « أن » سقط من : ص .

(٣) سيأتي ذكر هذين المثالين ، وهما دائران في القرآن ، في سورة آل عمران الفقرة « ٤٥ - ٤٩ » ، وسورة الكهف ، الفقرة « ٣٤ » وسورة طه ، الفقرة « ١ - ٢ » .

(٤) ذكر مكي أنها أربعة أقسام اتفق القراء على ثلاثة منها واختلفوا في الرابع ، وذكر اللداني وابن الجزري أنها قسمان ، انظر التبصرة ١/١٤ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٣٠٢/١ ، وإبراز المعاني ٢٧

(٥) ص : « لخبائها » .

(٦) التبصرة ١/١٤ ، والحجة ١/١٣٢ ، والتيسير ٢٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب .

(٧) ذكر أبو علي الفارسي اختلاف الرواية في غير هذين الحرفين عن نافع ←



حصين بينهما ، فحذفوا الياء الثانية لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء ، ولم يعتدوا<sup>(١)</sup> بالهاء لخفائها ، وهذا هو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> وقيل : حُذفت [الياء]<sup>(٣)</sup> الثانية استخفافاً ، وبقيت حركة<sup>(٤)</sup> الهاء تدل عليها . وقيل : حُذفت الياء الثانية لحذفها من الخط ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، [ولأنه الأصل]<sup>(٥)</sup> ، ولأن الواو زائدة ، ولأنه<sup>(٦)</sup> أخف ، ولعدم الياء في الخط<sup>(٧)</sup> .

« ٤ » وحجة من أثبت بعد الهاء واوا<sup>(٨)</sup> إذا كان قبلها ساكن غير الياء نحو « منهو ، واجتبا هو » ، وهو ابن كثير ، أنه أتى بالهاء مع ما هو تقوية لها لخفائها ، وهو الواو ، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها .

« ٥ » وحجة من حذف الواو في هذا الصنف ، واكتفى بالضمة ، هي مثل الحجة في حذف الياء المتقدم الذكر .

« ٦ » وحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلها بواو ، إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، أنه أتى بالتقوية على أصلها إذ لا علة توجب حذف ما بعد

→ وعاصم فروى المسيبي والكسائي عن نافع إثبات الياء ، وروى حفص عن عاصم الموصول بياء وأبو بكر حذفها ، انظر الحجة ١٣٠/١ ، ١٣١ ، والتبصرة ١/١٤ .

(١) مما يبين هذا ما ذكره أبو علي الفارسي قوله : « ومما لم يعتدوا فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم : قعدتا وضربتا ، لما كانت الحركة من أجل الألف ، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات ، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه . وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربت كما قالوا : رمنا وقضتا ، فلم يردوا الألف ، فكما لم يردوا الألف حيث كانت الحركة غير لازمة كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع حركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة » انظر الحجة ٩٦/١ .

(٢) اسمه عمرو بن عثمان إمام النحو ، أخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وعنه أبو عمر الجرمي والأخفش وقطرب ، ( ت ١٨٠ هـ ) ترجم في مراتب النحويين ٦٥ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، وطبقات القراء ٦٠٢/١ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « كسرة » .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : « ولانها » .

(٧) الحجة ١٣٣/١

(٨) ب : « واو » وتصويبها من : ص .

الهاء ، لأن قبل الهاء متحركا ، فلم يكن لحذف ما بعدها من التقوية سبيل ، وهو إجماع من القراء<sup>(١)</sup> . فأما وصل الهاء ياء في هذا النوع ، فالياء بدل من الواو ، الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألّبتة . وفي هذه الهاء لغات الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألّبتة . وفي هذه الهاء لغات لم يقرأ بها القراء المشهورون<sup>(٢)</sup> ، فلذلك تركنا ذكرها ، وقد اختلف في شيء من هذه الهاء على غير ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> ، نذكر إن شاء الله كل واحدة في موضعها بعلتها .

(١) التبصرة ١/١٤ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٠٢/١  
 (٢) ومن تلك اللغات الإسكان والاختلاس انظر النشر ٣٠٣/١  
 (٣) هو ما تقدم في الباب نفسه في الفقرة الثالثة .

## باب ( ١/٩ )

المد<sup>(١)</sup> وعلة وأصوله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المدّ في أي شيء يكون ، ولا في شيء يكون ؟

فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين وهي الألف [ التي قبلها فتحة ]<sup>(٢)</sup> ، والواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة<sup>(٣)</sup> ، وإنما يكون المد في<sup>(٤)</sup> هذه الحروف عند ملاصقتهم<sup>(٥)</sup> لهزمة أو ساكن ، مشدّد أو غير مشدّد ، نحو : « جاء ، وقائم ، ودابة ، واللائمي »<sup>(٦)</sup> في قراءة من أسكن الياء<sup>(٧)</sup> ، ويكون المد أيضاً في<sup>(٨)</sup> حرفي اللين ، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدّد<sup>(٩)</sup> ، وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان ، اللتان قبلهما فتحة نحو « شيء وسوء »<sup>(١٠)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت ؟

(١) عرف أبو شامة المد فقال : « عبارة عن زيادة المد في حروف المد لأجل همزة أو ساكن » والقصر نقيضه قال في تعريفه : « ترك الزيادة من المد » انظر إبراز المعاني ٨٣ ، ٨٦

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) ص : « عند » .

(٥) ص : « للملاصقتهم » .

(٦) أول هذه الأحرف في سورة النساء ( ٤٣ آ ) ، وثانيها في آل عمران

( ٣٩ آ ) وثالثها في البقرة ( ١٦٤ آ ) ، ورابعها في الأحزاب ( ٤٢ آ ) .

(٧) هو مذهب أبي عمرو ، وورش في وقفه ، انظر التبصرة ١/٩٩ ، والمختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨٨ ، والتيسير ١٧٨

(٨) ب : « من » فصولته من : ص .

(٩) لفظ « او مشدّد » سقط من : ص .

(١٠) أول الحرفين في سورة البقرة ( ٢٠ آ ) ، وثانيهما في التوبة ( ٩٨ آ ) .

فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية ، والهمزة حرف جكند<sup>(١)</sup> بعيد المخرج ، صعب في اللفظ ، فلما لاصقت حرفاً خفياً ، خيف عليه أن يزداد ، بملاصقة الهمزة له ، خفاء ، فبيّن بالمدّ ليظهر<sup>(٢)</sup> ، وكان بيانه<sup>(٣)</sup> بالمدّ أولى ، لأنه يخرج من مخرجه بمدّ ، فبيّن بما هو منه ، وبيان حرفي اللين بمدّ<sup>(٤)</sup> دون البيان في حروف المد واللين ، لنقص حرفي اللين ، بانفتاح ما قبلهما عن حروف المدّ واللين ، اللواتي حركة ما قبلهنّ منهن ، فقوين في المدّ<sup>(٥)</sup> لتسكنهن بكون حركة ما قبلهنّ منهن ، وضعف حرف اللين في المد ، لكون حركة ما قبله ليست منه . وأصل المد واللين للألف ، لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ما قبلها أبداً عن حركته . والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما . وإنما شابها<sup>(٥)</sup> الألف إذا سكنا ، وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف .

« ٣ » فإن قيل : ماعلة ورش في مدّ : « آمن ، وآدم ، ويستهوون ، ومتكئين ، وأوتي ، وآتينا<sup>(٦)</sup> » وكل حرف مد ولين ، قبله همزة ، قبلها متحرك أو ساكن من حروف<sup>(٧)</sup> المد واللين أو من حروف اللين<sup>(٨)</sup> ؟  
فالجواب أن الهمزة لاصقت<sup>(٩)</sup> حرف المد واللين وهو<sup>(١٠)</sup> خفي فبيّن بالمد ، ثلاثاً يزداد خفاء .

(١) أي حرف قوي شديد ، وذلك لبعده مخرجها .

(٢) إبراز المعاني ٨٤

(٣) ص : « بيانه منه » .

(٤) ص : « بالمد » .

(٥) ص : « شابه » .

(٦) هذه الأحرف على نوالها في النص في سورة البقرة ( ١٣٦ ، ٣١ ) ، والانعام ( ٥٢ ) ، والكهف ( ٣١ ) ، والبقرة ( ١٣٦ ، ٥٣ ) . وسيأتي ذكر أولها وثانيها في علل المد في قوائم السور الفقرة « ٧ - ٨ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ١ - ٢ » .

(٧) ص : « حرف » .

(٨) قوله : « أو من حروف اللين » سقط من : ص .

(٩) ص : « لما لاصقت » .

(١٠) ص : « وهو حرف » .

وحجة من لم يمكن مده ، وعليه سائر القراء ، أن الهمزة لما تقدمت أمن من خفاء حرف المد واللين معها ، وإنما يخاف من خفائه ، إذا كانت الهمزة بعده ، نحو : « قائم ، وجاء » فلم يمكن مده ، لكون الهمزة قبله ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على<sup>(١)</sup> ترك مده ، ولأن البغداديين<sup>(٢)</sup> رَوَوْا عن ورش ترك تمكين مده ، فمده في الرواية قليل ، إنما رواه المصريون<sup>(٣)</sup> عن ورش ، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب ، به يتأدبون ، وبه

(١) لفظ « على » سقط من : ص .

(٢) البغداديون ، ويسميه مكي وابن الجزري وغيرهما أيضاً العراقيين كما في التبصرة ١/٧ ، والنشر ٣٢٥/١ ، وأولهم أبو عمر الدؤري واسمه حفص بن عمر ، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع وعلى سليمان بن محمد والكسائي واليزيدي وعليه أحمد بن حرب وأحمد بن فرح وأحمد بن يزيد الحلواني ، ثقة ( ت ٢٤٦ هـ ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٣/٢/١ ، وطبقات القراء ٢٥٥/١

وثانيهم سليمان بن أيوب أبو أيوب الخياط ، مقرأ جليل ، قرأ على اليزيدي وعرض عليه ، وقرأ عليه أحمد بن حرب المعدل وإسحاق بن مخلد وبكر ابن أحمد السراويلي ، ثقة ، حافظ ( ت ٢٣٥ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٦١ ، وطبقات القراء ٣١٢/١ .

وثالثهم الطيب بن إسماعيل أبو حمدون الدهلي النقاش ، مقرأ ، ضابط ، قرأ على إسحاق النسبي وعبد الله بن صالح العجلي واليزيدي ويعقوب الحضرمي ، وعليه الحسن الصواف وأحمد بن الخطّاب الخزاعي وإسحاق بن مخلد ، ثقة ، صالح ، ( ت ٢٤٠ هـ ) ، ترجم في تاريخ بغداد ٣٦٠/٩ ، وطبقات القراء ٣٤٣/١ . ورابعهم سليمان بن خلاد أبو خلاد ، النحوي ، المؤدب ، قرأ عرضاً وسماعاً على اليزيدي وإسماعيل بن جعفر ، وعنه القاسم بن محمد الأنباري ومحمد بن أحمد ابن قطن وابن شنبوذ ، صدوق ، ( ت ٢٦١ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ١١٠/١/١ ، وطبقات القراء ٣١٣/١

(٣) المصريون هم فئة عنهم اشتهرت قراءة ورش بمصر والمغرب ، ورأسهم جميعاً هو : أبو يعقوب الأزرق ، واسمه يوسف بن عمرو بن يسار ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وخلفه بها وبالإقراء بمصر ، وعرض على سقلاب بن شيبه ومنلى ابن دحية ، وعنه إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد وعبد الله بن مالك ، ذكر أبو الفضل الخزاعي أنه أدرك أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش ←

يقرؤون<sup>(١)</sup> في محاورهم وبه يدرسون<sup>(٢)</sup> ، ووجهه ماقدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المدّ واللين ، قياساً على إجماعهم للمدّ ، إذا كانت الهمزة بعد حرف المدّ واللين ، والمدّ في حرف المدّ واللين ، إذا كانت ( ٩/ب ) الهمزة بعده أمكن من مدّه ، إذا كانت قبله ، لتتمكن خفاء حرف<sup>(٣)</sup> المدّ واللين ، إذا كانت الهمزة بعده .

« ٤ » فإن قيل : فما باله لم يمدّ إذا سكن ما قبل الهمزة ، ولم يكن حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين نحو : « القرآن ، ومسؤولاً »<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أنه جمع بين اللغتين ، فمدّ في موضع ، وترك المدّ في موضع ، وأيضاً فإنه لما كان قبل الهمزة ما يحسن أن يلقي حركتها عليه ويحذف ، أسقط المدّ لأجلها ، لأنه لو ألقى حركتها على ما قبلها لم يتمكن المدّ ألبتة ، فعامل المعنى ، وحكم لها

→ لا يعرفون غيرها ، ( ت ٢٤٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ٤٠٢/٢  
وليه مكانة يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدّقي ، أخذ القراءة عرضاً عن ورش وسقّلاب ومنلى بن دحية ، وعنه رواية مواس بن سهل وأحمد بن محمد الواسطي وأسامة بن أحمد وسواهم ، فقيه كبير ، ومقرئ محدث ، ثقة صالح ، حدث عنه ابن جرير ومسلم والنسائي ، ( ت ٢٦٤ هـ ) ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٦/٢ وتذكرة الحفاظ ٥٢٧ ، وبعدهما مواس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري ، عرض على يونس بن عبد الأعلى وأود بن أبي طيبة ، وعنه عرضاً محمد بن إبراهيم الأهناسي وعبد الله بن أحمد البَلّخي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ، ذكر ابن القسّاص أنه ثقة ضابط مشهور في مشيخة المصريين لم يكن في طبقة مثله ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٦/٢

ورابعهم هو عبد الله بن مالك ابن سيف أبو بكر التجيبي المصري ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على أبي يعقوب الأزرق ، ورواها عنه إبراهيم بن محمد وأحمد بن محمد وسعيد ابن جابر وسواهم ، مقرئ مصدر ، ومحدث إمام ، ثقة ، وإليه انتهت الإمامة في قراءة ورش ، ( ت ٣٠٧ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٠٩ ، وطبقات القراء ٤٤٥/١

(١) ص : « يقومون » .

(٢) إبراز المعاني ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠٨/٩

(٣) ص : « حروف » .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٨٥ آ ) وثانيهما في الإسراء ( ٣٤ آ )

وسياتي هذا في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ١ » .

يه ، على إرادته ونيته ، وإن لم يستعمله ، وقد فعله حمزة في وقفه ، وفعله ابن كثير في لفظ « القرآن » حيث وقع <sup>(١)</sup> .

« ه » فإن قيل : فما باله مدّ وقبل الهمزة ساكن من حروف المد واللين

أو من حروف اللين ؟

فالجواب أنه إذا كان قبلها حرف من حروف المد واللين مدّه فصارت المدة حائلة بين الهمزة <sup>(٢)</sup> وبين الساكن ، فمدّ ما بعد الهمزة على أصله ، إذا كان قبلها متحرك <sup>(٣)</sup> ، وذلك نحو : « جاؤوا ، وبأؤوا » <sup>(٤)</sup> وإذا كان قبل الهمزة حرف لين ، فمن أصله أن يمدّه من أجل الهمزة <sup>(٥)</sup> ، كما يمد « شاء ، وسواء » <sup>(٦)</sup> ، لكنه لما اجتمع له مدّ حرف لين لهمزة بعده ، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله ، آثر مدّ حرف المد واللين ، لتسكنه على حرف اللين ، فمدّ الثاني ، واستغنى بمدّه عن مدّ الأول لقوة الثاني ، وضعف الأول لانفتاح ما قبله ، وذلك نحو : « سواءتھما ، والموءودة » <sup>(٧)</sup> ، يمد الألف والواو الثانية ، لأنهما حرفا مدّ ولين ، ولا يمد الواو الأولى الساكنة استغناء بالمدة التي بعدها ، ويجوز أن يكون لم يمد الواو ، لأن أصلها الحركة لأن جمع « فعلة » يأتي على « فَعَلَات » بالفتح ، وإنما أسكن تخفيفاً للواو ، ولأن أصل الواو الأولى في « الموءودة » الحركة ، لأنه من « وأد » وإنما سكنت لدخول الميم لبناء مفعوله ، كالواو من « مؤثلاً » <sup>(٨)</sup> أصلها الحركة أيضاً ، فترك المدّ لأن السكون عارض ، فإن فاء الفعل أصلها أبداً

(١) قوله : « حيث وقع » سقط من : ص ، انظر مصادر الفقرة المتقدمة .

(٢) ب : « الهمز » وما في « ص » أرجح .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران ( ١٨٤ آ ) وثانيهما في البقرة ( ٦١ آ )

وسيائي ذكرهما في الباب نفسه ، الفقرة « ١٠ » .

(٥) قوله : « من أجل الهمزة » سقط من : ص .

(٦) الحرفان في سورة البقرة ( ٢٠ آ ، ٦ ) .

(٧) أول الحرفين في سورة الأعراف ( ٢٠ آ ) وثانيهما في التكوثر ( ٨ آ ) .

(٨) هذا الحرف في سورة الكهف ( ٥٨ آ ) وسيائي في الباب نفسه ،

الفقرة « ١٢ » .

الحركة ، لأنها أول ، فسكونها عارض أبداً<sup>(١)</sup> .

« ٦ » فإن قيل : فلم مدّ « يئأس ، واستيأس »<sup>(٢)</sup> وسكون الياء عارض ؟

فالجواب أن العارض عند العرب والنحويين على ضربين ، يجوز الاعتداد به ، ويجوز أن لا يعتد به ، قالوا في الاعتداد بالعارض<sup>(٣)</sup> « لَحْمَر ، وسَلَّ » ، وقالوا في ترك الاعتداد به « جَيْل » في « جَيْل »<sup>(٤)</sup> ، و « ضَوَّ » في « ضَوَّ » فلم يعتدوا بالحركة ولم يَعْلُوا<sup>(٥)</sup> . وسنذكر هذا في فصل مفرد إن شاء الله<sup>(٦)</sup> . فمدّ ورش ل : « يئأس ، واستيأس » هو مما اعتدّ فيه بالعارض ، وترك مدّ ل « موئلا ، وسوءاتهما » وشبهه ، هو مما<sup>(٧)</sup> لم يعتد فيه بالعارض فاعلمه<sup>(٨)</sup> . وأيضاً فإن حرف المدّ واللين لا تنقل عليه حركة الهمزة كما تنقل [ على الحرفين ليسا بحرفي مدّ ولين ]<sup>(٩)</sup> ، ولا يلقى في « القرآن ، والظمان »<sup>(١٠)</sup> لأنه في نية حركة ، ولا تنقل الحركة على الحركة ، فلما لم يتمكن إلقاء حركة الهمزة عليه وحذفها مدّ إذ لم يتمكن فيه توهّم إلقاء ( ١٠/أ ) الحركة كما يتمكن في « القرآن » وشبهه ، ولما تمكّن إلقاء حركة الهمزة على حرف اللين وحذفها ، توهّم ذلك وبنى عليه ، فلم يمدّ إذ هو مثل « القرآن » وشبهه<sup>(١١)</sup> .

(١) التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٣٤٣ ، وإبراز المعاني ١٢٤

(٢) الحرفان في سورة يوسف ( ٨٧ أ ، ١١٠ ) .

(٣) تقدم تعريف هذا المصطلح والتمثيل له في « باب هاء الكناية » الفقرة « ٣ » .

وفي هذه الفقرة بيان أزيد وتمثيل .

(٤) هي الضبع انظر مجالس ثعلب ٣٨٣ ، والقاموس المحيط « جال » .

(٥) المحتسب ٦٨/١

(٦) هو في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » .

(٧) ب : « ما » وبما رجحته تتجه العبارة .

(٨) ب : « فاعلمه » وليس في « ص » وجه ، فوجهته بما فيه معنى العبارة .

(٩) تكملة أضفتها لتتجه العبارة ليست في « ب » وسقط بعض نص في « ص » .

ورجحتها مهتديا بما في إبراز المعاني ١١٥ .

(١٠) الحرف الأول في سورة البقرة ( ١٨٥ أ ) وسيأتي في « باب تخفيف

الهمزة واحكامه وعلة » ، الفقرة « ١٠ » وثانيهما في النور ( ٣٩ أ ) .

(١١) التبصرة ١/١٦ ، والنشر ١/٣٩٨ ، وإبراز المعاني ١٣٥



« ٧ » فإن قيل : فما باله يمدّ مع إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في « مَنْ آمَن ، والآخرة »<sup>(١)</sup> ؟

فالجواب أنه<sup>(٢)</sup> لما كان الساكن ليس من نفس الكلمة ، إنما هو من كلمة أخرى ، لم يمنعه من المدّ ، فلما لم يمنعه من المدّ في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه من المدّ في حال تخفيفها<sup>(٣)</sup> ، لأن تحقيقها عارض ، و « القرآن ، والظمان » ليس من هذا ، لأن الساكن من نفس الكلمة ، فتوهّم التسهيل<sup>(٤)</sup> للزوم الساكن<sup>(٥)</sup> للهمزة في كلمة ، فلم يمدّ ، وأيضاً فإنه لما كان إلقاء حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى عارضاً ، لم يعتدّ بزوال لفظ الهمزة ، ومدّ مع زوال لفظها ، لأنها مقدرة منوية ، إذ إلقاء الحركة على الساكن عارض . فأما « الآخرة والأولى »<sup>(٦)</sup> وشبه ذلك ، فإنه في تقدير ما هو من كلمتين ، لأن الألف واللام في تقدير الانفصال . ألا ترى أنك تحذفها إذا شئت ، ولا تقدر على حذف الراء من « القرآن » وشبهه ؟

« ٨ » فإن قيل : فما باله لم يمدّ ( عاذاً الأولى ) في « والنجم » « ٥٠ » ، وقد القى الحركة على اللام كـ « الأولى » في غير « والنجم » هي ممدودة لورش بلا اختلاف<sup>(٧)</sup> ؟

(١) الحرفان في سورة البقرة ( ٦٢ ، ٤٦ ) وسيأتي ذكر ثانيهما في باب ملة الاختلاف في الوقف على الهمز الفقرة « ٨ » ، انظر التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٣٩

(٢) ص : « لأنه » .

(٣) قوله : « فلم لم يمنعه .. في حال تخفيفها » سقط من : ص .

(٤) ص : « التسكين » .

(٥) ص : « السواكن » .

(٦) حرف « الأولى » في سورة طه ( ٢١٢ ) .

(٧) التبصرة ١/١٥ ، والتيسير ٢٠٤ ، وإبراز المعاني ٨٨ ، والنشر ١/٣٥١ ،

٤٠٤ ، وسيأتي ذكر إلقاء الحركة في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » ، و « باب علل تقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٥ » ، وسيأتي ذكر حرف ( عاذاً الأولى ) في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » « ١٦ » ، وسورة النجم ، الفقرة « ٧ » .

فالجواب أن « عاداً الأولى » قد<sup>(١)</sup> وقع فيه من الإدغام في « والنجم » ما أخرجه عن أن تكون الحركة الملقاة على اللام عارضة ، لأنه لما أدغم التنوين في اللام صارت حركتها لازمة ، فسقط المد ، إذ لا يمكن أن تنوى الهمزة إذ الحركة لازمة ، وإنما تنوى الهمزة إذا كانت حركتها الملقاة على<sup>(٢)</sup> ما قبلها عارضة ، فلما<sup>(٣)</sup> سقط توهّم كون الحركة في [ الحرف ]<sup>(٤)</sup> المدغم عارضة<sup>(٥)</sup> ، إذ لا يتمكن أن يلفظ به بالإدغام إلا بحركة اللام ، سقط المد ، ولما صحّ توهّم الهمزة ، الملقاة حركتها على ما قبلها ، صح المد وصحّ توهّمها وتقديرها ، وسنذكر هذا بأبين من باب إلقاء الحركة لورش .

« ٩ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمدّ الألف في « يؤاخذكم »<sup>(٦)</sup> للهمزة المخففة قبلها ، ومن شأنه أن يمدّ « من آمن » وقد خفّفت الهمزة ، ويمدّ « من السماء آية ، وهؤلاء آلهة »<sup>(٧)</sup> ، وقد أبدل من الهمزة التي قبل الألف ، أعني مدّ « آية » و « آلهة »<sup>(٨)</sup> ؟

فالجواب أنه لما ألقى حركة الهمزة في « من آمن » وشبهه على الساكن قبلها بقيت الهمزة ساكنة ، فحذفت لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة .

(١) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) ص : « فلما لم يمنعه من المد في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه لم يمد . فلما » .

(٤) في « ب » إحالة على الحاشية لسقوط وقع ، ولكن صورة اللفظ غير بيّنة ، وسقط أيضاً في « ص » فائدت ما رجحته .

(٥) ص : « عارضة بما اعتد فيه بالعارض في مده » .

(٦) الحرف في سورة البقرة ( ٢٢٥ ) وسيأتي ذكره في « علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » ، الفقرة « ٤ » وتخفيف الهمز وأحكامه وعله « الفقرة « ٣ » .

(٧) أول الحرفين في سورة الشعراء ( ٤٢ ) والثاني في الأنبياء ( ٩٩ ) .

(٨) ب : « بالهة » ولا وجه لحرف الجر ، انظر التبصرة ١/٨ ، وإيراز المعاني ٨٨ ،

فالهمزة مخففة منوية مرادة في النية، فمد<sup>(١)</sup> لنلك . و « يؤاخذكم » قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز، وأمت على لغة من قال : « واخذته »<sup>(٢)</sup>، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل لم يجب المد من أجلها .

« ١٠ » فإن قيل : قد ذكرت في كتاب « التبصرة » أنه اختلف عن ورش في الابتداء بألف الوصل ( ١٠/ب ) إذا دخلت على همزة أصلية فأبدل منها<sup>(٣)</sup> ياء نحو ( إيت بقرآن ) « يونس ١٥ » ، ونحو : ( أوتمن ) « البقرة ٢٨٣ » وشبهه ، وقلت فيه الوجهان المدّ وتركه ، فما وجه ذلك<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن من مدّ هذا الصنف لورش جرى على أصله في مدّ الياء والواو، وإذا أتت قبلهما<sup>(٥)</sup> همزة لخفائهما ، وشبّهه بـ « إيمان »<sup>(٦)</sup> وشبّهه ، فمدّ للهمزة قبل الياء<sup>(٧)</sup> ، وعامل اللفظ ، ومن لم يمدّ أسقط المدّ ، لأن ألف الوصل عارضة والابتداء [ بها ]<sup>(٨)</sup> عارض ، وبذل الياء من الهمزة عارض<sup>(٩)</sup> ، فلمّا لم يكن شي من ذلك<sup>(١٠)</sup> ترك<sup>(١١)</sup> المدّ ، وهو أقيس لما ذكرنا ، ولإجماع القراء على ترك المدّ في الابتداء بهذا ونحوه ، ولهذا قلنا : إن الوقف لورش على قوله : « خطأ ، وملجأ ، وماء ، وجفاء »<sup>(١٢)</sup> بمدّ غير مشبعة ، لأنها ألف حدثت في الوقف.

(١) ص : « يمد » .

(٢) ذكر الفيروزبادي هذه اللغة ونهى عنها ، انظر القاموس المحيط ( اخذ ) .

(٣) ص : « فأبدلت منهما » .

(٤) هو أصل مطرود عليه الخلاف ، انظر التبصرة ١٥/١ ، والتيسير ٣٤ .

وإبراز المعاني ١٠٩ والنشر ٢٤٠/١

(٥) ب ، ص : « قبلها » والعبارة تقتضي ما أثبت .

(٦) الحرف في سورة البقرة ( ١٠٨ آ ) .

(٧) لفظ « الياء » سقط من : ص .

(٨) تكملة مناسبة من : ص .

(٩) قوله : « وبذل ... عارض » سقط من : ص .

(١٠) ص : « من ذلك شيء لازم » .

(١١) ص : « يمد » .

(١٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة ( ٩٢ آ ، ٢٢ ) وثانيها في

التوبة ( ٥٧ آ ) ، ورابعها في الرعد ( ١٧ آ ) .

عوضاً عن التنوين<sup>(١)</sup> ، فهي عارضة ، فمدّها غير ممكن ، وليس كمدّ « آمن وآدم »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، إنما يقف على همزة بعدها ألف غير مشبعة ، المراد الوقف عارض ، والبديل عارض ، ولا اختلاف في إشباع المدة الأولى في قوله : « ماء ، وجفاء » لأنها حرف مدّ ولين لازم أصلي ، بعده همزة فبيّن بالمدة ، لئلا يخفى مع جَسُوّ الهمزة وجلادتها ، وبعد مخرجها • وقد قلنا : إن هذا ليس كقوله : ( باؤوا ، وجأؤوا )<sup>(٣)</sup> لأن الواو التي بعد الهمزة لازمة أصلية حرف مدّ ولين ، فمدّها لورش ممكن على أصله في مدّ : ( أوتي ، وأوحى )<sup>(٤)</sup> وشبهه •

« ١١ » فإن قيل : فكيف الوقف على : ( تراءى الجمعان ) « الشعراء ٦١ »<sup>(٥)</sup> لورش هل يُمكن المدة الثانية المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين أو لا يُمكنها ، ويجعلها كالوقف على « خطأ ، وملجأ » الذي لا يُمكن مدّه ، لأجل أن إثبات الألف [ بعد الهمزة ]<sup>(٦)</sup> عارض ؟ •

فالجواب أن تمكين المدّ لورش في الوقف على « تراءى الجمعان » واجب ، لأن الألف التي بعد الهمزة أصلية ، وحذفها هو العارض ، وهذا بمنزلة الوقف لورش على : ( رأى القمر ) « الأنعام ٧٧ » و ( تبوؤوا الدار ) « الحشر »<sup>(٧)</sup> يقف عليه بتمكين المدّ ، لأن المدّ ذهبَ في الوصل ، بحذف حرف المدّ واللين ، لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت رددته إلى أصله فمددت ، فالحذف هو العارض ، والإثبات هو الأصل ، فتمدّ مع رجوع الأصل ، وأنت إذا وقفت على قوله « خطأ » ، الألف التي تبذلها من التنوين عارضة ، والوقف عارض ، فلا يمكن مدّه<sup>(٨)</sup> •

وحجة ورش في مدّه حرفي اللين ، إذا أتى بعدهما همزة نحو : ( شيء ) « البقرة ٢٠ » و ( سوء ) « البقرة ٤٩ » هي ماقدّمنا من خفاء حرف اللين وجلادة

(١) التبصرة ١٥/ب •

(٢) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٣ » •

(٣) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٥ » •

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٣٦ ٢ ) وثانيهما في الأنعام ( ١٩ ٢ ) •

(٥) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ٣ » •

(٦) تكملة موضحة من : ص •

(٧) سيأتي ذكره في « علل المد في فواتح السور » الفقرة « ٨ » •

(٨) التبصرة ١٥/ب ، والتيسير ٣١ ، والنشر ١/٣٤٠ •

الهمزة ، فلما لاصقت الهمزة حرف اللين ، وفيه خفاء ، بُيِّنَ بالمدّ ، لما فيه من اللين ، ومدّه دون مدّ حرف المد واللين ، بنقصه وضعفه بانفتاح ما قبله ، ومخالفته بذلك لحروف المدّ واللين ، وإنما بقيت المشابهة بين حرفي اللين وبين حروف المدّ واللين بالسكون لا غير ، وبأنهما قد تكون حركة ما قبلهما منهما ، فكان المدّ فيهما للهمزة دون مدّ ما شابهاه ، ونقصا عن درجته ، وهي حروف<sup>(١)</sup> المد واللين ، وترك مدّ ذلك هو الاختيار لضعف حرفي اللين ، ولإجماع<sup>(٢)</sup> القراء على ذلك ، ولإجماع<sup>(٣)</sup> الرواة غير ورش عن (١١/أ) نافع على ذلك ، ولأن رواية البغداديين عن ورش في هذا بترك المدّ ، فأما حمزة فإنه كان يقف على الياء وقفة خفيفة ، لأجل الهمزة ، وصعوبة اللفظ بها ثم يهز<sup>(٤)</sup> ، فورش يمدّ الياء من ( شيء ) للهمزة ، وحمزة يقف على الياء ثم يهز ، ففي قراءة ورش من المدّ ما ليس في قراءة حمزة . قال أبو محمد : والمدّ في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية . لم يختلف أن الياء والواو ، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين ، فلا يمتنع المدّ للهمزة في الحرف الذي فيه لين ، مع وجود الرواية بذلك ، يدلّ على ذلك أن سيبويه أجاز : « هذا ثوب بّكر ، وجيب بّكر » بالإدغام<sup>(٥)</sup> فلولا أن الياء يحسن فيها المد ، ويأتي ما وقع بعدها حرف مشدد ، إذ لا يقع حرف مشدد أبداً قبله ساكن ، إلا بعد حرف يتأتى فيه المدّ ، ليقوم المد مقام الحركة . وحكى سيبويه في التصغير : « هذا أصيّم » تصغير « أصم »<sup>(٥)</sup> ، فلولا أن الياء يحسن فيها المد ، ويتأتى ما وقع بعدها المشدّد في هذا ، فإذا جاز المد في الياء ، وقبلها فتحة مع المشدّد ، جاز مع الهمزة لخفائه .

(١) ص : « درجة حروف المد » .

(٢) ص : « ولاجماع » .

(٣) التبصرة ١٦/١ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ١/٣٤٤

(٤) كتاب سيبويه ٢/٤٩٣

(٥) كتاب سيبويه ٢/١٢٢ ، والنشر ١/٣٤٢

« ١٢ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمد « موئلا »<sup>(١)</sup> وفيه حرف لين بعده همزة كـ « سوء » ؟

فالجواب أنه لما كانت الواو سكونها عارض لدخول<sup>(٢)</sup> الميم عليها ، وأصلها الحركة في « وأل » إذا « لجأ »<sup>(٣)</sup> لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة وبين ما لا أصل له في الحركة كـ « سوء » . وأيضاً فإنه فرق بين مدّ فاء الفعل وبين مدّ عين الفعل ، فمدّ عين الفعل للزوم السكون لها ، ولم يمدّ فاء الفعل إذ السكون لا يلزمها ، والمدّ لا يكون إلا في ساكن أبداً .

« ١٣ » وحجة ابن كثير والرفقيين<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو والخلثواني<sup>(٥)</sup> عن

(١) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه الفقرة « ه » ، انظر التبصرة ١/١٦ ، والنشر ١/٣٤٣ .

(٢) ص : « بدخول » .

(٣) وأل بمعنى لجأ ، انظر القاموس المحيط « وأل » .

(٤) الرقيون هم أبو شعيب السوسي وأصحابه على ما ذكر مكي في التبصرة ١/٧ .

فأما أبو شعيب فاسمه صالح بن زياد بن عبد الله ، مقرأ ، ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابه ، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم ، وموسى بن جرير وأبو الحارث الطرسوسي وغيرهم ، وهو ثقة ، ( ت ٢٦١ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٥٩ ، وطبقات القراء ١/٣٣٢ . وأما أصحابه فأولهم موسى بن جرير النحوي أبو عمران ، مقرأ ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي وهو أجل أصحابه وعنه أحمد الكتاني والحسين ابن محمد وعبد الله السامري وغيرهم ، ( ت ٣١٦ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٥٩ ، وطبقات القراء ٢/٣١٧ .

وإبن السوسي واسمه محمد أبو المعصوم ، مقرأ ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبيه وهو ممن خلفه بها ، قرأ عليه أبو الحسن ابن شنبوذ ، ترجم في طبقات القراء ٢/١٥٥ .

(٥) واسمه أحمد بن يزيد ، قرأ على أحمد بن محمد القواس وقالون ، رحل إليه مرتين ، وختلف وغيرهم ، وعليه الفضل بن شاذان والعباس بن الفضل ومحمد ابن بسام وسواهم ، صدوق ، متقن ، ضابط ( ت ٢٥٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ١/١٤٩ .

قالون في ترك إشباع المد في حرف المدّ واللين<sup>(١)</sup> ، إذا وقع في آخر كلمة ، وأنت بعده همزة في أول كلمة أخرى ، أن الهمزة لما لم تكن لازمة لحرف المد واللين إذ ينفصل منه في الوقف ، ضعف المدّ لأجلها ، وأمن خفاء<sup>(٢)</sup> حرف المد واللين مع الهمزة ، فمدّ لذلك<sup>(٣)</sup> مدّاً ، كما يخرج ، لا إشباع فيه ، وأيضاً فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، ولا اختلاف أن الوقف لا مدّ فيه<sup>(٤)</sup> .

« ١٤ » وحجة من مدّ هذا النوع ، وهم باقوا القراء ، غير من<sup>(٥)</sup> ذكرنا ، أنه عامل اللفظ ، فمدّ<sup>(٦)</sup> لملاصقة الهمزة حرف المدّ واللين ، لتلا يخفى مع الهمزة ، ولم يعرج على الوقف لأنه عارض ، وأيضاً فإن أنسا سئل عن قراءة النبي عليه السلام فقال : كان يمد صوته مدّاً<sup>(٧)</sup> . فهذا عموم في<sup>(٨)</sup> كل مدود ، وذكر الصوت يدلّ على نفس المدّ ، وتأكيده بالمصدر يدلّ على إشباع المدّ . وقد قيل : إن معناه « يصل قراءته بعضها ببعض » من قولهم : مددت السيّر في هذه الليلة ، وذكره في الحديث لـ « الصوت » يدلّ على خلاف هذا التأويل وقوله تعالى ( ١١/ب ) ( ورتّل القرآن ترتيلاً ) « المزمّل ٤ » يدلّ على التمهّل ، والتمهّل يعطي المدّ وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء على ذلك ، ولما فيه من البيان ، ولما ذكرنا من الحديث ، وليجري ما هو من كلمتين على حكم إجماعهم على المدّ ، فيما هو من كلمة ، فكل حرف مدّ ولين بعده همزة ، والقراء في إشباع

(١) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٢) ص : « من خفاء » .

(٣) لفظ « لذلك » سقط من : ص .

(٤) التبصرة ١٦/١ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٥) ص : « ما » .

(٦) ص : « فيه » .

(٧) وفي رواية : « كانت مداً ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد بسم

الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم » ، انظر صحيح البخاري « كتاب فضائل

القرآن » باب مد القراءة ، وسنن النسائي « الرواية الأولى » : كتاب الاستفتاح -

باب مد الصوت بالقراءة ، والدر المنثور ١/١٠

(٨) ص : « في المدي » .

المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حدّهم<sup>(١)</sup> ، فليس مدّ من يتمهل ويرتل كمدّ من يحدّر ويسرع ، ولكن قد ذكر الشيخ أبو الطيب<sup>(٢)</sup> أن مدّ أبي نشيط<sup>(٣)</sup> عن قالون والعراقيين عن أبي عمرو أزيد قليلا من [ مدّ ]<sup>(٤)</sup> ابن كثير ومن ذكرنا معه ، ممّن تقدّم ذكره ، وأن ابن عامر<sup>(٥)</sup> والكسائي أزيد في المد قليلا ، وأن عاصبا أزيد قليلا ، وأن ورشا وحمزة أزيد قليلا ، وهذا على التقريب فيما هو من كلمتين<sup>(٦)</sup> ، فأما ما هو من كلمة نحو : «جاء ، وشاء ، وقائمين» ، فما الهمز

(١) الحدّز هو المرتبة الثالثة من قراءة القرآن ، فيها سرعة وخفة ، ومن صفاتها الإدراج والقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ، يليه في المرتبة الثانية التدوير ، وهو وسط بين الحدّز وبين الترتيل ، وذكر ابن الجزري أنه مذهب سائر القراء والصحيح عن جميع الأئمة . وأما الترتيل ويرادفه التحقيق فهو أول المراتب فهو إتباع الكلام بعضه بعضاً على تمهل وتلبث وفهم ، وهو الذي نزل به القرآن . انظر النشر ٢٠٧/١

(٢) اسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ، الحلبي المصري ، من أجل شيوخ مكي ، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد وغيرهما ، وعنه ابنه أبو الحسن وأحمد بن علي الربيعي وأبو عمر الطلمنكي ، حافظ ضابط ذو عفاف ونسك ( ت ٣٨٩ هـ ) ، ترجم في وفيات الأعيان ٨٧٧/٥ ، وطبقات القراء ٤٧٠/١

(٣) هو محمد بن هارون أبو جعفر ، وكنيته « أبو نشيط » شهرته ، أخذ القراءة عرضاً عن قالون ، وسمع روح بن عبادة ومحمد الفريابي ، وعنه رواية أحمد بن محمد بن الأشعث وعن هذا انتشرت روايته عن قالون ، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، وكان ثقة ، ( ت ٢٥٨ هـ ) ، ترجم في طبقات القراء ٢٧٢/٢

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ابن عامر اسمه عبد الله أبو عمران اليحْصَني ، إمام أهل الشام في القراءة وإليه نهاية مشيخة الإقراء بها ، عرض على أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وسمع من بعض الصحابة ، وروى القراءة عنه يحيى الذّمّاري وخلفه بها ، وأخوه عبد الرحمن بن عامر وسواهما . ( ت ١١٨ هـ ) ترجم في الجرح والتعديل ١٢٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٤٤٩/٧ ، وطبقات القراء ٤٢٣/١

(٦) التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٢٥/١ ، والكافي ١/٥ .



بعد حرف المد واللين أو المشدد أو الساكن نحو : « دابةٌ ومحيائي »<sup>(١)</sup> في قراءة من أسكن الياء<sup>(٢)</sup> ، فأشباع مد هذا لا اختلاف فيه ، وهو أصل المدّ ، وعليه بُني باب المدّ ، ولم يُختلف في هذا الفصل في الوقف أنه<sup>(٣)</sup> بغير مدّ لأن الهزمة قد انفصلت من حرف المد واللين فأُمن خفاؤه ، إذ هما من كلمتين . وإنما اختلف فيه في الوصل على ما بيننا ، فأما الهزمة إذا سهّلت بعد حرف المد واللين ، في قراءة حمزة في المتطرفة والمتوسطة ، نحو : « جاؤوا ، ويشاء »<sup>(٤)</sup> وفي قراءة هشام<sup>(٥)</sup> في المتطرفة ، فقد ذكرنا أنه يحتمل وجهين المد وتركه . وعلة من مدّه<sup>(٦)</sup> أن الهزمة المسهلة بزنتها محققة ، فمدّ مع التسهيل كما مدّ مع التحقيق ، فهو أقيس وأقوى . وأيضاً فإن التسهيل عارض ، فلا يُعتدّ به ، والتحقيق هو الأصل ، فوجب ألا يُترك مدّه . وأيضاً فإن التسهيل<sup>(٧)</sup> إنما هو في الوقف ، والوقف عارض ، فلا يُعتدّ به ، ويمد في الوقف على ما كان في الوصل<sup>(٨)</sup> . وأيضاً فبالمد<sup>(٩)</sup> يعرف الأصل ، فلا يجب حذفه لأنه يدل على الأصل . وأيضاً فإنك إذا وقفت على الأول لم يكن بدّ

(١) تقدم تخريج هذه الأحرف وسيأتي ذكرها سوى آخرها في « باب علل فوائح السور » الفقرة « ٧ » .

(٢) هو نافع بخلاف عن ورش ، وفي هذا فضل بيان ، انظر التبصرة ١/١٧ ، والتيسير ١٠٨ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ٣١١/١ ، ٣١٥ .

(٣) لفظ « أنه » سقط سن : ص .

(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران ( ١٨٤ ) وثانيهما في البقرة ( ٩٠ ) .

(٥) هشام بن عمار أبو الوليد السلمي القاضي الدمشقي ، مقرئ أهل دمشق ومحدثهم ومفتيهم ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد الحلواني وروى عن مالك بن أنس ، وثقه ابن معين وغيره ، ( ت ٢٤٤ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٧/٤٧٣ ، والجرح والتعديل ٦٦/٢ -

(٦) ص : « مد » .

(٧) ص : « التسهيل عارض » .

(٨) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٣٤٥/١ .

(٩) ص : « فإن المد » .

من المدّ فيجري الوقف على الوصل<sup>(١)</sup> أولى وأقوى ، وهو الاختيار .

« ١٥ » وعلة من لم يمد أن الهزمة ، لما زال لفظها الذي يخاف على حرف المد واللين أن يخفى به ، أسقط المدّ لأن الذي من أجله وجب المد قد زال ، وهو لفظ الهزمة ، فعامل اللفظ ، ولم يعرج على الأصل ، وعلى هذا قياس المد وتركه في قراءة البرزّي<sup>(٢)</sup> وقالون بالتخفيف في الهزمة الأولى ، وفي قوله : ( هؤلاء إن كنتم ) « البقرة ٣١ » ، و ( أولياء أولئك ) « الأحقاف ٣٢ » القياس والنظر يوجبان المدّ مع التسهيل على ماقدّمنا لكن الذي قرأت به في هذا الفصل هو ترك المدّ ، لزوال لفظ الهزمة ، وأنا آخذ بالوجهين وأختار المدّ لما قدّمنا فيه من العلل<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » فإن قيل : قد ذكرت علة ( ١٢/١ ) المد لحروف المد واللين مع الهزمة ، فما علة المد لهن مع المشدد أو الساكن بعدهن ؟

فالجواب أن جميع الكلام لا يلفظ فيه ساكن إلا بحركة قبله ، ولا يوصل أبداً إلى اللفظ ساكن ساكن آخر قبله ، لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا يبتدأ إلا بمنحرك ، ولا يوقف على متحرك فلما وقع ، بعد حروف المد واللين وحرفي اللين ، حرف مشدد وأوله ساكن ، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن ، لم يمكن أن يوصل ، إلى اللفظ بالمشدد ، ساكن قبله ، فاجتلبت مدّة تقوم مقام الحركة ، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد ، وكانت المدّة أولى ، لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ ، فزيد في مدّة ، لتقوم المدّة مقام الحركة ، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد ، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين . والعلة في المد للساكن غير المشدد ، يقع بعد حروف المد واللين ، كالعلة في المد للمشدد ، لأن بالمدّة يوصل إلى اللفظ

(١) ب : « الأصل » ، ص : « فجري الوصل على الوقف » وتوجيهه من هذه ومن : ل .

(٢) اسمه أحمد بن محمد بن عبد الله ، قارئ ، قرأ على أبيه محمد وعبد الله ابن زياد وعكرمة بن سليمان ، وعليه الحسن بن الجباب وأحمد بن فرج ، أستاذ ، متقن ثبت ، على أنه لين ، ( ت ٢٥٠ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ١/١/٧١ ، وميزان الاعتدال ١/١٤٤ ، وطبقات القراء ١/١١٩ .

(٣) التبصرة ١٦/ب - ١/١٧ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٧٧ .

بالساكن بعد حرف المد واللين ، فليس ، في كلام العرب ، ساكن يلفظ به ، إلا وقبله حرف متحرك ، أو مدة على حرف مد ، تقوم مقام الحركة ، ألا ترى أن بعض العرب يحرك الساكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد ، فآثر الحركة على زيادة المد فيقول في : دابة ، دابة ، وقد قرئ « ولا الضالين » أبدل من الألف همزة مفتوحة ، ليصل بها إلى النطق باللام<sup>(١)</sup> المشددة<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا الباب في المد قوله : ( الله ) « النمل ٥٩ » و ( أذكرين ) « الأنعام ١٤٤ » لأنه أبدل من ألف الوصل ألف صحيحة<sup>(٣)</sup> ليفرق بين الاستفهام والخبر ، فلما أتى بعدها حرف مشدد لأجل إدغام لام التعريف فيما بعدها ، زادوا في مدّ الألف ، التي هي عوض من ألف الوصل ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيوصل بها إلى اللفظ بالمشدد<sup>(٤)</sup> ، وقوي المد في ذلك ، لأن لفظة الاستفهام ، وليس في الكلام موضع يثبت لألف الوصل فيه عوض<sup>(٥)</sup> في الوصل غير هذا النوع « وايم الله » في الاستفهام وفي القسم<sup>(٦)</sup> .

« ١٧ » وعلة ذلك أنك لو حذفت ألف الوصل في هذا ، على أصل حذفها في الوصل في جميع الكلام ، لم يكن بين الخبر والاستفهام فرق ، لأن الخبر في هذا ألفه مفتوحة ، والاستفهام ألفه مفتوحة ، فلا يكون بينهما<sup>(٧)</sup> فرق ، فأبدلوا من ألف الوصل ألفا صحيحة زائدة ، ليفصل<sup>(٨)</sup> بين الاستفهام والخبر ، فلما وقع بعدها

(١) ص : « إلى اللام » .

(٢) قراءة « ولا الضالين » بالهمز لأبواب السّختياني أنظر المحتسب ٤٦ ، وإعراب

ثلاثين سورة ٣٤

(٣) ب : « صحيح » والأولى ما في : ص .

(٤) التبصرة ١/١٧ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ١/٣١٥ ، ٣٦٠ .

(٥) ص : « يثبت فيه ألف الوصل عوض » .

(٦) اسرار العربية ٤٠٠ ، ٤٠٢ .

(٧) قوله : « فرق لأن الخبر ... بينهما » سقط من : ص ، بسبب

انتقال النظر .

(٨) ص : « ليفرق » .

المشدد زيد في مدّها للعلة التي ذكرنا ، والوقف في هذا كالوصل ، لأن العلة باقية في الوقف كالوصل<sup>(١)</sup> .

فأما الوقف على أواخر الكلم ، التي قبل الآخر ( ١٢/ب ) منها حرف مد ولين ، نحو : « عليم ، وخير ، ويعلمون »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، فإنه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام ، أن يمد بين الساكنين مدّاً غير مشبع ، لالتقاءهما في الوقف ، ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان<sup>(٣)</sup> .

« ١٨ » فإن قيل : فلم لا يمدّ هذا كمد « محياي ، والتلائي »<sup>(٤)</sup> في الوقف ، في قراءة من أسكن الياء في الوصل ، وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف<sup>(٥)</sup> ؟

فالجواب أن سكون الياء في « محياي ، والتلائي » لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك<sup>(٦)</sup> ، فوجب أن يلزم فيه المد المشبع ، لالتقاء الساكنين ، لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . و « يعلمون ، وخير » وشبهه إنما سكن في الوقف ، فسكونه عارض ، والحركة فيه منوية مرادة ، فضعف إشباع<sup>(٧)</sup> مدّه لذلك ، وأيضاً فإنه قد وصل إلى اللفظ به بحركته ثم أسكن للوقف ، وليس كذلك « محياي ، والتلائي » في قراءة من أسكن في الوصل ، فمدّه « يعلمون » وشبهه في الوقف غير مشبع لما ذكرنا ، فإن رمت الحركة فيما يجوز فيه روم الحركة فمدّه أقل من ذلك ، لأنه قريب من المتحرك ، لإتيان الروم للحركة فيه ، وحروف المد واللين هنّ مدّات في خلقهن ، لا بدّ فيهن من

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١٩١

(٢) الأحرف الثلاثة في سورة البقرة على ترتيبها : ( ٢٩ ٢ ، ٢٣٤ ، ١٣ ) .

(٣) التبصرة ١٧/١ - ١٨/ب ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٤٥

(٤) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ١٦٢ ٢ ) والثاني في الأحزاب ( ٤٢ ) .

(٥) التبصرة ١٧/ب ، والتيسير ٦٨ ، ١٠٨ ، ١٧٧ ، والنشر ١/٣١١

(٦) الحرف الأول روي عن نافع الوجهان فيه : الإسكان والفتح غير أن الدّاني استحج له الفتح ، انظر التيسير ١٠٨ ، والحرف الثاني مروي عن أبي عمرو والبزري وورث في حال الوقف انظر التيسير ١٧٧

(٧) لفظ « إشباع » سقط من : ص .

المد على<sup>(١)</sup> اقترادهن ، وإن قل<sup>(٢)</sup> . ولا يحسن ترك المدّ في اسم « الله » لأن تركه يوجب حذف الألف منه ، وذلك غير جائز إلا في شعر<sup>(٣)</sup> ، والوقف عليه بالإسكان أو بالإشمام لا بدّ فيه من مد زائد على ما ذكرنا ، لالتقاء الساكنين ، وإن وقفت عليه بروم الحركة كان المدّ أقل .

(١) ص : « عند » .

(٢) ص : « قيل » .

(٣) ذكر مكّي أن الفراء نسب لغة قصر لفظ الجلالة لبعض قيس وردّها،

انظر التبصرة ١٧/ب .

## أول الثاني

### باب

### علل المد في فواتح السور

« ١ » قال أبو محمد : اعلم أن المد في فواتح السور إنما يحذف لاجتماع ساكنين لازمين ، فحيثما اجتمعا فمُدّ لتفصل بين الساكنين بالمد ، الذي يقوم مقام حركة ، يتوصل بها إلى اللفظ<sup>(١)</sup> بالساكن الثاني ، فهو مبني على ماقدّمنا من العلل ، في المد للمشدود والساكن ، يقعان بعد حرف المد واللين ، فهو مثله في العلة المتقدمة<sup>(٢)</sup> ، فتمدّ « قاف ، وصاد ، وسين ، وميم ، ونون » لاجتماع الساكنين ، وأصل هذه الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية ، غير مخبّر عنها بشيء ، فالسكون والوقف عليها هو أصلها<sup>(٣)</sup> ، فإن تحرك الساكن الثاني لعلّة أوجبت ذلك ، فمن القراء من يترك المد على حاله ، كورش خاصة ، على الأصل ، ولا يعتدّ بالحركة ، لأنها عارضة حدثت لعلّة الوقف عليها ، والسكون هو الأصل ، وذلك نحو : ( الم ، الله ) « آل عمران ١ ، ٢ » ( ١٣ / ١ ) و ( الم . أحسب الناس ) « العنكبوت ١ ، ٢ » في قراءة ورش ، لأنه يلقي حركة الهمزة من « أحسب » على الميم ، فلما

(١) ص : « لنطق » .

(٢) انظر الفقرة « ١٦ » من الباب المتقدم .

(٣) معاني القرآن ٩ / ١ ، ومجاز القرآن ٢٨ ، ٧ / ١ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٠ ، وتفسير الطبري ٦٧ / ١ ، ٢٠٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩ ، وكتاب سيبويه ٣٤ / ٢ ، والكشاف ١٢ / ١ ، والبحر المحيط ٣٤ / ١ ، والقطع والانتشاف ١ / ١٢ .

كانت الحركة في الميم ، ليست بلازمة ، أبقي المد على حاله ، لسكون الميم وسكون الياء قبلها ، وهو القياس ، والاختيار في « الم » أحسب الناس » ومنهم من لا يمدّه ، لأن الثاني قد تحرّك ، فزال لفظ [ الميم ] <sup>(١)</sup> لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في « الم الله » ، وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك <sup>(٢)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فلاي علة حرّكت الميم في « الم الله » ، وما الفرق بينه وبين « الم » أحسب الناس ؟ ..

« ٣ » فالجواب أن في حركة الميم في « الم الله » ثلاثة أقوال : الأول أنها فتحت لسكونها وسكون ما بعدها ، وهو اللام المشددة ، على نية الوصل بما بعدها ، ووجبت الحركة فيها ، لأنها ليست من حروف المدّ واللين ، التي تمدّ للمشدد ، فتقوم المدة مقام الحركة . والقول الثاني أنها فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ، على نية وصلها بما بعدها ، لا على نية الوقف عليها ، فهي في هذا الوجه كـ « أين » ، وكيف » . والقول الثالث أنها ألقي عليها حركة الألف من اسم « الله » جل ذكره ، على نية الوقف عليها ، وقطع ألف اسم « الله » للابتداء بها ، وعلى أن الألف من اسم « الله » ألف قطع ، على قول ابن كيسان <sup>(٣)</sup> ، وإنما وضعت عنده لكثرة الاستعمال ، وكذا هي عنده <sup>(٤)</sup> في كل موضع ، أصلها الهمزة والقطع ، لكن رفض أصلها ، ووُضعت بما قبلها لكثرة الاستعمال فهي واللام بعدها بمنزلة « قد » . فلما أُلقيت حركة الهمزة على الميم تحرّكت ، وصارت بمنزلة « الم » . أحسب الناس » في هذا الوجه على قراءة ورش ، فأما الفرق ، بين « الم الله » و « الم » أحسب الناس » لورش ، فهو ما قدّمنا ، من أن حركة الميم في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١٨/١ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٥٥

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن ، كان قيّمًا بمذهب البصريين والكوفيين ، أخذ عن المبرد وعلب ، وقال ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، يعني المبرد وعلبا ، (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في انباه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٤) ص : « وكذلك القول عنده » .

« السم الله » تحتل ثلاثة أوجه على ماذكرنا ، فهي متمكنة في الحركة ، و « الم . أحسب الناس » لا تحتل حركة الميم في قراءة ورش ، إلا وجهاً واحداً ، وهو إلقاء حركة الهمزة عليها ، فهي عارضة ، فالمد فيه أقوى من المد في « الم الله » وبالمد قراءة ورش <sup>(١)</sup> فيهما <sup>(٢)</sup> .

« ٣ » قال أبو محمد : فالمد في هذا الفصل ، في أوائل السور لا لتقاء الساكنين مشبّع عند القراء كلهم ، غير أن ماوقع بعده مشدد أمكن في المد ، من الذي ليس بعده مشدد <sup>(٣)</sup> نحو : ( طسم ) « الشعراء ١ » في قراءة من أدغم النون في الميم ، هو أمكن مدّاً من المد في قراءة من أظهر النون <sup>(٤)</sup> وكذلك المد في : ( كهيعص . ذكر ) « مريم ١ ، ٢ » مد الصاد أشبع على قراءة من أدغم الدال ، من هجاء صاد في الدال من « ذكر » ، من مدّ من أظهر الدال <sup>(٥)</sup> .

والعلة في ذلك أن ( ١٣/ب ) المشدد حرف يقوم مقام حرفين ، وفي زنة حرفين ، فطال المد قبله باشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان . وأيضاً فإن جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد ، وقيس عليه غير المشدد ، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع ، ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد في المد <sup>(٦)</sup> . وعلمته في ذلك أن المد إنما وجب لاجتماع ساكنين ،

(١) ص : « قرأت لورش » .

(٢) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٥٥

(٣) ص : « الذي لم يقع بعده غير مشدد » .

(٤) الذين أدغموا في هذه السورة وفي القصص في الإدراج هم سوى حمزة وأبي

جعفر انظر النشر ١٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨٠

(٥) الذين أدغموا الدال في الدال هم أبو عمرو وحمزة والكسائي ، انظر المختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ٣/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ١/٣٥٧ ، ٤/٢

(٦) هو ورش على ما ذكر ابن الجزري من رواية إسماعيل النحاس ومحمد

القيرواني عن أصحابهما عن ورش ، وكذا الداني جوّد الوجهين . وأما مكي فقد ذكر

وجه ما تقدم ، لكنه أثار المد لجميعهم لأنه أقيس ، انظر التبصرة ١٨/ب ، والنشر

١/٣٥٥ ، ٣٥٧ ، وانظر أيضاً كتاب سيويه ٢/٥٠٤



فكيفما اجتماعا وجب المد لهما ، فالمد يوصل بها إلى النطق بالساكين ، كان مشدداً أو غير مشدد ، فذلك سواء .

« ٤ » قال أبو محمد : وزيادة المد للمشدد أقوى ، وذلك أن الذي أتجمع على جوازه من التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين ، والثاني حرفاً مشدداً ، فهو <sup>(١)</sup> الأصل ، ثم قيس عليه في الجواز فرع <sup>(٢)</sup> الساكن غير المشدد بعد حرف المد واللين . وسيبويه لا يجيزه ، وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد <sup>(٣)</sup> ، والمشدد هو الأصل <sup>(٤)</sup> ، والأصل له مزية على الفرع ، والمشبّه بالشيء ليس كمثله في قوته وتمكنه ، فزيادة المد مع المشدد أحسن ، لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين ، وكلا الوجهين حسن . فأما مد « عين » في « كهيعص » وفي « عسق » <sup>(٥)</sup> دون مد « ميم » قليلاً لانفتاح ما قبل الياء في هجاء « عين » وانكسار ما قبل الياء في هجاء ميم ، فحرف المد واللين أمكن في المد من مد حرف اللين ، وكلا الوجهين ممدود لالتقاء الساكنين . ولو قال قائل : إني أسوي بينهما في المد لأن في كليهما ساكنين ، اجتماعاً ، لكان قياساً ، لكن تفضيل مد « ميم » على مد « عين » أقوى في النظر ، وفي الرواية في ذلك لجميع القراء ، وأكثر هذا المد إنما أخذ <sup>(٦)</sup> مشافهة ، وليس هو كله بمنصوص .

« ٥ » فأما تفضيل حرف المد واللين في المد على حرف اللين ، مع الهمزة ، فلا اختلاف فيه نحو : « سَاء ، وسوء ، وشيء ، وسيئت » <sup>(٧)</sup> في قراءة ورش ،

(١) ص : « فهذا » .

(٢) ب : « وفرع » ، ص : « وقوع » وما أثبتته وجهه ، وانظر مصادر إحالة الفقرة

الثانية من الباب نفسه .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٤٩٤

(٤) ص : « فالمشدد الأصل » .

(٥) الحرف الأول في سورة مريم (١ آ) ، والثاني في الشورى (٢ آ) .

(٦) ص : « أخذه » .

(٧) الحرف الأول والثالث في سورة البقرة (٢ آ) ، (٢٠) والثاني في المائدة

(٣١ آ) والرابع في الملك (٢٧ آ) ، وسيأتي ذكر هذه الأحرف في « باب تخفيف الهمزة

وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ٨ » .

وليس « عين » في المد كمد « شيء » في الوقف ، لأن « عين » الساكنان فيه لازمان في الوصل والوقف ، و « شيء » إنما عرض فيه لاجتماع ساكنين في الوقف ، فهو ك « يعلمون » في الوقف وشبهه الذي مدته غير مشبع ، وقد مضى ذكر ذلك وعلته<sup>(١)</sup> . ف « عين » ألزم في المد من « شيء » في الوقف ، في غير قراءة ورش ، ألا ترى أنك لا تصل « عين » بما بعدها إلا بالمد ، وتصل « شيئاً » بما بعدها ، في غير قراءة ورش ، بغير مد ، فهما مختلفان ، فإن وقفت عليهما كان مد « عين » في الوقف كمدّها في الوصل ، ويدخل في « شيء » في الوقف من المد مثل ما يكون في « يعلمون » ونحوه في الوقف ، غير أن « شيئاً » أقل مدّاً ، لأنه ليس فيه حرف مد ولين ، إنما فيه حرف لين ، وقد ( ١٤ / أ ) بينّا أن حرف المد واللين ، إذ وجب له المد ، فهو أمكن في المد من حرف اللين ، إذا وجب له المد .

« ٦ » واعلم أن المد مع الساكن بعد حرف المد واللين ، والمشدد بعد حرف المد واللين ، أقوى منه مع الهمزة ، بعد حرف المد واللين ، وعلّة ذلك أن حرف المد واللين ، إذا وقع بعده ساكن مشدد أو غير مشدد ، لا<sup>(٢)</sup> بدّ فيه من المد ضرورة ، ليصل بالمدّة إلى اللفظ بالساكن ، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المد واللين لك<sup>(٣)</sup> أن تدع إشباع المد في الكلام ، فتقول : صائم ، وقائم ، بغير إشباع ، قد تثبت الألف والهمزة ، ولا تشبع المد ، فأما في القرآن فلا بد من إشباع المد اتباعاً للرواية ، وإلا فترك إشباع المد جائز فيه في الكلام ، فما كان المد فيه لازماً لا بدّ منه ، أقوى في المد مما يجوز فيه ترك إشباع المد<sup>(٤)</sup> .

« ٧ » واعلم أن كل كلمة مددتها ، لهمزة أو ساكن بعد حرف المد واللين ، فإنك إذا وقفت عليها مددتها ، والعلّة التي من أجلها مددت باقية ، مددت أيضاً كالوصل ك « جاء ، وشاء ، وقائم ، ودابة »<sup>(٥)</sup> ونحوه ، فإن زالت العلّة ، التي

(١) انظر الباب المتقدم الفقرة « ١٧ » ومصادر إحالة رقم « ١ » .

(٢) الوجه ربط جواب « إذا » بالفاء .

(٣) التبصرة ١/١٨ - ب ، والنشر ١/٣٤٤ .

(٤) أول هذه الأحرف في سورة النساء ( ٤٣ آ ) والثاني والثالث في البقرة

( ٢٠ ، ١٦٤ ) والرابع في آل عمران ( ٣٩ آ ) .

مددت من أجلها في الوقف ، تركت المد نحو : ( في أنفسهم ) « آل عمران ١٥٤ »  
و ( قوا أنفسكم ) « التحريم ٦ » وشبهه ، إذا وقفت على الكلمة الأولى لم تمدّ ،  
فإن زالت العلة ، التي توجب المد في الوصل ، مددت على تقدير إثبات تلك  
العلة ، لأن زوالها عارض نحو : « من آمن ، والآخرة »<sup>(١)</sup> في قراءة ورش .  
ونحو : « هؤلاء إن كنتم ، وأولياء ، وأولئك »<sup>(٢)</sup> في قراءة قالون والبزري  
يخففان الهمزة الأولى . وقد ذكرنا أن من القراء من لا يمدّ هذا الفصل لقالون والبزري ،  
وعللناه فيما تقدّم بزوال لفظ الهمزة<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » واعلم أنه ، إذا زال الحرف الذي يجب<sup>(٤)</sup> له المد في الوصل لعله ،  
تركت المد لزوال الحرف الممدود ، فإن وقفت رجع الحرف ، ومددت نحو قوله  
تعالى : ( تبوّؤوا الدار ) « الحشر ٩ » تصل بغير مدّ لزوال الواو ، لالتقاء  
الساكين ، الواو واللام ، فإن وقفت مددت لرجوع الواو ، وقبلها همزة في  
قراءة ورش .

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين في الباب المتقدم أولهما في فقرة « ١٠ » وثانيهما في  
فقرة « ٧ » وسيأتي ذكر الثاني في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش »  
الفقرة « ٢ » ، و« علل الاختلاف في الوقف على الهمز » ، الفقرة « ٨ » .  
(٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة ( آ ٣١ ٥٠ ) وثانيهما في آل عمران  
( آ ٢٨ ) وسيأتي ذكرها جميعا في « باب ذكر جمل من تخفيف الهمز » .  
(٣) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٣ ، وإبراز المعاني ١١٥ ، والنشر ١/٣٥١ ،

## باب علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين

« ١ » اعلم أن أصل هذا الباب على ضربين : ضرب لم يختلف في تخفيف الثانية فيه ، وذلك إذا كانت الثانية ساكنة نحو : « آمن ، وأدم ، وأوتي ، وأتينا<sup>(١)</sup> » ونحوه ، كلهم على تخفيف الثانية وإبدالها<sup>(٢)</sup> ، بألف ، إذا انفتح ما قبلها ، ويساء إذا انكسر ما قبلها ، وبواو إذا انضم ما قبلها ، وعلى ذلك لغة العرب فيها ، قد رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النحو حيث وقع . وعلة ذلك أن الهمزة الثانية لمّا ( ١٤/ب ) كانت لا تنفصل منها الأولى ، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة ، استقلوا ذلك فيها ، مع كثرة استعمالهم لذلك ، وكثرة تصرفه في الكلام ، فتركوا تحقيقها استخفافاً ، إذ كانوا يخفّقون المفردة استخفافاً ، لثقل الهمزة المفردة ، فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلاً ، فإذا لزم كل واحدة منهما الأخرى كان ذلك أشدّ ثقلاً ، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع ، لما ذكرنا ، وعليه لغة العرب وكل القراء<sup>(٣)</sup> . والضرب الثاني اختلفت العرب والقراء في تحقيق الثانية وتخفيفها فيه ، وهو كل همزتين اجتماعاً ، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية نحو : « جاء أحدهم ، وهؤلاء إن كنتم ، ويشاء إلى<sup>(٤)</sup> »

(١) تقدّم ذكر هذه الأحرف في «باب المد عله وأصوله» الفقرة «٤» .

(٢) ص : «وبدلها» .

(٣) كتاب سيوبه ١٩٦/٢

(٤) أول هذه الأحرف في سورة المؤمنون (آ ٩٩) وثانيهما تقدّم ذكره في الباب المتقدم الفقرة «٧» ، وثالثها في البقرة (آ ١٤٢) ، وسيأتي ذكره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .

وشبهه . ومثل : « أأنذرتهم ، وأأقررتهم »<sup>(١)</sup> لأن حذف الأولى من هذا جائز ، والوقف على الكلمة الأولى جائز ، فالأولى كالمنفصلة من الثانية فيه ، غير لازمة لها في كل حال ، ففارق ذلك علة الهمزتين في « آدم ، وأمن » ونحوه ، وعلة ذلك أنه لما جاز انفصال الأولى من الثانية آل الأمر إلى جواز انفرد كل واحدة من الأخرى ، وذلك غير ثقیل ، فجاز الجمع بينهما مُحَقَّقَتَيْنِ ، إذ الأولى في كلمة والثانية في كلمة أخرى . وهذا النوع على ضربين : ضرب من كلمتين ، يجوز لك أن تقف على الهمزة الأولى وتفصلها من الثانية ، فصار اجتماعهما في الوصل كأنه عارض ، فحسن تحقيقهما في الوصل ، إذ لا اجتماع لهما في الوقف ، وإذ لا بدء من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية ، فجرى الوصل في حكم الوقف<sup>(٢)</sup> في هذا . والضرب الثاني هو ما اجتمعت الهمزتان فيه ، في ظاهر اللفظ من كلمة ، والتقدير في الأولى أنها منفصلة في النية ، لأن لك حذفها في كلام العرب ، ولأنها داخلة على الثانية<sup>(٣)</sup> قبل أن لم تكن فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، وذلك كل همزة استفهام دخلت على ما بعدها من همزة أخرى نحو : « أأنذرتهم ، وأأقررتهم » وشبهه ، الهمزة الأولى دخلت على « أأنذر ، وأقرر » قبل أن لم تكن . وقد قرئ بحذفها في « أأنذرتهم »<sup>(٤)</sup> ، فهي بمنزلة همزة من كلمة أخرى ، إذ الانفصال والزيادة فيها مقدران منويان ، فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، فجاز تحقيقهما بخلاف الهمزتين اللتين لا يمكن أن يقدر في الأولى الانفصال من الثانية ، ولا يمكن حذفها على وجه ، إلا أن تلقى حركتها

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (٦٦) وثانيهما في آل عمران (٨١ آ) ، وسيأتي ذكر الأول في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٧» وفي سورة الأعراف ، الفقرة «٣٤» .

(٢) ص : «حكم الوصل على حكم الوقف» .

(٣) ب : «الأولى» ووجهه ما في : ص .

(٤) ذكر أبو علي مذهب أبي عمرو في القراءة في الدرر ، على ما حكى سيبويه ، أنه يلقي حركة الهمزة الأولى على ما قبلها ويحذفها ، انظر الحجة ٢١٦/١

على ساكن قبلها ، فتكون مرادة منوية • وتحقيق الهمزتين فيما هو من كلمتين في اللفظ أقوى من تحقيقه فيما هو من كلمة في اللفظ ، وإن كان تقدير الأولى الانفصال ، لأن اللفظ قد جمعهما في كلمة ، فشابه ما قد اجتمع ( ١٥/أ ) على تخفيف الثانية من نحو : « آدم » وما كان من كلمتين ، وإن كان اللفظ قد جمعهما ، فإن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، إذ الوقف عليها والابتداء بالثانية جائز حسن ، فصار اجتماعهما في اللفظ في الوصل كأنه يشبه<sup>(١)</sup> العارض فحسن تحقيقهما من كلمتين ، وقوي ذلك •

« ٢ » فإن قيل : فما بال الهمزة كثره فيها التكرير واستثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت ، إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرر في نظيره؟<sup>(٢)</sup>

فالجواب أن الهمزة على انفرادها جرف بعيد المخرج جكد صعب على التلافظ به ، بخلاف سائر الحروف ، مع ما فيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف ، فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ما قبلها ، وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيرا عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للثانية ، والحذف للأولى ، وبعضهم يحققهما جميعا ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية ، إذ هي من كلمة أخرى<sup>(٣)</sup> •

(١) ص : « شابه » .

(٢) قال سيبويه في استثقال الهمزة مكررة : « فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة » ، وذكر قبل ذلك أن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الواحدة ، ورد<sup>١</sup> مذهب من حققهما ، انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ٤٩٥ ، وانظر كراهة إدغام الحرف المتكرر ، سوى الهمزة في نظيره في الكتاب أيضا ٤٩٤/٢ ، والحجة ٢٠٩/١ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، ١٩٤ ، والحجة ٢٠٥/١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ .

« ٣ » فجحجة من حقق الهمزتين في كلمة ، وهي قراءة أهل الكوفة<sup>(١)</sup> وابن ذَكَّوان<sup>(٢)</sup> ، في نحو : « أأَنْذَرْتَهُمْ » وشبهه<sup>(٣)</sup> ، أنه لمَّا رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، ورآها داخلة على الثانية ، قبل أن لم تكن ، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين ، وحسَّن ذلك عنده لأنه الأصل ، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن ، فلو خفَّف الثانية ، التي قبل الساكن ، لقرب ذلك من اجتماع ساكنين<sup>(٤)</sup> ، لا سيما على مذهب من يبدل من الثانية ألفا<sup>(٥)</sup> ، فلمَّا خاف اجتماع الساكنين حقق ، ليسلم من ذلك ، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة ، ولأنه لو خفَّف الثانية لكانت بزنتها محققة . فالاستئصال<sup>(٦)</sup> في القياس مع التخفيف باق ، ولذلك قرئ بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية ، لأن الاستئصال<sup>(٦)</sup> مع التخفيف باق ، إذ المخففة بزنتها محققة<sup>(٧)</sup> .

« ٤ » وجحجة من خفَّف الثانية هو ماقدِّمنا من استئصال الهمزة المفردة (١٥/ب) فتكريرها أعظم استئصالا ، وعليه أكثر العرب ، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام . وأيضاً فإنه لمَّا رأى العرب ، وكلُّ القراء قد خفَّفوا الثانية ، إذا كانت ساكنة استئصالا ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل ، وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد

(١) أهل الكوفة أو الكوفيون كما يذكر أحيانا حمزة والكسائي وعاصم .

(٢) اسمه عبد الله بن أحمد بن بشير أحد من روى القراءة عن ابن عامر ، شيخ الإقراء بالشام ، أخذ عرضاً عن أيوب بن تميم . وقرا على الكسائي وروى الحروف عن ابن المسيبي عن نافع ، وعنه ابنه أحمد ، وأحمد بن يوسف التفليبي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم ، (ت ٢٤٢ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ١/٤٠٤ .

(٣) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١/٣٥٩ .

(٤) ص : « من اجتماعهما » .

(٥) هو ورش ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة .

(٦) ص : « فلا استعمال » .

(٧) هي قراءة قالون وأبي عمرو وهشام ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة في الفقرة ذاتها .

كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة ، فخففوها ساكنة ومتحركة نحو : « يومن ، ويواخذ<sup>(١)</sup> » ، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس<sup>(٢)</sup> .

« ٥ » وحجة من خفف الثانية من كلمة ، وأدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر ، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزتها محققة قدر بقاء الاستقلال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائل ، يمنع من اجتماعهما . وقد روي ذلك أيضاً عن ورش<sup>(٣)</sup> ، والعلة في الجمع بين الهمزتين من كلمة المختلفتي الحركة نحو : « أنذا ، وأننكم »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان ، وفي تخفيف الثانية ، وهي قراءة ورش وابن كثير ، وفي إدخال الألف بينهما ، مع تخفيف الثانية ، وهي قراءة أبي عمرو وقالون [ وهشام ]<sup>(٥)</sup> هو ما قدّمنا من العلة في الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمة نحو : « أنذرتهن » ففسه عليه ، فالعلة<sup>(٦)</sup> واحدة .

« ٦ » وحجة من حقق الهمزتين المتفتحتين من كلمتين هو ما قدّمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية ، وأن الوقف يفصل بينهما ، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق ، فقرأه على الأصل ، وهو التحقيق . فعلى العلل المتقدمة في

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (٢٣٢) وسيأتي ذكره «باب علل الهمزة المفردة» الفقرة «٣» ، وثانيهما في النحل (٦١) ، وتقدّم ذكره في باب المد وعمله وأصوله ، الفقرة «٩» .

(٢) التخفيف للهمزة ، وبعمامة هو مذهب أهل الحجاز ، قال سيبويه : «استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة» ، وقال : «ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها» انظر الكتاب ٢/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، وأما القراء الذين يخففونها واحدة فهم ورش ، وأبو عمرو في القراءة درجاً أو في الصلاة ، وحزمة أيضاً ، انظر التبصرة ١/ ٢٣ - ب ، والتيسير ٣٤ - ٤١ ، والنشر ١/ ٣٨٥ .

(٣) التبصرة ١٩/ ب .

(٤) أول الحرفين في سورة الرعد (٥) ، وثانيهما في سورة آل عمران (١٥) ، وسيأتي ذكرهما في سورة الرعد ، الفقرة «٥» .

(٥) تكلمة لازمة من : ص ، وتوجيهها من التيسير ٣٢ .

(٦) ب : «والعلة» وبالفاء كما في «ص» وجهه .



الهمزتين من كلمة في هذا الفصل ، وله مزية في القوة في التحقيق أن الأولى منفصلة من الثانية ، في الوقف ، وأن الوصل كأنه عارض ، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر<sup>(١)</sup> .

« ٧ » وحجة من خفف الثانية كحجته المتقدمة<sup>(٢)</sup> في تخفيف الثانية ، فيما هو من كلمة نحو : « أنذرتهم » ففسه عليه ، وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى ، لأن الثانية تقع للتكرير ، وبها يقع الاستئصال ، فخففها لأنها أولى بالتخفيف من الأولى ، وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا الفصل ، فلو خففها لقرب اللفظ من الجمع بين ساكنين ، فآثر تخفيف الثانية لذلك ، إذ قبلها متحرك ، وبه قرأ ورش<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » وحجة من خفف الأولى<sup>(٤)</sup> أنه لما رأى الثانية ، لا بد لها من التحقيق في الابتداء ، أجرى الوصل على ذلك فحققها ، فوجب تخفيف الأولى ، إذ قد حصل التحقيق للثانية ( ١٦/أ ) ، لما ذكرنا . وأيضاً فإنه لما كان بالثانية ، يقع التكرير والاستئصال ، خفف الأولى ، ليزول لفظ التكرير والاستئصال عن الثانية .

« ٩ » وحجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين ، وهو أبو عمرو ، في المكسورتين والمضمومتين ، ووافقه البرزجي وقالون على الحذف في المفتوحتين<sup>(٥)</sup> ، أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها ، وفي المدة الأولى وجهان : المد لأن الحذف عارض ، ولأن الثانية تقوم مقام الأولى . وعلة ترك المد أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد ، وكذلك الاختلاف فيها ، في قراءة من ترك مدحرف لحرف المد ، وتركه على ما ذكرنا من العلل فيما تقدم<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر مصادر إحالة الفقرة الرابعة .

(٢) ص : « كالحجة المتقدمة » .

(٣) هو مذهب البرزجي وقالون ، انظر التبصرة ١/٢٢ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر

٣٦٤/١

(٤) انظر الفقرة « ٧ » من باب علل المد في فوائح السور .

« ١٠ » وحجة من حقق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين هو ماقدّمنا من أن الأولى منفصلة من الثانية ، وأنه الأصل ، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع ، فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وخفّ عليه اجتماعهما ، إذ هما من كلمتين ، وإذا انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدّر منوي ، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر<sup>(١)</sup> ، في نحو : « جاء أمة رسولها ، والسفهاء ألا »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، ففس<sup>(٣)</sup> عليه على ماقدّمنا<sup>(٤)</sup> . فأما ماخالف القراء أصولهم من هذه الفصول فعليته تذكر مع كل حرف في موضعه . وكلّته جارٍ على ما ذكرنا من العلل . فأما حكم تخفيف الهمزة في هذه الفصول فنذكر منه في هذا الموضع جملة ، ثم نسطه ، إن شاء الله ، في أبواب تخفيف الهمز ونعلله .

(١) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه ، والتبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٦٠/١

(٢) الحرف الأول من سورة المؤمنون (٤٤ ت) والثاني في البقرة (١٣ ت) ، وسيأتي ذكر هذا في الباب التالي ، و«باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» الفقرة «١٧» .

(٣) ص : «ففسه» .

(٤) قوله : «على ماقدّمنا» سقط من : ص .

## باب

## ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا

أما ما كان من التخفيف في كلمة ، والثانية ساكنة ، فقد قلنا : إنك تبدل من الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها ، وياءاً إذا انكسر ما قبلها ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد<sup>(١)</sup> . وما كان من التخفيف فيما هي من كلمة ، وكلاهما مفتوح ، فإنك تجعل الثانية بين الهمزة والألف ، وقد ذكر عن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، وبينَ بينَ أقيسُ وأحسن له ولغيره ، ممن خفّف الهمزة الثانية ، ومع الألف يشبع المد<sup>(٢)</sup> ، وأما ما كانت الهمزة الثانية في كلمة مكسورة أو مضمومة ، والأولى مفتوحة<sup>(٣)</sup> ، فإنها تجعل في التخفيف ، المكسورة بين الهمزة والياء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، والمفتوحة [ بين الهمزة والألف ]<sup>(٤)</sup> ، وذلك نحو : « أنذا ، أولقي »<sup>(٥)</sup> وشبهه . وأما ما كان من كلمتين ، على اتفاق الحركة بالكسر أو الضم ، [ فإنه ]<sup>(٦)</sup> إذا خفّفت ( ١٦ / ب ) الأولى جعلت بين بين أيضاً ، وبين الهمزة والياء نحو : « هؤلاء ان كنتم » والمضمومة بين الهمزة والواو نحو : « أولياء أولئك »<sup>(٧)</sup> ، فإذا<sup>(٨)</sup> خفّفت الثانية ، فكذلك أيضاً مثل تخفيف الأولى ، وأما

(١) وذلك في «باب تخفيف الهمز واحكامه وعمله» .

(٢) التبصرة ٢٠ / ب ، ٢١ / ١ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٥٨ / ١ .

(٣) قوله : « والأولى مكسورة » سقط من : ص .

(٤) تكلمة لازمة من : ص .

(٥) أول الحرفين في سورة مريم ( ٦٦ آ ) وثانيهما في القمر ( ٢٥ آ ) ، انظر

التبصرة ١٩ / ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٩ / ١ .

(٦) تكلمة موافقة من : ص .

(٧) تقدّم تخريجه والذي قبله في «باب علل المد في فوائح السور» الفقرة «٧» .

(٨) ب : « فإن » ورجحت ما في : ص .

ماكان من كلمتين ، باتفاق الحركة بالفتح ، فإنه إذا خُففت الثانية جعلت بين بين ، بين الهمزة والألف ، وعن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، والأول أقيس ، ومع الألف يتمكن إشباع المد<sup>(١)</sup> . وأما ماكان من كلمتين ، باختلاف حركة الهمزة ، فإنك إذا خُففت الثانية ، وقبلها حركة ، جعلتها بين بين ، إن كانت مضومة ، فبين الهمزة والواو نحو : « شهداء اذ حضر »<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون قبلها ضمة ، فالأخفش<sup>(٣)</sup> يجعلها بين الهمزة والواو<sup>(٤)</sup> . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والياء نحو : « يشاء الى »<sup>(٥)</sup> . وسنذكره بأبين من هذا في تخفيف الهمزة ، فإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة ، وقبلها ضمة ، أبدلت منها واوا مفتوحة نحو : « السفهاء الا » ، وإن كانت قبلها معللاً كسرة أبدلت منها ياء مفتوحة نحو : « من الشهداء أن تضل »<sup>(٦)</sup> . وهذا كله يأتي معللاً مفسراً في أبواب تخفيف الهمزة ، كحمزة وهشام ، إن شاء الله . وسنذكر « أئمة »<sup>(٧)</sup> ، وما انفرد من الحروف عما ذكرنا ، وعللها في موضعها إن شاء الله<sup>(٨)</sup> .

(١) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٥٨/١ ، ٣٦٠ .

(٢) الحرف في سورة البقرة (١٣٣) .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن ، من أكابر أئمة نحاة البصرة ، وأعلم من أخذ عن سيبويه ، وأخذ عن شيوخ سيبويه ، وهو الطريق إلى الكتاب ، وحدث عن الكلبي والنخعي ، (ت ٢١٠هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٨ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ ، ووفيات الأعيان ١٤٧/٦ .

(٤) ذكر أبو علي عن الأخفش قوله : « ومع ذلك فإن أبا الحسن قد جَوَّز على قياس أكمييك في المنفصل فقال : إلا أن تكون المكسورة منفصلة فتكون على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها » ، وناقش أبو علي المسألة فاشبعها ، انظر الحجة ١/٢٧٢ ، وشرح الفصل ١١٣/٩ .

(٥) تقدّم تخريج هذا الحرف في الباب المتقدم ، الفقرة « ١ » ، وانظر كتاب سيبويه ١٩١/٢ .

(٦) هذا الحرف والذي قبله في سورة البقرة (١٣) ، (٢٨٢) ، انظر الباب كله في كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، والحجة ١/٢٧٠ .

(٧) الحرف في سورة التوبة (١٢) .

(٨) التبصرة ١٩/ب ، ١/٢٢ ، والتيسير ٣١ ، والنشر ٣٥٨/١ .

فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار تخفيف الثانية<sup>(١)</sup> في جميعه لخفة ذلك ، ولاستقلال اجتماع<sup>(٢)</sup> همزتين متحركتين ، وللعلل التي ذكرنا ، ولأن أهل الحرمين وأبا عمرو عليه .

(١) ص : «الهمزة الثانية» .

(٢) ص : «ذلك ولاجتماع» .

## باب

### ذكر علل الهمزة المفردة

قد قدّمنا<sup>(١)</sup> ذكر الهمزة<sup>(٢)</sup> ، واستثقال العرب لها ، واستعمالهم فيها لثقلها ،  
مالم يستعملوا<sup>(٣)</sup> في غيرها من الحروف .

« ١ » فحجة من حققها في فاء الفعل وعينه ولامه<sup>(٤)</sup> أنه أتى بها على الأصل ،  
فأظهرها محققة ، كما يفعل بسائر الحروف ، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها ،  
إذ ليس قبلها همزة ، وزاده قوة أن كثيرا من العرب والقراء يحققونها ، مع تكررها  
على أصلها ، فكان تحقيقها وهي مفردة أكد وأخفّ وأقوى . وأيضا فإنه همز ذلك  
ليبين أن الأصل الهمزة ، إذ لو خفّف لجاز لظان أن يظن أنه لا أصل للكلمة في الهمز  
فكان في الهمز بيان أصلها ، ألا ترى أن من ترك همز « مؤصدة »<sup>(٥)</sup> وهمز

(١) ب : « ذكرنا » ورجحت ما في : ص .

(٢) ص : « علل الهمزة المفردة » .

(٣) ص : « يستعملوه » .

(٤) كل القراء حققوا فاء الفعل غير ورش إلا أحرفا ، ذكرت في مواضعها ،  
وأجمعوا على همز عين الفعل غير أن لأبي عمرو مواضع استثنيت له ، إذا قرأ في  
الصلاة أو أدرج أو ادغم ، ولحمزة وهشام مذاهب مذكورة في الوقف ، وتابع ورش  
الجماعة على الهمز سوى أحرف سهلها ، وأما لام الفعل فكلهم همز سوى أن نافعاً  
ترك همز حرف (ردا يصدقني) انظر التبصرة ٢٢/ب ، ١/٢٣ ، والتيسير ٣٤ - ٤١ ،  
والنشر ٣٨٥/١

(٥) الحرف في سورة الهمزة (٨ ت) ، وانظر الكلام على همزه وتركه في إيضاح  
الوقف والابتداء ٤٠٢ ، والتيسير ٣٧ ، والنشر ٢٨٧/١

« ورئياً »<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون مما لا أصل له في الهمز • ففي همزه بيان أن أصله الهمز •

« ٢ » وحجة من خفّف الهمزة أنه ( ١٧/أ ) استثقلها محققة فحفّتها على ما قدّمنا من العلل ، وأيضاً فإن التخفيف لغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً فإن التخفيف أخف على القارئ ، مع موافقة لغة العرب والرواية •

« ٣ » وحجة من ترك همز فاء الفعل خاصة ، وهو ورش ، أن فاء الفعل حكمها أن يكون في أول الكلام ، لأنها أول الوزن ، فحقها أن تكون مخففة أبداً ، إلا أن يدخل عليها زائد ، فتصير ثانية ، أو زائدان فتصير ثالثة ، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها ، فتثقل فتخفّف حينئذ ، فلذلك خفّف فاء الفعل ، لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة ، وذلك نحو: « يؤمن » ، وسيؤمن واستأنم<sup>(٣)</sup> فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت •

« ٤ » وحجة من همز عين الفعل ولامه إجماعهم على ذلك ، فهمز للإجماع ، ثلثا يخرج عن الإجماع • وأيضاً فإن الهمز هو الأصل • وأيضاً فإنه لو لم يهمز لظن طان أنه لا أصل له في الهمز ، فأتى به مهموزاً على أصله •

« ٥ » وحجة ورش في همزه « المأوى »<sup>(٤)</sup> ، والهمزة فاء الفعل ، ومن أصله أنه لا يهمز فاء الفعل ، أنه لو سهّل ولم يهمز لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة متوالية ، وذلك قليل ، لم يقع إلا في « أوى » لإجماع<sup>(٥)</sup> العرب على ترك همز الهمزة الساكنة ، إذا كان قبلها همزة نحو : « آتى ، وآمن »<sup>(٦)</sup> •

(١) الحرف في سورة مريم (٤٧ آ) وسيأتي ذكره في سورة مريم ، الفقرة « ٢٧ » ، انظر مجالس ثعلب ٢١٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦٨ •

(٢) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الحرف الأول في سورة البقرة (٢٣٢ آ) وليس للفظتين الآخرين مثال في

القرآن ، انظر التبصرة ١/٢٦ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ١/٤٣١

(٤) الحرف في سورة السجدة (١٩ آ)

(٥) ص : « لإجماع » •

(٦) الحرفان في سورة البقرة (١٧٧ آ ، ١٣) •

وأيضاً فإنه لما همز «تؤويه» ، وتؤوي<sup>(١)</sup> «لثلا يجتمع واوان في التخفيف» ، فذلك أثقل من التحقيق ، رجع إلى التحقيق ، لأنه أخف ، فأجرى باب «الإيواء» على سنن واحد في الهمز ، لثلا يختلف ، إذ هو كله من أصل واحد ، من «أوى» ، مع نقله ذلك عن أمته .

« ٦ » فإن قيل : فما بال ورش همز «فأذن» ، ومن تأخر ، وما رب ، وما با ، وتؤزهم ، ويؤده ، ويؤوده<sup>(٢)</sup> ، والهمزات<sup>(٣)</sup> فيه كله فاء الفعل ، ومن أصله أن لا يهمز فاء الفعل ؟

فالجواب أنه إنما خفف من فاء الفعل ، ما وجد فيه سبيلاً إلى البدل في التخفيف ، وأبدل من الهمزة حرفاً يقوم مقامها ، وينوب عنها ، فاستغنى عنها بحرف يقوم مقامها ، هو أخف منها ، وذلك في «يؤمن» ، ويأكل ، ويؤاخذ<sup>(٤)</sup> وشبهه ، وهذه الكلمات لا يتمكن في تسهيلها البدل لأنها متحركة ، قبلها حركة ، فلا تكون إلا بين بين . وبعد كل همزة منها ساكن . وهمزة بين بين ، يبعد وقوع ساكن بعدها ، لأنها تصير وصلة إلى اللفظ بالساكن بعدها ، فكأنها مبتدأ بها ، وهمزة بين بين لا يبتدأ بها ، فوجب (١٧/ب) فيها التحقيق ضرورة في القياس . وقد تسهل الهمزة ، وإن كان بعدها ساكن في بعض الكلام ، لكن المعمول به ما ذكرت لك ، فلمّا لم يجد إلى البدل سبيلاً وبعد جعلها بين بين ، رجع إلى التحقيق ، إذ لا سبيل إلى غير التحقيق أو التسهيل ، فلمّا صعب التسهيل رجع إلى التحقيق .

(١) أول الحرفين في سورة المعارج (١٣ آ) وثانيهما في الأحزاب (٥١ آ) .

(٢) هذه الأحرف على ترتيبها في النص في سورة النور (٦٢ آ) ، في البقرة (٢٠٣ آ) في طه (١٨ آ) في النبأ (٢٢ آ) في مريم (٨٣ آ) في آل عمران (٧٥ آ) في البقرة (٢٥٥ آ) .

(٣) ص : «والهمزة» .

(٤) أول الأحرف في سورة البقرة (٢٣٢ آ) وثانيهما في النساء (٦ آ) وثالثهما في النحل (٦١ آ) .



« ٧ » فإن قيل : فما حجة ورش في تخفيفه لـ « الذئب » وبئس ، وأزأيت<sup>(١)</sup> ومن أصله أن يَحْقُقَ عين الفعل حيث وقعت ؟  
 فالجواب أنه خَفَّفَ همزة « الذئب » على لغة من قال : لا أصِلَ له في الهمزة  
 وقد قال الكسائي : لا أعرف أصله في الهمز ، فلم يَهْمِزْه في قراءته ، وكذلك  
 « البئر »<sup>(٢)</sup> قد قيل : لا أصل لها في الهمز . فأما تخفيفه للهمزة الثانية من « أزأيت »  
 وهي عين الفعل ، فإنه لما اجتمع في كلمة همزتان ، بينهما حرف ، خَفَّفَ الثانية  
 استخفافاً . وإيضاً فإنه لما رأى بعض العرب يحذف الثانية حذفاً مُسْتَمِرّاً ، وبه  
 قرأ الكسائي خَفَّفَهَا ، وجعل تخفيفها عوضاً من حذفها ، إذ في حذفها بعض  
 الإجحاف بالكلمة<sup>(٣)</sup> . وسيأتي علة<sup>(٤)</sup> من حذفها ومن خَفَّفَهَا في موضعها ، إن  
 شاء الله .

« ٨ » فإن قيل : فما بال ورش ترك همز<sup>(٥)</sup> ( رءاء يَصْدَقْنِي ) « القَضَضُ  
 ٣٤ » والهمزة لام الفعل ، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت ، ومن أصله  
 أيضاً أنه لا يليقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟  
 فالجواب أنه لما وجد سبيلاً إلى إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها لم  
 يَهْمِزْها ، وألقى حركتها على ما قبلها ، قياساً على فعله في إلقاء حركة كل همزة ،  
 أتت<sup>(٦)</sup> في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى ، فأجرى ما هو من كلمة مجزئ  
 ما هو من كلمتين ، وقد<sup>(٧)</sup> همز قوله : ( ملء الأرض ) « آل عمران ٩١ » على

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة يوسف (١٣ ت) وسيدكر في سورته الفقرة  
 « ١١ » في البقرة (١٠٢ ت) في الكهف (٦٣ ت) وسيأتي ذكره في سورة الأنعام ، الفقرة  
 « ١٧ - ١٨ » .

(٢) هذا الحرف في سورة الحج (٤٥ ت) .

(٣) التبصرة ٢٣/١ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ومجالس ثعلب  
 ٢١٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٤ .

(٤) ص : « ونحن نذكر علة » .

(٥) ب ، ص : « همزة » ورجعت ما أثبتته .

(٦) قوله « أتت » سقط من : ص .

(٧) لفظ « وقد » سقط من : ص .

أصله في همزة لام الفعل ، ولم يلق حركة الهمزة ، ليفرق بين ما هو من كلمة ، وما (١) هو من كلمتين ، فاستثقل ما هو من كلمتين لثقله ، فخفّف (٢) فيه الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، نحو : « من آمن » (٣) ، واستخفّ ما هو كلمة فهمزه ، ولم يلق فيه الحركة ، وكان أصله ألا يلقى الحركة في (رداء) لكنه أجراه على حكم ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة للجمع بين اللغتين (٤) .

« ٩ » فإن قيل : فلم خصّ « رداء » بإلقاء الحركة دون غيرها ، مما هو في كلمة ك « الخبء » ، وجزء « (٥) » ؟

فالجواب أنك إذا خفّفت « رداء يصدّقني » أشبه لفظه لفظ كلمتين منفصلتين مفهومتين ، ف « رد » كلفظ الأمر من « وَرَدَ ، يَرِدُ » والهمزة والتنوين كالخفيفة في اللفظ ، فصار لفظه كلفظ كلمتين مفهومتين ، فألقى فيه الحركة ، لأنه ككلمتين في اللفظ .

« ١٠ » ومن الهمزة المفردة تخفيف أبي عمرو لكل همزة ساكنة إذا أدرج ( ١٨/أ ) القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، وهي رواية الرقيّين عنه ، رواية أبي شعيب السوسي وغيره . وعلته في ذلك أنه أثر التخفيف عند إدراج القراءة وعند الصلاة بالقرآن ، فخفّف الهمزة ، إذ التخفيف أبين في اللفظ من التحقيق ، وهي لغة العرب (٦) .

« ١١ » فإن قيل : فلم خصّ الساكنة وآثرها بالتخفيف إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة دون المتحركة ، والمتحركة أثقل من الساكنة فخفّف الخفيف وحقّق

(١) ص : « وبين ما » .

(٢) لفظ : « فخفف » سقط من : ص .

(٣) الحرف في سورة البقرة (٦٢) .

(٤) التبصرة ٢٣/١ ، والتبشير ٣٥ ، ١٧١ ، والنشر ١/٤٠٧ ، وإيضاح الوقف

والابتداء ٤٠٥ ، وإبراز المعاني ٨٧

(٥) أول الحرفين في سورة النمل (٢٥) والثاني في الحجر (٤٤) ، وسيأتي

هذا في سورة الزخرف ، الفقرة « ٢ » .

(٦) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه .

الثقيل ، وهذا ضد النظر والقياس ؟

فالجواب أن الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد وقياس واحد ، وهو البدل ، فسهل ذلك فيها ، واستمر القياس في حكمها ، فخصتها بذلك لجريها على حكم واحد ، وهو البدل . والمتحركة ليست كذلك في التخفيف ، بل تكون مرة بين الهمزة والألف ، ومرة بين الهمزة والواو ، ومرة بين الهمزة والياء ، ومرة يلقي حركتها على ما قبلها ، ومرة يبدل منها حرف غيرها ، ومرة يدغم الحرف الذي قبلها فيما هو بدل منها ، ومرة ت حذف . فهي تجري على وجوه كثيرة مضطربة . فلما رآها لا تستقر على أصل واحد ، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارئ من تحقيقها حققها ، ولم يخففها . ولما رأى الساكنة تجري على سنن واحد ، وقياس غير منخرم ، وتخفيفها أسهل على القارئ من تحقيقها أثر تخفيفها مع روايته ذلك عن أئمتة .

« ١٢ » فإن قيل : فما باله حقق الساكنة التي سكونها بناء أو عكس للجزم ، وتخفيفها في الحكم مستمر جار على قياس واحد . فالجواب أن ما سكونه عكس للجزم ، وما سكونه بناء ، أصله كله الحركة ، والسكون فيه عارض . ومن أصله أن يحقق المتحركة ، فحقق هذه على ما كانت عليه في أصلها<sup>(١)</sup> قبل الجزم والبناء ، وأيضاً فإن هذين<sup>(٢)</sup> النوعين قد غيّر مرة من الحركة إلى السكون ، فكره أن يغيرهما مرة أخرى إلى البدل ، فيقع في ذلك تغيير بعد تغير ، فيكون فيه إجحاف بالكلمة<sup>(٣)</sup> .

« ١٣ » فإن قيل : فما باله حقق « تؤويه، وتؤوي » وحقق « مؤصدة » في الموضعين ، وحقق « ورثا »<sup>(٤)</sup> في مريم ، والهمزة ساكنة فيها ، يحسن فيها البدل ويتأني ؟

(١) ص : « أصله » .

(٢) لفظ « هذين » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٢٤/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ١/٣٨٦ .

(٤) تقدم تخريج هذه الأحرف في الباب نفسه الفقرتين « ١ ، ٦ » .

فالجواب أنه إنما سهّل الهمزة الساكنة للتخفيف ، وهو إذا سهّل همزة « تَوَوِيه ، وتَوَوِي » اجتمع فيه واوان وضمة وكسرة ، وذلك ثَقِيلٌ جداً ، فلما كان التخفيف للهمز<sup>(١)</sup> أثقل من الهمز آثر الهمز<sup>(٢)</sup> وترك التخفيف لثقله . فأما « مؤصدة » فإنه لما كان فيه لغتان في اشتقاقه ، يجوز أن يكون مشتقاً مما أصله الهمز ، من « آصدت » أي : أطبقت (١٨/ب) ومن « أوصدت » لغة فيه بمعنى واحد<sup>(٣)</sup> ، كره أن يخفف همزة ، وهو عنده من « آصدت » . فيظن ظان أنه عنده من « أوصدت » ، فيخاف أن يخرج بالتخفيف من لغة إلى لغة ، فحقّق همزه لذلك . وكذلك « ورئيا » فيه لغتان : الهمز على معنى « الرئواء » وهو ما يظهر من الرّئي ، وترك الهمز على معنى « الرّئي »<sup>(٤)</sup> فكره أن يترك همزه ، فيظن أنه عنده من « الرّئي »<sup>(٥)</sup> ، فيخرج بترك الهمز من لغة إلى لغة أخرى ، ومن معنى إلى معنى آخر ، فهمزه ليتبين ممّ هو مشتق ، وما معناه .

فأما ما ذكرنا من الاختلاف في الهمزة ، إذا أسكنها أبو عمرو في رواية الرّقيين عنه في « بارئكم »<sup>(٦)</sup> ، وأن من القراء من يبدل من الهمزة ياء لسكونها ، على أصله في تخفيف الساكنة<sup>(٧)</sup> ، وأن منهم من لا يخففها ، ويحقّقها .

« ١٤ » فعلة من خففها فأبدل منها ياء أنه أجراها مجرى كل همزة ساكنة ، أبدل منها ياء إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة ، لتكون الساكنة كلها على قياس واحد .

(١) قوله « للهمز » سقط من : ص .

(٢) ص : « أتى بالهمز » .

(٣) قوله : « بمعنى واحد » سقط من : ص .

(٤) القاموس المحيط مادة « أصد ، وصد ، رأى ، روي » .

(٥) قوله : « فيظن أنه ... الري » سقط من : ص .

(٦) الحرف في سورة البقرة (٥٤ آ) ، وسيأتي في « باب علة الاختلاف في الوقف

على الهمز » الفقرة « ٤ » انظر كتاب سيبويه ٣٥٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الأمصار ١/٧ ، والتبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٥

(٧) التبصرة ١/٢٤ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٣٨٨

وعلة من حققها ولم يخففها أنه لما كان أصلها الحركة أجراها في التحقيق على أصله في المتحركة ، وأيضاً فإنه لما رآها قد تغيرت عن الحركة إلى السكون كره أن يغيرها مرة أخرى بالبدل ، قياساً على مذهبه في تحقيق ماسكونه علم للجزم أو البناء ، إذ قد حققه ، ولم يخففه لتغيره مرة ، فكبره أن يغيره مرة أخرى (١) .

« ١٥ » فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار في ذلك الهمز ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء عليه ، ولأن التخفيف تغير ، فتركه أولى .

« ١٦ » فصل : قال أبو محمد : اعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أنني لا أعتد على ترك الاعتداد بالعارض (٢) في كثير مما تقدم وما يأتي ، وربما اعتدلت به قياساً على مذهب (٣) العرب في ذلك ، فربما اعتدوا بالعارض في قليل من الكلام ، ولا يعتقدون به في أكثر الكلام . فمما اعتدوا فيه بالعارض قولهم : سَلَّ زَيْدًا (٤) ، اعتدوا (٥) بالفتحة التي على السين وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ، نقلت إلى السين ، فلذلك حذفوا ألف الوصل ، وقالوا : لَحْمَرَجاء (٤) ، فاعتدوا بالحركة التي على اللام ، وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة من « أحمر » نقلت إلى اللام ، فحذفوا ألف الوصل واستغنوا عنها بالحركة العارضة . ومن هذا قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » في « والنجم » (٦) بالإدغام ، وذلك أنهما لما ألقيا حركة الهمزة على لام التعريف اعتدوا بها ، فحسُن ( ١٩ / أ ) الإدغام

(١) التبصرة ١/٢٤ - ب ، والتيسير ٣٦ ، ٧٣ ، والنشر ١/٣٨٧ ، ٣٨٨ ،

وإبراز المعاني ١١١

(٢) تقدم الكلام على الاعتداد بالعارض وتركه في «باب المد وعلة وأصوله» الفقرة «٦» انظر التبصرة ١/٢٤ - ٢٥/ب ، وكتاب سيبويه ٢/١٩٢ ، والكشف في نكت الإعاني والإعراب ١/١٣٠ - ب .

(٣) ص : «مذاهب» .

(٤) سيأتي هذا المثال في آخر الفقرة «٥» من الباب التالي .

(٥) ص : «اعتدوا بالعارض وهو الفتحة» .

(٦) هو الآية (٥٠) ، انظر «باب المد وعلة وأصوله» الفقرة «٨» .

في اللام إذ عليها حركة متعكدة بها . ولولا ذلك ما جاز إدغام التنوين في لام ساكنة، إذ لا يكون المدغم فيه أبداً إلا <sup>(١)</sup> متحرّكاً بحركة معتد بها . ومما لم يعتدوا فيه بالعارض في <sup>(٢)</sup> تخفيف همزة « رؤيا » <sup>(٣)</sup> فلم يدغموا الواو في الياء على أصلهم في « ميت ، وهين » لأن الواو عارضة ، إنما هي بدل من همزة . وقالوا : ضوء ، فإذا خففوا الهمزة قالوا : ضَوّ ، فأتوا بواو متحركة ، قبلها فتحة ، وليس ذلك في كلام العرب ، ولم يُعلّوها على أصولهم في الكلام ، لأن حركتها عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ثقلت اليها . وهذا أكثر في الكلام وأقيس من الاعتداد بها ، و <sup>(٤)</sup> على هذا عوّل مَنْ أنكر قراءة فافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » بالإدغام <sup>(٥)</sup> . وقال : الحركة على اللام عارضة ، واللام ساكنة على أصلها ، فلا يحسن الإدغام فيها ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، والمدغم فيه لا يكون إلا متحرّكاً ، فلم يجز عندهم الإدغام في اللام وهي ساكنة في الأصل <sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) ب : « لا » وتصويبه من : ص .  
 (٢) ص : « بالحركة العارضة قولهم في » .  
 (٣) الحرف في سورة يوسف (٤٣٦) .  
 (٤) ص : « فإن قيل فما الاختيار في ذلك ... فتركه أولى » والظاهر أنها عبارة مكررة ، لتقدمها قبل بدء هذه الفترة .  
 (٥) النحويون هم الذين أنكروا أن يشار إلى المصدر ، وهو سيذكر مفصلاً في الفقرة « ٥ » من الباب التالي .  
 (٦) ص : « الوصل » .

## باب

### علل نقل حركة الهمزة على

#### الساكن قبلها لورش

« ١ » قد<sup>(١)</sup> قدّنا القول في ثقل الهمزة ، وبُعد مخرجها ، وصعوبة اللفظ بها ، فلمّا كثرت الهمزة في الكلام ، وأمكن أن تُلقي حركتها على ما قبلها ، فتقوم حركتها مقامها ، وتذهب صعوبة لفظها ، أثر ذلك ورش ، مع روايته ذلك عن أئمتّه . فهو إذا ألقي حركة الهمزة على ما قبلها لم يُخلّ بالكلام ، وخفّف الثقل الذي في الهمزة ، فأثر ذلك لذلك ، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف ، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة ، ولم<sup>(٢)</sup> يفعل ذلك فيما هو من كلمة لخفة الكلمة ، نحو : « مسؤولا ، والظمان ، والمشأمة »<sup>(٣)</sup> ونحوه ، غير أنه فعّله في « ردءا يصدقني »<sup>(٤)</sup> وحده ، لأنه بناء على ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة . وأيضاً فإنه جمع بين اللغتين .

« ٢ » فإن قيل : فما باله ألقى الحركة في كلمة على لام التعريف نحو : « الآخرة ، والأرض »<sup>(٥)</sup> وشبهه ؟

(١) لفظ «قد» سقط من : ص .

(٢) ب : «لم» ووجهه ما في : ص .

(٣) أول الأحراف في سورة الإسراء (٣٤ آ) وقد تقدم في «باب المد وعمله وأصوله» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (٣٩ آ) ، وثالثها في الواقعة (٩ آ) ، وسيأتي في «تخفيف الهمز وأحكامه ...» الفقرة «١٠» .

(٤) تقدّم ذكره في الباب المتقدم ، الفقرة الثامنة .

(٥) كلا الحرفين في سورة البقرة (٤ آ ، ٢٢) ، ذكر أولهما في «باب المد وعمله وأصوله» الفقرة «٧» وسيأتي ذكرهما في «تخفيف الهمز وأحكامه وعمله» الفقرة «٨» .

فالجواب أن الألف واللام ، اللذين للتعريف ، ككلمة منفصلة مما بعدها ، لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا ، ولأن حذفهما جائز ، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم ، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين ، فأجراه<sup>(١)</sup> في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين<sup>(٢)</sup> .

« ٣ » فإن قيل : فما باله لم يلق حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان [ حرف ]<sup>(٣)</sup> مدّ ولين ؟ ( ١٩ / ب ) .

فالجواب أنه لو ألقى الحركة على الألف في نحو قوله : ( فما آمن ) « يونس ٨٣ » لتغيّرت الألف وانقلبت همزة ، ولحال الكلام عن أصله ، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف ، وفعل ذلك بأختي الألف : الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، للتشبيه<sup>(٤)</sup> بالألف ، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما ، مثلما امتنع في الألف . وأيضاً فإن الألف في نية حركة لا يتغيّر ما قبلها أبداً ، والحركة لا تلتقي على حركة .

« ٤ » فإن قيل : فلم ألقى ورش حركة الهمزة على حرفي اللين نحو : ( ولو أن أهل ) « المائدة ٦٥ » و ( ابني آدم ) « المائدة ٢٧ » وحرفا<sup>(٥)</sup> اللين فيهما شبه بالألف ؟

فالجواب أن حرفي اللين لما افتتح ما قبلهما وتغيّر نقصا عن شبه الألف ، إذ الألف لا يتغير ما قبلها أبداً . فلما فارقا الألف ، في قوة التشبه ، دخلا في مشابهة سائر الحروف ، التي تتغيّر حركة ما قبلها ، فحسّن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف<sup>(٦)</sup> .

(١) ص : « فأجراهما » .

(٢) التبصرة ١/٢٥ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ ، والحجة ٢٩٦/١ ، وإبراز المعاني ١١٥

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « بالتشبيه » .

(٥) ب : « وحرفي » وتصويبه من : ص .

(٦) انظر مصادّر إحالة الفقرة « ٢ » المتقدمة .



« ه » فإن قيل : فما علة قالون وموافقته ورشا<sup>(١)</sup> في إلقائه الحركة في « الآن » في موضعين في يونس<sup>(٢)</sup> ، وفي « ردءا يصدقني » ، وفي « عادا الأولى » في « والنجم » ؟

فالجواب أن « الآن » اجتمع فيها مدتان ، مدة في أوله ، لأجل الألف التي هي بدل من ألف الوصل ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، وإتيان الساكن بعدها كقوله : ( أذكرين ) « الأنعام ١٤٣ » ومدة بعد الهمزة الثانية ، وهي همزة « آن »<sup>(٣)</sup> فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف والتغير ، إذ<sup>(٤)</sup> كان أصلها « أوان » عند القراء ثم حذفت الواو ، وقيل : أصله « آن »<sup>(٥)</sup> فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف واللام زوائد فيها ، فثقلت الكلمة ، إذ خالفت سائر ما فيه الألف واللام الداخلتان على همزة ، فخفف قالون الهمزة الثانية ، فألقى حركتها على لام التعريف كورش لذلك . فأما « ردءا يصدقني » فقد مضى الكلام عليه لورش ، أنه أجراه مجرى ما هو من كلمتين في إلقاء الحركة<sup>(٦)</sup> . [ وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين ]<sup>(٧)</sup> . فأما « عادا الأولى » في « والنجم » فإنه لما أراد إدغام التنوين في اللام لم يمكن أن يدغمه في ساكن ، إذ لا يدغم حرف أبدا إلا في متحرك ، فألقى عليه حركة الهمزة ، ليتأثري له الإدغام في متحرك ، واعتد بالحركة على ما ذكرنا من مذاهب العرب . فأما إتيان قالون بهمزة ساكنه بعد اللام ، فإنه لما أدغم التنوين في اللام صارت الحركة لازمة غير عارضة ، فسقط المد في قراءة ورش ( ١/٢٠ ) لأن المد إنما كان [ يكون ]<sup>(٧)</sup> في هذا ونظيره ، إذا كانت الحركة عارضة ، والهمزة

(١) ص : « لورش » .

(٢) هما الأيتان ( ٥١ ، ٩١ ) .

(٣) ب : « إذا » وتوجيهها من : ص .

(٤) القاموس المحيط مادة « أون ، أين » .

(٥) تقدم في الباب قبل هذا ، الفقرة « أ » .

(٦) تكملة لازمة من « ص » .

(٧) تكملة مناسبة من : ص ، واستؤنس ب : ل .

مقدّرة ، فمدّة لتقدير لفظ الهمزة ، فلمّا لم يقدر الهمزة ، لاعتداده بالحركة في اللام في هذا الوضع ، أسقط المدّ ، ولمّا تحركت اللام بحركة لازمة ، معتدّ بها ، لأجل الإدغام فيها ، ردّ قالون الواو ، التي بعد اللام ، إلى أصلها ، وهو الهمز ، وذلك أن أصل « أولى » « وولى » مشتق من « وأل » إذا لجأ ، فلمّا انضمت الواو أبدل منها همزة ، كما فعل في « وجوه ، ووَقَّت »<sup>(١)</sup> فاجتمع همزتان ، الثانية ساكنة ، فخُفَّت الثانية فأبدل منها واو لانضمام ما قبلها ، فصارت « أولى » ، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام ، ووقع الإدغام ، اعتدّ بالحركة ، فلم يتغيّر<sup>(٢)</sup> رجوع المضمومة ، فسقط المد لورش ، ورجعت الواو إلى أصلها ، وهو الهمز في قراءة قالون<sup>(٣)</sup> . وقد تقدّم من هذا<sup>(٤)</sup> جملة في باب المد<sup>(٥)</sup> . وقراءة نافع وأبي عمرو<sup>(٦)</sup> في « عاذا الأولى » في « والنجم » ضعيفة عند النحويين حتى إن بعضهم عدّها من اللحن<sup>(٧)</sup> ، وعلتهم في ذلك أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن ، والساكن لا يدغم فيه ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، فامتنع<sup>(٨)</sup> أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً . وحركة الهمزة ، التي على اللام ، لا يعتدّون بها ، لأنها عارضة ، فاللام في حكم الساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ، فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك . وقد وافقه على ذلك أبو عمرو ، ووجه ذلك ماقدّمنا من أن الحركة العارضة ، قد يعتدّ بها في قولهم : « سَلْ ، وَلَحْمَر » وشبهه .

(١) القاموس المحيط مادة « وال ، وجه ، وقت » .

(٢) ص : « يقدر » .

(٣) وروى عنه بغير همز جمهور العراقيين كلهم من طريق أبي نشيط ، انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٢٠٤ ، والنشر ٤٠٤/١ « يشبع التوجيه » .

(٤) ص : « علة هذا » .

(٥) تقدّم في « باب المد علة وأصوله » ، الفقرة « ٤ » .

(٦) لفظ « أبي عمرو » سقط من : ص .

(٧) ص : « لحناً » .

(٨) ب : « فممتنع » ، ص : « فممتنع » فوجّهتها .

وقد بينّا ذلك ، وسنزيده بيانا في موضعه إن شاء الله<sup>(١)</sup> .

« ٦ » فإن قيل : فما الاختيار في باب نقل الحركة ؟

فالجواب أن الاختيار الهمز وترك الحركة ، لأنه هو الأصل ، ولأن القراء أجمعوا على ذلك ، ولأن نافعا ، عند جميع الرواة عنه ، لا ينقل الحركة ، إنما رواها عنه ورش وحده ، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه<sup>(٢)</sup> الوصل على الوقف أحسن من مخالفته ، ولأن الهمز في جميعه ، في تقدير الابتداء به ، لأنه في أول كلمة ، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف ، فأجرى الوصل على ذلك<sup>(٣)</sup> .

« ٧ » فإن قيل : فما تقول في هاء السكت في قوله تعالى : ( كتابيه . إنّي ) « الحاقة ١٩ ، ٢٠ » هل تنقل إليها حركة الهمزة لورش ؟

فالجواب أن المتعقبين ( ٢٠/ب ) اختلفوا في ذلك ، فمنهم من يلقي حركة الهمزة على الهاء ، وعلته في ذلك أنه أجراه مجرى كل ساكن ، يقع قبل الهمزة ، غير حروف المد واللين ، فألقى على الهاء الحركة لسكونها ، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همزة ، غير حروف المد واللين ، ومنهم من لا يلقي على الهاء الحركة ، لأن الوقف على الهاء لازم<sup>(٤)</sup> ، ولذلك جيء بها ، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل ، فهي غير متصلة بالهمزة ، والهمزة مبتدأ بها ، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة ، لأن الحركة إنما تلقى على ساكن متصل لفظه بالهمزة ، وهذه ليس لفظها متصلا بالهمزة لأن حكمها وأصلها الوقف عليها ، لأنه إنما جيء بها زائدة ليتبين بها حركة ياء بالإضافة في الوقف . ومن ألقى عليها الحركة فقد وصلها بما بعدها ، وترك

(١) تقدم الكلام على ذلك باختصار انظر «باب المد عله وأصوله» ، الفقرة

« ٨ » ، و«باب ذكر علل الهمزة المفردة» الفقرة « ١٦ » .

(٢) ص : «فجري» .

(٣) التبصرة ٢٥/ب ، والحجة ٢٩٧/١

(٤) ورواية الجمهور عنه في ذلك الإسكان وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف ، قطع به غير واحد من طريق الأزرق ، لكن الوجه الآخر ، أي النقل ظاهر نصوص العراقيين له ، وذكره بعضهم عن الأزرق ، ومنهم من سوى بين الوجهين ، كالهمدوي ، انظر النشر ١/٤٠٢

الوقف الذي من أجله جيء بها ، ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها ، فهي حرف زائد للوقف . فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل ، وأثبتها في الوصل . وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها<sup>(١)</sup> . وعلى هذا الاختلاف اختلف في إدغام الهاء في الهاء ، التي بعدها ، في قوله : ( ماله . هلك ) « الحاقة ٢٨ ، ٢٩ » ، والوجه والاختيار إظهارها لأن « الأولى » موقوف عليها في اللفظ والنية ، وللوقوف جيء بها ، فالثانية منفصلة منها ، والإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين ، وملاصقة الأول للثاني ، فإذا كان الأول منفصلاً من<sup>(٢)</sup> الثاني ، بالوقف عليه ، لم يكن سبيل للإدغام ألبتة . فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها ، فقد غلط في ذلك ، وأتى بغير الاختيار ، ولكن الصواب ، أن يوقف على الأول أبدأ ، وإن نوى الواقف عليها الوقف ، وهو واصل ، فهو أقرب للصواب . وقد<sup>(٣)</sup> قال المبرد وغيره إن من أثبت هذه الهاء ، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت ، التي جيء بها لبيان حركة ما<sup>(٤)</sup> قبلها في وصله فقد لحن . ورؤي عنه أو عن بعض النحويين أنه صلى خلف إمام الصبح ، فقرأ الإمام « الحاقة » ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها ، فقطع الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللحن<sup>(٥)</sup> . فالوقف على هاتين الهاءين هو وجه الصواب ، والاختيار ، وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة ، ولا إلى الإدغام ، لأن الهمزة تصير مبتدأ بها ، وكذلك الهاء<sup>(٦)</sup> .

(١) التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢١

(٢) ص : « عن » .

(٣) لفظ « وقد » سقط من : ص .

(٤) ص : « الحركة التي » .

(٥) ذكر الحريري في نحو هذا قوله : لحنوا حمزة في قراءته : وانقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، حتى قال أبو العباس المبرد : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ، انظر درة الفواص ٣٧ ، وإيضاً الكامل ٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٤٨/٤

(٦) ص : « الهاء فافهم » ، انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر

٤٠٢/١ - ٤١٢ وإبراز المعاني ٨٧ - ٩٠ ، ١٠٩ ، ١١٥

## باب (١/٢١)

## علة الاختلاف في الوقف على الهمز

« ١ » تفرّد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصة ، ووافقه هشام على تخفيف المتطرفة خاصة ، وحقق ذلك سائر القراء غيرهما في الوقف كالوصل . فإن<sup>(١)</sup> كانت الهمزة بعد حرف زائد ، لا يغيّر الكلام حذفه ، لم يخفف نحو : « فإن ، ولأن ، وفأي ، والآخرة<sup>(٢)</sup> » وشبهه .  
وحجة من خفف الهمزة هو ما ذكرنا متقدماً من ثقل الهمزة وجلادتها وبعدها مخرجها ، وتصرف العرب في تغيير لفظها<sup>(٣)</sup> ، فحقّقها طلباً للتخفيف فيها ، لصعوبة التكلف في تحقيقها .

« ٢ » فإن قيل : فلم خصّ الوقف بالتخفيف للهمزة دون الوصل ؟  
فالجواب أن القارئ لا يقف إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته ، فيما قرأ قبل وقفه . والهمزة حرف صعب<sup>(٤)</sup> اللفظ به ، فلما كان الوقف ، يضعف فيه صوت القارئ بغير همز ، كان فيما فيه همزة أضعف ، فخفف الهمزة في الوقف للراحة إلى التسهيل والتخفيف على القارئ ، مع ما أنها لغة للعرب ، ومع ثقله ذلك عن أئمتهم . فأما الوصل فإن قوة القارئ في لفظه وجمام<sup>(٥)</sup> قوته في ابتدائه تكفي

(١) ص : « فلأذا » .

(٢) أول الأحرف في سورة البقرة (٢٤ ت) وثانيها في سورة الرحمن (١٣ ت) وثالثها في الأعراف (١٨٥ ت) ، في البقرة (٤٢) وقد ذكر في « باب المد » وعلة وأصوله « الفقرة (٧) » .

(٣) انظر « باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » الفقرة (٢) .

(٤) الجمام جمع جم وهو من الماء معظمه وجمعة ، والكثير من كل شيء ، انظر القاموس المحيط مادة « جم » .

عن (١) تخفيف الهمزة ، وإذ قد استولى عليها القارئ ، وعلى اللفظ بها مُحَقَّقَةٌ لجِسام قوته ووصله لكلامه (٢) .

« ٣ » فإن قيل : فلمَ لم يخفف الهمزة مع الزوائد ، لأنها في اللفظ بعد حرف أو حرفين كالتوسطة ؟

فالجواب أن الهمزة مع الزوائد قبلها ، اللواتي لا يتغير الكلام بحذفهن ، كالمبتدأ بها . فالهمزة المبتدأ بها لا يجوز تخفيفها ، فأجراها مع الزوائد مجراها في الابتداء بها ، فلم يخففها . وقد رُوي تخفيفها مع الزوائد لأنها في اللفظ كالتوسطة . وعلة مَنْ فعل ذلك أنه عامل اللفظ عملاً واحداً ، فخفف كل ما كان في اللفظ متوسطاً بزوائد أو بغير زوائد ، وبالأول قرأتٌ ، وهو الاختيار ، للعلل التي ذكرنا . وقد رُوي عنه أيضاً أنه يخفف الهمزة في الوصل ، وهي منفصلة مما قبلها ، إذا اتصلت بكلام قبلها نحو : ( يا صالح ائتنا ) « الأعراف ٧٧ » ، يبدل من الهمزة واوا لانضمام الحاء قبلها وبالتحقيق قرأتٌ في ذلك ، وبه أخذ ، لأن الهمزة منفصلة مما قبلها ، والوصل عارض ، ولا سبيل إلى تخفيف الهمزة المنفصلة مما قبلها على قياسه ، وهو جائز في ( ٢١/ب ) العربية ، وكذلك قياس كل همزة مبتدأ بها (٣) .

« ٤ » والعلة في ذلك أن الهمزة المبتدأ بها ، لو خُفِّفَ لم يكن بدٌّ أن تخفف بين بين ، أو على البدل ، أو بإلقاء الحركة ، فلا سبيل إلى جعلها بين بين ، وهي (٤) مبتدأ بها ، لأن همزة بين بين معناها بين الهمزة المتحركة وبين

(١) ص : « أغنى من » .

(٢) ذكر ابن الجوزي أن هذا الباب مشكل وذكر عن أبي شامة أنه قال : « هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده . قال : ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً ، وذكر أنه قرأ على غيز واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف » ، انظر النشر ٤٢١/١ ، وإبراز المعاني ١٢٣ ، وكتاب سيبويه ٤٤٢/٢

(٣) النبصرة ١/٢٦ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٦/١

(٤) ب : « وهو » وتصويبه من : ص .

الحرف الساكن ، الذي هو من حركتها ، فهي تقرب من الساكن ، ولا يتبدأ ساكن ، ولا بما يقرب من الساكن ، لأن الساكن يحتاج إلى حركة يوصل بها إلى اللفظ بالساكن أبداً ، فكنتَ تحتاج أن تجعلها بين بين ، وتجتلب لها حرفاً متحرراً ، تصل به إلى النطق بها ، وذلك تغيير وتكثف وخروج عن لغة العرب ، فليس هذا في لغتهم ، ولا سبيل فيها ، وهي مبتدأ بها ، إلى تخفيفها بالبدل ، لأن التخفيف بالبدل في غيره ، إنما يجري على حكم حركة ما قبل الهمزة ، وهذه الهمزة ليس قبلها شيء لازم لها ، ولا سبيل إلى إلقاء حركتها ، إذ ليس قبلها شيء تلقى عليه حركتها ، فقد امتنع الابتداء بهمزة مخففة على أي وجوه التخفيف كان تخفيفها ، فوجب أن يبعد تخفيف الهمزة المبتدأ بها ، وإن اتصلت بما قبلها من المتحركات ، وعلى تركه العمل ، وبه نأخذ<sup>(١)</sup> . فأما علة ما أقرأني به الشيخ أبو الطيب ، رحمه الله ، لهشام من تحقيق الهمزة المتطرفة ، إذا كان سكونها علماً للجزم ، فإنها<sup>(٢)</sup> لما تغيرت الهمزة مرة إلى السكون كره تغييرها مرة أخرى إلى التخفيف ، على ما تقدم من قولنا من العلة لأبي عمرو ، في تخفيفه ما سكونه علماً للجزم ، إذا أدرج القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، مع تخفيفه لكل همزة ساكنة<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما قدمنا من الاختيار في تحقيق الهمزة لأبي عمرو في « بارئكم » إذا أسكنها وقرأ في الصلاة أو أدرج القراءة ، فعلة ذلك كله واحدة<sup>(٤)</sup> ، وهي أنه كره تغييره مرة أخرى بعد تغييره السكون قبل ذلك<sup>(٥)</sup> ، ولهذا روي عن ابن مجاهد<sup>(٦)</sup> أنه

(١) إيضاح الوقف والابتداء «باب ذكر الالفات اللاتي يكن في أوائل الأفعال»  
١٥١ ، ١٦٢ - ١٦٤ ، والتبصرة ١/٢٦ - ب ، وإبراز المعاني ٩٤ ، والنشر ٤٢٤/١

(٢) ب : « فإنه » وتصويه من : ص .

(٣) انظر مصادر إحالة الفقرة « ١ » من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٤) ب : « واحد » وتوجيه من : ص .

(٥) انظر مصادر الفقرة « ١٣ » من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٦) هو أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر ، أول من سبغ السبعة ، قرأ على عبدالرحمن بن عبدوس وقنبل المكي وعبدالله بن كثير صاحب أبي أيوب

كان يختار التحقيق في الوقف لحمزة فيما سكونه عكس للجزم<sup>(١)</sup> . والمشهور عن حمزة في ذلك التخفيف في الوقف ، وإن سكنت للجزم ، أعني المتطرفة ، والمشهور عن هشام تخفيف الهمزة المتطرفة في الوقف، سكنت للجزم أو لم تسكن . وقد قرأت لهشام خاصة بترك التخفيف<sup>(٢)</sup> في هذا النوع رواية<sup>(٣)</sup> .

« ه » والعلة في تخصيص هشام لتخفيف المتطرفة خاصة أن المتطرفة هي في آخر لفظ القارئ ، وعندها تقع الاستراحة والسكنت ، وإليها تنتهي قوة ( ٢٢ / ١ ) اللفظ ، وعندها ينقطع نفس القارئ ، فخصها بالتخفيف لصعوبة اللفظ بها محققة ، عند زوال قوة القارئ ، وكان التخفيف عليه أيسر في وقفه<sup>(٤)</sup> .

« ٦ » وحجة من حقق الهمزة في الوقف في جميع ذلك ، من المتوسطة والمتطرفة ، أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام ، وأنه وافق بين الوصل والوقف ، وأنه إجماع من القراء غير حمزة ، وأن التخفيف يحتاج إلى معاناة شديدة<sup>(٥)</sup> وكلفة عظيمة من جهتين : إحداهما إحكام اللفظ بالهمزة المخففة بين بين ، والأخرى معرفة ما يخفف بين بين ، وما يبدل ويدغم فيه ما قبله ، وما يبدل ولا يدغم فيه شيء ، وما قبله زائد أو أصلي ، وما تلتقى حركته على ما قبله ، وذلك أمر لا يحكمه إلا من تناهى في علم العربية ، وتمرن في إحكام اللفظ بذلك ، ودرب في اللفظ بالهمزة المخففة ، وهذا الصنف في طلبة القراءات قليل معدوم جداً . وأيضاً فربما أدى التخفيف إلى مخالفة خط المصحف ، وذلك غير مستقيم ولا مختار<sup>(٦)</sup> فما عليه

→ الخياط ، وروى الحروف عن إسحاق الخزاعي ومحمد الأصفهاني والكسائي الصغير وثعلب وسواهم ، وعنه إبراهيم الخطاط وإبراهيم الجلاء وأحمد بن بدّهـن وآخرون ، ( ت ٢٢٤ هـ ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٨٢٠ ، وطبقات القراء ١ / ١٣٩ .

(١) التبصرة ١ / ٢٦

(٢) ب : « التحقيق » وصوابه ما في : ص .

(٣) التبصرة ٢٥ / ب .

(٤) إبراز المعاني ١٢٥

(٥) ص : « تعب شديد » .

(٦) النشر ١ / ٤٢١



سائر القراء والعرب في تحقيق الهمزة ، في الوقف كالوصل ، أولى وأحسن ، وهو الاختيار لما قد منا .

« ٧ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل عن وقف حمزة على « أئذا وأؤلقي ، وأأندرتهم ، وأفأمن ، وأفأنت ، وها أتم ، وهاؤم »<sup>(١)</sup> وشبهه ، أيخفف الهمزة في هذا كله وشبهه أم يحقق ؟

فالجواب أن هذه الزوائد إذا قدّرت حذفها تغير معنى الكلام بحذفها ، فهي كالمتوسطة ، فتخفيفها أحسن في قراءة حمزة في الوقف على أصله في المتوسطة . وقد أخذ قوم له في ذلك بالتحقيق في الوقف<sup>(٢)</sup> .

« ٨ » والعلة في ذلك لهم أن الزوائد ، إذا حذفت بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة فيه في تقدير الأولى التي لا تخفف ، وإنما يخفف من الهمز مع الزوائد التي ، إذا حذفت<sup>(٣)</sup> لم يبق كلام مفهوم ولا مستعمل ، فيكون حينئذ كالمتوسطة ، فيخفف نحو : « يؤمنون ، والمؤلفة »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ويلزم من خفف هذا النوع في الوقف أن يخفف مع لام التعريف كـ « الأرض ، والآخرة »<sup>(٥)</sup> في الوقف لحمزة ، لأنها إذا حذفت تغير الاسم عن التعريف إلى التكثير<sup>(٦)</sup> ، ولا يلزم ذلك من حقق لأنه يقول : إذا حذفت اللام بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة كالمبتدأة<sup>(٧)</sup> . وكلا القولين له قياس حسن ، والهمز في ذلك في الوقف لحمزة (٢٢/ب) أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن الهمزة كالمبتدأ بها ، والتخفيف أيضاً لا يمنع<sup>(٨)</sup> .

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الرعد (٥ ت) وتقدم ذكره في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «٥» ، القمر (٢٥ ت) ، البقرة (٦ ت) وتقدم في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «١» ، الأعراف (٩٧ ت) ، يونس (٩٩ ت) ، آل عمران (١١٩ ت) ، الحاقة (١٩ ت) .

(٢) التبصرة ٢٦/١ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٢٧/١

(٣) ب ، ص : «حذفت الزوائد» وكذلك نسخة «ل» ، وبطرح لفظ «الزوائد» تنجيه العبارة .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (٣ ت) وثانيهما في التوبة (٦٠ ت) .

(٥) تقدم ذكر الحرفين ، الثاني في «باب المد وعطلة وأصوله» الفقرة «٧» .

(٦) ب : «التكبير» وصوبته من : ص .

(٧) ص : «المتوسطة» .

(٨) انظر الملاحظة «٢» من هذه الصفحة .

وقد روى خلف عن حمزة أنه خَفَّفَ في الوقف الهمزة الثانية من « أئن ذكرتم »<sup>(١)</sup> ، فهو أيضاً قياس حسن . فأما « ها أتم » على قراءة حمزة ، بالهمز والمدّ فيه ، فالوقف بالتحقيق ، وعليه<sup>(٢)</sup> العمل ، لأنها ها التي للتنبيه ، دخلت على « أتم » ، فهما كلمتان . ومثله « يا أيها »<sup>(٣)</sup> لأنها يا دخلت على « أي » فهي كلمتان ، ولذلك ترك مدّه البرّزي ، كما يترك مدّ « ما أتى الذين »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ومثله « هؤلاء »<sup>(٥)</sup> لا يُخَفِّفُه لحمزة ، أعني الهمزة الأولى ، ولا يمدّه ، لمن اعتبر المدّ ، لأنها هاء دخلت على « أولاء » ، ولا يحسن أن يقدره في قراءة حمزة ومن تابعه على المدّ والهمز فيه ، أن الهاء بدل من همزة<sup>(٦)</sup> ، لأنه يصير قد أدخل بين الهمزتين ألفاً ، مع بدل الأولى هاء ، وليس هذا من أصولهم مع التحقيق<sup>(٧)</sup> ، فكيف مع البديل والتخفيف ، وسنذكر ما فيها من العلل في موضعه .

« ٩ » فأما « هاؤم » فبالـتخفيف تقف لحمزة ، لأنها<sup>(٨)</sup> ليست بـ « ها » التي للتنبيه ، دخلت على « أم » ، لأن « أم » مخفّفاً بضمّ الهمزة ، كلام غير مستعمل . وإنما « هاء » اسم للفعل معناه « خذ » وتناول ، تقول للواحد : هاء يارجل ، أي : خذ ، وللأثنين هاؤما ، فتزيد ميماً وألفاً ، كما تزيد ذلك في « أتما » ، وتقول للجميع : هاؤمو ، أي : خذوا ، فتزيد ميماً وواوا ، كما تزيد ذلك في « أتمو »<sup>(٩)</sup> ، فالهمزة متوسطة من نفس الكلمة ، فتخفيفها

(١) الحرف في سورة يس (١٩٦) .

(٢) ب ، ص : « عليه » وبإضافة الواو وجهه كما في : « ل » .

(٣) الحرف في سورة البقرة (٢١٦) .

(٤) الحرف في سورة الداريات (٥٢٦) .

(٥) الحرف في سورة البقرة (٣١٦) .

(٦) هو مذهب قالون إذ يقرأها على مثال « هَعَنْتُمْ » انظر التبصرة ٢٦/ب .

(٧) يعني الكوفيين وابن عامر والبرّزي ، انظر التبصرة ٢٦/ب .

(٨) ب : « لانه » وتوجيهه من : ص .

(٩) التبصرة ٢٧/١ ، ومفني اللبيب ٣٤٩

لحمزة في الوقف واجب ، على أصله في المتوسطة ، ولو كانت « ها » التي للتنبيه لم تنفرد في قولك : هاء يارجل ، ولم يكن معها همزة . فأصلها في القرآن « هاء موق »<sup>(١)</sup> ، كتب على لفظ الوصل ، إذ قد حذفت الواو لسكونها وسكون القاف ، ولا يحسن الوقف عليه ، لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط ، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل ، ولهذا في خط المصحف نظائر كثيرة<sup>(٢)</sup> ، قد حذفت منها حرف المد واللين لالتقاء الساكنين ، وكتب على لفظ الوصل بالحذف . فهذا قياس الوقف عليها ، وفي « هاء » مع الواحد والتثنية والجمع لغتان ، غير ما ذكرنا ، إحداهما : سكون الهمزة في الواحد فتقول : هاء يارجل ، أي : خذ ، وفي الاثنین<sup>(٣)</sup> : « هاءا » فتزيد ألفا ، كما تقول : قوموا وخذوا ، فتزيد ألفاً في التثنية ، وفي الجمع : « هاءوا » ، فتزيد واواً ، كما تزيدها في : قوموا وخذوا . والأخرى أن يأتي بالهمزة مكسورة في الواحد فتقول : « هاء يارجل » ، وفي الاثنین : « هاءيا » ، وفي الجمع « هاءوا » كالذي قبله<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو الحرف الذي في سورة الحاقة (١٩٦) .

(٢) وهو في الكلام والقرآن نحو حذف أحرف العلة لفظاً أو خطأً ولفظاً إذا لقيها ساكن نحو قوله تعالى : « يوم يدع الداع ، وفلا تسألن » . وقولهم : لا أدبر .

(٣) ص : « وللاثنين » .

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٠ ، وزاد المسير ٣٥١/٨ « عن الزجاج » ، ومغنى اللبيب ٣٤٩ ، واللسان « ها » نقل عن ابن السكيت .

## باب (١/٢٣)

## تخفيف الهمز وأحكامه وعمله

« ١ » قد<sup>(١)</sup> قدّمتنا علة امتناع تخفيف الهمزة التي تكون أول الكلام ، فأما المتوسطة والمتطرفة فتخفيفها جائز حسن ، على ما ذكره من الأصول ، لمن روي عنه ذلك ، وهو حمزة .

فنبداً بالمتوسطة ، اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ومكسورة . فأما الساكنة<sup>(٢)</sup> فهي تجري على ما قبلها ، فما قبلها من الحركة يدبّرُها ، لأنها لما كانت ساكنة ضعفت ، فلم تدبر نفسها ، إذ لا حركة فيها ، ولا قوة ، فدبّرُها أقرب الحركات منها ، وهي الحركة التي قبلها ، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفاً ، لأن الفتحة من الألف ، والألف من إشباع الفتحة تحدث . وكانت الألف أولى بالبدل ، لأنها أخت الهمزة في المخرج ، ولأن الألف ، إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أبدل منها همزة ، وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة ، لأن الضمة من الواو ، والواو من إشباع الضمة تحدث ، ولأن الواو تبدل منها الهمزة ، إذا انضمت أو تطرّفت بعد ألف زائدة ، نحو : « دعاء » وأصله « دعاو » ، ونحو « وجوه »<sup>(٣)</sup> ، فجعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « تؤمن ، وتؤتي »<sup>(٤)</sup> ، وإذا<sup>(٥)</sup> انكسر ما قبلها أبدل منها ياء

(١) ص : « قال الشيخ رحمه الله قد » .

(٢) ب : « الساكن » وصوبتها من : ص .

(٣) نظير أول المثاليين في سورة البقرة (١٧١ ت) وثانيهما في آل عمران (١٠٦ ت) .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (٢٦٠ ت) وثانيهما في آل عمران (٢٦ ت) .

(٥) ب : « وإن » ورجحت ما في : ص .

ساكنة كالهزمة<sup>(١)</sup> ، لأن الكسرة من الياء ، والياء تحدث من إشباع الكسرة ، ولأن الياء تبدل منها همزة ، إذا تطرقت بعد ألف زائدة نحو « سقاء »<sup>(٢)</sup> أصله « سقاي » فجعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « بئس ، وبئر »<sup>(٣)</sup> ، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فصل : فأما حكم تخفيف المفتوحة فإنها ، إذا أنفتح ما قبلها ، أو كان ألفاً وختفت ، جعلت بين الهمزة المفتوحة وبين الألف في « رأى ، وجاء »<sup>(٥)</sup> . وعلة ذلك أنها ، لما لم يكن قبلها ساكن ، تلتقى حركتها عليه ، ولم يحسن فيها البديل كالساكنة<sup>(٦)</sup> ، لقوتها في الحركة<sup>(٧)</sup> ، فكان تديرها بحركتها أولى من تديرها بحركة ما قبلها ، لأنها لو جرت على البديل جرت على حكم حركة ما قبلها ، فكانت حركتها أولى بها ، وحركتها القتح . فلو أبدلت منها ألف على حكم حركتها لم تكن الألف إلا متحركة بمثل حركة الهمزة ( ٢٣ / ب ) ، فتعود همزة كما كانت ، لأن الحرف الذي يجري على البديل ، يجري على حركة الهمزة مع البديل أو سكونها ، ألا ترى أن المفتوحة ، إذا انضم ما قبلها أو انكسر . جرت على البديل ، فأبدل منها حرف من جنس ما قبلها ، ويكون ذلك الحرف متحركاً بمثل حركة الهمزة ، وأن الساكنة تجري في البديل على سكون الهمزة ؟ فالهمزة ، التي تجري على البديل ، لها حكمها وأصلها في الحركة أو السكون ، فلو جرت المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، على البديل لأبدل منها حرف ، تكون حركته كحركة الهمزة ، وذلك

(١) أي تخفف من الهمزة في نحو المثال التالي وهو : « سقاء » .

(٢) لا حرف منه في القرآن .

(٣) تقدم الحرفان في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » ، الفقرة « ٧ » .

(٤) التبصرة ١/٢٧ ، والتبشير ٣٩ ، والنشر ١/٢٣ ، وكتساب سيوبه

١٩٠/٢

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ٦ / ٧٦ ) وثانيهما تقدم في « باب المد وعلة وأصوله » الفقرة « ١٤ » .

(٦) لفظ « كالساكنة » سقط من : ص .

(٧) ص : « بالحركة » .

يؤول إلى رجوع لفظ الهمزة ، لأن الألف لا تتحرك<sup>(١)</sup> عند الضرورة إلا بأن تبدل منها همزة ، فامتنع في الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف إلقاء حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، أو لأنه ألف ، والألف لا تلقى عليها الحركة ، لأنها تصير همزة ، ويعود الأمر مع التخفيف إلى تغيير وحدوث همزة تحتاج أيضاً إلى تخفيفها<sup>(٢)</sup> ، فيصير التخفيف للهمزة يحدث الهمز ، وليس هذا من كلامهم ، فلم يكن بد من جعل الهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، بين بين في التخفيف ، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة ، والألف أولى ، لأن حركتها الفتح ، والفتح من الألف ، والألف تحدث من إشباع الفتحة ، فكانت حركتها أولى ، والحرف الذي من حركتها أولى بها<sup>(٣)</sup> .

« ٣ » فصل : فأما المفتوحة ، إذا انضم ما قبلها أو انكسر ، فإنها تبدل منها مع الضم واو مفتوحة ، نحو : « يواخذ »<sup>(٤)</sup> ، ومع الكسر ياء مفتوحة ، نحو : « مِير » جمع « مِثْر »<sup>(٥)</sup> . وعلة ذلك أنها لما لم يكن إلقاء حركتها على ما قبلها ، إذ هو متحرك ، ولا تلقى حركة على حركة ، ولم يمكن فيها أن تجعل بين بين ، لأنها لو جعلت بين بين لجعلت بين الهمزة والألف ، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر ، فامتنع ذلك أيضاً فيها ، ولو جعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ، ليس هو من حركتها . وكذلك الياء ، وأيضاً فإن التي قبلها ضمة ، لو جعلت بين الهمزة والياء الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . ولو جعلت التي قبلها كسرة ، بين الهمزة والواو الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة ، فلم

(١) ب : « تتحرى » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « تحقيقها » .

(٣) التبصرة ٢٧/ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٢٩٩ ، وكتاب سيبويه ١٩٣ ، ١٩١/٢

(٤) تقدم هذا الحرف في « المد وعله وأصوله » ، الفقرة « ٩ » .

(٥) والمير جمع مِثْر بالكسر الدحل والعداوة والنميمة ، ومأر السقاء كمنع ملاه ، وبينهم أفسد وأغرى ، انظر القاموس المحيط « مار » .

يكن بدّ فيها من البدل على حكم حركة ما قبلها ، يبدل منها واو<sup>(١)</sup> ، مفتوحة ، إذا انضم ما قبلها ، لأن الواو من الضمة تتولد ، وياء مفتوحة إذا انكسر ما قبلها ، لأن الياء من الكسرة تتولد ، وإنما فتحها على حكم ( ٢٤ / أ ) فتحة الهمزة التي هما بدلان منها ، والبدل أبداً تجري حركته على مثل حركة ما أبدل منه<sup>(٢)</sup> .

« ٤ » فصل : فأما المكسورة والمضومة ، إذا تحرك ما قبلها بأي حركة كانت ، أو كان ألفاً ، فإنهما يشعلان في التخفيف بين بين ، المكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، نحو : « سئم ، وقائم ، وسائل ، ويأمام »<sup>(٣)</sup> وشبهه . والمضومة بين الهمزة المضومة والواو الساكنة ، نحو : « يؤوده ، وجأؤوا ، ولأمه ، ويؤوس »<sup>(٤)</sup> وشبهه .

« ٥ » وعلة ذلك أنها ، لما لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما ، لأنه متحرك أو ألف ، وذلك ممتنع : إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف ، ولم يمكن بدلها لقوتها بحركتهما ، على ما ذكرنا من العلة في منع البدل في المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، فقسهما عليها ، فالعلة واحدة . فلما امتنع إلقاء الحركة والبدل لم يبق إلا إن يُجعل بين بين ، فجعل بين الهمزة والحرف ، الذي منه حركتهما ، إذ هو يتولد عند إشباع حركتهما . وكان أولى بذلك لقربه منهما ، ولأنه يبدل من الحركة التي قبله ، الواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، ولم يتمكن أن يجعل بين الهمزة والألف ، لاختلاف حركة ما قبلها ، والألف لا تغير حركة ما قبلها ، فجعلت المضومة بين الهمزة والواو ، لأن الواو أولى بها من الياء والألف

(١) ب : « واو » وصوبتها من : ص .

(٢) التبصرة ١/٢٧ - ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٠ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الأحرف على ترتيبها سوى الأول في سورة آل عمران ( ٣٩ ت ) وتقدم هذا في « باب المد وعلة وأصوله » الفقرة « ١ » ، المعارج ( ١ ت ) ، الحجر ( ٧٩ ت ) .

(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة ( ٢٥٥ ت ) وتقدم في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ٦ » ، آل عمران ( ١٨٤ ت ) ، وتقدم في « باب المد وعلة وأصوله » الفقرة « ٦ » ، النساء ( ١١ ت ) ، هود ( ٩ ت ) .

لِما<sup>(١)</sup> قدّمنا . وجُعِلت المكسورة بين الهمزة والياء ، لأن الياء أولى بها من الواو والألف لِما قدّمنا ، كما كانت الألف أولى بالهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، لأن الألف أولى بها ، إذ هي منها ، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف ، ويتكوّن في اللفظ . وقد ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة ، بين الهمزة والواو<sup>(٢)</sup> .

وعلته في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة ، كما يقول سيبويه ، لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة ، وذلك لا يجوز . وسيبويه يقول إنها ليست يياء ساكنة محضة ، إنما هي بين بين بزنتها متحركة ، فكما تكون الضمة قبلها ، وهي متحركة كذلك تكون قبلها ، وهي بين بين<sup>(٣)</sup> ، وهو الاختيار . وكذلك اختلفوا في المضمومة ، التي قبلها كسرة ، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء ، للكسرة التي قبلها . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة (٢٤/ب) مضمومة<sup>(٤)</sup> فحركاتها أولى بها من حركة ما قبلها ، والعلة في هذه كالعلة فيما قبلها ، وذلك نحو : « سئل ، ولأمه »<sup>(٥)</sup> .

(١) ص : « كما » .

(٢) تقدّم ذكر ذلك والإحالة على مصادره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا» ، وانظر التبصرة ١/٢٨ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٢

(٤) ب : « الساكنة نحو يؤده وجاؤوا مضمومة » ، وأرى أن هذين المثالين أقحما أو خطفت عين الناسخ إليهما في موضع آخر من الكتاب ، فهما غريبان على المسألة ، والأولى أن يستبدلا بما ذكره أبو علي الفارسي في المسألة ذاتها قوله : « هذا قاري ، وهؤلاء قاريون ويستهزون » انظر الحجة ١/٢٧٣ ، والنشر ١/٤٣٧

(٥) ثاني المثالين في «ب» هكذا «لأمك» وما في «ص» وجهه ، وأول الحرفين في سورة البقرة (١٠٨٢) ، وثانيهما في النساء (١١٢) وهو نحو ما جاء في «باب في هجوم الحركات على الحركات» في نحو : «يرمون ويقضون» انظر الخصائص ٣/١٣٦ ، ١٣٨ ، والحجة ١/٢٧٣ ، وكتاب سيبويه ١٩٨/٢



« ٦ » فصل في الساكن<sup>(١)</sup> يقع قبل الهمزة المتحركة .

فإن سكن ما قبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت فانظر إلى ذلك الساكن ، فإن كان ألفا جعلتها كلها بين بين ، على ما ذكرنا وشرحناه ، المفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف ، والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة . وقد قدمنا الكلام في علة قبل هذا في علل المفتوحة . وإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة غير الألف فانظر ، فإن كان واوا أو ياء زائدتين للمدّ خاصة ، لا لإلحاق بناء ببناء<sup>(٢)</sup> كالألف ، فأبدل من الهمزة ، التي قبلها واو زائدة ، واوا ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في : « قروء » « قروء » . وأبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في « هنيئا » « هنيئا » وفي « خطيئة » « خطيئة » ، ألا ترى أن « قروءا » وزنه « فعول » الهمزة لام الفعل ، والواو قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء ، وأن « هنيئا » وزنه « فاعيل » ، الهمزة لام الفعل ، والياء قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء . ومثله « النسيء<sup>(٣)</sup> » لأنه « فاعيل » ، فهما زائدتان ، لم يدخلن لإلحاق بناء ببناء ، فيكونا كالأصلين فافهمه .

« ٧ » وعلة ذلك أن الهمزة ، لما كان قبلها حرف مد ولين زائد ، زيد للمد لا لإلحاق ، كالألف ، وأردت تخفيفها ، لم يسكن جعلها بين بين لعلتين<sup>(٤)</sup> :

- (١) ص : « السواكن » .  
 (٢) مثال بناء ببناء ما ذكره سيبويه قوله : « تقول في حوابة حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاث ببنات الأربعة وإنما هي كواو جدول ، ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع ، تقول : حوائب ، فإنما هي بمنزلة عين جعفر » انظر كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ١/٢٨ .  
 (٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (٢٢٨ آ) ، النساء (١١٢ آ) ، التوبة (٣٧ آ) .  
 (٤) ب : « لعلتين » وتصويبها من : ص .

إحداهما أن همزة بين بين قرية من الساكن ، فكنت تجمع بين ساكنين ، وجاز ذلك في الألف للضرورة ، إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفا ، وتدغم في الألف ، لأن الألف لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة ، فتخرج عن لفظها وبنيتها ، ويتغير الكلام ، ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف ، لأنها تنقلب أيضا همزة ، ولأن الألف في نية حركة ، ولا تلقى حركة على حركة ، وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدين للمد ، لأنهما زيدا للمد كالألف ، وهما اختا الألف في المد واللين وفي السكون ، فلم يمكن إلقاء الحركة عليهما ، ولا كون الهمزة بعدهما بين بين ، فلم يبق إلا الحذف أو البدل ، فبعث الحذف ، لأنه إخلال بالكلمة ، ولأنه لا يبقى ما يدل على المحذوف ، فلم يبق إلا البدل ، فأبدل من الهمزة حرف مثل الزائد الذي قبلها ، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع ( ١/٢٥ ) المثلين ، والأول ساكن ، ولكونهما في كلمة متلاصقين ، وجاز في أختي الألف الإدغام ، وهو لا يجوز في الألف ، لأنهما قد يتحركان ، وقد تتغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال ، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثلين والأول ساكن ، فالواو والياء أخذنا بحظهما من مشابهتهما الألف ، في امتناع إلقاء الحركة عليهما ، كما امتنع ذلك في الألف ، وأخذنا بحظهما من مشابهتهما سائر الحروف ، غير الألف ، في جواز الحركة فيهما ، وجواز تغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، فجاز أن يدغما كسائر الحروف ، وهذا أصل في كثير<sup>(١)</sup> من الحروف ، يكون فيه شبه من حرف وشبه من حرف آخر ، فيحكم له مرة بشبهه أحدهما ، ومرة بشبهه الآخر . وحكم ياء التصغير ، تقع قبل الهمزة ، فتخفف الهمزة ، حكم الزائد في الإبدال والإدغام ، لأنها زائدة ، زدت لمعنى التصغير ، كما زدت ياء « خطية » لمعنى المد ، لم يزادا ليلحقا بناء بناء فيكونا كالأصول<sup>(٢)</sup> .

(١) ب : « أصل كبير » وما في « ص » وجهه .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ١/٢٨ - ب ، والتبشير ٣٩ ، والنشر

« ٨ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي وقع قبل الهمزة المتحركة ، حرف لين أو حرف مد ولين غير زائدين ، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان : أحدهما ، وهو الأحسن ، أن تلقي عليه حركة الهمزة<sup>(١)</sup> ، والثاني أن تبدل مع الواو واوا ، وتدغم الأول في الثاني<sup>(٢)</sup> ، ومع الياء ياء ، وتدغم الأول في الثاني ، وذلك نحو : « سيئت ، وسوء »<sup>(٣)</sup> إن شئت قلت : « سيت ، وسو » في التخفيف ، وهو الأحسن ، تلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها ، وإن شئت قلت : « سيئت ، وسو » تبدل وتدغم . وكذلك في حرفي اللين نحو : « سوء ، وكهئة »<sup>(٤)</sup> لك إلقاء الحركة ، وهو الأحسن ، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة<sup>(٥)</sup> ، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المد واللين الأصلي المذكور قبله ، لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد<sup>(٦)</sup> من حرفي المد واللين الأصليين ، فحرفا اللين<sup>(٦)</sup> أقرب إلى مشابهة سائر الحروف ، غير حرف<sup>(٧)</sup> المد واللين ، فحملهما<sup>(٨)</sup> على حكم سائر الحروف ، في إلقاء الحركة عليهما ، أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام .

« ٩ » وعلة ذلك أن الواو والياء ، لما خرجا عن تمكّن شبه الألف ، بكونهما<sup>(٩)</sup> غير زائدين ، أشبها سائر الحروف غير الألف ، فجاز فيهما أن تلقى

(١) هو مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها سوى حرف المد واللين ، انظر التيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ .

(٢) قوله : « وتدغم الأول في الثاني » ، تأخر عن قوله : « ومع الياء ياء » في : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الملك (٢٧ آ) وثانيهما في البقرة (٤٩ آ) .

(٤) أول الحرفين في سورة المائدة (٣١ آ) وثانيهما في آل عمران (٤٩ آ) .

(٥) ص : « الزوائد » .

(٦) لفظ « الزوائد » ، و « حرفا اللين » سقط من : ص .

(٧) ص : « حروف » .

(٨) ب : « فجعلهما » وتصويبه من : ص .

(٩) ص : « لكونهما » .

حركة الهمزة<sup>(١)</sup> عليهما ، كما يتفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف<sup>(٢)</sup> ، وهو ( ٢٥/ب ) الاختيار . فأما الوجه الثاني فإنه لما بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابة بالواو والياء الزائدتين ، في أنهما ساكنتان كالزائدتين ، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين ، وأنهما يمدان كالزائدتين<sup>(٣)</sup> ، كان معهما الإبدال والإدغام ، على التشبيه بالزائدتين . وحكم الياء ، التي دخلت ليلحق بناء ببناء ، حكم الأصلي ، إن وقعت قبل الهمزة ، لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي ، في لحق<sup>(٤)</sup> بناء ببناء ، وذلك نحو : « جبال » وهو الضبع<sup>(٥)</sup> ، هو ملحق ببناء جعفر ، فلو حذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة ، والإبدال والإدغام ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم ( بعذاب بيئس ) « الأعراف ١٦٥ » هو « فيفعل » ملحق بـ « جعفر »<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي قبل الهمزة ، ليس<sup>(٧)</sup> بحرف مد ولين ، ولا بحرف لين ، أُلقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف ، ولا يجوز غير ذلك ، نحو « المسألة ، والمشامة ، والقرآن »<sup>(٨)</sup> وشبهه ، تقول في التخفيف : « المسلة ، والمشمة ، والقران » فتلقى حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وتحذفها استخفافا . وقيل : تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة . والأول أحسن .

(١) قوله : « حركة الهمزة » سقط من : ص .

(٢) قوله : « غير الألف » سقط من : ص .

(٣) قوله : « في أنهما ساكنتان . . كالزائدتين » سقط من : ص .

(٤) قوله : « حكم الأصلي . . ببناء » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٥) انظر « باب المد عله وأصوله » الفقرة « ٦ » .

(٦) التبصرة ١/٢٨ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٥/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والخصائص ٥٤/٢ .

(٧) ب : « ليست » فصولته بما اقتضته العبارة واستثناسا ب : ل .

(٨) أولها مثال لاحرف منه في القرآن ، والثاني حرف في سورة الواقعة ( ٩٦ ) ، وثالثها في البقرة ( ١٨٥ ) .

« ١١ » وعلة هذا الفصل أن الهمزة لما وقع قبلها ساكن ، غير حرف مد ولين ، ولا حرف لين ، لم يمكن جعلها بين بين ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف ، لئلا يجتمع ما هو قريب من الساكن ، ولم يمكن بدلها ، إذ ليس قبلها حركة تدبّرهما ، وتبدل على حكمها ، إذ البدل في الهمز إنما يجري على حكم حركة ما قبله ، ولا حركة قبل هذه ، فلم يبق إلا إلقاء حركتها على ما قبلها ، فعليه العمل في هذا . وأيضاً فلو أبدلت من الهمزة حرفاً ، حملاً على البدل مع حرف المد واللين الزائد ، لأبدلته من جنس ما قبله ، فكنت تبدل من الهمزة في « المشمة » شينا ، وفي « المسلة » سينا ، وهذا تغيير للكلام<sup>(١)</sup> وإحالة ، فامتنع ذلك ، ولم يكن بد من إلقاء الحركة<sup>(٢)</sup> .

#### « ١٢ » فصل في الهمزة المتطرفة :

قال أبو محمد : قد كنا ألفنا كتاباً مفرداً في تخفيف الهمزة المتطرفة لخمزة وهشام ، وعلّناه وبسطناه بأمثلة ظاهرة ، ومثل<sup>(٣)</sup> ذلك أيضاً قد بيناه في الكتاب الذي هذا شرحه ، وعلّناه ، فأغنا<sup>(٤)</sup> ذلك عن أن يطول الكلام فيه<sup>(٥)</sup> ، في هذا الكتاب ، لكننا نذكر فيه جملاً ، تذكر بها مافي الكتابين المتقدمين .

« ١٣ » اعلم ( ٢٦ / ١ ) أن الهمزة المتطرفة تجرى في التخفيف على ما قدّمنا من الأصول في المتوسطة ، غير أنها لا تكون بين بين إلا في حال الروم للحركة . والمتوسطة تكون بين بين في حال<sup>(٦)</sup> حركتها الكاملة ، فإن وقفت بالسكون أو الإشمام جرت على البدل ، ودبّرهما حركة ما قبلها كالساكنة . فإن كان قبلها ألف وأبدلت منها ألفاً حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، نحو : « أولياء ،

(١) ب ، ص : « الكلام » ورجحت ما أثبت صورته .

(٢) التبصرة ٢٨ / ١ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٠٧ / ١ ، ٤٢٥ .

(٣) ب : « وقبل » وتوجيهه من : ص .

(٤) ص : « فأغنى » .

(٥) ص : « فيه الكلام » .

(٦) لفظ « حال » سقط من : ص .

وشاء ، وأنباء»<sup>(١)</sup> تبدل في الوقف من الهمزة ألفا ، لانتفاع ما قبلها ، لأنها تسكن ، إذ لا يستعمل الروم في المنصوب عند القراء ، فيجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> ، فإذا قدرّت أن الألف الأولى هي المحذوفة ، وهو الأصل ، وقفت بغير مدٍّ ، لأن التي كان المد فيها قد حذفت ، ولما وقفت على الألف ، عوضا<sup>(٣)</sup> من الهمزة ، لم يكن فيها مدٌّ قط . وإن قدرّت أن الألف الثانية ، التي هي بدل من الهمزة ، هي المحذوفة ، وقفت بالمد ، لأن التي كان فيها المد لم تحذف ، فبقيت ممدودة على أصلها ، لأن حذف الهمزة وتخفيفها عارض ، فمددت على الأصل ، ولا يحسن الإشمام بعد البدل . وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن غير الألف جرت على الأصول<sup>(٤)</sup> ، التي ذكرنا في المتوسطة التي قبلها ساكن غير الألف ، فإن كانت المتطرفة ، قبلها حركة ، فأنظر ، فإن كانت تلك الحركة بمنزلة حركتها ، وقفت على الهمزة بالسكون ، وأبدلت منها حرفا من جنس الحركة التي قبلها ، نحو « امرؤ ، وذرا ، ولؤلؤ ( المرفوع ) ، وشاطيء ، ولكل امرئ »<sup>(٥)</sup> تبدل مع الفتحة ألفا ، ومع الضمة واوا ، ومع الكسرة ياء .

« ١٤ » وعلة ذلك أن هذه الهمزة ، لما أردت تخفيفها في الوقف ، لم يمكن أن تجعلها<sup>(٦)</sup> بين بين ، لأن همزة بين بين متحركة في الوزن والأصل<sup>(٧)</sup> ، ولا يوقف على متحرك ، ولم يمكن أن ثلقتي حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، ولم يمكن<sup>(٨)</sup>

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة آل عمران (٢٨ ت) ، في البقرة (٢٠ ت) وتقدم

ذكر هذا في «باب المد وعلة وأصوله» ، الفقرة «هـ» ، البقرة (٩ ت) .

(٢) ب ، ص : «الالفين» ورجحت ما في «ل» إذ هو أوضح وأعرف .

(٣) ب : «عوض» فصولته .

(٤) ص : «الأصل» .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النساء (١٧٦ ت) ، في الأنعام (١٣٦ ت) في

الطور (٢٤ ت) ، في القصص (٣٠ ت) ، في النور (١١ ت) .

(٦) ب : «تجعل» ورجحت ما في : ص .

(٧) قوله : «لأن همزة بين بين ... والأصل» سقط من : ص .

(٨) قوله : «ولم يمكن» سقط من : ص .

أن تبدل بحرف<sup>(١)</sup> غيرها ، لأنها متحركة ، وما قبلها متحرك بمثل حركتها ، فلم يكن بد من الوقف عليها بالسكون ، إذ هو أصل الوقف ، فلما وقفت عليها بالسكون ، ومن شأن حمزة وهشام فيهما التخفيف ، جرت على البديل مجرى الساكنة ، وحسن ذلك لموافقة الخط للفظ . فمن شأن حمزة أن يتبع الخط في وقفه ، فلا تقف على المتطرفة أبداً إلا وقفاً ، لا يخالف فيه لفظك خط المصحف ، فعلى هذا الأصل قابن في المتطرفة أبداً ، على أن من القراء من يجري هذا الأصل الذي ( ٢٦/ب ) ذكرت لك في الوقف على بين بين في المتوسطة<sup>(٢)</sup> على ما قدمنا ، لكن لا تكون بين بين إلا في حال روم حركة الهمزة ، لا في حال حركتها ، لئلا تقف على متحرك ، وهو أيضاً وجه حسن ، موافق للخط ، وهو الأصل في تخفيف المتحركة ، التي قبلها حركة مثل حركتها<sup>(٣)</sup> .

« ١٥ » فصل : فإن كانت حركة ، ما قبل المتطرفة ، مخالفة لحركتها أجريتها على السكون في الوقف ، ثم أبدلتها على حكم حركة ما قبلها ، نحو : « قرى » ، واستهزى<sup>(٤)</sup> ، وقوي ذلك لموافقة الخط للفظ<sup>(٥)</sup> ، ولأن المنصوب لا يستعمل فيه القراء الروم ، فإن انفتح ما قبلها ، أو انضمت أو انكسرت ، فالإسكان والبديل فيها جائز ، وبين بين على روم الحركة فيها جائز<sup>(٦)</sup> ، غير أنك تنظر ما يوافق الخط من<sup>(٧)</sup> هذين الوجهين فتؤثره على الآخر ، فتقف على : « تنقو » ومن نأ المرسلين<sup>(٨)</sup> ، بين بين في حال روم حركة الهمزة ، لأنك توافق الخط ، إذ فيه واو ، في « تنقو »

(١) ص : « بحركة » .

(٢) ص : « على ما قدمنا في المتوسطة » .

(٣) التبصرة ٢٨/ب ، ٢٩/أ - ب ، والنيسير ٣٧ ، والنشر ١/٢٥٥ ، ٤٣٨ .

(٤) الحرف الأول في سورة الأعراف ( ٢٠٤ آ ) وثانيهما في الأنعام ( ١٠ آ ) .

(٥) ص : « للفظ » .

(٦) لفظ « فيها جائز » سقط من : ص .

(٧) ص : « تنظر الأقوى من » .

(٨) أول الحرفين في سورة يوسف ( ٨٥ آ ) والآخر في الأنعام ( ٣٤ آ ) .

وياء في « نأ » ولو وقت<sup>(١)</sup> على هذه بالإسكان والبدل لخالفت الخط ، لأنك كنتَ تبدل من الهمزة ألفا ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فتخالف الخط ، وتقف على : « يئدىء ، وما أبرىء »<sup>(٢)</sup> بالإسكان ثم تبدل من الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فتوافق أحد وجهي القياس ، ويوافق لفظك خط المصحف ، ولا يحسن في جميع ذلك ، في الحرف الذي أبدلته من الهمزة ، إشمام ، ولا روم ، لأنه لم تكن عليه حركة ، ولأنه غير الهمزة التي كان عليها الإعراب ، قياسا على الوقف المجمع عليه بالسكون في : « رحمة ، ونعمة » وشبهه<sup>(٣)</sup> . ولو وقتَ على « يئدىء ، وأبرىء » بين بين لجعلته بين الهمزة والواو ، لأن الهمزة مضمومة ، وفي ذلك مخالفة للخط ، إذ<sup>(٤)</sup> الخط إنما فيه<sup>(٥)</sup> ، فيهما<sup>(٦)</sup> ، ياء ، فرجعتَ إلى تخفيف ، يؤدي إلى خط المصحف ، وهو الوقف على السكون ، ثم البدل للتخفيف ، إلا على مذهب الأخفش فإنه يقول بجعل الهمزة في التخفيف في « يئدىء ، وأبرىء »<sup>(٧)</sup> بين الهمزة والياء في حال الروم ، فيوافق قوله الخط ، وكونها بين الهمزة والواو قول سيويوه ، إلا أنه مخالف للخط فيرجع إلى البدل في الوقف على السكون ، ليوافق الخط . فالوقف على السكون ، في أكثر هذا الباب ، ثم البدل أسلم وأقرب لموافقة الخط . فإن كان بين بين يوافق الخط وقتَ على ذلك في حال الروم خاصة ، نحو : [ « تَفَقُّوْ ، ويتَفَقُّوْ » ]<sup>(٨)</sup> ولا ( ٢٧ / أ ) تقف على السكون ،

(١) لفظ « وقت » سقط من : ص .

(٢) الحرف الأول في سورة العنكبوت ( ١٩ أ ) وثانيهما في يوسف ( ٥٣ أ ) .

(٣) ص : « وما أشبهه » .

(٤) ص : « لأن » .

(٥) لفظ « فيه » سقط من : ص .

(٦) يريد بالجار والمجرور الإشارة إلى حرفي سورتي العنكبوت ويوسف المذكورين قبل تقدّم ذكر هذا في الباب نفسه ، وفي ما تقدّم من ذكر الهمزة المتوسطة ، انظر الفقرة « ٥ » من هذا الباب .

(٧) تقدّم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة النحل ( ٤٨ أ ) .

(٨) تكملة لازمة من : ص .



فيجب أن تبدل من الهمزة ألفا ، فتخالف الخط ، فإذا كان البدل يخالف الخط رجعت [ إلى بين بين ، وإذا كان بين بين يخالف الخط رجعت ]<sup>(١)</sup> إلى البدل ، فاضبط هذا الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ١٦ » قال أبو محمد : وقد ذكرنا بعد هذا الباب ، في كتاب التبصرة ، باب ما جرى في التسهيل على غير قياس ، وعللناه ، فأغنانا عن إعادته في هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> . قال أبو محمد : ونذكر جملة مختصرة تحفظ في تخفيف الهمزة . اعلم أن الهمزة في التخفيف لحمزة تجري على ثلاثة أوجه :

الأول : البدل ، وذلك في الساكنة ، وفي المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، وفي المتحركة التي قبلها حرف مد ولين زائد غير الألف ، أو غير زائد ، أو حرف لين ، فهذا كله يجري على البدل ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثاني : إلقاء الحركة ، وذلك إن<sup>(٤)</sup> كان قبل الهمزة ساكن ، غير ألف وغير حرف مد ولين زائد ، فهذا تلقى فيه حركة الهمزة على ما قبلها ، فيتحرك ما قبلها بحركتها ، أو تحذفها ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثالث : بين بين وذلك في كل همزة متحركة ، قبلها ألف أو حرف<sup>(٥)</sup> متحرك ، إلا المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، فإنها تجري على البدل . فهذا أصل تسهيل الهمز<sup>(٦)</sup> كله مختصر أصله وعمله وبسطه ، وتمثيله قد تقدّم قبل هذا .

« ١٧ » قال أبو محمد : والذي ذكرناه في « كتاب التبصرة » مما جرى في

(١) كلمة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١/٣٠ ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٨ ، ٤٤٥ .

(٣) التبصرة ١/٣١ - ٣٢ ب .

(٤) ص : « إذا » .

(٥) ب : « وحرف » ورجعت ما أثبتته من : ص .

(٦) ب : « للهمز » وبطرح الجار وجهه كما في : ص .

التسهيل على غير قياس ، إنما ذكرناه ليعرف ، ليس ليقرأ به كله<sup>(١)</sup> ، لشذوذه وخروجه عن القياس وعن الأصول . والصواب فيه أن يقرأ على الأصول ، من ذلك « الموءودة »<sup>(٢)</sup> الصواب أن تقف لحمزة بإلقاء حركة الهمزة على الواو الساكنة التي قبل الهمزة ، لأنها حرف لين أصلي ، وتحذف الهمزة . ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم الواو الأولى في الثانية ، وهو قبيح لاجتماع الواوات والضمة ، والذي ذكرنا في « الموءودة » عن ابن مجاهد لم يقرأ به ، ولا عليه العمل<sup>(٣)</sup> . فأما ما ذكرنا من وقف حمزة على « هزوا ، وكفوا »<sup>(٤)</sup> فعليه العمل ، تبدل من الهمزة واوا مفتوحة ، كأنه خفف قبل إسكان الزاي والفاء ، وكان حقه ، على الأصول المتقدمة ، أن يلقي حركة الهمزة على الزاي والفاء فيقول : « هزراً ، وكفّاً » فلم يفعل ( ٢٧/ب ) . وعلمته في ذلك أن أصل الزاي والفاء الحركة ، والسكون عارض ، فلو ألقى عليهما الحركة كان قد ألقى حركة الهمزة على متحرك ، فعامل الأصل فلم يلق الحركة ، وأيضاً فإنه لو ألقى الحركة على ما قبلها لذهب لفظ الواو ، وخالف السواد<sup>(٥)</sup> والخط ، وأصله اتباع خط المصحف ، فرجع إلى البدل ، وتوهم ضم الزاي والفاء ، فلما توهم الضمة الأصلية على الزاي والفاء أبدل من الهمزة واوا [مفتوحة]<sup>(٦)</sup> لانضمام ما قبلها ، وهو الأصل فيها ، على ما قدمنا من الأصول<sup>(٧)</sup> والذي عليه العمل في قراءة قالون والبزّي ، في قوله تعالى في يوسف : ( بالسوءِ إلا ) « ٥٣ » أن تبدل من الهمزة واوا وتدغم

(١) لفظ « كله » سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة التكوين ( ٨ آ ) .

(٣) التبصرة ١/٣١ - ب ، والنشر ١/٤٥٣ ، ٤٧١

(٤) أحد الحرفين في سورة البقرة ( ٦٧ آ ) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة

« ٤١ » ، وثانيهما في الإخلاص ( ٤ آ ) وسيأتي ذكره في سورة البقرة ، الفقرة « ٤١ » .

(٥) أي أغلب القراء .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) التبصرة ١/٣١ ، والتيسير ٣٩ - ٤٠ ، والنشر ١/٤٤١

الأولى فيها . وقد كان القياس إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها ، لكنه لم يرو عنها . وكان أبو الطيب يأخذ للبرزّي بأن يجعل الأولى كأنها بين بين ، وهو على غير الأصول والقياس ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن ، إلا بعد الألف خاصة ، لتمكّن الألف في المد واللين . وقرأت للبرزّي بالبدل ، وهو أحسن . وقرأت له على مذهب الشيخ<sup>(١)</sup> رواية تتبع لا قياس لها لما ذكرنا<sup>(٢)</sup> . والذي عليه العمل ، فيما روي عن أبي عمرو أنه ينحو بالمفتوحة بعد المضمومة نحو الألف ويبدل<sup>(٣)</sup> منها واوا مفتوحة ، ولا وجه لأن ينحى بها نحو الألف ، لأن الألف لا يكون قبلها ضمة . وذلك نحو « السفهاء ألا »<sup>(٤)</sup> ومعنى هذه الرواية أنها على معنى أن ينحى بها نحو فتحة الهمزة<sup>(٥)</sup> . فأما الهمزة المكسورة بعد المضمومة فقد ذكرنا أن مذهب الأخفش أن تجعل بين الهمزة والواو ، لانضمام ما قبلها ، لأنه لو جعلها بين الهمزة والياء لصارت ياء ساكنة<sup>(٦)</sup> ، قبلها ضمة ، وذلك لا يكون . وذكرنا أن مذهب سيبويه أن يجعلها بين الهمزة والياء على أصلها ، لأنها مكسورة ، قبلها متحرك ، ولا يلزم إثبات ياء ساكنة في هذا قبلها ضمة ، لأنها ليست ياء ساكنة محضة . إنما هي همزة بين بين ، بزنة المتحركة . والذي عليه العمل ، في الثانية من المضمومتين والمكسورتين ، أن تجعل بين بين ، على<sup>(٧)</sup> الأصول المتقدمة ، والبدل فيها بعيد . وقد روي عن ورش ، وبه نأخذ له . وبين بين أحسن ، وكذلك الذي عليه العمل في الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة ، في وقف حمزة ، أن تجعل بين

(١) يعني أبا الطيب .

(٢) التبصرة ٣٧/ب .

(٣) ب : « أن يبدل » وتوجيهه من : ص .

(٤) الحرف في سورة البقرة (١٣٦) وتقدم في «باب علل اختلاف القراء في

اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «١٠» .

(٥) التبصرة ٣١/ب .

(٦) لفظ «ساكنة» سقط من : ص .

(٧) قوله : «بزنة المتحركة ... بين على» سقط من : ص .

الهمزة والواو ، على حكم حركتها ، وهو مذهب سيويه نحو ( ٢٨/أ ) « يستهزئون » وبدلها بياء<sup>(١)</sup> ، ولا قياس له ، وهو خارج عن الأصول ، والرواية المشهورة . ورؤي عن الأخفش جوازه ، وكذلك الذي عليه العمل ، في « موئلا » ، أن تلتقى الحركة على الواو لحمزة إذا وقف . ويجوز الإبدال والإدغام ، وبديل الهمزة ياء ، لا قياس له في ذلك . والذي عليه العمل ، في الوقف لحمزة [ على : « رؤوف » ]<sup>(٢)</sup> ، أن تجعل الهمزة بين بين ، بين الهمزة والواو الساكنة . فهو القياس ، وعليه الأصول ، ومثله « يؤوسا » . وقد ذكرنا من علة هذا الفصل جُملا في « كتاب التبصرة »<sup>(٣)</sup> ، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> .

#### هذه (٥) مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بها الطالب

قال أبو محمد : هذه المسائل جارية على الأصول المتقدّمة غير خارجة عنها ، لكننا ذكرناها ليعلم الطالب كيف يردّ المسائل إلى الأصول المتقدّمة ، وليتدرّب بمعرفتها .

« ١ » إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على ( ولؤلؤا )<sup>(٦)</sup> المخفوض ؟ فالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة ، قبلها ضمة ، فالأصل أن تجعل بين الهمزة المرومة الحركة والياء الساكنة ، وذلك ممتنع فيها ، لأن الخط بالواو ، فيجب أن يرجع فيها<sup>(٧)</sup> إلى السكون ثم يبدل منها واوا ، لانضمام ما قبلها ، ويخفّف

(١) قوله : « وبدلها بياء » سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ١/٣٢ - ب .

(٤) جاء بعد لفظ « الكتاب » في « ب » ما يلي : ثم الجزء ، ويتلوه مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بمعرفتها .

(٥) جاء قبل لفظة « هذه » في « ب » ما يلي : أول الثالث .

(٦) هما حرفان في سورة الحج (٢٣ آ) وفي فاطر (٣٣ آ) ، وقراءتهما بالخفض

غير نافع وعاصم ، انظر التيسير ١٥٦

(٧) ص : « ما قبلها » .

الأولى الساكنة لحمزة فيقول : « ولولو » بواوين ساكنتين • وإن كان القارئ ممن يرى قول الأخفش في المكسورة ، التي قبلها ضمة ، فله أن يجعلها بين الهمزة والواو ، للضمة التي قبلها ، فذلك قول « فيقف على المتطرفة في هذا بين الهمزة المرومة الحركة وبين الواو الساكنة ، فيصح له موافقة الخط ، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك • وقول سيبويه فيها أقيس وأولى ، ولكنه يخالف الخط ، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البدل <sup>(١)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فكيف الوقف على « لؤلؤ » <sup>(٢)</sup> المرفوع ؟

فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهمة بين الهمزة المرومة الحركة والواو ، على الأصل المتقدم ، لأنها مضمومة قبلها ( ٢٨ / ب ) ضمة ، فإن لم ترم الحركة وقفت لهما بالإسكان ، ثم تبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبلها ، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين ، بينهما لام كالأولى المخفوضة <sup>(٣)</sup> .

« ٣ » فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : ( ليسوا وجوهكم )

« الإسراء ٧ » ؟

فالجواب أنها همزة مفتوحة <sup>(٤)</sup> في قراءتهما ، قبلها حرف مدّ ولين أصلي ، ومن شأنهما أن لا يروما الحركة في الوقف على المنصوب [رواية] <sup>(٥)</sup> ، وإلا فهو جائز ، فإذا وقفت عليه لحمزة وهشام أقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها ، ثم يجب إسكانه للوقف ، فتقف على واو ساكنة ، وتمدّ لأن حذف الهمزة عارض ، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة ، لم تتغير بيدل والا غيره • ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد <sup>(٦)</sup> ،

(١) التيسير ١٥٦ ، والنشر ١/٤٦٢

(٢) الحرف في سورة الطور ( ٢٤ آ ) .

(٣) التيسير ٣٧ ، والنشر ١/٤٦٢

(٤) لفظ «مفتوحة» سقط من : ص .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : «التشبيه بالزوائد» .

فتقول « ليسو » فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمدّ ، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة<sup>(١)</sup> عند إدغامها فيما بعدها ، ولا يقع المدّ في متحرك ، ولأنه منصوب ، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعده لاجتماع الواوات<sup>(٢)</sup> .

« ٤ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على : ( السّوأي ) « الروم ١٠ » ؟

فالجواب فيه كالجواب فيما قبله ، يلقي حركة الهمزة على الواو ، ويحذف الهمزة ، لأن الواو أصلية ، فيقول : « السّوأي » . ولا يمدّ هذا لتحرك الواو في اللفظ ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك ، كانت حركته عارضة أو لازمة ، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو ، التي قبلها على التشبيه بالزائد ، فتقول : « السّو » . ولا تمدّ أيضا لتحرك الواو التي كان المد فيها ، والأول أحسن . فأما مدّ الألف فلا يلزمه ، وإن كانت ممدودة في البوصل ، لأن المد فيها<sup>(٣)</sup> إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها ، وهي همزة ( أن ) ، فلما وقفت على الكلمة الأولى زال المد ، لزوال الهمزة وانفصالها عن حروف المد واللين ، على ما قدّمنا في أبواب المد . فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف .

« ٥ » فإن قيل : فكيف الوقف لحمزة وهشام على قوله تعالى :

( ولا المسيء قليلا ) « غافر ٥٨ » ؟

فالجواب أن تلقي حركة الهمزة على الياء ، لأنها أصلية ، إذ هي بدل من حرف أصلي ، وهو الواو ، ثم تسكن الياء للوقف ، وإن شئت رمت الحركة أو أشمكت ، وتمدّ الياء على ما كانت في الأصل ، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون ، وحذف الهمزة عارض ، لكن إذا رُمّت الحركة كان المد أقل ، لما فيها من الحركة

(١) ص : « قد تحركت » .

(٢) التبصرة ٣٣/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ١/٤٥٢ ، ٤٦٧ ، وإبراز المعاني

(٣) ب : « فيهما » وما في « ص » وجهه .

( ٢٩/أ ) وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء ، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : « المسي » ، ولك الروم والإشمام أيضا . والأول أحسن . وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفا من غير إدغام [ فيه ] <sup>(١)</sup> ، فحينئذ لا تروم ولا تثسم ، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط . وهو غير الهمزة قياسا على الوقف على « رحمة ، ونعمة » .

« ٦ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على « ملجأ » المنصوب ، و « ملجأ » المخفوض ، و « ملجأ » <sup>(٢)</sup> المفتوح غير منون ؟

فالجواب أنك تقف له على المنصوب المنون بهمزة ، بين الهمزة والألف ، وبعد ذلك ألف عوض من التنوين : « ملجأ » ، وتقف على المخفوض بالسكون ، وتبدل من الهمزة ألفا فتقول : « ملجأ » ، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء ، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط ، إذ لا ياء في الخط . وتقف على « ملجأ » المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان ، ثم تبدل ألفا من الهمزة فتقول « ملجأ » ، يقاس على هذا ما شابهه <sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) أول الأحرف وثالثها في سورة التوبة (٥٧ آ ، ١١٨) ، وثانيها في الشورى

(٤٧ آ) وتقدم ذكر أولها في «باب المد وعله وأصوله» ، الفقرة «١٠» .

(٣) التبصرة ٢٩/١ ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٤٣٨/١

## باب علل الروم والإشمام

« ١ » اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة ، كيف كانت في الوصل . وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام ، لأن الروم يسمع ويرى ، والإشمام يثرى ولا يسمع . فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل ، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك . والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضوم . فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسميها الأعمى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، ولا يفهمه الأعمى بحسّه ، لأنه لرأي العين ، والفرق بين الوقف على الحركة والوقف بروم الحركة ، أنك إذا وقفت على الحركة تتوكدت من الفتحة ألف ، ومن الضمة واو ، ومن الكسرة ياء . وإذا وقفت بالروم لم يتوكد منه شيء . والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن نحو إشمامك ضمة الدال من : « نعبد »<sup>(١)</sup> بعد إسكانها ، وإشمامك ضمة النون الأولى من : « تأمنّا »<sup>(٢)</sup> وهي ساكنة ، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكناً . فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة روم ، لأنه لا يسمع<sup>(٣)</sup> نحو ترجمتهم الإشمام في : « سيئت ، وقيل »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، هذا إشمام يسمع ، فهو كالروم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام ، الذي لا يسمع ، بالروم ويترجمون عن<sup>(٥)</sup> ( ٢٩/ب ) الروم ، الذي يسمع ، بالإشمام ، الذي لا يسمع . فكان

(١) الحرف في سورة الفاتحة (٥ آ) .

(٢) الحرف في سورة يوسف (١١ آ) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٦ » .

(٣) ص : « فهو يسمع » .

(٤) أول الحرفين في سورة الملك (٢٧ آ) وتقدم في «باب علل المد في فواتح

السور» الفقرة «٥» ، والآخر في البقرة (١١ آ) .

(٥) ب : « على » وتصويبه من : ص .



الروم عندهم من قولك : رُمْتُ فعل كذا ، وأنت لم تفعله . والإشمام من قولك : شَمَمْتُ كذا ، إذا وجدتَ ريحه . فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم . وإشمام المتحرك إلى غير حركته كإمالة المثال إلى غير حركته<sup>(١)</sup> . وإذا وقفتَ على هاء التأنيث أو على حركة عارضة ، وَحَيِّتَ بشيء قد فارقتها وبايكتها ، أو على حرف بدل من همزة لم يحسن فيه إشمام أو روم<sup>(٢)</sup> ، لأن الحركة ، التي تريد أن تبينها بالإشمام والروم ، لم تكن على ذلك الحرف ، ولا لزمته ، إلا أن تقف على التاء في هاء التأنيث فيحسن الروم والإشمام ، لأن الحركة كانت على التاء التي وقفت عليها . فإن كانت الحركة العارضة تدل على الحرف ، الذي له الحركة في الأصل ، نحو وقفتك على : « جزء ، وملء »<sup>(٣)</sup> تلقي الحركة على الساكن ، قبل الحركة العارضة على الهمزة المحذوفة ، فيجوز فيها الروم والإشمام ، لأنها<sup>(٤)</sup> تدل على ما الحركة فيه أصل ، وهو الهمزة جاز الروم والإشمام<sup>(٥)</sup> .



#### مسائل من هذا الفصل تبينه

« ٢ » اعلم أنك تقف على : « قل » من : ( قل ادعوا ) « الأعراف ١٩٥ » وعلى الدال من : ( ولقد استهزىء ) « الأنعام ١٠ » بالسكون لا غير ، لأن

(١) الملاحظ أن تعريف اصطلاحي الروم والإشمام قد تقدّم ذكرهما قبل دون تفسير لهما غير أن عرض المؤلف رحمه الله تعالى لهما بالتوجيه والتفسير حملني على تأخير الكلام عليهما ، ولن يرغب في مزيد بيان أن يرجع إلى الحجة ١٥٨/١ ، والتبصرة ٣٢/ب ، وإبراز المعاني ٥٦ ، والتعريفات ١٧ ، وكتاب سيبويه ٣٣٩/٢ .

(٢) ص : « ولا روم » .

(٣) أول الحرفين في سورة الحجر (٤٤٦) والثاني في آل عمران (٩١٦) وتقدّم ذكرهما في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » ، « الفقرة ٨ ، ٩ » .

(٤) ص : « بكونها » .

(٥) التبصرة ٣٢/ب - ١/٣٣ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٨٥ ، والتيسير ٥٨ ،

الذي تحركت له الدال واللام ، قد انفصل ممّا قبله ، بالوقف على ما قبله ، فلا تقدير له في الوقف ، ولا هو في نيّة ولا إرادة ، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام ، وتقف على : « جزء ، ودفع ، وملء »<sup>(١)</sup> في وقف حمزة وهشام بالإسكان ، وإن شئت بالروم والإشمام ، لأن الحركة تدل على الهمزة المخفّفة ، وهي مقدّرة مع ما قبلها منوية مثرّدة ، بخلاف ما حرّك لساكن في كلمة أخرى ، أو لهمزة في كلمة أخرى نحو قراءة ورش<sup>(٢)</sup> : ( وانحر ) « الكوثر ٢ » أن تقف على الراء بالسكون لا غير ، لأن الهمزة التي تحركت الراء بحركتها ، قد انفصلت ممّا قبلها في الوقف ، وبانت ، ولا تقدير لها في نيّة ، ولا في<sup>(٣)</sup> غيرها ، وتقف على : ( يبدىء ) « العنكبوت ١٩ »<sup>(٤)</sup> بياء ساكنة لحمزة وهشام ، بغير روم ولا إشمام ، لأن الياء بدل من همزة كانت مضمومة ، ولم يكن على الياء حركة قط ، مثل وقفك على : « رحمة ، ونعمة » ، فإن وقفت على « هؤلاء » في قراءة من حقّق الهمزة وقفت بالروم ، لأن الذي حرّكت الهمزة من أجله ، لالتقاء الساكنين ، لم يذهب من الكلمة ، ولا فارقها ، وهو الألف التي قبل الهمزة ، فصارت الكسرة لازمة ، فوجب فيها جواز الروم ، وكذلك تقف ( ٣٠/أ ) عليه في قراءة حمزة وهشام على همزة بين بين ، في حال الروم للحركة ، لأنها همزة مكسورة قبلها ألف ، هذا وجه الوقف لحمزة وهشام ، وفيه مخالفة للخط ، لأن الخط لا ياء فيه . ويجوز أن تقف بالإسكان ، ثم تبدل من الهمزة ألفا لانتتاح ما قبلها ، ولا يُعتدّ بالألف الأولى لخفاءها ، فإذا أبدلت من الهمزة ألفا حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وتمدّ إن قدّرت الألف الثانية هي<sup>(٥)</sup> المحذوفة ، ولا تمدّ إن قدّرت الألف الأولى هي المحذوفة . وقد تقدّم ذكر هذا ، ومثل هؤلاء في الروم

(١) تقدّم تخريج أولهما وثالثهما في الفقرة السابقة ، وثانيها في سورة النحل ( ٥٢ ) .

(٢) انظر « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » .

(٣) لفظ « في » سقط من : ص .

(٤) تقدّم هذا الحرف في « باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ١٥ » .

(٥) ب : « وهي » وتصويبها من : ص .

« حيث »<sup>(١)</sup> لأن الياء التي من أجلها حُرِّكت الـ « ثاء » لازمة ، فالروم والإشمام جائزان فيه . فإن وقفت على : « يومئذ ، وحينئذ »<sup>(٢)</sup> وقفت بالإسكان ، لأن الذي من أجله تحركت الذال ، وهو التنوين ، قد سقط في الوقف ، وانفصل مما قبله ، فرجعت الذال إلى أصلها ، وهو السكون ، فلم يجب فيه روم . فأما الوقف على : « غواش ، وجوار »<sup>(٣)</sup> فبالروم ، لأن الشين والراء لا أصل لهما في السكون ، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما ، وهما مكسوران ، ودخل في « يومئذ ، وحينئذ »<sup>(٤)</sup> والذال ساكنة ، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، لسكون الذال وسكون التنوين ، ولم تكسر الراء في « جوار » ولا الشين في « غواش »<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين ، بل<sup>(٦)</sup> الكسرة فيهما أصل لهما ، فلذلك حُسن الوقف عليهما بالروم ، وإن كان التنوين قد دخل فيهما للعووض ، كما دخل في « يومئذ ، وحينئذ » للعووض .

« ٣ » فإن قيل : فبيِّن لنا العِوض في الموضعين كيف هو ؟

فالجواب أنك إذا قلت : رأيتك يوم إذ جلست في الدار ، وحين إذ كَلَمْتَ فلانا ، كانت الذال ساكنة ، لأنه ظرف زمان ماض مبني على السكون . وعلة بناء « إذ » على السكون أنها محتاجة إلى إيضاحها ، وإيضاحها يتم المعنى ، وإيضاحها إنما هو في الجملة التي تضاف إليها « إذ » من ابتداء أو خبر ، ومن فعل وفاعل ، فلما كان بيانها بغيرها أشبهت « الذي ، والتي » اللذين هما محتاجان إلى

(١) الحرف في سورة البقرة (٣٥٦) .

(٢) أول الحرفين في سورة آل عمران (١٦٧) ، والثاني في الواقعة (٨٤٦) .

(٣) الحرف الأول في سورة الأعراف (٤١) وثانيهما في الشورى (٣٢) .

(٤) ذكر الداني أن ابن كثير أثبتتها في الحاليين ، وفي الوصل نافع وأبو عمرو ،

انظر التيسير ١٩٥ ، وفيه بيان من وجوه آخر في الحجة في القراءات السبع ٢٩٢

(٥) الحرف الأول في سورة الشورى (٣٢) والثاني في الأعراف (٤١) .

(٦) قوله : « لسكون الذال ... بل » سقط من : ص ، وأحسبه بسبب انتقال

ما يُثَبِّتُهَا مِنَ الصَّلَةِ<sup>(١)</sup> بَعْدَهَا ، فَصَارَتْ « إِذ » بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ اسْمٍ ، إِذْ لَا تَدُلُّ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بِمَا بَعْدَهَا ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ مَبْنِي ، فَثَبِّتْنَا لِذَلِكَ عَلَى ( ٣٠/ب ) السَّكُونِ ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ ، فَلَمَّا حُذِفَ مَعَ « إِذ » الْجُمْلَةُ ، الَّتِي ثَبِّتْنَاهَا وَتَوَضَّعَهَا ، جَعَلَ التَّنْوِينُ عَوْضًا مِنْ تِلْكَ الْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ . وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ وَالذَّالُ سَاكِنَةٌ لِلْبِنَاءِ ، فَكُسِّرَتْ الذَّالُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ . فَلَمَّا وَقَفْتَ أَنْفَصَلَ السَّاكِنُ الثَّانِي وَزَالَ ، وَرَجَعْتَ الذَّالُ إِلَى سَكُونِهَا ، الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا ، فَلَمْ يَجْزَ فِيهَا رُومٌ . فَأَمَّا « غَوَاشٍ ، وَجَوَّارٍ » فَأَصْلُهَا « غَوَاشِي ، وَجَوَّارِي » فِي الرَّفْعِ وَفِي النَّصْبِ « غَوَاشِي ، وَجَوَّارِي » لَا يَدْخُلُهَا الْخَفْضُ ، وَلَا التَّنْوِينُ ، لِأَنَّهُمَا يَتَعَرَّفَانِ<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلِأَنَّهُ غَايَةُ الْجَمْعِ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْوَاحِدِ . فَلَمَّا سَكَنَتِ الْيَاءُ اسْتَقَالَا لِلضَّمَةِ فِي حَالِ الرَّفْعِ ، دَخَلَ التَّنْوِينُ عَوْضًا مِنْ زَوَالِ ضَمَةِ الْيَاءِ عَنِ الْيَاءِ ، وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ وَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَصَارَ التَّنْوِينُ تَابِعًا لِلْكَسْرِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْيَاءِ . فَالْكَسْرَةُ أَصْلِيَّةٌ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ بِالرُّومِ إِذْ لَا أَصْلَ لِلرَّاءِ وَالشَّيْنِ فِي السَّكُونِ ، فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ التَّنْوِينُ فِيهَا عَوْضًا<sup>(٤)</sup> مِنْ مَحْذُوفٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ يَوْمَئِذٍ كَانَ كَذَا ، وَيَوْمَئِذٍ قَامَ زَيْدٌ ، لَمْ تَكُنِ الذَّالُ إِلَّا سَاكِنَةً ، لِأَنَّكَ قَدْ جِئْتَ بِالْقِصَّةِ بَعْدَ « إِذ » ، فَثَبِّتْنَا عَلَى سَكُونِهَا ، فَإِنْ حُذِفَتِ الْقِصَّةُ دَخَلَ التَّنْوِينُ عَوْضًا مِنْهَا ، فَقُلْتَ : جِئْتُكَ يَوْمَئِذٍ يَهَذَا<sup>(٥)</sup> .

(١) ب : «الجملة» ورجحت مافي : ص .

(٢) ص : «تدل به» .

(٣) ص : «ينصرفان» .

(٤) ب : ص : «عوض» فصولته .

(٥) انظر ما تقدم مستوفى شرحا وتوجيها وتمثيلا في إيضاح الوقف والابتداء

٢٣٣ وما بعدها ، و٣٤٨ وما بعدها أيضا ، وانظر التبصرة ٣٣/ب ، وكتاب سيبويه ٢/٣٤٥

## فصل في الوقف

### على هاء الكناية وميم الجمع

« ٤ » اعلم أن الهاء حرف خفيّ ، فكأن حركة ما قبل الهاء على الهاء ، إذا كانت حركة الهاء مثل ما قبلها ، فإذا وقفت على هاء الكتابة ، وهي مضمومة ، وقبلها ضمة أو واو ، وقفت بالإسكان لا غير ، لأنها لما كانت حركتها بمنزلة ما قبلها ، كأنها موقوف عليها ، وكأن ما قبلها هو آخر الكلمة ، فاستغني بها عن الروم . وكذلك إذا<sup>(١)</sup> كانت الهاء مكسورة ، وقبلها كسرة أو ياء ، تقف عليها بالسكون ، ولا تقف بالروم ، لأن الحركة التي قبلها ، كأنها عليها ، وكأنها موقوف عليها ، لخفاء الهاء<sup>(٢)</sup> والياء<sup>(٣)</sup> كالكسرة والواو كالضمة في ذلك . وتقف على ما عدا هذين الأصلين ، مما قبل الهاء فتحة أو ساكن غير الياء والواو ، بالروم أو الإشمام ، كسائر الحروف ، لأنها لما خالفت حركة ما قبلها حركتها ، ولم يستغن في الروم بحركة ما قبلها عن روم حركتها ، لأنها مخالفة لحركتها ، فحسّن في ذلك الروم ( ٣١ / أ ) وكذلك الإشمام في المضمومة ، فتقف على : « عليه ، وأنسابه ، ولأهله »<sup>(٤)</sup> بالإسكان لا غير في قراءة الجماعة ، الذين كسروا الهاء ، وتقف على ذلك كله بالروم أو بالإشمام ، في قراءة من ضمّ الهاء ، فافهمه<sup>(٥)</sup> .

« ٥ » وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم والإشمام فيها ، في

(١) ص : « أن » .

(٢) ص : « لخبائها » .

(٣) ب : « والواو » وتصويبه من : ص .

(٤) أول الأحرف في سورة الأنعام ( ٣٧ ) وثانيهما في الكهف ( ٦٣ ) ،

وثالثهما في طه ( ١٠ ) .

(٥) التبصرة ٣٤ / ١ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ١ / ٢ - ٣ .

الوقف على قراءة من ضمّها لغير التقاء الساكنين ، لأنها كسائر الحروف . وقد سوا في جواز الروم في الحركات ، التي هي إعراب ، أو هي بناء لساكن لازم ، نحو : « يقول ، وقيل » فميم الجمع<sup>(١)</sup> كسائر الحروف المتحركة ، يلزم فيها ما يلزم<sup>(٢)</sup> في الحروف المتحركة بحركة إعراب ، أو بحركة بناء ساكن لازم . وما علمت أن أحدا نصّ عليها بمنع ولا إيجاب ، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام ، في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم ، لساكن قبله ، أو مكسور لساكن قبله . فالميم من جملة الحروف . فمن كان مذهبه فيها في الوصل<sup>(٣)</sup> الضم ، وجب عليه أن يروم أو يثبم في الوقف . وأيضاً فإن الروم والإشمام إذا دخلا الكلام ، ليبيّن بهما ما كانت حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل ، فذلك واجب في الميم ، لأن بالروم والإشمام يُعلم : أنها كانت في الوصل مضمومة . ولو وقف عليها بالإسكان لم يُعلم : هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة . ففي الروم والإشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في الوصل ، وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة ، وليست<sup>(٤)</sup> صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما أنه ليس صلة هاء الكناية بواو في : « قدّرّه ، وأنشّرّه »<sup>(٥)</sup> بمانع فيها من الروم والإشمام في الوقف عليها . وليس كون حركة ما قبل الميم كحركاتها بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما كان ذلك مانعاً في الهاء ، إذا كان حركة ما قبلها كحركاتها ، لأن الميم ليست بحرف خفي كالهاء . ولو كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام والروم في « يقوم ويحكم » وليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الروم والإشمام ، كما لم تمنع في « يقوم ، ويحكم » وشبهه ، وكما لم يمنع ذلك في الياء والواو ، وهما من الشفتين . والإسكان فيها حسن ، وهو الأصل<sup>(٦)</sup> .

(١) ب : « الجميع » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « لزوم » والأولى ما في : ص .

(٣) ص : « في الوصل فيها » .

(٤) ب : « وليس » وفضلت ما في : ص .

(٥) أول الحرفين في سورة يونس (٦ ٥) والثاني في عبس (٦ ٢٢) .

(٦) التبصرة ١/٣٤ ب ، والتيسير ٥٩ ، والنشر ١/٢٧١ ، وكتاب سيبويه

( ٣١/ب ) « فصل في وقف البزّي على « ما »<sup>(١)</sup> التي للاستفهام التي دخل<sup>(٢)</sup> عليها حرف جر » .

« ٦ » اعلم أن « ما » التي للاستفهام ، إذا دخل عليها حرف جر حذفت ألفها ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، فتقول في الاستفهام « عمّ تسأل يا هذا » وفي الخبر « عمّا تسأل أسأل أنا » وتقول في الاستفهام : « لمّ تؤذوتني » وتقول في الخبر : « لما أذيتني أذيتك » ، فتحذف الألف في الاستفهام للفرق . فإذا وقفت على الميم ، من « ما » [ في ]<sup>(٣)</sup> الاستفهام ، وجب أن تحذف الفتحة ، وهي دالة على الألف المحذوفة ، فكّرهُ ذلك بعض العرب ، فأدخل « هاء » في الوقف ، لتثبت الفتحة ولا تحذف ، فيكون في الكلام ما يدلّ على الالف المحذوفة ، ولئلا يُخلّ بالكلمة على قلة حروفها ، فتحذف منها حرفا وحركة ، وهي على حرفين ، فتبقى على حرف واحد ساكن ، ولتظهر<sup>(٤)</sup> الحركة ، فيقوى الاسم ، وتدلّ الحركة على المحذوف منه . وخصّ الوقف بذلك لأن الوصل تكون الميم فيه متحركة ، وهي قراءة البزّي عن ابن كثير ، يقول في الوقف : « عمه ، وبمه ، وفيه »<sup>(٥)</sup> وشبهه . فيأتي بها لبيان حركة الميم ، وهذه الهاء هي هاء السكّت في : « كتابه ، وحسابه »<sup>(٦)</sup> وشبهه ، أتى بها لبيان حركة الياء ، لأنها اسم على حرف واحد متحرك . فإذا سكن في الوقف ضعف كون اسم [ الميم ]<sup>(٣)</sup> على حرف ساكن ،

(١) ص : « لم » .

(٢) ص : « يدخل » .

(٣) تكلمة لازمة من : ص .

(٤) ص : « ساكن فقواها » . في الوقف خاصة لضعف الاسم على حرف ساكن ولتظهر .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النبأ ( ١ ) ، في النمل ( ٣٥ ) ، في النازعات ( ٤٣ ) .

(٦) الحرفان في سورة الحاقة ( ٢٠ ، ٢٦ ) . وقد تقدّم الكلام على هذه الهاء في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٧ » .

فأتى بالهاء لتقوية الاسم ببقاء حركته في الوقف ، فتدلّ الحركة على الألف المحذوفة ، وتقوى الميم بالحركة عليها ، ومثله عند البصريين « أنا » الاسم منه الهمزة والنون ، وجيء بالألف لبيان حركة النون في الوقف ، فلذلك أكثرُ القراء على حذف الألف في الوصل ، إذ هي غير أصلية ، إنما جيء بها للوقف . ومن أثبتها في الوصل فعلى لغة مَنْ رأى أنّ « أنا » بكماله الاسم ، وهو مذهب الكوفيين . وقد رأى بعض نحويي البصرة أن مَنْ أثبت الألف في « أنا » في الوصل فقد لحن ، كما <sup>(١)</sup> رأى مَنْ أثبت هاء السكت في « كتابيه » ونحوه في الوصل فقد لحن <sup>(٢)</sup> . فهذه الهاء في الوقف في « عمه ، وفيه » هاء السكت .

« ٧ » وحجة مَنْ لم يأت بالهاء في ذلك ، أنه اتبع خط المصحف ، ولا هاء فيه . وأيضاً فإن الوقف عارض ، والسكون في الميم عارض ، فلم يعتد بذلك ، فأبقى الميم على سكونها ، وأيضاً فإن ما وقع من ذلك في القرآن ، لا يحسن الوقف عليه ، إذ ليس بكلام تام ولا صالح ، ولا قطع <sup>(٣)</sup> . وأيضاً ( ٣٢ / أ ) فإن جماعة القراء على ترك الهاء في الوقف إلا البرزي ، والإجماع حجة . فإنه

(١) قوله : « كما رأى ... لحن » سقط من : ص .

(٢) صاحب هذا الرأي هو المنبرّد ، وقد تقدم ذكر ذلك في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » الفقرة « ٧ » . وانظر كلام ابن الأنباري على توجيه قوله تعالى : ( لكنا هو الله ربي ) وإشباعه بحث ألف « أنا » وقفا ووصلا ومذاهب النحو فيها ، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨ وما بعدها .

(٣) اصطلاحات الوقف اختلف فيها كثيراً ، فهي عند ابن الأنباري : « الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » ، وهي عند أبي جعفر النحاس كما قال : « وهذا كتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم وما كان الوقف عليه كافياً أو صالحاً » وأما عند أبي عمرو الداني فقد اختار تقسيماً من أقسام شتى وهو : « الوقف على أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وصالح مفهوم ، وقبيح متروك » ، وهي مدلولات بحسب اجتهاد هؤلاء وهؤلاء من علماء الوقف والابتداء ، وأما القطع فتبين فيما مثل به ابن الأنباري أنه الحال ، وفيما ذكره المنبرّد وكذلك أبو علي الفارسي يعدّ أنه الحال مرة والصفة مرة قال ابن الأنباري : « وأما المقطوع منه دون القطع فقلوه : ( وله الدين واصبا ) الوقف على ←



يلزم من أدخل في هذا هاء ، في الوقف لبيان الحركة ، أن يدخلها في الوقف على ياء الإضافة حيث وقعت ، لأنها تسكن في الوقف ، وهي الاسم ، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن ، وترك الهاء في ذلك إجماع من القراء ، وهو جائز في الكلام وهو الاختيار<sup>(١)</sup> .

« ٨ » وما تفرّد به البرزي في الوقف أيضا [أنه]<sup>(٢)</sup> كان يقف على : (هيات) الثاني<sup>(٣)</sup> «المؤمنون ٣٦» بالهاء . وروى أنه<sup>(٤)</sup> يقف عليهما بالهاء ، وبالأول قرأت . وحجته في ذلك أنه أجراها على الهاء التي تدل على التأنيث في «التوراة» ، وكمشكاة<sup>(٥)</sup> ، ألا ترى أنها في الوصل بالتاء كالتوراة ، وحسن عنده ذلك ، لافتتاح التاء ، وبناءها على الفتح ، بإجماع من القراء ، وذهب القراء إلى أن التاء في «هيات» دلّت على تأنيث الكلمة كقولهم : «همت ، ثمت ، جلست»

→ (الدين) غير تام لأن (وأصبا) قطع منه « ، وقال المنبرّد : والعرب تنشّد قول حاتم الطائي رفعا ونصبا :

إن كنت كارهة معيشتنا هانبا فحلّي في بني بدر  
الضاربين لى أعتنتهم والطاعنين وخيلهم تجري

وإنما خفضوهما على النعت وربما رفعوهما على القطع والابتداء . وقال أبو علي الفارسي : «والقطع عندهم - فيما أخبرته عن أبي بكر - أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالالف واللام ، فإذا قطع منه الالف واللام نصب ، ولولا قطعك الالف واللام لكان جائزا أن تجربيه على ما قبله» ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، والقطع والانتشاف ١/١ ، والمكتفى في الوقف والابتداء ٣/ب ، والكامل في اللغة والأدب ٤٠/٢ ، والبغداديات ٢/٣٦

(١) التبصرة ١/٣٤ - ب ، والتيسير ٦١ ، والنشر ١٢٩/٢ ، وكتاب

سيبويه ٣٣٥/٢

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) سيأتي ذكره في سورة المؤمنين الفقرة «٨» .

(٤) ص : «عنه أنه» .

(٥) أول الحرفين في سورة آل عمران (آ ٣) وسيأتي ذكره في فصل «معرفة

أصل الالف» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (آ ٣٥) .

وكقولهم : « ربت رجل رأيت » فدخلت التاء لتأنيث الكلمة • وقد قال قَطْرُبُ<sup>(١)</sup> هي بمنزلة «مرضاة ، وممرامة» فجعلها هاء تأنيث ، وإن لم يكن لها مذكّر •  
« ٩ » فإن قيل : فلم خَصَّ البَرْيَ الثانية بالوقف عليها دون الأولى في روايته ؟

فالجواب على ما قاله القراء : أنه جعلها جميعا ككلمة واحدة ، نحو « اثنتي عشرة » فوقف على الثاني بالهاء ، كما وقف على « عشرة » ، ولا يحسن عنده الوقف على الأولى ، لأنها كاسم واحد •

« ١٠ » وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن من العرب من يخفضه وينوّنه ك «غرفات ، وملكوت»<sup>(٢)</sup> ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء • وأيضا فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البَرْي<sup>(٣)</sup> • وقد قال الأخفش : هي بمنزلة قولك<sup>(٤)</sup> : كان من الأمر كيت وكيت ، وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء • وأيضا فإن سيبويه قال : «هيئات» اسم بمنزلة الأصوات • وفتح التاء عنده تدل على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدل على أنه جمع ، لم ينطق بواحدة<sup>(٥)</sup> • وأيضا فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية • والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام • ومعنى «هيئات» غير متون البعد • وإذا ثَوّنت فمعناها :

(١) اسمه محمد بن المستنير ، أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وجماعة من أهل البصرة ، وعنه ابن الجهم ، طعن فيه ابن السكيت ( ت ٢٠٦ هـ )  
ترجم في الفهرست ٨٤ ، ونزهة الألباء ٩١ ، وبغية الوعاة ٢٤١/١

(٢) أول الحرفين في سورة سبأ ( ٣٧ آ ) والثاني في الأنعام ( ٧٥ آ ) •

(٣) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو وقفوا عليها بالهاء كما ذكر أن الرواية عن أبي عمرو أيضا الوقف بالتاء ، وذكر الداني وابن الجزري أن الكسائي يقف عليها بالهاء أيضا ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر

١٢٧/٢

(٤) ب : « قوله » ووجهه ما في : ص •

(٥) كتاب سيبويه ٥٥/٢

بَعْدَ ، وفُتِحَتْ للبناء والسكون اللذين قبلها ، واختير لها (٣٢/ب) الفتحُ  
للألف ، والفتحة التي قبلها . وفيها لغات : كسرُ التاء ، والتنوين ، والكسر بغير  
تنوين ، وكذلك الضم والفتح بتنوين وبغير تنوين ، وهي عند سيوييه ظرف  
غير متمكن ، فلذلك بُني ، فإذا قلت : هيهات منزلك ، فمعناه : في البُعْدِ منزلك ،  
وإذا نُوتِ فمعناه : في بُعْدِ منزلك . ومن العرب مَنْ يبدل من الهاء الأولى  
همزة فيقول : أَيْهَات . ومنهم مَنْ يقول : أَيْهَان ، بالنون والهمزة<sup>(١)</sup> . وقد تقدّم  
الكلام في الوقف على هاء التأنيث وعلى الحركة العارضة ، إذا فارقتها ما تحركتْ  
من أجله . وأن الوقف على ذلك بالسكون لا غير ، إلا أن تقف على هاء التأنيث  
بالتاء فيحسّن الروم والإشمام . فكل هذا مذكور في باب الروم والإشمام  
بعلله .

(١) استوفى ابن الأنباري الكلام على لفظ «هيهات» من كل وجه ، وذكر اللغات  
التي فيها ومثل لكل وجه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، وأما ابن الجوزي فيذكر  
هذه الوجوه مسندة قراءة ، ويستوفي على ما فعل ابن الأنباري ، انظر زاد المسير  
٤٧١/٥

## باب

في مقدمات أصول الإدغام والإظهار<sup>(١)</sup>

اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل ، والإدغام دخل لعله تذكّر إن شاء الله . وإنما قلنا : إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر ، لأن الوقف يضطر فيه إلى الإظهار ، ولاختلاف لفظ الحرفين . واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين . وعلّة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك ، وشبّهه النحويون بمشي المقيّد ، لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه ، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع . وذلك نحو : « قال لهم ، وذهب بسمعهم »<sup>(٢)</sup> . ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع ، ويتقوّي حسن الإدغام في هذا النوع أن الأول ، إذا سكن في<sup>(٣)</sup> هذا النوع لم يكن بد من الإدغام ، نحو : « قل لهم ، وارغب بسم »<sup>(٤)</sup> وشبّهه ، إلا الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، الساكنين ، فإنهما لا يدغمان في مثلهما في أكثر الكلام لمشابهتهما للألف ، نحو : « في يوسف ، وآمنوا وعملوا »<sup>(٥)</sup> . واعلم أن غير المثليين ، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول ، أشبّها المثليين اللذين هما من مخرج واحد ، فجاز فيهما

(١) ص : «الإظهار والإدغام» .

(٢) الحرفان في سورة البقرة (٢٤٧ ت) ، (٢٠٠) .

(٣) ص : «من» .

(٤) أول الحرفين في سورة النساء (٦٣ ت) ، وثانيهما في الانشراح (٨ ت)

واللفظ الأول من البسمة .

(٥) أول الحرفين في سورة يوسف (٧ ت) ، وثانيهما في البقرة (٢٥ ت) ، انظر

الرعاية لتجويد القراءة ٤٩/ب ، والنشر ٢٨١/١

الإدغام ما لم يمنع من ذلك مانع • فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن • واعلم أن الإدغام إنما يحسن في غير المثليين ، ويقوى إذا سكن الأول ، وهو على ضربين : أحدهما إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج ، والحرف الأول أضعف من الثاني ، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة ، لأنك تبدل من الأول ( ٣٣/أ ) حرفاً من جنس الثاني • فإذا فعلت ذلك نقل لفظ الضعيف إلى لفظ القوة ، فذلك حسن جيد • والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثليين ، فيحسن الإدغام ، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام • وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل ، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام • فالذي يزداد<sup>(١)</sup> قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو : ( قالت طائفة ، وودت طائفة )<sup>(٢)</sup> لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه ، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها<sup>(٣)</sup> ، فهو أقوى من التاء كثيراً ، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة • فهذا لا تكاد العرب تظهره ، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا • فإن نقصت قوة الحرف الثاني ، وهو مع نقص قوته أقوى من الأول<sup>(٤)</sup> ، حسن الإدغام والإظهار ، نحو : ( لهذمت صوامع ) « الحج ٤٠ »<sup>(٥)</sup> و ( حملت ظهورهما ) « الأنعام ١٤٦ » ، لأن الصاد نقصت عن قوة الطاء لعدم الجهر ، وكون الهمس فيها ، والطاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد<sup>(٦)</sup> ، وكون الرخاوة فيها والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء ، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها رخوة ، والقوة من جهة أنها مهجورة ، كذلك التاء فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها مهموسة ، والقوة من جهة أنها شديدة ، فقد تقاربتا في

(١) ب : « يزداد » ووجهه ما في : ص .

(٢) الحرفان في سورة آل عمران ( ٧٢ ، ٦٩ ) وسيأتي ذكرهما في « فصل في إدغام التاء في الذال . » « الفقرة ٤ » .

(٣) ص : « فيه » .

(٤) ص : « الحرف الأول » .

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في « علل إدغام تاء التانيث » الفقرة « ١ » .

(٦) ص : « الشدة » .

القوة ، والضعف من صفاتهما ، فجواز الإدغام حسن ، والأول حسن في الإدغام ، لأنك تزيد الحرف الأول قوة بالإدغام . والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني فهو نحو إدغام الراء في اللام ، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف ، وذلك مكروه ضعيف ، فقس عليه هذا ، فإنه الأصل الذي يعتمد عليه<sup>(١)</sup> .

---

(١) التبصرة ١/٣٥ ، وإبراز اللعاني ٦٢-٦٤ ، وجمال القراء ١/١١٧ - ب .  
والنشر ١/٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وأسرار العربية ٧٣ ،  
٤٢٥ ، والخصائص ١/٩٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

## باب

### في معرفة الحروف القوية والضعيفة

اعلم أن الضعيف في الحرف<sup>(١)</sup> ، يكون بالهمس وبالرخاوة ، فإذا اجتمعوا في الحروف كان أضعف له ، والحروف المهموسة عشرة يجمعها [ هجاء ]<sup>(٢)</sup> قولك : سكت فحثة شخص . والحروف الرخوة ثلاثة عشر<sup>(٣)</sup> حرفاً وهي ما عدا هجاء قولك : لم يرونا أجذك قطبت<sup>(٤)</sup> . وهي الباء والحاء والغين والخاء والصاد والضاد والزاي ( ب / م / ب ) والسين والشين والطاء والثاء والذال والفاء . واعلم أن القوة في الحرف<sup>(٥)</sup> تكون بالجهر وبالشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبلاستعلاء وبالصغير وبلاستطالة وبالغنة وبالتنشي . فالحروف المجهورة هي ما عدا الحروف المهموسة المذكورة قبل هذا ، والحروف الشديدة هي ثمانية ، وهي هجاء قولك : أجذك قطبت . والحروف المطبقة أربعة وهي الطاء والظاء والضاد والصاد ، وهي حروف التفخيم . ويكون أيضاً في الراء واللام ، في بعض المواضع ، تفخيم . وحرف التكرير الراء . وحروف الاستعلاء سبعة وهي : حروف الإطباق المذكورة ، والغين والخاء والقاف ، وحروف الصغير ثلاثة وهي : الزاي والصاد والسين . والمستطيل هو الضاد . وحرفا الغنة اثنان : النون والميم الساكنان<sup>(٥)</sup> . وحرفا التنشي الشين والفاء ، وهوفي الشين أمكن<sup>(٦)</sup> . وقد

(١) ب : «الحروف» ورجحت ما في : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : «ثلاث عشرة» وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : «ما عدا .. قطبت» تأخر عن عد الحروف في : ص .

(٥) ص : «الساكنتان» .

(٦) ص : «أقوى وأمكن» .

شرحنا علل هذا كله ، وبيناه في كتاب « الرعاية لتجويد القراءة » ، فأغني ذلك عن إعادته كله . وفيما ذكرنا كفاية لما قصدنا إليه ، فهذه الصفات يقوى الحرف وبعدمها يضعف ، وكلما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف . وكذلك إذا تكررت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف . ومن الحروف ما يلزمه صفة قوية وصفة ضعيفة . وربما لزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع ، كالصاد التي هي مجهورة مطبقة مستعلية مستطيلة مفخّمة ، وكالطاء التي هي مجهورة شديدة مطبقة مستعلية . وربما لزم الحرف صفتان ضعيفتان وصفة قوية ، كالسين التي هي مهموسة رخوة ، وفيها صفير . فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وقبحه (١) .

(١) كتاب سيبويه ٤٨٩/٢ ، والرعاية لتجويد القراءة ١/١٣ - ١٤/ب ،  
وأسرار العربية ٤٢١ ، والنشر ٢٠٢/١



## باب

## في جملة من مخارج الحروف مختصرا

اعلم أن المخارج على الاختصار ثلاثة : الفم والحلق<sup>(١)</sup> والشفتان . فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة : الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين ، وقد زاد قوم<sup>(٢)</sup> الألف ، ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثلناه<sup>(٣)</sup> وعطفنا<sup>(٤)</sup> بعضها على بعض . وأما حروف الفم فقد تتشارك في المخرج ، وهي ثمانية عشر حرفاً : القاف ثم الكاف ثم الشين والجيم والياء ، هن أخوات في المخرج من وسط ( ٣٤ / أ ) اللسان إلى الحنك ، ثم الضاد من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس ، ثم اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ثم النون من أسفل اللام<sup>(٥)</sup> مما يلي الثنايا ، وكذلك الراء تخرج من مخرج النون ، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً . وقد قيل : إن اللام والنون والراء أخوات في المخرج ، من طرف اللسان وأصول الثنايا . ثم الظاء والذال والتاء أخوات يخرجن من طرف اللسان وأصول الثنايا ، والطاء أمكن مماسّة للثنايا<sup>(٥)</sup> للإطباق والاستعلاء اللذين فيها . ثم الزاي والصاد والسين أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وقويق الثنايا السفلى . ثم الطاء والتاء والذال أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا . وأما حروف الشفتين فأربعة : الفاء منفردة ، ثم الباء والميم والواو أخوات ، وفي بعض هذه المخارج اختلاف ، ولكن ذكرنا الأشهر ،

(١) ص : «الحلق والفم» .

(٢) ص : «مثلناه» .

(٣) ب : «وعطف» وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : «من اللام» ووجهه ما في : ص .

(٥) ص : «من طرف الثنايا» .

فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يندغم في حروف النهم ، ولا في حروف الشفتين .  
وقد يندغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج . وتعلم أن حروف النهم  
لا تدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الشفتين ، ولكن يدغم بعضها في بعض ،  
وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء ، فلا تدغم في غيرها ، ولا [ يدغم ] <sup>(١)</sup> غيرها فيها .  
وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف النهم ، لبعدهما  
ما بينهما في المخرج ، ويدغم بعضها في بعض خلا الواو ، فلا تدغم في غيرها ، ولا  
غيرها فيها ، خلا أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو . وكذلك  
الميم لا تدغم في الياء <sup>(٢)</sup> . وسترى علة ذلك كله إن شاء الله .

(١) تكلمة مناسبة من : ص .

(٢) كتاب سيويه ٤٨٨/٢ ، وأسرار العربية ٤٢٠ ، والرعاية لتجويد القراءة

## فصل

### في إدغام لام التعريف

اعلم أن أكثر إدغام حروف الفم بعضها في بعض يقوى ويحسن ، لاشتراك [ الحرفين ]<sup>(١)</sup> في إدغام لام التعريف فيهما • [ فلما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ]<sup>(٢)</sup> حسن إدغام أحدهما في الآخر لذلك الاشتراك ، هذا هو الأكثر في علة إدغام حروف الفم بعضها في بعض ، فاضبط هذا الأصل ، واعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر<sup>(٣)</sup> حرفا بلا اختلاف في ذلك ، وهن<sup>(٤)</sup> : التاء والتاء والبدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون ، وعلة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها<sup>(٥)</sup> من مخارج هذه ( ٣٤/ب ) الحروف في الفم • فلما سكنت ولزمها السكون أشبهت اجتماع المثلين ، والأول ساكن ، وكثر الاستعمال لها ، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام ، ليس منها ما ينقص عن قوة اللام إلا التاء ، فكان في إدغامها فيهن قوة لها ، فأدغمت فيها لذلك ، ولا تدغم في باقي حروف الفم ، لتباعدها عن مخرج الفم منهن أو في الصفة أو في القوة ، فإن وقعت ، قبل هذه الحروف ، لام ساكنة ، غير لام التعريف ، لم

(١) تكملة لازمة من : ص ، انظر آخر الباب نفسه أيضا .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) يذكر سيبويه ثلاثة عشر حرفا وكذلك الأنباري ، إذ لم يعد حرف اللام كما فعل مكى وذلك لبداهة إدغامها في اللام ، انظر كتاب سيبويه ٥٠٣/٢ ، وأسرار العربية ٤٢٦

(٤) ص : «وهي» .

(٥) ب : «يخرجها» وما في «ص» وجهه .

تدغم فيهن<sup>(١)</sup> ، نحو : السنة جمع لسان ، ونحو : « ألزمه وألصقه وألثمه » وشبهه . وعلة ذلك أن لام التعريف لا تتحرك أبداً ، فلزمها السكون ، فقويت ، في الإدغام ، ولأن لام التعريف كثر استعمالها ، وهذه اللامات ، غير لام التعريف ، قد تتحرك ويقل استعمالها ، وتقول : لسنته ولصقت به ولزمته ، فتتحرك اللام<sup>(٢)</sup> ، فلما لم تلزم اللام في هذا لم<sup>(٣)</sup> يلزمها الإدغام . وعلة أخرى وذلك أنهم فرقوا بين اللام الزائدة ، وهي لام التعريف ، وبين اللام الأصلية ، وهي لام السنة وألصقه وشبهه ، لأنها فاء الفعل ، وأيضاً فإن الأصل الإظهار ، فجرت الأصلية على الأصل ، وهو الإظهار ، وأدغمت لام التعريف للفرق بين اللام الأصلية واللام الزائدة ، وكانت الأصلية أولى بالإظهار ، لأنه الأصل ، فجرت الأصل على الأصل ، وهو الإظهار ، وجرت الزائدة على الفرع وهو الإدغام . وكانت لام التعريف أولى بالإدغام لأنه تخفيف ، وهو كثير التصرف لدخولها على النكرات إلا اليسير<sup>(٤)</sup> . وحجة أخرى ، وهو<sup>(٥)</sup> أنك لو أدغمت اللام الأصلية في « السنة » لأشبه قولك « السنة » وهو النوم ، فكان الإظهار أولى بها . فإذا اشتراك الحرفان في إدغام لام التعريف فيهما قوي إدغام أحدهما في الآخر ، ما لم يمنع من ذلك علة<sup>(٦)</sup> .

(١) ص : « فيها » .

(٢) ص : « اللام بها » .

(٣) ص : « هذا آمن السكون ما لزمه لام التعريف لم » .

(٤) أي سوى أسماء الأعلام والأسماء غير المتمكنة ، انظر أسرار العربية ٤٢٧

(٥) ص : « وذلك » .

(٦) كتاب سيبويه ٥٠٢/٢ ، وأسرار العربية ٤٢٦

## فصل

## في معنى الادغام

الإدغام معناه : إدخال شيء في شيء ، فمعنى : أدغمت الحرف في الحرف ، أدخلته فيه ، فجعلت لفظه كلفظة الثاني [ فصارا ]<sup>(١)</sup> مثلين ، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما [ لفظة ]<sup>(١)</sup> واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتماعا ، والأول ساكن . قال الخليل : يقال . أدغمت الفرس التلجاء أي : أدخلته في فيه . وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام ، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركا ، لئلا يجتمع ساكنان<sup>(٢)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) كتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وجمال القراء ١/١١٧ ، والنشر ٢٧٣/١ ،

والتعريفات ٨ ، والتبصرة ١/٣٥ .

## فصل

### في ادغام دال « قد » وإظهارها

اختلف القراء في إدغام دال « قد » وإظهارها عند ثمانية أحرف وهن : الجيم والزاي ( ١/٣٥ ) والذال والصاد والضاد والظاء والسين والشين<sup>(١)</sup> .

« ١ » فحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الجيم هي المؤاخاة التي بينهما ، وذلك أنهما من حروف الفم ، وأنهما مجهوران ، وأنهما شديدان ، فحسُن الإدغام لهذا الاشتراك ، والإظهار حسن لأنهما منفصلان ، ولأن الإظهار هو الأصل ، ولأن الجيم لا تُدغم فيها لام التعريف ، كما تدغم في الدال فتبايناً بذلك ، فأظهرها ، ولأن أهل الحرمين وعاصما وابن ذكوان على الإظهار وذلك حجة .

« ٢ » وحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الذال أو أظهرها كالحجة في الجيم سواء ، وتزيد قوة الإدغام فيهما لأن لام التعريف تُدغم فيهما ، غير أن ابن ذكوان أدغم الدال في الذال .

« ٣ » وحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الزاي أنهما اشتركا في المخرج من الفم ، وفي أن لام المعرفة تُدغم فيهما ، وأنهما مجهوران ، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة<sup>(٢)</sup> بالصفير الذي فيها ، فإذا أدغمت الدال فيها أبدلت منها زاي ، وهي أقوى من الدال ، فنقلت الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام ، فقوي ذلك وحسن ، والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل ، ولأنهما قد اختلفا [ في الشدة

(١) التبصرة ١/٣٥ ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣٤ ، والتيسير ٤٢ ، والنشر

٣/٢ ، وإبراز المعاني ٧٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢ .

(٢) ص : «قراءة» .

والرخاوة ، الدال شديدة والزاي رخوة ولأنهما اختلفا <sup>(١)</sup> في الصغير ، الزاي فيها صغير ، ولا صغير في الدال ، فتباينا بذلك ، فحسُن الإظهار ، وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » حجة من أدغم دال « قد » في الصاد أنهما اشتركا في المخرج من الفم ، لأن لام المعرفة تدغم فيهما ، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها ، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق والصغير والاستعلاء اللواتي فيها ، فحصل للدال إدغامها في الصاد قوة زائدة ، لأنك تبدل منها صاداً ، والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا ، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأن الصاد مهموسة رخوة ، وذلك ضعف متكرر فيها ، فقد حصل للدال مزيّتان على الصاد وهما : الجهر والشدة اللذان في الدال ، فحسن الإظهار لذلك ، لأنك إذا أدغمته أبدلت من الدال حرفاً مهموساً رخواً ، وقد كانت مجهورة شديدة فعكستها إلى ضعف ، ولولا أن الإطباق والصغير اللذين في الصاد يقويانها ما جاز الإدغام ، وعلى الإظهار الحرمين وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة . وكذلك الحجة في إدغام دال « قد » في الطاء والضاد ، وإظهارها ، غير أن الضاد والطاء لا صغير فيهما ، وفيهما ( ٣٥/ب ) الجهر كالـدال ، فحسن الإدغام ، لأنك تنقل الدال بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها . وعلى الإظهار عندهما الحرمين وعاصم غير ورش .

« ٥ » حجة من أدغم دال « قد » في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن السين قوية بالصغير الذي فيها ، فهي وإن كانت غير مجهورة ، فالصغير الذي يوازي الهمس والرخاوة اللذين في السين ، التي فيها قوة التّفشّي ، أو يقرب من ذلك ، فجاز الإدغام في السين . وفيه بعض البعد ، لأنك تبدل من الدال ، وهي مجهورة ، حرفاً ضعيفاً بالهمس الذي فيه والرخاوة ، فإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين ، لأن السين فيها صغير يقويها ، ولا صغير في الشين . وإنما جاز إدغامها في الشين لما في

(١) تكملة لازمة من : ص .

الشين من التَّفْشِي الذي يقويها ، والجهر الذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التَّفْشِي الذي في الشين ، فالإظهار عندهما [ أحسن ] <sup>(١)</sup> لما ذكرنا ، ولأنه الأصل ، ولأنهن منفصلات بعضهن من بعض ، ولأنهن قد اختلفن في القوة ، ولأن الإدغام يحدث في الأول ضعفاً بعدقوة إذا أدغمت <sup>(٢)</sup> في الشين ، وعلى الإظهار عندهما الحرمين وعاصم وابن ذكوان وذلك حجة .

« ٦ » وأما علة ورش في تخصيصه الإدغام للدال في الطاء والصاد فهي ما ذكرنا من قوة الصاد والطاء بالإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة اللواتي في الصاد ، ولأنهن قد اشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، ولأن الدال تزداد قوة عند الإدغام ، لأنها يبدل منها حرف أقوى منها ، مع مشاركة الدال للطاء والصاد في الجهر والخروج من الفم ، فالإدغام فيها حسن قوي <sup>(٣)</sup> ، فلهذا ، والله أعلم ، خصها ورش بالإدغام فيهما . وكذلك علة ابن ذكوان في إدغامه الدال من « قد » في الطاء والطاء . فأما علة ابن ذكوان في إدغامه الدال في الذال والزاي فهي ما في ذكرنا من قوة الزاي بالصفير والجهر ، وقوة الدال بالجهر ، فحصل في الإدغام في الزاي نقل الدال إلى ما هو أقوى منها . وحصل في إدغامها في الدال نقلها إلى ما هو مثلها ، لانقص يدخلها ، مع أنهن قد اشتركن في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن الإدغام لا ينقص الأول من قوته ، فحسن الإدغام لما ذكرنا ، والإظهار هو الأصل .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) يعني الدال ، وكان الأولى أن يقول « أدغم » بطرح تاء التانيب ليعود الضمير على لفظ « الأول » وتوضح العبارة .

(٣) ص : « قوى مختار » .



## فصل (١/٣٦)

## في غلة إدغام ذال «إذ» وإظهارها

اختلف القراء في إدغام ذال «إذ» وإظهارها عند ستة أحرف ، وهي : السين والتاء والصاد والذال والجيم والزاي ، هجاء<sup>(١)</sup> : ستصدج<sup>(٢)</sup> .

« ١ » فحجة من أدغم الذال من «إذ» في التاء أنهما تواخيا<sup>(٣)</sup> في المخرج وفي إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما قد تقاربا في القوة والضعف . فالذال فيها جهر يقويها ، وفيها رخاوة تضعفها ، وكذلك التاء فيها شدة تقويها ، وفيها همس يضعفها ، وقد تقاربا في القوة والضعف ، فجاز الإدغام لذلك . والإظهار حسن لأنه الأصل<sup>(٤)</sup> ، ولأنهما<sup>(٥)</sup> منفصلان ، ولأن الجهر الذي في الذال أقوى من الشدة التي في التاء ، وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة .

« ٢ » وحجة من أدغم الذال من «إذ» في الصاد أن الصاد أقوى من الذال بالصغير والإطباق والاستعلاء والتفخيم اللواتي فيها<sup>(٦)</sup> ، فإذا أدغمت فيهما الذال أبدلت من الذال حرفاً أقوى منها بكثير ، فحسن الإدغام لذلك معها ، أنهما قد اشتركا في المخرج ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، فزاد ذلك في

(١) ص : «وهي في هجائها» .

(٢) التبصرة ٣٥/ب ، والرعاية لتجويد القراء ١/٤٠ ، والتهذيب ٤١ ، والنشر

٣/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٠ ، وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢ .

(٣) هي مثل أخى ، وضعف الفيروزبادي المثال منه « وأخى » انظر القاموس

المحيط «أخو» ، والمزهر ١/٦٢٢ .

(٤) ب : «الوصل» وتصويبه من : ص .

(٥) ب : «لأنهما» والعاطف مستدرك من : ص .

(٦) قوله : «اللواتي فيها» سقط من : ص .

## فصل

### في علل ادغام تاء التانيث

« ١ » اختلف القراء في إدغام تاء التانيث وإظهارها عند ستة أحرف وهن<sup>(١)</sup>: الجيم والطاء والصاد والتاء والسين والزاي<sup>(٢)</sup> .

فعلة من أدغم تاء التانيث في الجيم والطاء والصاد والزاي أنهن اشتركن في المخرج ، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، سوى الجيم ، ولأن هذه الحروف أقوى من التاء ، لأن التاء حرف مهموس ، وهذه الحروف مجهورة سواء ، والصاد والطاء قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء ، والزاي حرف قوي ، للصغير الذي فيه والجهر ، مع ما في التاء من المؤاخاة بينها وبين الصاد من الهمس ، لكن الصاد تقوى ، بالصغير والإطباق والاستعلاء ، على التاء ، فحسن الإدغام ( ١/٣٧ ) لذلك ، لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفاً أقوى منها ، فتنقلها بالإدغام إلى القوة ، وذلك حسن . والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل، ولأنه من كلمتين منفصلتين، وبالإظهار عند الجيم والزاي قرأ الحرمين وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة ، ومثله الطاء والصاد ، غير أن ابن عامر أدغم عندهما ، إلا قوله : ( لهذمت صوامع ) « الحج ٤٠ »<sup>(٣)</sup> فإنه أظهر<sup>(٤)</sup> . وأدغم ورش عند الطاء .

« ٢ » وعلة من أدغم التاء في التاء أن التاء حرف فيه بعض الشدة ،

(١) ص : «وهي» .  
(٢) التبصرة ١/٣٦ ، والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٥/٢ ، وإبراز المعاني ٧٤ ، وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢ .  
(٣) تقدم هذا الحرف في «مقدمات أصول الإدغام والإظهار» .  
(٤) التبصرة ١/٣٦ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٥/٢

والرخاوة أغلب عليه ، والتاء حرف مهموس ، والهمس ضعف في الحرف ، فكأنما تقاربا لإشتراكهما في الهمس والمخرج ، ويجوز إدغام لام التعريف فيهما ، فجاز لذلك الإدغام ، والإظهار في هذا أحسن وأقوى ، لأن التاء أقوى من التاء ، لما في التاء من الشدة ، ولما<sup>(١)</sup> في التاء من الهمس والرخاوة ، فهما وإن اشتركا في الهمس فإن التاء تنقص عن قوة التاء لما فيها من الرخاوة التي تضعفها ، ولما في التاء من الشدة التي تقويها وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم ، وذلك حجة .

« ٣ » وعلة من أدغم التاء في السين ، أن السين فيها صفيح يقويها ، وهي مؤاخية للتاء في المخرج من الفم ، ومؤاخية لها في الهمس ، ومؤاخية لها في إدغام لام التعريف فيهما ، لكن التاء حرف فيه شدة ، تقوم الشدة في القوة مقام الصفيح ، الذي في السين ، فقد تساويا ، فحسن الإدغام ، لأنك لا تنتقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف ، على أن الصفيح أقوى من الشدة ، فحسن الإدغام . والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ولأنه الأصل . وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٤ » فأما حجة حمزة في إدغامه تاء التانيث في الجمع عند الصاد والزاي والذال فذلك يجري على ما علمنا ، من أن هذه الحروف أقوى من التاء ، لما في الصاد من الإطباق والصفيح والاستعلاء ، مع مؤاخاتها التاء في المخرج والهمس ، ولما في الزاي من الجهر والصفيح ، ولما في الذال من الجهر ، فكلهن أقوى من التاء ، فحسن الإدغام لخروجهن كلهن<sup>(٢)</sup> من الفم ، ولأن الإدغام يتقوى به الحرف الأول ، لأنه يبدل بأقوى منه ، والإشتراك في إدغام لام التعريف فيهن . والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن الأول في هذا متحرك بخلاف ما تقدم ، فإذا<sup>(٣)</sup> أنت أدغمت وأسكنت المتحرك تغيرت حركته ثم غيرته مرة ثانية بالإدغام ،

(١) ص : «لأن التاء أقوى من التاء من أجل الشدة التي فيها ولما» .

(٢) قوله «كلهن» سقط من : ص .

(٣) ص : «فأنت إذا» .

فأبدلت ( ٣٧/ب ) منه حرفاً من جنس الثاني ، وذلك تغيير<sup>(١)</sup> بعد تغيير<sup>(١)</sup> ،  
 فضعف الإدغام ، وقوي الإظهار لذلك ، ولأن عليه جماعة من القراء ، غير حمزة  
 وأبي عمرو في الإدغام الكبير<sup>(٢)</sup> ، فذلك حجة .

---

(١) ص : «تغيير» .

(٢) النشر ٢٨٦/٢

## فصل

## في [علل] (١) إدغام «هل» و «بل»

اعلم أن [لام] (٢) «هل» و «بل» اختلف القراء في إظهارهما وإدغامهما (٣) عند ثمانية أحرف وهن : التاء والتاء والزاي والطاء والضاد والظاء والسين والنون (٤) .

« ١ » وحجة من أدغم أن «هل وبل» لما لزم لامهما السكون أشبهتا لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلا هو ، ألا (٥) ترى أنه لم تدغم لام «قل» ، وتبدل لأن سكونها غير لازم ، ففارقنا مشابة لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلا هو (٥) ، ألا وسكونها عارض ، وذلك لشبهها بلام التعريف في اللفظ بالسكون ، والإدغام فيها قبيح ، لأن سكونها عارض ، ولأنه قد انفرد به أبو الحارث ، وقد كان يلزمه إدغام

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : «إظهارها وإدغامها» .

(٤) التبصرة ٣٦/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣١ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر

٧/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢ .

(٥) قوله : «ألا هو» سقط من : ص .

(٦) اسمه الليث بن خالد البغدادي ، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه ،

وروي الحروف عن حمزة بن القاسم وعن اليزيدي ، وعنه عرضا وسماعا سلمة بن عاصم والفضل بن شاذان ومحمد بن يحيى وسواهم ، ثقة ، حاذق (ت ٢٤٠ هـ) ترجم

في طبقات القراء ٣٤/٢

(٧) الحرف في سورة البقرة (٨٥ ت) ، انظر التبصرة ١/٣٧ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

اللام في النون في ( يَبْدُلْ نِعْمَةَ اللَّهِ ) « البقرة ٢١١ » لأن اللام أقرب إلى النون منها إلى الذال .

« ٢ » حجة من أظهر [ أن ]<sup>(١)</sup> لام « هل وبل » منفصلتان من الكلمة التي بعدهما ، ففارقتا لام التعريف المتصلة بما بعدها ، والانفصال أبداً يقوى معه الإظهار ، لأنك تقف على الحرف الأول ، فلا يجوز غير الإظهار . والاتصال أبداً يقوى معه الإدغام ، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره . وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل .

« ٣ » حجة من أدغم عند بعضها وأظهر عند بعضها أنه جمع بين اللغتين ، مع روايته ذلك عن أئمنته ، والاختلاف في ذلك على ما<sup>(٢)</sup> ذكرنا في كتاب التبصرة<sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة لازمة لتوجه العبارة من : ل ، وليست في : ب و ص .

(٢) ص : « كما » .

(٣) ص : « التبصرة الذي هذا شرحه » .

## فصل

### في إدغام الباء الساكنة<sup>(١)</sup> في الفاء والميم ،

### وإدغام الفاء الساكنة<sup>(٢)</sup> في الباء

قرأ أبو عمرو وخلاد والكسائي بإدغام الباء الساكنة في خمسة مواضع ، وهي جملة ما في كتاب الله من ذلك ، وهي قوله : « اذهبْ فَمَنْ تَبِعَكَ » « الاسراء ٦٣ » ، ( أو يغلبْ فسوف ) « النساء ٧٤ » ، ( وإن تَعَجَّبْ فعَجَبْ ) « الرعد ٥ » ، و ( اذهبْ فَإِنْ ) « طه ٩٧ » ، ( ومن لم يَتَّبَعْ فَأُولَئِكَ ) « الحجرات ١١ » ، وأظهر ذلك الباقون<sup>(٣)</sup> .

« ١ » وحجة من أدغم أن الفاء حرف فيه تفش ، وذلك قوة فيه ، والباء أقوى منه ، لأنها شديدة مجهورة ، والفاء مهموسة رخوة ، فلمّا كان في كل واحد منهما قوة واشتركا في المخرج من الشفتين ، وفي أن لام المعرفة لا تندغم في واحدة منهما ، جاز إدغام الأول في الثاني ، والإظهار أحسن وأقوى ، لأن الأول أقوى من الثاني للجهر والشدة اللذين فيه ، ولضعف الثاني بالهمس ( ٣٨/أ ) والرخاوة اللذين فيه ، فإذا أدغمت أبدلت من الأول حرفاً أضعف منه ، فأبدلت من حرف قوي حرفاً ضعيفاً ، وأيضاً فإنهما منفصلان ، وأيضاً فإن على الإظهار أهل الحرمين وعاصما وابن عامر وخكّفاً ، وذلك حجة ، وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل ، فالإظهار أحسن ، فأما إتيان الميم بعد الباء فذلك موضعان في البقرة : ( يعذب من يشاء )

(١) لفظ «الساكنة» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ١/٣٧ ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٠/ب ، ٤٠/١ ، والتيسير

٤٣ ، والنشر ٨/٢ ، ١١ ، وكتاب سيبويه ٢/٩٧

« ٢٨٤ » أظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر ، وأدغمه الباقون . والموضع الثاني في هود قوله تعالى : ( اركبْ معنا ) « ٤٢ » أظهره ورش وحمزة وابن عامر ، وأدغمه الباقون .

« ٢ » وحجة من أدغم أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمتَ فيها الباء نقلتَ الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميماً . وأيضاً فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما من كلمتين ، ولأن اللام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما . فأما إدغام الفاء في الباء فموضع واحد قوله تعالى في سبأ : ( نخسفُ بهم الأرض ) « ٩ » أدغمه الكسائي وحده<sup>(١)</sup> ، وعلة إدغامه أن الفاء والباء اشتركا<sup>(٢)</sup> في المخرج من الشفة<sup>(٣)</sup> ، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما ، والباء حرف قوي ، للشدة التي فيها والجهر ، والفاء أضعف من الباء ، للهمس الذي فيها والرخاوة ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الحرف إلى ما هو أقوى منه ، وقد كره الإدغام البصريون ، لزوال التفشي الذي في الفاء ، وأجازوه الكوفيون ، والإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، ولأن التفشي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام ، ولأن لام المعرفة لا تدغم في واحد منهما ، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى النهم ، لأن للفاء في الشايات العليا نصيباً ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، وأيضاً فإن القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم<sup>(٤)</sup> حجة .

(١) التبصرة ١/٣٧ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

(٢) ص : « قد اشتركا » .

(٣) ص : « الشفتين » .

(٤) ص : « وإظهارهم » .



## فصل

## في إدغام الثاء في الذال والذال في الثاء

والراء في اللام واللام في الراء<sup>(١)</sup>

« ١ » أما الثاء في الذال فقوله<sup>(٢)</sup> : ( يلهث ذلك ) « الأعراف ١٧٦ »  
قراءة ابن كثير وورش وهشام بالإظهار ، وأدغم الباقون . وعلة الإدغام هي<sup>(٣)</sup> أن  
الذال أقوى من الثاء بكثير ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة رخوة ، ( ٣٨/ب )  
فحسن انتقال الأول إلى القوة بالإدغام ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل .

« ٢ » وأما الدال في الثاء فنحو قوله : ( يترد ثواب ) « آل عمران ١٤٥ » أظهره  
الحرميان وعاصم ، وأدغم الباقون . وعلة الإدغام ضعيفة ، لأن الدال أقوى من  
الثاء ، للجهر الذي في الدال ، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها<sup>(٤)</sup> ، فالإظهار  
أقوى وأولى .

« ٣ » وأما الراء في اللام فقيح عند سيويه والبصريين ، لأنك تذهب  
التكرير الذي في الراء عند الإدغام ، فيضعف الحرف<sup>(٥)</sup> ، وأدغمه أبو عمرو وحده  
في رواية الرقيين عنه<sup>(٦)</sup> ، فالإظهار أقوى وأحسن ، وعليه كل القراء ، فذلك حجة .

(١) التبصرة ٣٧/أب ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣١ ، ٣٢/ب ، ٣٩/ب ،  
١/٤٠ - ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيويه ٢/٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٢) ب : « فهو » وآثرت ما في : ص .

(٣) لفظ « هي » سقط من : ص .

(٤) قوله : « من حالها » سقط من : ص .

(٥) كتاب سيويه ٢/٤٩٧ ، ٥٠٧ .

(٦) التبصرة ٣٧/ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ .

« ٤ » وأما اللام في الراء فهو حسن ، وهو قوله تعالى : ( بل رءان )  
 « المطففين ١٤ » لأنك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير ، فذلك ممّا  
 يتقوي جواز الإدغام ، وربما لم يجز غيره ، وهو مثل : ( وكَدَّت طائفة ) « آل  
 عمران ٦٩ » ، ( وقالت طائفة ) « آل عمران ٧٣ » ، و ( أثقلت دعوا )  
 « الأعراف ١٨٩ » ، و ( إذ ظلموا ) « النساء ٦٤ » فكل هذا الإظهار فيه قبيح ،  
 وعلى الإدغام أجمع القراء إلا الشاذ منهم<sup>(١)</sup> ، لأنك إذا أدغمت أبدلت من الأول  
 حرفاً قوياً أقوى من الأول بكثير ، ويحسن الإدغام لذلك ، ويختار ، لأنك تزيد  
 الكلمة قوة مع ما في الإدغام من تسهيل اللفظ وتخفيفه .

---

(١) لعل مكيناً يشير إلى ما اختلف عن ابن ذكوان من إظهاره التاء عند بعض  
 الأحرار التي أثلف غيره على الإدغام فيها ، انظر النشر ٥/٢

## فصل

### في إدغام ما هو من كلمة

« ١ » اعلم أن هذا الباب يَتَقَوَّى الإدغام فيه أكثر من الذي قبله ، لأن الحرفين لا ينفصل أحدهما من الآخر . فمن ذلك إدغام التاء في التاء<sup>(١)</sup> في : ( لَيْسَتْ ) « البقرة ٢٥٩ » ، و ( لَيْسَم ) « الإسراء ٥٢ »<sup>(٢)</sup> وذلك حسن لاتصالهما ، ولأن التاء أقوى من التاء ، للشدة التي في التاء ، ولأنهما اتفقا في الهمس ، ولأن لام التعريف تدغم فيهما ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن به قرأ التحريمان وغاصم ، وذلك حجة ، ومثله الحجة في ( أَوْرَثَمُوها ) « الأعراف ٤٣ »<sup>(٣)</sup> قرأه بالإدغام أبو عمرو وهشام وحزمة والكسائي .

« ٢ » ومن ذلك إدغام الذال في التاء في قوله تعالى : ( فَتَبَذْتُهَا ) « طه ٩٦ » و ( عَذَّتْ بِرَبِّي ) « غافر ٢٧ »<sup>(٤)</sup> أدغمهما أبو عمرو وحزمة والكسائي ، وأظهر الباقيون . وحجة من أدغم أن قوة التاء والذال معتدلة ، لأن التاء شديدة ، والذال مجهورة ، والشدة في القوة كالجهر ، ولأن التاء مهموسة . والذال رخوة والهمس في الضعف كالرخاوة ، فاعتدلا في القوة والضعف ، فحسن الإدغام لذلك ، إذ لا يدخل على الحرف الأول نَقْصٌ في قوته بالإدغام ، على أنهما قد اشتركا في المخرج من الفم ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وقوي ذلك لاتصالهما

(١) التبصرة ١/٣٧ ، والرعاية لتجويد القرآن ١/٣٤ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٥/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في سورة المؤمنون ، الفقرة « ٢٢ »

(٣) سيأتي هذا الحرف في سورته ، الفقرة « ٢٧ »

(٤) سيأتي ذكر هذين الحرفين في سورة الكهف ، الفقرة « ٥٠ »

في كلمة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ( ٣٩/أ ) ، ولأن التاء في تقدير الانفصال ، لأن الفعل « عاذ ونبذ » ، فالتاء داخله<sup>(١)</sup> فيهما بعد أن لم تكن ، وأيضاً فإن به قرأ الحرمين وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة •

« ٣ » ومن ذلك : ( اتَّخَذْتُمْ ) « البقرة ٥١ » و ( أخذت ) « فاطر ٢٦ » أظهره ابن كثير وحقص ، وأدغم الباقون • والحجة في الإدغام مثل ما قبله ، لكن لما قلت حروف الكلمة حسن الإدغام ، وعليه أكثر القراء •

« ٤ » فإن قيل : لم أدغم نافع «أخذتم» وأظهر «عذت» ؟  
فالجواب أن «عذت» فعل قد حذف عنه للاعتلال<sup>(٢)</sup> ، فلو غير لأمه لأخل به ، وليس ذلك في «أخذتم وأخذت» •

« ٥ » فإن قيل : لم أدغم «أخذتم» وأظهر «إذ تقول»<sup>(٣)</sup> ؟  
فالجواب أن الذال من «إذ تقول» وشبهها تنفصل عما بعدها في الوقف ، وأجرى الوصل على الوقف ، وليس كذلك «أخذت» ، لا تنفصل الذال عن التاء في وصل ولا وقف •

« ٦ » فإن قيل : فلم أدغم «أتخذتم» وأظهر «فنبذتها» ؟  
فالجواب أن «أتخذتم» كلمة طالت فحذفها بالإدغام ، وليس كذلك «فنبذتها» وأيضاً فإن «أتخذتم» لما كان أولها مدغماً اتبع آخر بالإدغام ، ليتفق أول الكلمة وآخرها ، وليس كذلك «فنبذتها» •

(١) أي ليست أصلاً في أحرفهما ، فهي زائدة •

(٢) إذ أن أصله «عوذت» •

(٣) الحرف في سورة آل عمران (١٢٤)

## فصل

## في النون الساكنة والتنوين والفنة

النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام<sup>(١)</sup> :

« ١ » الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين ، وكذلك النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة ، وذلك نحو : (مِنْ هَادٍ) «الرعد ٣٣» ، و (مِنْ عِلَقٍ) «العلق ٢» و (مِنْ غَفُورٍ) «فصلت ٣٢» و (غَفُورٌ غَفُورٌ) «الحج ٦٠» و (أَنْعَمْتَ) «الفاحة ٧» و (الْمُنْخَنِقَةُ) «المائدة ٣» وشبهه ، وذلك إجماع من القراء . وعلّة ذلك أن النون الساكنة والتنوين بعد مخرجهما من الحلق ، فلم يحسن الإدغام ، لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج ، فلما تباعدت مخرجهما<sup>(٢)</sup> لم يكن بدء من الإظهار ، الذي هو الأصل ، وإنما يخرج عن الأصل لعلّة تقارب المخارج ، فإذا عُدِم ذلك رجع إلى الأصل ، وهو الإظهار ، والإدغام في هذا يعدّه القراء لحناً بعد جوازه .

« ٢ » الثاني : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان بذهاب<sup>(٣)</sup> الفنة في الإدغام إذا لقيتها راء أو لام مشدّدان ، وذلك من كلمتين . وعلّة الإدغام هو قرب مخرج اللام والراء من مخرج النون ، لأنهن من حروف طرف اللسان ، فحسن الإدغام في ذلك لتقارب المخارج ، وزاده قوة أن النون والتنوين (٣٩/ب) إذا أدغما

(١) التبصرة ٣٧/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٣/ب ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيويه ٥٠٠/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع ٣٠٢/١

(٢) ب : «تباعد مخرجها» وتصويبه من : ص .

(٣) ص : «بعد ذهاب» .

في الراء نقلا إلى لفظ الراء ، وهي أقوى منهما فكان في الإدغام قوة للحرف الأول ، وأيضا فإن لام التعريف تندغم فيهن . ولما كان حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني يكتسبته أدغمت الغنة ، التي في النون والتنوين معهما ، في الراء واللام ، ولم يبق للغنة لفظ ، وكمثل بذلك التشديد . وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام خاصة ، والذي أجمع عليه القراء إدغام الغنة مع الراء واللام ، وذلك نحو قوله <sup>(١)</sup> : ( من تدنه ، ومن ربهم ) <sup>(٢)</sup> ، وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يعدده القراء لحنا لبعده من الجواز ، وقد أتت به <sup>(٣)</sup> روايات شاذة غير معمول بها <sup>(٤)</sup> . ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة لكانت مظهرة ، بخلاف وقوعها قبلهما في كلمتين . وعلة ذلك أنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، ألا ترى أنك لو بنيت مثال «فَنَعَلَ» من «عَلِمَ» لقلت : «عَسَلَمَ» بنون ظاهرة . ولو أدغمت لقلت : «عَلَمَ» فيلتبس بـ «فَعَلَ» ، فلا يدرى هل هو «فَنَعَلَ» أو «فَعَلَ» ، وكذلك لو بنيت مثال «فَنَعَلَ» من : «شَرَكَ» ، لقلت : «شَرَكَ» بنون ظاهرة ، ولو أدغمت لقلت «شَرَكَ» فيلتبس بـ «فَعَلَ» ، فلا يدرى هل هو «فَعَلَ» أو «فَنَعَلَ» <sup>(٥)</sup> ، وهذا المثال لم يقرأ في القرآن .

« ٣ » الثالث : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة ، خارجة من الخياشيم ، فينقص حينئذ التشديد ، نحو قوله تعالى <sup>(١)</sup> : «مِنْ تَوْرٍ ، وَمِنْ مَاءٍ» <sup>(٢)</sup> . والغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول ،

(١) ب : «قولك» وتصويبه من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة النساء (٤٠ آ) وثانيهما في البقرة (٥ آ) وسيأتي

ذكر هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٦»

(٣) ب : «وقرات له» وتصويبه من : ص .

(٤) ذكر ابن الجزري أن بعض طرق هذه الروايات جاءت عن البرقي وعن

غير حمزة والكسائي وخلف وهشام على ما رواه الهذلي في الكامل وعن أبي جعفر وعن ورش وسواهم انظر النشر ٢٣/٢

(٥) كتاب سيبويه ٥٠٢/٢

(٦) أول الحرفين في سورة إبراهيم (٤٠ آ) ، وثانيهما في البقرة (١٦٤ آ)

لأنك إذا<sup>(١)</sup> أدغمتَ في حرفين فيهما غنة ، وذلك الميم والنون ، فبالإدغام تلزم الغنة ، لأنها باقية غير مدغمة ، وبالإظهار أيضا تلزم الغنة ، لأن الأول حرف تلزمه الغنة ، ومثله الثاني . فالغنة ، لا بدّ منها ظاهرة ، أدغمتَ أو لم تدغم . وعلة إدغامها في النون هو اجتماع مثلين الأول ساكن ، ولا يجوز الإظهار ألّبتة ، كما لا يجوز في قوله : ( فلا يسرف في القتل ) « الإسراء ٢٣ » و ( اجعل لنا<sup>(٢)</sup> ) « النساء ٧٥ » وشبهه إلا الإدغام . فأما علة إدغامها في الميم فلمشاركتهم في الغنة ، ولتقاربهم في المخرج ، للغنة التي فيهن ، لأن مخرج النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة من الخياشيم ، فقد تشاركن في مخرج الغنة ، فحسُن الإدغام ، مع أن النون مجهورة شديدة والميم مثلها ، فقد تشاركن في الجهر والشدة ، فهما في القوة سواء ، في كل واحد جهر وشدة وغنة ، فحسن الإدغام وقوي ، وبقيت الغنة ظاهرة ، لئلا يذهب الحرف بكلّيته (٤٠/١) ، ولأنك لو أذهبت الغنة لأذهبت غنتين ، غنة كانت في الأول ، وغنة في الثاني إذا سكن ، وأيضا فإنه لا يمكن ألّبتة زوال الغنة ، لأنك لا بدّ لك في الإدغام من أن تبدل من الأول مثل الثاني ، وذلك لا بدّ فيه من الغنة ، لأن الأول فيه غنة ، والثاني إذا سكن فيه غنة ، فحيثما حاولت مذهباً لزمستك الغنة ظاهرة ، فلم يكن بدّ من إظهار الغنة في هذا ، وهذا كله إجماع من القراء والعرب ، ولا يتمكن أبداً في إدغام النون والتنوين في الميم والنون إدغام الغنة إلا بذهاب لفظ الحرفين جميعاً إلى غيرهما من الحروف ، ممّا لا غنة فيه إذا سكن ، وذلك تغيير لم يقع في كلام العرب .

« ٤ » الرابع : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو من كلمتين ، مع إظهار الغنة التي كانت في النون ، في حال اللفظ بالشدة والمدغم ، لا في نفس الحرف الأول ، بخلاف ما ذكرنا قبل هذا ، الذي تبقى الغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول . والفرق بينهما أنك إذا أدغمت النون في الميم أبدلت من النون ،

(١) لفظ «إذا» سقط من : ص .

(٢) ب ، ص : «اجعل لهم» ولا مشال له في القرآن ، واستدركت ما له

مثال .

وقد كانت فيه غنة ، حرفا فيه غنة أيضا ، وهو الميم ، فصارت الغنة لازمة للفظ الحرف<sup>(١)</sup> الأول . وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلت من النون حرفا لا غنة فيه ، فلم تكن الغنة لازمة للحرف الأول ، لأنه لا تلزمه الغنة ، سَكَنَ أو تحركَ ، فتصير الغنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم ، خارجة من الخياشيم . وهذا إجماع من القراء غير خلف عن حمزة ، فإنه أدغم في الياء والواو بغير غنة على أصل الإدغام<sup>(٢)</sup> . وعلة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو وإظهار الغنة ، هي<sup>(٣)</sup> ما بينهما من التشابه ، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين ، اللذين في الياء والواو ، فحسن الإدغام لذلك . وأيضا فإن الواو من مخرج الميم<sup>(٤)</sup> فأدغمت النون فيها ، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج ، ولذلك بقيت الغنة ظاهرة ، كما تبقى في الميم والياء والواو . ولأنه لما<sup>(٥)</sup> كانت الواو تدغم في الياء نحو : طَيَّا وليّا<sup>(٦)</sup> ، جاز إدغام النون الساكنة في الياء ، كما جاز في الواو ، وعلى هذا جماعة القراء ، لكن الغنة ظاهرة مع اللفظ بالمشدد ، لا في نفس الحرف الأول ، كأنها بين الحرفين المدغمين ، فهو إدغام ناقص التشديد لبقاء الغنة ظاهرة فيه . والغنة في جميع هذا كله صوت يخرج من (٤٠/ب) الخياشيم ، والحرف الذي فيه الغنة ، إن كان ميما ، فمن بين الشفتين يخرج ، وإن كان نونا ، فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج ، فحرف الغنة له مخرجان ، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه ، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهرا ، فلا يتمكن التشديد مع بقاء الغنة ظاهرة . فإن أدغمت حرف الغنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعا ، ولم تبقى شيئا فيتمكن التشديد ، إذ لم<sup>(٧)</sup> تبقى من الحرف شيئا ، ولو وقعت النون قبل

(١) ب : «الحروف» وتصويبه من : ص .

(٢) التبصرة ٣٨/١ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢٤/٢ .

(٣) ب : «وهي» وبطرح الواو صوابه كما في : ص .

(٤) ص : «النون» .

(٥) ص : «ولما» .

(٦) قوله : «نحو طيا وليا» سقط من : ص .

(٧) ص : «وإن لم» .



الواو والياء في كلمة ، لم يكونا إلا مظهرين ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، فتقول : الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ، بالإظهار ، وهذا كله إجماع من القراء على ما بينا وعللنا<sup>(١)</sup> .

« ٥ » الخامس : أن النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميمًا إذا لقيتهما باء ، نحو قوله : (أَنْ بَورِكَ) « النمل ٨ » و (هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ) « الطور ١٩ » ، وكذلك النون تأتي<sup>(٢)</sup> بعدها الباء في كلمة ، نحو : (أَنْبِئْهُمْ) « البقرة ٣٣ » و « عَنَبَرٌ » ، ولا تشديد في هذا<sup>(٣)</sup> ، إنما هو بدل لا إدغام فيه ، لكن الغنة التي كانت في النون باقية ، لأن الحرف الذي أبدلت من النون حرف فيه غنة أيضا ، وهو الميم الساكنة ، فلا بد من إظهار الغنة في البدل ، كما كانت في المُبدَل منه ، وهذا البدل إجماع من القراء . وعلة بدل النون الساكنة ميمًا إذا لقيتها باء أن الميم مؤاخية للباء ، لأنها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر ، والميم أيضا مؤاخية للنون في الغنة وفي الجهر ، فلما وقعت النون قبل الباء ، ولم يمكن إدغامها في الباء ، لبعد ما بين مخرجيهما ، وبعد إظهارها لما بينهما من الشبه ، ولما بين النون وأخت الباء من الشبه وهي الميم ، أبدلت منها حرفا مؤاخيا لها في الغنة ، ومؤاخيا للباء في المخرج ، وهو الميم . ألا ترى أنهم لم يدغموا الميم في الباء ، مع قرب المخرجين ، والمشاركة في الجهر ، نحو قوله : (وَهُمْ بِرَبِّهِمْ) « الأنعام ١٥٠ » . وقال سيبويه في تعليل امتناع إدغام الميم في الباء قال : لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم<sup>(٤)</sup> : « العنبر » ، ومن بدالك « فلما وقع قبل الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه ، وجعلوه بمنزلة النون ، إذا كانا حرفي غنة . قال : ولم يجعلوا النون باء لبُعدها من مخرج الباء ، ولأنها ليست فيها غنة . قال : ولكنهم أبدلوا مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم<sup>(٥)</sup> .

(١) كتاب سيبويه ٥٠١/٢

(٢) لفظ « تأتي » سقط من : ص .

(٣) ص : « غير هذا » .

(٤) ب : « قوله » وتصويبه من : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٤٩٧/٢

« ٦ » السادس : أن النون الساكنة والتنوين يَخْفَيَان عند باقي الحروف التي لم يَتَقَدَّم لها ذكر ، نحو : « من شاء ، ومن (أ/٤١) كان ، ومن جاء ، ومن قبل »<sup>(١)</sup> وشبهه ، ولا تشديد في الإخفاء لأن الحرف أيضا يَخْفَى بنفسه ، لا في غيره ، والإدغام إنما هو أن تدغم الحرف في غيره ، فلذلك يقع فيه التشديد ، والغنة ظاهرة مع الإخفاء ، كما كانت مع الإظهار ، لأنه كالإظهار ، فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية ، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، فإذا خَفِيت لأجل ما بعدها زال ، مع الخفاء ، ما [كان]<sup>(٢)</sup> يخرج من طرف اللسان منها ، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا . وعلّة إخفاء<sup>(٣)</sup> النون والتنوين عند هذه الحروف ، أن النون الساكنة قد صار لها مخرجان : مخرج لها ، وهو المخرج التاسع ، ومخرج لغنتها ، وهو المخرج السادس عشر على مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> ، فأتسعت بذلك في المخرج<sup>(٥)</sup> ، بخلاف سائر الحروف ، فأحاطت ، باتساعهم بذلك في المخرج ، بحروف الفم ، فشاركها بالإحاطة بها ، فخَفِيت عندها ، وكان ذلك أخف ، لأنهم لو استعملوها مظهرًا لعمل اللسان فيها من مخرجها ، ومن مخرج غنتها ، فكان خفاؤها أيسر لعمل اللسان مرة واحدة ، ولذلك قال سيبويه في تعليل خفائها قال : وذلك لأنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف ، فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم ، يعني من الخياشيم ، كان أخف عليهم ألا

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الكهف (٢٩٦) ، الثاني والرابع في البقرة (٩٧٢ ، ٢٥) والثالث في الأنعام (١٦٠٢) .

(٢) زملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «خفاء» .

(٤) كتاب سيبويه ٤٨٩/٢

(٥) ص : « فأتسعت المخارج » .

يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة<sup>(١)</sup>، يريد: أنهم لو أتوا بالنون مظهرًا لكثر مهم استعمال ألسنتهم [بالنون]<sup>(٢)</sup> من مخرج<sup>(٣)</sup> الساكنة، ومن مخرج غنتها، فكان استعمالهم لها من مخرج غنتها أسهل، مع كثرتها في الكلام، فاستعملوها خفية بنفسها، ظاهرة بغنتها، وكان ذلك أخف، إذ لا لبس فيه، فإذا قلت: عَنكَ، وَمِنْكَ، فمخرج هذه الغنة من الخياشيم. والنون، التي تخرج من طرف اللسان، هي التي خَفِيت<sup>(٤)</sup>، فإذا قلت: مِنْهُ، وَعَنْهُ، فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفأة، إنما هي ظاهرة مع حروف<sup>(٥)</sup> الحلق، وإذا قلت: «مِنْ رَبِّهِمْ»<sup>(٦)</sup>، فأدغمت، صار مخرج النون من مخرج الراء، لأنك أبدلت منها راء بدلًا محضًا عند الإدغام. وإذا قلت: «مَنْ يَوْمَنْ»<sup>(٧)</sup>، فأدغمت، فتخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء، غير أنك تثقي الغنة خارجة من الخياشيم، على ما كانت (٤١/ب) قبل الإدغام، وكذلك التنوين، يجري مجرى النون في كل هذه الوجوه، فتقول: أخفيت النون عند السين، ولا تَقَلْ في السين. وخفيت النون عند السين، ولا تَقَلْ في السين، وتقول: أدغمت النون في اللام، ولا تَقَلْ عند اللام<sup>(٨)</sup>، فاعلم ذلك وافهمه تعلم به معنى الإدغام ومعنى الإخفاء، فالحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين ستة يجمعها هجاء [قولك]<sup>(٩)</sup> «يُرمَلون»، والحروف التي تظهر معها الغنة يجمعها هجاء قولك «يومن» على الاختلاف المذكور في الياء والواو.

(١) كتاب سيبويه ٥٠١/٢

(٢) تكملة لازمة من: ص.

(٣) ب: «مخارج» ووجهه ما في: ص.

(٤) ص: «خففت».

(٥) ب: «حرف» وتصويبه من: ص.

(٦) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه، الفقرة «٢»

(٧) هذا الحرف في سورة آل عمران (١٩٩٦)

(٨) قوله: «وأدغمت النون.. عند اللام» تكرر في: ب.

(٩) تكملة موضحة من: ص.

## باب

تذكر<sup>(١)</sup> فيه علل الفتح والإمالةوما هو بين اللفظين<sup>(٢)</sup>

اعلم<sup>(٣)</sup> أن أصل الكلام كله الفتح . والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعله ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام ، الفتح فيه سائع<sup>(٤)</sup> جائز ، وليست الإمالة بدخلة إلا في بعضه ، في بعض اللغات ، لعله . فالأصل ماعم<sup>(٥)</sup> ، وهو الفتح .

واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة<sup>(٦)</sup> . واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلا من ياء ، فتميلها ، لتعدل بالإمالة على أصلها ، وتكون ألفا زائدة ، تمال لشبهها<sup>(٦)</sup> بالأصلية ولأنها لا أصل لها في الواو نحو : معزى ، وقصارى ، وقد يكون أصلها الواو ، ولكنها أميلت

(١) قبل قوله : « تذكر » في « ب » : أول الرابع .

(٢) ص : « اللفظين إن شاء الله » .

(٣) ص : « قال أبو محمد أعلم » .

(٤) ص : « شائع » وهو تصحيف .

(٥) كتاب سيبويه ٣١٠/٢ ، وأسرار العربية ٤٠٦ ، والتبصرة ٣٨/ب ، وقال السخاوي : « والمصنفون من القراء المتقدمين قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بالكسر مجازا واتساعا كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم ويعبرون أيضا عنهما بالبطح والإضجاع . قلت : وقد عبر سيبويه بالإجناح » انظر جمال القراء ١٢٠/ب ، والنشر ٢٩/٢ ، وانظر أيضا التعريفات ٢٥

(٦) ص : « تشبيها » .

لرجوعها إلى الياء [ في نحو « أزكى » ، ولكسرة مقدرة نحو : « خاف » ]<sup>(١)</sup> ،  
التي توجب الإمامة<sup>(٢)</sup> .

(١) نكلمة موضحة من : ص . والحرفان في سورة البقرة فهما على الترتيب

(١٨٢ ، ٢٣٢ ت)

(٢) قوله : « التي ... الإمامة » سقط من : ص .

## باب

### أقسام العلل<sup>(١)</sup>

« ١ » اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث : وهي الكسرة وما أميل ليدلّ على أصله ، والإمالة للإمالة • فنبداً بذكر ما أميل لكسرة • ثم نتبعه ما أميل ليدلّ بالإمالة على أصله ثم تتبعه ما أميل<sup>(٢)</sup> لإمالة<sup>(٣)</sup> بعده، وهذا أقلّها تصرفاً •

الأول : ما أميل لكسرة ، فمن ذلك الكسرة تقع بعد الألف على راء ، والكسرة إعراب نحو : « النار ، والنهار »<sup>(٤)</sup> ، وشبهه ، فما بعد الألف راء مكسورة أمالة أبو عمرو وأبو عمر الدشوري<sup>(٥)</sup> [ إلا أن أبا عمرو استثنى « الجار » في الموضعين في النساء<sup>(٦)</sup> ، ففتحهما ، وأمالهما أبو عمر الدشوري وحده كذلك ... ]<sup>(٧)</sup> وقرأه ورش بين اللفظين ، وفتحها الباقون<sup>(٨)</sup> • وعلّة من أماله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر ، لأن الياء من الكسر ، ولم

(١) ص : « العلل التي توجب الإمالة » .

(٢) قوله : « ليدلّ بالإمالة ... أميل » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) ص : « للإمالة » .

(٤) المثالان في سورة البقرة (٤٩٦ ، ١٦٤)

(٥) ص : « الدشوري عن الكسائي » .

(٦) وهما في الآية (٣٦)

(٧) نكلمة لازمة من : ل ، ليست في : ب ، ص . انظر التبصرة ٤٢/١ ،

والتيسير ٥٠

(٨) قوله : « وفتحها الباقون » سقط من : ص . انظر التبصرة ٤٠/ب ،

والتيسير ٤٧ ، ٥١ والنشر ٣٧/٢ ، ٣٩

يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر ، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتَسَفِّلاً ، فذلك أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف ، ثم يهبط مُتَسَفِّلاً بكسرة الراء ، وهو مع الراء أحسن ، لأن الكسرة عليها قوة ( ٤٢/أ ) ، كأنها كسرتان ، فقويت الإمالة لذلك مع الراء لأنها حرف تكرير ، الحركة عليها مقام حركتين . وعلة مَنْ قرأ بين اللفظين أنه تَوَسَّط الأمر ، فلم يثمل ، لئلا يخرج الحرف عن أصله . ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء ، فقرأ ذلك بين اللفظين ، أي <sup>(١)</sup> بين الفتح والإمالة . وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل ، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد . وإنما الذي يثقل في اللفظ هو مثل التصعد بعد التسفل نحو إمالة « زاع » <sup>(٢)</sup> .

« ٢ » ومن هذا الفصل ما تفرّد بإمالة أبو عمرو الدثوري عن الكسائي <sup>(٣)</sup> ، وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء ، بل هي بناء وذلك قوله : ( مَنْ أَنْصَارِي ) في آل عمران « ٥٢ » وفي الصف « ١٤ » و ( جبارين ) في الموضعين « المائدة ٢٢ ، الشعراء ١٣٠ » ومما لا راء فيه : ( آذانهم ) « البقرة ١٩ » ، و ( آذاننا ) « فصلت ٥ » و ( طغيانهم ) « البقرة ١٥ » . ومما فيه أيضاً راء : ( سارعوا ) « آل عمران ١٣٣ » و ( تسارع ) « المؤمنون ٥٦ » و ( يسارعون ) « آل عمران ١١٤ » و ( بارئكم ) « البقرة ٥٤ » ، و ( البارئ ) « الحشرة ٢٤ » ( الجوار ) في ثلاثة مواضع <sup>(٤)</sup> . أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة ، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب ، والإمالة مع كسرة البناء أقوى ، لأنها كسرة لازمة لا تتغير ، وكسرة الإعراب لا تلزم ، إلا في حالة الخفض ، فهي أضعف . وأمال <sup>(٥)</sup> « آذانهم وآذاننا ، وطغيانهم » للكسرة أيضاً . فهو ، في هذا كله ، يميل

(١) ص : « ما بين » .

(٢) المثال في سورة النجم ( ١٧ ت )

(٣) قوله : « عن الكسائي » سقط من : ص

(٤) هي على الترتيب في سورة الشورى ( ٣٢ ت ) ، الرحمن ( ٢٤ ت ) ، التكويد

( ١٦ ت ) ، انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢ .

(٥) ب : « وأما » وتصويبه من : ص .

الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها ، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، على نحو ما ذكرنا أولاً .

« ٣ » ومِمَّا أميل للكسرة أيضاً ما تفرّد به هشام ، من إمالة الخمسة المواضع : [ وذلك ] <sup>(١)</sup> « مشارب ، وآنية ، وعابد ، وعابدون » في « قل يا أيها الكافرون » خاصة في ثلاثة مواضع فيها <sup>(٢)</sup> ، أمال الألف للكسرة التي بعد ذلك ، وقوي ذلك لأن الكسرة بناء لازمة لا تتغير <sup>(٣)</sup> .

« ٤ » ومن ذلك ما تفرّد به ابن ذكوان من إمالة « المحراب » إذا كان مخفوضاً ، وذلك في آل عمران ومريم <sup>(٤)</sup> ، أمالهما للكسرة التي بعد الألف ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما [ أن الرء ] <sup>(٥)</sup> إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة ، والثاني أن الكسرة إعراب غير لازمة ، لكن تنقوي إمالة « المحراب » قليلاً للكسرة التي على الميم ، وللکسرة على الباء ، وكلاهما يوجب الإمالة ، فلمّا اجتمعاً قويت الإمالة بعض القوة <sup>(٦)</sup> .

« ٥ » ومن ذلك ما تكرّرت فيه الرء ، نحو : « الأشرار ، والأبرار » <sup>(٧)</sup> إذا كان مخفوضاً ، قرأه الكسائي وأبو عمرو بالإمالة ، للكسرة ( ٤٢/ب ) التي بعد الألف . وقوي ذلك لأن الكسرة على الرء أقوى منها على غيرها ، للتكرير الذي في الرء . وانفتاح الرء قبل الألف يضعف الإمالة فيه ، لكن لما أوجبت <sup>(٨)</sup> إمالة الألف أن ينحى بفتحة الرء إلى الكسر ، حسن قليلاً الإمالة فيه . وقرأ ورش

(١) نكلمة مناسبة من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة يس ( ٧٣ آ ) ، الفاشية ( ٥ آ ) ، الكافرون ( ٣٥ آ ) ، وسباني ذكر هذه الثلاثة الأخيرة في سورتها ، الفقرة « ٤ »

(٣) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٦٣/٢

(٤) الحرفان هما ( ٣٩ آ ، ١١ )

(٥) نكلمة لازمة من : ص .

(٦) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، ٦٢

(٧) الحرفان في سورة ص ( ٦٢ آ ) ، آل عمران ( ١٩٣ آ )

(٨) ب : « وجبت » وتصويبها من : ص .



وحمزة بين اللفظين ، وفتح الباقون على الأصل ، والعلة فيه ماذكرنا من إمالة « النار والقرآن »<sup>(١)</sup> .

« ٦ » ومن ذلك « الكافرين »<sup>(٢)</sup> إذا كان بالياء ، أماله أبو عمر الدشوري [ والكسائي ]<sup>(٣)</sup> وقرأه ورش بين اللفظين . وعلة إمالاته للكسر الذي وقع بعد الألف ، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة ، وبعدها ياء ، والياء من الكسرة ، فتوالت الكسرات ، فحسنت إمالاته وقويّت . وكذلك علة قراءته بين اللفظين على التوسط والفتح ، وهو الأصل<sup>(٤)</sup> .

« ٧ » ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي ( أو كلاهما )<sup>(٥)</sup> ، أمالاه للكسرة التي على الكاف ، ولم يعتد<sup>(٦)</sup> باللام ، لأن الحرف الواحد ، لا ينع ، ولا يحجز . وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها ، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم : « لن تضربها ، وتريد أن تنزعها » ، فأمالوا المكسورة ولم يعتدوا بالهاء لخفائها ولا بالياء ولا بالعين ، لأنه حرف واحد ، فكأنهم قالوا : لن تضربا وتريد أن تنزعا ، فالهاء لنعوة وحرف لا يحجز<sup>(٧)</sup> .

« ٨ » ومن ذلك ما تفرّد بإمالاته حمزة من قوله تعالى : ( أنا آتيك به ) « النمل ٣٩ » أمال الألف ، على أنها ألف فاعل ، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل<sup>(٨)</sup> ليعمل اللسان عملاً واحداً في المستقبل<sup>(٩)</sup> . وقد روي

(١) التبصرة ١/٤١ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٧/٢ ، وانظر الفقرة « ١ » من « اقسام العلل » .

(٢) الحرف في سورة البقرة ( ١٩٦ )

(٣) نكلمة لازمة من : ص ، انظر التيسير ٥٢

(٤) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢

(٥) الحرف في سورة الإسراء ( ٢٣٦ )

(٦) ب ، ص : « يعتد » ورجحت إضافة الألف تصويبا .

(٧) التبصرة ١/٤١ ، ٤٤/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٦٣/٢ ، وكتاب

سيبويه ٣١٤/٢

(٨) الحرف الثاني هو ( ٤٠ أ )

(٩) ب : « المستقبل » وتصويبه من : ص .

عن خلاد الفتح فيه<sup>(١)</sup> . ومثله إمالة خَلَفَ العين من « ضِعَافاً » في النساء<sup>(٢)</sup> لكسرة الضاد . وعن خلاد الفتح ، والإمالة . ومثله ما رُوي عن أبي عمرو من إمالة « الناس »<sup>(٣)</sup> إذا كان مخفوضاً ، لكن بالفتح قرأت له فيه ، والإمالة فيه مشهورة مستعملة<sup>(٤)</sup> .

« ٩ » ومن هذا الفصل ما تفرّد بإمالة حمزة في عينات الأفعال وذلك نحو : « زاد ، وجاء ، وشاء ، وخاب ، وطاب ، وضاق ، وضائق ، وحاق ، وخافت ، وخاف » حيث وقع ذلك ، ونحو : « زاع ، وزاغوا »<sup>(٥)</sup> وهذين الموضعين من « زاع » خاصة ، أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها ، ووافقه ابن ذكوان في « جاء ، وشاء » حيث وقعا ، وعلى إمالة « زاد » في أول سورة البقرة خاصة<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » وعلة الإمالة في ذلك أنه ( ١/٤٣ ) أمال ، ليدل على أن الحرف منها ينكسر ، عند الإخبار في قولك : « جئت ، وشئت ، وخفت ، وزغت ، وطبت ، وضقت ، وخبت ، وخفت » فدل بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدرة ، فأملت الألف لها .

« ١١ » قال أبو محمد : وهذه الأفعال يفضل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها ، فأقواها في الإمالة « جاء ، وشاء » ، وذلك أن فيها أربع علل تقوى الإمالة

(١) قوله : « وقد روي ... فيه » سقط من : ص .

(٢) هو الحرف ( ٩ آ ) وسيأتي في سورته ، الفقرة « ٦ »

(٣) الحرف في سورة البقرة ( ٨ آ )

(٤) التبصرة ١/٤٢ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٨/٢

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة التوبة ( ١٢٤ آ ) ، النساء ( ٤٣ آ ) ، البقرة

( ٢٠ آ ) ، إبراهيم ( ١٥ آ ) ، النساء ( ٣ آ ) ، هود ( ٧٧ آ ) ، التوبة ( ٢٥ آ ) ، الأنعام ( ١٠ آ ) ،

النساء ( ١٢٨ آ ) البقرة ( ١٨٢ آ ) ، النجم ( ١٧ آ ) ، الصف ( ٥ آ ) .

(٦) الحرف فيها هو ( ١٠ آ ) ، انظر التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ،

والنشر ٥٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

بها : إحداها أن الأول ينكسر عند الإخبار ، في قولك : « جئت ، وشئت » .  
والثانية أن الألف ، التي هي عين الفعل المثالة ، أصلها الياء فيهما . والثالثة<sup>(١)</sup> أن  
الهمزة في آخرها تشبه الألف ، لأنها أختها في قرب المخرج ، وفي أنها تبدل من الهمزة  
كثيراً ، فصار كأن في آخرها ألفاً ، فقويت الإمالة لذلك . والرابعة أن العين في  
المستقبل منهما مكسورة ، فأميلت الألف في الماضي ، لتدل على كسرة العين في  
المستقبل ، كما أميل « خاف » لكسر الخاء في الإخبار ، فهي إمالة لشيء متقدّر  
في الكلام فيهما ، وفي إمالة « شاء » مزية في القوة على إمالة « جاء » لأن مستقبل  
« شاء » جاء على مثال مستقبل « فعل » بكسر<sup>(٢)</sup> العين ، لأنه جاء على « يفعل »  
بفتح العين لأجل الهمزة ، وأصل عينه الكسرة ، كما كان في « يعيء » ، فكان  
العين من « شاء » يشبه العين من « خاف » التي أصل عينها الكسر ، فقويت  
الإمالة في « شاء » لاجتماع خمس علل ، فيها تقوى الإمالة . ولذلك خصّهما  
ابن ذكوان بالإمالة دون غيرهما . فأما إمالته « زاد » في [ أول ]<sup>(٣)</sup> سورة البقرة  
دون غيرها فللجمع بين اللغتين ، مع نقله ذلك عن أمته . ثم يلي إمالة « شاء ، وجاء »  
في القوة باقي الأفعال المذكورة ، إلا « خاف » ، فهي دون أخواتها في قوة الإمالة ،  
لما نذكره لك ، وذلك أن « طاب ، وخاب ، وضاق ، وزاغ ، وخاق ، وزاد »  
أميلت لِعلل ثلاث : أحدها أن أوائلها تنكسر عند الإخبار عن المتكلم في قولك ،  
« زِدْتُ ، وخَبِيت ، وطَبِيت ، وضِقت ، وزِغت » . والثانية أن عيناها كلها أصلها  
الياء . والثالثة أن العين في المستقبل في جميعها مكسورة ، فقويت الإمالة فيها ،  
لاجتماع هذه العلل الثلاث . ثم دون ذلك في قوة الإمالة « خاف » ، لأنها أميلت  
لعلتين : إحداها أن الأول منهما ينكسر في الإخبار في قولك : خِفْتُ ، ( ٤٣ / ب )  
والثانية أن عين الفعل منها أصله الكسر ، فأميلت لعلتين فقط ، فافقهم هذه الرتب ،

(١) ب : « الثالثة » وبالعطف وجهه كما في : ص .

(٢) ب : « لكسر » باللام غير أن تحتها ظل نقطة فكانها باء ورجحت الباء

كما في : ص .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

وابن عليها . وقد يأتي من الإمالة ما تتبّع فيه الرواية ، ولا تقوى فيه علة .  
فقد أمال حمزة « ضاقت » في الموضعين كما أمال « ضاق » ، وفتح « زاغت »  
في الموضعين ، ولم يثل<sup>(١)</sup> كما أمال « زاغ » ، فهذا للجمع بين اللغتين ولاتباع  
الرواية<sup>(٢)</sup> .

« ١٤ » فإن قيل : فلم تترك القراء إمالة « ساء ، وباء »<sup>(٣)</sup> ونحوه ؟  
فالجواب أن هذا وشبهه لا علة فيه توجب الإمالة ، لأن عينه في الماضي  
مفتوحة ، وفي المستقبل مضمومة<sup>(٤)</sup> ، ولأن عينه أصله الواو ، فلا علة فيه للإمالة ،  
فأتى بالفتح على الأصل ، وأيضاً فإن الأول منهما لا ينكسر في الإخبار ، كما ينكسر  
في جميع الأفعال المذكورة<sup>(٥)</sup> .

(١) ب : « يميل » وتصويبه من : ص .

(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أب ، وكتاب سيبويه ٣١١/٢

(٣) أول الحرفين في سورة النساء (٢٢٦) وثانيهما في آل عمران (١٦٢٦)

(٤) قوله : « لأن عينه في الماضي ... مضمومة » سقط من : ص .

(٥) لفظ « المذكورة » سقط من : ص .

## العلة الثانية من علل الإمالة ما أميل لتدل

### امالته على أصله

« ١٥ » قال أبو محمد : على هذه العلة تجري أكثر الإمالات ، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء ، أو تكون زائدة رابعة وأكثر ، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء ، أو تكون الألف للتأنيث ، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف ، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء ، وذلك باب واسع . فالتى أصلها الياء نحو إمالة حمزة والكسائي لقوله : « أتى ، وتعالى ، ورمى ، وسعى ، ووصى ، وتولى ، وتوفى ، واصطفى ، واستوى ، واستسقى ، واستعلى ، ونادى ، وطفى ، وتتوفاهم »<sup>(١)</sup> . فهذا كله في الأفعال ، وتكون في الأسماء نحو : « الهدى ، والهوى ، والقربى ، والقربى ، وفتى ، ومحيى ، ويحيى ، وموسى ، ومجرى ، ومنتهى »<sup>(٢)</sup> وشبهه . ويأتي في هذا ما أصل ألفه الثاني الواو ثم ترجع إلى الياء في الرباعي نحو : « تزكى ، وزكى ، ويرضى »<sup>(٣)</sup> وشبهه [ فذلك ]<sup>(٤)</sup> ، كله

- (١) ما تقدم من جميع الأحرف على ترتيبها في النص ، في سورة النحل (٢٨) ، الأنعام (١٠٠) ، الأنفال (١٧) ، البقرة (١١٧) ، ١٣٢ ، ٢٠٥ ، ٢٨١ ، ١٣٢ ، ٢٩ ، ٦٠ طه (٦٤) ، الأعراف (٤٤) ، طه (٢٤) ، النحل (٢٨) .  
(٢) الأحرف على ترتيبها في البقرة (١٩٦) ، النساء (١٣٥) ، الأنعام (٩٢) ، البقرة (٨٣) ، الأنبياء (٦٠) ، الروم (٥٠) آل عمران (٣٩) ، البقرة (٥١) ، والحرف قبل الأخير منها ومثاله في القرآن في سورة هود (٤١) ، النجم (١٤٤) .

(٣) أول الأحرف في سورة طه (٧٦) ، النور (٢١) ، النساء (١٠٨) .

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

يميله حمزة والكسائي ، ليدلا على أن الألف ، قد صارت في حكم ما أصله الياء • وكل ما وقع من هذا رأس آية ، ولا راء فيه ، فأبو عمرو وورش يقرأه ، بين اللفظين ، فإن كان بعد الألف هاء وألف قرأه أبو عمرو وحده بين اللفظين ، وإن كان في شيء من ذلك راء فأبو عمرو يميله كحمزة والكسائي • وورش يقرأه بين اللفظين ، على التوسط لا ممال ولا مفتوح ، فهذا وشبهه كله أمالاه ، ليدلا بالإمالة على أن أصل الألف الياء ، فينحَوْنَ بالألف نحو أصلها ، وهو الياء ، ولا يمكن ذلك حتى ينحوا بالفتحة ( ١/٤٤ ) التي قبلها نحو الكسرة<sup>(١)</sup> •

« ١٦ » وأما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتشمال ، فنحو : « كسالى ، ويتامى ، وحوايا »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، أماله أيضاً حمزة والكسائي ، فإن كان فيه راء قبل الألف ، والألف أصلية أو زائدة ، ف كذلك حمزة والكسائي وأبو عمرو معهما على الإمالة فيه ، وورش بين اللفظين ، وذلك نحو : « يرى ، ونرى ، واقترى ، وأرى ، وتتمارى ، وأسارى ، وسكارى ، ونصارى »<sup>(٣)</sup> ، ومنه ما فيه ألف التأنيث ، فتشمال ، لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله : « أنى لك ، ومتى »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ولأن الألف قد صارت رابعة فيه ، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء ، وذلك نحو : « شتى ، وصرعى ، وسيمى ، وقتلى »<sup>(٥)</sup> وشبهه ، يميله حمزه والكسائي ، وأبو عمرو بين اللفظين ، وفتحه الباقون • فإن كان فيه راء نحو : « أسرى ، وذكرى ،

(١) التبصرة ١/٤٠ ، ١/٤٢ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٤/٢ ، ٥١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٥ ، ١/٦ •

(٢) أول الأحرف في سورة النساء (آ ١٤٢) ، البقرة (آ ٨٣) ، الأنعام (١٤٦٢)

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ١٦٥ ، ٥٥) ، آل عمران (آ ٩٤) الأنفال (آ ٤٨) ، النجم (آ ٥٥) ، البقرة (آ ٨٥) ، النساء (آ ٤٣) ، البقرة (آ ٦٢)

(٤) الحرفان في سورة آل عمران (آ ٣٧) ، البقرة (آ ٢١٤) (٥) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (آ ٥٣) ، الحاقة (آ ٧) ، ومثال الحرف

الثالث مضاف وهو في البقرة (آ ٢٧٣ ، ١٧٨)

وبشرى ، وشورى «<sup>(١)</sup> فيميلة أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وورش بين اللفظين ، ويفتحة الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ١٧ » وعلّة إمالته لتقرب الألف ، من أصلها أو حكمها ، ولا بد أن ينحى بالفتحة ، التي قبل الألف نحو الكسرة : فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره . وأمال الكسائي وحده من هذا الباب « محياهم ، ومحياكم ، وقد هداني ، وعصاني ، وأوصاني ، وآتاني الكتاب ، وآتاني الله ، وأنسانيه ، وخطايانا وخطاياهم ، وخطاياكم ، ومرضاتي ، ومرضة ، وفأحياكم ، وإن الذي أحيأها «<sup>(٣)</sup> عطّفَ بالفاء أو لم يعطف ، وأمال « حق ثقافته ، ورؤياك ، ورؤيائي «<sup>(٤)</sup> كله أماله ، لأن أصل ألفه بالياء<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) الأحرف مرتبة في سورة الأنفال (٦٧ ت) ، الأنعام (٦٨ ت) ، البقرة (٩٧ ت) ، الشورى (٣٨ ت)
- (٢) التبصرة ١/٤٢ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٥١/٢ ، ٥٩ ، ٧٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/أ - ب .
- (٣) الأحرف مرتبة في سورة الجاثية (٢١ ت) ، الأنعام (١٦١ ت) ، إبراهيم (٣٦ ت) ، مريم (٣١ ت) ، النمل (٣٦ ت) ، الكهف (٦٣) ، طه (٧٣ ت) ، العنكبوت (١٢ ت) ، البقرة (٥٨ ت) ، الممتحنة (١ ت) ، البقرة (٢٠٧ ت) ، فصلت (٣٩ ت)
- (٤) أول الأحرف في سورة آل عمران (١٠٢ ت) ، يوسف (٥٠ ت) ، (٤٣)
- (٥) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

## فصل في معرفة أصل الألف<sup>(١)</sup>

« ١ » إذا اشتكل عليك أمر الألف في الأفعال فأخبر بذلك الفعل عن نفسك ، فإن رجعت ألفه في الإخبار إلى الياء فأصلها الياء ، وإن رجعت إلى الواو فأصلها الواو ، تقول في : رمى ، وسعى ، رميت ، وسعيت ، فترجع الألف إلى الياء فتميل ذلك . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوت ، ونجوت ، فترجع الألف إلى الواو فلا تميله . وإن شئت أن تقيس بغير ذلك ، وذلك أن تخبر بذلك الفعل عن اثنين ، فإن رجعت الألف إلى الياء فهو مما أصل ألفه الياء ، فأمله . وإن رجعت ألفه إلى الواو فهو مما أصل ألفه الواو ، فلا تميله ، تقول في : رمى ، وسعى ، إذا أخبرت عن اثنين : رميا ، وسعيا فترجع الألف إلى الياء ، فتمال . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوا ونجوا ، فترجع الألف إلى الواو ، فلا تميله . وإن شئت فقسه بالمصدر أبداً ، فمنه اشتق الفعل ، فإن كان ( ٤٤/ب ) المصدر بالياء فأصل الألف في الفعل الياء ، فتميلها ، وإن كان بالواو فلا تميل الفعل ، تقول في مصدر عفا وصفا : هو العفو ، وهو الصفو ، فتظهر الواو ، فلا تميل الفعل . وتقول في مصدر سعى ، ورمى ، هو السعي ، وهو الرمي ، فتظهر الياء ، فتميل الألف في الفعل إذا شئت . وإن شئت فقسه بتصرف الفعل . فإن أظهرت فيه الواو فهو من الواو ، وإن أظهرت فيه الياء فهو من الياء ، تقول : رمى يرمي ، وصفا يصفو ، ودعا يدعو ، وقضى يقضي ، فتجد الياء فيما أصل ألفه الياء ، وتجد الواو فيما أصل ألفه الواو ، فتميل ذوات الياء ولا تميل ذوات الواو ، فقس بأي ذلك شئت . فإن كانت الألف الذي تريد معرفة أصلها في اسم ، وهي رابعة أو خامسة ، فأملها ، ولا تنظر إلى أصلها ، لأن ما كان أصلها الياء والواو يرجعان ، إذا تجاوزا ثلاثة أحرف ، إلى الياء ، تقول : دعوت وادعيت ، وصفوت

(١) كتاب سبويه ٣١٢/٢ ، والتبصرة ٣٩/ب .



وأصفت ، فترجع الألف إذا صارت رابعة إلى الياء \* وإن كان أصلها في الثلاثي الواو فتُميلها \* وإن كانت الألف في اسم ثلاثي فقسه بالتثنية ، فإن ظهرت فيه الواو فألفه أصلها الواو ، وإن ظهرت فيه الياء فألفه أصلها الياء ، وذلك [ نحو ] «<sup>(١)</sup> هدى» ، وصفى ، تقول في التثنية : هديان ، وصفوان ، فإن لم تعرف بأي شيء تثنيه ، بالياء أو بالواو ، فانظر إلى فعله ، وامتنحه بالأدلة التي قدّمت لك \* فإن كانت ألفه واواً<sup>(٢)</sup> فشكّته بالواو ، وإن كانت ألفه ياء فشكّته بالياء ، ألا ترى أن «<sup>(٣)</sup> هدى » من «<sup>(٤)</sup> هدي » ، وأنت تقول فيه ، إذا أخبرت عن نفسك : هديت ، وإذا أخبرت عن اثنين : هديا ، فتعلم أن ألف «<sup>(٥)</sup> هدى » من الياء \* وتقول : صفا ، وصفوت ، والصفو ، فتعلم أن ألف الصفا من الواو ، فهذه الأشياء فقس كل ألف أصلية ، وردت عليك في القرآن والكلام ، تقف بذلك على أصلها \* فأما الألف الزائدة فلا أصل لها في ياء ولا واو ، وإنما تمال للعلل التي ذكرنا من الكسرات ونحوها \*

«<sup>(٦)</sup> ٢ » ومما أميل لأن أصل ألفه الياء «<sup>(٧)</sup> رأى ، وراه »<sup>(٨)</sup> ، أماله ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وأمالوا الراء لإمالة الهمزة ، ولالألف بعدها ، فهذا مما أميل للإمالة بعده ، وهو قليل ، سنذكره \* ومثلهم أبو عمرو ، غير أنه يفتح الراء<sup>(٩)</sup> وقرأ ذلك ورش بين اللفظين في الراء والهمزة \* فهذا يشال ، لأن الألف التي بعد الهمزة ، أصلها الياء ، ألا ترى أنك تقول : رأيت رأيا ، وهو رأي العين \* ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة ( ٤٥/أ ) التي قبلها إلى الكسرة ثم أمالوا الراء لما وقع بعدها من الإمالة ، ليعمل اللسان عملا واحدا في الثلاثة الأحرف \* وأما أبو عمرو فأبقى الراء على فتحها ، لأنها حرف تكرير ، فلو أمالها اجتمع له أربعة أحرف ممالة ، لأن الراء كحرفين ، فأبقى الراء على فتحها ، لبعدها من الألف، ولما ذكرنا من تكرير الإمالات، ولأنه قد وصل إلى إمالة الألف نحو

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) ب : «واو» وتصويبه من : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الأنعام (٧٦ أ) تقدّم في «أقسام علل الإمالة»

الفقرة «١٦» وسيأتي في سورة الانعام الفقرة «٣٥» ، وثانيهما في النمل (٤٠ أ)

(٤) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٤٧ ، والنشر ٤٣/٢

الياء ، بإمالة فتحة الهمزة نحو الكسرة ، فلم يحتج إلى تغيير فتحة الراء ، فإن وقع بعد الألف ساكن ، فحذفت الألف ، فحمزة وأبو بكر يَبْقِيَانِ الإمالة في الراء خاصة ، على ما كانت مع الألف ، لأن حذفها عارض ، ولأن الإمالة قد تقوّت بباتها في حرفين ، ولبعد المحذوف من الأول ، فكّرَها أن يَزِيلَا الإمالة من حرفين ، لزوال حرف عارض زوائه ، وأبقوا الإمالة في حرف واحد ، بعيد من المحذوف . ولو كانت الإمالة في حرف واحد لأزالها أهل الإمالة عند حرف الألف نحو : « موسى الكتاب ، ونرى الله ، والنصارى المسيح »<sup>(١)</sup> لأن الإمالة لم تقوّ في اللفظ ، إنما هي من حرف واحد ، أميل لأجل إمالة الألف ، فلمّا حذفت الألف زالت الإمالة من الحرف الذي قبله ، و « رأى » تمكّنت الإمالة مع الألف في حرفين ، فلمّا حذفت الألف حذفاً عارضاً بقيت الإمالة في الراء ، لتمكّنها في حرفين ، وزالت الإمالة ممّا يقرب من المحذوف ، وهو الهمز ، لأن حذف الألف عارض ، فاعرف الفرق بينهما ، فإن وقعوا رجعوا في الإمالة إلى أصولهم ، ومما أميل ، لأن أصل ألفه الياء قوله : ( بل ران )<sup>(٢)</sup> « المطففين ١٤ » ، أماله أبو بكر وحمزة والكسائي<sup>(٣)</sup> ، وهو من « الرّين » وهو الغلبة ، تقول : ران ، يرّين ، أي : غلب<sup>(٤)</sup> . فالياء ظاهرة في مصدره وفعله ، فلذلك أميل ، ولم تمنعه فتحة الراء من الإمالة ، لأن الألف أصلية ، وأكثر ما تمنع فتحة الراء الإمالة في الألف الزائدة نحو : راق ، ودوران ، وشبهه .

« ٣ » ومن ذلك « أدراك ، وأدراكم »<sup>(٥)</sup> حيث وقع ، أصل ألفه الياء ، لأنه من « دَرِيت » ومن « الدراية » ومن « درى ، يدري » فالياء ظاهرة فيه .

(١) الحرفان الأولان في سورة البقرة (٥٣ ، ٥٥) ، التوبة (٣٠ ، ٣١) .

(٢) سياطي ذكر الحرف في سورة الكهف ، الفقرة « ٣ » .

(٣) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٥٨/٢ .

(٤) ومنه رَين النفس أي خبشها وغثائها ، وأران القوم هلكت ماشيتهم ،

ورّين الخمرة على العقل غلبتها ، انظر القاموس المحيط «ران» ، وتفسير غريب القرآن ١٧٥

(٥) أول الحرفين في سورة الحاقة ( ٣٢ ) وثانيهما في يونس ( ١٦ ) ،

وسياطي ذكرهما في سورة يونس ، الفقرة « ٤ ، ٥ » .

فأماله أبو بكر وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي ، وقرأه ورش بين اللفظين وفتح الباقيون<sup>(١)</sup> . وعلة الإمالة فيه على<sup>(٢)</sup> ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها ، ولا بد من إمالة فتحة الراء إلى الكسر ، فيه تتمكّن إمالة الألف إلى الياء .

« ٤ » ومن ذلك « التوراة »<sup>(٣)</sup> حيث وقعت ، أصل ألفها الياء ، لأنها من « وَرَيَ الزند » ، وأصلها « وَوَرِيَه » على وزن « فوعلة » ، فأبدلوا من الواو ( ٤٥/ب ) الأولى تاء كما فعلوه في « تجاه ، وتقاة » ، وهما من الوجه والوقاية ، ثم لما تحرّكت الياء بالفتح ، وقبلها فتحة مقلبت ألفاً ، فصارت « توراة » ، التاء بدل من واو ، والألف بدل من ياء<sup>(٤)</sup> ، فحسنت إمالته لذلك ، وعلى إمالته أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان ، وقرأ نافع وحمزة بين اللفظين ، والباقيون بالفتحة<sup>(٥)</sup> . وعلة إمالته ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها وهو الياء ، ولا يتمكّن ذلك ، إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة ، وبين اللفظين هو التوسط ، على ماذكرنا ، معناه بين الفتح والإمالة ، لا هو مفتوح محض ، ولا مُمال محض ، ومن قرأه بالفتح فهو [ على ]<sup>(٦)</sup> الأصل .

(١) التبصرة ١/٤٣ ، ٤٤/ب ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢/٣٩

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) الحرف في سورة آل عمران (٣١) وسيأتي ذكره في سورتته ، الفقرة « ١ » .

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٦ ، والقاموس المحيط (وري) .

(٥) ص : « بالفتح » انظر التبصرة ١/٤٣ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢/٥٩

(٦) كلمة موضحة من : ص .

## باب

## فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل لكنها لم يجز القراء في أمالتها على قياس واحد

« ١ » من ذلك « هُدَاي » في موضعين ، و « محيائي ، ومثوأي ، وكمشكاة ، ورؤياك »<sup>(١)</sup> وتفرّد أبو عمر الدّوري بإمالة هذه الستة ، فيما أصل ألفه الياء ، لتقرب الألف من أصلها وقد ذكرنا ما تفرّد بإمالة الدّوري لكسرة بعد ألف على راء أو غيرها<sup>(٢)</sup> .

« ٢ » ومن ذلك « أعمى » و « أعمى » في بني إسرائيل<sup>(٣)</sup> قرأ الأول بالإمالة أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وقرأ الثاني بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي<sup>(٤)</sup> . وعلة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر ، والأول ليس بمعنى المصدر . فأمال الأول وفتح الثاني للفرق ، وكان المصدر أولى بالفتح ، لأن ألفه إذا لفظ به ليست من الياء ، في قول جماعة من النحويين ، إنما هي عوض من التنوين إذا قلت : هو أشد عمى منك ، فوقفت على « عمى » ، وقفت على الألف التي هي عوض من التنوين ، وفيه اختلاف<sup>(٥)</sup> .

« ٣ » ومن ذلك « رمى »<sup>(٦)</sup> أماله أبو بكر وحمزة والكسائي ، لأنك

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة ( ٣٨ ت ) ، طه ( ١٢٣ ت ) ، الأنعام ( ١٦٨ ت ) ، آل عمران ( ١٥١ ت ) ، النور ( ٣٥ ت ) ، يوسف ( ٥ ت ) .

(٢) التبصرة ١/٤٠ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢ .

(٣) الحرفان هما ( ٧٢ ت ) ، وسيأتي ذكرهما في سورتهما ، الفقرة « ٢٠ » .

(٤) التبصرة ١/٤١ ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٤١/٢ .

(٥) التبصرة ١/٤٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٧٧ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٦٠ ، والنشر ٧٣/٢ .

(٦) الحرف في سورة الأنفال ( ١٧ ت ) .

تقول : رميت • ومن ذلك « سوي ، وسدي »<sup>(١)</sup> وقف عليهما بالإمالة أبو بكر وحمة والكسائي •

« ٤ » ومن ذلك « أنى » التي بمعنى « كيف ، ومن أين » ، و « يا ويلتي ، يا حسرتي »<sup>(٢)</sup> قرأ ذلك حمزة والكسائي بالإمالة ، وقرأ العراقيون عن أبي عمرو بين اللفظين • وقد روي عن أبي عمرو بين اللفظين في « يا أسفي »<sup>(٣)</sup> ، وبالفتح قرأت • وكذلك « يحيى »<sup>(٤)</sup> ، اسم النبي عليه السلام ، قرأه حمزة والكسائي بالإمالة ، وأبو عمرو بين اللفظين • وقد روي عن أبي عمرو الفتح ، فمن قرأه بين اللفظين جعل وزنه « فعلى » • ومن فتح جعل وزنه « يفعل » ، وهو الصواب فيه ، لأنه عربي (٤٦/أ) من الحياة •

« ٥ » ومن ذلك « تقاة » أماله حمزة والكسائي ، وتقرّد الكسائي إمالة « تقاته »<sup>(٥)</sup> وكله أصل ألفه الياء ، وهو علة إمالته •

« ٦ » ومن ذلك « بشرى » في يوسف<sup>(٦)</sup> ، أماله حمزة والكسائي ، وقرأه بغير ياء بعد الألف ، وقرأه ورش بين اللفظين ، وعن أبي عمرو بين اللفظين ، والأشهر عنه الفتح •

« ٧ » ومن ذلك « الجار » في الموضعين في النساء<sup>(٧)</sup> ، أمالهما أبو عمر الدثوري وحده ، وفتح الباقون ، وعن ورش الفتح ، وبين اللفظين •

(١) الحرفان في سورة طه ( ٥٨ ت ) ، القيامة ( ٣٦ ت ) وسيأتي ذكرهما في سورة طه ، الفقرة « ١٠ » .

(٢) الأحرف في سورة البقرة ( ٢٢٣ ت ) ، المائدة ( ٣١ ت ) ، الزمر ( ٥٦ ت ) .

(٣) الحرف في سورة يوسف ( ٨٤ ت ) .

(٤) الحرف في سورة آل عمران ( ٣٩ ت ) .

(٥) كلا الحرفين في سورة آل عمران ( ٢٨ ، ١٠٢ ) .

(٦) الحرف هو ( ١٩ ت ) .

(٧) الحرفان كلاهما ( ٣٦ ت ) .

« ٨ » ومن ذلك « ولو أراكهم » في الأنفال<sup>(١)</sup> ، أماله أبو عمرو وحمزة والكسائي وفتح ورش ، وعنه بين اللفظين ، وبقو القراء بالفتح ، فكل هذا أميل ، لأن أصل ألفه الياء ، فدلّ بالإمالة على أصله ، ولا بدّ عند إمالة الألف فيه أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة .

« ٩ » ومن ذلك أن حمزة قرأ « دار البوار ، والقهار »<sup>(٢)</sup> بين اللفظين كورش ، وقرأ أبو عمرو وأبو عمر بالإمالة .

« ١٠ » ومن ذلك ما تفرّد بإمالة حمزة في قوله : ( تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ) « الأنعام ٦١ » و ( استَهْوَتْهُ ) « الأنعام ٧١ » لأنه يقرؤهما بالألف ، ويميل ، لأن أصل الألف الياء<sup>(٣)</sup> .



## فصل في إمالة فواتح السور

« ١ » ومن ذلك إمالة فواتح السور ، قرأ ابن كثير وقالون وحفص « الر ، والمر »<sup>(٤)</sup> حيث وقع بالفتح ، وورش بين اللفظين ، والباقون بالإمالة<sup>(٥)</sup> ، وعلّة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء « را » في تقدير ما أصله الياء ، لأنها أسماء ما يكتب به ، ففرّق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » . هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل

(١) الحرف هو ( ٤٣ آ ) .

(٢) أول الحرفين في سورة إبراهيم ( ٢٨ آ ) ، يوسف ( ٣٩ آ ) .

(٣) فما تقدم من الفقرة الثالثة إلى آخر الفقرة التاسعة انظره في التبصرة ١/٤٠ - ١/٤٢ . والتيسير ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، والنشر ٣٥/٢ ، ٣٩ ، ٤١ .

(٤) أول الحرفين في سورة يونس ( ١ آ ) ، وثانيهما في الرعد ( ١ آ ) . وسيأتي ذكرهما في أول سورة آل عمران وأول سورة هود ، الفقرة « ١ » فيها .

(٥) التبصرة ١/٧٥ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٦٤/٢ ، وجمال القرآن ١٢٣/ب .

السور ، فإن سَمَّيْتَ بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة<sup>(١)</sup> .  
 « ٢ » ومن فواتح السور « كهيعص » قرأ أبو بكر والكسائي إمالة الهاء والياء ، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وقرأ ابن عامر وحمة إمالة الياء وحدها ، وقرأ نافع بين اللفظين فيهما ، [ وقرأ ابن كثير وحفص بالفتح فيهما ]<sup>(٢)</sup> . فمن أمالهما جميعا أثر الخروج من تسفّل إلى تسفّل ، لِخِفَةِ ذلك ، كمن فتحهما جميعا ، فأثر الخروج من تصعّد إلى تصعّد ، ليعتدل اللفظ . ومن أمال الياء أقوى مِمَّنْ أمال الهاء ، لأن مَنْ أمال الياء خرج من تصعّد إلى تسفّل ، وذلك حسن . ومَنْ أمال الهاء خرج من تسفّل إلى تصعّد ، وذلك صعب قبيح .

« ٣ » ومن فواتح السور « طه »<sup>(٣)</sup> قرأ أبو بكر وحمة والكسائي إمالة الطاء والهاء ، وقرأ ورش وأبو عمرو إمالة الهاء وحدها ، وعن ورش الفتح في الهاء ، وفتح الباقون<sup>(٤)</sup> .

« ٤ » ومن فواتح السور ( ٤٦/ب ) « طس ، وطسم » في الثلاثة<sup>(٥)</sup> قرأ أبو بكر وحمة والكسائي إمالة الطاء في الثلاثة ، للعلة التي ذكرت لك<sup>(٦)</sup> .

- (١) كتاب سيبويه ٣٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩
- (٢) تكملة لازمة من : ص ، انظر التبصرة ١/٨٦ ، والتيسير ١٤٧ ، والنشر ٦٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦٥ .
- (٣) الحرف أول سورة طه .
- (٤) التبصرة ١/٨٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٦/ب .
- (٥) الأحرف الثلاثة الآيات الأوائل في السور : النمل ، والشعراء ، والقصص .
- (٦) التبصرة ٩٣/ب ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧٨ .

« ٥ » ومن فواتح السور « حم » في السبعة<sup>(١)</sup> ، قرأه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهن ، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين في الحاء ، وفتح الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ٦ » ومن ذلك أيضا « ياسين »<sup>(٣)</sup> قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح ، وفتح الباقون<sup>(٤)</sup> .

« ٧ » وعلّة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان ك « ما ، ولا » ، إنما هي أسماء لهذه الأصوات ، الدالة على الحروف المحكية المقطعة ، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو ، وليست الألف فيها من الواو . ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها ، فنقول : حاؤك حسنة ، وصادك محكمة ، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتھا كالعدد ، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ، ليفرق بالإمالة بينهما<sup>(٥)</sup> وبين الحروف التي للمعاني ، التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ، ليفرق بين الحرف والاسم . ولو سميت بهذه الحروف جازت إمالتها<sup>(٦)</sup> .

« ٨ » ومِمَّا أُميل لأن ألفه أصلها الياء قوله تعالى : ( ونأي بجانبه ) في سبحان والسجدة « ٨٣ ، ٥١ »<sup>(٧)</sup> قرأهما خلف عن حمزة والكسائي بإمالة

(١) الأحرف على ترتيبها في السور ، غافر ، فصلت ، الشورى ، الزخرف ، الدخان ، الجاثية ، الأحقاف . وسيأتي ذكرها في سورة الشورى ، الفقرة « ٢ » .  
(٢) التبصرة ١٠٥/١ ، والتيسير ١٩١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩٦/ب ، والنشر ٦٨/٢ .

(٣) هو الحرف الأول من سورة ياسين . وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ١ » .  
(٤) التبصرة ١٠١/ب ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩١/أ .

(٥) ب : « بينهما » وتوجيهه من : ص .

(٦) كتاب سيبويه ٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٩ .

(٧) وسيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الإسراء الفقرة « ٢٢ » .



النون والهمزة وقرأها خلاد بفتح النون وإمالة الهمزة ، وقرأ أبو بكر في سبحان بفتح النون وإمالة الهمزة كخلاد ، وفتحها جميعا في السجدة كالباقين<sup>(١)</sup> .

« ٩ » وعلّة إمالة هذا أن الألف ، التي بعد الهمزة ، أصلها الياء تقول : نأيت ، والنأي ، فتظهر الياء ، وتقول : الرجلان نأيا ، فتظهر الياء ، فأمال لتقرب الألف إلى أصلها ، ولم يمكن تقرب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة . ومما يقوي حسن الإمالة في جميع ما ذكرنا أن ألفه أصلها الياء ، أن مَنْ أمال أراد اتباع الخط ، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء . فمن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتبعه ، ومن فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه . فأما علّة مَنْ أمال النون أيضا من « نأى » فإنه لما وقع بعدها حرفان ممالان ، أمال النون للإمالة التي بعدها ، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة ، وهذا من الإمالة للإمالة ، وهو قليل<sup>(٢)</sup> .



« ١٠ » ومما أميلت ألفه على التشبيه بالألف ، التي أصلها الياء ، قوله : « دحاها ، وطحاها ، وتلاها ، وسجي »<sup>(٣)</sup> أربعة أفعال أصل ألفها الواو ، وقد ذكر بعض ( ١/٤٧ ) العلماء أنه يقال : « دحيت » ، فعلى هذا تكون الإمالة في « دحاها » صحيحة ، لأن أصل ألفه الياء ، ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء ، تقول : « طحي ، وتلي ، ودحي ، وسجي » فترجع الواو إلى الياء ، وكذلك إن نقلتها إلى الرثباعي ترجع الواو إلى الياء ، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء ، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه . وحسنت

(١) التبصرة ٤١/ب ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٤٢/٢ ، ٢٩٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٠/ب .

(٢) كتاب سيويه ٣١٣/٢

(٣) حرف على ترتيبها في سورة النازعات ( ٣٠ أ ) الشمس ( ٦٢ ، ٢ ) ،

الضحى ( ٢٢ ) .

إمالتها ، لأن بعدها وقبلها ، ما أصل ألفه الياء ، فأُتبعَتْ لفظ ما قبلها وما بعدها ، من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء . وحسن ذلك أيضا لأنها لغة لبعض العرب ، يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة ، فتفرّد الكسائي بإمالتها ، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين ، وفتح الباقون<sup>(١)</sup> .

« ١١ » فإن قيل : فلمَ أمال حمزة والكسائي « العلى »<sup>(٢)</sup> وهو من « العلو » والألف ثالثة ؟

فالجواب أن « العلى » جمع « عَلياء » وأصل الياء في « العلياء » الواو ، لأنه من « العلو » ، لكنها رُدَّتْ إلى الياء ، لأنه صفة ، والصفة أثقل من الاسم ، والياء أخف من الواو ، فرُدَّتْ إلى الياء للخفة ، كما قالوا : دنيا ، وهو من « الدنو » . وحقّ الجمع أن يتضمن باقي الواحد من الحروف ، فبقيت الياء التي في « علياء » على حالها في الجمع ، وهو « العلى » ، فأميل لذلك . وأيضا فإن الواحد ، وهو « العلياء » يُمال لألف التأنيث ، فجرى الجمع في الإمالة على ذلك ، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع . وأمّال الكسائي من الأسماء ذوات الواو « والربا » حيث وقع ، و « الضحى » وضحاها<sup>(٣)</sup> ووافقه حمزة على ذلك في هذه الأسماء خاصة<sup>(٤)</sup> . وعلة إمالتها لذلك ، أن لغة كثير من العرب أن يُشْتَوَّأ ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، فيقولون في تشية : ربا ، ربيان ، وفي : ضحى ، ضحيان . والعرب تفرّد من الواو إلى الياء في

(١) التبصرة ١/٣٩ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٥ ، وكتا بسبويه ٣١١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٣٧ ، والقاموس المحيط « دحو ، تلو ، سجو » .

(٢) الحرف في سورة طه ( آ ٤ ) ، انظر التيسير ٤٧ ، والنشر ٣٦/٢ .

(٣) أول الأحرف في سورة البقرة ( آ ٢٧٥ ) ، الضحى ( آ ١ ) ، الشمس ( آ ١ ) .

(٤) التبصرة ١/٤٠ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٥/٢ .

كثير من الكلام ، نحو : ميّت ، وهيّن ، ومرضي<sup>(١)</sup> . وشبهه كثير ، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو ، والأسماء ، فراراً من الواو إلى الياء ، فأتوا بلفظ يدلّ على الياء ، وهو الإمالة ، فراراً من الواو<sup>(٢)</sup> ، والفتح أكثر وأصوب ، وهو الأصل .



« ١٢ » الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة . وذلك نحو : « رأى ، ورآه ، ورآك »<sup>(٣)</sup> ، أميلت الألف التي بعد الهمزة ، لتقرب ( ٤٧/ب ) من أصلها وهو الياء ، وأمّيلت فتحة الهمزة ، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف ، وأمّيلت الراء ، لإتيان حرفين مُمالين بعدها ، ومثله : « ونأى بجانبه » في الموضعين<sup>(٤)</sup> إذا أمّيلت النون .

ومنه وقف حمزة على : « تراءى الجمعان » يقف على ألف بعد الهمزة<sup>(٥)</sup> ، أصلها الياء ، لأنه من « رأى » ، فيميل الألف ليقربها من أصلها ، ولا تتمكن الإمالة في الألف ، حتى تميل ما قبلها نحو الكسر ، وهو الهمزة المفتوحة ، ومن شأنه تخفيف الهمزة في الوقف ، فيخففها بعد ألف مُمالة ، فتصير همزة مُمالة بين الهمزة المُمالة عن الفتح ، وبين<sup>(٦)</sup> الألف المُمالة ، وقد كان في وصله ، يميل الألف

(١) أمثلة هذه الألفاظ الأحرف في سورة آل عمران ( ٢٧ آ ) ، مريم ( ٩ آ ) ، النساء ( ٤٣ آ ) .

(٢) كتاب سيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٩

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة الأنعام ( ٧٦ آ ) ، الأنبياء ( ٣٦ آ ) ، النمل ( ٤٠ آ ) ، وسيأتي ثالثها في « أحكام الرءاءات وعللها » ، الفقرة « ٦ » .

(٤) تقدم ذكره في الصفحة ١٨٨ .

(٥) الحرف في سورة الشعراء ( ٦١ آ ) وسيأتي ذكره فيها الفقرة « ٣ » ، انظر التبصرة ١/٤٥ ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧٨ .

(٦) قوله : « عن الفتح وبين » سقط من : ص .

التي بعد الراء لإمالة حرفين بعدها ، ولم يعتدّ بحذف الألف الأخيرة ، لأنه عارض ، فأبقى الإمالة في الراء والألف التي بعدها ، لبعدهما من المحذوف ، ولم يمكنه إمالة الألف التي بعد الراء ، لإمالة ما بعدها ، حتى يميل فتحة الراء إلى الكسر ، فقويت الإمالة في الألف التي بعد الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، وهما الهمزة والألف التي بعدها ، [ ولذلك ثبت الإمالة في الوصل في الراء والألف التي بعدها ]<sup>(١)</sup> مع سقوط الإمالة من الهمزة ، لذهاب الألف التي بعدها ، لالتقاء الساكنين ، وقوي ثبات ذلك لبعده من المحذوف آخرًا . وهذه كلمة تجتمع فيها في وقف حمزة أربعة أحرف ممالاة متوالية : الراء ، والألف التي بعدها<sup>(٢)</sup> والهمزة المخففة ، والألف التي بعدها ، ولا نظير له ، فأما اجتماع ثلاثة أحرف ممالاة فقليل نحو : « رأى ، ونأى » . وأكثر ما تقع الإمالة في حرفين : ساكن ومتحرك قبله . ووقف القراء كلهم بالفتح ، غير حمزة ، كوصلهم ، إلا الكسائي ، فإنه إذا وقف أمال الهمزة ، والألف التي بعدها ، وفتح الراء ، والألف التي بعدها ، ويفتح جميع ذلك في وصله كسائر القراء ، ولم يمل الراء ، والألف التي بعدها ، غير حمزة في وصله ووقفه . وقد أفردنا هذا الحرف بعلمه واختلافه في كتاب مفرد<sup>(٣)</sup> .



- 
- (١) تكلمة لازمة من : ص .  
 (٢) قوله : « التي بعدها » سقط من : ص .  
 (٣) قوله : « ووقفه وقد . . مفرد » سقط من : ص .

## باب

## جامع في الإمالة بعلة

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : هلا أمالوا « على ، وإلى ، ولدى ، وحتى » لأنهن كتبن في المصحف بالياء كما أمالوا : « قضى ، ورمى ، ورضى ، وسعى »<sup>(١)</sup> . ونحوه ، لأنهن كتبن في المصحف بالياء ؟

فالجواب : أن « قضى ، ورمى ، وسعى » [ وشبهه ]<sup>(٢)</sup> إنما كتبن بالياء ، لأن أصل ألفهن الياء ، فدلّ الخط على الأصل ، فأُمِلن لتدلّ الإمالة على الأصل ، وليتبع الخط . ( ٤٨ / أ ) فأما ألف « على ، وإلى ، ولدى » فليس لهن أصل في الياء ، إنما كتبن بالياء ، لانقلاب ألفهن مع المضمر إلى الياء في اللفظ ، تقول : « عليه ، وإليه ، ولديه » فكتبن على الأفراد بالياء اتباعاً لاتصالهن بالمضمر . وأيضاً فإن « إلى ، وعلى » حرفان ، والحروف لا أصل لهن في الإمالات ، إذ لا أصل لألفهن في الياء . و « لدى » ظرف غير متمكن بمعنى « عند » ألفه مجهولة ، لو سُمي به لكانت تثنيته بالواو ، وكذلك « إلى » لو سُمي به .

قال الأخفش : لو سميت بـ « لدى و إلى » لقلت في التثنية : « لَدَوَان ، وإِلَوَان » ، ومثله « على » لو سميت به . فهذا يدلّك على امتناع الإمالة في « إلى ، وعلى ، ولدى » ، سميت بذلك أو لم تُسم . فقد فارق هذا علة امتناع « قضى ، ورمى ، وسعى » . وقد قيل : إنما كتبت « على ، وإلى ، ولدى » بالياء ، لأنهن أشبهن في حال كونهن مع المضمر التثنية في قوله : « غلاميه ، وزيديه » ،

(١) أمثلة هذه من الأحرف في سورة البقرة ( ١١٧ آ ) ، الأنفال ( ٧ آ )  
المائدة ( ١١٩ آ ) ، البقرة ( ١١٤ آ ) .  
(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

وقيل : أشبهت<sup>(١)</sup> : « قضيت ، ورميت » في انقلاب الألف إلى الياء مع المضمر ، تقول : « قضى ، ورمى » بلفظ الألف كما تقول : « على ، وإلى ، ولدى » بلفظ الألف ، فإن أضفت إلى مضمر قلت : « قضيت ، ورميت ، وإليك ، وعليك ، ولديك » . والياء في الخط في : « على ، إلى ، ولدى » ليس بأصل لهن ، وإنما هو على التشبيه بما ذكرنا ، فلم يحكم لهن بالإمالة ، كما حكم للذي شُبِّهن به . فأما « حتى » فإنها حرف ، ألفها مجهولة لا أصل لها في البناء ، فامتنت من الإمالة لذلك ، لكن كتبت بالياء ، لأنها كانت رابعة ، وقيل إنما كتبت بالياء لأن أصلها « حَتَّ » ثم زيدت الألف فيها ، فأشبهت الألف<sup>(٢)</sup> الزائدة في : « معزى ، وعلقى » ، وقيل : إنما كتبت ليفرق بين دخولها على المضمر والظاهر ، وإذا دخلت على المضمر كتبت بالألف تقول : « حتاك ، وحتاي ، وحتاه » فلا تكتب إلا بالألف ، وإن قلت : « حتى زيد ، وحتى عمرو » كتبت بالياء ، للفرق بين حالها مع المضمر ، وحالها مع المظهر . وكان المضمر أولى بالألف ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها . وقد روي إمالة « حتى » عن بعض القراء<sup>(٣)</sup> ، ولم أقرأ به<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فلم أجمعوا على فتح « افتراء » وقد أمالوا « افتري »<sup>(٥)</sup> ؟

فالجواب أنهم أمالوا « افتري » لأن الألف أصلها الياء ، تقول : « افتريت ، وافتري ، يفتری » ، وتقول : « الفرية » ، فتجده كله بالياء ، فتميل لتدل بالإمالة على الأصل ، وعلى الخط لأنه ( ٤٨ / ب ) بالياء في الخط . وأما « افتراء »

(١) ص : « إنما أشبهت » .

(٢) ب : « بالألف » وبطرح الجار كما في « ص » وجهه .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٥

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، وكتاب سيبويه ٣٢٠ / ٢ ، والتبصرة ١ / ٤١ ،

والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٥ / ٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١ / ٦ ، وأدب الكاتب ٢٠٦

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ١٣٤ ت ) ، وثانيهما في آل عمران ( ٩٤ ت )

والذي أمال الثاني أبو عمرو ، انظر التبصرة ١ / ٤٢ ، والتيسير ٤٧

فإن الألف فيه زائدة ، لا أصل لها في ياء ولا واو ، والألف التي كانت في « افترى » انقلبت همزة في « افتراء » ، فألف « افترى » هي الهمزة في « افتراء » ، فلا سبيل إلى إمالتها لتغييرها عن حالها وأصلها ، ولا سبيل إلى إمالة الألف التي قبلها ، إذ لا أصل لها في الياء .

ومثله الجواب عن فتحهم ل « أهواء » ، وإمالتهم ل « هوى » <sup>(١)</sup> الهمزة في « أهواء » هي الألف [ التي ] <sup>(٢)</sup> في هوى ، والألف زائدة ، لا أصل لها في الياء ، فلا سبيل إلى إمالتها .

ومن ذلك فتحهم ل « مرء » وإمالتهم ل « تسمارى » <sup>(٣)</sup> ، فالهمزة في « مرء » هي الياء في « تسمارى » ، فافقهه . فذلك لم يمل . ومثله إمالتهم ل « اعتدى » ولا يميلون « اعتداء » <sup>(٤)</sup> لأن الألف في « اعتدى » صارت همزة في « اعتداء » فافقهه .

« ٣ » فإن قيل : فلم فتح حمزة وغيره « وخافون » وهو يميل « خاف » <sup>(٥)</sup> حيث وقعت ؟

فالجواب أنه أمال « خاف » لعلتين : إحداهما أن يدل بالإمالة على أنه فعل ، وأصله « خَوْف » فبدلت الإمالة على كسرة الواو في للأصل ، والعللة الأخرى أنه أمال لتدل الإمالة على كسر الخاء في الإخبار ، إذا قلت : خِفْتُ ، ألا قرى كيف فتح « ماب » لأنه فعل بالفتح ، ولأن الإخبار بضم الميم في أكثر اللغات . وأما « وخافون » فهو فعل مستقبل لا أصل له في الكسر ، بل هو مفتوح الواو في قولك « يخاف » لأن أصله « يَخَوْف » ولأنك إذا أخبرت عن نفسك

(١) أول الحرفين في سورة المائدة ( ٧٧ ٢ ) وثانيهما في طه ( ٨١ ٢ ) .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الكهف ( ٢٢ ٢ ) ، وثانيهما في والنجم ( ٥٥ ٢ ) .

(٤) الحرف الأول في سورة البقرة ( ١٧٨ ٢ ) ، وليس للثاني مثال في القرآن .

(٥) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٨٢ ٢ ) ، وثانيهما في آل عمران

( ١٧٥ ٢ ) وتقدم ذكره في « باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة .. » .

في المستقبل قلت : أخاف ، فأوله مفتوح ، ولا سبيل إلى إمالاته ، لامتناع وجود إحدى العلتين فيه . ومثله « يخاف ، ويخافا »<sup>(١)</sup> وشبهه لا يثمال لما ذكرنا .

« ٤ » فإن قيل : لمَ أمال أبو الحارث « رؤياي » مثل الدشوري ولم يمل « رؤياك »<sup>(٢)</sup> ؟

فالجواب أنه لما كانت « رؤياي » في موضع خفض أمالها في قوله : « رؤياي » وتأويل رؤياي »<sup>(٣)</sup> ، ولما كانت « رؤياك » في موضع نصب لم يملها للفرق بين ما هو في موضع خفض ، وما هو في موضع نصب .

« ٥ » فإن قيل : لمَ فتح حمزة ياءات « الرؤيا » كلها ، وألفها ألف تأنيث ؟

فالجواب أنه فتح لأن تقرب الياء إلى الكسر ثقيل ، ففتح للاستخفاف ، لأن الفتح على الياء أخف من الكسر ، مع أن الهمزة قبل الياء فيه ثقيلة ، فلما اجتمع علتان فتح .

« ٦ » فإن قيل : لمَ لم تمل ألف التثنية عند القراء ، وهي تنقلب ياء في النصب والخفض ، وذلك نحو قوله : « اثنتا عشرة ، وقال رجلان »<sup>(٤)</sup> وشبهه ؟

فالجواب أن ألف التثنية ( ٤٩ / أ ) إنما هي حرف إعراب ، أو دلالة على الإعراب زائدة ، لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلبت ياء في النصب والخفض لتدل على الإعراب ، فليس انقلابها علة تدل على أصلها ، إذ لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلابها ياء تدل به على النصب والخفض لا غير ، فلما كانت ألف التثنية ، لا أصل لها في الياء ، لم تجز الإمالة فيها عند القراء ، وقد تجوز في الكلام لعلة غير هذا .

(١) أول الحرفين في سورة طه ( ١١٢ ت ) ، وثانيهما في البقرة ( ٢٢٩ ت ) .

(٢) تقدم تخريج هذين الحرفين في « باب أقسام العلل » الفقرة « ٣ » . وانظر مصادر الإحالة في الفقرة نفسها .

(٣) الحرفان في سورة يوسف ( ٤٣ ت ، ١٠٠ ) .

(٤) الحرف الأول في سورة البقرة ( ٦٠ ت ) ، والثاني في المائدة ( ٢٣ ت ) .



وقد<sup>(١)</sup> حكي إمالة « الزيدان » للياء التي قبل الألف ، وإمالة « كيال ، وياع » جعلوا الياء كالكسرة في « جمال ، وسناد » إذ أمالوا الألف للكسرة ، وكذلك أمالوا « شيبان ، وغيلان » . ولا يعتدون بالحرف الذي حال بين الألف والكسرة ، على ما تقدم ذكره في إمالة « كلاهما » ، ولم يمل هذا النوع أحد من القراء ، وعلى ذلك أجمعوا على فتح « يخافا ، وخاتاهما »<sup>(٢)</sup> وشبهه لأن الألف الأخيرة زائدة ، تدل على التشية في الفعل ، لا أصل لها في ياء ولا واو<sup>(٣)</sup> .

« ٧ » فإن قيل : فلم ترك القراء إمالة « أول كافر به » المخفوض وبعد الألف كسرة ، وراء مكسورة ، وأمالوا « الكافرين »<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن من أمال « الكافرين » أماله للكسرة في الفاء ، ولكسرة الراء اللازمة لها ، وللياء التي بعد الراء ، فقويت الإمالة لتكرير الكسرات ، ولم يكن ذلك في « كافر » لأن كسرة الراء<sup>(٥)</sup> عارضة في الخفض خاصة ، ثم تزول في الرفع والنصب ، فلمّا لم تثبت كسرة الراء ضعفت عن مشابهة « الكافرين » ، ففتح « كافر » لذلك ، ولم يمل ، وإمالاته حسنة جائزة في الخفض ، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء ، وعلته ما ذكرت لك .

« ٨ » فإن قيل : فما بال أهل الإمالة لم يميلوا « مارد ، وطارد ، ومشارب ، وبارد ، ولا تمار ، ومارج »<sup>(٦)</sup> ونحوه ؟

(١) ب : « قد » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) تقدم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة التحريم ( ١٠ آ ) .

(٣) انظر الفقرة السابعة « باب أقسام علل الإمالة ، ومصادر الإحالة عليها » .

(٤) الحرفان في سورة البقرة هما ( ٤١ آ ، ١٩ ) انظر التبصرة ٤٢/١ ،

والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

(٥) ب : « كسرة الياء » ، ص : « الكسرة عارضة » ورأيت تصويبها بما أثبتته .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة الصافات ( ٧ آ ) هود ( ٢٩ آ ) ، ومنه

الثالث صيغة الجمع في سورة النحل ( ٦٦ آ ) ، ص ( ٤٢ آ ) ، الكهف ( ٢٢ آ )

الرحمن ( ١٥ آ ) .

فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك ، لأنه الأصل ، ولأنه ليس فيه من الإمالة<sup>(١)</sup> اتباع خط ، ليجمع بين اللغتين ، ولأن ما أتى على أصله لا يجب أن يقال فيه : لم أتى على أصله ، والفتح هو الأصل ، وإنما يعلل ماخرج على أصله إمالة أو غيرها ، والإمالة فيه جائزة ، لكن لم مترو عن أحد من القراء علمته<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » فإن قيل : فلم أمالوا « متى ، وأنى ، وبلى » وليست<sup>(٣)</sup> بأسماء ولا أفعال ؟

فالجواب أن « متى ، وأنى » ظرفان ، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف ، ولما كتبنا في المصحف بالياء أميلا ، لتدل الإمالة على أن حكمهما<sup>(٤)</sup> حكم الأسماء المثالة ، وأنهما في الخط بالياء . فأما « بلى » فهو حرف ، لكن أصلها « بل » ثم زيدت الألف للوقوف عليها فكأشبهت ألف التأنيث [ فأميلت كما تمال ألف التأنيث ]<sup>(٥)</sup> . وقد قيل : إنها ألف تأنيث على الحقيقة ، دخلت لتأنيث الأداة ، أو لتأنيث الكلمة أو لتأنيث اللفظة ، كما دخلت التاء في « ثمت ، وربت ، ولات » لتأنيث الكلمة أو اللفظ<sup>(٦)</sup> .



- 
- (١) ص : « ليس له في الإمالة » .  
 (٢) ب : « يقال » وهو تصحيف .  
 (٣) ب ، ص : « وليس » ورجحت ما أثبتته .  
 (٤) ب : « حكمها » وتصويبه من : ص .  
 (٥) تكملة موضحة من : ص .  
 (٦) ص : « اللفظة أو لتأنيث الأداة » ، انظر مصادر الإحالة على الفقرة « ١ » من الباب ذاته .

## باب

### من الوقوف على المال

« ١ » إذا كانت الإمالة جيء بها ، لتدلّ على الأصل ، فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل ، نحو إمالة « رمى ، وسعى ، وقضى »<sup>(١)</sup> وشبهه ، ممّا أميل ليدلّ على أن أصل الألف ياء . وإذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بها قبل الألف ، فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل ، لأن الكسرة لم تتغيّر نحو « كلاهما »<sup>(٢)</sup> ، وإذا كانت الإمالة لكسرة مقدرة فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل نحو : « خاف ، وزاد »<sup>(٣)</sup> لأن الكسرة منوية في الوقف كالوصل . وإذا كانت الإمالة لكسرة بعد الألف ثم وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا ، لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة ، نحو « النهار ، والنار »<sup>(٤)</sup> ، فإن كنت تقف بالإسكان زالت الإمالة عند بعض القراء لزوال الكسرة ، كما زالت الإمالة من السين في « موسى الكتاب » ، ومن الراء في « النصارى المسيح »<sup>(٥)</sup> لذهاب الألف التي من أجلها أميلت السين والراء ، وبعضهم يبيقي الإمالة في ذلك كله ، على ما كانت عليه في الوصل ، لأن الوقف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ الحرف المثالي قبل الوقف . فبقي على حاله وعلى هذا القول العمل ، ويلزم من اعتلّ بهذا أن يبيقي الإمالة في فتحة السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » في الوصل ، لأن

- (١) تقدم تخريج هذه الأحرف وما أشبهها في « باب أقسام علل الإمالة »
- الفقرة « ١٥ » .
- (٢) انظر الفقرة « ٧ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٣) انظر الفقرة « ٩ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٤) انظر الفقرة « ١ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٥) تقدم تخريج الحرفين في الفقرة « ٢ » « باب معرفة أصل الألف » .

الحذف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ السين والراء ، قبل حذف الألف ، وهو لا يفعل ذلك ، وإن زال الحرف المثل بعده ذهبت الإمالة من الحرف ، الذي قبل المحذوف ، لزوال ما أوجب الإمالة . وقد كان يلزم من أمال ، مع سكون الكسرة التي أوجبت الإمالة في مثل « النار ، والنهار » ، أن يُبقي السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » على إمالتها ، ولعمري إن بينهما فرقا قويا ، وذلك أن المحذوف في « موسى الكتاب » هو الحرف المثل ، والمحذوف في الوقف على « النار » هي الكسرة ، التي أوجبت الإمالة ، والحرف المثل باق لم يحذف ، فلا<sup>(١)</sup> يشتبهان .

« ٢ » فإن قيل : فما الفرق في الوقف على إمالة النون والألف من « النار » في (٥٠/أ) الوقف مع إسكان الراء التي أوجبت كسرتها الإمالة ، وبين زوال الإمالة من السين من « موسى الكتاب » لزوال الألف التي أوجبت الإمالة ؟

فالجواب أن قولك : « في النار » يمكن سبق الإمالة في النون والألف ثم لفظ بالراء المكسورة بكسرة أوجبت الإمالة ، قبل اللفظ بها ، لتقديرها والنية بها ، ثم أسكنت الراء ، للوقف بعد تمكث الإمالة في حرفين ، والراء التي كانت عليها الكسرة ملفوظ بها لم تحذف . وقولك « موسى الكتاب » إنما أميلت السين لإمالة الألف ، فالألف قد زالت بكليتها ، وقد كانت كالراء التي هي ثابتة . فلمّا زالت الألف زالت الإمالة عن السين ، ولا يلزم ذلك في النون والألف ، إلا لو زالت الراء بكليتها ، فلمّا لم تزل الراء بنفسها ، إنما زالت حركتها ، بقيت الإمالة في النون والألف على حالها قبل الوقف .

« ٣ » فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء نحو : « قرى ، ومفترى ، ومصلّى ، وعدى »<sup>(٢)</sup> وشبهه ؟

(١) ب : « فلم » ووجهه ما في : ص .

(٢) انظر الفقرة « ١٥ » « باب أقسام علل الإمالة » .

فالجواب أن مذهب أبي الطيب ، رحمه الله ، فيه أن يقف بالإمالة عليه • وعلمته في ذلك أن ما كان منه في موضع رفع أو خفض ، فلا تعويض من التنوين فيه • فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة<sup>(١)</sup> لتدلّ الإمالة على أصلها ، وذلك نحو : « سحر مفترى »<sup>(٢)</sup> هذا في موضع رفع ، ونحو : « عن مولى »<sup>(٣)</sup> هذا في موضع خفض ، والتنوين لا يعوّض منه شيء في الرفع والخفض • فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء [ بالإمالة لأن ]<sup>(٤)</sup> الإمالة لازمة فيه • وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة • وعلمته في ذلك ، أنك لما وقت عوّضت من التنوين ألفا ، وقبلها ألف أصلية عوض<sup>(٥)</sup> من الياء الأصلية ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، وبقيت الأولى ، وهي الأصلية ، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد ، فأُملت في الوقف ، لأنك تقف على ألف ، أصلها الياء • وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف ، التي هي عوض من التنوين ، لأن الألف الأصلية قد كان أذْهَبَهَا التنوين ، فلا رجوع لها مع وجود التنوين ، أو وجود ما هو عوض من التنوين ، وأيضا فإن الحذف للساكنين (٥٠/ب) إنما يحذف فيه الأول أبدا • وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف ، ولا يحذف ما يدل على المعنى • فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب ، فلا إمالة فيه على هذا القول ، وذلك نحو : « غزى ، ومضى ، وقرى » كله في موضع نصب ، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية ، وحذف ألف التنوين<sup>(٦)</sup> •

(١) ب : « فتمال » وتصويبه من : ص .

(٢) الحرف في سورة القصص ( ٣٦ آ ) .

(٣) الحرف في سورة الدخان ( ٤١ آ ) .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ص : « ألفا أصلها ألف أصلية عوض » .

(٦) انظر الفقرة « ٢ » « باب فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل .. »

وانظر مصادر الإحالة عليها .

« ٤ » فإن قيل : كيف الوقف على قوله : ( طغى الماء ) « الحاقة ١١ » والألف في « طغى » يُحتمل أن تكون من الواو لقولهم : « طغوت ، وطغبوا ، وطغروا » ؟

فالجواب أن الوقف عليه بالإمالة لحمزة والكسائي ، وحجة ذلك أنها لما نقل عنهما قوله تعالى : ( اذهبوا إلى فروع إنّه طغى ) « طه ٤٣ » بالإمالة مُعلم أنها يُقدّر أن الألف منقلبة عن ياء على لغة مَنْ يقول : طغَيْت ، بالياء ، ولقوله : « طغيان » ، فلما ظهر مذهبهما فيما ليس بعده ساكن مُحكم بذلك ، فيما وقع بعده ساكن ، فأتجرى على الإمالة مجرى ما ليس بعده ساكن ، ولو كان « طغى الماء » عندهما من « طغوت » لم يميلا « إنه طغى » ، وأيضا فإنه لما التبس قوله : « طغى الماء » وجاز أن يكون من « طغوت » ومن « طغيت » حمل على ما ليس بعده ساكن ، وهو إمالتها لقوله : « إنه طغى » ، وعلم أن ذلك عندهما من « طغيت »

« ٥ » فإن قيل : كيف الوقف على « كلتا » من قوله : ( كلتا الجنتين ) الكهف ٣٣ ؟

فالجواب أنك إن جعلتَ أَلَف « كلتا » أَلَف تشية على مذهب الكوفيين فالوقف عليها بالفتح ، لأن أَلَف التشية لا تمال ، إذ لا أصل لها في الياء . وقد قدّمنا الكلام على ذلك . وإن قدّرتَ أَلَف « كلتا » أَلَف تأنيث على مذهب البصريين ، وقفتَ بالإمالة ، لأنها عندهم « فعلى » كـ « ذكرى » والتاء بدل من واو ، وأصلها « كلّوا » ، وهذه أحرف تأخذ فيها بالوجهين ، لاحتمالهما الوجهين اللذين ذكرنا<sup>(١)</sup> ، وهذا الباب واسع يُقاس عليه ما لم نذكر .



(١) التبصرة ٤٣/ب - ٤٦/أ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ١٠١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، ٤٣٥ - ٤٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥

## باب

### علل إمالة ما قبل هاء التانيث

« ١ » اعلم أن هاء التانيث أشبهت الألف التي للتانيث من خمس جهات : إحداهما قرب المخرج من الألف ، والثانية<sup>(١)</sup> أنها زائدة كالألف التانيث ، والثالثة<sup>(٢)</sup> أنها تدل على التانيث كالألف ، والرابعة<sup>(٣)</sup> أنها تسكن في الوقف كالألف ، والخامسة<sup>(٤)</sup> أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا كالألف ، إلا في موضع واحد ، لزم لفظ الهاء في الوصل والوقف ، فكسر ما قبلها على التشبيه بهاء الإضمار ، وذلك كقولك : هذِهِ ، ولأن أصل الهاء ياء في هذي ، فلما تمكّن (١/٥١) الشبّه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الوقف خاصة ، فأمال ما قبلها من الفتح ، فقرّبه من الكسر كما يفعل بألف التانيث ، إلا أن الف التانيث تقرّب في الإمالة نحو الياء ، وليست كذلك الهاء . فإن وصل فتح ، لأنها تصير تاء ، فلا تشبه حينئذ الألف ، فلذلك حشّن الوقف بالإمالة ، وذلك نحو : « حبة ، ودابة »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، تقف بالإمالة عليه للكسائي<sup>(٣)</sup> .

« ٢ » فإن سأل سائل فقال : لم فتح ما قبل هاء التانيث ولزمه الفتح ، وقد كان قبل دخول هاء التانيث يجري عليه الإعراب ، فلما دخلت هاء التانيث لزم الفتح ، وإلا لزم السكون لزوال الإعراب عنه إلى هاء التانيث ؟ فالجواب أنك إذا قلت : « قائم ، وصائم »<sup>(٤)</sup> جرى الإعراب في الميم ، فإذا

(١) جاءت هذه المراتب بغير عطف في « ب » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) مثال هذين اللفظين في سورة البقرة ( ٢٦١ ت ، ١٦٤ ) .

(٣) التبصرة ٤٦/ب ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٧٩/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء « ٤٠٠ »

(٤) مثال هذين اللفظين في سورة آل عمران ( ٣٩ ت ) ، ومن الثاني صيغة الجمع المذكور في الأحزاب ( ٣٥ ت ) .

أدخلت هاء التانيث انتقل الإعراب على الهاء فقلت : «قائمة ، وصائمة » وكذلك ما أشبهه . فلما كان الحرف الذي عليه الإعراب ، قبل دخول هاء التانيث ، قد يكون ما قبله ساكناً في نحو : « نعمة ، ورحمة »<sup>(١)</sup> وشبهه ، لم يسكن إسكانه ، ووجبت حركته ، فاختر له الفتح لمشاكلة هاء التانيث الألف التي للتانيث ، التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكان الفتح أولى به لخفته ، ولأن الهاء زائدة ، فلم يجمعوا على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة ، فجعلوها حركة خفيفة ، وهي الفتح ، فلزم ما قبلها الفتح ، كما لزم ما قبل الألف . وأيضاً فإن الفتح من موضع خروج الهاء ، لأنه من الألف ، والهاء من مخرج الألف ، فكان أولى بحركة ما قبلها لذلك . ولما كانت الهاء في هذه بدلا من ياء ، وخالفت الهاء سائر هاءات التانيث ، إذ لا ترجع في الوصل تاء ، خولف بينها ، وبين سائر هاءات التانيث ، فكسر ما قبلها ، ولا نظير لها . وقد قال جماعة من البصريين : إن الهاء إنما فتحت ما قبلها لأنها بمنزلة اسم ، ضم إلى اسم ، ففتحت ما قبلها<sup>(٢)</sup> كما فتحت ما قبل عشر من « خمسة عشر » وكما قالوا : شَغَرَ بَعَرَ ، أي : متفرون<sup>(٣)</sup> . وقال ثعلب<sup>(٤)</sup> لما نحيي بهاء التانيث نحو أَلَف التانيث لزم ما قبلها الفتح كالألف ، وجازت الإمالة فيها كالألف . فأما علة [ فتح ]<sup>(٥)</sup> ما قبل هاء التانيث في اختيار ابن مجاهد ، إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء أو عين أو حاء ، فإن هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك ، ومنها حرف الإطباق ، ينطبق اللسان بالحنك مستعليا عند

(١) الحرفان في سورة البقرة ( ٢١١ آ ، ١٥٧ ) .

(٢) قوله : « لأنها بمنزلة ... قبلها » سقط من : ص .

(٣) ومثله : شَدَرَ بَدَرَ ، بالكسر والفتح فيهما جميعا أي أولهما ، انظر

الإتباع ١٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٦٢ ، ٩٩ ، والقاموس المحيط « شفر » .

(٤) هو أحمد بن يحيى أبو العباس ، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة في زمانه ،

أخذ عن ابن الأعرابي وسلمة ومحمد بن سلام وغيرهم ، وعنه أبو الحسن الأخفش وابن الأنباري وإبراهيم الحارثي وغيرهم ، ( ت ٢٩١ هـ ) ، ترجم في ابنه الرواة

١٣٨/١ ونزهة الألباء ٢٩٣ ، وطبقات القراء ١/١٤٨

(٥) تكملة لازمة من : ص .



حروفها ، فكره [ ابن مجاهد ]<sup>(١)</sup> أن ينحى بهذه الحروف نحو الكسرة بعد (٥١/ب) استعلائها وتضعدها وانطباقها بالحنك . فكان الفتح أولى بها ، لأنه أشبه بحالها من الكسر ، لأن الكسر ضد حالها ، وحروف الاستعلاء سبعة : العين ، والحاء ، والقاف ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، . وكذلك اختيار القراء الفتح مع الراء ، إذا انفتح ما قبلها ، أو كان ساكناً غير الياء ، قبله فتحة ، لأن الراء حرف تكرير ، الفتحة عليه قوية ، كأنها فتحتان ، فإذا انفتح ما قبلها ، أو انفتح ما قبل الساكن الذي قبلها ، تقوى الفتح فيها ، وصار كأن قبل هاء التانيث ثلاث فتحات . فبعد أن ينحى بذلك نحو الكسرة لتمكّنه في الفتح . وكذلك اختاروا الفتح فيما قبل هاء التانيث ، إذا كان همزة أو هاء ، قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن غير الياء ، ليس قبلها كسرة ، نحو : « سفاهة ، والنشأة ، ومحشورة ، وبررة »<sup>(٢)</sup> ، كل هذا الاختيار فيه الفتح .

وعلة ذلك أن الهمزة والهاء من حروف الحلق ، وحروف الحلق بعيدة من الكسر ، لبُعدها من الياء ، قوية في الفتح ، لقربها من الألف . وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا أولاً ، فلمّا كانت كذلك قوّي الفتح وبعُد الكسر ، فتركت على فتحها ، واختير ذلك فيها . فإن انكسر ما قبلها ، أو كان ياء قويت الإمالة ، وجازت ، واستعملت في قراءة الكسائي ، لأن الكسرة والياء توجيان الإمالة فهلا إمالة ما بعدهما وحسنانه نحو : « بالخطئة ، وفاكهة ، والآخرة »<sup>(٣)</sup> ، وكان أبو الطيب رحمه الله يقول : إذا وقع قبل الهمزة ساكن أمال الكسائي الهمزة في الوقف ، ولا يسأل عن حركة ما قبل الساكن ، غير أنه استثنى « براءة » بالفتح في الموضعين<sup>(٤)</sup> . وقد أضاف قوم امتناع الإمالة مع الكاف ، لقربها من القاف ، ومذهب أبي

(١) نكلمة موضحة من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة الأعراف ( ٦٦ آ ) ، العنكبوت ( ٢٠ آ ) ،

ض ( ١٩ آ ) ، عيسى ( ١٦ آ ) .

(٣) أول الأحرف في سورة الحاقة ( ٩ آ ) ، يس ( ٥٧ آ ) ، البقرة ( ٤ آ ) .

(٤) أولهما في سورة التوبة ( ١ آ ) ، والثاني في القمر ( ٤٣ آ ) .

الطبيب الإمالة مع الكاف على كل حال ، وقد أضاف قوم إلى هاء التأنيث ، في الإمالة ، إمالة ما قبل هاء السكت في « كتابيه ، وحسابيه »<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> غلط ، لا يجوز ذلك ، لأن هاء السكت لا تنقلب تاء في الوصل ، ولا تشبه الألف ، ولا أصل لما قبلها في الإمالة .

فإن وقع قبل هاء التأنيث ألف ، منقلبة عن واو ، فلا سبيل إلى الإمالة نحو : « الزكاة ، والصلاة »<sup>(٣)</sup> . وعلة ذلك أنك لو أملت ما قبل هاء التأنيث في هذا لأملت الألف ، ولم تقدر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة ، التي قبلها نحو الكسرة ، فيخرج الأمر إلى حكم آخر ، وهو حكم إمالة ذوات الواو ، وذلك غير مروى عن أحد ، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة ، وهذا غير جائز ، إذ لا علة توجب الإمالة : لا كسرة ، ولا أصل في الياء ، ولا مروى عن أحد . فأما « الحياة »<sup>(٤)</sup> فلو رويت إمالة الألف لجاز ( ١/٥٢ ) ذلك ، لأنه من الياء ، وتكون إمالاته من إمالة ذوات الياء ، وليس من إمالة ما قبل هاء التأنيث في<sup>(٥)</sup> شيء ، لأنك لو أملتته نحوت بالألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولكن لم ترو إمالاته عن أحد ، وذلك ليتبع به نظائره نحو : « الصلاة ، والزكاة »<sup>(٦)</sup> .

« ٣ » فإن قيل : قد ذكرت أن هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً ، وهذه قبلها ساكن ؟  
فالجواب أن هذه الألف التي قبل هاء التأنيث في « الحياة ، والزكاة ،

(١) تقدم ذكر هذين الحرفين أولهما في « علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » ، الفقرة « ٧ » .

(٢) ب : « وهذا » ورجحت ما في : ص .

(٣) الحرفان في سورة البقرة ( ٤٣ ، ٣ ) .

(٤) الحرف في سورة البقرة ( ٨٥ ، ٨٤ ) .

(٥) ب : « من » وتصويبه من : ص .

(٦) التبصرة ١/٤٦ ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٨٢/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء

٤٠٠ ، وكتاب سيبويه ٣٣٧/٢ .

والصلاة، والقضاة»<sup>(١)</sup> وشبهه، أصلها الفتح، ولكنها لما تحركت بالفتح، وقبلها متحرك، قلبت ألفاً على أصول الاعتلال، فالهاء على أصلها، وإنما عرّض فيما قبلها عارض تغير به عن الفتح وأصله الفتح، ولتغيره امتنعت الإمالة فيه<sup>(٢)</sup> لأنك إنما تنحو بالفتحة، التي قبل هاء التأنيث، إلى الكسرة عند الإمالة. فلمّا عُدِمَت<sup>(٣)</sup> الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع.

فأما «مناة»<sup>(٤)</sup> فالصواب فيها الوقف على<sup>(٥)</sup> الفتح، لأنها لو أميلت لهاء التأنيث لأُمِيلَت الفتحة التي قبلها، ولو أميلت في الوقف لكانت الإمالة في الوصل أولى، فترك الإمالة في الوصل يدلّ على أنها غير مُمالة في الوقف، وليس في كلام العرب ألف ثانية تفتح في الوصل، وتُمال في الوقف ألبتة. وكون ألف «مناة» من الياء لا يوجب إمالتها، لكون هاء التأنيث بعدها، كما لم توجب الإمالة في «الحياة»، والألف أصلها الياء.

فأما «كمشكاة، ومزجاة»<sup>(٦)</sup> وشبهه، فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاء التأنيث، إنما وقعت ووجب لأجل أن الألف رابعة. وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها. كانت الألف من الياء أو من الواو، ألا ترى أن «أزكى، وأدعى، ويدعى»<sup>(٧)</sup> وشبهه يمال، وإن كانت ألفة أصلها الواو، لأنها قد صارت رابعة، فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو. ألا ترى أنك تقول: «زكوت وأزكيت». فتثبت الواو إذا كانت ثالثة، وترجع الياء في موضعها إذا كانت رابعة.

(١) تقدّم ذكر الثلاثة الأولى وأما الرابع فلا مثال له في القرآن.

(٢) ص: «في هذا النوع فيه».

(٣) ب: «حذفت» ورجحت ما في: ص.

(٤) الحرف في سورة النجم (٢٠ آ).

(٥) قوله: «الوقف على» سقط من: ص.

(٦) تقدّم في «باب علل الروم والإشمام» الفقرة «٨»، والثاني في سورة

يوسف (٨٨ آ).

(٧) أول الأحرف في سورة البقرة (٢٣٢ آ) وليس للأخرين مثال

في القرآن.

فأما الإمالة في « تقاة ، وتقاته »<sup>(١)</sup> فإنما وجبت ، لأجل أن أصل الألف الياء ، فلا مزية للوقف على البوصل ، ولا سبيل لهاء التانيث في هذه الإمالة ، لأن المثال في هذا هو الألف وما قبلها ، يُنحى بالألف نحو أصلها ، ويُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، لتتمكن الإمالة في الألف . وهاء التانيث إنما تمثال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة (ب/٥٢) لا غير ، فاعرف الفرق بينهما ، والاختيار فتح ما قبل هاء التانيث ، لأنها كسائر الحروف ، ولأن الوقف عارض ، ولأنه الأصل ، ولأن القراء أجمعوا عليه غير الكسائي .

قال أبو محمد : قد ذكرنا من علل الإمالة ما حضرنا في وقت تأليفنا لهذا الكتاب ، فما أغفلنا الكلام على علته مما أماله القراء ، فهو جار في علته ، على ما ذكرنا ويئنا وعللنا ، فليس يخرج شيء مما أماله القراء في علته عما ذكرنا .



(١) تقدم ذكرهما في « باب فيه أحرف تمال لما تقدم ... » ، الفقرة « ه » .

## باب

### أحكام الراءات وعللها

« ١ » اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الراء ، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحو : « مررت بساتر وغافر »<sup>(١)</sup> وشبهه ، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز ، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق . ألا ترى أنك لو قلت : « رغدا ، ورقدا »<sup>(٢)</sup> ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة ، وهذا لا يمال ، ولا علة فيه توجب الإمالة فيه .

« ٢ » واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر ، لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد ، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين ، وأقوى منها ما كان في ثلاثة أحرف أو أربعة . وقد مضى بيان ذلك وعلته .

« ٣ » واعلم أن الراء ، التي يجوز تغليظها وترقيقها ، تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ، فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسكونه ، فهو يدبره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه . فإذا كان قبله كسرة لازمة ، غير عارضة ، رقت الراء ، لقربها من الكسرة التي قبلها . وإذا كان بعدها ياء رقت ، لقربها من الياء التي بعدها ، وذلك في الكسر نحو : « من فرعون ، وأنذرهم » ، وفي الياء نحو : « مريم ، وقرية » ، فإن انكسر ما قبلها وأتت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها ، نحو : « مريم »<sup>(٣)</sup> ، فهذا حكمها ما لم يأت بعدها حرف من حروف

(١) الثاني مثال في سورة غافر ( ٣٢ ) .

(٢) الثاني مثال في سورة البقرة ( ٣٥ ) .

(٣) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الأعراف ( ٩٢ ) ، مريم ( ٣٩٢ ) ،

البقرة ( ٨٧ ، ٥٨ ) ، هود ( ١٧٢ ) .

الاستعلاء ، فإن أتى بعدها حرف من ذلك غلبَ على الراء التعليل للحرف المستعلي ، الذي بعدها ، نحو : « فرقة ، وإرسادا »<sup>(١)</sup> وشبهه إلا أن تكون حركة الحرف كسرا فتضعف عن تعليل الياء ، فتشقق للكسرة التي قبلها وبعدها ، وذلك نحو قوله : ( كلٌّ فِرَق ) « الشعراء ٦٣ » ، فأما قوله تعالى : ( بين المرء وقلبه ) « الأتفال ٢٤ » و ( بين المرء وزوجه ) « البقرة ١٠٢ » فالأشهر عن ورش الترقيق لِقوة الهمزة وكسرتها ، فصارت الكسرة كالياء في « مريم » ويلزم من رقق (٥٣/أ) أن يُرقق في « كرسية »<sup>(٢)</sup> ، والرواية التعليل فيه ، لأن كسرة الهمزة أقوى من كسرة السين ، وهذا الذي ذكرنا في الساكنة إجماع من القراء عليه<sup>(٣)</sup> ، إلا « المر » في الموضعين<sup>(٤)</sup> ، فكأنهم غلظوه إلا ورشاً ، وعن ورش التعليل مثلهم فيه . فأما الراء المفتوحة والمضمومة فكلُّ القراء على تعليلها ، إلا ما يُيال ، فهو على ما تقدّم من الأصول ، غير أن ورشاً قرأ على أصول في المفتوحة والمضمومة أنا أذكرها<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » فمن ذلك أن يكون ما قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة لازمة ، غير عارضة ، أو يكون قبلها ساكن غير الياء ، قبله كسرة ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، فورش وحده يرقق الراء إذا كانت على هذه الشروط ، نحو : « خير ، وقدير ، ويصرون ، وذكر الله ، وذكر من معي ، وميراث ، والخيرات ، وإكراه »<sup>(٦)</sup> ونحوه ، فإن انفتح ما قبلها<sup>(٧)</sup> أو انضم ، أو أتى بعدها حرف استعلاء

(١) الحرفان في سورة التوبة ( ١٢٢ آ ، ١٠٧ ) .

(٢) الحرف في سورة البقرة ( ٢٥٥ آ ) .

(٣) ص : « القراء عامة » ولفظ « عليه » سقط منها .

(٤) تقدّم تخريج هذا الحرف وذكره في « فصل في إمالة فواتح السور » ، الفقرة « ١ » .

(٥) قوله : « أنا أذكرها » سقط من : ص .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة ( ٢٣٤ آ ، ٢٠ ) ، الواقعة ( ٤٦ آ ) ،

المائدة ( ٩١ آ ) ، الأنبياء ( ٢٤ آ ) ، آل عمران ( ١٨٠ آ ) البقرة ( ١٤٨ آ ، ٢٥٦ ) .

(٧) ب : « قبلها » ورجّحت ما في « ص » لوضوح عودة ضمير المثني على الرايين

المضمومة والمفتوحة .

غَلَط ورش الراء كجماعة القراء ، نحو : « سراط ، وفراق ، وفراغ ، واليسر ، وضرب الله ، وحصرت صدورهم »<sup>(١)</sup> وشبهه ، لا يعتد به الساكن حائلا قبل حرف الاستعلاء [ فإن وقف على ( حصرت ) رقت الراء لزوال حرف الاستعلاء ]<sup>(٢)</sup> الذي أوجب التغليب في الراء ، ولزوم الكسرة قبل الراء .

فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتد بها ، نحو : « لربهم ، وبرازقين »<sup>(٣)</sup> كأن الحرف لم يذكر ، وكأنه ابتداء براء ، لا شيء قبلها يوجب ترفيقها . وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ، ليس من الكلمة ، نحو قراءته : « بعاد إرم »<sup>(٤)</sup> الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي على التنوين عارضة . إنما هي كسرة الهزة أقيت على التنوين ، فإن ابتداء ب « إرم » غلط الراء ، لأن الكسرة عنده عارضة ، إنما تثبت في الابتداء لا غير . وكذلك الراء الساكنة ، إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة ، أو من كلمة أخرى ، لم تعمل في الراء ، وكانت الراء مغلظة نحو : « يا بني اركب »<sup>(٥)</sup> الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي قبلها في كلمة أخرى ، فإن ابتدأت ب « اركب » غلظت الراء أيضا ، لأن الابتداء عارض ، وألف الوصل غير لازمة ، فضعفت كسرتها ، فلم تعمل في الراء ، فبقيت مغلظة على أصلها . وقد خرجت عن هذه الأصول أشياء ، نقلت بالوجهين بالترقيق والتغليب ، وأشياء مغلظة ، وقبلها ما يوجب ترفيقها ، لكنّها أتت بالتغليب على الأصل .

« هـ » من ذلك « عشرون ، وكبر ، وعمران ، وإبراهيم ، وإسرائيل ، ووزرك ، ووزر أخرى ، وذكرك ، وفنطرة ، وإصرهم ، وحذرهم ، ولعبرة ، وعبرة ،

- 
- (١) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الفاتحة (٦ ت) ، الكهف (٧٨ ت) ،  
الذاريات (٢٦ ت) ، البقرة (١٨٥ ت) ، إبراهيم (٢٤ ت) ، النساء (٩٠ ت) .  
(٢) تكملة لازمة من : ص .  
(٣) أول الحرفين في سورة الأعراف (١٥٤ ت) ، وثانيهما في الحجر (٢٠ ت) .  
(٤) الحرف في سورة الفجر (٦-٧) .  
(٥) الحرف في سورة هود (٤٢ ت) .

وكبره (٥٣/ب) ، ومصر «<sup>(١)</sup>» ، وعلل ذلك أن أكثر هذه الكسرات على حروف الحلق ، وما قرب منها ، وحروف الحلق بعيدة من الراء ، فكان الكسرة بعدت من الراء ، على قدر بُعد الحرف ، الذي الكسرة عليه ، من الراء في المخرج والصفة ، فبعد عملها في الراء وقوي التغليظ فيها ، ألا ترى أن « عشرون » لما كانت الكسرة بعيدة من الراء ، لكونها على حرف حلق ، وطالت الكلمة ، وقويت الشين في الإحالة ، بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها ، لم يعتد بالكسرة ، فغلظ الراء ، لأنه الأصل ، ولأن المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألبتة ، فضعت<sup>(٢)</sup> كونها مرققة فغلظت .

وأن « كبرا » لما كانت الكسرة على حرف قريب من القاف<sup>(٣)</sup> ، والقاف قريبة من حروف الحلق ، وبعيدة من الراء ، بعدت الكسرة من الراء لذلك ، وحال بينهما حرف قوي ، وهو الباء ، فكان الفتح هو الأصل ، ولم يعتد بالكسرة ، وغلظ الراء .

وأن « عمران » لما كانت الكسرة على العين [ وهي ]<sup>(٤)</sup> من حروف الحلق ، وحال بينها وبين الراء الميم ، وفيها غنة ، قوِي الحائل ، وبعُد ما بين الراء والكسرة لقوة الحائل ، وبعده من الراء ، ولبعد الحرف الذي عليه الكسرة من مخرج الراء ، فكان الكسرة بعدت من الراء لبعد الحرف منها ، وزاده قوة لكون الألف بعد الراء ، والألف من الفتحة ، فقوّت الألف فتحة الراء ، وضعف الترقيق ، فغلظت .

(١) أول هذه الحروف على ترتيبها في سورة الأنفال (٦٥ آ) ، الأنعام (٣٥ آ) ، آل عمران (٣٣ آ) البقرة (١٢٤ آ ، ٤٠) الانشراح (٢ آ) ، الأنعام (١٦٤ آ) الانشراح (٤ آ) ، البقرة (٢٨٠ آ) ، الاعراف (١٥٧ آ) ، النساء (٧١ آ) آل عمران (١٣ آ) يوسف (١١١ آ) ، النور (١١ آ) ، يونس (٨٧ آ) .

(٢) ب : « فضعت » ورجحت ما أثبتته لوضوح المعنى به كما في : ص .

(٣) يعني : أن الكسرة على الكاف .

(٤) تكملة لازمة من : ص .



وإن « إبراهيم ، وإسرائيل » لما كانت الكسرة على همزة ، وهي من حروف الحلق بعُدت الكسرة من الراء ، لكونها على حرف بعيد في المخرج من الراء ، فبعُدت الراء ، وقوي الحائل ، وطال الاسم ، وقوي الراء في الفتح الألف التي بعدها في الاسمين ، فضعف الترقيق ، فعُلِّظتا .

وإن « وزرك ، ووزر أخرى » لما كان الحائل حرفا قويا من حروف الصفير قوري في الإحالة بين الكسرة والراء ، فضعف الترقيق ، فعُلِّظت الراء لأنه أصلها .

وإن « فنطرة » لما حال بين الكسرة والراء حرف من حروف الإطباق والاستعلاء قوري [ ذلك ]<sup>(١)</sup> في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء ، فضعف الترقيق ، فعُلِّظت الراء ، لأنه أصلها . وكذلك العلة في « إصرهم ، ومصر » ، وإن « حذرهم ، ولعبرة ، وكبرة » لما كانت الكسرة على حرف من حروف الحلق ، والكاف تقرب من الحلق بعُدت الكسرة من الراء كبُعِد مخرج حروف الحلق منها . وأيضاً فقد حال بين الراء ( هـ / أ ) والكسرة حرف قوي ، وهو الياء والذال ، فضعف الترقيق ، وقوي التغليظ ، لأنه الأصل ، والأصل أبداً أقوى من الفرع ، وعلى ذلك يُعَلل مارثوي عن ورش من تغليظ « إجرامي ، وحيران ، وعشيرتكم » في براءة ، و « صهرا » في الفرقان ، وبالوجهين قرأت في هذه الأربعة مواضع .

« ٦ » وعلة التغليظ ماذكرنا من أنه الأصل ، ولبُعِد الكسرة عن الراء في « إجرامي » لكونها على حرف من حروف الحلق ، فبعُدت الكسرة لبعد حرف الحلق عن الراء ، ولكون الساكن من حروف الحلق ، وكون الكسرة على حرف بعيد من الراء ، وهو الصاد من « صهرا » . فأما « حيران ، وعشيرتكم » فالترقيق والتغليظ فيهما متساوٍ في العلة ، لأن الياء قريبة من الراء ، ولم يحل بين الراء والياء حائل ، فكلما الوجهين قوي في النظر والقياس ، والتغليظ هو الأصل . وبالوجهين قرأت فيهما .

فأما ماذكرنا من الراء المفتوحة المنونة في « فعيل » فالأشهر عن ورش فيها

الترقيق في الوصل والوقف ، لأن الياء لازمة قبل الرءاء في الوجهين جميعاً ، وليس للتونين في التغليظ عمل <sup>(١)</sup> . وقد روي التفخيم فيها في « الرجال » <sup>(٢)</sup> خاصة <sup>(٣)</sup> ، وهو مذهب أبي الطيب ، ولا حجة له في ذلك غير الرواية . فإن كان فخّم في الوصل لأجل التونين ، ورقّت في الوقف لذهاب التونين ، فيلزمه تفخيم « قمطيرا ، وخضرا » <sup>(٤)</sup> ونحوه في الوصل لأنه مثوّن ، وهو لا يفعل ذلك ، فليس فيه غير الرواية ، والترقيق هو الصواب لورث ، والتفخيم هو الأصل ، وعليه كل القراء ، وهو الاختيار في الرءاءات كلّها ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء ، ولأنه أفخم في التلاوة ، إلا ما كان يثمال ، فله أصله وروايته ، على ماقدّمنا من الرءاء ، إذا كان بعدها ألف أصلها الياء نحو : « يرى ، واقرى » <sup>(٥)</sup> أو ما كان بعدها همزة مثالة ، فيثمال ما بعدها نحو : « رأى ، وراك » <sup>(٦)</sup> وشبهه وقد قدّمنا علة ذلك والاختلاف فيه .

« ٧ » ومما خرج عن الأصول الرءاء المفتوحة ، يكون قبلها ساكن غير ياء في حال النصب ، وهي منوثة ، وذلك نحو : « ذكرنا ، وسترا ، ومصرا » <sup>(٧)</sup> الرواية فيه عن ورش بالتغليظ كجماعة القراء . وعلته في ذلك ما تقدّم ذكره من كون الحائل من قرب الحلق ، وكونه من حروف الصفير ، وكونه من حروف الإطباق والصفير ،

(١) لفظ « عمل » سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة البقرة (٢٢٨ آ) .

(٣) ب : « الرجال فيها خاصة » ، ص : « التفخيم فيها خاصة » وبطرح الجار والمجرور في الأصل الوجه .

(٤) أول الحرفين في سورة الإنسان (١٠ آ) ، والثاني في الكهف (٣١ آ) .

(٥) الحرف الأول في سورة البقرة (١٦٥ آ) ، وثانيهما في آل عمران (٩٤ آ) ، وتقدّم ذكرهما في «باب أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٦» .

(٦) تقدّم أولهما في «معرفة أصل الألف» ، الفقرة «٢» وثانيهما في «الإمالة للإمالة» الفقرة «١٢» .

(٧) الأحرف ترتيبا في سورة البقرة (٢٠٠ آ) ، الكهف (٩٠ آ) ، البقرة

فقوي الحائل لذلك ، فغلّظت الراء ، ولم تعمل الكسرة في الراء لضعفها وبعدها ، وقوة ( ٥٤/ب ) الحائل .

« ٨ » ومما خرج عن هذه الأصول ما تكرر في الراء ، والثانية مفتوحة أو مضمومة ، وقبل الراء الأولى كسرة ، أو ساكن قبله كسرة ، فغلّظه ورش كسائر القراء ، وذلك نحو : « مدرارا ، وقرارا ، والقرار »<sup>(١)</sup> . وعلة ذلك أن الراء الثانية ، لما كانت مفتوحة ، وهي حرف تكرير ، كانت الفتحة عليها مقام فتحتين ، فقويت الفتحة في الراء الأولى ، لقوتها أيضاً في التكرير ، وزادها قوة قوة الفتحة في الراء الثانية ، والألف التي بينهما من الفتحة ، فكأنه اجتمع خمس فتحات ، والتغليظ مع الفتح يكون ، فقوي التغليظ لذلك ، وضعفت الكسرات التي قبل الراء لتكرير الفتحات بعدها ، فكان التغليظ في الراء أقوى وأولى لذلك ، وإذا هو الأصل وعليه كل القراء . فأما قوله تعالى : ( بشر )<sup>(٢)</sup> فإن ورشاً نفرّد فيه بترقيق الراء الأولى . وعلة ذلك أن الراء الأولى ، لما أتى بعدها راء مكسورة وهي حرف تكرير ، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم<sup>(٣)</sup> يحلّ بينهما حائل ، قويت الكسرة ، فعملت في الراء الأولى ، فقربت فتحة الأولى إلى الترقيق ، الذي هو بين اللفظين ، ليقرب من كسرة الراء الثانية ، فيعمل اللسان عملاً ، يقرب بعضه من بعض<sup>(٤)</sup> . فأما الراء الثانية فلا اختلاف في ترقيقها ، لأنها مكسورة ، ولأنها ، إذا كان يترقق من أجلها ما قبلها ، فهي أولى بالترقيق ، وأخرى أن لا تكون غير مرفقة ، وترقيقها إجماع من القراء . وعلة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح ، فلو فخمت المكسورة لأدخلت فيها طرفاً من الفتح ، وهذا لا يتمكّن ، ولا يقدر عليه ، ولا هو

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة الانعام ( ٦٢ ) ، النمل ( ٦١ آ ) ، إبراهيم

( ٢٦٢ ) .

(٢) الحرف في سورة المرسلات ( ٣٢ آ ) .

(٣) ب : « لم » وبالواو وجهه كما في : ص .

(٤) قوله : « كسرة الراء .. بعض » سقط من : ص .

من كلام العرب ، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام<sup>(١)</sup> . وقد كنا ألفنا كتاباً مفرداً في الرءات وعللها ، فلذلك اقتصرنا<sup>(٢)</sup> في هذا الكتاب ، على ما ذكرنا ، ففيه كفاية من ذلك عن غيره<sup>(٣)</sup> .



## ومن باب حكم الوقف على الرء

إذا وقفت على رء مكسورة وقفت بالترقيق ، كما كانت في الوصل إذا رُمّت الحركة ، لأنك قد أبقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الرء ، وهو بعض الكسر ، الذي كان على الرء ، فإن وقفت بالإسكان ، وقبلها كسرة ، وقفت أيضاً بالترقيق ، كما تُرقيق الساكنة ، إذا كان قبلها كسرة نحو : « مرية »<sup>(٤)</sup> وتقف على « بشر » بالترقيق في الثانية إن رُمّت ( أ/٥٥ ) الكسرة ، وبالتغليظ إن أسكنت ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل : « ترميهم »<sup>(٥)</sup> وكذلك<sup>(٦)</sup> : « شرر »<sup>(٧)</sup> تقف بالترقيق<sup>(٨)</sup> إن رُمّت الحركة . وإن أسكنت وقفت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل : « ترجعون »<sup>(٩)</sup> ، فهذا حكم الوقف على [ الرء ]<sup>(١٠)</sup> المكسورة في الوصل .

(١) قوله : « لا يكون فتح . . من الكلام » سقط من : ص .

(٢) ب : « اختصرنا » ووجه ما أثبتته من : ص .

(٣) ما تقدم في هذا الباب انظره في التبصرة ١/٤٧ - ١/٤٨ ، والتيسير ٥٥ ،

والنشر ٨٧/٢

(٤) تقدم تخريجه في « باب أحكام الرءات وعللها » ، الفقرة « ٣ » .

(٥) الحرف في سورة الفيل ( أ/٤ ) .

(٦) ص : « فتقف على » .

(٧) الحرف في سورة الحجر ( أ/٤٧ ) .

(٨) ص : « بالترقيق في الثانية » .

(٩) الحرف في سورة البقرة ( أ/٢٨ ) .

(١٠) تكملة موضحة من : ص .

فإن كانت الرءاء ، مفتوحة في الوصل مضممة ، وقتت بالتفخيم أيضاً نحو : « قدّر ، وأدبر »<sup>(١)</sup> لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة . ولو استعملت الروم فيها لم تكن أيضاً إلا مضممة ، على حالها في الوصل . فإن كان قبلها كسرة أو ياء وقتت بالترقيق ، نحو « العير ، وفاطر »<sup>(٢)</sup> لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة ك « مرية » ، ولو رُمّت لوقفت لورش بالترقيق كالوصل ، ولباقي القراء بالتغليظ كوصلهم ، لكن لا يستعمل القراء الروم في المنصوب لخفته .

وقد اختلف عليّ فيه قول أبي الطيب ، فمرة أجازته ومرة منعه ، وتركه أحب إليّ . فإن كانت الرءاء مضمومة وقتت بالروم ، أجريتها على حكمها في الوصل ، فإن أشممت الحركة أو أسكنت ، وقبل الرءاء كسرة ، وقتت بالترقيق نحو : « هو القادر »<sup>(٣)</sup> ، لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة ك « مرية » ، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة وقتت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمة ك « ترجعون ، وترميهم » .

وحكم الياء قبل الرءاء في جميع ذلك حكم الكسرة قبلها . وكذلك حكم الساكن قبل الرءاء ، وقبله كسرة ، حكم الكسرة قبل الرءاء ، فتقف على « خير ، وبصير »<sup>(٤)</sup> المرفوعين بالترقيق إن لم ترم الحركة . فإن رمت الحركة وقتت لورش بالترقيق كما تصل ، ووقفت لباقى القراء بالتغليظ كما يصلون ، لأن بعض الحركة باق على الرءاء ، فتجري في الوقف على حالها في الوصل ، وكذلك « بصير ، وخير »<sup>(٥)</sup> وشبهه ، المخفوض ، تقف عليه كالوصل رُمّت الحركة أو لم ترم ، وكذلك تقف على : « ذكر ، وذكر من معي »<sup>(٦)</sup> المرفوعين بالترقيق ، إن<sup>(٧)</sup> لم

(١) أول الحرفين في سورة فصلت (١٠٠ آ) ، والثاني في المعارج (١٧ آ) .

(٢) الحرف الأول في سورة يوسف (٧٠ آ) ، والثاني في الأنعام (١٤ آ) .

(٣) الحرف في سورة الأنعام (٦٥ آ) .

(٤) الحرفان في سورة البقرة (٢٣٤ آ ، ٩٦) .

(٥) أول الحرفين في سورة هود (٢٤ آ) ، والثاني في فاطر (١٤ آ) .

(٦) تقدم ذكرهما في «باب أحكام الرءاءات وعللها» الفقرة «٤» .

(٧) ص : «رمت أو لم ترم» .

ترم لجميعهم ، لأنها تصير ساكنة قبلها ساكن ، قبله كسرة ، فإن رُمّت الحركة ووقت لورش بالترقيق ولغيره بالتغليظ كالوصل ، فأجرِ الرء مع روم الحركة أبداً مجراها في الوصل ، وأجرِها إذا لم ترم مجرى الساكنة على حكمها ، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن ، قبله كسرة أو ياء رَقَّتْ ، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن قبله فتحة ، غَلَطْتَ . فعلى هذا يجري الوقف على الرء .

ولو أن قائلًا قال : لا أعتدّ بالوقف لأنه عارض ( ٥٥/ب ) ، وأجري الرء في الوقف على ما كانت عليه في الوصل ، من ترقيق أو تغليظ ، لكان لقوله قياس ، ولكن الأحسن ما ذكرت لك ، فاستعمله ، فإنه قياس الأصول ، وعليه جرت الرءات . وهذا إنما أخذ سماعاً وقياساً على ما سُمع ، ونصّه قليل غير موجود في الكتب ، بل كلُّ القراء أغفل الكلام على كثير مما ذكرنا ، ولم يبين كيف هو يتفخّم ولا يترقق ، لكن القياس ، على ما نصّوا عليه ، يوجب ما ذكرنا من الأحكام في الرءات (١) .



## باب

### في ترقيق اللام وتغليظها

اعلم أن اللام حرف ، يلزمه تفخيم وتغليظ ، لمشاركته الرء في المخرج . والرء حرف تفخيم ، ولمشاركته النون في المخرج ، والنون حرف غنة . فاللام تنفخم للتعظيم ، وتنفخم أحرف الإطباق ، وحرف الإطباق منفخم ، يأتي بعدها ليعمل اللسان عملاً واحداً في التفخيم .

(١) انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٨ ، والتيسير ٥٧ ، والنشر ١٠١/٢

فأما تفخيمها للتعظيم فنحو اللام من اسم « الله » جل ذكره ، هي مفخمة أبداً للتعظيم ، تقول : « الله ربي ، قال الله ، ولا إله إلا الله »<sup>(١)</sup> لانزال اللام مفخمة ، إلا أن يأتي قبلها كسرة فتثقل للكسرة . فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى التفخيم ، تقول : « بالله أثق ، وفي الله عِوض ، ولا سم الله حلاوة » فثقلت اللام للكسرة التي قبلها ، فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى أصلها ففخمت ، تقول : « اسم الله عظيم ، الله ثقني ، الله يعوض خيراً » وهذا لا اختلاف فيه بين القراء ، إنه على ما ذكرت لك .

وأما تفخيمها لحرف الإطباق قبلها فتفرّد به ورش عن نافع في بعض المواضع [ وذلك ]<sup>(٢)</sup> إذا كان قبل اللام طاء أو صاد أو ظاء ، ما لم تنكسر اللام أو تنضم أو تنكسر أو تنضم الظاء ، فالذي يفخّم نحو : « ظلموا ، ومن أظلم ، والصلاة ، ومصلّى ، والطلاق ، وطلقتم »<sup>(٣)</sup> وشبهه ، قرأه ورش وحده بالتفخيم ، ورقّقه باقو القراء . وعلة من فخّم هذا النوع أنه ، لما تقدّم اللام حرف مفخّم مطبق مستعمل ، أراد أن يقرّب اللام نحو لفظه ، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً ، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقرّبون الحرف من الحرف ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ويقرّبون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً ، وعلى هذا أتت الإملات في عللها ، وعلى هذا أبدلوا من السين صاداً إذا أتى بعدها ( ٥٦ / أ ) طاء أو قاف أو غين ، أو خاء ، ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً ، فذلك أخف عليهم من أن يتسبّل اللسان بالحرف ، ثم يتصعّد إلى ما بعده . وعلة من رقق أن اللام حرف كسائر الحروف ، فأجراها مع حروف الإطباق قبلها كسائر الجروف . وأيضاً فإن الترقيق هو الأصل ، ألا ترى أنه لا يجوز تفخيم كل لام ،

(١) الحرفان الأولان في سورة آل عمران ( ٥١ ، ٥٥ ) ، والثالث في الصافات

( ٣٥٦ ) .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الأحرف في سورة البقرة ( ٥٩ ، ١١٤ ، ٣ ، ١٣٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ) .

ولا يجوز ترقيق كل لام ، فالأعم هو الأصل ، والتفخيم في اللام داخل فيها . لما ذكرت لك من مقاربتها للراء وللنون في المخرج ، وأيضاً فإن الترقيق عليه كل القراء ، فإجماعهم حجة .

فإن انكسرت اللام أو انضمت ، أو سكنت ، أو انضمت الطاء ، رَقَّق ورش اللام كسائر القراء نحو : « لظَلوم ، وفطَلٌ ، ويصلُّون ، ومن يظلم ، وفطَلْتُم ، وظَلَمَات ، ويصلِّي ، وفصلناه »<sup>(١)</sup> ، وعلمته في ذلك أنه ، إنما فحَمَّ اللام ، إذا كانت مفتوحة ، لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم ولأنها من الألف ، ولأن الفتحة مستعلية في المخرج كحروف الاستعلاء ، لأنها من الألف ، والألف حرف يخرج من هواء الفم ، فعامل اللام بالتفخيم مع الفتح ، وحرف الإطباق قبله ، ليعمل اللسان عملاً واحداً . فلما تغيرت اللام عن الفتح رجع إلى الأصل ، وهو الترقيق .

وأيضاً فإن اللام ، إذا انكسرت في نفسها امتنع فيها التفخيم ، لأن التفخيم إشباع فتح ، ومحال أن يشبَع الفتح في حرف مكسور أو مضموم ، وكذلك فعل في الطاء ، لما انكسرت بعد وقوع التفخيم بعد الكسر ، لأن فيه تكلفاً وخروجاً من تسفل إلى تعصّد ، وذلك صعب قليل في الكلام ، فردّ اللام للترقيق لكسرة الطاء قبلها ، وكان ذلك أليق وأسهل في اللفظ ، ألا ترى أنه لو فحَمَّ اللام في « يظلي ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفحَم حرفاً مكسوراً ، « يظلي ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفحَم حرفاً مكسوراً ، والكسر ضد التفخيم ، فكان يجمع بين الشيء وضده ، وليس هذا في كلام العرب . ولو فحَمَّ في نحو : « ظِلَال »<sup>(٢)</sup> لوجب أن يخرج من تسفل الكسر إلى تصعّد التفخيم ، وذلك مكروه صعب ، واللام المشددة المفتوحة حكمها حكم المخففة

(١) الأحرف ترتيباً في سورة إبراهيم (آ ٣٤) ، البقرة (آ ٢٦٥) ، النساء (٩٠ آ) ، الفرقان (١٩ آ) ، الواقعة (آ ٦٥) ، البقرة (آ ١٧) ، آل عمران (٣٩٢) ، الأعراف (٥٢٢) .

(٢) الحرف في سورة يس (آ ٥٦) .



المفتوحة ، ففخّم لورش بعد الحروف المذكورة نحو : « طَلّتم ، وظلّلنا وصلّى »<sup>(١)</sup> وشبهه .

وقد قرأتُ في المشددة بعد الطاء لورش بالترقيق كالجماعة ، والتغليظ أقيس ، وهو ظاهر النص . فأما اللام الساكنة فهي مرفقة لجميع القراء على كل حال ، وهو الأصل ، سوى « صلصال »<sup>(٢)</sup> ، فقد رُوي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه ، لأجل كون اللام بين حرفي ( ٥٦/ب ) الإطباق ، ولا نظير له . فذلك ممّا يقوي التغليظ ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ورُوي عنه ترقيقها ، وبالوجهين آخذٌ ، والترقيق هو الأصل ، وعليه جماعة القراء . وقد كان<sup>(٣)</sup> يلزم من غلظ « صلصال » أن يغلظ اللام من « خلق »<sup>(٤)</sup> لوقوعها بين حرفي استعلاء . وقد رُوي ، ولم أقرأ به . وبالترقيق قرأتُ فيه لقوة اللام بالحركة وضعفها بالسكون في « صلصال » ، فأعرّفه<sup>(٥)</sup> .



- 
- (١) الحرف الثاني في سورة البقرة (٥٧ آ) ، القيامة (٣١ آ) .  
 (٢) الحرف في سورة الحجر (٢٦ آ) .  
 (٣) لفظ « كان » سقط من : ص .  
 (٤) الحرف في سورة البقرة (٢٩ آ) .  
 (٥) ص : « فأعرف الأصل » ، انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١٠٧/٢ .

## باب

## حكم الوقف على اللام

اعلم أن اللام ، إذا فُخِّمَتْ في الوصل لورش ، للعلة التي ذكرنا ، من كون حرف الإطباق قبلها ، وكانت اللام متطرفة ، فلك في الوقف عليها وجهان : إن شئت فُخِّمَتْ كما وَصَلَتْ ، وإن شئت رَقَّقَتْ لَأَنهَا تصير ساكنة ، والساكنة لا تُفخِّمُ لحرف الإطباق إلا ما ذكرنا « من صلصال » [ ولا يُقاس عليه لأن اللام من « صلصال » ]<sup>(١)</sup> بين حرفي الإطباق ، وليس كذلك غيره ، فتقف لورش على : « فصل ، وتصل »<sup>(٢)</sup> بالتفخيم ، لأن الوقف عارض ، فتجربها لورش في الوقف مجرى حالها في الوصل ، فهو قياس . وإن شئت وقفت بالترقيق ، لأنها سَكَنَتْ ، والساكن<sup>(٣)</sup> لا يفخِّم بعد حرف الإطباق في « صلصال » ، و « صلصال » ليس بمنزلة « فصل ، وتصل » ، لأن فيه حرفي إطباق وليس في « فصل » ، وتصل » . وهذا جار على قياس ما ذكرنا في الراءات ، فابن عليه .

واعلم أن اللام المفتوحة المفخمة ، بعد الصاد ، إذا وقعت رأس آية في قراءة ورش ، رَقَّقَتْهَا ، لأنه يقرؤها بين اللفظين في الألف ، ولا يمكن ذلك حتى تنحو باللام بين اللفظين في الألف أيضاً ، وبين اللفظين إمالة ضعيفة ، ولا تجتمع الإمالة والتفخيم في حرف ، فلا بد أن ترقق اللام فيه كسائر اللامات ، وذلك إذا كانت رأس آية ، وذلك نحو : (عَبْدًا إِذَا صَلَّى) « العلق ١٠ » ، ونحو : (وذكر اسم ربّه

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة الكوثر (٢ ٢) ، والثاني في التوبة (٨٤ ١)

(٣) ص : « والساكنة »

فصلتني) « الأعلى ١٥ » ونحو : ( فلا صدقَ ولا صلتني ) « القيامة ٣١ » يقرأ ذلك بين اللفظين ، كما يفعل في رؤوس الآي كلها ، إذا كانت من ذوات الياء ، فإذا قرأه بين اللفظين رفقت اللام ، إذ لا يمكن أن يقرأ الألف بين اللفظين ، فيقرّ بها من الياء ، حتى تقرب الفتحة ، التي قبلها ، نحو الكسر ، ولا يمكن اجتماع تفخيم وكسر ، فلا بدّ من تريق اللام لما ذكرنا لورش .

فأما غير ورش ، ممّن يثرقق اللام على كلّ حال ، فهو يرفقها قرأه بين اللفظين أو لم يقرأ بذلك . وقد ذكرنا الإمالات في « كتاب الراءات » بأشبع [ من <sup>(١)</sup> هذا ، وفي الذي ذكرنا في هذا الكتاب كفاية إن شاء الله .

قال أبو محمد : وكل ما أغفلنا الكلام عليه ، من الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » فعلة ذلك جارية على ما ذكرنا ، ومقيسة على ما بيننا <sup>(٢)</sup> . فقد اجتهدت فيما ذكرت ، وبيّنت ما استطعت ، والكلام لله جلّ ذكره ، فلست أنكر أن أكون قد أغفلت أشياء ، لم أذكر عللها ، لكنها ترجع في عللها إلى قياس ما ذكرنا ، فقيس ما لم نذكره على ما ذكرت فهو الأكثر والأعم ، والذي أغفلت هو الأقل ، إن كنت أغفلت شيئاً من ذلك ، ولم أترك شيئاً من ذلك عن تعمّد .

تمّ الجزء الرابع بتمام علل الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » والحمد لله ربّ العالمين .

(١) من ههنا وقع سقط بمقدار ورقة من نسخة الأصل استدركت من : ص ، ل .

(٢) التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١١٥/٢

## بسم الله الرحمن الرحيم

### ذكر علل اختلاف القراء فيما قلَّ دوره من الحروف

فَمِنْ ذَلِكَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، وَهِيَ مَدْنِيَّةٌ ، وَكُلُّ مَا فِيهَا «يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا» (١) فَهُوَ مَدَنِيٌّ ، وَهِيَ مَائَتَا آيَةٍ وَخَمْسٌ وَثَمَانُونَ آيَةً فِي الْمَدْنِيِّ وَسِتٌ فِي الْكُوفِيِّ .

« ١ » قَوْلُهُ : ( وَمَا يَخْدَعُونَ ) قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْخَاءِ (٢) ، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَبِأَلْفٍ بَعْدَ الْخَاءِ ، وَكَسَرَ الدَّالَ (٣) .

« ٢ » وَعِلَّةُ مَنْ قَرَأَهُ بِغَيْرِ أَلْفٍ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ حَكَّوْا : خَادَعَ وَخَدَعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالْمُفَاعَلَةُ قَدْ تَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ (٤) كَقَوْلِهِمْ : دَاوَيْتُ الْعَلِيلَ ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ ، فَلَمَّا كَانَ « خَادَعَ وَخَدَعَ » ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ اخْتَارَ « خَدَعَ » فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « يَخْدَعُونَ » ، وَلَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَيَبَيَّنَ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى « يَخْدَعُونَ » . وَأَيْضاً فَإِنَّ « فَعَلَ » أَخْصَصَ بِالْوَاحِدِ مِنْ فَاعِلٍ إِذْ « فَاعَلَ » أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَيَقْوَى هَذَا الْمَعْنَى أَنَّ مَخَادَعَتَهُمْ ، إِنَّمَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَمْ (٥) يَكُنْ مِنَ النَّبِيِّ وَالْمُؤْمِنِينَ لَهُمْ مَخَادَعَةٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ وَاحِدٍ بِمَعْنَى « يَخْدَعُونَ » ،

(١) الحرف هو (١٠٤٦) .

(٢) قَوْلُهُ : «وَإِسْكَانُ الْخَاءِ» سَقَطَ مِنْ : ص .

(٣) التَّبَصُّرَةُ ٤٩/ب ، وَالتَّيْسِيرُ ٧٢ ، وَالْمَخْتَارُ فِي مَعَانِي قُرْآنَاتِ أَهْلِ

الْأَمْصَارِ ٢/ب ، وَالنَّشْرُ ٢٠٠/٢

(٤) ل : «أَحَدٌ» وَتَصْوِيْبُهُ مِنْ : ص .

(٥) ص : «بِقَوْلِهِمْ آمَنَّا وَلَمْ» .

فجرى الثاني على معنى الأول ، ويدلّ على ذلك قوله لنبيه عليه السلام : ( وإن يُريدوا أن يَخْدَعوك ) « الأفعال ٦٢ » فالخداع منهم خاصة كان<sup>(١)</sup> ، وقد أجمعوا على : ( وهو خادِعُهُم ) « النساء ١٤٢ » من « خدع »<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً فإن الإخبار جرى عنهم في صدر الآية بالخداعة لله ، فيبعد أن تنفي عنهم تلك الخداعة التي أوجبها لهم ، وأخبرنا عنهم بالخداعة في صدر الآية . ومعنى « يَخْدَعُونَ الله » أي : أولياء الله وأنبياء الله<sup>(٣)</sup> ، ومعنى الخداع إظهار خلاف ما في النفس<sup>(٤)</sup> ، والنبيّ والمؤمنون لا يفعلون معهم هذا<sup>(٥)</sup> .

« ٣ » وعلة من قرأه بألف إنما لمّا كان « يَخْدَعُونَ وَيَخْدَعُونَ » في اللغة بمعنى واحد أجرى الثاني على لفظ الأول إذ<sup>(٦)</sup> معناه « يَخْدَعُونَ أولياء الله » ، فذلك أحسن في المطابقة والمساكلة بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد . وأيضاً فإن المبرّد قال : معناه « وما يَخْدَعُونَ بتلك الخداعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالتها راجع عليهم »<sup>(٧)</sup> فوجب ألا يختلف اللفظ ، لأن الثاني هو الأول . وقد قال أبو عمرو : ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يَخْدَعُهَا ، فوجب أن يقرأ : « وما يَخْدَعُونَ إلا أنفسهم » إذ لا يَخْدَعُونَ أنفسهم [ إنما يَخْدَعُونَهَا ]<sup>(٨)</sup> .

قال أبو محمد : وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي ، لأن الخداع فِعْلٌ

(١) زاد المسير ٣/٣٧٦ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٢٣

(٢) زاد المسير ٢/٢٣١ ، والنشر ٢/٢٠٠

(٣) ذكره ابن الجوزي عن الزّجاج في زاد المسير ١/٢٩ ، انظر أيضاً تفسير

ابن كثير ١/٤٨

(٤) زاد المسير ١/٣٠ ، وتفسير النسفي ١/١٩ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٨

(٥) زاد المسير ٢/٢٣١

(٦) لفظ «إذ» سقط من : ص .

(٧) أورد هذا المعنى ابن الجوزي بنص قريب غير معزو في زاد المسير ١/٣٠

وكذلك ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٤٠ ، وانظر تفسير النسفي ١/١٩

(٨) تكملة موضحة من : ص .

قد<sup>(١)</sup> يَقع وقد لا يقع . والخَدْع فعل وقع بلا شك ، فإذا قرأت : « وما يَخْدعون » أخبرت عن فعل وقع بهم بلا شك ، وكذلك هو إذا قرأت : « وما يَخْدعون » .  
 جاز أن يكون لم تقع بهم المخادعة ، وأن تكون قد وقعت ، ف « يَخْدعون » أمكن في المعنى . وبغير ألف قرأ الحسن وأبو جعفر ومُورِّق<sup>(٢)</sup> وقَتادة<sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وطلحة وابن أبي ليلى<sup>(٤)</sup> وابن أبي إسحاق<sup>(٥)</sup> والجحدري والسُّخْتياني<sup>(٦)</sup> وعيسى بن عمر<sup>(٧)</sup> وابن إلياس<sup>(٨)</sup> وعمرو بن عبيد<sup>(٩)</sup> . قال أبو

(١) لفظ «قد» سقط من : ص .

(٢) مُورِّق بن عبد الله العجلي ، روي عن ابن عمر ، وعنه عاصم الأحول ، (ت ١٠٨ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٥٠٠ ، وتاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الاعلام ٢٠٦/٤

(٣) قَتادة بن دعامة ، التابعي ، أحد أئمة الحروف والتفسير ، حجة في الحديث ، وثقه ابن معين ، (ت ١٧١ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٣٣/٢/٣ ، وابن سعد ٢٢٩/٧

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن ابن الفقيه التابعي ، مقرر ، مفت ، قاضي ، عالم بالقرآن حدث عن أخيه عيسى والشَّعبي وعطاء وسواهم ، وعنه شعبة والسُّفْيَانان ووَكيع ، (ت ١٤٨ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ١٧١ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢

(٥) هو عبد الله ، بصري ، نحوي ، أخذ عنه كبار النحاة كابني عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والأخفش ، (ت ١١٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤١٠/١

(٦) هو أيوب بن كيسان أبو بكر ، من الطبقة الخامسة من أهل البصرة ، مولى بني عمار بن شداد ، (ت ١٣٢ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٥٢٢ ، والجرح والتعديل ٢٥٥/١/١

(٧) هو الثَّقَفِي ، عرض على ابن أبي إسحاق والجحدري ، وسمع وروي عن ابن كثير وابن منبج ، وعنه أحمد اللؤلؤي وهارون بن موسى والأصمعي والخليل ابن أحمد ، (ت ١٤٩ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الألباء ٢١ ، وطبقات القراء ٦١٣/١

(٨) لم أقف له على ترجمة في ما راجعت من مصادر .

(٩) أبو عثمان البصري ، أحد الذين وردت عنهم رواية حروف القرآن ، رواها عن الحسن البصري وسمع منه ، وعنه بشار بن أيوب ، (ت ١٤٤ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٦٠٢/١

حاتم : العامة عندنا [ على ]<sup>(١)</sup> « وما يخذعون » ، وهي على قراءة يحيى بن وثاب والأعمش<sup>(٢)</sup> ، وهي اختيار أبي عبيد وأبي طاهر وغيرهما .  
قال أبو محمد : والقراءة الأخرى حسنة ، ويتقويها اتفاق أهل المدينة ومكة عليها ، وهي قراءة الأعرج وابن جندب وشيبة وابن أبي الزناد<sup>(٣)</sup> ومجاهد وابن محيصن وشبل<sup>(٤)</sup> .

قال أبو محمد : وحمل القراءتين على معنى واحد أحسن ، وهو أن « خادع وخدع » بمعنى واحد في اللغة ، فيكون « وما يخذعون وما يخذعون » بمعنى واحد من فاعل واحد<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » قوله : ( بما كانوا يكذبون ) قرأه الكوفيون بفتح الياء مخففاً ، وقرأه الباقون بضم الياء مشدداً<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) هو سليمان بن مهران ، تابعي ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي وزر بن حبيش وعنه عرضاً وساعاً حمزة وابن أبي ليلى ، ( ت ١٤٨ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦ وطبقات القراء ٣١٥/١

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، أبو محمد ، الحافظ ، سمع أباه وسهيل بن أبي صالح وغيرهما ، وأخذ القراءة عرضاً عن أبي جعفر وعن نافع رواية ، وعنه الحروف حجاج بن محمد ، ( ت ١٦٤ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٤٧ وطبقات القراء ٣٧٢/١

(٤) شبل بن عباد ، أبو داود ، مقرئ مكة ، أجمل أصحاب ابن كثير ، وعرض على ابن محيصن وابن كثير ، وعنه عرضاً إسماعيل القسطنط وعكرمة بن سليمان وغيرهما ، ( ت ١٦٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ٣٢٣/١

(٥) الحجة ٢٣٣/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٤ ، وزاد المسير ٢٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠

(٦) سيأتي لهذا الحرف نظير في أول سورة الانعام ، الفقرة « ١٥ - ١٦ » ، انظر التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٠

« ٥ » وعلة مَنْ خَفَّفَ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى : ( وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ) « ٨ » فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ [ (١) ] : آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ( ١/٥٧ ) فَقَالَ : وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ، أَي : مَا هُمْ بِصَادِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ) أَي بِكَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ : آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّخْفِيفَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : ( وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ) « ١٤ » فَقَوْلُهُمْ لَشَيَاطِينِهِمْ إِنَّا مَعَكُمْ ، دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ : آمَنَّا ، فَحَسَنَتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ ، لِيَكُونَ الْكَلَامُ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ ، مُطَابِقٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلِمَا بَعْدَهُ . وَأَيْضاً فَلَا بُدَّ أَنْ يَرَادَ بِالْآيَةِ الْمُنَافِقُونَ أَوْ الْكَافِرُونَ ، أَوْ هُمَا جَمِيعاً . فَإِنْ أَرَادَ (٢) الْمُنَافِقِينَ فَقَدْ قَالَ (٣) فِيهِمْ : ( وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ) « الْمُنَافِقُونَ ١ » وَإِنْ أَرَادَ الْمَشْرِكِينَ فَقَدْ قَالَ فِيهِمْ : ( وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ) « الْمُؤْمِنُونَ ٩٠ ، ٩١ » وَإِنْ أَرَادَهُمَا جَمِيعاً فَقَدْ أَخْبَرَنَا عَنْهُمْ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْكَذِبِ ، فَالْكَذِبُ أَوْلَى بِالْآيَةِ ، وَبِالتَّخْفِيفِ قَرَأَ الْحَسَنُ [ وَأَبُو ] (٤) عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَعْمَشَ ، وَعَيْسَى ابْنَ عَمِيرٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي طَاهِرٍ وَغَيْرِهِمَا .

« ٦ » وعلة مَنْ شَدَّدَهُ أَنَّهُ (٥) حَمَلَهُ أَيْضاً عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ذَكَرَهُ قَالَ عَنْهُمْ : ( فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ) ، وَالْمَرَضُ الشُّكُّ ، وَمَنْ شُكَّ فِي شَيْءٍ فَلَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، وَلَا أَقَرَّ بِصَحَّتِهِ ، وَمَنْ لَا يَتَقَرَّرُ بِالشَّيْءِ ، وَلَا آمَنَ بِصَحَّتِهِ ، فَقَدْ كَذَبَ بِهِ وَجَحَدَهُ ، فَهُمْ مَكْذُوبُونَ لَا كَاذِبُونَ . وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّكْذِيبَ أَعَمُّ مِنَ الْكَذِبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَذَبَ صَادِقاً فَقَدْ كَذَبَ فِي فِعْلِهِ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ كَذَبَ

(١) انتهى استدراك ما سقط في الأصل من نسخة «ص» .

(٢) فاعل « أراد » ههنا وكذلك « قال » في الجملة التالية ضمير مستتر يعود

على لفظ الجلالة سبحانه وتعالى كما هو واضح في أول الفقرة .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ب : «أن» ورجحت ما في : ص .



مكذباً لغيره ، فحمل اللفظ ، على ما يعمُّ المعنيتين ، أولى من حمله [ على ]<sup>(١)</sup> ما يخصُّ أحد المعنيين . وقد قال أبو عمرو : إنما عثوقبوا على التكذيب للنبي ، وما جاءوا به ، لم يعاقبوا على الكذب ، ورثوي نحوه عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> . وبالتشديد قرأ الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة ومجاهد وأبو رجاء وشبل ، وهو اختيار أبي حاتم ، وقال أبو حاتم : قراءة العامة عندنا بالتشديد . قال : والتثقيل أحبُّ إليَّ ، مع ما أنها قراءة أهل المدينة ومكة . قال أبو محمد : والقراءتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد ، لأن من كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله ، ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مكذب بما أنزل الله . قال أبو محمد : والتشديد أقوى في نفسي ( ٥٧/ب ) لأنه يتضمن معنى التخفيف . والتخفيف لا يتضمن معنى التشديد ولأنها قراءة أهل المدينة ومكة<sup>(٣)</sup> .

« ٧ » قوله : ( قيل ) وأخواتها ، قال أبو محمد : اختلف القراء في إشمام الضمِّ في أوائل ستة أفعال قد اعتلت عيناتها ، وقتلت حركتها على ما قبلها ، فسكنت العينات ، وقتلت ما فيه واو ياءات ، لانكسار ما قبلها ، وتلك الأفعال : « سيء ، وسيق ، وحيل ، وجيء ، وقيل ، وغِيض »<sup>(٤)</sup> . فقرأ هشام والكسائي بإشمام الضمِّ في أوائلها ، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول « سيء ، وسيئت »<sup>(٥)</sup> ، وسيق ، وحيل » وقرأ نافع بالإشمام في « سيء ، وسيئت » خاصة .

(١) نكلمة لازمة من : ص .

(٢) ذكر الطبري هذا الوجه من التفسير غير معزو انظر تفسيره ٢٨٤/١ ، والحجة في علل القراءات السبع ٢٥٣/١ ، ٢٥٥ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٢٤٦/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، والمختار في معاني أهل القراءات ٢/ب والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١ وتفسير النسفي ١٩/١

(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة هود ( ٧٧ آ ) ، الزمر ( ٧١ آ ) ، سبأ ( ٥٤ آ ) ، هود ( ٤٤ آ ) .

(٥) الحرف في سورة الملك ( ٢٧ آ ) .

وبالكسر في باقيها . وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها<sup>(١)</sup> .

« ٨ » حجة مَنْ قرأ بالإشمام ، في أوائل هذه الأفعال الستة ، أصلها أن تكون مضمومة ، لأنها أفعال لم يُسمَّ فاعلها ، منها أربعة ، أصل الثاني منها واو ، وهي « سيء ، وسيق ، وحيل ، وقيل » ، ومنها فعلان ، أصل الثاني منها ياء وهما « غييض ، وجيء » ، وأصلها : « سوي ، وقتول ، وحول ، وسوق » ، وغييض ، وجيء « ثم أُلقيت حركة الثاني منها على الأول<sup>(٢)</sup> فأنكسر ، وحُذفت ضمته ، وسكن الثاني [ منها ]<sup>(٣)</sup> ، ورجعت الواو إلى الياء ، لأنكسار ما قبلها وسكونها . فمن أشم أوائلها الضمَّ أراد ، أن يبيِّن ، أن أصل أوائلها الضم ، كما أن مَنْ أمال الألف ، في « رمى ، وقضى »<sup>(٤)</sup> ونحوه ، أراد أن يبيِّن ، أن أصل الألف الياء ، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول . وأيضاً فإنها أفعال بُنيت للمفعول . فمنَّ أشمَّ أراد ، أن يُبقي في الفعل ما يدل على أنه مبني للمفعول لا للفاعل .

« ٩ » وعلة من كسر أوائلها أنه أتى بها على ، ماوجب لها من الاعتلال ، كما أتى مَنْ لم يمل « رمى ، وقضى » ونحوه ، بالألف والفتح ، على ماوجب لهما من الاعتلال .

« ١٠ » فإن قيل : فلم أجمعت العرب على ترك الإشارة في « قتل ، وبع » وأصل حركة الأول فيهما الفتح ، والضم والكسر ليسا بأصل فيهما . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى ضمة الواو ، التي كانت في أصل « يقوم ، ويقول » ، وأصلهما الضم ، فنقلت الضمة ، التي على الواو ، إلى ما قبلها ، وسكنت الواو . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى كسرة الياء في « يبيع ، ويكيل » وأصلهما الكسرة ، ثم نقلت الكسرة إلى الحرف الذي قبلهما ، وسكنت الياء فيهما ؛

(١) التبصرة ١/٥٠ ، والتيسير ٧٢ ، وزاد المسير ٣١/١ ، والنشر ٢٠٠/٢ .

(٢) ب : « الأولى » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) أول الحرفين في سورة الأنفال (١٧ ت) ، والثاني في البقرة (١١٧ ت)

« ١١ » فالجواب أن الحركة ، التي كانت على هذه الحروف ، باقية (٥٨/أ) في الكلمة لم تحذف ، وهي ضمة القاف في « يقوم ، ويقول » وكسرة الياء والكاف في « يبيع ، ويكيل » ، فلما كانت الحركة باقية لم تحتج إلى الإشارة . إنما تقع الإشارة لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فلما كانت ضمة<sup>(١)</sup> أوائل الأفعال الستة محذوفة ، أتى بالإشارة ، لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فأما مَنْ أَشْمَ الضمّ في بعضها ، وتركه في بعض ، فإنه قرأ على ما نقل ، وجمع بين اللغتين ، إذ الإشارة وتركها لغتان فاشيتان مشهورتان .

« ١٢ » فإن قيل : هل تسمع هذه الإشارة أو لا تسمع ، وهل ترى أو لا ترى ، وهل تحكم على الحرف الأول ، الذي معه الإشارة ، بالضمّ أو بالكسر ؟

« ١٣ » فالجواب أن الإشارة إلى الضمّ ، في هذه الأفعال ، تسمع ، وتُرى في نفس الحرف الأول ، والحرف الأول مكسور ، ومع<sup>(٢)</sup> ذلك الكسر إشارة إلى الضمّ ، تخالطه ، كما أن الحرف المتحرك المثال ، لإمالة فيه ، تسمع وتُرى في نفس الحرف المثال ، والمثال مفتوح ، ومع<sup>(٣)</sup> ذلك الفتح إشارة إلى الكسر تخالطه ، لتقريب الألف<sup>(٤)</sup> ، التي مِنْ أَجْلِهَا وقعت الإمالة ، إلى الياء ، وكذلك تقريب<sup>(٥)</sup> الألف المثالة إلى الياء في حال الإمالة تسمع وتُرى<sup>(٥)</sup> لأنها ليست بحركة ، وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم ، إنما هو مكسور ، يخالط كسرتة شيء من ضمّ يسمع ، كما أن الحرف ، المفتوح المال ، حكمه الفتح ، ويخالط فتحته شيء من كسرة ، يسمع . فبالحرف المال يشبه هذه الإشارة إلى الضمّ ، في هذه الأفعال ، سيبويه<sup>(٦)</sup> وغيره ، ألا ترى أن أوائل هذه الأفعال ، لو

(١) ص : « ضمة هذه الأفعال » .

(٢) ب : « مع » وبواو العطف صوابه كما في : ص .

(٣) ب : « لتقرب بالألف » وتصويبه من : ص .

(٤) ب : « تقرب » وتصويبه من : ص .

(٥) ص : « ولا ترى » .

(٦) كتاب سيبويه ٢/٣١١

كانت مضمومة ، أو الضم أغلب عليها ، لانقلبت الياءات واوات ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . فلولا أن الحرف الأول مكسور ما ثبت لفظ الياء فيهن ، ويدلّ على ذلك أن بعض العرب يترك أوائل هذه الأفعال على ضمته ، التي وجبت له ، وهو فعل ما لم يُسَمَّ فاعله . فإذا فعل ذلك أتى بالواو في جميعها فقال : « تقول ، وحول ، وسوق » ونحوه .

قال أبو محمد : والكسر أولاهما عندي ، كما كان الفتح أولى من الإمالة . وقد قرأ بإشمام الضمّ فيها الحسن ويحيى بن يعمر والأعمش . وقرأ بالكسر الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة (٥٨/ب) وأيوب<sup>(١)</sup> وعيسى<sup>(٢)</sup> وشبيل وأهل مكة ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وأبي طاهر . قال أبو طاهر : الكسر سنن العربية . وقال أبو حاتم : الكسر قراءة<sup>(٣)</sup> العامة في جميع ذلك ، وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر ، وعلى الألسنة أخفّ ، وفي قياس النحو أجود .

قال أبو محمد : فأما ما وقع من هذا من المصادر فلا يجوز فيه إشارة إلى ضم البتة ، وذلك قوله : ( وأقوم قिला ) « المزل ٦ » و ( إلاقلا سلا ما ) « الواقعة ٢٦ » و ( رقيه يارب ) « الزخرف ٨٨ » و ( من أصدق من الله قिला )<sup>(٤)</sup> « النساء ١٢٢ » . وإنما وجب ذلك ، لأنها مصادر ، لا أصل لأوائلها في الضم<sup>(٥)</sup> .



## الوقف على لام المعرفة

« ١٤ » كان خلف ، عن حمزة ، يقف على لام المعرفة ، إذا كان بعدها همزة .

- (١) هو السخيتاني .
- (٢) هو ابن عمر الثقفي .
- (٣) ب : « في قراءة » ولا وجه بالجار كما في : ص .
- (٤) قوله : « وإلاقلا ... من الله قिला » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٥) الحجة ٢٥٥/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، وزاد المسير ٣١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٣/ب .

وقفه خفيفة ، نحو : « الأولى ، والآخرة »<sup>(١)</sup> وشبهه حيث وقع ، ولم يفعل ذلك الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ١٥ » وعلة الوقف فيه أن الهمزة حرف ثقیل ، بعيد المخرج ، وحكمه في هذه الأشياء الابتداء به ، لأن لام المعرفة زائدة ، فوقف على لام المعرفة ليستفرغ القوة ، في النطق بالهمزة مبتدئاً ، وليشعر أن الهمزة ، حقها الابتداء بها وما قبلها زائد ، داخل عليها ، فكان لام المعرفة كلمة ، وما فيه الهمزة كلمة ، وقد أتى الوقف على لام المعرفة في أشعار العرب مع غير الهمزة<sup>(٣)</sup> . وعلة من وصل أنه أجرى لام المعرفة مع الهمزة ، كمجراها مع سائر الحروف ، لأنها متصلة بما بعدها ، لا يوقف عليها وقفا منفصلاً بسكت ، ويقوي ذلك قراءة من قرأ بإلقاء حركة الهمزة على اللام ، فلولا أن اللام ، متصلة بما بعدها ، لما<sup>(٤)</sup> ألقى عليها حركة الهمزة ، ويقوي اتصال<sup>(٥)</sup> لام المعرفة [ بما ]<sup>(٦)</sup> بعدها أيضاً إدغامها في أربعة عشر حرفاً ، مما تدخل عليه . فلو كانت منفصلة ما جاز إدغامها . وأيضاً فإنه أخف ، وعليه سائر اللغات ، وهو إجماع القراء ، وعليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين . فما روي عن أحدٍ منهم أنه وقف على لام التعريف ، إلا ما نقله حمزة من ذلك في رواية خلف عنه ، وروايته مقبولة لثقة وعدالة ، لكن الاختيار ترك الوقف لما ذكرنا<sup>(٧)</sup> .



- (١) أول الحرفين في سورة طه (٢١٦) ، والثاني في البقرة (٤٦) .
- (٢) التبصرة ١/٥٠ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ١/٤١٣ .
- (٣) كتاب سيبويه ٧٣/٢ ، والحجة ٩١/١ ، والخصائص ٢٩١/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧١ .
- (٤) ب : « ما » ورجحت إضافة الجار ، وسقط الثاني من : ص .
- (٥) ب : « الضا » وتصويبه من : ص .
- (٦) تكملة لازمة من : ص .
- (٧) منع ابن الأنباري الوقف على لام التعريف ونفى أن يكون من مذهب القراء أو من مذهب فصحاء العرب ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٧١ . وانظر التيسير ٦٢ ، والنشر ١/٤١٣ ، والحجة ٢٩٥/١ .

## الوقف على الياء من (( شيء ))<sup>(١)</sup>

« ١٦ » قرأ حمزة بوقفة خفيفة على الياء من « شيء » حيث وقع على أي حله (١/٥٩) كان من الإعراب ، يقف ثم يهزم . وقرأ الباقون بغير وقف ، غير أن ورشاً بمدّ الياء ، على ما ذكرنا عنه في أبواب المد . وعلة الوقف على الياء ، وتركه كالعلة في الوقف على لام التعريف ، والاختيار ترك الوقف للعلة التي تقدّمت<sup>(٢)</sup> .

« ١٧ » قوله : « وهي : وهو ، وفهي ، ولهي ، وثمّ هو »<sup>(٣)</sup> ، قرأ ذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء ، حيث وقع ، إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام أو ثم ، وقرأ الباقون بضم الهاء من « هو » وكسرها من « هي » ، غير أن أبا عمرو ضمّ الهاء في « ثم هو » كالباقين<sup>(٤)</sup> .

وعلة من أسكن الهاء أنها ، لما اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام ، وكانت لا تنفصل منها ، صارت كلمة واحدة ، فخفّفت الكلمة ، فأسكن الوسط وشبّها بتخفيف العرب لعَضُد وعَجَز ، فهو كلفظ « عَضُد » فخفّفت كما يخفّف « عضداً » ، وهي لغة مشهورة مستعملة ، يقولون : عَضُد وعَجَز ، فيسكنون استخفافاً . وأيضاً فإن الهاء ، لما توسّطت مضومة ، بين واوين ، وبين واو وياء ، ثقل ذلك ، وصار كأنه ثلاث ضمات في « وهو » ، وكسرتان وضمة في « هي » ، فأسكن الهاء لذلك استخفافاً<sup>(٥)</sup> .

(١) الحرف في سورة البقرة (٢٠٦) .

(٢) التبصرة ١/٥٠ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ١/٤١٣ ، والحجة ١/٢٩٥ ،  
والحجة في القراءات السبع ٤٨

(٣) هذه الأحرف على تربيتها في سورة الحج (٤٨٦) ، البقرة (٢٩٦) ، الفرقان (٥٦) ، العنكبوت (٦٤) ، القصص (٦١) . وسيأتي ذكر ثانيها في سورة الحج ،  
الفقرة « ٦٤ » .

(٤) التبصرة ٥٠/أب ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٢

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٠٨

« ١٨ » وعلة مَنْ حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف [ عليها ]<sup>(١)</sup> لأنه عارض ، لا يلزمها في كل موضع . وأيضا فإن الهاء في تقدير الابتداء بها ، لأن الحرف الذي<sup>(٢)</sup> قبلها زائد ، والابتداء فيها لا يجوز إلا مع حركتها ، فحملها على حكم الابتداء [ بها ]<sup>(٣)</sup> وحكم لها ، مع هذه الحروف على حالها ، عند عدمهم . فأما اختصاص أبي عمرو بالضم مع « ثم هو » ، وبالإسكان مع الواو ، والفاء واللام ، فإنه لما رأى الواو والفاء واللام لا يوقف عليهن ، ولا ينفصلن من الهاء ، أجرى<sup>(٤)</sup> الهاء مجرى الضاد من « عضد » إذ لا ينفصل من العين ، فأسكن . ولما رأى « ثم » تنفصل ، ويوقف عليها ، وابتدأ بها ، أجرى الهاء مجراها في الابتداء فضمها . فأما من أسكن مع « ثم » فإنه ، لما كانت كلها حروف عطف ، حملها محملا واحدا<sup>(٥)</sup> . والاختيار في ذلك حركة الهاء في جميعها ، لأنه الأصل ، ولأن ما قبل الهاء زائد ، ولأن الهاء في نية الابتداء بها ، ولأن عليه جماعة القراء ، والإسكان لغة مشهورة حسنة .

« ١٩ » قوله : ( فأزلفها ) قرأ حمزة بألف مخففة ، وقرأه الباقون بغير ألف مشددة<sup>(٦)</sup> .

وعلة مَنْ قرأ بالألف أنه جعله من الزوال ، وهو التنحية ، واتبع في ذلك مطابقة معنى ما قبله على ( ٥٩/ب ) الضد ، وذلك أنه قال تعالى ذكره لآدم : ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) « ٣٥ » فأمرهما بالثبات في الجنة ، وضد الثبات الزوال . فسعى

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) ب : « التي » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة موافقة من : ص .

(٤) ب : « جرى » وتصويبه من : ص .

(٥) التبصرة ٥٠/٥٩ب ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٢ ، والحجة ١/٣٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٥٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٣٠٨

(٦) التبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٣

إبليس اللعين فأزالتهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله بالثبات فيه مع الطاعة ، فكان الزوال به أليق ، لما ذكرنا . وأيضاً فإنه مطابق لما بعده في المعنى لأن بعده ( فأخرجهما مما كانا فيه ) والخروج عن المكان هو الزوال عنه . فلفظُ الخروج عن الجنة يدل على الزوال عنها ، وبذلك قرأ الحسن والأعرج وطلحة (١) .

« ٢٠ » وعلة من قرأ بغير ألف الإجماع في قولهم : ( إنما استفرغهم الشيطان ) « آل عمران ١٥٥ » أي : أكسبهم الزلة ، فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان . إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل ، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه ، ويثبتي ذلك أنه قال في موضع آخر : ( فوسوس لهما الشيطان ) « الأعراف ٢٠ » ، والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية ، وليست الوسوسة بإزالة منه لهما من مكان إلى مكان . إنما هي تزيين فصل المعصية ، وهي الزلة لا الزوال . وأيضاً فإنه قد يحتمل أن يكون معنى « فأزالتهما » من : زلّ عن المكان ، إذا تنجى عنه ، فيكون في المعنى كقراءة من قرأ بألف من الزوال ، والاختيار القراءة بغير ألف ، لما ذكرنا من العلة ، ولأنه قد يكون بمعنى « فأزالهما » فيتفق معنى القراءتين ، ولأنه إجماع من القراء غير حمزة ، ولأنه مروي عن ابن عباس ، وبه قرأ أبو جعفر يزيد وشيبة ، وأبو عبد الرحمن السلمي وقتادة ومجاهد وابن أبي إسحاق ، وهي قراءة أهل المدينة ، وأهل مكة ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . قال أبو عبيد من قرأ بغير ألف ذهب إلى الزلل في الدين كقوله : ( فتزلّ قدّم بعد ثبوتها ) « النحل ٩٤ » ومن خفف أراد إزالتهما عن موضعهما (٢) .

« ٢١ » قوله : ( فتكلّم آدم من ربه كلمات ) قرأه ابن كثير بنصب

(١) تفسير ابن كثير ٨٠/١ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ٦٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٨٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٥ .



« آدم » ورفع « كلمات » ، وقرأه الباقون برفع آدم ، ونصب « الكلمات »  
والنساء مكسورة في حال النصب ، على سنن العربية<sup>(١)</sup> .

وعلة مَنْ نصب « آدم » ورفع « الكلمات » أنه جعل « الكلمات »  
استنقذت<sup>٢</sup> « آدم » بتوفيق الله له ، لقوله إياها ، والدشعاء بها ، فتاب الله عليه .  
وأيضاً فإنه لما كان الله ، جلّ ذكره ، من أجل الكلمات تاب الله عليه ، بتوفيقه إياه  
لقوله لها<sup>(٣)</sup> ، كانت هي التي أُنقذته ، ويسرت له التوبة من الله ، فهي الفاعلة ، وهو  
المستنقذ بها ، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة : فتلقت<sup>٤</sup> آدم من ربه  
كلمات لكن لما كان<sup>(٥)</sup> بُعد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث ،  
وهو أصل يجري في كل القرآن ، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة . وقيل : إنما  
ذكر ، لأنه محمول على المعنى ، لأن الكلام والكلمات واحد ، فحمل على الكلام  
فذكر . وقيل : ذكر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي ، إذ لا ذكر لها من لفظها ،  
وبذلك قرأ ابن عباس ومجاهد وأهل مكة<sup>(٦)</sup> .

« ٢٢ » وعلة من قرأ برفع « آدم » ونصب « الكلمات » أنه جعل  
« آدم » هو الذي تلقى الكلمات ، لأنه هو الذي قبلها ودعا بها ، وعمل  
بها ، فتاب الله عليه . فهو الفاعل لقبوله الكلمات ، فالمعنى على ذلك ، وهو الخطاب ،  
وفي تقديم « آدم » على الكلمات تقوية أنه الفاعل . وقد قال أبو عبيد في معنى  
« فتلقي آدم من ربه كلمات » معناه : قبلها ، فإذا كان آدم قابلاً للكلام مقبول ،  
فهو المفعول وآدم الفاعل ، وعليها الجماعة ، وهي قراءة الحسن والأعرج وشيبة  
وأهل المدينة وعيسى بن عمر والأعمش ، وهي قراءة العامة ، وهي اختيار أبي

(١) التبصرة . ٥/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٣ .

(٢) ب : « لقولها » ورجحت ما في : ص .

(٣) لفظ « كان » سقط من : ص .

(٤) تفسير النسفي ١/٤٣ .

عبيد وغيره (١) .

« ٢٣ » قوله : ( ولا يُقْبَل ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتاء ، وقرأه الباقر بن أبيه (٢) .

وعلة مَنْ قرأه بالتاء انه أثبت لتأنيث لفظ الشفاعة ، فهو ظاهر التلاوة ، وبه قرأ الأعرج وابن محيصن وأهل مكة ، وهو الأصل .

« ٢٤ » وعلة من قرأه بآلاء أنه ذكر لأربع علل : الأولى أنه [ لما ] (٣) فرّق بين المؤنث وفعله ، قام التفريق مقام التأنيث ، وحسن التذكير . والثانية أنه لما كان تأنيث الشفاعة غير حقيقي ، إذ لا ذكر لها من لفظها ذكر ، لأن التذكير هو الأصل ، والتأنيث داخل [ عليه ] (٤) أبداً . والثالثة أنه لما كان الشفاعة والشفيع بمعنى واحد ، حمل التذكير على الشفيع . والرابعة أن ابن مسعود وابن عباس قالوا : إذا اختلفتم في آلاء والتاء فاجعلوها ياء (٥) . وذكر أبو عبيد عن ابن مسعود أنه قال : ذكروا القرآن ، وإذا اختلفتم في آلاء والتاء فاجعلوها ياء (٥) ، فإنه (٦) أكثر ما جاء في القرآن ، وإذا اختلفتم في آلاء والتاء من القراء . قال الله جلّ ذكره ( قد كان لكم آية ) « آل عمران ١٣ » وقال :

(١) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ٦٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٨١/١ ، وتفسير النسفي ٤٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٥ .

(٢) سيأتي نظير لهذا الحرف في سورة الأنعام ، الفقرة « ٦-٣ » ، وانظر التيسير ٧٣ ، وتفسير النسفي ٤٧/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) لم أقف على هذا الأثر في ما رجعت إليه من مصادر .

(٥) لم أقف على هذا الأثر في ما عدت إليه من مصادر غير ما ذكره ابن الأثير قوله : « القرآن ذكر فذكروه » أي أنه جليل خطير فاجلّوه انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٣/٢ .

(٦) ص : « وأيضاً فإنه » .

( قد جاءكم بيّنة ) « الأنعام ١٥٣ » وقال : ( وأخذ الذين ظلموا الصيحة ) « هود ٦٧ » وقال : ( لولا أن تداركه نعمّة ) « القلم ٤٩ » وهو كثير ، أتى على التذكير إجماع ، فكان حمل هذا على ما أجمعوا عليه أولى . ويقوى التذكير إجماع القراء على تذكير ( ٦٠/ب ) الفعل مع ملاصقته للمؤنث في قوله : ( وقال نسوة ) « يوسف ٣٠ » وقوله : ( وإن كان طائفة ) « الأعراف ٨٧ » فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى ، والاختيار الياء ، لما ذكرنا من العلة ، ولأن به قرأ أكثر القراء<sup>(١)</sup> ، وذلك حجة . وكل ما وقع مثل هذا في التأنيث والتذكير أقول : علته كملة ( ولا يقبل ) ، فيستغنى عن إعادة هذه العلي وتكريرها ، فاعلم ذلك .

« ٢٥ » قوله : ( وإذ واعدنا ) قرأ أبو عمرو بغير ألف ، ومثله في الأعراف وطه ، وقرأه الباقر بألف بعد الواو<sup>(٢)</sup> .

« ٢٦ » وعلة من قرأ بغير ألف إجماعهم على قوله : ( ألم يعدكم ) « طه ٨٦ » ولم يقل « يواعدكم » فالوعد من الله ، جلّ وعزّ ، وعده لموسى . وأيضاً فإن المفاعلة أكثر ما تكون من اثنين بين البشر ، والوعد من الله وحده كان لموسى ، فهو منفرد بالوعد والوعيد ، وعلى ذلك جاء القرآن ، قال تعالى ذكره : ( وعدكم ) « إبراهيم ٢٢ » ، و ( إذ يعدكم ) « الأنفال ٧ » و ( النار وعدها ) « الحج ٧٢ » و ( ألم يعدكم ) « طه ٨٦ » . وأيضاً فإن ظاهر اللفظ ، فيه وعد من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حملُه على الواحد بظاهر النص ، لأن الفعل مضاف إلى الله وحده ، وهو اختيار أبي عبيد ، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر ، وبه قرأ قتادة وابن أبي إسحاق . قال أبو حاتم : قراءة العامة عندنا « وعدنا » بغير ألف . وقال : إن المواعدة أكثر ما تكون بين المخلوقين والمتكافئين ، كل واحد يعد صاحبه .

(١) ص : «قرأ الحريمان وعاصم وابن عباس» .

(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورتي الأعراف وطه وفي هذه ، الفقرة « ١٨ »

انظر التبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٤/٢

« ٢٧ » وعلة من قرأ بالآل أنه جعل المواعدة من الله ومن موسى ، وعَدَّ الله موسى لقاءه على الطُّور ليكلِّمه ويناجيه ، ووعدَ موسى اللهَ المسير لما أمره به . والمواعدة أصلها من اثنين ، وكذلك هي في المعنى ، ويجوز أن تكون المواعدة من الله جلَّ ذكره وحده . فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب . قالوا : طارقتُ النَّعْلُ ، وداويتُ العليل ، وعاقبتُ اللَّصَّ ، والفعل من واحد . فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى كمعنى « وعدنا » . فتكون القراءتان بمعنى واحد ، وليس يبعد أن تكون المواعدة في هذا من اثنين ، فيصح « واعدنا » ، لأن موسى لا بدَّ أن يكون منه وعد لإتيانه ما أمر به ، فيكون من باب « واعدنا » ، أو يكون موسى كان منه قبول الوعد والتَّحري لإنجازه<sup>(١)</sup> ، والوفاء به ، فيقوم ذلك منه مقام الوعد ، ويجري منه قبول إلى معنى المفاعلة ، فتلزم القراءة بالآل في الوجهين جميعاً . وقد قال الله : ( ولكن لا تُواعِدوهنَّ سِرًّا ) « البقرة ٢٣٥ » فأتى بالمواعدة ، لأن التواعد كان من الخاطب ومن المخطوبة ( ١/٦١ ) ، والاختيار « واعدنا » بالآل لأنه بمعنى « وعدنا » في أحد معنَييه ، ولأنه لا بدَّ لموسى من وعد أو قبول ، يقوم مقام الوعد ، فتصحَّ المفاعلة على الوجهين جميعاً ، ولأنه عليه أكثر القراء ، وهو اختيار أبي طاهر<sup>(٢)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( ينصركم ، وبارئكم ) وشبهه ، قرأه أبو عمرو في رواية الرقيين عنه بإسكان الراء والهمزة في « بارئكم » و « يأمرهم » و « يشعركم » و « ينصركم »<sup>(٣)</sup> و « بارئكم » على ما ذكرنا في الكتاب الأول . وقرأ في رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الراء والهمزة في ذلك . واختيار اليزيدي<sup>(٤)</sup>

(١) ب : « ولإنجازه » وبطرح الوجه كما في : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٣ ، وزاد المسير ٧٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥/ب .

(٣) الأحرف ، غير حرف سورة البقرة ، على ترتيبها في سورة البقرة ( ٦٧ آ ) ، الأنعام ( ١٠٩ آ ) ، آل عمران ( ١٦٠ آ ) .

(٤) اسمه يحيى بن المبارك أبو محمد ، وعرف بهذه النسبة لصحبته يزيد بن ←

الإشباع كالباقين • وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية الرقيق عنه ( أرني ، وأرنا )<sup>(١)</sup> بإسكان الراء • وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنه بالاختلاس<sup>(٢)</sup> • وقرأ ابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة في قوله : ( أرنا اللذين ) « ٢٩ » خاصة • وقرأ الباقون بحركة تامة في ذلك كله<sup>(٣)</sup> •

« ٢٩ » وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الإعراب استخفاً ، لتوالي الحركات • تقول العرب : « أراك مُتَخَفِّخاً » يسكون الفاء ، استخفاً لتوالي الحركات ، وأنشدوا :

وبسات مُتَّصِباً وما تَكَرَّدَسَا<sup>(٤)</sup>

فأسكن الصاد لتوالي الحركات ، فشبه حركات الإعراب بحركات البناء ، فأسكنها وهو ضعيف مكروه<sup>(٥)</sup> •

« ٣٠ » وعلة من اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات والكسرات تخفيفاً ، لا ينقص ذلك الوزن ، ولا يتغير المعرب • ولما كان تمام الحركة مستقلاً ، لتوالي الحركات وكثرتها ، والإسكان بعيداً ، لأنه يغير الإعراب عن جهته فتوسط الأمرين ، فاختلس الحركة ، فلم يَخْلُ بالكلمة من جهة الإعراب ، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات ، فتوسط الأمرين •

منصور خال المهدي ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو وختلفه بها ، وأخذ عن حمزة ، وروى عنه أولاده ، وأبو عمر الدؤري وأبو شبيب السوسي وأبو حمدون وسواهم ، ( ت ٢٠٢ هـ ) ، ترجم في نزهة الألباء ٨١ ، وطبقات القراء ٣٧٥/٢

(١) الحرفان في سورة البقرة ( ١٢٨ آ ، ٢٦٠ )

(٢) النشر ٢/٢٠٦

(٣) التبصرة ٥٠/ب - ٥١/أ ، والتيسير ٧٣ ، ٧٦ ، والنشر ٢/٢٠٤

(٤) الشاهد للعجاج انظر ديوانه ١٣٠ ، ومجموع أشعار العرب ٣٢/٢ ،

واللسان « كردس » ، والحجة في علل القراءات السبع ٣٠٩/١

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٠٨

« ٣١ » وعلة مَنْ أتمَّ الحركة ، لم يسكن ، ولا اختلس أنه أتى بالكلمة على أصلها ، وأعطاهها حقها من الحركات ، كما يفعل بسائر الكلام ، ولم يستقل توالي الحركات ، لأنها في تقدير كلمتين ، المضمَر كلمة ، وما قبله كلمة ، ولأن حذف الإعراب إنما <sup>(١)</sup> يجوز في الشعر ، ولا يحل القرآن على ما يجوز في الشعر ، وأيضاً فإنه فرّق بين حركة الإعراب ، التي تدل على معنى ، وبين حركة البناء ، التي لا تدل على معنى في أكثر الكلام ، وأنه فرّق أيضاً بين حركة البناء ، التي لا تتغير عن حالها ، وبين حركة الإعراب ، التي تتغير ، وتنتقل عن حالها ، فألزم حركة الإعراب ترك النغيرين ، إذ هي تتغير ، فلم يجوز أن يلحقها ( ٦١/ب ) تغيير آخر ، وجوز ذلك في حركة البناء ، إذ لا تتغير . وأجاز أن تُغيّر بالإسكان استخفافاً . وأيضاً فإن عليه الجماعة . والإسكان في « أرنا » و « أرني » أخف من <sup>(٢)</sup> الإسكان في « يأمرهم ، وبارئكم » وشبهه لأن تلك حركة بناء ، لا تتغير . وهذه حركة إعراب تتغير ، وتنتقل ، وإسكان حرف الإعراب بعيد ضعيف . وإسكان حركة البناء ، إذا استثقلت ، مستعمل كثير ، لأن قولك : « أرني » بمنزلة « كتفي » ، و « أرنا » بمنزلة « كتفا » . والعرب تسكن الثاني من هذا استخفافاً ، فحمل « أرني ، أرنا » على ذلك ، لأن الكسرة في كل ذلك بناء . والاختيار تمام الحركات ، لأنه الأصل ، وعليه جماعة القراء ، وهو اختيار اليزيدي ، ولأن الإسكان إخلال بالكلام ، وتغيير للإعراب ، والاختلاس فيه تكلف وتعمد ومؤونة ، وهو خارج عن الأصول ، قليل العمل به ، قليل الرواية [ له ] <sup>(٣)</sup> . وقد اختار أبو أيوب <sup>(٤)</sup> إشباع الحركة في « أرنا » ، وهو الأصل والاختيار <sup>(٥)</sup> .

(١) ب : « أيضاً » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « ليس من » .

(٣) تكملة مناسبة من : ص .

(٤) هو سليمان بن أيوب الخياط ، أحد العراقيين الرواة عن اليزيدي ،

وتقدّمت ترجمته .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٤ ، وزاد المسير ٨٢/١ ، المختار في معاني ←

« ٣٣ » قوله : ( يَغْفِر لَكُمْ ) قرأه نافع بالياء ، وقرأه ابن عامر بالتاء ، وقرأه الباقون بالنون ، وأدغم أبو عمرو في رواية الرقيين عنه ، الراء في اللام ، وأظهرها الباقون<sup>(١)</sup> .

« ٣٣ » ووجه القراءة<sup>(٢)</sup> بالنون أنه مردود على ما قبله ، وهو قوله : ( وإذ قتلنا ) ، فجري « نغفر » على الإخبار عن الله ، جلّ ذكره ، كما أتى « قتلنا » على الإخبار . فالتقدير : وقلنا ادخلوا الباب سجداً نغفر لكم .

« ٣٤ » ووجه القراءة بالتاء أنه أثبت ، لتأنيث لفظ « الخطايا » ، لأنها جمع « خطية » على التفسير .

« ٣٥ » ووجه القراءة بالياء أنه ذكر ، لما حال بين المؤنث وفعله ، والعلل المذكورة في « ولا يقبل » تحسن في هذا على قراءة من قرأ بالياء ، وحسن فيه الياء والتاء ، وإن كان قبله إخبار عن الله ، جلّ ذكره ، في قوله : ( وإذ قتلنا ) لأنه قد علم أن ذنوب الخاطئين لا يغفرها إلا الله ، فاستغني عن النون ، وردّ الفعل إلى الخطايا المغفورة . فأما من أدغم الراء<sup>(٣)</sup> في اللام فقد ذكرنا ، أنه قبيح لزوال تكرير الراء ، ولأن الحرف ينتقل في الإدغام إلى أضعف من حاله قبل الإدغام ، وذلك مرفوض قبيح ، والإظهار هو الأصل ، وعليه الجماعة ، فهو أبقى لقوة الحذف<sup>(٤)</sup> .

« ٣٦ » قوله : ( النبي ، والنبوة ، والأنبياء ، والنبين )<sup>(٥)</sup> قرأه نافع وحده

→ قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦ ، وكتاب سيبويه ٣٥٦/٢

(١) ومذهب أبي عمرو في إدغام مثل هذه الراء عام في كل راء ، انظر التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٣ ، ١١٤ ، والنشر ٢٠٧/٢

(٢) ب : « وحجة القراء » وتوجيهه من : ض .

(٣) ص : « فأما ادغام الراء » .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٥٥ ، وزاد المسير ٨٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦/ب .

(٥) الأحرف ، غير حرف سورة البقرة ، في سورة البقرة (٢٤٦ ت) ، آل عمران (٧٩ ت) ، البقرة (٩١ ت)

بالحمز ، وقرأ الباقون بغير حمز ، إلا في موضعين في سورة الأحزاب<sup>(١)</sup> ، فإن قالون لا يهزهما<sup>(٢)</sup> ويشدد الياء على أصله في الهمزتين المكسورتين ، وتسهيله للأولى منها ، فهذه همزة قبلها ياء زائدة ، زيدت للمد ، فحكمها أن تبدل منها ياء ، وتدغم فيها الياء الزائدة ، التي قبلها ، ( ١/٦٢ ) على الأصول المتقدمة في تخفيف الهمزة<sup>(٣)</sup> .

« ٣٧ » وحجة من حمز أنه أتى به على الأصل ، لأنه من النبأ الذي هو الخبر ، لأن النبي مخبر عن الله ، جلّ ذكره ، فهي تبنى على « فاعل » بمعنى « فاعل » ، أي : منبئ عن الله ، أي مخبر عنه بالوحي ، الذي يأتيه من الله . فأصله بالهمز ، فأتى به على أصله ، ومعناه من الله . قال سيبويه : وكل يقول تنبأ مسيلمة<sup>(٤)</sup> ، فيهمزون<sup>(٥)</sup> . وأجمعوا على الهمزة في « النبأ » جمع « نبي » ، فدلّ ذلك على أنه من « النبأ » ، وليس من النبأوة ، التي هي الرفة . وأيضاً فإن وقوع اسم الأخبار عن الرسول أولى من وقوع اسم الرفة ، لأنه للإخبار عن الله أرسل . فأما من ترك همزه فإنه أجراه على التخفيف ، لكثرة دوره واستعماله ، فأبدل من الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها ، وأدغم ما قبلها في البدل ، فقال : « النبي ، والنبوة » . ولما أتى الجمع المكسّر ، ولم يكن قبل الهمزة حرف زائد ، وجب أن يجري على الأصول في التخفيف ، فأبدل منها ياء مفتوحة ، لانكسار ما قبلها . وذلك « الأنبياء » ، فهو مثل قوله : « من الشهداءين تزل » في قراءة الحرمين

(١) هما الحرفان ( ٥٠٦ ، ٥٣ ) .

(٢) ب : « يهزها » وتصويبه من : ص .

(٣) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ١/٤٠٠ ، ٢/٢٠٧ .

(٤) أحد من كان في وفد بني حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذ عاد ارتدّ وتنبأ ، حتى قتله سيف الله خالد بن الوليد ، انظر الاشتقاق ١٤٤ ، ٢٢٣ ، ٤٥٧ ، وجوامع السيرة ١١ ، ٨٥ ، ١٦٦ ، ٢٥٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥) كتاب سيبويه ١٤٥/٢



وأبي عمرو<sup>(١)</sup> . فأما الهمزة الثانية التي بعد الألف فهي همزة ثابتة ، بدل من ياء « فعيل » ك « صديق وأصدقاء » فلا اختلاف في همزه إلا لحمزة وهشام فإنهما إذا وقفا يبدلان من الهمزة ألفا ، لأنهما يقفان بالسكون ، ثم يحذفان إحدى<sup>(٢)</sup> الألفين لاجتماعهما ، على ما قدمنا من الاختلاف في ذلك<sup>(٣)</sup> . وتمدد إن قدّرت الألف الثانية هي المحذوفة ، ولا تمد إن قدّرت الأولى هي المحذوفة . وكان الأصل أن يجعلها في التخفيف بين الهمزة والواو ، في حال روم الحركة ، إذا كانت الهمزة مضمومة ، وبين الهمزة والياء ، إذا كانت الهمزة مكسورة ، لكن يؤدي ذلك إلى مخالفة الخط ، فيرجع إلى السكون والبدل . وقد بينا هذا فيما تقدم ، وزدناه بيانا في هذا الموضع . فأما إذا كانت الهمزة مفتوحة فبالإسكان تقف ، ثم تبدل من الهمزة ألفا ، على ما ذكرنا ، لأن الفتح خفيف ، فترك الروم فيه القراء . وترك الهمز ، في هذا الباب كله ، أحب إليّ لأنه أخف ، ولإجماع القراء عليه ، ولما روي عن النبي عليه السلام من كراهة همز « النبي »<sup>(٤)</sup> ، وهو اختيار أبي عبيد . ويجوز أن يكون من لم يهمز جعله من « النبوة » ، وهي الارتفاع ، فيكون لا أصل له في الهمز<sup>(٥)</sup> .

« ٣٨ » قوله : ( والصائبين ، والصائبون )<sup>(٦)</sup> قرأه نافع بغير همز ، وهمزه

الباقون<sup>(٧)</sup> .

(١) الحرف في سورة البقرة (٢٨٢ آ) انظر التيسير ٣٢

(٢) ب : « أحد » وتصويبه من : ص .

(٣) التيسير ٣٨

(٤) ب : « همزة النبيين » ووجهه كما في : ص . وأما الاثر المروي في ذلك فهو : « يأنبيء الله ، قال : لست بنبي الله ، ولكني نبي الله » وراويه هو جمران بن أعين الكوفي ذكره الذهبي وذكر أن ابن معين قال فيه : ليس بشيء ، وإن أبا حاتم قال : شيخ ، وإن أبا داود قال : رافضي . والنسائي : ليس بثقة . انظر ميزان الاعتدال ٦٠٤/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٥ ، « وفيه شرح » .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد المسير ٩٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ .

(٦) الحرف الثاني في سورة المائدة (٦٩ آ) .

(٧) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٣٩١/١

« ٣٩ » فمن همز جعله من « صبا الرجل في ديمه »<sup>(١)</sup> (٦٢/ب) إذا خرج منه وتركه . ومنه قولهم : صبا ناب الصبي ، إذا طلع . وصبأت النجوم إذا ظهرت . فالصابيء التارك لدينه ، الخارج منه . فلام الفعل همزة . فكذلك يجب أن تكون في الصابئين .

« ٤٠ » فأما من لم يهمز فهو على أحد وجهين ، إما أن يكون خفف همزة على البدل ، فأبدل منها ياء مضمومة ، أو واواً مضمومة ، في الرفع ، فلما انضمت الياء إلى الواو ألقى الحركة على الياء ، استقلاً للضم على حرف<sup>(٢)</sup> علة ، فاجتمع حرفان ساكنان ، فحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وهذا الحذف ، والاعتلال كالحذف ، والاعتلال في « العاصين والعاصون » فحذف عليه . وكذلك أبدل منها ياء ، في النصب ، مكسورة ، ثم حذف الكسرة ، لاجتماع ياءين الأولى مكسورة ، فاجتمع له ياءان ساكنتان<sup>(٣)</sup> ، فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فقال : « الصابين » . والبدل في مثل هذا ، للهمزة في التخفيف ، مذهب<sup>(٤)</sup> الأخفش وأبي<sup>(٥)</sup> زيد<sup>(٦)</sup> . فأما سيبويه فلا يجوز البدل في المتحركة ألبتة ، إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة . وقد ذكرنا ذلك ويّناه ، فإن وقع في شعر أجازاه سيبويه<sup>(٧)</sup> .

(١) تفسير غريب القرآن ٥٢ ، والقاموس المحيط « صبا » .

(٢) ص : « للضم على الباء فقال الصابون وكان أصله الصابيون لكن لما أبدل

من الهمزة ياء مضمومة وألقى حركتها على حرف » .

(٣) ب : « ساكنان » ورجحت ما في : ص .

(٤) ب : « فهو مذهب » ورجحت طرح الضمير كما في : ص .

(٥) ب : « وأبو » ورجحت ما في : ص .

(٦) اسمه سعيد بن أوس الأنصاري ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ،

وعنه أبو عبيد وأبو حاتم وسواهما ، وكان سيبويه يصفه بالثقة ، ( ت ٢١٥ ) هـ ،

ترجم في أنباه الرواة ٣/٢ ، ونزهة الالباء ١٢٥ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١

(٧) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

والوجه الثاني أن يكون من « صبا ، يصبو » إذا فعل ما لا يجب له فعله ، كما يفعل الصبي ، فيكون في الاعتلال ، قد حذف الامة في الجمع ، وهي واو مضمومة في الرفع ، وواو مكسورة في النخض والنصب ، فجرى الاعتلال على إلقاء حركة الواو على الياء ، وحذف الواو الأولى لسكونها وسكون واو الجمع أو يائه بعدها ، فهي في الاعتلال مثل اعتلال قولك : رأيت الغازين ، وهؤلاء الغازون ، ففسه عليه<sup>(١)</sup> .

« ٤١ » قوله : ( هزوا ، وكفوا ، وجزءا )<sup>(٢)</sup> قرأ حمزة بإسكان الزاي والفاء ، وضمها الباقون ، وكلهم همز إلا حَقَصَا ، فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة ، على أصل التخفيف ، لأنها همزة مفتوحة ، قبلها ضمة<sup>(٣)</sup> ، فهي تجري على البدل كقوله : « السفهاء لا » في قراءة الحرمين وأبي عمرو<sup>(٤)</sup> ، كذلك يفعل حمزة ، إذا وقف كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل ، وكان يجب عليه ، على أصل التخفيف ، لو تابع لفظه ، أن يُلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ، كما يفعل في « جزءا » فقال في الوقف « جزأ » ، فكان يجب أن يقول : « كُفَا ، وهزأ » لكنه رفض ذلك ، لئلا يخالف الخط ، فأعمل الضمة الأصلية ، التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة ، فأبدل منها واواً مفتوحة ، ليوافق الخط ، ثم يأتي بالالف ، التي هي ( ٦٣/أ ) عوض من التنوين ، بعد ذلك . وكل القراء أسكن الزاي من « جزءا » إلا أبا بكر فإنه ضمها . فأما « جزء » المرفوع<sup>(٥)</sup> فأبو بكر يضم الزاي وحده ، وكلهم همزه إلا حمزه وهشاماً إذا وقفا ،

- 
- (١) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد المسير ٦١/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ .  
 (٢) والحرفان الآخران أولهما في سورة الإخلاص ( آ ٤ ) والثاني في البقرة ( ٢٦٠ آ ) وتقدم ذكر هذه الاحرف في الصفحتين ٨٥ ، ١١٦ .  
 (٣) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١/٣٨٩ .  
 (٤) الحرف في سورة البقرة ( آ ١٣ ) انظر التيسير ٣٣ .  
 (٥) الحرف في سورة الحجر ( آ ٤٤ ) .

فإنهما يثليان حركة الهمزة على الزاي ، ويقفان بالروم لتلك الحركة ، أو بالإشمام<sup>(١)</sup> . فمن ضمّ الزاي والفاء أتى بهما على الأصل ، ومن أسكنهما فعلى الاستخفاف ، وهي لغة للعرب ، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف ، أوله مضموم ، ففيه لغتان : التثقيل والتخفيف نحو : « اليسر ، والعسر ، والهرؤ » ومثله ما كان من المجموع على « فعل » لك فيه التخفيف والتثقيل أيضا . وقد تقدّم ذكر علل تخفيف الهمزة وأحكامه ، لكن لتخفيف الهمزة في : « هزوا وكفوا » مزية على ما تقدّم ، وذلك لما فيه من الثقل ، لهمزة وضمتان في الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٤٢ » قوله : ( وما الله بغافل عما تعملون ) قرأه<sup>(٣)</sup> ابن كثير بإلقاء رده على قوله تعالى : ( وما كادوا يفعلون ) « ٧١ » . ورده أيضا على ما بعده من قوله : ( وقد كان فريق منهن ) ، وقوله ( يحرّثون ) وقوله : ( وهم يعلمون ) « ٧٥ » فلما أتى ما قبله وما بعده ، على لفظ الغيبة ، أجراه على ذلك ، ولم يجره على قوله : ( أفنتطمعون ) ، لأنه خطاب للمؤمنين ، و « يعلمون » يراد به اليهود ، وقرأه<sup>(٣)</sup> الباقون بالتاء ، رده على الخطاب ، الذي قبله ، في قوله : ( ويريكم آياته ) « ٧٣ » وقوله : ( ثم قسست قلوبكم ) « ٧٤ » فجري آخر الكلام على أوله ، بالخطاب كله لليهود ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو اختيار أبي عبيد<sup>(٤)</sup> .

(١) التيسير ٣٨ ، والنشر ٢٠٨/٢

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٨ ، وزاد المسير ٩٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ ، وكتاب سيبويه ٣٠٩/٢

(٣) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٤) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٠/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١٠٢/١ ، وتفسير ابن كثير ١١٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

« ٤٣ » قوله : ( خطيئته ) قرأه نافع بالجمع ، حملة على معنى الإحاطة ، والإحاطة إنما تكون بكثرة المحيط ، فحملة على معنى الكبائر ، والسيئة الشرك . فالمعنى : بلى من كسب شركا وأحاطت بنكبائره فأحبطت أعماله ، فأولئك أصحاب النار ، والهاء في « خطيئاته » بمعنى الجمع ، تعود على « من » ، و « من » للجماعة ، يدل على ذلك قوله : ( فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) . وقرأ الباقر بالتوحيد على [ أن ]<sup>(١)</sup> تأويل الخطيئة الشرك ، فوحّدوه على هذا المعنى ، وتكون السيئة الذنوب ، وهي بمعنى السيئات ، ويجوز أن تكون الخطيئة في معنى الجمع ، لكن وُحِّدَتْ ، كما وُحِّدَتْ السيئة ، وهي بمعنى الجمع ، فتكون كالقراءة بالجمع في المعنى ، وحسن انفراد لفظ الخطيئة ، وهي بمعنى الجمع ، لإضافتها إلى مفرد في اللفظ بمعنى الجمع . وقد يجوز أن يكون لفظ الخطيئة مفردا ، يُراد به (٦٣/ب) الكثرة ، كما قال : ( وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها ) « إبراهيم ٣٤ » أي : نعم الله ، لأن المعدود لا يكون إلا كثيرا ، فتكون « الخطيئة » الكبائر و « السيئة » الذنوب<sup>(٢)</sup> .

« ٤٤ » قوله : ( لا تعبدون إلا الله ) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه إلى لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : ( وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون ) ، وقرأه الباقر بالتاء حملوه على الخطاب<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما بعده من الخطاب في قوله : ( ثم تولّيتهم ) وقوله : ( وأنتم معرضون ) وقوله : ( ومن يفعل ذلك منكم ) « ٨٥ » ووقوع الأمر بعده ، يدلّ على قوة الخطاب ، وذلك قوله : ( وقلوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) فجري صدر الكلام في ذاك على حكم آخره . وأيضا فإن نظائر هذا المعنى أتى على لفظ المخاطبة في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ٥١/ب ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٠/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١٠٨/١ ، وتفسير ابن كثير ١١٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٨/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

(٣) ص : « لفظ الخطاب » ، انظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١٥/ب .

القرآن ، قال الله جلّ ذكره : ( وإذ أخذ الله ميثاق النبيّن لما آتيتكم ) « آل عمران ٨١ » وقال : ( وإذ أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب لتبيننّه للناس ولا تكتمونه ) « آل عمران ١٨٧ » ، والقراءة بالتاء أحبّ إليّ لما ذكرنا . وقد ذكرنا وجه رفع هذا الفعل في كتاب « مشكل الإعراب »<sup>(١)</sup> .

« ٤٥ » قوله : ( حُسْنًا ) قرأه<sup>(٢)</sup> حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، جعلاه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : وقولوا للناس قولاً حسناً ، وقرأه الباقر بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في « الحسن » . يقال : الحُسْن والحَسَن ، والبُخْل والبَخْل ، والرُّشْد والرَّشْد . فهو كالأول ، وتقديره : وقولوا للناس قولاً حسناً . ويجوز أن يكون « الحسن » مصدراً كالكفر والشكر ، فيلزم تقدير حذف مضاف ، تقديره : وقولوا للناس قولاً ذا حسن ، ويؤول في المعنى إلى حسن<sup>(٣)</sup> .

« ٤٦ » قوله : ( تظاهرون )<sup>(٤)</sup> قرأه الكوفيون مخفّفاً ، ومثله في التحريم : ( وإن تظاهرا عليه ) « التحريم ٤ » ، وشدّدهما الباقر .

« ٤٧ » وعلة ذلك لمن خفّف ، أن الأصل « تظاهرون » بتاءين ، فاستثقل التكرير في فعل ، والفعل ثقيل ، في الجمع<sup>(٥)</sup> ، والجمع ثقيل ، فحذف إحدى التاءين استخفافاً ، وكأنه استثقل الإدغام ، لأن الحرف باقٍ بدله مع الإدغام ، والمحذوف هي التاء الثانية عند سيبويه ، لأن بها يقع التكرير والاستثقال ، لأن التاء الأولى تدل

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .

(٢) ص : « قرأ » وسيأتي ذكر الحرف في سورة الأحقاف ، الفقرة « ٢-٣ » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .

(٤) ستأتي له نظائر في هذه السورة ، الفقرة « ١٨٣ - ١٨٦ » ، وسورة النساء ، الفقرة « ١ » ، والأنعام ، الفقرة « ٨٦ » والفرقان ، الفقرة « ٥ » والأحزاب ، الفقرة « ٣ » .

(٥) ب : « وفي الجمع » ، ص : « وفي جمع » ، وبطرح الواو قبل الجار صوابه .

على الاستثقال ، ولو حُذفت لذهبت الدلالة ، والتاء الأولى هي المحذوفة عند الكوفيين لزيادتها .

« ٤٨ » وعلة مَنْ شدد أنه كره الحذف . فأدغم التاء الثانية في الظاء ، فزال لفظ التكرير ، وحسن ( ١/٦٤ ) ، الإدغام لأنك تبدل من التاء في الإدغام حرفاً أقوى من التاء ، وهو الظاء<sup>(١)</sup> .

« ٤٩ » قوله : ( أسارى تفادوهم ) قرأ حمزة « أسرى » على وزن « فعلى » ، وقرأ الباقون « أسارى » على وزن « فعالي » ، وقرأ نافع وعاصم والكسائي « تفادوهم » بضم التاء وبالألف ، وقرأ الباقون « تفادوهم » بفتح التاء [ وإسكان الفاء ]<sup>(٢)</sup> من غير ألف .

« ٥٠ » وعلة من قرأ « أسرى » ، على « فعلى » ، أنه جمع أسير كـ « جريح ، وقتيل » بمعنى مأسور ومجروح ومقتول . فلما كان « جريح وقتيل » يُجمعان على « فعلى » ، ولا يُجمعان على « فعالي » ، فعل بـ « أسير » ذلك ، فهو أصله ، وبه قرأ الحسن وابن كوثاب وابن أبي إسحاق والنخعي<sup>(٣)</sup> وطلحة وعيسى والأعمش .

« ٥١ » وحجة من قرأ « أسارى » على [ وزن ]<sup>(٤)</sup> « فعالي » أنه شبهه بـ « كسالى » ، وذلك أن الأسير ، لما كان محبوباً عن كثير من تصرفه ، صار كالكلان ، الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفه ، فلما اشتبه في هذا المعنى حملاً في الجمع على بناء واحد ، فجمع « كلان » على « كسلى » وهو باب

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وزاد السير ١/١١١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٩/ب ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩٣ ، ٥١٣

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس ، أبو عمران ، الإمام الكوفي ، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس ، وعليه الأعمش وطلحة بن مصرف ، ( ت ٩٦ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠ ، والجرح والتعديل ١/١٤٤

(٤) تكملة موافقة من : ص .

أسير ، وجمع « أسير » على « أسارى » ، وهو باب « كسلان » . فكل واحد محمول على الآخر .

« ٥٢ » وعلة من قرأ « متفادوهم » بألف وضمّ التاء أنه بناء على أصل المفاعلة من اثنين لأن كل واحد من<sup>(١)</sup> الفريقين يدفع مَنْ عنده من الأسارى ويأخذ مَنْ عند من الآخرين من الأسرى فكل واحد مفادٍ فاعل ، والفاعلان بإيهما المفاعلة . وأيضا فإن المفاعلة قد تكون من واحد ، فيكون [ معناه ]<sup>(٢)</sup> معنى قراءة من قرأ بغير ألف ، فيتفق معنى القراءتين . فأما من قرأه بفتح التاء ، من غير ألف ، فإنه بناء على أن أحد الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر ، بمال أو غيره ، من عرض . وكذلك العادة في المغلوب ، هو يفدي ما أخذه الغالب . فالفاعل من واحد ، إذ لا يكون كل واحد من الفريقين غالبا ، وإنما تحل المفاعلة على القراءة بالألف أن لكل<sup>(٣)</sup> واحد من الفريقين أسيرا فيفادي كل واحد [ منهما ]<sup>(٤)</sup> ويدفع ما عنده من الأسرى بما عند الفريق الآخر من الأسرى . ويجوز أن يكون تقاتلا فغلب أحدهما الآخر ، وأسر الغالب ، ثم تقاتلا فغلب المغلوب وأسر ، ثم تفادوا . وإنما أسروا أسرى هؤلاء وأسرى هؤلاء . والاختيار « أسارى » على « فعالى » و « تفدوهم » بغير ألف لما ذكرنا من العلة ، ولأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى ، ولأن أكثر القراء على ذلك . وبذلك قرأ مجاهد وابن محيصن والأعرج وشبيل ، وبه قرأ قتادة وأبو عبد الرحمن وغيرهم . وكان أبو عمرو يقول : الأسرى الذين جاؤوا مستأمنين ، والأسارى الذين في الوثاق والسجون أخذوا قسرا<sup>(٥)</sup> (٦٤/ب) .

« ٥٣ » قوله : ( تعملون . أولئك ) قرأه الحرميان وأبو بكر بالياء ،

(١) ص : « منهما من » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : « كل » وتصويبه من : ص .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٦١ ، وتفسير النسفي ٦٠/١



ردّوه على قوله : ( يُرَدُّونَ ) وعلى قوله : ( أولئك الذين ) ، وقوله : ( عنهم ) ( ولاهم ) فلمّا أتى كلفه بلفظ الغائب ، حمل صدر الكلام عليه ، وقرأ الباؤون بالتاء ، حملوه على ما تقدّم من الخطاب في قوله : ( يأتوكم أسارى ) و ( محرّم عليكم ) وقوله : ( أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ) ، وقوله : ( فما جزاء مَنْ يفعل ذلك منكم ) ، فلمّا تكرر الخطاب حمل عليه ، وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(١)</sup> .

« ٥٤ » قوله : ( القدّس )<sup>(٢)</sup> ، هذا الكلام وقع بعد قصة « يعملون » قرأه ابن كثير بالإسكان حيث وقع ، على الاستخفاف لتوالي ضمتين ، وهي لغة ، تقول العرب ، الحلّم والحلّم ، والطنب والطنب ، والقدّس والقدّس . وقرأه الباؤون بالضم على الأصل ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولقلة حروف الكلمة وخفتها ، وبذلك قرأ الحسن ومجاهد وابن أبي إسحاق ويحيى وطلحة والأعمش ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره<sup>(٣)</sup> .

« ٥٥ » قوله : ( ينزل ، وتنزل )<sup>(٤)</sup> قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، إذا كان رباعياً جعلاه مستقبلاً من « أنزل » ، وذلك في القرآن كثير بإجماع نحو : ( وأنزل الفرقان ) « آل عمران ٤ » و ( أنزل التوراة ) « آل عمران ٣ » و ( الحمد لله الذي أنزل ) « الكهف ١ » و ( بالحق أنزلناه ) « الإسراء ١٠٥ » وخالف ابن كثير في موضعين في سبحانه فشدّدهما<sup>(٥)</sup> ، جعلهما من « نزل » وهما قوله تعالى : ( وتنزل من القرآن ) « الإسراء ٨٢ » و ( حتى

(١) النشر ٢/٢١٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في أول سورة النحل ، وجاء بعد هذا الحرف في «ب»

مايلي : « هذا الكلام وقع بعد قصة يعملون » .

(٣) تقدّمت هذه الفقرة عن الفقرة المتقدمة في «ب» وحققا أن تليها كما في :

ص ، انظر النشر ٢/٢٠٨ ، وزاد المسير ١/١١٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الأمصار ٨/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٠/١ .

(٤) الحرف الآخر في سورة الحجر ( آ ٨ ) ، وسيأتي في سورة الشورى

الفقرة « ٢ » .

(٥) ب : « فشدّد » وتصويبه من : ص .

تَنْزِلَ عَلَيْنَا) «الإسراء ٩٣» وكذلك المُشَدَّد في الحجر في قوله : (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) «٢١» ، وإنما خَصَّ هذين الموضعين ، لِيُبَيِّنَ بالتشديد معنى التكرير في النزول ، لأن التشديد يدل على التكرير . فلَمَّا كَانَ القرآن ينزل شيئاً<sup>(١)</sup> بعد شيء شَدَّد ، ليدل على هذا المعنى ، إذ لو خَفَّفَ لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي عليه السلام . ولم يكن كذلك ، وشَدَّدَ (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) ليدل على نزول المطر شيئاً<sup>(٢)</sup> بعد شيء ، إذ لو خَفَّفَ لجاز أن ينزل المطر مرة واحدة ، وليس [الأمر]<sup>(٣)</sup> كذلك . والتشديد للتكرير في الفعل ، فهو يدل على هذه المعاني . وخالف أيضاً أبو عمرو في موضعين ، فشَدَّدَ قوله في الأنعام : (قادر على أن ينزِّلَ) «٣٧» فشَدَّدَ حملاً على صدر الكلام لأن قبله : (وقالوا لولا نَزَّلَ عليه) ، ومستقبل «نَزَّلَ» «ينزِّلُ» ، فحملة على ما قبله ، وأجراه عليه ، وعلى لفظه . والموضع الثاني في الحجر : (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) «٢١» ، وقد مضت علته<sup>(٤)</sup> . وقرأ الباقر بالتشديد في ذلك كله ، حملاً على «نَزَّلَ» «١/٦٥» والتشديد أبلغ ، لأنه يدل على تكرير الفعل غير أن حمزة والكسائي خَفَّفَا موضعين في لقمان : (ويُنْزِلُ الغيث) «٢٤» وفي الشورى : (يُنْزِلُ الغيث) «٢٨» جعلاه من «أَنْزَلَ» ، وحملاً على قوله تعالى : (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ) «الرعد ١٧» ، وكلَّه في نزول القطر<sup>(٥)</sup> .

«٥٦» قوله : (جبريل) قرأه ابن كثير بفتح الجيم ، وبياء بعد الراء ، مع كسرها من غير همز ، ومثله أبو بكر ، غير أنه همز همزة مكسورة بعد الراء ، وفتح الراء . ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما زادوا ياء بعد الهمزة ، وقرأ الباقر

(١) ب : «شيء» . وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة موضحه من : ص .

(٣) انظر كلامه على علة الحرف (١٠ آ) في هذه السورة ، الفقرة «٤ - ٦» ، وكذلك نظيره في سورة الأنعام ، الفقرة «١٥ - ١٦» .

(٤) التيسير ٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٢ ، وزاد السير ١١٤/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

« جبريل » بكسر الجيم والراء ، وبياء بعد الراء من غير همز ، وهذه كلها لغات فيه . و « جبريل » اسم أعجمي ، فمن كسر الجيم أتى به على مثال كلام العرب ، فهو كـ « قنديل و منديل » . ومن فتح أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلم أنه ليس من كلام العرب ، وأنه أعجمي . وكذلك فعل من همز . ومن أثبت ياء بعد الهمزة أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلم أنه أعجمي ، ليس من أبنية كلام العرب ، وفيه لغات غير هذا<sup>(١)</sup> .

« ٥٧ » قوله : ( ميكال ) قرأه<sup>(٢)</sup> أبو عمرو وحفص « ميكال » على وزن « مفعال » ، ومثلثهما نافع ، غير أنه زاد همزة مكسورة بين الألف واللام ، ومثله قرأ الباقون ، غير أنهم زادوا ياء بعد الهمزة ، وهذه القراءات لغات في هذا الاسم ، وهو اسم أعجمي ، غير أن من قرأه ، على وزن « مفعال » ، أتى به على وزن أبنية العرب ، فهو مثل « مفتاح » . ومن قرأه بغير ذلك أتى به على غير أبنية العرب ، ليُعلم أنه أعجمي ، خارج عن أبنية العرب . وقولنا في قراءة أبي عمرو وحفص أنه « مفعال » تمثيل ، لأنه ليس بقوي ، وإلا فلا يجوز أن يكون « مفعالا » ، لأنه رباعي إذ الهمزة المحذوفة يعتدّ بها ، وبنات الأربعة لا يلحقها الزيادة في أولها ، إلا في الأشياء الجارية على أفعالها ، نحو : « مكرم ، ومحسن » وليس « ميكال » من هذا الصنف ، ولا يجوز أن يكون « فيعالا » ، لأن هذا الوزن قد اختصّ به المصادر<sup>(٣)</sup> نحو : « القيتال ، والحيفال »<sup>(٤)</sup> ، وليس « ميكال » بمصدر ،

(١) التبصرة ١/٥٢ ، وذكر ابن الجوزي أن في « جبريل » إحدى عشرة لغة وعدّها انظر زاد المسير ١/١١٧ - ١١٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٢٩١

(٤) ذكر الطبري أن « ميكال » هي لغة أهل الحجاز ، وقراءة عامة قراءة أهل المدينة والبصرة . وأن « ميكائيل » على مثال « ميكاعيل » هي لغة تميم وقيس وبعض نجد وقراءة عامة أهل الكوفة ، انظر تفسيره ٢/٣٨٨ ، وذكر ابن منظور قوله : « وفي الصحاح حوّل حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتّر عن الجماع » انظر اللسان « حقل » .

ولا يجوز إن يكون « فعلا لا » ، لأن الهزة مقدّرة فيه . فإنما هو اسم أعجمي كـ « إبراهيم ، وإسماعيل » (١) .

« ٥٨ » قوله : ( ولكنّ الشياطين ) ونظائره (٢) ، قرأ نافع وابن عامر : « ولكنّ البر » في الموضعين (٣) في هذه السورة بكسر النون ، ورفع « البر » مخفّفا . وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب « البر » ، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر : « ولكنّ الشياطين » ، و ( لكنّ الله قتلهم ) ، و ( لكنّ الله رمى ) في الأنفال « ١٧ » بتخفيف النون وكسرها (٦٥/ب) ورفع ما بعدها ، وقرأ حمزة والكسائي : ( ولكن الناس ) في يونس « ٤٤ » بتخفيف النون وكسرها ، ورفع « الناس » ، وقرأ الباقون بتشديد النون في الأربعة وفتحها ، ونصب ما بعدها (٤) .

« ٥٩ » وحجة من خفّف النون ، ورفع ما بعد « لكن » ، أن « لكن » حرف إذا شدّدت نونه كانت من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ، إذا كان « هو » الاسم (٥) ، وإذا خفّفت نونه كان حرف عطف ، لا عمل له ، وربما أتى خفيفا كأن يرتفع ما بعده بالابتداء والخبر ، ويجوز أن تعمل « أن » مخفّفة ، كما يعمل الفعل محذوفا نحو : لم يكُ زيد قائما . ولا يحسن أن تعمل « لكن » مخفّفة لاختلاف مواقعها ، إذ لم تلزم موضعا واحدا ، بل تكون عاطفة ، وتكون للاستدراك ، مخفّفة ومشددة ، وتعمل عمل « إن » إذا شدّدت . فلمّا لم تلزم ولم تعمل مخفّفة رجع الكلام بعدها إلى أصله ، وهو الابتداء والخبر ، لأن « إن » وأخواتها إنما يدخلن على الابتداء والخبر . وأيضا فإنها ، لما غيّرت بالتخفيف ، وكانت مُحدّث في الكلام معنى الاستدراك فارقت « أن » الخفيفة ،

(١) زاد المسير ١١٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٣٠/١ ، وتفسير النسفي

٦٤/١

(٢) ونظيره في سورة يونس ، الفقرة « ١٨ » .

(٣) ب : « موضعين » وب « أل » كما في « ص » أصوب .

(٤) زاد المسير ١٢٢/١ ، والنشر ٢١٢/٢

(٥) يعني أن اسمها ضمير مستتر تقديره « هو » .

لأنها لا<sup>(١)</sup> تحدث في الكلام معنى غير التأكيد ، فلم تعمل عمل « أن » الخفيفة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٠ » وحجة من شدد النون ونصب بها [ ما ]<sup>(٣)</sup> بعد « لكن » ، أنه أجرى الكلام على أصله ، فأعمل « لكن » لأنها من أخوات « إن » ، فشدها على أصلها ، وحاول في ذلك معنى التأكيد ، الذي فيه معنى الاستدراك<sup>(٤)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( ما نَسَخَ ) قرأه<sup>(٥)</sup> ابن عامر بضمّ النون الأولى ، وكسر السين ، جعله رباعيا من « أنسخ الكتاب » على معنى : وجدته منسوخا ، مثل : أحدثت الرجل ، وجدته محمودا ، وأبخلت الرجل ، وجدته بخيلا ، ولا يجوز أن يكون « أنسخ » بمعنى « نسخت » ، إذ لم يسمع ذلك ، ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدي ، لأن المعنى يتغير ، ويصير المعنى : ما نسختك<sup>(٦)</sup> يا محمد من آية \* وإنساخه إياها إنزالها عليه ، فيصير المعنى : ما تنزل عليك من آية أو تنسخها فأنت بخير منها ، يؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتى بخير منها ، فيصير القرآن كله منسوخا ، وهذا لا يمكن ، لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن \* فلما امتنع أن يكون « أفعل » و « فعل » فيه بمعنى ، إذ لم يسمع ، وامتنع أن تكون الهمزة للتعدي ، لفساد المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من باب « أحدثه وأبخلته » ، وجدته محمودا وبخيلا \* فأما من قرأه بفتح النون فهو المعنى الظاهر المستعمل ، على معنى ما نرفع من حكم آية ، ونبقي تلاوتها ، نأت بخير منها لكم أو مثلها ،

(١) ص : « لم » .

(٢) مغني اللبيب ٢٩٠ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) تفسير النسفي ٦٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٩ ،

والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

(٥) ص : « قرأ » .

(٦) ب : « نسخت » وتصويبه من : ص .

ويحتمل أن يكون المعنى : ما نرفع من حكم آية وتلاوتها أو ننسِكها يا محمد ، فلا تحفظ تلاوتها ، نأت بخير منها ، أو مثلها ، أي : نأتي بأصلح ( ١/٦٦ ) منها لكم ، وأصلح في التعبد ، أو نأت بمثلها في التعبد . وقد بينّا هذا في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » بأقسامه ومعانيه . والاختيار فتح النون في « نسخ » لأنه الأصل ، ولأنه ظاهر التلاوة ، ولأنه قد أجمع عليه القراء ، وهو اختيار أبي عبيد وغيره<sup>(١)</sup> .

« ٦٢ » قوله : ( أو ننسِكها ) قرأه أبو عمرو وابن كثير بفتح النون الأولى ، وفتح السين والهمز<sup>(٢)</sup> ، جعلاه من التأخير على معنى : أو تؤخر نسخ لفظها نأت بخير منها ، فهو من : نسأ الله في أجلك ، أي : أختر فيه<sup>(٣)</sup> . وتأخير النسخ على وجهين : أحدهما أن يؤخّر التنزيل للآية<sup>(٤)</sup> ، فلا ينزل من اللوح المحفوظ ، والثاني : أن ينزل القرآن ، فيُتلى ، ويُعمل به ، ثم يؤخّر ، فينسخ العمل به دون اللفظ أو ينسخ العمل به واللفظ ، أو ينسخ اللفظ ويبقى العمل . وكل هذا قد فسّر ومثّل وبَيَّن في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » ، وبه قرأ عمر وابن عباس وعطاء<sup>(٥)</sup> ومجاهد وأبي بن كعب وعبيد بن عمير<sup>(٦)</sup>

(١) التبصرة ٥٢/ب ، والتيسير ٧٦ ، والحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد المسير ١٢٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/١ ، وتفسير النسفي ٦٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٢٧

(٢) ص : « الهمزة » .

(٣) تفسير غرب القرآن ٦١ ، والقاموس المحيط « نسأ » .

(٤) ب : « لذاته » وتصويبه من : ص .

(٥) عطاء بن يسار أبو محمد الهلالي ، مولى ميمونه أم المؤمنين ، وردت عنه رواية حروف القرآن ، أدرك زمن عثمان ، وروى عن مولاته وأبي زيد بن ثابت ، وعنه مثل زيد بن اسلم (ت ١٠٢ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١٧٣/٥ ، وطبقات القراء ٥١٧/١

(٦) عبيد بن عمير ، الثليثي ، رويت عنه الحروف ، وروى عن عمر وأبي ، وعنه مجاهد وعطاء ، من كبار التابعين ، ثقة (ت ٧٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٦٣/٥ وطبقات القراء ٤٩٦/١

والتَّخَمِي وعطاء بن أبي رباح<sup>(١)</sup> وابن مَحْيَصَن \* وقرأ الباقر بن بضم النون الأولى وكسر السين من غير همز ، جعلوه من النسيان الذي هو ضد الذكر ، على معنى : أو نَسِهَا يا محمد ، فلا تذكرها ، فهو من النسيان الذي هو ضد الذكر<sup>(٢)</sup> ، نقل بالهمز فتعدَّى الفعل إلى مفعولين ، وهما « النبي » والهاء ، الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » ب « نسخ » أو ب « نسيان » نُقدِّره عليك يا محمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بشئها باللفظين عمّا في اللوح المحفوظ ، فإن كان الإخبار عمّا قد نزل وتلي من القرآن ، فلا يصلح لقوله : ( نأتِ بخير منها ) ، والأقوى البيِّن أن يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » ب « نسخ » أو ب « نسيان » نُقدِّره عليك يا محمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بشئها في التعبد ، ويدلُّ على أنه من النسيان قوله : ( سنقرئك فلا تنسى \* إلا ما شاء الله ) « الأعلى ٦ ، ٧ » فقد أعلمه الله أنه لا ينسى شيئاً ، ممّا نزل عليه ، ، إلا ما شاء الله أن ينساه ، ممّا قدّر أن يبدله بأصلح منه للعباد ، أو بشئ ، ويدلُّ على أنه من النسيان أن الضَّحَّاك قرأ : « أو نَسِهَا » بتاء مضمومة ، وفتح السين ، فهو من النسيان لا ( ٦٦/ب ) يجوز غيره \* وقد قرأ ابن مسعود : « ما نُنسك من آية أو نسخها » ، فهذا أيضاً من النسيان لا غير ، وأيضاً فإن « نسي » ، الذي بمعنى الترك ، لم يستعمل « أفعل » إنما استعمل فيه « فعل » ، فكان يجب أن تكون القراءة بفتح النون الأولى والسين ، ولم يأت ذلك \* والاختيار « نسها » من النسيان ، لصحة المعنى ، ولأن جماعة القراء عليه ، وبه قرأ ابن المُسَيَّب<sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن وقتادة والأعرج وأبو جعفر يزيد

(١) هو من سادة التابعين ، روى الحروف عن أبي هريرة ، عرض عليه أبو عمرو ، ( ت ١٠٥ هـ ) ، ترجم في طبقات خليفة ٧٠٢ ، وطبقات القراء ٥١٣/١  
(٢) قوله : « الذي ... الذكر » سقط من : ص .

(٣) هو سعيد ، أبو محمد ، عالم التابعين ، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة وروى عن عمر وعثمان ، وردت عنه رواية الحروف ، قرأ عليه عرضاً الزُّهري ، ( ت ٩٤ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، وطبقات القراء ٣٠٨/١

وشسّية والضَحَّاك وابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش<sup>(١)</sup> .

« ٦٣ » قوله<sup>(٢)</sup> : ( وقالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلِداً ) قرأه ابن عامر بغير واو ، جعله مستأنفاً غير معطوف على ما قبله . وقد علّم أن المخبر عنه بهذا القول هو المخبر عنه ، بمنع ذكر الله في المساجد ، والسعي في خرابها ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو . وقرأ الباقون : « وقالوا » بالواو<sup>(٣)</sup> على العطف على ما قبله لأن الذين أخبر الله عنهم ، بمنع ذلك في المساجد ، والسعي في خرابها ، هم الذين قالوا : اتخذ الله ولداً ، فوجب عطف آخر الكلام على أوله ، لأنه كله إخبار عن النصارى . وكذلك هي<sup>(٤)</sup> في جميع المصاحف بالواو إلا في مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو هو الاختيار ، إثباتها في أكثر المصاحف ، ولأن الكلام عليه كله قصة واحدة ، ولإجماع القراء عليه سوى ابن عامر<sup>(٥)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( كن فيكون\* ) قرأه ابن عامر بالنصب ومثله في آل عمران ( فيكون ، ويعلمه ) « ٤٧ ، ٤٨ » وفي النحل : ( فيكون\* . والذين هاجروا ) « ٤٠ ، ٤١ » وفي مريم : ( فيكون\* . وإن الله ) « ٣٥ ، ٣٦ » وفي ياسين : ( فيكون\* . فسبحان ) « ٨٢ ، ٨٣ » وفي المؤمن : ( فيكون\* . ألم تر ) « ٦٨ ، ٦٩ »<sup>(٦)</sup> ووافقه الكسائي على النصب في النحل وياسين ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع .

(١) تفسير ابن كثير ١٥٠/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٧/ب .

(٢) ب : « تم الجزء الخامس وهو الربع من كتاب الكشف في القراءات السبع يتلوه إن شاء الله في الربع الثاني قوله : ( قالوا اتخذ الله ولداً ) .

(٣) ب : « الواو » وبالجاء وجهه كما في : ص .

(٤) لفظ « هي » سقط من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٥ ، وزاد المسير ١٣٥/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦٠/١ ، وتفسير النسفي ٧١/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٢/ب ، والمصاحف ٤٤ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/١ ، والمقنع ١٠٢ .

(٦) سيأتي ذكر بعض هذه الأحرف في سورة مريم ، الفقرة « ١٧ » ويس ، الفقرة « ١٥ » ، والمؤمن ، الفقرة « ١١ » .



« ٦٥ » فوجه النصب مشكل ضعيف ، وذلك أنه جعله جواباً بالفاء للفظ « كن » ، إذا كان لفظه لفظ الأمر ، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف ، لأن « كن » ليس بأمر ، إنما معناه الخبر ، إذ ليس ثمَّ مأمور ، يكون « كن » أمراً له . والمعنى : فإنما يقول له : كن فيكون فهو يكون ، ويدل على أن « فيكون » ليس بجواب لـ « كن » أن الجواب بالفاء ، مضارع به ( ٦٧/أ ) الشرط ، وإلى معناه يؤول في التقدير ، فإذا قلت : اذهب فأكرمك ، فمعناه : إن تذهب فأكرمك ، ولا يجوز أن تقول : اذهب فتذهب ، لأن المعنى يصير : إن تذهب تذهب ، وهذا لا معنى له ، وكذلك « كن فيكون » يؤول معناه ، إذا جعلت « فيكون » جواباً أن تقول له : أن يكون فيكون<sup>(١)</sup> ، ولا معنى لهذا ، لأنه قد اتفق فيه المفاعلان ، لأن الضمير الذي في « كن » وفي « يكون » الشيء<sup>(٢)</sup> ولو اختلفا لجاز كقولك : اخرج فأحسن إليك ، أي : إن تخرج أحسن إليك . ولو قلت : قم فتقوم ، لم يحسن ، إذ لا فائدة فيه ، لأن الفاعلين واحد ، ويصير التقدير : إن قم قم . فالنصب في هذا على الجواب بعيد في المعنى .

« ٦٦ » ووجه قراءة من رفع « فيكون » في ذلك أنه جعل « فيكون » منقطاً مما قبله مستأنفاً ، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى ، رفعه على الابتداء ، فتقديره : فهو<sup>(٣)</sup> يكون . وهو وجه الكلام ، والاختيار ، وعليه جماعة القراء وبه يتم المعنى . فأما اختصاص الكسائي للنصب في النحل وياسين فهو حسن قوي ، لأن فيه « أن يقول » فعطف « فيكون » على « يقول » ، ثم<sup>(٤)</sup> ينصب « فيكون » على الجواب . إنما نصبه على العطف على « تقول » ، وكذلك آخر « يس » فيه « أن يقول » ، فعطف على « يقول »<sup>(٥)</sup> وهو حسن ، لكن الرفع عليه

(١) ب : « له يكن يكن » ووجهه كما في : ص .

(٢) ب : « الشيء » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : « هو » وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : « لم » وتصويبه من : ص .

(٥) قوله : « الجواب .. على يقول » . سقط من : ص .

الجماعة ، وهو على الاستئناف والقطع والابتداء كالأول<sup>(١)</sup> .

« ٦٧ » قوله : ( ولا تُسأل عن أصحاب الجحيم ) قرأه نافع بفتح التاء والجزم ، على النهي من السؤال عن ذلك ، وفي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب ، أي : لا تُسأل يا محمد عنهم ، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستزاد . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل : أي أبويه أحدث موتاً ليستغفر له ، فنزلت الآية على النهي ، عن السؤال ، عن أصحاب الجحيم ، وروي أنه قال : ليت شعري ما فعل أبواي ؟ فنزل النهي عن السؤال عنهما ، فدلّ النهي على صحة الجزم . وبذلك قرأ ابن عباس ، وقرأه الباقر بن بزم التاء ، والرفع على النفي والعطف على ( بشيراً ونذيراً ) [ فهو في موضع الحال تقديره : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ]<sup>(٢)</sup> ، وغير سائل عن أصحاب الجحيم . ويجوز أن يرفع على الاستئناف . والرفع هو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراء ، ولأن ابن مسعود قرأه : « وما تسأل » فهذا يبيّن معنى الرفع ويقويه . وأيضاً فإن في قراءة أبي : ( وإن تسأل ) . فهذا أيضاً يبيّن معنى الرفع والاستئناف ، ويقوّي الرفع أن قبله<sup>(٣)</sup> خبراً ، وبعده خبر ، فيجب أن يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده ( ٦٧/ب ) ويدل على قوة الرفع [ قوله : ]<sup>(٤)</sup> ( ليس عليك هداهم ) « البقرة ٢٧٢ » ، وقوله : ( ما على الرسول إلا البلاغ ) « المائدة ٩٩ » ويقوّي الرفع أيضاً أنه ، لو كان نهياً لكان بالفاء ، كما تقول : أعطيتك ما لا فلا تسألني غيره . وبالرفع قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري وعيسى بن عمر وغيرهم<sup>(٥)</sup> .

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٩ ، وزاد المسير ١/١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٨ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « أيضاً انه لو كان نهياً لكان بالفاء لأن قبله » .

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد المسير ١/١٣٧ ، وإيضاح الوقف

والا ابتداء ٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير ١/١٦٢ ، وتفسير النسفي ١/٧٢ .

« ٦٨ » قوله : ( إبراهيم ) قرأه هشام بألف في موضع الياء في ثلاثة وثلاثين موضعاً، في البقرة خمسة عشر موضعاً ، وقد ذكرنا مواضع الباقي منها في الكتاب الأول<sup>(١)</sup> . وروى عن ابن ذكوان أنه قرأ في البقرة خاصة بألف ، وبالوجهين قرأتاً ، وقرأ باقي القراء ، في ذلك كله ، بالياء ، وهو الاختيار ، اتباعاً للمصحف ، ولأن عليه لغة العامة ، وعليه الجماعة ، والألف لغة شامية قليلة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٩ » : ( واتَّخِذُوا مِنْ ) قرأه نافع وابن عامر بفتح الخاء ، على الخبر ، عمّن كان قبلنا من المؤمنين ، أنهم اتَّخَذُوا مِنْ مقام إبراهيم مصلى ، فهو مردود على ما قبله من الخبر وما بعده ، والتقدير : واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً ، واذكر إذ اتَّخَذَ الناس من مقام إبراهيم مصلى ، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم . فكله خبر ، فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان ، فحُصِّلَ على ما قبله وما بعده ، ليتَّفَقَ الكلام ويتطابق ، فـ « إذ » محذوفة مع كل خبر ، لدلالة « إذ » الأولى الظاهرة على ذلك . وقرأ باقي القراء بكسر الخاء ، على الأمر ، بأن يتخذ من مقام إبراهيم مصلى . وبذلك أتت الروايات عن النبي عليه السلام<sup>(٣)</sup> وروى أن النبي عليه السلام أخذ بيد عمر رضي الله عنه ، فلمّا أتيا المقام قال عمر : هذا مقام أئمتنا إبراهيم ؟ فقال النبي : نعم . فقال عمر : أفلا نَتَّخِذْهُ مصلى ؟ فأنزل الله جلّ ذكره : « واتَّخِذُوا مِنْ مقام إبراهيم مصلى » على الأمر بذلك ، أي افعلوه<sup>(٤)</sup> وروى

(١) يعني كتابه « التبصرة » وقد عُدَّدها في الورقة ٥٢/ب - ١/٥٣ ، وكذلك في التيسير ٧٦-٧٧ ، والنشر ٢/٢١٣

(٢) بذكر ابن خالويه في اسم « إبراهيم » أربع لغات ، وابن الجوزي ست لغات ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٤ ، وزاد المسير ١/١٣٩ ، وانظر أيضاً المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٠ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣/ب .

(٣) بروي مسلم في صحيحه « كتاب الحج - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم » بسنده عن جابر بن عبد الله في حديث طويل ، ذكر فيها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر الخاء . وانظر أيضاً تفسير ابن كثير ١/١٧٠

(٤) ذكره ابن كثير في تفسيره عن عثمان بن أبي شيبة من طريق أبي ميسرة انظر التفسير ١/١٦٩

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر<sup>(١)</sup> أن النبي عليه السلام أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال عمر: يارسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى؟ قال النبي: نعم هذا مقام أينما إبراهيم الذي قال الله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى،<sup>(٢)</sup> فسئل مالك أهكذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: واتخذوا، قال: نعم<sup>(٣)</sup>. يعني بكسر الخاء، على الأمر. وروى أبو عبيد عن جابر بن عبد الله أن النبي عليه السلام استلم الحجر، ورمك ثلاثة أشواط، ومشى أربعة حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم فصلّى خلفه ركعتين، وقرأ (١/٦٨) (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)<sup>(٤)</sup>، وقال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه، إلا بكسر الخاء، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار، لما ذكرنا عن النبي عليه السلام في ذلك، ولأن عليه جماعة القراء، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما، وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار. وأسند القراءة بها أبو حاتم إلى النبي عليه السلام وإلى عمر. وبذلك قرأ أبو جعفر يزيد وعطاء وابن محيصن وشبل والأعرج وطلحة والأعمش والجحدري وابن وثاب وأصحاب ابن مسعود<sup>(٥)</sup>.

(١) هو جابر بن عبد الله الذي روى مسلم من طريقه غير حديث في حجة النبي صلى الله عليه وسلم. مفتي المدينة في زمانه، وآخر من شهد بيعة العقبة، حمل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علما كثيرا، وشهد الخندق وبيعة الرضوان، (تا ٧٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٣

(٢) ذكره ابن كثير عن ابن أبي حاتم بالطريق نفسه انظر تفسير ابن كثير

١٦٩/١

(٣) ذكره أيضا ابن كثير بالطريق نفسه ثم قال: هكذا وقع في هذه الرواية وهو غريب، وقد روى النسائي من حديث الوليد بن مسلم نحوه، انظر الإحالة المتقدمة.

(٤) انظر الفقرة نفسها الملاحظة « ٣ ».

(٥) التبصرة ٥٣/١ والحجة في القراءات السبع ٦٤، وزاد السير ١٤٢/١، وتفسير ابن كثير ١٦٨/١، وتفسير النسفي ٧٤/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٣٢، والنشر ٢١٤/٢

« ٧٠ » قوله : ( فَأَمْتَّعْهُ ) قرأه ابن عامر مخففاً ، وشدده الباقون .

« ٧١ » ووجه التخفيف أنه جعله من « أمتع » ، و « أمتع » لغة في « متع » ، وكلاهما بمعنى ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، وبالتخفيف قرأ ابن عباس وابن محيصن وشبل .

« ٧٢ » فأما من شدده فإنه حملة على إجماعهم على التشديد في قوله : ( تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ) « هود ٦٥ » و ( تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ) « الزمر ٨ » و ( يَمَتَّعْكُمْ مَتَاعاً ) « هود ٣ » ، وهو كثير في القرآن من « متع » ، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التكرير ، ولإجماع القراء عليه ، وليتحقق بنظائره ، مما لم يختلف في تشديده مما ذكرنا ، وبالتشديد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي والأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة ، وبه قرأ أبي الحسن ومجاهد وأبو رجاء والجحدري وعيسى بن عمر والأعمش والأعرج ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ، وعليه قراءة العامة في الأمصار (١) .

« ٧٣ » قوله : ( وَوَصَّى ) (٢) قرأه نافع وابن عامر بهمزة مخففاً ، وشدد الباقون من غير همز ، وهما لغتان : وصى وأوصى بمعنى واحد . وقوله : ( تَوْصِيَةً ) « يس ٥٠ » يدل على « وصى » مشدداً ، وكذلك قوله : ( وَصَّاكُم ) « الأنعام ١٤٤ » وقوله : ( يَوْصِيكُم ) « النساء ١١ » و ( يَوْصِي بِهَا ) « النساء ١١ » و ( تَوْصُونَ ) « النساء ١٢ » يدل على « أوصى » مخففاً ، فالقراءتان متوافقتان ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، فكأنه أبلغ في المعنى ، وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء عليه ، ولزيادة الفائدة التي فيه ، وبالتشديد قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وشبل ، وفي حرف ابن مسعود « فوصى »

(١) زاد المسير ١/١٤٣ ، وشدد ابن كثير قراءة التخفيف انظر التفسير

(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة « ١١١ » .

بالفاء<sup>(١)</sup> مَشْدُوداً ، والتشديد اختيار أبي حاتم ، والمصاحف تختلف فيه ، فمصحف أهل المدينة والشام فيها ألف بين الواوين ، وسائر مصاحف الأمصار لا ألف فيها بين الواوين<sup>(٢)</sup> .

« ٧٤ » قوله : ( أم تقولون ) قرأه ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالتاء على المخاطبة ، وحسن ذلك لأنه ( ٦٨/ب ) أتبعه ما قبله من الخطاب وما بعده ، وذلك قوله : ( أتَاجِسونَا في الله وهو ربُّنَا وربُّكم ولنا أعمالُنَا ولكم أعمالُكم ) وقوله : ( أَأَنتُم أعلم أم الله ) ، فأجرى الكلام على نسق واحد في المخاطبة ، وقرأه الباقر بالباء على أنه إخبار عن اليهود والنصارى ، وهم غييب ، فجرى الكلام على لفظ الغيبة . وأيضاً فإن قبله كلاماً في معناه بلفظ<sup>(٣)</sup> الغيبة وهو قوله : ( فإن آمنوا ) « ١٣٧ » وقوله : ( فقد اهتدوا ) ، وقوله : « فإن تولَّوا فإنما هم في شقاق » ، وقوله : ( فسيكفيكمُ اللهُ ) كله بلفظ الغيبة ، إخباراً عن اليهود والنصارى ، فجرى « أم يقولون » بالياء على ذلك كله ، والاختيار الياء ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وقتادة وأبو جعفر يزيد وشيبة ، وهو اختيار أبي حاتم<sup>(٤)</sup> .

« ٧٥ » قوله : ( لرؤوف ) قرأه الحرميان وحفص وابن عامر بواو بعد الهمزة ، وقرأه الباقر بغير واو ، وهما لغتان ، يأتي اسم الفاعل على « فعول »

(١) ب : « مسعود بالصاد » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٧٧ ، والنشر ٢/٢١٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٦ ، والمقنع ١٠٢ ، ويعتد ابن الجوزي نظائر لهذا الحرف انظر زاد المسير ١/١٤٨ ، وتفسير ابن كثير ١/١٨٥ ، وتفسير النسفي ١/٧٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٤ .

(٣) قوله : « الغيبة وأيضاً ... بلفظ » سقط من « ص » بسبب انتقال النظر .

(٤) التبصرة ٥٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٧٨ .

وعلى « فعل » لكن باب « فَعْمُول » أكثر من باب « فعل » في الاستعمال ، يقول : رجل ضروب وشكور ، فهو أكثر من قولك : رجل حذر . والقراءتان متوازتان ، لكن حذف الواو أخف في القراءة ، وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره (١) .

« ٧٦ » قوله : ( هو مَوْلِيَّها ) قرأه ابن عامر بالألف بعد اللام ، وقرأ الباقر بالياء .

« ٧٧ » ووجه القراءة بالألف أنه جعل الفعل للمفعول ، فهو فعل لم يُسمَّ فاعله ، فعدَّى الفعل إلى مفعولين : الأول قام مقام الفاعل ، مُستتر في « مَوْلِيَّها » وهو ضمير « هو » ، والثاني الهاء في « مَوْلِيَّها » ، تعود على الوجهة ، أي : الله يُوَلِّيهِ إياها ، والهاء والألف لوجهة ، والتقدير : ولكل فريق وجهة الله موليها إياه . ويجوز أن يكون الضمير المرفوع لكبرائهم وساداتهم ، هم يولونهم إياها ، كما قال عنهم : ( إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا ) « الأحزاب ٦٧ » وبالألف قرأ ابن عباس وأبو رجاء .

« ٧٨ » ووجه القراءة بالياء أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله جلّ ذكره ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : ولكل فريق وجهة الله مَوْلِيَّها إياه . فالقراءتان ترجعان إلى معنى ، ودلّ على ذلك قوله : ( فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ) « ١٤٤ » ، ويجوز في هذه القراءة ، أن يكون الضمير المرفوع ، ويكون التقدير : هو مَوْلِيَّها نفسه ، وحسن حذف المفعول الثاني ، لتقدم ذكره في أول الكلام ، والاختيار القراءة بالياء لإجماع القراء على ذلك ، وعليه قراءة العامة في الأمصار (٢) .

« ٧٩ » قوله : ( يعملون ) « ١٤٤ » ، ( ولئن أنيت ) « ١٤٥ » قرأه ابن

(١) زاد المسير ١/١٥٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٠/ب .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٦٧ ، وزاد المسير ١/١٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١/١٩٤ ، وتفسير النسفي ١/٨٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٩ .

( ٦٩/أ ) عامر وحزمة والكسائي بالتاء ، وقرأه الباقون بالياء •

ووجه القراءة بالتاء ، أنه أجراه على المخاطبة التي قبله في قوله : ( وحيث ما كنتم فولتوا وجوهكم شطره - وما الله بغافل عما تعملون ) أي : من توليتكم •

« ٨٠ » ووجه القراءة بالياء ، أنه أجراه على ما قرب منه ، من لفظ الغيبة في قوله : ( وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون ) ثم قال : ( وما الله بغافل عما يعملون ) أي عما يعمل الذين أوتوا الكتاب في أمر القبلة • وقراءة أيضاً ما بعده في قوله : ( ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب ) « ١٤٥ » وقوله : ( ما تبعوا قبلك ) ، وقوله : ( وما أنت بتابع قبلتهم - ولئن اتبعت أهواءهم ) فكله أتى على لفظ الغيبة ، فحمل « يعملون » عليه • والتقدير : وما الله بغافل عما يعملون ، ولئن أتيتهم بكل آية ماتبعوا قبلك ، يعني بذلك كله اليهود ، وهم غيب • والياء في ذلك كله الاختيار ، لتطابق الكلام من قبل ومن بعد ، على لفظ الغيبة ، ولأن المراد بذلك كله اليهود ، وهم غيب ، ولما قدّمنا من اختيار الياء ، إذا وقع الاختلاف على الياء والتاء في قول ابن مسعود وابن عباس (١) •

« ٨١ » قوله : ( تعملون • ومن حيث ) قرأه أبو عمرو بالياء ، وقرأه الباقون بالتاء •

« ٨٢ » ووجه القراءة بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة والإخبار عن اليهود ، الذين يخالفون النبي في القبلة وهم غيب • فالتقدير : ولَّ وجهك يا محمد نحو المسجد الحرام ، وما الله بغافل عما يعمل من يخالفك من اليهود في القبلة •

« ٨٣ » ووجه القراءة بالتاء أنه مردود على ما قبله ، من الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، في قوله : ( فولَّ وجهك ) ، والمعنى : فولتوا وجوهكم شطر

(١) راجع الفقرة الرابعة والعشرين من هذه السورة ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١٩٥/١ ، وتفسير النسفي ٨٣/١



المسجد الحرام ، وما الله بغافل عما تعملون ، أيها المؤمنون من توليتكم نحو المسجد الحرام . وأيضاً فإن بعده مخاطبة أخرى في قوله : ( فولتوا وجوهكم شطره ) وقوله : ( عليكم حجة ) ، وقوله : ( فلا تخشوهم ) ، وقوله ( ولا تسمّ نِعْمتي عليكم ولعلّكم تهتدون ) ، فكله خطاب ، فحمل « تعملون » عليه في الخطاب للحمل<sup>(١)</sup> على ما قبله وما بعده ، من المخاطبة ، وهو الاختيار ، للإجماع عليه ، ولأنه أحسن مطابقة لما قبله وما بعده<sup>(٢)</sup> .

« ٨٤ » قوله : ( لئلا ) قرأه ورش بياء مفتوحة ، هي بدل من همزة مفتوحة ( ٦٩/ب ) لانكسار ما قبلها ، فهي بمنزلة الثانية ، في قوله : ( من الشهداء أن تضلّ ) « البقرة ٢٨٢ » واعتدّ باللام وبحركتها ، فسهّل الهمزة على حكمها ، وقرأه الباقرن بالهمز على الأصل ، لأنها « أن » الناصبة للفعل ، دخلت عليها اللام ، فهي في تقدير المبتدأ بها ، لأن اللام زائدة ، وحقّ الهمزة المبتدأ بها التحقيق ، فأجروها على التحقيق لذلك وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن اللام زائدة ، ولأنه إجماع من القراء ، غير ورش ، وغير حمزة ، إذا وقف فإنه يبدل من الهمزة ياء مفتوحة كورش ، وعنه فيه اختلاف وقد ذكرناه<sup>(٣)</sup> .

« ٨٥ » قوله : ( ومن تطوّع ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، وتشديد الطاء ، والجزم ومثله الثاني في هذه السورة<sup>(٤)</sup> ، وقرأه<sup>(٥)</sup> الباقرن بالتاء وتخفيف الطاء ، وفتح العين .

« ٨٦ » ووجه القراءة بالجزم والياء أنه حمل على لفظ الاستقبال في اللفظ والمعنى ، وأصله « يتطوع » فجزم بالشرط بـ « من » ، وأدغمت التاء في الطاء ، فشددت الطاء لذلك . وحسن الإدغام لنقل التاء إلى القوة ، وكان لفظ الاستقبال

(١) ص : « فحمل ما » .

(٢) التيسير ٧٧ ، وتفسير ابن كثير ١٩٥/١ ، وتفسير النسفي ٨٣/١

(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين «٧ و٨» .

(٤) الحرف فيها هو ( ١٨٤ آ ) .

(٥) ب : « وقرأ » ورجحت ما في : ص .

أولى به ، لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل ، فطابق<sup>(١)</sup> بذلك بين اللفظ والمعنى ،  
والتقدير : فمن تطوع فيما يستقبل خيراً فهو خير له ، فإن الله شاكر لفعله ،  
عليه به .

« ٨٧ » ووجه القراءة ، بالتاء وفتح العين ، أنه استغنى بحرف الشرط عن  
لفظ الاستقبال ، لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال ، فأتى بلفظ الماضي ، وكان  
ذلك أخفّ من لفظ المستقبل ، الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد ، والماضي  
في موضع جزم بالشرط . ويجوز في هذه القراءة أن تكون خبراً غير شرط ، و« من »  
بمعنى الذي . والماضي ، لفظه كمعناه ، ماض أيضاً ، والمعنى : فالذي تطوع فيما  
مضى خيراً فإن الله شاكر لفعله عليه به ، و« فهو خير له » أي : مؤخر له ، ولا  
يكون للماضي موضع الإعراب على هذا ، والاختيار القراءة بالتاء وفتح العين ،  
لأنها أعم ، إذ تحتمل معنيين ، ولأن [ أهل ]<sup>(٢)</sup> الحرمين وعاصما عليها ،  
ولخفتها<sup>(٣)</sup> ، وهي اختيار أبي حاتم وأبي عبيد<sup>(٤)</sup> .

« ٨٨ » قوله : ( الرّياح ) قرأه حمزة والكسائي بالتوحيد ، ومثله في  
الكهف والجاثية<sup>(٥)</sup> ، ووافقهما ابن كثير على التوحيد أيضاً في الأعراف والنمل  
وفاطر ، والثاني من الرّشوم<sup>(٦)</sup> وقرأه<sup>(٧)</sup> الباقر بالجمع في السبعة ،  
وتفرّد نافع بالجمع في إبراهيم والشورى<sup>(٨)</sup> ، وتفرّد حمزة بالتوحيد في سورة

(١) ب : «وطابق» وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : «عليهما ، ولخفتها» .

(٤) زاد المسير ١/١٦٤ ، وتفسير النسفي ١/٨٥ ، وتفسير مشكل إعراب

القرآن ١٩/ب .

(٥) الحرفان هما ( ٤٥ آ ، ٥ ) ، وسيأتي نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة

« ٢٧ » ، وإبراهيم ، الفقرة « ٣ » ، والملائكة ، الفقرة « ١ » والشورى ، الفقرة « ٢ » .

(٦) الأحرف على ترتيب ذكرها : ( ٥٧ آ ، ٦٣ ، ٤٨ ، ٩٠ ) .

(٧) ب : «وقرأ» ورجحت ما في : ص .

(٨) الحرفان هما ( ١٨ آ ، ٣٣ ) .

الحجر<sup>(١)</sup> ، وتفرّد ابن كثير بالتوحيد في سورة الفرقان<sup>(٢)</sup> ، فذلك أحد عشر موضعاً .

« ٨٩ » ووجه القراءة ( ٧٠/أ ) بالجمع في « تصريف الرياح » هو إثباتها من كل جانب ، وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها ، فهي رياح لا ربح ، لأن الرياح الواحدة ، إنما تأتي من جانب واحد ، فكان لفظ الجمع فيها أولى ، لتصرّفها من جهات فيكون لفظها مطابقاً لمعناها في الجمع . وأيضاً فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب . وقد قال النبي عليه السلام حين رأى ريحاً هبت : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »<sup>(٣)</sup> ، فعلم أن الرياح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات ، وليست هذه المواضع في ذلك . واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة ، فواجب من الحديث أن يقرأ بالجمع إذ ليست للعقوبات .

« ٩٠ » ووجه القراءة بالتوحيد أن الواحد ، يدل على الجمع ، لأنه اسم للجنس<sup>(٤)</sup> فهو أخف في الاستعمال ، مع ثبات معنى الجمع فيه ، والاختيار الجمع ، لأن عليه الأكثر من القراء ، ولأنه أبين في المعنى ، لأنه موافق للحديث<sup>(٥)</sup> .

« ٩١ » قوله : ( ولو يرى ) قرأه نافع وابن عامر بالتاء ، على مخاطبة للنبي عليه السلام ، لأن عليه نزل القرآن ، فهو المخاطب به ، وهو الفاعل لـ « ترى » ، ويقوّي ذلك قوله : ( ويوم القيامة ترى الذين ) « الزمر ٦٠ » وقوله : ( ولو ترى إذ وقّفوا ) « الأنعام ٢٧ » و ( ترى إذ فزّعوا ) « سبأ ٥١ » و ( لو ترى إذ

(١) هو (٢٢٦) .

(٢) هو (٤٨٦) .

(٣) مسند الإمام الشافعي «باب الاستسقاء» ١٧٥ ، يرويه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك كما في التقريب ، وشيخه العلاء بن راشد وهو مجهول كما في تعجيل المنفعة .

(٤) ب : «الجنس» ورجحت ما في : ص .

(٥) التيسير ٧٨ ، وزاد المسير ١٦٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٠١/١ ،

وتفسير النسفي ٨٦/١

يَتَّقِي ) « الأنفال ٥٠ » فكله<sup>(١)</sup> إجماع على الخطاب للنبي [ صلى الله عليه وسلم ، فجرى هذا على نظائره ، الجمع عليها ، ومعنى الخطاب للنبي ]<sup>(٢)</sup> هو التنبيه لغيره ، وخطاب الله عز وجل للنبي خطاب للخلق كافة لأنه صلى الله عليه وسلم ، قد كان عالماً بحال ، ما يصير إليه الذين ظلموا عند رؤيتهم العذاب . ويجوز أن يكون الخطاب للظالمين . والتقدير : قل يا محمد للظالم : لو ترى الذين ظلموا ، فتكون القراءتان بمعنى واحد على هذا التأويل ، وقرأ الباقون بالياء ، جعلوا الفعل للذين ظلموا ، لأنهم لم يعلموا قدر ما يصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون ، فهم أولى أن يُسند إلى إليهم الفعل ، لجهلهم بما يؤول إليه أمرهم ، [ من ]<sup>(٣)</sup> أن يسند إلى النبي عليه السلام ، لأنه كان عالماً بذلك . وأيضاً فقد تقدّم قبله لفظ غيبة ، في قوله : ( ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا ) بعد قوله : ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار ) « ١٦١ » فهم الظالمون المذكورون بعد « ترى » ، فجرى لفظه على الغيبة ، لما تقدّم من ذكرهم على لفظ الغيبة أيضاً . فإن بعده لفظ خبر عن غيب في قوله : ( كذلك يريهم الله أعمالهم ) « ١٦٧ » . وقوله : ( ولو ترى ) ، في قراءة من قرأ بالتاء ، يحتمل أن يكون من رؤية البصر ، وأن القوة هي<sup>(٤)</sup> المفعول ، ويحتمل أن يكون من رؤية القلب ، فيسند أن مسد المفعولين ( ٧٠/ب ) . وإذا قرئ بالتاء بعد أن يكون من رؤية البصر ، لأن « الذين ظلموا » مفعول « ترى » ، لأنه إنما يتعدى [ إلى ]<sup>(٥)</sup> مفعول واحد ، فبقى « أن » لا عامل فيها ، ويبعد أيضاً أن يكون من رؤية القلب ، لأنه ليس في الكلام مفعول ثان لأنه يتعدى إلى مفعولين<sup>(٦)</sup>

(١) ب : « وكله » . وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : « هو » وتصويبه من : ص .

(٤) ب ، ص : « مفعولين من رؤية القلب » ولا وجه لعبارة « من رؤية القلب »

(٥) ب ، ص : « إذا كان » إيضاحاً لنوع الفعل ، ورجحت طرحها .

الأول « الذين ظلموا » ولا مفعول ثان في الكلام ، ولا يحسن أن يكون « أن القوة » المفعول الثاني ، لأن الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى لأنه إنما يدخل على الابتداء والخبر . وليس « أن القوة » هي « الذين ظلموا » فلا بد من إضمار فعل يعمل في « أن » ، تقديره : لرأيت يا محمد أن القوة ، أو لعلمت أن القوة ، أو لرأوا أن القوة ، أو لعلموا أن القوة ، ونحوه ، ولا بد أن يقتصر بـ « ترى » على رؤية البصر ، إذ ليس في الكلام مفعول ثان . فالقراءة بالياء أقوى في المعنى ، وفي الإعراب ، وفي قلة الإضمار ، وعليها أكثر القراء ، وعلى الياء حض ابن مسعود وابن عباس ، وهو اختيار أبي عبيد ، وبه قرأ مجاهد وابن مُحَيِّصين وابن أبي إسحاق وطلحة وعيسى بن عمر والأعمش<sup>(١)</sup> .

« ٩٢ » قوله : ( إذ يرون ) قرأه ابن عامر بضم الياء ، على ما لم يسم فاعله ، فلم يصف الفعل إليهم ، كما قال : ( كذلك يثريهم الله ) فلم يصف الفعل إليهم<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقر بفتح الياء ، على أنه أضاف الفعل إلى « الظالمين » ، كما قال : ( وإذا رأى الذين ظلموا العذاب ) « النحل ٨٥ » ، وقال : ( ورأوا العذاب ) « البقرة ١٦٦ » فأضاف الفعل إليهم ، فحمل هذا على ذلك ، وهو الاختيار ، وعليه الجماعة<sup>(٣)</sup> .

« ٩٣ » قوله : ( خُطِّتْ ) قرأه ابن عامر والكسائي وحفص وقنبل بضم الطاء حملا على [ أصل ]<sup>(٤)</sup> الأسماء ، لأن الأسماء يلزمها في الجمع الضم في نحو : « غرفة ، وغرفات » فضم « خطوات » ، على الأصل ، وهي لغة أهل

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٨ ، وزاد المسير ١٧٠/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٣٨ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٣/١ ، وتفسير النسفي ٨٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١١ ، والنشر ٢١٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٠ .

(٢) قوله : « كما قال ... إليهم » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ١/٥٤ .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

الحجاز ، وقرأ الباقون بإسكان الطاء تخفيفاً ، لاجتماع ضمتين وواو ، لأنه جمع ، ولأنه مؤنث ، فاجتمع فيه ثقل الجمع ، وثقل التأنيث ، وثقل الضمتين والواو ، فحسُن فيه التخفيف ، وقوي ، وأصله الضمّ ، ولا يحسُن أن يقال : تركت الطاء على سكونها في الواحد ، لأن الجمع يلزمه الضم . فإنما هي ضمة أسكنت تخفيفاً ، لما ذكرنا ، لأن الضم ، في هذا الباب ، للفرق بين الاسم والصفة ، فالاسم يلزمه الضم لخفته ، والصفة تسكن لثقلها ، وذلك للفرق بينهما ، والإسكان أولى لخفته ، ولأن عليه أكثر القراء (١) .

### «الاختلاف في اجتماع الساكنين»

« ٩٤ » إذا اجتمع ساكنان فالألف التي يبتدأ بها ، قبل الساكن الثاني ، مضمومة تختلف في ذلك ، فقرأ حمزة وعاصم بكسر الساكن الأول ، ومثلها أبو عمرو ، غير أنه ضمّ اللام من « قل » ، والواو من « أو » وقرأ الباقون بالضم في الساكن الأول ، غير أن ابن ذكوان كسر التنوين ( ٧١/أ ) خاصة ، إلا في موضعين ، فإنه ضمّهما ، وهما قوله في الأعراف : ( برحمة ادخلوا ) « ٤٩ » وفي إبراهيم ( خبيثة اجتثت ) « ٢٦ » [ وكسر باقو القراء ] (٢) ذلك كله نحو : ( ولقد استهزئ ) « الأنعام ١٠ » و ( قالت اخرج ) « يوسف ٣١ » و ( مسحوراً ، انظر ) « الإسراء ٤٧ ، ٤٨ » و ( قل ادعوا ) « الأعراف ١٩٥ » و ( أو اخرجوا ) « النساء ٦٦ » و ( أن اعبدا ) « المائدة ١١٧ » وشبهه (٣) .

« ٩٥ » وحجة من كسر الأول أنه أتى به على أصل ما يجب [ له ] (٤) في التقاء

(١) زاد المسير ١٧٢/١ ، والنشر ٢٠٨/٢ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) راجع «باب علل الروم والإشمام» ، وانظر كتاب سيبويه ٣٢٩/٢ ، والنشر ٢١٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٥٣ وما بعدها .

(٤) تكملة موضحة من : ص .

الساكنين في الأسماء ، وقد تقدّم ذكر علة ذلك ، وحسن الكسر ، لأن هذه الحروف منفصلة من الفعل ، فلم تجر مجرى ألف الوصل في الضم ، لأن الألف متصلة .

« ٩٦ » وحجة من ضمّ أنه شبّه هذه الحروف بألف الوصل ، لأن بها يوصل إلى الساكن كما يوصل<sup>(١)</sup> بألف الوصل ، فضمّها كما يضمّ ألف الوصل في الابتداء ، لانضمام الثالث . وأيضا فإنه كره الخروج من كسر إلى ضم ، ليس بينهما غير حرف ساكن ، والساكن غير حائل لضعفه ، فلا يُعتدّ به ، وألف الوصل لا حظ لها في الوصل ، ولا يعتدّ بها حاجزا ، فلما ثقل ذلك ضم الساكن الأول ، ليُتبع الضمّ الضمّ ، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل ، وهي لغة . وأما تخصيص أبي عمرو للضمّ في لام « قل » وواو « أو » فإنه استثقل الكسر في « قل » وقبلها ضمة ، ثم يخرج إلى ضم ، فيصير كسرة بين ضمتين ، وذلك ثقل ، فضمّ اللام ، ليُتبع الضمّ الضمّ ، فيخرج من ضم القاف إلى ضمّ اللام إلى ضمّ العين في : ( قل أعوذ ) فيعمل اللسان عملا واحدا ، فذلك أيسر ، وأخفّ في اللفظ من اللفظ بكسرة بين ضمتين . وأيضا فإن « قل » حذفت منه واو ، فكان الضمّ في اللام أدلّ على الواو المحذوفة من الكسر . فأما ضمّه للواو من « أو » فإن الضمّ في الواو أخفّ من الكسر فيها ، لأن الضمّ منها ، وأيضا فإنه حملها على ما يفعل بواو الجمع في [ قوله ]<sup>(٢)</sup> ( اشتروا الضلالة ) « البقرة ١٦ » وشبهه . فأما اختصاص ابن ذكوان بالضمّ في الموضعين المذكورين ، فإن الكلمة فيهما لما طالت ثقلت ، فيثقل الكسر فيهما ، ثم الخروج إلى ضمّ ، فضمّ ، لأنه أيسر ، فيتبع الضمّ الضمّ ، وليجمع بين اللغتين ، والضمّ في [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> كله الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أخفّ ، والكسر حسن ، لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين .

(١) قوله : «ألف الوصل ... كما يوصل» سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

(٣) تكلمة لازمة من : ص .

فإن كانت الألف التي قبل الساكن الثاني تبتدأ بالكسر أو بالفتح ، فلا سبيل إلى ضمّ الساكن الأول ، إذ لا ضمّ بعده ، يكون تبعاً له ، نحو ( أن الحمد لله ) « يونس ١٠ » و ( أن استغفروا ) « هود ٣ » . فأما قوله : ( أن امشوا ) « ص ٦ » ونحوه ، فالضمة في الثين عارضة ، وأصلها الكسر ، فلا يعتدّ بالضمة ، ولا بد من كسر الساكن الأول على الأصل ، لا يجوز غيره في هذا وشبهه .  
قال أبو محمد : ( ٧١/ب ) وتذكر<sup>(١)</sup> في هذا الموضع باباً في الحكم في التقاء الساكنين في الكلام والقرآن ، وأقسام ذلك ، يكون أصلاً يعتمد عليه .



## باب

### تفسير أقسام التقاء الساكنين

« ٩٧ » اعلم أن التقاء الساكنين يجري في الكلام على تسعة أقسام ، وما علمت أن أحداً جمع هذه الأقسام ، ولا فسرهما .  
« ٩٨ » الأول : أن متحرك الساكن الأول بالكسر لا غير ، في كلمة أو في كلمتين ، نحو : « قم الليل ، وكم المال ، ونحو : اضرب ، واصنع » في الابتداء ، ألف الوصل ، كسرت لسكونها وسكون ما بعدها عند بعض النحويين<sup>(٢)</sup> ، فإن كان الثاني ، مما بعدها ، مضموماً ضممتها ، كراهة للخروج من كسر إلى ضم في كلمة ، وكذلك إذا كان الثاني ، ممّا بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموماً ، جاز الضم في الأول ، وهو ما ذكرنا نحو : ( ولقد استهزى ) « الأنعام ١٠ » وممّا كسر الأول فيه لالتقاء الساكنين قولهم : « يومئذ ، وحينئذ » . وقد مضى تفسيره لأن الذال انكسرت لسكونها وسكون<sup>(٣)</sup> التثوين ، الذي دخل بعدها ، عوضاً من

(١) ب : « وقد ذكرت » ورجحت ما في : ص .

(٢) هم أهل الكوفة انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣ وما بعدها .

(٣) ب : « أو سكون » ورجحت ما في : ص .



القصة المحذوفة ، على ما فسّرنا . وقد تقدّم القول في العلة ، في اختيار الكسر في الأسماء ، لالتقاء الساكنين وفي الأفعال<sup>(١)</sup> .

« ٩٩ » الثاني : أن تحرك الساكن الثاني لالتقاء الساكنين ، بكسر أو ضم أو فتح ، فالكسر هو الأصل ، نحو : « هؤلاء ، وجير » والفتح لاستثقال الكسر بعد ياء ، نحو : « أين ، وكيف » ، والضم ، نحو : « حيث ، وقبل ، وبعد » وإنما وجب ذلك ، لأن هذه غايات الكلام ، لأن الحرف وقع بعدها ، فصار غاية الكلام . فلما احتيج إلى حركتها ، لالتقاء الساكنين حُرّكت بغاية الحركات ، وهي الضم . وقيل : حُرّكت بالضم ، ليدل ذلك على أنها حُرّكت بحركة ليست بأصل فيها ، لأنها تفتح وتكسر للإعراب ، تقول : حيث قبلك ومن [ حيث ]<sup>(٢)</sup> قبلك ، فحُرّكت بالضم ، ليُعلم أنه ليس بإعراب فيها . وقيل حُرّكت « حيث » بالضم ، لأن الياء أصلها واو ، وأصلها « حوث »<sup>(٣)</sup> ، فحُرّكت بالضم ، لتدلّ الضمة على الواو المنقلبة إلى الياء<sup>(٤)</sup> . وقيل : حُرّكت بالضم لقوتها ، لأنها تدل على مكانين ، تقول : زيد حيث عمرو قائم ، فدلت على مكان لـ « زيد » ومكان لـ « عمرو » . فلما تضمنت مكانين ، كل واحد منهما رفع اسمًا ، قويت فأعطيت أقوى<sup>(٥)</sup> الحركات وهي الضم . ولو ظهر ما حُذف بعدها لم تكن إلا منصوبة .

« ١٠٠ » الثالث : أن تحذف الساكن الأول من كلمتين ، إذا كان<sup>(٦)</sup> حرف مدّ ولين ، فتحذفه لالتقاء الساكنين ، ويبقى ما قبله من الحركة ، يدل عليه ، وذلك قولك : يقي الرجل (١/٧٢) وقوا الرجل ، وذا<sup>(٧)</sup> المال ، وإنما وجب الحذف لأن

(١) راجع «باب علل الروم والإشمام» المتقدم .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) وهي لفظة طيء انظر مغني اللبيب ١٣١

(٤) قوله : «لأن الياء . . إلى الياء» سقط من : ص .

(٥) ص : «أثقل» وهو بمعناه .

(٦) ب : «كان الأول» ووجهه إسقاط لفظ «الأول» كما في : ص .

(٧) ب : «وما» ورجحت ما في : ص .

حرف المد واللين ، إذا كان منفصلاً لا يُحرك ، ولو حرك لا قلب همزة ، فتغير<sup>(١)</sup> الكلمة فلمّا لم يكن سبيل إلى الحركة رُجع إلى الحذف ، وسهل الحذف ، لأن الحركة ، التي كانت قبل المحذوف ، تدل عليه ، لأن الفتحة تدل على الألف ، والضمّة تدل على الواو ، والكسرة تدل على الياء . ولو انفتح ما قبل الواو والياء لم يحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وكنت متحرّكة بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو : ( طرقي النهار ) « هود ١١٤ » ، و ( بين يدي الله ) « الحجرات ١ » و ( أَلُو استقاموا ) « الجن ١٦ » وإنما امتنع الحذف ، لأنك لو حذفته لم يبق ما يدل على المحذوف ، لأن الذي يبقى هو فتحة ، والفتحة لا تدل على الياء ، ولا على الواو ، فلم يكن بدّ من الحركة .

« ١٠١ » الرابع : أن تحذف الساكن الأول من كلمة ، نحو تشنية<sup>(٢)</sup> « ذواتا »<sup>(٣)</sup> تدخل ألف التشنية فتجتمع ألفان : الألف الأصلية وألف التشنية ، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف من الثانية ، لأن الثانية تدل على التشنية والإعراب ، فلو حُذفت لم يبق دليل على « ذينك » ، ولم تجز الحركة في الأول ولا في الثاني ، لأنه يلزم قلب الألف همزة ، فتغير الكلمة ، ومثله الحذف في تشنية « ذواتا » المنصويين والمخفوضين .

« ١٠٢ » الخامس : أن تحذف الساكن الثاني من كلمة ، على مذهب سيبويه ، وذلك في : مقول ، ومخوف ، أصله : مقوول ، ومخووف ، فنقلت حركة الواو الأولى على الخاء والقاف ، فاجتمع واوان ساكتان ، فحُذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، لأنها زائدة ، والأولى أصلية . ومذهب الأخفش في هذا أن المحذوفة هي الأولى ، فهو على مذهب الأخفش من القسم الرابع ، وعلى هذا اختلفاً في المحذوف من « مخيط ، ومكيل » أصله : مخيوط ، ومكيول ، ثم أُلقيت حركة الياء على

(١) ب : « فتغير » ورجحت ما في : ص .

(٢) لفظ « تشنية » سقط من : ص .

(٣) منه حرف مرفوع في سورة الرحمن (٤٨ آ) ، وحرف منصوب في سورة سبأ (١٦٦) .

ما قبلها . فسيبويه يقول : المحذوف هي الواو الزائدة ، وكسرت الخاء والكاف ، لتصحّ الياء . والأخفش يقول : إنما حذفت الياء والواو الأصليتان ، وانقلبت الواو ياء ، لانكسار<sup>(١)</sup> ما قبلها ، لأنه انكسر ، قبل حذف الياء ، لتصحّ الياء<sup>(٢)</sup> .

« ١٠٣ » السادس : أن يمدّ الساكن الأول ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فتحول بين الساكنين ، ويتوصل بالمد ، إلى النطق بالساكن الثاني ، وقد تقدّم ذكر هذا في أبواب المد ، وذلك نحو : « دابة ، وصاخة » ونحوه . فإن كان [ الساكن ]<sup>(٣)</sup> الثاني غير مشدّد ففي<sup>(٤)</sup> جوازه الاختلاف ، على ما تقدّم ذكره ، والقراءة قد كتبت بذلك في « محياي ، واللائي » ، وجوازه هو مذهب أبي عمرو ويونس والكوفيين<sup>(٥)</sup> .

« ١٠٤ » السابع : أن تبدل من الساكن الأول همزة ، وهو قليل (٧٢/ب) وذلك إذا كان الأول حرف مد ولين ، والثاني مشدداً نحو : « دأبة ، وصاخة » وقد قرئ : ( ولا الضالين ) بالهمز<sup>(٦)</sup> ، وهي لغة قليلة .

« ١٠٥ » الثامن : أن يثبت الساكنان جميعاً ، ولا يغيّر واحد منهما ، كان في ذلك حرف مدّ ولين أو لم يكن ، وذلك في الوقف خاصة نحو : « والفجر ، والعصر ، وعمرو ، وبكر » وذلك في كل كلمة قبل آخرها ساكن ، إذا وقفت بالإسكان أو بالإشمام .

(١) ص : « والأخفش يقول المحذوف الياء والواو الزائدة لانكسار » .

(٢) كتاب سيبويه ٤٤١/٢

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) ب : « في » وصوابه من : ص .

(٥) يونس بن حبيب البصري ، أستاذ سيبويه ، وحكي عنه في كتابه ، أخذ عن أبي العلاء بن عمرو وسمع من العرب ، وأخذ عنه الكسائي والفراء ( ت ١٨٣ هـ ) ، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الألباء ٤٩ . ويعني بالكوفيين رؤوسهم ومن انتسبت إليهم أراؤهم منهم : الفراء والكسائي وثلعب وابن الأنباري . راجع « باب المد لعله وأصوله » الفقرة « ١٨ » .

(٦) هي قراءة شاذة تنسب إلى أيوب السخيتاني انظر المحتسب ٤٦/١

« ١٠٦ » التاسع : أن مُتَلَقَى حركة الحرف على ساكن قبله ، فيجتمع ساكنان في المعنى ، وذلك في الوقف خاصة نحو الوقف على : « بكر ، وعمرو » المرفوعين أو المخفوضين ، مُتَلَقَى حركة الآخر على ما قبله ، ثم يُسكن الآخر ، والذي قبله ساكن في الأصل ، وحركته عارضة ، فتصير إلى الجمع بين ساكنين في المعنى لا في اللفظ ، فإن كان الساكن الذي قبل الآخر ياء أو واو لم يجز أن مُتَلَقَى عليهما الحركة نحو : « عود ، وقيل » ونحوه<sup>(١)</sup> .



« ١٠٧ » قوله : « ليس البر » قرأه حمزة وحفص بالنصب ، وقرأه الباقون بالرفع<sup>(٢)</sup> .

« ١٠٨ » ووجه القراءة بالنصب أن « ليس » من أخوات « كان » يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ، فلمّا وقع بعد « ليس » « البر » ، وهو معرفة ، و « أن تولوا » معرفة ، لأنه مصدر بمعنى<sup>(٣)</sup> التولية ، جعل « البر » الخبر ، فنصبه ، وجعل « أن تولوا » الاسم فقدّر رفعه ، وكان المصدر أولى بأن يكون اسماً لأنه لا يتنكر ، و « البر » قد يتنكر ، ف « أن » والفعل أقوى في التعريف . وأيضاً فإن « أن » وصلتها تشبه المضمر ، لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمر . ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع « ليس » وأخواتها مضمر ومظهر ، فالمضمر هو الاسم ، لأنه أعرف ، فلمّا كانت<sup>(٤)</sup> « أن » وصلتها كالمضمر ، كانت أولى أن تكون هي اسم « ليس » ، وقوي ذلك ، لأن « أن » وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر ، لأن معناها « توليتكم » ، والمضاف إلى المضمر أعرف ممّا فيه الألف واللام ، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ « كان » وأخواتها ، لأنه هو المخبر عنه ، ولا يُخبر إلا<sup>(٥)</sup> .

(١) كتاب سيبويه ٢/٣٤٠

(٢) التبصرة ١/٥٤ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢/٢١٨

(٣) ب : «لعمري» وتصويبه من : ص .

(٤) ب : «كان» ورجعت ما في : ص .

(٥) لفظ «إلا» سقط من : ص .

عن الأعراف دون الإنكر ، ألا ترى أن النكرات لا يُخْبَر عنها • وأيضا فإن « البر » تعريفه ضعيف ، لأنه يدل على الجنس ، ليس يدل على شخص بعينه ، وتعريف الجنس ضعيف ، لأنه كالنكرة ، فصار « أن » والفعل أقوى من « البر » في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعراف هو الاسم ، وهو « أن » وما بعدها ، ووجب نصب البر على الخبر •

« ١٠٩ » ووجه القراءة بالرفع أن اسم « ليس » كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلمّا ولي « البر » (١/٧٣) « ليس » رفع • ولو نصب « البر » لوجب أن يكون الكلام غير رتبته ، وأن يُنَوَّى بـ « البر » التأخير ، فيكون الكلام على رتبته ، التي أتت به التلاوة ، أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير • ويقوي رفعه<sup>(١)</sup> رفع « البر » الثاني ، الذي معه الباء إجماعا في قوله : ( وليس البر بأن تأتوا ) « ١٨٩ » ولا يجوز فيه إلا رفع « البر » ، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له ، ويقوي رفع « البر » أيضا أن في مصحف ابن مسعود : « ليس البر بأن تولوا » بزيادة باء ، وهذا لا يكون معه إلا رفع « البر » ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه رتبة الكلام ، وبه قرأ الحسن والأعرج ، ويقوي ذلك أن<sup>(٢)</sup> في مصحف أبيّ : « ليس البر بأن تولوا » كمصحف ابن مسعود • والرفع في « البر » اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما ، وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وابن أبي إسحاق وعيسى وابن محيصن وشبل وغيرهم • والنصب قوي في « البر » من باب التعريف ، فالقراءتان حستان<sup>(٣)</sup> •

(١) قوله « رفعه » سقط من : ص •

(٢) قوله : « أن في مصحف ... ذلك أن » سقط من : ص •

(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٩ ، وزاد المسير ١/١٧٨ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/١ ، وتفسير النسفي ١/٩٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١١/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢١ •

« ١١٠ » قوله : « موصى » قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بفتح الواو متشدداً ، حملوه على « وصى به » وعلى « توصية » ف « موص » اسم فاعل من « وصى » ومن « توصية » . وقد تقدم ذكر هذا في ( ووصى بها إبراهيم )<sup>(١)</sup> وقرأ الباقون : ( موص ) بإسكان الواو مخففاً ، حملوه على « أوصى » وعلى « يوصي » و « يوصون » فهو اسم فاعل من « أوصى يوصي » لكن في التشديد معنى التكرير والتكثير . والقراءتان متكافئتان حسنتان ، [ لكل ]<sup>(٢)</sup> واحدة منهما شاهد ، قد أجمع عليه ، وكان التخفيف أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أخفّ على القارئ<sup>(٣)</sup> .

« ١١١ » قوله : ( فدية طعام مسكين ) قرأ نافع وابن ذكوان « فدية طعام » بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين في « فدية » ، وبرفع « الطعام » ، وقرأ نافع وابن عامر « مساكين » بالجمع ، وقرأ الباقون بالتوحيد متوناً مخفوضاً<sup>(٤)</sup> بالإضافة<sup>(٥)</sup> .

« ١١٢ » ووجه القراءة بالإضافة أنه سمى الطعام الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أضافه إلى طعام ، وهو بعضه ، فهو من باب إضافة بعض إلى كل ، مثل هذا : خاتم حديد ، وثوب خز ، مع ما أن الإضافة أخف من غير أن ينقص المعنى .

« ١١٣ » ووجه القراءة بغير إضافة أنه سمى الشيء الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أبدل الطعام منها ، بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فبيّن الله به<sup>(٦)</sup> من أي نوع هي ، أبالطعام أو غيره<sup>(٧)</sup> ، وهو الاختيار (٧٣/ب) لأن المعنى عليه ،

(١) راجع الفقرة « ٧٣ » من هذه السورة .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ٥٤/ب ، وزاد المسير ١٨٣/١ ، وتفسير النسفي ٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٢ .

(٤) ب ، ص : « منون مخفوض » فصولته .

(٥) زاد المسير ١٨٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٢١٥/١ .

(٦) ص : « فبين الفدية » .

(٧) لفظ « أو غيره » سقط من : ص .

ولأن أكثر القراء عليه ، ورفع « الفدية » في القراءتين بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه فدية ، ونحوه .

« ١١٤ » ووجه قراءة من جمع « مساكين » أنه ردّه [ على ما قبله لأن ]<sup>(١)</sup> ما قبله جمعا في قوله : ( وعلى الذين ) فكل واحد من هذا يلزمه إذا أفطر طعام مسكين ، فالذي يلزم جميعهم ، إذا أفطروا ، إطعام مساكين كثيرة ، على كل واحد عن كل يوم أفطره مسكين . فالجميع أولى به لهذا المعنى ، وبالجمع قرأ ابن عمر ومجاهد .

« ١١٥ » ووجه قراءة من وحّد فقراً « مسكين » أن الواحد النكرة يدلّ على الجمع ، فاستغنى به عن لفظ الجمع . وأيضا فإنه ردّه على الفدية ، فوحّد ، كما وحّدت الفدية ، ومعناها فديات كثيرة تجتمع عن كل واحد . فلمّا وحّدت الفدية وحّد المسكين . وأيضا فإنه يبيّن بتوحيد مسكين ما يلزم عن كل يوم واحد أفطر ، فيكون قد بيّن به ما على من أفطر يوما . وأيضا فإن التوحيد يفيد الحكم الذي على كل من أفطر يوما . وإذا قرأ بالجمع لم يقع فيه بيان ، ما يلزم عن كل يوم أفطره الواحد . وإنما الجمع مبهم ، أخبر فيه أن على الجماعة ، إذا أفطروا ، طعام مساكين ، فلا يُدري ما على كل واحد أفطر يوما ، من لفظ الجمع . فالتوحيد فيه بيان ذلك ، وبه قرأ ابن عباس ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه .

« ١١٦ » قوله : ( ولتكمّلوا ) قرأه أبو بكر مُشدّدا مفتوح الكاف ، وقرأ الباقر مخفّفا ، ساكن الكاف ، وهما لغتان ، يقال : أكملت العدد وكمّلته ، ويُثَقِي التخفيف إجماعهم على قوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) « المائدة ٣ » ، ويُثَقِي التشديد أن فيه معنى التأكيد والتكرير ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وابن أبي إسحاق والجحدري وغيرهم . والتخفيف أولى لخفته ، ولأنه إجماع من القراء ، ولإجماعهم على « اليوم أكملت » ، وهو الاختيار ، وبه

قرأ ابن مسعود والأعرج وابن وثاب وطلحة بن مصرف وعيسى والأعمش وغيرهم<sup>(١)</sup> .

« ١١٧ » قوله : « البُيُوت ، والغُيُوب ، والجُيُوب ، الشُّيُوخ ، والعُيُون »<sup>(٢)</sup> قرأ ذلك ورش وحفص وأبو عمرو بالضم في أوائلها ، وقرأ قالون وهشام بكسر الباء من « البيوت » ، وضم باقيها ، وقرأ حمزة بالكسر في أوائلها كلها ، ومثله أبو بكر غير أنه ضم الجيم من « الجيوب » وحدها . وقرأ ابن كثير وابن ذكوان والكسائي بضم الغين من « الغيوب » وكسر باقيها .

« ١١٨ » ووجه القراءة فيهن بالضم أنه أنى (٧٤/أ) بهن على الأصل ، ولم يسأل عن الياء وضمتها ، وباب « فَعَلَّ » في الجمع الكثير « فَعُول » ، ولما كان هذا النوع ، لا يجوز فيه إلا الضم إذا لم يكن الثاني ياء نحو : « كعوب ، ودهور » أجرى ما ثانيه ياء على ذلك ، لأنه أصله ، ولثلا يختلف .

« ١١٩ » ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معها ، فاستثقل ضمة بعدها ياء مضمومة ، والضمة مع<sup>(٣)</sup> ياء ثقيلة ، فاجتمع حركتان ثقيلتان ، وحرف ثقيل ، عليه حركة ، ثقيلة في جمع ، والجمع ثقيل ، فكسر الأول لخِفَّتِه مع الياء ، ولتَقَرُّبِ الحركة من الحرف الذي بعدها ، فقد قالوا : شَهِد ، وَلِعب ، فكسروا الأول لكسر الثاني ، وهو من حروف الحلق للتقريب ، وقالوه أيضاً في الاسم فقالوا : سَعِيد ورَغِيف وشَهِيد ، فكسروا الأول للثاني ، إذ هو حرف حلق<sup>(٤)</sup> للتقريب من حركته . كذلك كسروا أوائل هذه الجموع للتقريب من الثاني ، وقوي ذلك فيه ، وليس بحرف حلق ، لأنه جمع ، ولأنه حرف ثقيل عليه

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٠ ، وزاد المسير ١/ ١٨٨ .

(٢) الأحرف سوى أولها في سورة المائدة (١٠٩ أ) ، والنور (٣١ أ) ، وغافر (٦٧ أ) والحجر (٤٥ أ) .

(٣) ب : « على » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « للتقريب وقالوه ... حلق » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .



حركة "ثقيلة" ، والكسر للإتباع كثير في الكلام ، قالوا : قسي ، وعصي ، وعتي ، وصلي ، وبكي ، وهو كثير . فأما مَنْ ضمّ بعضاً وكسر بعضاً ، فإنه جمع بين لغتين ، مع روايته ذلك عن أئمنته ، والضمّ هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الكسر تغيير عن الأصل ، والضمّ هو اختيار أبي حاتم . قال أبو حاتم : لا يجوز غير الضمّ ولا يُكسر الأول للياء ، لأن الياء متحركة مضمومة ، وليس في الكلام « فَعِيل »<sup>(١)</sup> فكيف تروم ما لا يكون في الكلام . قال أبو محمد : الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع ، والكسرة عارضة ، فلا يُعتدّ بوزنه ، والضمّ هو الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ١٢٠ » قوله : ( ولا يُقاتلوهم ، حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم ) قرأه حمزة والكسائي الثلاثة بغير ألف ، وقرأ ذلك الياقون بألف .

« ١٢١ » ووجه القراءة بالألف أنه مُجعل من القتال ، لإجماعهم على قوله : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ) « البقرة ١٩٣ » فهذا نصّ على الأمر بالقتل ، وبالألف قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وشيبة وحميد وغيرهم .

« ١٢٢ » ووجه القراءة بغير ألف أنه جعله من القتل ، لإجماعهم على قوله عقب ذلك : ( فاقتلوهم ) ، وقوله : ( والفتنة أشدّ من القتل ) ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن مَنْ قاتل قتل ، ومَنْ قُتِلَ فَبَعْدَ قِتَالٍ قَتْلٌ ، ومعنى « حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم » أي : يقتلون بعضكم فإن قتلوا بعضكم ، والاختيار القراءة بالألف ، لأن عليه الجماعة ، وعليه (٧٤/ب) قراءة العامة ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره<sup>(٣)</sup> .

« ١٢٣ » قوله : ( فلا رفث ولا فسوق )<sup>(٤)</sup> قرأهما ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع ، وقرأ الياقون بالفتح من غير تنوين .

(١) ب : « فَعِيل » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٨٠ ، وتفسير النسفي ٩٧/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل

الامصار ١٢/ب ، وكتاب سيويه ٣٠٥/٢ ، ٣١٠

(٣) زاد المسير ٢٠٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٧/١ ، وتفسير النسفي

٩٩/١

(٤) وسيأتي ذكره في السورة نفسها ، الفقرة ، « ١٦٣ - ١٦٥ » ، وفي سورة

إبراهيم ، الفقرة « ٣ » ، وسورة الطور ، الفقرة « ٤ » .

« ١٢٤ » ووجه القراءة بالرفع والتنوين أن « لا » بمعنى « ليس » .  
فارتفع الاسم بعدها ، لأنه اسمها ، والخبر محذوف ، تقديره : فليس رث ولا فسوق  
في الحج ، ودلّ عليه « في الحج » الثاني الظاهر ، وهو خبر « ولا جدال » ، ويجوز  
أن ترفع « رث وفسوق » بالابتداء ، و « لا » للنفي ، فالخبر محذوف أيضا ،  
ولا يحسن أن يكون « في الحج » الظاهر خبرا عن الأسماء الثلاثة ، لأن خبر  
« ليس » منصوب ، وخبر « جدال » مرفوع ، لأن « ولا جدال » اسم واحد ، في  
موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد ، ولو رُفع « ولا جدال »  
وثبَّون مثل ما قبله لكان « في الحج » الظاهر خبرا عن الثلاثة الأسماء ، لأن  
الأسماء الثلاثة ، كل واحد مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والعطف ، ومنعه  
الأخفش لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد « لا » الثانية ، وبالرفع قرأ مجاهد  
وابن محيَّصن .

« ١٢٥ » ووجه القراءة بالفتح ، من غير تنوين ، أنه أتى بـ « لا » للنفي ،  
لتدلّ على النفي العام ، فنقّى جميع الرث وجميع الفسوق كما تقول : لا رجل في  
الدار ، فتنفي جميع الرجال ، ولا يكون ذلك إذا رُفع ما بعد « لا » لأنها تنصير  
« لا » بمعنى « ليس » ، ولا تنفي إلا الواحد ، والمقصود في الآية نفي جميع  
الرث والفسوق ، فكان الفتح أولى به لتضمنه لعموم الرث كله ، والفسوق كله ،  
لأنه لم يُرخص في ضرب من الرث ولا في ضرب من الفسوق ، كما لم يُرخص في  
ضرب من الجدال ، ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح ، لأنه للنفي العام ، وإجماع  
القراء على فتح « ولا جدال » يقوي فتح ما قبله ، ليكون الكلام على نظام واحد ،  
في عموم المنفي كله ، في الأسماء الثلاثة ، في موضع رفع ، كل واحد مع « لا » .  
وقوله « في الحج » خبر عن جميعها ، والفتح وجه القراءة لعمومه ، وإجماع أكثر  
القراء عليه ، ولاتفاق أول الكلام مع آخره ، وبه قرأ الأعرج وشيبة والأعمش  
وأبو رجاء والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى (١) .

(١) زاد المسير ٢١٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٦/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ ،  
وتفسير النسفي ١٠١/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٤٥ ، وتفسير مشكل إعرابه  
القرآن ١/٢٣ .

« ١٢٦ » قوله : ( في السِّلْم )<sup>(١)</sup> قرأه الحرميان والكسائي بفتح السين ، وهي لغة في « السلم » الذي هو الاسلام ، قال أبو عبيدة والأخفش : « السِّلْم » بالكسر الإسلام . ويجوز أن يكون « السِّلْم » بالفتح اسما بمعنى المصدر ، الذي هو الإسلام كالعطاء والنباب ، بمعنى : الإعطاء والإنبات . ويجوز أن (١/٧٥) يكون الفتح في « السلم » بمعنى الصلح ، وهو يريد الإسلام ، لأن من دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح . فالمعنى : ادخلوا في الصلح الذي هو الإسلام . وقرأ الباقون بكسر السين . فأما من كسر السين فهو واقع على الإسلام ، وهو المعروف في اللغة « السلم » بالكسر الإسلام ، فحَضُّوا على الدخول في الإسلام ، ولم يَحْضُوا على الدخول في الصلح ، وبقياهم على كفرهم ، وكلا القراءتين حسن ، وبالكسر قرأ الحسن ومجاهد وعكرمة<sup>(٢)</sup> وقتادة وابن أبي إسحاق وابن كوثاب وعيسى والأعمش والجحدري ، وبالفتح قرأ الأعرج وشيبة وشبل<sup>(٣)</sup> . وروى عبد الرحمن بن أبي بزي<sup>(٤)</sup> أن النبي عليه السلام قرأ : « السلم » في البقرة والأنفال و « الذين كفروا »<sup>(٥)</sup> بالفتح في الثلاثة<sup>(٦)</sup> .

- (١) سيأتي ذكره في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٨ » .  
 (٢) عكرمة مولى ابن عباس أبو عبد الله ، المفسر ، رويت عنه الحروف ، وروى عن موله وأبي هريرة وابن عمر ، عرض عليه علقم بن أحمد وأبو عمرو بن العلاء ، وروى عنه ، واعتمده البخاري وأخرج له مسلم ، ( ت ١٠٧ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٧/٢/٣ ، وطبقات القراء ٥١٥/١ .  
 (٣) الحجة في القراءات السبع ٧٢ ، وزاد المسير ٢٢٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٧/١ وتفسير النسفي ١٠٤/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٣/ب ، وأدب الكاتب ٤٢٤ .  
 (٤) هو مولى نافع بن عبد الحارث ، كوفي ، روى أحاديث عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب ووردت عنه الرواية في الحروف ، ( ت بعد ٧٠ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٦٢/٥ ، وطبقات القراء ٣٦١/١ .  
 (٥) يعني بقوله « والذين كفروا » سورة محمد صلى الله عليه وسلم إذ تبدأ السورة بهذا القول ، والحرفان هما ( آ ٦١ ، ٣٥ ) .  
 (٦) تفسير الطبري ٢٥٢/٤

« ١٢٧ » قوله : ( مرضات )<sup>(١)</sup> أمالها الكسائي وحده ، وفتح الباقون .  
 ووقف عليها حمزة بالتاء ، ووقف الباقون بالهاء . وفي ذلك اختلاف . وقد ذكرنا علة  
 الإمالة<sup>(٢)</sup> فيه ، وأن الألف وقعت رابعة ، فلم يمنعها من الإمالة كونها من الواو ، لأن  
 ذوات الواو إذا صرّحت إلى الرباعي حسن فيهن الإمالة نحو : « أزكى ، وادعى »<sup>(٣)</sup> ،  
 ولم تمنعها الضاد من الإمالة كما لم تمنع الإمالة في<sup>(٤)</sup> « خاف ، وضاق ، وطاب »<sup>(٥)</sup> ،  
 مع حرف الاستعلاء . فأما من فتح فعلى الأصل قرأ ، مع قوة حرف الاستعلاء ، في  
 المنع من الإمالة في غير هذا ، مع أن الجماعة عليه . فأما من وقف بالتاء فإنه أتى به  
 على لغة من قال في الوقف : طلّحت° ، بالتاء . وحكاه سيويه ، وحسن ذلك لما  
 كان الاسم مضافا ، والمضاف والمضاف إليه كاسم واحد . فكأن التاء متوسطة  
 فوقف بالتاء ، كما يفعل في الوصل ، ليُعلم أن التاء متوسطة ، وأن المضاف إليه  
 متوسط بالمضاف . فأما من وقف بالهاء فإنه أتى به على الأصل ، في كل هاء تأنيث ،  
 ولأنه إذا وقف بالتاء ، على هاء التأنيث ، لم يكن فرق بين التاء الأصلية التي لا تدل  
 على تأنيث ، ولا يوقف عليها إلا بالتاء ، نحو تاء : صوت ، وحت ، وبين التاء الزائدة  
 التي للتأنيث . والمصاحف الأُمّهات قد اختلفت في هذا ونظائره ، فمنها ما كتبت فيه  
 بالتاء ، ومنها ما كتبت فيه بالهاء . فما كتبت بالتاء فعلى لفظ الوصل ، ونية  
 الوصل . وما كتبت بالهاء فعلى نية الوقف (٧٥/ب)<sup>(٦)</sup> .

(١) تقدّم هذا الحرف في «أقسام علل الإمالة» ، الفقرة « ١٧ » .

(٢) ب : «الاختلاف» وتصويبه من : ص .

(٣) تقدّم ذكر هذين الحرفين في «باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث»

الفقرة « ٣ » .

(٤) ب : «من» ، ورجحت ما في : ص .

(٥) تقدّم ذكر هذه الأحرف وأمثالها في «أقسام علل الإمالة» الفقرة « ٩ » .

(٦) التبصرة ١/٥٥ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ١٢٧/٢ ، وإيضاح الوقف  
 والابتداء ٢٨٨ ، وكتاب سيويه ٣٣٧/٢ ، والمقنع ٨١ ، والحجة في القراءات السبع  
 ٧١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٣ .

« ١٢٨ » قوله : ( مترجع الأمور ) قرأه<sup>(١)</sup> ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح التاء وكسر الجيم ، حيث وقع ، بنوا الفعل للفاعل ، لأنه المقصود ، ويتقوي ذلك إجماعهم على : ( ألا إلى الله تصير الأمور ) « الشورى ٥٣ » وقوله : ( إلى الله مرجعكم ) « المائدة ٤٨ » فبنى الفعل للفاعل ، فحمل هذا على ذلك . وقرأ الباقون بضمّ التاء وفتح الجيم ، بنوا الفعل للمفعول ، ويتقوي ذلك إجماعهم على قوله : ( ثمّ رُدُّوا إلى الله ) « الأنعام ٦٢ » و ( لئن رُدِّدْتُمْ إلى ربِّي ) « الكهف ٣٦ » فبني الفعل للمفعول ، وهو إجماع ، فألحق هذا به ، لأنه مثله ، فالقراءتان حسنتان بمعنى ، والأصل أن يُبنى الفعل للفاعل ، لأنه مُحدثه بقدرة الله جل ذكره ، وبنائوه للمفعول توسّع وفرّع<sup>(٢)</sup> .

« ١٢٩ » قوله : ( حتى يقول الرسول ) قرأه نافع بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . ووجه القراءة بالرفع أن الفعل دالٌّ على الحال ، التي كان عليها الرسول ، ولا تعمل « حتى » في حال . فلمّا كان ما بعدها للحال لم تعمل فيه . والتقدير : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول : متى نصر الله ، فحكى الحال ، التي عليها الرسول قبل ، كما حكيت الحال في قوله : ( هذا من شيعته وهذا من عدوه ) « القصص ١٥ » وفي قوله : ( وكتبهم باسطاً ذراعيه ) « الكهف ١٨ » فإنما حكى حالا كانوا عليها ليست<sup>(٣)</sup> حالا هم الآن عليها ، فكذلك « حتى يقول الرسول » حكى حالا كان عليها الرسول فيما مضى . والرفع بعند حتى على وجهين : أحدهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل ، الذي قبل « حتى » قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ، ولم ينقطع ، نحو قولك : مَرَضَ حتى لا يرجوه ، أي :

(١) ص : « قرا » ، وسباني ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة « ٢٠٢ » ، وسورة المؤمنين ، الفقرة « ٢٣ » ، وسورة القصص ، الفقرة « ١٠ » .

(٢) النشر ٣٠١/٢ ، وتفسير النسفي ١٠٥/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ١٣/ب .

(٣) ب : « ليس » ورجحت ما في : ص .

مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يترجى فيحیی ، الحال التي هم عليها الآن ، فيرفع ، ولا تحمل الآية على هذا المعنى ، لأنها لحال قد مضى ، فحكى ، والوجه الآخر أن يكون الفعلان جميعا قد مضيا ، نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : سرت فدخلت ، فالدخول متصل بالسير . وقد مضيا ، فتحكيت الحال التي كانت ، لأن ما مضى لا يكون حالا ، إلا على الحكاية . فعلى هذا تحمل الآية (١) في الرفع ، لا على الوجه الأول من وجهي الرفع . و « حتى » (٢) هذه التي يرتفع الفعل بعدها ليست العاطفة ، ولا الجارة ، إنما هي التي تدخل على الجمل ، فلا تعمل ، وتدخل على الابتداء والخبر . فإذا كان ما بعد « حتى » محكيا دالا على حال ، قد انقضت ، أو على حال في الوقت لم ينقض ، فلا سبيل إلى النصب بها ، لأنها لا تنصب إلا غير حال ، تنصب بمعنى « كي » أو بمعنى « إلى أن » .

« ١٣٠ » ووجه (٧٦/أ) القراءة بالنصب أن « حتى » جعلت غاية للزلزلة ، فنصبت بمعنى « إلى أن » ، والتقدير : وزلزلوا إلى أن قال الرسول ، فجعل « قول الرسول » غاية لخوف أصحابه ، أي : لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول ، فالفعلان قد مضيا جميعا ، وينصب بـ « حتى » في الكلام بمعنى « كي » كقولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، أي : كي أدخل الجنة . فالإسلام كان والدخول لم يكن . وهي إذا نصبت الأفعال الجارة في الأسماء ، إذا كانت بمعنى « إلى أن » ، أو تكون هي العاطفة في الأسماء ، إذا نصبت بمعنى « كي » ، فإذا ارتفع الفعل بعد « حتى » على معنى حال مضت محكية ، فالفعل لما مضى ، وإذا ارتفع على معنى حال ، لم تنقض ، فالفعل للحال . وإذا انتصب على معنى « إلى أن » فالفعل ماض . وإذا انتصب على معنى « كي » فالفعل مستقبل ، فافهم هذا فإنه مشكل ، وعليه مدار أحكام « حتى » ، وبالرفع قرأ الأعرج ومجاهد

(١) ب : «الحكاية» وتصويبه من : ص .

(٢) ب : «وعلى» وتصويبه من : ص .

وابن مُحَيِّصٍ وشيية ، وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر ، وابن أبي إسحاق وشيبل وغيرهم ، وهو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراءة<sup>(١)</sup> .

« ١٣١ » قوله : ( إثم كبير ) قرأه<sup>(٢)</sup> حمزة والكسائي بالشاء ، جملاه من الكثرة حملاً على المعنى ، وذلك أن الخمر تحدث ، مع شربها ، آثام كثيرة من لَغَطٍ وتَخْلِيطٍ ، وسبٍّ وأيمان ، وعداوة وخيانة ، وتفريط في الفرائض ، وفي ذكر<sup>(٣)</sup> الله وفي غير ذلك ، فوجب أن توصف بالكثرة . وقد قال بعد ذلك « ومنافع للناس » فجمع المنافع . وكذلك يجب أن تكون الآثام جمعا . والجمع يوصف بالكثرة . وأيضا فإن وصف الإثم بالكثرة أبلغ ، من وصفه بالكبر . وقد قال الله جلّ ذكره : ( وادعوا ثبورا كثيرا ) « الفرقان ١٤ » وقال : ( ذكرنا كثيرا ) « الأحزاب ٤١ » ، فأما قوله ( وإثمها أكبر ) « البقرة ٢١٩ » فأتى بالباء ، فإنما ذلك<sup>(٤)</sup> ، لأن الإثم الثاني واحد ، والأول بمعنى الآثام ، فحسُن في الأول الكثرة لكثرته ، ولم يحسن في الثاني الكثرة لقلته في المعنى . وأيضا فإنه إجماع ، وبدل على أن الأول بمعنى الجمع قوله : ( ومنافع ) فعطف عليه بجمع ، فهو مثله ، ولمعنى الكثرة مزية على معنى الكبر ، لأن الكثرة تستوعب معنى العظم ومعنى الكثرة ، ولا يستوعب العظم معنى الكثرة ، لأن الإثم يكون عظيما ، ولا يكون كثيرا إلا وهو عظيم . وتقول : كل كثير كبير ، ولا تقول : كل كبير كثير . فالقراءة بالباء أعم ، لتضمنها معنى الكثرة (ب/٧٦) والكبر . وقرأ الباقر بالباء ، من الكبير ، على معنى العظم ، أي : فيهما إثم عظيم . ويتقوي ذلك إجماعهم على قوله : ( وإثمهما أكبر من نفعهما ) بالباء ، من العظم . وقد أجمعوا على أن شرب الخمر من الكبائر ، فوجب أن يوصف إثمه بالكبر . وقد وصف الله الشرك بالعظم فقال : ( إن الشرك لظلم عظيم ) « لقمان ١٣ » فكذلك ينبغي أن يوصف ما قرب من

(١) زاد المسير ٢٣٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٠٧/١ ، وكتاب سيبويه ٤٨٣/١ ، ومغني اللبيب ١٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٣/ب .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) ب : ذكره . وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « فإنما ذلك » سقط من : ص .

الشرك بالعظم ، وهو شرب الخمر ، لأنهما كبائر ، والعظم والكبر سواء . ولما قالوا فيما هو دون الكبائر صفائر ، وصغير وصغيرة وجب أن يقال في الكبائر كثير ، لأن الكثير مقابل للقليل ، والكبير مقابل للصغير . وقد وصف الله الإثم بالعظم في قوله : ( فقد افترى إثماً عظيماً ) « النساء ٤٨ » ، والكبر مقابل للعظم في المعنى . قال أبو محمد : القراءتان حسنتان متداخلتان ، لأن القراءة بالثاء مراد بها العظم ، ولا شك أن ما عظم فقد كثر ، وقد كثر ، والباء أحب إلي ، لأن الجماعة عليه ، ولقوله : ( حوباً كبيراً ) « النساء ٢ » والحبوب الإثم <sup>(١)</sup> ، فوصفه بالكبر . وقال تعالى : ( والفتنة أكبر من القتل ) « البقرة ٢١٧ » والفتنة هنا الكفر والكفر يشتمل على كل الآثام . وقد وصفه بالكبر <sup>(٢)</sup> ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي طاهر وأبي عبيد ، وبه قرأ الحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة ومجاهد وقتادة وابن أبي إسحاق ، وعليه العامة .

« ١٣٢ » قوله : ( قتل العفو ) قرأه أبو عمرو بالرفع ، ونصب الباقون .

« ١٣٣ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعل « ما » و « ذا » اسمين ، « ذا » بمعنى « الذي » و « ما » استفهام ، تقديره : أي شيء الذي تنفقونه . ف « ما » مبتدأ و « الذي » خبره ، فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً ، من ابتداء وخبر ، تقديره : الذي تنفقونه العفو . فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب ، والهاء محذوفة ، من الصلة ، في الجواب ، أي : تنفقونه كذلك ، هي مثقولة محذوفة من الصلة <sup>(٣)</sup> ، وهو مثل قوله : ( وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ) « النحل ٢٤ » تقديره : أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين . فأتى الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار ،

(١) تفسير غريب القرآن ١١٨

(٢) زاد المسير ٢٤٠/١ وتفسير ابن كثير ٢٥٥/١ ، وتفسير النسفي

١٠٩/٦

(٣) قوله : « أي تنفقونه .. من الصلة » سقط من : ض .



لكن حذف الابتداء ، لصلته من الجواب ، لدلالة الأول عليه . وكذلك هو في الآية مع « العفو » .

« ١٣٤ » ووجه القراءة بالنصب أن تكون « ما » و « ذا » اسما واحدا في موضع نصب بـ « ينفقون » ، فيجب أن يكون الجواب أيضا منصوبا ، كما تقول : ما أنفقت ؟ فتقول : درهما ، أي : أنفقت درهما ، ولا هاء محذوفة (١/٧٧) مع النصب ، ولا ابتداء مضمّر مع النصب . إنما مضمّر فعلا ، تنصب به « العفو » ، يدل عليه الأول ، تقديره : يسألونك : أي شيء ينفقون ، قل ينفقون العفو . ومثله قوله تعالى : ( وقيل للذين اتفقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ) « النحل ٣٠ » ف « ما » و « ذا » اسم واحد ، في موضع نصب بـ « أنزل » و « خيرا » جواب منصوب كالسؤال تقديره : قالوا : أنزل خيرا . والاختيار النصب للإجماع عليه ، والقراءتان متقاربتان ، لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال (١) .

« ١٣٥ » قوله : ( حتى يطهرن ) قرأه الحريان وأبو عمرو وابن عامر وحفص مضموم الهاء ، مخففا ، على معنى ارتفاع الدم وانقطاعه ، ولكن لم تتم الفائدة إلا بقوله : ( فإذا تطهرن ) أي : بالماء ، فأتوهن ، فهذا تمت الفائدة والحكم ، لأن الكلام متصل بعضه ببعض ، فلا يحسن أن يكون « يطهرن » مخففا ، تتم عليها الفائدة والحكم ، لأنه يوجب إتيان المرأة ، إذا انقطع عنها الدم ، وإن لم تنظف بالماء ، ويكون قوله : ( فإذا تطهرن ) لا فائدة له ، إذ الوطء قد يتم بزوال (٢) الدم ، فلا بد من اتصال ، فإذا تطهرن بما قبله ، وبه يتم الحكم ، والفائدة في أن لا توطأ الحائض إلا بانقطاع الدم ، والتطهير بالماء . فلو حمل الأول على التشديد ، وفتح الهاء محمل الثاني ، لكرّم أن توطأ الحائض ، إذا تطهرت ، وإن لم ينقطع عنها الدم . ففي التخفيف بيان الشرطين اللذين ، مع وجودهما ،

(١) تفسير الطبري ٢٩٢/٤ ، ومعاني القرآن ٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ، وتفسير النسفي ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٤/ب .  
(٢) قوله : « الدم وإن لم ... يروا » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

توطأ الحائض ، وهما : انقطاع الدم ، والتطهر<sup>(١)</sup> بالماء . وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء . فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته . وهو الاختيار لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء .

وقرأ الباقر بفتح الهاء مشددا ، على معنى التطهير بالماء دليله إجماعهم على التشديد في قوله : ( فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ) فحمل الأول على الثاني ، وأيضا فإن التخفيف ، في الأول ، يؤهم جواز إتيان الحائض ، إذا ارتفع عنها الدم ، وإن لم تطهر بالماء [ فكان التشديد فيه رفع التوهم ، أو هي في حكم الحائض ما لم تطهر ]<sup>(٢)</sup> ، وهي ممنوعة من الصلاة ما لم تتطهر ، ولزوجها مراجعتها ما لم تطهر بالماء . وإن كان الدم قد انقطع ، وهذا قول عمر وعبد الله بن الصامت<sup>(٣)</sup> وأبي الدرداء . وقال الشعبي : روي ذلك عن ثلاثة عشر من الصحابة (٧٧/ب) منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس ، فإذا كان حكم انقطاع الدم ، من غير غسل ، حكم ثبوته ، ووجب<sup>(٤)</sup> أن يؤثر التشديد ، ليفيد الخروج عن حكم الحائض في جواز الوطء ، وإباحة الصلاة ومنع الرجعة . ويدل على قوة التشديد أن في حرف أبي وابن مسعود « حَتَّى يَتَطَهَّرْنَ » بياء وتاء . وهذا يدل على التطهر بالماء ، ويدل على إدغام التاء في الطاء<sup>(٥)</sup> . قال أبو محمد : ولولا اتفاق الحرمين ، وابن عامر وأبي عمرو وحفص على التخفيف ، لكان التشديد مختارا أيضا ، لما ذكرنا من العلة .

« ١٣٦ » قوله : ( إِلَّا أَنْ يَخَافَا ) قرأ حمزة بضم الياء ، وفتحها الباقر .

(١) ب : « والتطهير » ووجهه من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) عبادة بن الصامت ، صحابي جليل ، واحد النقباء ليلة العقبة ، وأعيان البدرين (ت ٣٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥٤٦/٣ ، ٦٢١ ، والجرح والتعديل ٩٥/١/٣ .

(٤) ب : « وجب » وتوجيهه من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٧٣ ، وزاد السير ٢٤٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١١١/١ ، والختر في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٤ .

« ١٣٧ » وجحة قراءة حمزة بضم الياء أنه بنى الفعل للمفعول ، والضمير في « يخافا » مرفوع لم يسم فاعله ، يرجع للزوجين ، والفاعل محذوف [ وهو ] <sup>(١)</sup> الولاة والحكام <sup>(٢)</sup> والخوف بمعنى اليقين . وقيل : بمعنى « الظن » ، وقد ألزم من قرأ بضم الياء أن يقرأ : فإن خيفا ، وهذا لا يلزم ، لأن من قرأ بفتح الياء يلزمه أيضا ، أن يقرأ : فإن خافا ، ولكنه في القراءتين جميعا حسن من باب الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة كقوله : ( حتى إذا كنتم ) ثم قال : ( وجريّن بهم ) « يونس ٢٢ » وكقوله : ( الحمد لله رب العالمين ) ثم قال : ( إياك نعبد ) وهو كثير .

« ١٣٨ » ووجه القراءة بفتح الياء أنه حُمِلَ على ظاهر الخطاب ، يراد به الزوجان ، إذا خاف كل واحد منهما ألا يقيما حدود الله حلّ الاقتداء ، فهما الفاعلان ، و « أن » في القراءة الأولى متقدّر معها حذف حرف الجر ، لأن الفعل قد تعدّى إلى مفعوله ، وأقيم مقام الفاعل ف « أن » في موضع جر ، بإضمار حرف الجر ، على قول الخليل <sup>(٣)</sup> والكسائي ، ولكثرة حذفه مع « أن » فكأنه ملفوظ به ، فحسن عندهما عمله ، وهو محذوف ، ولا يقاس عليه ، و « أن » عند غيرهما من الكوفيين في موضع نصب لحذف حرف الجر . فأما من قرأ بفتح الياء ف « أن » في موضع نصب بالفعل ، لأنه لم يتعدّ إلى مفعول ، وهو يقتضي التعدي إلى مفعول ، فتعدّى إلى « أن » ، فهي في موضع نصب به <sup>(٤)</sup> ، والاختيار ما عليه الجماعة من فتح الياء .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) ب : « والحكم » ورجحت ما في : ص .

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الإمام ، النحوي ، صاحب العروض العربية ، ( ت ١٧٧ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٣٨٠/٢/١ ، ومراتب النحويين ٢٧٠ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٧٣ ، وزاد المسير ٢٦٥/١ ، وتفسير النسفي ١١٥/١ ، وكتاب سيبويه ٥٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٣١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٥ .

« ١٣٩ » قوله : ( لا تضارّ والدّة ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وفتح الباقون .

« ١٤٠ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعله نفيًا لا نهياً ، وأنه أتبعه ما قبله من قوله : ( لا تكلف نفس إلا وسعها ) ، وأيضا ( ٧٨/أ ) فإن النفي خبر ، والخبر قد يأتي في موضع الأمر ، نحو قوله : ( والمطلقات يتربصن ) « البقرة ٢٢٨ » وقوله : ( تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله ) « الصف ١١ » فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ، ومعناه النهي ، فذلك شائع في كلام العرب .

« ١٤١ » ووجه القراءة بالفتح أنه جعله نهياً على ظاهر الخطاب ، فهو مجزوم ، لكن تفتح الراء لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون أول المُشدد ، وخصّها بالفتح دون الكسر ، لتكون حركتها موافقة لما قبلها ، وهو الألف ، ويتقوى حملُه على النهي أن بعده أمراً ، في قوله : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) و « والدّة » يحتمل أن تكون فاعلة و « تضارّ » بمعنى يضاغل ، أي : لا تضارل والدّة بولدها ، فتطلب عليه ما ليس لها ، وتمتنع من رضاع ولدها مضارّة ويحتمل أن تكون مفعولة لم يُسم فاعلها ، وتضارّ بمعنى تفاعل على معنى : لا تضارر والدّة بولدها ، فتمتنع من ولدها في الرضاع ، وهي تأخذ مثل ما تأخذ غيرها ، ولا تمنع من نفقته ، وعلى ذلك يُحمل : ولا مولود بولده ، ويحتمل الوجهين جميعاً<sup>(١)</sup> .

« ١٤٢ » قوله : ( ما آتيتكم بالمعروف ) قرأه ابن كثير بغير مدّ ، من باب المجيء ، إذ لم يظهر في الكلام مفعولان ، فيُحمل على باب الإعطاء ، لأن « أتى »<sup>(٢)</sup> من باب المجيء مقصور ، يتعدّى إلى مفعول ، بحرف وبغير حرف [ جر ]<sup>(٣)</sup> ومن

(١) زاد المسير ٢٧٢/١ ، والتيسير ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٢٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١١٨/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٥/ب .

(٢) ب : « التي » وتصويبه من : ص .

(٣) تكلمة موضحة من : ص .

باب الإعطاء يمدّ فيتعدّى إلى مفعولين ، فلمّا لم يكن في الكلام إلا مفعول واحد بحرف جر ، فحمل على باب المجيء ، وقوّى ذلك إتيانُ الباء بعده في « بالمعروف » ، وباب المجيء يتعدّى إلى مفعول بحرف جر<sup>(١)</sup> وبغير حرف كما قال تعالى : ( أَتَيْنَا بِهَا ) « الأنبياء ٤٧ » وقال : ( فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ) « الحشر ٢ » . فأما « ما » فيحسن أن تكون مع الفعل مصدرا بمعنى « الإتيان » في قراءة من قصر « آتيتم » ، و « الإتيان » بمعنى « التأتي » ، ويكون في قراءة من مدّ « آتيتم » مع الفعل بمعنى « الإيتاء » ، لأنه رباعي ، و « الإيتاء » بمعنى [ المأتي ، ويجوز أن تكون « ما » بمعنى ]<sup>(٢)</sup> الذي في القراءتين ، فتقدّر « هاء » محذوفة من « آتيتم » ، وتكون الهاء هي المفعول لـ « آتيتم » لمن قصر ، تعدى إليه بغير حرف ، وتكون هي المفعول الأول ، لمن مدّ « آتيتم » ، والثاني محذوف ، كما تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر العطية ، وقرأ الباقون « آتيتم » بالمدّ ، من باب الإعطاء ، لأنه يراد به ، إعطاء النفقة للأم أو للرضعة ، في الرضاعة . وقد قال تعالى : ( فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ) « النساء ٢٤ » يعني الرضاعة . وقال : ( إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ) « المائدة ٥ » فهو إجماع ، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار لإجماع (٧٨/ب) القراء عليه . وكون « ما » بمعنى « الذي » أحسن ، والهاء محذوفة ، وهي المفعول لـ « آتيتم » اقتصر فيه على مفعول واحد<sup>(٤)</sup> .

« ١٤٣ » قوله : ( تَمَسَّوْهُنَّ )<sup>(٥)</sup> قرأه حمزة والكسائي بضمّ التاء ، وبألف بعد الميم ، ويمدّان ، وقرأ الباقون بفتح التاء ، وبغير ألف ، حيث وقع .

(١) قوله : « حرف جر ومن باب .. بحرف جر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) قوله : « فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ... إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٤) زاد المسير ٢٧٤/١ ، والنشر ٢٢٠/٢ ، وتفسير النسفي ١١٩/١

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الاحزاب ، الفقرة « ٢٠ » .

« ١٤٤ » حجة من قرأ بألف أنه جعل الفعل لاثنين ، لأن كل واحد من الزوجين يمسّ الآخر بالوطء أو بالمباشرة ، فبابه المفاعلة ، ويجوز أن يكون « فاعل » ك « فَعَلَ » في هذا فتكون القراءةان بمعنى ، والمش من الزوج خاصة ، لأنه الواطئي والمباشر ، كما قالوا : داويت العليل وعاقبت اللص ، وجاز أن يقع « فعل » و « فاعل » بمعنى ، كما جاء « فعل واستفعل » قالوا : قرأ واستقرأ ، وعلا قرنه واستعلاه ، وعجبت واستعجبت بمعنى<sup>(١)</sup> . ويدل على قوة القراءة بالألف أنهم أجمعوا على قوله تعالى : ( من قبل أن يمتاسا ) « المجادلة ٣ » فوقع الفعل لهما كذلك ، هذا لما كان من كل واحد من الزوجين مماسة للآخر عند الوطء ، حُمل على باب المفاعلة .

« ١٤٥ » حجة من قرأ بغير ألف أن المس هنا يتراد به الوطء ، أو المباشرة ، والواطئي الرجل<sup>(٢)</sup> دون المرأة ، فهو فعل واحد ، فبابه « فَعَلَ » لا « فاعل » . وأيضا فقد أجمعوا على ترك الألف ، في قوله تعالى مخبرا عن قرل مريم رضي الله عنها : ( ولم يمسسني بشر ) « آل عمران ٤٧ » ولم يقل : يماسسني ، فدل ذلك على أن الفعل للزوج وحده الواطئي ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه من القراء ، ولأنه أصح في المعنى المقصود إليه<sup>(٣)</sup> .

« ١٤٦ » قوله : ( قدّره ، وقدره ) قرأهما ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي بفتح الدال ، وأسكنها الباقون ، وهما لغتان<sup>(٤)</sup> . قال الأخفش : القدر والقدر ، وهم يختصمون في القدر والقدر ، ودليل الفتح إجماعهم على الفتح في قوله : ( فسالت أودية بقدرها ) « الرعد ١٧ » و ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) « القمر ٤٩ » ، ودليل الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله :

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٨٥

(٢) ص : « هو الرجل » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٤ ، وزاد المسير ١/٢٧٩ ، وتفسير النسفي ١٢٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٤/ب .

(٤) القاموس المحيط « قدر » .

(حقَّ قَدْرُهُ) « الأنعام ٩١ » و ( لكل شيء قَدْرًا ) « الطلاق ٣ » و ( ليلة القَدْر ) « القدر ١ » ، فالقراءتان متساويتان . وقد قيل : إن القَدْر ، بالإسكان ، مصدر مثل الوُسْع ، والقَدْر الاسم مثل العدَد والعدَد ، والمدَّ والمدَد . وقيل : إن القَدْر ، بالفتح ، هو أن تقدر الشيء فتقول : ثوبي على قَدْر ثوبك ، أي مثله .

« ١٤٧ » قوله : ( وصية ) قرأها الحرمين وأبو بكر والكسائي بالرفع ، ونصبها الباقون .

« ١٤٨ » وحجة (٧٩/أ) من قرأ بالنصب أنه حملة على معنى الأمر بالإيصاء لمن ذكر ، وهو منسوخ<sup>(١)</sup> ، فإذا حُمِلَ على الأمر ، والأمر يحتاج إلى الفعل ، فأُضِرَّ الفعل فنصب « وصية » ، والتقدير : فليوصوا وصية . فالنصب يدل على معنى الأمر .

« ١٤٩ » وحجة من رفعه أنه حملة على الابتداء ، وجعل « لأزواجهم » الخبر ، وحسن الابتداء بنكرة ، لأنه موضع تخصيص ، كما حسن « سلام عليك » رفع بالابتداء . ومثله : خير بين يديك . ويجوز أن ترفع « الوصية » بالابتداء ، والخبر محذوف ، ويكون « لأزواجهم » صفة للوصية ، فيحسن الابتداء بنكرة ، إذ هي موصوفة ، والنكرات إذا وُصِفَتْ حسن الابتداء بها ، لما فيها من الفائدة ، تقديره : فعلیهم وصية لأزواجهم . وقد أجمعوا على الرفع في قوله تعالى : ( فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ) « يوسف ١٨ » وعلى قوله : ( فَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ) « البقرة ١٩٦ » وعلى قوله : ( فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) « النساء ٩٢ » . فكل هذا رفع بالابتداء ، على تقدير حذف الخبر ، ويقوّي الرفع [ أيضا ]<sup>(٢)</sup> أنها في قراءة أبي « فتنازع لأزواجهم » وفي حرف ابن مسعود « الوصية لأزواجهم » ، فهذا يقوّي الرفع ، والرفع هو الاختيار لما ذكرنا ولأن عليه الحرمين وأبا بكر<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، وهي قراءة

(١) هذا قول الأكثرين على ما يذكر ابن كثير في تفسيره ٢٩٦/١

(٢) تكلمة موافقة من : ص .

(٣) ب : « وعاصما » وتصويبه من : ص ، والتبصرة

علي بن أبي طالب وقتادة ومجاهد وأصحاب ابن مسعود والأعرج وغيرهم<sup>(١)</sup> .  
 « ١٥٠ » قوله : ( فيضاعفه )<sup>(٢)</sup> قرأ ابن كثير وابن عامر بغير ألف مشدداً ، حيث وقع ، ومثله « يضاعف ، ومضاعفة » ، وقرأ الباقون بالألف مخففاً ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالنصب ، ههنا ، وفي الحديد ، ورفعهما الباقون .  
 « ١٥١ » وحجة من شدد ، وحذف الألف ، أنه حملة على الكثير ، لأن « فعلت » مُشَدَّدُ العين بابه تكثير الفعل ، وتقول « غلّقت الأبواب » ، إذا فعلت ذلك شيئاً بعد شيء ، و « غلّقت<sup>(٣)</sup> الأبواب » ، إذا فعلت ذلك مرة واحدة ، وكذلك « فتّحت وفتّحت » .

« ١٥٢ » وحجة من خفّف ، وأثبت الألف ، أن أبا عمرو حكى أن « ضاعفت » أكثر من « ضعّفت » لأن « ضعّفت » معناه مرتان<sup>(٤)</sup> . وحكى أن العرب تقول : ضعّفت درهمك ، أي جعلته درهماً ، وتقول : ضاعفته أي جعلته أكثر من درهماً ، والله يعطي بالحسنة عشرة أمثالها إلى سبعمئة ضعف ، ف « ضاعفت » أولى به لكثرة المضاعفة<sup>(٥)</sup> .

« ١٥٣ » وحجة من نصب أنه<sup>(٦)</sup> حمل الكلام على المعنى ، فجعله جواباً للشرط<sup>(٧)</sup> ، لأن معنى (ب/٧٩) « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له »

(١) تفسير الطبري ٢٥١/٥ ، ومعاني القرآن ١٥٦/١ ، وشواذ القراءات ١٥ ، وزاد المسير ٢٨٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١٢٢/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٥٣ ، وكتاب سيبويه ١٨٩/١

(٢) سبذكر هذا الحرف في سورة الحديد ، الفقرة « ٤٥ » ، وسورة المنافقين ، الفقرة « ٣ » ، وسورة عبس ، الفقرة « ٣ » .

(٣) ب : « أغلّقت » والتوجيه على ضعف هذه اللغة من : ص .

(٤) ب ، ص : « مرتين » فصوبته .

(٥) كتاب سيبويه ٢٨٢/٢ ، والقاموس المحيط « ضعف » .

(٦) ب : « أن » وتصويبه من : ص .

(٧) ب : « جواب للشرط » ، ص ، « جواب الشرط » ورايت ما أثبتته .



أن يكون قرَضٌ "تبعه أضعاف ، فحملَ « فيضاعفه » على المصدر ، فعطف على « القرض » ، و « القرض » اسم ، فأضمر « أن » ليكون مع « فيضاعفه » مصدرا ، فتعطف مصدرا على مصدر<sup>(١)</sup> ، كأنك قلت : إن حدث قرَضٌ فأضعاف يتبعه . ويقبح أن يحمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء ، لأن القرض غير مُستفهم عنه ، إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتقرضني فأشكرك ، نصبت الجواب ، لأن الاستفهام عن القرض وقع ، ولو قلت : أزيد يقرضني فأشكره ، لم تنصب الجواب ، لأن الاستفهام إنما هو عن زيد ، لا عن القرض ، ولهذا المعنى أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولك : أيهم سار حتى يدخلها ، لأن السير متيقن غير مُستفهم عنه . إنما الاستفهام عن الفاعل ، ولم تجعله بمنزلة قولك : أسرت حتى تدخلها ، في أن الرفع لا يجوز في الفعل ، لأنك في هذا لم تثبت سيرا ، فصار بمنزلة قولك : ما سرت حتى أدخلها . وقد أجاز قوم نصبه على جواب الاستفهام حملا على المعنى ، لأن قولك : من ذا الذي يقرض الله ، وكذلك : إذا قلت أزيد يقرضني ، معناه : أيقرضني زيد ، فحمل على المعنى ، فنصب على جواب الاستفهام وفيه بعد<sup>(٢)</sup> .

« ١٥٤ » وحجة من رفعه أنه قطعه مما قبله ، ولم يدخله في صلة « الذي » ، في قولك : من ذا الذي يقرض الله فالله يضاعفه له . ويجوز أن يرفع على العطف على ما في الصلة على « يقرض » ، على تقدير : من ذا الذي يقرض الله فيضاعف الله له ، كأنه قال : ومن ذا الذي يضاعف له ، أي : من الذي يستحق الإضاعاف في الأجر على قرضه الله ، أي على صدقته . والرفع هو الاختيار لقوته في المعنى ، ولأن الجماعة عليه ولما<sup>(٣)</sup> ذكرنا من حجته<sup>(٤)</sup> .

(١) قوله : « له أن يكون .. مصدر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) كتاب سيبويه ١/٨٥

(٣) ب : « لما » وتصويبه من : ص .

(٤) التبصرة ٥٥/ب ، والحجة في القراءات السبع ٧٥ ، وزاد المسير ٢٩٠/ ، وتفسير ابن كثير ٢٩٩/١ ، وتفسير النسفي ١٢٣/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٦ .

« ١٥٥ » قوله : ( يِسْطُ ) و ( وَبَسْطَةُ ) في الأعراف « ٦٩ » قرأهما هشام وقنبل وأبو عمرو وحزمة بالسين فيهما ، وقرأهما الباقون بالصاد غير أن حَفْصًا ، روي عنه الوجهان : السين والصاد ، وكلهم قرأ : ( بسطة ) في البقرة بالسين ، غير أن الكسائي ونافعا ، من رواية ابن المسيبي ، روى عنهما الصاد فيه (١) ، وبالسين قرأت لهما وللجماعة .

« ١٥٦ » وحجة من قرأ بالسين أنه الأصل ، والدليل على أن السين هي الأصل (٨٠/أ) أنه لا بد أن تكون السين هي الأصل أو الصاد هي الأصل . فلو كانت الصاد هي الأصل ما (٢) جاز أن تُردَّ إلى السين ، إذ لا علة توجب ذلك ، وإذا لا ينقل الحرف إلى أضعف منه ، والصاد أقوى بكثير لإطباقها واستعلائها ، فإذا لم يجوز أن تُردَّ الصاد إلى السين ، وجاز ردُّ السين إلى الصاد ، علِمَ أن السين هي الأصل ، والصاد داخلة عليها لِعلة .

« ١٥٧ » وحجة من قرأ بالصاد أن السين حرف مستقل (٣) ، غير مُطَبَّق ، فلمَّا وقعت بعده الطاء ، وهي مطبقة مستعلية ، صَعِبَ أن يخرج الالفاظ من تَسْفِثَل إلى تَصْعَثَد ، وذلك صعب ، ولو كان فيه خروج من تَصْعَثَد إلى تَسْفِثَل لحسن ، ولم يصعب ، نحو : « طسم ، وقسوة » (٤) فهذا لا تبدل السين فيه صادًا ، كما تبدل ، إذا كانت الطاء بعدها (٥) ، والقاف بعد صاد ، وهذا في الحكم بمنزلة الذين أمالوا الحروف ليُقرَّبوا لكسرة أو لياء . ومن قرأ بالسين فهو بمنزلة الذين لم يميلوا ، وتركوا الحروف على حالها مفتوحة ، فقربت السين من الطاء ، فأبدل منها حرف يُوَاحِي السين في المخرج والصغير ، ويُوَاحِي الطاء في الإطباق والاستعلاء ،

(١) التبصرة ٥٥/ب ، والنشر ٢٢٢/٢

(٢) لفظ «ما» سقط من : ص .

(٣) لفظ «مستقل» سقط من : ص .

(٤) الحرف الأول في سورة الشعراء (١ ت) ، والثاني في البقرة (٧٤ ت) .

(٥) ب : «بعد» ، ص : «بعده» ورأيت ما أثبتته .

وهو الصاد ، فكأن السين التي هي الأصل لم تزل ، إذ قد خلفها حرف<sup>(١)</sup> من مخرجها ، ومن صنفها في الصغير ، فعمل اللسان بذلك عملا واحدا ، متصعدا ، منطبقا بالحرفين معا ، والصاد هو الاختيار ، للمطابقة في اللفظ والمجانسة بين الحرفين ، ولأن عليه خط المصحف<sup>(٢)</sup> ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٣)</sup> . وقال أبو حاتم : هما لغتان ، فكيف قرأت فأنت مصيب ، واختار في ذلك أن يتبع خط المصحف .

« ١٥٨ » قوله : ( عَسَيْتُمْ )<sup>(٤)</sup> قرأه نافع بكسر السين ، وفتحها الباقون ، والكسر لغة في « عسى » إذا اتصل بمضمر خاصة . وقد حكي في اسم الفاعل « عَسِي » فهذا يدل على كسر السين في الماضي<sup>(٥)</sup> . والفتح في السين هي اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع معهم ، إذا لم يتصل الفعل بمضمر . وأيضا فإن مساواة الفعل ، مع المضمر والمظهر ، أولى من المخالفة بينهما ، لأن المضمر عقيب المظهر ، فواجب أن يكون مثله . وهو الاختيار لإجماع القراء عليه مع المضمر والمظهر . وإنما خالفهم نافع وحده مع المضمر<sup>(٦)</sup> . وقد قال أبو حاتم : ليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة .

« ١٥٩ » قوله ( غُرْفَة ) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم الغين وفتحها<sup>(٧)</sup> الباقون .

(١) لفظ «حرف» سقط سن : ص .

(٢) قوله : «ولأن عليه خط المصحف» سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٢٩١/١ ، وتفسير النسفي ١٢٤/١ ، والقاموس المحيط

« بسط » .

(٤) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ،

الفقرة « ٤ » .

(٥) كتاب سيبويه ٥٥٨/١ ، وأدب الكاتب ٢٠٦ ، والقاموس المحيط

« عسى » .

(٦) زاد المسير ٢٩٢/١ ، ومغني اللبيب ١٥٣

(٧) ب : « وفتح » ورجحت ما في : ص .

« ١٦٠ » وحجة من ضمّ أنه جعله اسم الماء المُغتَرَف ، فعَدَى الفعل إليه ، لأنه مفعول به ، كأنه قال : إلا من اغترف ماء على قَدَرٍ مثل ملء اليد ، ويثقوي الضمّ أن بعده : ( فشرّبوا منه ) ، والشرب هو الشيء المعروف ، وهو الغرفة بالضم اسم للماء المُغتَرَف ، وبالضم قرأ عثمان بن عفان والحسن والتّخعي وغيرهم .

« ١٦١ » وحجة من فتح أنه جعله مصدرا ، فهو نصب على المصدر ، والمفعول به محذوف ، تقديره : إلا من اغترف ماء غرفة ، أي مرة واحدة . وبعض النحويين من البغداديين والكوفيين يجيزون أن يكون من ضمّ جعله كالمصدر ، ولأنهم يعملون الاسم عمل المصدر ، فيجيزون : عجت من دهنك لحيتك ، ومن عطاءك الدراهم . والمصدر الذي يعمل هو الدهن والإعطاء<sup>(١)</sup> . فعلى هذا المذهب تكون القراءتان بمعنى ، يراد بهما المصدر على معنى مرة واحدة<sup>(٢)</sup> . والفتح هو الاختيار ، وبه قرأ ابن عباس وأبان بن عثمان<sup>(٣)</sup> ومجاهد والأعرج وغيرهم .

« ١٦٢ » قوله : ( ولولا دفعُ الله ) قرأه نافع بألف وكسر الدال ، وقرأه الباقر بفتح الدال ، من غير ألف ، ساكن الفاء ، ومثله في الحج<sup>(٤)</sup> .

« ١٦٣ » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا لـ « فاعل » كالقتال . والمفاعلة قد تأتي من واحد كـ « عاقبت اللص »<sup>(٥)</sup> . ويجوز أن يكون مصدرا

(١) الحجة في علل القراءات السبع ١/١٣٥

(٢) زاد المسير ١/٢٩٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٥ ،

وتفسير ابن كثير ١/٣٠٢ ، وتفسير النسفي ١/١٢٥

(٣) أبان بن عثمان بن عفان ، أبو سعيد ، له رواية عن أبيه وزيد بن ثابت وأسامة بن زيد ، وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والزهري ، من فقهاء المدينة ثقة ، من كبار التابعين (ت ١٠٥ هـ) ترجم في جبهة أنساب العرب ٨٥ ، وتهذيب التهذيب ١/٩٧

(٤) سيأتي في سورته ، الفقرة « ١٣ - ١٤ »

(٥) كتاب سيبويه ٢/٢٧٨ ، ٢٨٤

لـ « فعل » كقولهم : أب إياها ، ولقيته لقاء • ومثله : كتبت كتاباً ، ومنه : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » فيكون على هذا « دفاع ودفع » بمعنى ، مصدران لِدَفَعَ •

« ١٦٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أن المفاعلة التي من اثنين ، لا معنى لها في هذا الموضع ، لأن الله هو الدافع عن المؤمنين وغيرهم ، ما يضرهم ، ولا يدافعه أحد فيما يدفع ، فحملته على « دفع » أولى ، لأنه مصدره ، الذي لا يصرف عنه إلى غيره إلا بدليل ورواية • والاختيار دفع بغير ألف لأنه تعالى متفرد بالدفع وإجماع القراء عليه • وقد كان أبو عمرو يرى « دفاع » غلطاً يؤهم فيه باب المفاعلة من اثنين ، وهو وهم من أبي عمرو عند أبي حاتم<sup>(١)</sup> •

« ١٦٥ » قوله : ( لا يبع فيه ولا خلة ولا شقاعة ) قرأ ذلك ابن كثير وأبو عمرو بالفتح ، من غير تنوين • وقرأ الباقون بالرفع والتنوين ، ومثله : ( لا يبع فيه ولا خلة ) في إبراهيم « ٣١ » و ( لا لغو فيها ولا تأثيم ) في الطور « ٢٣ »<sup>(٢)</sup> •

« ١٦٦ » وحجة من فتح [ أنه ]<sup>(٣)</sup> أراد النفي ( ٨١/أ ) العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف<sup>(٤)</sup> ، فبنى « لا » مع ما بعدها على الفتح ، وكأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ، هل فيها من لغو ، فسأل سؤالا عاماً ، وغير الاسم بدخول « من » عليه ، فأجيب جواباً عاماً بالنفي ، وغير الاسم بالبناء ، و « لا » مع الاسم المبني معها في موضع رفع بالابتداء والخبر « فيه » •

« ١٦٧ » وحجة من رفع أنه جعل « لا » بمنزلة « ليس » وجعل الجواب

- (١) التيسير ٨٢ ، وزاد المسير ٣٠٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٢٦/١ ، وكتاب سيبويه ٩٥/١  
(٢) وقد تقدم نظيره في السورة نفسها الفقرة « ١٢٣ » •  
(٣) تكملة لازمة من : ص •  
(٤) ب : « الوجوه » وتصويبه من : ص •

غير عام . وكأنه<sup>(١)</sup> جواب من قال : هل فيه بيع ، هل فيها لغو ، فلم يغير السؤال عن رفعه ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه . والمرفوع مبتدأ ، أو اسم « ليس » ، و « فيه » الخبر ، والاختيار الرفع لأن أكثر القراء عليه<sup>(٢)</sup> .

« ١٦٨ » قوله : ( أنا أحبي ) « ٢٥٨ » قرأه نافع بإثبات الألف في الوصل ، إذا أتى بعد « أنا » همزة مفتوحة أو مضمومة<sup>(٣)</sup> ، وذلك اثنا عشر موضعاً في القرآن<sup>(٤)</sup> . وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف ، وكلهم حذف الألف ، إذا لم يأت بعدها همزة ، وكذلك إن أتت بعد « أنا » همزة مكسورة . وقد ذكرنا ماروي عن قالون في إثبات الألف في « أنا » في الوصل مع الهمزة المكسورة ، وبالحذف قرأت<sup>(٥)</sup> له . فأما الوقف ، فلا بد من الألف لجميعهم في « أنا » على أي حال كانت .

« ١٦٩ » وحجة من أثبت الألف مع الهمزة المضمومة والمفتوحة ، وهو نافع ، أنه لما تمكن له مد الألف للهمزة ، كره أن يحذف الألف ، ويحذف مدتها ، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد ، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيه المد نحو : ( أنا ومن اتبعني ) « يوسف ١٠٨ » ، والألف زائدة عند البصريين ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون ، وزيدت الألف للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون . والاسم عند الكوفيين « أنا » بكماله .

(١) ب : « وكان » وتصويبه من : ص .

(٢) زاد المسير ٣٠٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٠٤/١ ، وتفسير النسفي ١٢٨/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ ، ومفني اللبيب ٢٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٧/ب .

(٣) ب : « أو ضمة » وتوجيهه من : ص .

(٤) أظن أنها ، سوى حرف سورة البقرة المذكور ، هي : الأنعام ١٦٣ ، الأعراف ١٤٣ ، يوسف ٤٥ ، ٦٩ ، الكهف ٣٤ ، ٣٩ ، النمل ٣٩ ، ٤٠ ، غافر ٤٢ ، الزخرف ٨٠ ، المنتحة ١ .

(٥) الذي روى عن قالون هذا الوجه هو أبو نشيط ، انظر التيسير ٨٢ ، والتبصرة ١/٥٦ ، وهو مروى بطرق أخرى ، انظر النشر ٢٢٣/٢ .

فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل • وإنما حذف الألف من حذفها استخفافاً ، ولأن الفتحة تدلّ عليها ، ولا بدّ من إثباتها في الوقف • وقد كان يلزم نافعاً إثبات الألف ، إذا أتت بعدها همزة مكسورة ، كما روي عن قالون ، لأنه [ موضع ]<sup>(١)</sup> يمكن فيه المدّ ، وتُحذف فيه الألف ومدتها • ولكن لما قلّ ذلك في القرآن ، فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع ، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لِقَلَّتْهُ ، فحذف الألف في الوصل • وما روي عن قالون ، من إثبات الألف ، هو جار على العلة في المفتوحة والمضومة •

« ١٧٠ » وحجة من حذف الألف في الوصل ، في جميع الباب كله ، أن<sup>(٢)</sup> ( ٨١/ب ) الألف إنما جيء بها لبيان حركة النون ، كهاء السكّت ، لأن الاسم ، لما قلّت حروفه ، اختلّ في الوقف ، لزوال حركة النون ، فجاء بالألف في الوقف ، لتبقى حركة النون على حالها ، ولا حاجة إلى الألف في الوصل ، لأن النون فيه متحركة • والاسم هو همزة والنون ، والألف زائدة كهاء السكّت<sup>(٣)</sup> • « ١٧١ » قوله : ( يَتَسَنَّهُ ) ونحوه ، قرأه حمزة بحذف الهاء في الوصل « من يتسنه » و « اقتده » في الأنعام و « ما أغنى عني ماليه » هلك عني سلطانيه » و « ما أدراك ماهيه » خمسة مواضع<sup>(٤)</sup> ، ووافق الكسائي على الحذف في « يتسنه » ، واقتده » ، وقرأ ذلك الباقيون بالهاء في الوصل<sup>(٥)</sup> ، ولا اختلاف في الوقف في ذلك أنه بالهاء ، لثباتها في الخط<sup>(٦)</sup> •

« ١٧٢ » وحجة من حذف الهاء في الوصل أن الهاء ، إنما جيء بها للوقف ، لبيان حركة ما قبلها • ولذلك سُميت هاء السكّت ، فلمّا كانت ، إنما يؤتى بها

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) ص : « جميع ذلك أن » .

(٣) قوله : « لثباتها في الخط » سقط من : ص

(٤) كتاب سيويه ٢/٣٣٥ ، ومغني اللبيب ٢٧

(٥) سياي ذكر هذا في سورة الأنعام ، الفقرة « ٤٢ » ، وفي سورة القارعة •

(٦) قوله : « في الوصل » سقط من : ص .

في الوقف ، لبيان الحركة التي هي في [ ياء ]<sup>(١)</sup> الإضافة ، استغنى عنها في الوصل ، لأن الحركة في الياء ثابتة ، فهي مثل ألف الوصل ، التي جيء بها للابتداء . فإذا لم يبتدأ بها ، واتصل الكلام ، استغنى عنها ، وهي مثل ألف « أنا » على مذهب البصريين ، وهذا المذهب عليه أكثر النحويين .

« ١٧٣ » وحجة من أثبتا أنه وصل الكلام ، وفيتنه الوقف عليها ، لكنه لم يسترح بالوقف عليها ، بل وصل ، وفيتنه الوقف ، كما يفعل ذلك في القوافي ، يوصل البيت بما بعده من الأبيات ، ولا تحذف الصلة ، التي للوقف ، فيقول :

أَقْلَيْتِ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا<sup>(٢)</sup>

وأيضاً فإن « يتسنه » تحتل أن تكون الهاء فيه أصلية ، وسكونها للجزم ، فلا بد من إثباتها في الوصل ، ولا يجوز حذفها على هذا ، وذلك أن « السنة » تستعمل على ضربين : أحدهما أن يراد بها الحَوَلُ والعام ، والثاني يراد بها الجَدْبُ ، ومنه قوله تعالى : ( ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ) « الأعراف ١٣٠ » أي : بالجدوب ، ألا ترى أن بعده : ( وقصص من الثمرات ) ، وذلك يكون بالجدب . ومنه قول النبي عليه السلام ، « سنين كسني يوسف »<sup>(٣)</sup> فيكون « يتسنه » ، لمن أثبت الهاء في الوصل ، مشتقاً من « ساهت » ومن « السنة » ، وأصلها « سنهه » ، فيتسنه « يتفعل من « ساهت » ، فالهاء لام الفعل ، وسكونها للجزم ، ولا يجوز حذف الهاء على هذا ألبتة ، فيكون المعنى : وانظر إلى طعامك ( ٨٢/أ ) وشرابك لم تذهب طراوته وغضارته بالجدب ، والضرب الثاني أن تكون « السنة » بمعنى العام والحَوَلُ ، ويكون المعنى لم يتغير من قولهم : من ماء مَسْنُون ، أي متغير ، ومن قولهم : سَنَّ اللحم إذا تغير ريحه ،

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) البيت لجريز أنظر فهرس شواهد سيبويه ٦٧ ، وكتاب القوافي ١١٣

(٣) صحيح مسلم «كتاب المساجد» باب استحباب القنوت في جميع

الصلاة . . . . . ومسنند أحمد بن حنبل بسنده من طريق ابن مسعود ٢٨٠/١



فيكون المعنى ، وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتغير<sup>(١)</sup> ريحه ، فيكون أصل « يتسنه » « يتسنن » على « يتفعل » أيضاً ، ثم أبدلوا من النون الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث نونات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قالوا : تقضيت في تقضت ، فأبدلوا من الضاد ياء ، ومنه قوله : ( يتمطى ) « القيامة ٣٣ » أصله « يتمطط » ثم أبدلوا من الطاء الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث طاءات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومنه قوله تعالى : ( وقد خاب من دساها ) « الشمس ١٠ » أصله « دسها » ثم أبدل من السين الأخيرة ياء لاجتماع ثلاث سينات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما أبدلت من النون ياء ، وقبلتها ألفاً ، حذفت الألف للجزم ، فبقي « يتسن » ، فالفتحة تدل على الألف المحذوفة ، فلما كان الوقف يذهب بالفتحة ، ولا يبقى دليل على الألف ، أتى بهاء السكت ، لبيان الفتحة ، التي على النون ، والاختيار الوقف على الهاء ، لأنه أصل العربية ، إلا أن تُقدّر أن الهاء أصلية في « يتسنه » ، فيكون الاختيار إثباتها ، لأنها لام الفعل ، فتثبت في الوصل والوقف . وقد قيل إنه مشتق من « أسن الماء » إذا تغير ، ويلزم من قال هذا أن يقرأ « يتأسن » بالهمز ، ولا يقرأ بذلك أحد . وقد قيل : إن من قوله : ( من حمأ مسنون ) « الحجر ٣٦ » وهو قول الشيباني<sup>(٢)</sup> وقال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> : معنى « مسنون » مصبوب ، فلا يحسن أن

(١) قوله : « ريحه فيكون .. يتغير » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .  
(٢) هو سعيد بن إلياس ، أبو عمرو ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، عرض على ابن مسعود ، وعليه يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود ، وهو عالم باللغة عالم بأيام العرب ، ( ت ٢٠٦ هـ ) ترجم في تاريخ بغداد ٢٩٩/٦ ، وانبأ الرواة ٢٢١/١ ، وطبقات القراء ٣٠٣/١

(٣) هو إبراهيم بن يحيى الزبدي ، عالم بالادب ، أخذ عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي قرأ على أبيه ، وروى القراءة عنه ابن أخيه العباس وعبيد الله ابني محمد ، وله مؤلفات كثيرة ، ( ت عهد المأمون ) ، ترجم في نزهة الألباء ١٦٥ ، وطبقات القراء ٢٩/١

يكون « يتسنه » منه ، إذ لا معنى له فيه<sup>(١)</sup> .

« ١٧٤ » قوله : ( نُنشِزُهَا ) قرأه الكوفيون وابن عامر بالزاي ، وقرأه<sup>(٢)</sup> الباقون بالراء .

« ١٧٥ » حجة من قرأ بالزاي أنه حمله على معنى الرفع من « النشِز » وهو المرتفع من الأرض ، أي : وانظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء لأن « النشِز » الارتفاع<sup>(٣)</sup> . يقال لما ارتفع من الأرض نشِزٌ ، ومنه المرأة النشوز ، وهي المرتفعة عن موافقة زوجها . ومنه قوله : ( وإذا قيل انشِزوا ) « المجادلة ١١ » أي : ارتفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالزاي بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الانفراد ، حتى يَضمَّ بعضها إلى بعض . فالزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هي بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل ، دون العظام على انفرادها ، لا يقال : هذا عظم حي . فإنما المعنى : وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . فأما قوله تعالى : ( قال مَنْ يُحْيِي العظام وهي رميمٌ . قل يُحْيِيهَا الذي أنشأها أولَ مرة ) « يس ٧٨ ، ٧٩ » فإنما وُصفت العظام بالإحياء ( ٨٢/ب ) على إرادة صاحبها ، لأن إحياء العظام على الانفراد ، لا تقوم منه حياة إنسان . فإنما المراد حياة صاحب العظام ، والعظام إنما تحيا بحياة صاحبها . وهذه الآية نزلت في مشرك أتى النبي صلى الله عليه وسلم برمّة ، وهي العظم البالي ، ففقهه في يده ثم قال : يا محمد أتزعم أن الله يُحْيِي هذه ؟ فقال له النبي : إن الله يُحْيِيهَا ثم يميتك ثم يحييك ثم يدخلك النار . ففي ذلك نزل : ( وضرب لنا مثلاً

(١) قوله : « وقد قيل ... له فيه » سقط من : ص ، انظر توجيهه هذا الحرف بأكثر من هذا في إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ ، ومعاني القرآن ١٧٢/١ ، وتفسير الطبري ٤٦٠/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٨ .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) تفسير غريب القرآن ٩٥ ، والقاموس المحيط « نشِز » .

ونسي خلقه ) الآية . فإنما أراد [ المشرك ] <sup>(١)</sup> : هل يحيي الله الإنسان ، الذي هذه الرمة منه ؟ ودليل ذلك جواب النبي له بأن قال : ثم يميتك ثم يحييك ، أي يحيي صاحب هذه الرمة كما يحييك بعد موتك <sup>(٢)</sup> . وبالزاي قرأ أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت <sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن السكلمي وأبو العالية <sup>(٤)</sup> وابن وثاب وطلحة وعيسى .

« ١٧٦ » وحجة من قرأ بالراء أنه جعله من النشور ، وهو الإحياء . فالمعنى : وانظر إلى عظام حمارك ، التي قد ابيضت من مرور الزمان عليها ، كيف نحيتها . وقد أجمعوا على قوله : ( ثم إذا شاء أنشره ) « عبس ٢٢ » فالنشور الإحياء . يقال : نشر الميت أي حيي . وأنشره الله أي أحياه . فالمعنى أن الله يُعجِّبه من إحيائه <sup>(٥)</sup> الموتى بعد فناءهم . وقد كان قارب أن يكون على شك من ذلك إذ قال : أتى يحيي هذه الله بعد موتها . فأراه الله قدرته على ذلك في نفسه ، فأما مائة عام ثم أحياه ، فأراه وجود ما شك فيه في نفسه ، ولم يكن شك في رفع العظام عند الإحياء ، فيريه رفعها ، إنما شك في الإحياء . فالراء أولى به ، وهو الاختيار ، لهذا المعنى ، ولأن الأكثر عليه ، وهي قراءة مجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة والأعرج وابن محيصن والجحدري والأعمش وابن يعمر ، وإلى

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) زاد المسير ٣٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١

(٣) زيد بن ثابت ، الصحابي الجليل ، أحد كتاب الوحي الامناء ، ولله عثمان رضي الله عنهما كتابة المصحف ومن قبل أبو بكر رضي الله عنه جنفنه ، (ت ٤٥ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٨/٢ ، والجرح والتعديل ٥٥٨/٢/١

(٤) هو رفيع بن مهران ، أحد كبار التابعين ، أخذ القرآن عرضا عن أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت ، (ت ٩٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١١٢/٧ ، والإصابة ٢٢١/٢

(٥) ب : «أحياء» ورجحت ما في : ص .

ذلك رجع الحسن . وقد رُوي أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقي جسده<sup>(١)</sup> .

« ١٧٧ » قوله : ( قال أعلم ) قرأه حمزة والكسائي بوصل الألف والجزم ، وقرأه الباقون بقطع الألف والرفع .

« ١٧٨ » وحجة من قرأ بالقطع أنه أخبر عن نفسه ، عندما عاين من قدرة الله في إحيائه الموتى ، فتيقن ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير . أي : أعلم أنا هذا الضرب من العلم ، الذي لم أكن أعلمه معاينة ، وبه قرأ الحسن والأعرج وأبو جعفر وشيبة وابن أبي إسحاق وعيسى وابن محيصن . « ١٧٩ » وحجة ( ٨٣/أ ) من قرأ بوصل الألف أنه جعلها أمراً ، معناه الخبر ، وذلك أنه لما عاين الإحياء وتيقن أنزل نفسه منزلة غيره ، فخطبها ، كما يخاطب غيره ، فقال : اعلم يا نفس هذا العلم اليقين ، الذي لم تكوني تعلمينه معاينة . وجاء بلفظ التذكير ، لأنه هو المراد بذلك ، ويبعد أن يكون ذلك أمراً من الله جلّ ذكره له بالعلم ، لأنه قد أظهر إليه قدرة وأراه أمراً تيقن صحته ، وأقر بالقدرة ، فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك ، بل هو يأمر نفسه بذلك ، وهو جائز حسن ، وفي حرف عبد الله ما يدل على أنه أمر من الله له بالعلم ، على معنى : « الزم هذا العلم لما عاينت وتيقنت » . وذلك أن في حرفه : ( قيل اعلم ) ، وأيضاً فإنه موافق لما قبله من الأمر ، في قوله : « انظر إلى طعامك ، وانظر إلى حمارك ، وانظر إلى العظام » فكذلك : « اعلم أن الله » . وقد كان ابن عباس يقرأها : « قيل اعلم » ، ويقول : أهو خير أم إبراهيم ، إذ قيل له : ( واعلم أن الله عزيز حكيم ) « البقرة ٢٦٠ » فهذا يبين أن « قال اعلم » أمر من الله له بالعلم اليقين ، لما عاين من الإحياء [ وبه قرأ ابن عباس وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن ]<sup>(٢)</sup> . والقراءة بالقطع هي الاختيار ، لأنه على ظاهر الكلام ، لما تبين

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٦ ، وزاد المسير ٣١٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١ ، وتفسير النسفي ١٣٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥/ب .  
(٢) تكملة لازمة من : ص .

له ما كان على شكّ فيه أخبر عن نفسه بالعلم اليقين . وأيضاً فإنه قد أجمع عليه  
الحرميان وعاصم وابن عامر وأبو عمرو<sup>(١)</sup> .

« ١٨٠ » قوله : ( فَصُرْهُنَّ ) قرأه حمزة بكسر الصاد ، وضمّها

الباقون .

« ١٨١ » وحجة من كسر أنها لغة معروفة ، يقال : صارَه إذا أماله ، وصاره  
إذا قطعه ، يقال : صرت الشيء أملتَه ، وصرتَه قطعته . يقال : صار يصير ،  
ويَصَارِيصُور .

« ١٨٢ » وحجة من ضمّ الصاد أنه أتى به على لغة من قال : صار يَصُور ،  
على معنى أملهن ، وعلى معنى : قطعهن ، فإذا جعلته بمعنى : أملهن ، كان التقدير  
أملهن إليك فقطعهن ، وإذا جعلته بمعنى : قطعهن ، كان التقدير : فخذ أربعة من  
الطير إليك فقطعهن ، فكل واحد من الكسر والضم [ في الصاد ]<sup>(٢)</sup> لغة في الميل  
والتقطيع . فالقراءتان بمعنى . وقد قيل : إن الكسر بمعنى « قطعهن » ، والضم  
بمعنى « أملهن وضمّهن » ، وبالضمّ قرأ علي بن أبي طالب والحسن وأبو عبد  
الرحمن ومجاهد وعكرمة ، وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعلقمة وابن جبير  
وأبو جعفر وقتادة وابن وكتاب وطلحة والأعمش ، واختلف عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> .

« ١٨٣ » قوله : ( بِرَبْوَةٍ ) قرأه عاصم وابن عامر بفتح الراء ومثله في

( ٨٣/ب ) « قد أفلح » ، وضمّها الباؤون ، وهما لغتان مشهورتان<sup>(٤)</sup> .

« ١٨٤ » قوله : ( أَكْلَهَا ، وَأَكْلَهُ ) قرأ ذلك الحرميان بالإسكان ، حيث

(١) التبصرة ٥٦/ب ، وتفسير الطبري ٤٨١/٥ ، والمصاحف ٥٨ ، وإيضاح  
الوقف والابتداء ١٨٧

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٧ ، وزاد المسير ٣١٤/١ ، وتفسير ابن كثير  
٣١٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ ، والقاموس المحيط « صار » .

(٤) التيسير ٨٣ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد المسير ٣١٩/١ ،  
وتفسير النسفي ١٣٤/١ ، والنشر ٢٢٤/٢

وقع ، وقرأ الباقون بالضم في الجميع ، غير أن أبا عمرو أسكن ما أضيف إلى مؤنث ، نحو « أكلها » ، وضم ما أضيف إلى مذكّر ، ولم يضاف إلى شيء . والضم هو الأصل ، والإسكان على التخفيف . فهما لغتان . فأما علة أبي عمرو ، في قراءته ، فإنه لما كان المؤنث ثقيلًا أسكن استخفافاً<sup>(١)</sup> ، لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم ، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضم<sup>(٢)</sup> .



## تشديد التاء للبرزي

« ١٨٥ » قرأ البرزي بتشديد التاء ، فيما أصله تاءان ، وحذفت واحدة من الخط ، وذلك في أحد وثلاثين موضعاً ، قد ذكرتها في غير هذا . وذلك نحو : ( ولا تيمّموا ) « البقرة ٢٦٧ » و ( لا تكلم نفس ) « هود ١٠٥ » و ( تنازعوا ) « الأتفال ٤٦ » ( فتفرّق ) « الأنعام ١٥٣ » وشبهه ، ولا يقياس على الأحاد والثلاثين الموضع<sup>(٣)</sup> غيرها ، في سورة البقرة منها « ولا تيمّموا » وعلمته في ذلك أنه حاول الأصل ، لأن الأصل في جميعها تاءان ، فلم يحسن له أن يظهرهما ، فيخالف الخط في جميعها ، إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة . فلما حاول الأصل ، وامتنع عليه الإظهار ، أدغم إحدى التائين في الأخرى ، وحسن له ذلك ، وجاز الاتصال ، المدغم بما قبله . فإن ابتداء بالتاء لم يزد شيئاً ، وخفّف كالجماعة ، لئلا يخالف الخط ، ولم يمكنه إدغام في الابتداء ، لأنه لا يبتدأ بمدغم ، لأن أوله ساكن ، والساكن لا يبتدأ به ، فكان يلزمه إدخال ألف وصل للابتداء ، فيتغير الكلام ، ويزيد في

(١) قوله : « والإسكان على التخفيف .. استخفافاً » سقط من : ص .

(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٦/ب ، والنشر ٢٠٨/٢ .

(٣) تعريف التمييز على هذا النحو هو مذهب الكوفيين .

الخط ما ليس فيه ، فرجع إلى التخفيف في الابتداء ضرورة . واعلم أن هذا الإدغام يأتي على ثلاثة أضرب .

« ١٨٦ » ضرب قبل المدغم ، متحرك من كلمة ومن كلمتين ، وذلك ثمانية مواضع نحو : ( فتَفَرَّقَ بكم ) « الأنعام ١٥٣ » ، ونحو : ( إن الذين توفاهم ) « النساء ٩٧ » ، فهذا إدغام حسن ، لا دخل فيه ولا علة .

« ١٨٧ » والضرب الثاني أن يكون قبل المدغم ألف أو واو ساكنة ، قبلها ضمة ، وذلك ثلاثة عشر موضعاً ، فيحتاج<sup>(١)</sup> إلى مدٍّ ، لوقوع المشدد بعد حرف المد واللين نحو : ( ولا تَيْمُّوا ) ، و ( لا تَفَرَّقُوا ) « آل عمران ١٠٥ » ، و ( عنه تَكْهَى ) « عبس ١٠ » ، فهذا أيضاً حسن ، ولا بد من زيادة مدٍّ فيه للتشديد .

« ١٨٨ » والضرب الثالث أن يكون قبل المشدد حرف ساكن من غير حروف المد واللين نحو : ( ولا تَيْمُّوا ) ، و ( لا تَفَرَّقُوا ) « آل عمران ١٠٥ » ، و ( وإذ تَلَقَّوْهُ ) « النور ١٥ » ، و ( إن تَوَلَّوْا ) « آل عمران ٣٢ » ( ٨٤/أ ) و ( على مَنْ تَنْزَلَ ) « الشعراء ٢٢١ » ، و ( نارا تَلْطَّى ) « الليل ١٤ » و ( شهر • تَنْزَلَ ) « القدر ٣ ، ٤ » فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح صعب ، لا يجيزه جميع النحويين ، إذ لا يجوز المد في الساكن ، الذي قبل المشدد . وقد قال بعض القراء فيه : إنه إخفاء ، وليس إدغام ، فهذا أسهل قليلاً من الإدغام ، لأن الإخفاء لا تشديد فيه ، ولكن الرواية والنقل فيه ، كله بالتشديد ، وهو على ما ذكرت لك من الضعف ، وقرأ باقو<sup>(٢)</sup> القراء [ في ذلك ]<sup>(٣)</sup> كته مخففاً ، ولم يختلف في الابتداء به أنه مخفف كله<sup>(٤)</sup> .

(١) ب : « فيخرج » وتصويبه من : ص .

(٢) ب : « باقي » وتصويبه من : ص .

(٣) تكلمة موضحة من : ص .

(٤) البصرة ٥٦/ب - ١/٥٧ ، والتيسير ٨٣ - ٨٤ ، والنشر ٢٢٤/٢ - ٢٢٧

« ١٨٩ » قوله : ( فَنَعَمًا هِيَ )<sup>(١)</sup> قرأ أبو عمرو وأبو بكر وقالون بإخفاء حركة العين ، وكسر النون ، ومثله في النساء . وقرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون والعين ، وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي بكسر العين ، وفتح النون فيهما .

« ١٩٠ » وحجة من قرأ بكسر النون والعين أن الأصل فيه « نَعِم » بفتح النون ، وكسر العين ، لكن حرف الحلق ، إذا كان عين الفعل ، وهو مكسور أمتنع بما قبله ، فكسر لكسرة ، يقولون : شَهِدَ وشَهِدَ ، وَلَعِبَ وَلَعِبَ ، فقالوا في « نعم » : نَعِم ، وهي لغة هذيل<sup>(٢)</sup> .

« ١٩١ » وحجة من فتح النون وكسر العين أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل « نَعِم » كما قالوا : شَهِدَ وَلَعِبَ ، فتركوا الأول على فتحه .

« ١٩٢ » وحجة من أخفى حركة العين ، أنه كسر النون لكسرة العين وأسكن العين استخفاً ، لتوالي كسرتين ، فلما اتصل الفعل بـ « ما » وأُدغمت الميم في الميم ، ثقلت الكلمة بالكسرتين والإدغام ، وطالت ، فلم يمكن إسكان العين للتخفيف ، لئلا يجتمع ساكنان : العين وأول المدغم ، فأخفى كسرة العين استخفاً ، والذي خفيت حركته في الوزن والحكم كالمتحرك ، إلا أنه أخَفَّ من المتحرك . وقد رُوي عن أهل الإخفاء الاختلاس ، وهو حسن . ورُوي الإسكان للعين ، وليس بشيء ، ولا قرأتٌ به ، لأن فيه جمعاً بين ساكنين ، ليس الأول حرف مدٍّ ولين ، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين<sup>(٣)</sup> .

« ١٩٣ » قوله : ( وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ )<sup>(٤)</sup> قرأه ابن عامر وحفص بالياء ، وقرأ

(١) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » .

(٢) كتاب سيبويه ٣٠٥/٢ ، ٣١٠ .

(٣) التبصرة ١/٥٧ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢/٢٢٨ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد المسير ١/٣٢٥ ، وتفسير النسفي ١/١٣٦ ، ومفني اللبيب ٣٤٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٩ .

(٤) سيأتي ذكر نظيره في آل عمران ، الفقرة « ٣٥ - ٣٧ » وسورة التغابن ، الفقرة « ١ » .



الباقون بالنون ، وقرأ نافع وحمة والكسائي بالجزم ، وقرأ الباكون بالرفع .  
 « ١٩٤ » وحجة من قرأه بالياء أن بعده : ( والله بما تعملون خبير ) ولم يقل « ونحن » ، فأتى بلفظ الغائب في « يَكْفُر » لما بعده من لفظ الغائب .  
 ويجوز أن يكون ردّه على الإعطاء ، في قوله : ( تَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ ) فالمعنى :  
 ويكفر الإعطاء من سيئاتكم ، والقول الأول معناه : ( ٨٤/ب ) ويكفر الله من سيئاتكم .

« ١٩٥ » وحجة من قرأه بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، لأنه هو المكفّر للسيئات ، وحسن أن يأتي على لفظ المخبر للتفخيم والتعظيم ، وحسن أن يأتي المفرد ، بعد لفظ الجمع ، في قوله تعالى : ( والله ) كما قال : ( سبحانه الذي أسرى ) « الإسراء ١ » ثم قال : ( وآتيناه موسى ) « ٢ » فهذا أتى بلفظ التوحيد ، ثم جمع بعد ذلك ، وذلك أتى بلفظ الجمع ، ثم وحدّه بعد ذلك<sup>(١)</sup> ، فذلك كله شائع حسن ، وهو كثير في القرآن . والقراءة بالنون أحب إليّ ، لأن أكثر القراء على ذلك ، ولأنه أفخم وأعظم ، وبه قرأ ابن عباس والأعرج .

« ١٩٦ » وحجة من جزم الفعل أنه عطفه على موضع الفاء ، في قوله : ( فهو خيرٌ لكم ) لأن موضع ذلك جزم ، إذ هو جواب الشرط ، وله نظائر حُمِلت على الموضع ، وذلك حسن .

« ١٩٧ » وحجة من رفع الفعل أنه قطعه مما قبله ، وجعله خبر ابتداء محذوف . فالمعنى : ونحن نكفر عنكم ، في قراءة من قرأ بالنون . ومن قرأ بالياء فتقديره : والله يكفر عنكم<sup>(٢)</sup> .

« ١٩٨ » قوله : ( يحسبهم ، ويحسن )<sup>(٣)</sup> قرأه عاصم وحمة وابن عامر

(١) قوله : « أتى بلفظ ... بعد » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ٣٢٦/١ ، وتفسير ابن

كثير ٣٢٣/١ .

(٣) سيأتي نظيره في سورة الأنفال ، الفقرة « ١٣ » .

بفتح السين ، حيث وقع ، إذا كان مستقبلاً ، وكسر الباقون ، وهما لغتان مشهورتان ، يقال : حسب يحسب ويحسب . والفتح أقوى في الأصول ، لأن « فعل » في الماضي إنما يأتي مستقبلاً على « يفعل » بالفتح في الأكثر ، والكسر فيه لغة شذت عن القياس ، وله نظائر أتت بالكسر في المستقبل والماضي مسموعة ، وروى أن النبي عليه السلام كان يقرأ بكسر السين ، وهي لغة حجازية ، وهو الاختيار<sup>(١)</sup> . « ١٩٩ » قوله ( فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ ) قرأه أبو بكر وحمزة بالمد ، وكسر الذال ، وقصره الباقون ، وفتحوا المذال .

« ٢٠٠ » ووجه القراءة بالقصر أنه أمر للمخاطبين بترك الربا ، أمروا أن يعلموا ذلك هم أنفسهم . فالمعنى : فإن لم تتركوا الربا فأيقنوا بحرب من الله ورسوله . فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك في أنفسهم ، إن لم يتركوا الربا . « ٢٠١ » ووجه القراءة بالمد أنه جعله أمراً للمخاطبين بترك الربا ، أن يعلموا بذلك غيرهم ، ممن هو على مثل حالهم في المقام<sup>(٢)</sup> على الربا . فالمد يتضمن معنى القصر ، لأنهم إذا أعلموا غيرهم بالحرب من الله ورسوله فقد علموا هم ذلك ، إن أقاموا على فعل الربا ، وليس في علمهم ذلك ، لأنفسهم ، دلالة على إعلام (أ/٨٥) غيرهم . فالمد أعم وأكد في أنهم ، إن لم يتركوا الربا في أنفسهم<sup>(٣)</sup> ، ويتركه غيرهم ، ممن هو على مثل حالهم فالحرب من الله ورسوله لازم لهم ، نازل عليهم ، وعلى من هو مثلهم . ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار المد . وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب وأبو عبد الرحمن والأعرج وشيبة وعيسى وأبو جعفر ، وبالمد قرأ طلحة والأعشى . واستبعد أبو حاتم المد ، إذ الأمر فيه لغيرهم بالحرب<sup>(٤)</sup> ، والمراد هم ، وهم<sup>(٥)</sup> المخاطبون بترك الربا . والمد حسن في

(١) أدب الكاتب ٣٧٢ ، وزاد المسير ٣٢٨/١ ، وتفسير النسفي ١٣٧/١ ، والقاموس المحيط « حسب » ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٦/ب .

(٢) قوله : « في المقام » سقط من : ص .

(٣) قوله : « في أنفسهم » سقط من : ص .

(٤) ص : « أبو حاتم أنفراد الأمر فيه لغيرهم بالجواب » .

(٥) لفظ « وهم » سقط من : ص .

المعنى على ما ذكرنا<sup>(١)</sup> .

« ٢٠٢ » قوله : ( مَيْسِرَة ) قرأه نافع بضم السين ، وفتح الباقون . وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر ، و « مفعّل » بغير هاء ، وفتح العين في الكلام كثير ، وليس في الكلام « مفعّل » بضم العين ، وبغير هاء ، إلا حرفان ونحوهما قالوا : معثون ، ومكثرم ، جمع معونة ومكرمة ، وجاء مألثك ، جمع مألثة ، وهي الرسالة . و « مفعّل » بالفتح كثير مستعمل ، وبالفتح قرأ علي بن أبي طالب وابن عمر والأعرج وأبو جعفر وابن جندب والحسن وقتادة وأبو رجاء ، وبالضم قرأ مجاهد وابن مثنى وشيبة وعطاء وحميد<sup>(٢)</sup> والحسن وهي<sup>(٣)</sup> لغة هذيل ، واختلف عن الحسن فيه . والفتح هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه الأكثر في الاستعمال بالهاء وبغير هاء<sup>(٤)</sup> .

« ٢٠٣ » قوله : ( وَأَنْ تَصْدَقُوا ) قرأه عاصم بالتخفيف ، وقرأ الباقون مشدداً ، وهو مثل « تظاهرون » في الحجة في التخفيف والتشديد ، لكن في التشديد معنى التكثير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وهو الأصل ، والتخفيف حدث<sup>(٥)</sup> .

« ٢٠٤ » قوله : ( يَوْمًا تَرْجَعُونَ فِيهِ ) قرأه أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ، أضاف الفعل إلى المخاطبين ، فهم الفاعلون . وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الجيم ، أضافوا الفعل إلى مَنْ يَرْجِعُ المخاطبين ، فال مخاطبون مفعول بهم ، قاموا

(١) التبصرة ٥٧/ب ، وزاد المسير ٣٣٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٣٠/١ ،

وتفسير النسفي ١٣٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٨ ، والقاموس المحيط «أذن» ،

(٢) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان ، أخذ القراءة عن مجاهد وعرض عليه

ثلاثاً ، ورواها عنه أبو عمرو وسفيان بن عيينة وسواهما ، (ت ١٣٠ هـ) ، ترجم في

طبقات ابن سعد ٤٨٦/٥ ، والجرح والتعديل ٢٢٧/١/١

(٣) ب : «وهو» وتوجيهه من : ص .

(٤) التيسير ٨٥ ، والنشر ٢٢٩/٢ ، وزاد المسير ٣٣٤/١ ، وتفسير مشكل

إعراب القرآن ١/٣٠ ، والقاموس المحيط «يسر» .

(٥) تقدم نظيره في الفقرة «٤٦» من السورة نفسها .

مقام الفاعل . والقول في هذا كالقول في « ترجع الأمور » وقد مضى الكلام فيه<sup>(١)</sup> .

« ٢٠٥ » قوله : ( أن تَضِلَّ ) قرأه حمزة بكسر الهمزة ، وفتح الباقون . « ٢٠٦ » ووجه القراءة بالكسر أنها « إن » التي للشرط ، و « فتذكر » جواب الشرط ، مرفوع في هذه القراءة ، لأنه بالفاء . فالفاء جواب الشرط<sup>(٢)</sup> وما بعدها مستأنف . فلذلك رفع . والشرط وجوابه في موضع رفع وصف للرجل والمرأتين وخبر . ف « رجل وامرأتان » محذوف . والتقدير : فرجل وامرأتان ممن ترضون (٨٥/ب) من الشهداء يشهدون . و « مَن ترضون من الشهداء » صفة أيضا لـ « رجل وامرأتان » .

« ٢٠٧ » ووجه القراءة بالفتح أن « أن » بالفتح في موضع نصب على حذف اللام ، تقديره : لتلا تَضِلَّ إحداهما ، أي تنسى . وقيل : المعنى : لا تَضِلَّ ، كما قال : ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ) « القصص ٨ » لم يلتقطوه ليكون لهم عدواً ، لكن لما آل الأمر إلى ذلك في حال من التقطه ، ليكون لهم عدواً ، فأخبر بما آل أمرهم إليه ، كذلك هذا لم يؤمن بشهادة امرأتين عوضاً من رجل ، للضلال الذي هو النسيان ، لكن لما آل الأمر إلى النسيان صار الأمر ، كأنهم أمروا بشهادة امرأتين عوضاً من رجل للنسيان . فيكون « فتذكر » معطوفاً على « تَضِلَّ » ، تقديره فرجل وامرأتان يشهدون أن تَضِلَّ إحداهما وأن تذكر إحداهما ، كأنه يبيِّن علة كون امرأتين مقام رجل أي ذلك إنما فعل لتذكر إحداهما الأخرى عند النسيان<sup>(٣)</sup> .

« ٢٠٨ » قوله : ( فتذَكَّر ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف ، وشدد الباقون . وكلهم نصب إلا حمزة فإنه رفع ، على ما ذكرنا من الرفع في جواب الشرط

(١) تقدم نظيره في الفقرة « ١٢٨ » من السورة نفسها .

(٢) قوله : « مرفوع في .. الشرط » سقط من : ص .

(٣) تفسير الطبري ٦/٦٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٥٨ ، والحجة في القراءات السبع ٨٠ ، وزاد المسير ١/٣٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٣٥ ، وتفسير النسفي ١/١٤٠ .

مع الفاء . وقد قال القراء : إن من خفف فهو من الذكر ، الذي هو ضد الأثى .  
والمعنى : إن المرأة الثانية إذا شهدت مع الأولى ذكرتها ، أي جعلتها كالذكر ، أي  
كالرجل الذي لا يحتاج إلى غيره في الشهادة .

« ٢٠٩ » ووجه القراءة بالتشديد أنه عدّى الفعل إلى مفعولين بالتشديد ،  
فالأول « الأخرى » ، والثاني محذوف ، تقديره : « فتذكر إحداهما الأخرى  
الشهادة . والتذكير يحتاج إلى مذكر ومذكر به . وقد أجمعوا على التشديد  
في قوله : ( وذكر فإن الذكرى ) » الذاريات ٥٥ » وهو كثير .

« ٢١٠ » وحجة من خفف أنه عدّى الفعل بالهمز ، والهمز كالتشديد في  
التعدي ، تقول : ذكرته كذا ، وأذكرته كذا . فالمفعول الثاني أيضاً محذوف ،  
كالأول . فالقراءتان بمعنى ، إلا أن التشديد معه معنى التأكيد ، على معنى تذكير  
بعد تذكير ، ويحتمل أن يكون في المعنى كأذكرته . فالقراءتان متعادلتان . ومن  
نصب « فتذكر » فعلى العطف على « أن تضل » ومن رفع فعلى القطع بفد الفاء<sup>(١)</sup> .  
« ٢١١ » قوله : ( تجارة حاضرة ) قرأ ذلك عاصم بالنصب ، وقرأهما  
الباقون بالرفع .

« ٢١٢ » وحجة من نصب أنه أضمر في « تكون » اسمها ، ونصب  
« تجارة » على خبر « يكون » ، و « حاضرة » نعت لـ « تجارة » ،  
والتقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة ، وإلا أن تكون المبيعات تجارة ، ولا  
يضمن أن يكون ( ٨٦/أ ) المضر التداين والدين ، لتقدم ذكره ، ولا أن يكون  
الحق ، لتقدم ذكره ، لأن ذلك غير التجارة ، ولأن التجارة تقلب الأموال في البيع  
والشراء للنماء ، وهو غير الدين ، وغير التداين ، وغير الحق ، والخبر في « كان »  
هو الاسم ، وحسن إضمار التبايع ، لأنه تقلب الأموال للنماء ، فهو التجارة  
في المعنى .

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٧ ، وتفسير غريب القرآن ٩٩ ،

وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢

« ٢١٣ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » بمعنى « وقع وحدث » تامة ، لا تحتاج إلى خبر ، بمنزلة : ( وإن كان ذو عسرة ) الذي هو عام في كل معسر ، وبهذا العموم أجمع على الرفع ، إذ لو نصب « ذا » على خبر « كان » لصار الكلام مخصوصاً لصنف بعينه ، غير عام في جميع المعسرين ، لأنه يصير التقدير ، لو نصب « ذا » : ( وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة ، فتكون النظرة مقصورة عليه . وقد يجوز أن يكون التقدير : وإن كان المداين ذا عسرة ، فيكون عاماً فيمن عليه دين ، وهو معسر . والرفع على كل حال أعم ، لأنه يعم من عليه دين ، من قرض أو من شراء ، وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

« ٢١٤ » قوله : ( فرهان ) قرأه أبو عمرو وابن كثير بضم الراء والهاء ، من غير ألف ، وقرأ الباقون بكسر الراء ، وبألف بعد الهاء .

« ٢١٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جمع « رهنا » على « رهن » ك « سَقَف » و « سَقَف » و « نَحَرَ » و « نَحَرَ » ، وكان قياسه « أرهانا » في أقل العدد ، ولكن استغنوا بالكثير عن القليل ، كما استغنوا بالقليل عن الكثير ، في قولهم : « رسن وأرسان » . وأصل « رهن » المصدر في قولهم : « رهينة » ، فهو في موضع قولهم : رهينة ثوباً . فلما وقع موقع الاسم جمع ، كما تجمع الأسماء . ولما استغنوا فيه في الجمع ببناء الكثير عن القليل ، اتسعوا فيه ، فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير ، فقالوا : رهن ورهن ، كسقف ، وسقف . وقالوا : رهن ورهان<sup>(٢)</sup> ، ككعب وكعاب ، وبغل وبغال ، ونعل ونعال ، وهو في جمع « فَعَلَ » كثير في الكلام ، وجمع « فَعَلَ » على

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ٣٣٩/١ ، وتفسير النسي

١٤١/١

(٢) ص : « وقال الكسائي والقراء : الرهن جمع رهان ، والرهان جمع رهن ،

فهو جمع الجمع ، بمنزلة ثمر وثمار جمع ثمرة ، فنمر جمع الجمع كرهن . وحجة من قرأ بألف أنه جمع رهناء على رهان » .

« فَعَثَل » قليل في الكلام . إنسا أتى منه أشياء نوادر في الكلام<sup>(١)</sup> . فحمل على الأكثر ، وهو فِعَال ، وهو الاختيار<sup>(٢)</sup> .

« ٢١٦ » قوله : ( فَيَغْفِرُ ، وَيُعَذِّبُ ) قرأهما ابن عامر وعاصم بالرفع ، وجزمهما<sup>(٣)</sup> الباقون .

« ٢١٧ » وحجة من جزم أنه عطفه على « يحاسبكم » الذي هو جواب الشرط ، فهو أقرب للمشاكلة ، بين أول الكلام وآخره .

« ٢١٨ » وحجة من رفع أن الفاء يَسْتَأْنَفُ ما بعدها ، فرفع على القطع مما قبله ( ٨٦/ب ) إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير : فإله يغفر ويعذب ، فيكون جملة من ابتداء وخبر ، معطوفة على جملة ، من فعل وفاعل . ويجوز أن يكون الفعل مقدراً ، فتكون جملة معطوفة<sup>(٤)</sup> من فعل وفاعل على مثلها ، والتقدير على هذا : فيغفر الله لمن يشاء ويعذب من يشاء ، والجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٥)</sup> .

« ٢١٩ » قوله : ( وَكُتِبَ ) قرأ حمزة والكسائي بالتوحيد . وقرأ الباقون بالجمع . فمن وَحَّدَ أراد القرآن ، ومن جمع أراد جميع الكتب التي أنزل الله ، ويجوز في قراءة مَنْ وَحَّدَ أن يَراد به الجمع ، يكون الكتاب اسماً للجنس ، فتستوي القراءتان ، والجمع هو الاختيار ، لعمومه ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٦)</sup> .

(١) قوله : « في الكلام وجمع... نوادر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) زاد المسير ٣٤١/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٠٠ ، وتفسير النسفي ١٤١/١ ، وادب الكاتب ٤٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٠/ب .

(٣) ب : « وخير فيهما » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « من فعل وفاعل ... معطوفة » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٥) زاد المسير ٣٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٣/١ ، وكتاب سيبويه ٥٢٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣١/١ .

(٦) الحجة في القراءات السبع ٨١ ، وزاد المسير ٣٤٥/١

## فصل في ياءات الإضافة وعللها

« ٢٢٠ » اعلم أن ياء الإضافة زائدة أبداً وهي اسم المضاف إليه ، وأصلها الحركة ، لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن ، والدليل على أن أصلها الحركة أنها كالکاف في « عليك وإليك » وكالهاء في « عليه وإليه » ، وكالتاء في « رأيت » و « أريت » ، وهذه المضمرات لا تكون إلا متحرکات ، فكذا ياء الإضافة . وإنما جاز إسكانها [ إستخفافاً ] <sup>(١)</sup> ولا يجوز ذلك <sup>(٢)</sup> في الكاف والهاء والتاء ، استثقالاً للحركة على الياء ، لأن الياء حرف ثقيل ، فإذا تحرك ازداد ثقلًا ، ويدل على ثقل الحركة على الياء أنها تثقل ألفًا ، إذا تحركت وانفتح ما قبلها ، في أكثر الكلام ، وأنهم لما حركوها أعطوها الفتح ، الذي هو أخف الحركات ، ولو أعطوها الكسر ، والذي قبلها لا يكون ، إذا كان متحرکًا ، إلا مكسورًا <sup>(٣)</sup> لاجتماع كسرتان <sup>(٤)</sup> ، وياءٌ عليها كسرة ، وذلك ثقيل ، ولو أعطوها الضم لاجتماع ما هو أثقل من ذلك ، فكان الفتح أولى بها ، إذ لا بد من حركة تقويها . والفتح فيها أقوى وأفصح ، لأنه الأصل ، ولخفة الفتحة ، ولأن العرب تأتي بهاء السكت ، بعد ياء الإضافة ، لتثبت حركتها في الوقف ، فإذا كانوا يحرصون على <sup>(٥)</sup> بقاء الحركة في الوقف ، فثبتاتها في الوصل أكد . فمن ذلك إدخالهم الهاء في « كتابيه وحسابيه وماليه » وشبهه <sup>(٦)</sup> ، حرصاً على بيان حركة الياء في الوقف ، إذا كانت اسماً على حرف واحد ، فأنزَم الحركة في الوقف

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٣) ص : « قبلها إذا كان متحرکًا لا يكون إلا مكسورًا » .

(٤) ص : « لاجتماع كسرتين » .

(٥) ب : « يصرحون في » ، ص : « يحرصون في » وتصويبه من : ل .

(٦) انظر الفقرة « ٧ » : « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » .



والوصل لتتقوى • وأنا أذكر في آخر كل سورة الاختلاف في ما فيها من الياءات ،  
( ١/٧٨ ) وأستغني بما يتناه من علتها عن الإعادة لذلك ، وأذكر في هذه  
السورة جملاً من أصول القراء في الياءات ، ينتفع بحفظها مجملة ، وأستغني بذلك  
عن حفظ أكثرها منفردة •

« ٢٢١ » فمن ذلك أصل نافع ، اعلم أن نافعاً ، في رواية ورش عنه ،  
كان يفتح كل ياء إضافة ، واختلف القراء فيها في جميع القرآن ، مما<sup>(١)</sup> ثبت  
خطه في المصحف ، وعدة ما اختلف القراء فيه ، من ياءات الإضافة ، مائة وخمس  
وسبعون ياء ، فتحها ورش عن نافع ، إلا ثلاثاً وعشرين ، فإنه أسكنها ، في  
البقرة : ( اذكروني أذكركم ) « ١٥٢ » ، وفي الأنعام ( وأن هذا صراطي  
مستقيماً ) « ١٥٣ » ، وفي الأعراف : ( معي بني إسرائيل ) « ١٥٥ » و ( إني  
اصطفيتك ) « ١٤٤ » ، وفي براءة : ( معي عدواً ) « ٨٣ » ، وفي إبراهيم  
( وما كان لي عليكم من سلطان ) « ٢٢ » ، وفي الكهف : ( معي ) في ثلاثة  
مواضع « ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ » ، وفي مريم : ( من ورأيي وكانت ) « ٥ » وفي طه :  
( هارون أخي • اشدد ) « ٣٠ ، ٣١ » ، وفي الأنبياء : ( ذكر من معي وذكر )  
« ٢٤ » ، وفي الفرقان : ( ياليتني اتخذت ) « ٢٧ » ، وفي الشعراء : ( إن  
معي ربّي ) « ٦٢ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) « ٢٠ » ، وفي القصص :  
( معي رداء ) « ٣٤ » ، وفي العنكبوت : ( إن أرضي واسعة ) « ٥٦ » ، وفي  
صاد : ( ولي نعمة ) « ٢٣ » وفيها : ( ما كان لي من علم ) « ٦٩ » ، وفي  
للؤمن : ( ذروني أقتل موسى ) « ٢٦ » وفيها : ( ادعوني أستجب ) « ٦٠ » ،  
وفي الزخرف : ( يا عبادي لا خوف ) « ٦٨ » ، وفي نوح : ( بيتي مؤمناً ) « ٢٨ » ،  
فذلك ثلاث وعشرون ياء ، أسكنها ورش ، من الياءات التي اختلف فيها جميع  
القراء الذين ذكرنا ، وفتح ماعداً ذلك ، مما اختلفوا فيه ، وهو ثابت في الخط •  
وقرأ قالون بمثل ذلك ، وزاد على ورش فأسكن ثمان ياءات وهن ، في البقرة :

(١) ب : « ما » وتصويبه من : ص •

( وَلِيُؤْمِنُوا بِمَا لَكُمْ ) « ١٨٦ » ، وفي الأنعام : ( مَحْيَايَ ) « ١٦٢ » ، وفي يوسف : ( وَبَيْنَ إِخْوَتِي ) « ١٠٠ » ، وفي طه : ( وَلِي فِيهَا مَا رُبَّ ) « ١٨ » ، وفي النمل والأحقاف : ( أَوْزَعْنِي أَنْ ) « ١٩ ، ١٥ » ، وفي الشعراء : ( وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) « ١١٨ » ، وفي الدخان : ( وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَرِلُونِ ) « ٢١ » ، فأسكن هذه الثمانية قالون ، وفتحها ورش • وعنه في « مَحْيَايَ » الوجهان ، أعني ورشاً • وقد رُوي عن ورش فتح الياء وإسكانها في : ( أَتَيْتُ أُوْفِي الْكَيْلِ ) « يوسف ٥٩ » و ( سَبِيلِي أَدْعُو ) « يوسف ١٠٨ » ، ورُوي عن قالون الإسكان والفتح في قوله : ( إِلَى رَبِّي إِنْ لِي عِنْدَهُ ) « فَصَلَّتْ ٥٠ » ، وبالفتح قرأت في ذلك كله لهما • وأخبرني أبو الطيّب أنه قرأ بالوجهين لقالون في « إِلَى رَبِّي ، إِنْ لِي عِنْدَهُ » •

« ٢٢٢ » ومن ذلك أصل أبي عمرو ( ٨٧/ب ) ، كان أبو عمرو يسكن ياء الإضافة إذا كان بعدها همزة مضمومة ، وذلك عشرة مواضع في القرآن ، ولم يفتحها ، على هذا الشرط ، غير نافع نحو : ( فَأَنِّي أُعَذِّبُهُ ) « المائدة ١١٥ » ، و ( عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ ) « الأعراف ١٥٦ » وشبهه • وكان أبو عمرو يسكن كل ياء إضافة ، ليس بعدها ألف ، نحو : ( يَتِي لِلطَّائِفِينَ ) « البقرة ١٢٥ » و ( وَجْهِي لِلَّهِ ) « آل عمران ٢٠ » ، إلا حرفين ، فإنه فتحهما ، وهما : ( مَحْيَايَ ) في الأنعام « ١٦٢ » ، و ( مَالِي لَا أُعْبَدُ ) في يس « ٢٢ » وكان أبو عمرو يفتح كل ياء إضافة ، بعدها ألف وصل ، مع لام أو غير لام ، نحو : ( إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ ) « الأعراف ١٤٤ » و ( أَخِي • أَشَدُّ دَبِّهِ ) « طه ٣٠ ، ٣١ » ، و ( عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ ) « الأعراف ١٤٦ » ، و ( رَبِّي الَّذِي ) « البقرة ٢٥٨ » ، و ( رَبِّي الْفَوَاحِشُ ) « الأعراف ٣٣ » ، و ( يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ ) « الفرقان ٢٧ » ، و ( مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ ) « الصف ٦ » ونحوه ، إلا موضعين ، وهما في العنكبوت والزمر : ( يَاعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا ) « ٥٦ » ، ( يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا ) « ٥٣ » ، فإنه أسكنهما وحذفهما ، لالتقاء الساكنين ، والوقف للجميع بالياء عليهما • وكان

أبو عمرو يفتح الياء ، إذا أتت بعدها همزة مفتوحة أو مكسورة ، مماً اختلف القراء فيه ، إلا أن تكون الكلمة على خمسة أحرف بالياء أو أكثر ، فإنه يسكن الياء ، تخفيفاً لطول الكلمة ، نحو ( حشرتني أعمى ) « طه ١٢٥ » و ( ستجدني إن شاء الله ) « الكهف ٦٩ » و ( لعنتي إلى يوم الدين ) « ص ٧٨ » وشبهه .  
وخالف هذا الأصل في ثلاثة مواضع ، ففتح الياء فيها ، والكلمة على خمسة أحرف ، وهي : ( وما توفيقى إلا بالله ) في هود « ٨٨ » وفيها : ( شقائي ) « ٨٩ » وفيها : ( أرهطي ) « ٩٢ » .

« ٢٢٣ » وعلته ، في فتح هذه الثلاثة المواضع ، أنه اجتمع ، في « توفيقى وشقائي » حرفاً مدّ ولين في كل واحدة ، فلم يعتدّ بالتكرير ، وأتت همزة الاستفهام في « أرهطي » وهي زائدة ، فلم يعتدّ بها ، وجميع ما أسكنه أبو عمرو ، وخالف فيه نافعاً<sup>(١)</sup> أربع وثلاثون ياء ، تستخرج من هذه الأصول التي ذكرناها . وجميع ما فتحه أبو عمرو ، مماً أسكنه نافع ، أربع ياءات وهي : ( محياي ) و ( إني اصطفتك ) ، و ( أخي . اشدد ) ، و ( ياليتني اتخذت ) ، وعن ورش في « محياي » الوجهان : الفتح والإسكان .

« ٢٢٤ » ومن ذلك أصل ابن كثير ، كان ابن كثير<sup>(٢)</sup> يسكن كل ياء إضافة ، اختلف فيها بعدها همزة مضمومة أو مكسورة<sup>(٣)</sup> ، أو ليس بعدها همزة . وخالف أصله ، مع الهمزة المكسورة ، في موضعين ، ففتح الياء فيهما ، وهما قوله في يوسف : ( آبائي إبراهيم ) « ٣٨ » ، وفي نوح : ( دعائي إلا ) « ٦ » . وخالف أصله ، إذا لم يأت بعد الياء همزة ، في خمسة مواضع ، ففتح الياء فيهن ، وهن في الأنعام : ( محياي ) ، وفي مريم : ( من ورأيي ) ( ٨٨ / أ ) وكانت ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) ، وفي يس : ( ومالي لا أعبد ) ، وفي فصلت : ( أين شركائي قالوا )

(١) ب : « نافع » وتصويبه من : ص ، ل .

(٢) قوله : « كان ابن كثير » سقط من : ص .

(٣) ب : « ومكسورة » وتصويبه من : ص .

« ٤٧ » • وكان ابن كثير يفتح ياء الإضافة ، إذا أتى بعدها همزة مفتوحة أو ألف وصل ، وخالف أصله ، مع الهمزة المفتوحة ، في عشرة مواضع ، فأسكن الياء فيها ، في آل عمران : ( اجعل لي آية ) « ٤١ » ، وفي هود : ( ضيفي أليس ) « ٧٨ » ، وفي يوسف : ( قال أحدهما إني ، وقال الآخر إني ) « ٣٦ » وفيها : ( يأذن لي ) « ٨٠ » وفيها : ( سيلي أَدْعُو ) « ١٠٨ » ، وفي الكهف : ( مِن دُونِي أَوْلِيَاء ) « ١٠٢ » ، وفي مريم : ( اجعل لي آية ) « ١٠ » ، وفي طه : ( يَسِّرْ لِي أَمْرِي ) « ٢٦ » ، وفي النمل : ( لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُر ) « ٤٠ » خاصة ، فهذه عشرة مواضع ، أسكن الياء فيها ، وبعدها همزة مفتوحة • وخالف قبل البَرْزِي فيما ذكرنا ، من الفتح والإسكان ، في تسعة مواضع ، أسكنها<sup>(١)</sup> قبل ، وفتحها البَرْزِي ، وهنَّ في هود ثلاثة مواضع : ( ولكني أراكم ) « ٢٩ » و ( إني أراكم ) « ٨٤ » و ( فطرنِي أَفْلا ) « ٥١ » ، وفي الفرقان : ( إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا ) « ٣٠ » ، وفي النمل والأحقاف ( أَوْزَعْنِي ) ، وفي الأحقاف أيضاً : ( ولكني أراكم ) « ٢٣ » ، وفي الزخرف : ( مِن تَحْتِي أَفْلا ) « ٥١ » ، وفي قل يا أيها الكافرون : ( وَلِي دِينِ ) « ٦ » • وخالف أيضاً ابن كثير أصله مع ألف الوصل في موضعين ، فأسكن الياء فيهما ، في الفرقان : ( ياليتني اتَّخَذْتُ ) وفيها : ( إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا ) « ٣٠ » أسكنها ، في رواية قبل عنه ، وقد ذكرت • فأما الياء في : ( يابني ) « هود ٤٢ » وفي : ( بمُصْرَحِي ) « إبراهيم ٢٢ » وفي : ( أَخْفِي لَهُمْ ) « السجدة ١٧ » و ( أُمْلِي لَهُمْ ) « محمد ٢٥ » فليست بياء إضافة ، فلذلك لم نذكر ذلك<sup>(٢)</sup> مع ياءات الإضافة ، وسيأتي الاختلاف فيها ، في مواضعها إن شاء الله تعالى • فأما : ( آتاني الله ) فليست بثابتة في المصحف ، فلذلك لم نذكرها •

« ٢٢٥ » ومن ذلك أصل حمزة ، كان حمزة يسكن جميع الياءات ، التي

(١) ب : « وسكنها » وتصوبه من : ص .

(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

اختلف فيها القراء ، إلا ياء « محياي » فإنه فتحها ، وكسر [ ياء ]<sup>(١)</sup> « بمُصرخي » وليست بياء إضافة .

« ٢٢٦ » ومن ذلك أصل الكسائي ، كان الكسائي يسكن جميع الياءات ، التي اختلف فيها القراء ، إلا أربع عشرة ياء ، فإنه فتحهن ، وهن في البقرة : ( عهدي الظالمين ) « ١٢٤ » وفيها : ( ربّي الذي ) « ٢٥٨ » ، وفي الأنعام : ( محياي ) « ١٦٢ » وفي الأعراف : ( ربي الفواحش ) « ٣٣ » وفيها : ( عن آياتي الذين ) « ١٤٦ » ، وفي مريم : ( آياتي الكتاب ) « ٣٠ » ، وفي الأنبياء : ( مستني الضّر ) « ٨٣ » وفيها : ( عبادي الصالحون ) « ١٠٥ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) « ٢٠ » وفي سبأ : ( عبادي الشكور ) « ١٣ » ، وفي ياسين : ( مالي لا أعبد ) « ٢٢ » ، وفي ص : ( مسني الشيطان ) « ٤١ » ، وفي الزمر : ( إن أَرادني الله ) « ٣٨ » ، وفي الملك : ( إن أهلكني الله ) « ٢٨ » ، بفتح هذه الأربع عشرة فقط .

« ٢٢٧ » ومن ذلك أصل عاصم ( ٨٨/ب ) كان عاصم في رواية أبي بكر [ عنه ]<sup>(٢)</sup> يسكن كل الياءات ، التي للإضافة المختلف فيها ، غير تسع عشرة ياء [ فإنه فتحها ]<sup>(٢)</sup> سترها في ذكرنا للاختلاف في الياءات ، في آخر كل سورة . وقرأ ، في رواية حفص عنه ، يسكن كل الياءات ، إلا اثنتين وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وسترها في أواخر السور .

« ٢٢٨ » ومن ذلك أصل ابن عامر ، كان ابن عامر يسكن جميع ياءات الإضافة المختلف فيها ، إلا ثلاثاً وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وسترها في أواخر السور ، واختلفت الرواية عنه في سبع ياءات ، فأسكن ابن ذكوان ستاً منها ، وفتحها هشام<sup>(٣)</sup> ، وهن في البقرة : ( بيتي للطائفين ) « ١٢٥ » ومثله<sup>(٤)</sup> في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « ياءات وإنها تركت ذكرها للاختلاف الذي وقع بينهما ففتح هشام

ستاً وأسكنها ابن ذكوان » .

(٤) ب : « وكذلك » .

الحج ، وفي نوح : ( بيتي مؤمنا ) « ٢٨ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) « ٢٠ » ، وفي غافر : ( مالي أدعوكم ) « ٤١ » ، وفي الكافرون : ( ولي دين ) ، والسابعة : ( أرهطي ) « هود ٩٢ » فتجها ابن ذكوان ، وأسكنها هشام . وإنما تركت ذكر ما استثنيت لعاصم وابن عامر لكثرة ذلك ، لئلا يطول الكتاب ، وإذا لا بدّ من ذكر كل ياء اختلف فيها ، في آخر كل سورة ، وما<sup>(١)</sup> فيها من ذلك . والاختيار في ذلك الفتح ، لأنه الأصل . ففي سورة البقرة ، من ذلك ، ثمان ياءات إضافة ، قرأ الحرمين وأبو عمرو : ( إني أعلم ) « ٣٠ ، ٣٣ »<sup>(٢)</sup> بالفتح . قرأ حمزة وحفص : ( عهدي الظالمين ) « ١٢٤ » بالإسكان ، والياء محذوفة من اللفظ في الوصل ، لالتقاء الساكنين ، وله نظائر كثيرة . وقرأ نافع وحفص وهشام : ( بيتي للطائفين ) بالفتح ، وقرأ ابن كثير : ( فاذكروني أذكركم ) « ١٥٢ » بالفتح . قرأ ورش : ( بي لعلمهم ) « ١٨٦ » بالفتح . وقرأ نافع وأبو عمرو : ( منّي إلا ) « ٢٤٩ » بالفتح . وقرأ حمزة : ( ربّي الذي يحيي ) « ٢٥٨ » بالإسكان . وإذا ذكرنا ، في ياءات الإضافة ، من قرأ بالفتح فالباقون بالإسكان . وإذا ذكرنا من قرأ بالإسكان فالباقون بالفتح ، فنستغني بهذه المقدمة عن ذكر الباقيين ، في ذلك ، حيث وقع<sup>(٣)</sup> .



(١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .

(٢) ص : « إني أعلم ، إني أعلم » إذ هما موضعان .

(٣) سيأتي ذكر هذا الباب في سورة الفجر ، الفقرة « ٦ » ، وانظر التبصرة

## فصل في الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف

« ٢٢٩ » اعلم أن جميع ما اختلف القراء فيه ، من الياءات الزوائد ، التي لم تثبت في خط المصحف ، إحدى وستون ياء ، كلشها زوائد على خط المصحف ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم من ياءات الإضافة التي تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء ، نحو : هذاني وأتقوني واخشوني ، وقسم لا تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء نحو : وعيدي ونكيري وفذيري ، وشبهه ، فهذان قسمان ، الياء فيهما ( ٨٩/١ ) ياء إضافة ، أصلها الزيادة . والقسم الثالث من الزوائد أن تكون الياء في أصلية ، لام الفعل ، وذلك نحو : الداع والهاد والواد ، وشبهه . وكلشها حذفت الياء فيها من المصحف استخفافاً ، لدلالة الكسرة التي قبلها عليها<sup>(١)</sup> ، وهي لغة للعرب مشهورة ، فيها الحذف لهذه الياءات<sup>(٢)</sup> ، يقولون : مررت بالقاض ، وجاءني القاض ، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها<sup>(٣)</sup> . وكذلك : هذا وعيد ، وهذا نذير ، وأنا أذكرها مجملة كما صنعت في ياءات الإضافة ، ثم أعيدها في آخر كل سورة مفردة ، إن شاء الله .

« ٢٣٠ » ذكر ما أثبت نافع وغيره ، أثبت نافع ، في رواية ورش عنه ، من الزوائد ، في وصله ، دون<sup>(٤)</sup> وقفه ، سبعاً وأربعين ياء ، يفتح منها واحدة ، وهي : ( فما آتاني الله ) « النمل ٣٦ » ، ويقف بغير ياء . ويثبت الياء في ( تسألني ) في الكهف « ٧٠ » في وصله ووقفه ، كجماعة القراء .

(١) ب : « قبله عليه » وتصويبه من : ص .

(٢) ب : « لهذه » وتصويبه من : ص .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣

(٤) لفظ « دون » سقط من : ص .

« ٢٣١ » وأثبت قالون ، في وصله ، عشرين ياء ، ويفتح : ( فما آتاني الله ) ويقف بالياء .

« ٢٣٢ » وأثبت قبل ، في وصله ووقفه ، اثنتين وعشرين ياء ، إلا موضعاً واحداً ، حذفه في وقفه ، وهو قوله : ( جابوا الصَّخْرَ بالواد ) « الفجر ٩ » .

« ٢٣٣ » وأثبت البزّي ، في وصله ووقفه ، خمسة وعشرين موضعاً .  
« ٢٣٤ » وأثبت أبو عمرو ، في وصله خاصة ، أربعة وثلاثين موضعاً ، إلا : ( فما آتاني الله ) ، فإنه يفتح الياء ، ويقف بالياء ، وخيّر في ( أكرمن ، وأهانن ) « الفجر ١٥ ، ١٦ » .

« ٢٣٥ » وأثبت حمزة من ذلك ثلاث ياءات ، اثنتان في وصله ووقفه ، وهما : ( فلا تسألني ) في الكهف ، و ( أتمدون ) في النمل « ٣٦ » ، غير أنه يدغم النون الأولى في الثانية فيشدّد ، والثالثة ، أثبتها في وصله خاصة ، وهي : ( دعاء ) في إبراهيم « ٤٠ » .

« ٢٣٦ » وأثبت الكسائي ، من جميع ذلك ، ثلاثة مواضع ، اثنان في وصله [ خاصة <sup>(١)</sup> ] وهما : ( يوم يأت ) في هود « ١٠٥ » ، و ( ما كنتا نبغ ) في الكهف « ٦٤ » والثالثة أثبتها في وصله ووقفه ، وهي : ( فلا تسألني ) في الكهف .

« ٢٣٧ » وأثبت ابن عامر ، في رواية هشام عنه ، من جميع ذلك ، موضعين ، في وصله ووقفه ، وهما : ( ثم كيّدون ) في الأعراف « ١٩٥ » ، ( فلا تسألني ) في الكهف ، ومثله ابن ذكوان في ( فلا تسألني ) ، وفيه عنه اختلاف ، والإثبات أشهر .

« ٢٣٨ » وأثبت عاصم ، من جميع الياءات الزوائد ، في رواية أبي بكر عنه ، موضعين قوله في الزخرف : ( يا عباد لا خوف ) « ٦٨ » ، يثبت الياء في وصله ووقفه ، ويفتح في الوصل ، والثاني : ( فلا تسألني ) في الكهف ، يثبتها في الوصل والوقف ( ٨٩/ب ) .

« ٢٣٩ » وأثبت حفص ، من جميع الياءات الزوائد ، موضعين أيضاً ، في



النمل : ( فما آتان الله ) « ٣٦ » يثبتها ، في وصله ووقفه ، ويفتح الياء ، والثاني : ( فلا تسألني ) في الكهف ، يثبتها في وصله ووقفه ، كالجماعة ، وسنذكر الاختلاف ، في كل ياء من الزوائد ، في آخر كل سورة إن شاء الله . ففي سورة البقرة ، من ذلك ، ثلاثة مواضع ، قوله : ( الداع إذا دعان ) « ١٨٦ » قرأهما أبو عمرو وورش ياء ، في الوصل خاصة ، والثالث : ( واتقون يا أولي الألباب ) « ١٩٧ » قرأه أبو عمرو ياء في الوصل خاصة .

« ٢٤٠ » وعلة من حذف في الوقف أنه اتبّع خط المصحف في وقفه ، واتّبّع الأصل في وصله ، فجمع بين الوجهين . وكان الوقف أولى بالحذف ، لأن أكثر الخط ، كتب على الوقف والابتداء ، فلما لم تثبت الياء في الخط حذفها في الوقف اتباعاً للخط .

« ٢٤١ » ووجه قراءة من أثبتها في الوقف والوصل أنه أتى بها على أصلها ، ووفق بين الوصل والوقف ، واستسهل ذلك<sup>(١)</sup> في الياء ، لأن حروف المد واللين تحذف من الخط ، في أكثر المصاحف ، وتقرأ بالإثبات في الوصل والوقف إجماع ، نحو « إبراهيم وإسماعيل وإسحق » وأكثر الألفات كالقراءة بالألف في الوصل والوقف ، والخط بغير ألف ، وهو كثير في القرآن<sup>(٢)</sup> . فلجئ إلى مجرى الألف ، فأثبتها في الوصل والوقف ، وإن كانت محذوفة في الخط ، كما فعل الجماعة في الألف .

« ٢٤٢ » وحجة من حذفها ، في الوصل والوقف ، أنه اتّبّع الخط ، واكتفى بالكسرة من الياء في الموصل ، وأجرى الوقف على الوصل فحذف ، والاختيار حذفها استخفافاً ، واتباعاً للمصحف ، ولأن عليه أكثر القراءة<sup>(٣)</sup> .



(١) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٢) أدب الكاتب ١٩١

(٣) سيأتي ذكر ما مر في هذا الباب في سورة الرعد ، الفقرة « ٦ ، ٧ » ومريم الفقرة « ٤ » والفجر الفقرة « ٦ » ، وانظر الباب كله في التيسير ٦٩ - ٧١ ، والنشر ١٧٢/٢ - ١٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٤٦

## سورة آل عمران ، مدنية

## وهي مائتا آية في المدني والكوفي

« ١ » قال أبو محمد : قد ذكرنا ، في سورة البقرة ، مَنْ وجدنا مِمَّنْ قرأ في كل حرف من الصدر الأول ، ولست آخذ ذلك في كل القرآن ولا في كل حرف ، إلا عن تطويل كثير ، فيطول الكتاب لذلك . وأنا أقتصر على ذكر القراء المشهورين فقط في باقي القرآن ، إلا أن نجد نصا على قراءة النبي عليه السلام ، أو قراءة أصحابه رضي الله عنهم ، فنذكر ذلك لا غير ، وما لم نجد فيه شيئا اكنفيت فيه بذكر القراء المشهورين ، [ فاعلم ذلك ] <sup>(١)</sup> وكل ما تقدم الكلام فيه ، والعلل في قراءته ، من الأصول ، وغير ذلك من الحروف ، نستغني بذكره متقدما ( ١/٩٠ ) عن إعادته . فذلك أخصر ، فتكرير الشيء صعب سماعه ، كتكرير الحديث ، فاعلم ذلك كله من شرط هذا الكتاب ، قد ذكرنا إمالة « التوراة » وعلتها وأصلها في أبواب الإمالة <sup>(٢)</sup> . وذكرنا فتح الميم من « المر الله » وعلة ذلك في أبواب المد <sup>(٣)</sup> . فأما ما قرأت به للأعشى <sup>(٤)</sup> ، عن أبي بكر <sup>(٥)</sup> ، من قطع الألف من اسم « الله » جل

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) انظر « باب أصل الألف » الفقرة « ٤ » .

(٣) راجع « فصل إمالة فوائح السور » الفقرة « ١ » .

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة أبو يوسف ، أخذ القراءة عرضا عن أبي بكر وهو أجل أصحابه ، ورواها عنه عرضا وسماعا محمد بن حبيب ومحمد بن غالب وسواهما ، توفي في حدود المائتين ، ترجم في طبقات القراء ٣٩٠/٢ .

(٥) قوله : « أبي بكر » سقط من : ص .

ذكره فعلته في ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون ينوي الوقف على « الم » ، ثم يتبدى باسم الله ، فيقطع الألف ، وهذه الحروف أصلها السكون ، والوقف عليها ، لأنها حروف مقطعة ، لا أصل لها في الإعراب ، إلا أن يخبر عنها ، أو يعطف بعضها على بعض ، فيدخلها الإعراب ، لأنها تصير كسائر الأسماء . فلما كان أصلها الوقف عليها ، وقف على الميم ، ثم ابتدأ ما بعدها فهمز .

« ٢ » والوجه الثاني أن تكون الألف من اسم الله جلّ ذكره عنده<sup>(١)</sup> ألف قطع ، كما ذهب إليه ابن كيسان<sup>(٢)</sup> ، فردّها إلى أصلها فهمز . وإنما وصلت لكثرة الاستعمال<sup>(٣)</sup> .

« ٣ » قوله : ( ستغلبون وتحشرون ) قرأها حمزة والكسائي بالياء ، وقرأها الباقون بالتاء .

« ٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أمر من الله لنبيه أن يخاطبهم بهذا ، فهو خطاب للكفار من النبي ، بأمر الله له ، والتاء للخطاب لليهود ، بأنهم سيغلبون ويحشرون إلى جهنم . وقد قيل : إن الخطاب لليهود والمشرّكين ، لأن كل فريق منهم كافر ، فخطبوا وأعلموا بوقوع الغلبة عليهم ، ثم بحشرهم إلى جهنم .

« ٥ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة ، لأنهم غيّب ، حين أمر الله نبيه بالقول لهم ، وهم اليهود . وقيل : هم المشركون ، وكلاهما غائب . فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة ، لأن المعنى : قل يا محمد لليهود سيغلب المشركون سيبدؤ ويحشرون إلى جهنم ، ويقوي ذلك إجماعهم على الياء ، في قوله : ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) « الأنفال ٣٨ » وإجماعهم

(١) ب : « عند » وتصويبه من : ص .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن البرد وثعلب ، واضطلع بمعرفة مذهب البصرة والكوفة ، له تصانيف ، ( ت ٢٩٩ هـ ) ، ترجم في انبأه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٣) التبصرة ٥٨/ب ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢٣٠/٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٣/١ ، وتفسير النسفي ١٤٥/١

على الياء ، في قوله : ( قَتْلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ) « الجاثية ١٤ » ، و ( قَتْلَ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضَبُوا ) « النور ٣٠ » ، والتاء أحب إليَّ لِإِجْمَاعِ الْغَرْمِيِّينَ وَغَاصَتُمْ وَغَيْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ (١) .

« ٦ » قوله : ( يَرْوَهُمْ ) قرأه فافتح بالتاء ، وقرأ الباؤون بالياء .

« ٧ » ووجه القراءة بالتاء أن قبله خطابا ، فجرى آخر الكلام عليه ، وهو قوله : ( قَدْ كَانَ لَكُمْ ) فجرى « ترونها » على الخطاب في « لكم » ، فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والهاء والميم للمشركون . وقد كان يلزم من قرأ بالتاء أن يقرأ « مثليكم » ( ٩٠/ب ) وذلك لا يجوز ، لمخالفة الخط ، ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى الغيبة ، فهو في القرآن وكلام العرب كثير ، بمنزلة قوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ ) ثم قال (٢) : ( وَجَرَيْنَ بِهِمْ ) « يونس ٢٢ » ، فخطب ثم عاد إلى الغيبة . ومثله : ( وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ ) ثم قال : ( فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ ) « الروم ٣٩ » ، فرجع إلى الغيبة ، والهاء والميم في « مثليهم » يحتمل أن تكون للمشركون ، أي : ترون أيها المسلمون المشركون مثلي (٣) ما هم عليه من العدد . وهو بعيد في المعنى ، لأن الله لم يكثر المشركون في أعين المؤمنين ، بل أعلمنا أنه قلَّ لهم في أعين المؤمنين . ويحتمل أن يكون الضمير للمسلمين ، أي : ترون أيها المسلمون مثلي ما هم عليه من العدد ، أي : ترون أنفسكم مثلي عددكم ، فَعَلَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِهِمْ لَتَقْوَى أَنْفُسُهُمْ عَلَى لِقَاءِ الْمُشْرِكِينَ . ويحتمل أن يكون المعنى : ترون أيها المسلمون المشركون مثليكم في العدد . وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقلَّ لهم الله في أعين المسلمين ، لتقوى أنفسهم ، وَجَسَّرُوا عَلَى لِقَائِهِمْ . وتصديق هذا القول قوله : ( إِذْ يَرِيكَهُمْ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ) « الأنفال ٤٣ » ( وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا ) « الأنفال ٤٤ » .

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد المسير ٣٥٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٧/١ ، والمخار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٨ .

(٢) قوله : « ثم قال » سقط من : ص .

(٣) ب : « مثل » وتصوبه من : ص .

« ٨ » ووجه القراءة بالياء أن قبله لفظ غيبة ، فحمل آخر الكلام على أوله ، وهو قوله : ( فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ) ، فالرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله والمرئية الفئة الكافرة ، فالهاء والميم في « مثلهم » للفئة المقاتلة في سبيل الله . والمعنى : يُرى الفئة المقاتلة في سبيل الله للفئة الكافرة مثلي الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقللهم الله في أعينهم ، ليقوّي نفوسهم ، وليثبتوا على ما فرض الله عليهم ، من أن لا يفرّ الواحد من اثنين ، على ما ذكر في سورة الأنفال . وإنما أرى الله المسلمين المشركين مثليهم ، لأنه تعالى ضمن لهم الغلبة على المشركين بقوله : ( إن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ) « الأنفال ٦٦ » ، وكذلك قال : ( وإذ يريكسومهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا ) ، ويعدّ أن تكون الهاء والميم في « مثلهم » لـ « الفئة الكافرة » ، لأن الله لم يخبر أنه كثر الفئة الكافرة في أعين المؤمنين ، إنما أعلمنا<sup>(١)</sup> أنه قللهم في أعين المؤمنين . والخطاب في « لكم » لليهود . واتصاف « مثلهم » على الحال ، لأن « ترى » من رؤية البصر ، لا يتعدّى إلى مفعولين . ودلّ على أنه من رؤية البصر قوله : ( رآيَ العين )<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قوله ( ٩١/أ ) ( رضوان ) قرأه أبو بكر بضمّ الراء حيث وقع ، إلا قوله في المائة : ( رضوانه سبيل السلام ) « ١٦ » فإنه كسر كالجماعة ، وقرأ الباقر بالكسر حيث وقع ، وهما مصدران بمعنى واحد ، فالكسر كـ « الحرمان » ، والضم كـ « الشكران » . وخصّ أبو بكر [ ما ]<sup>(٣)</sup> في المائة<sup>(٤)</sup> بالكسر للجمع بين اللغتين ، مع إجماعه للرواية ، والكسر هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) ب : « علمنا » ووجهه ما في : ص .

(٢) تفسير الطبري ٢٣٠/٦ ، وتفسير النسفي ١٤٨/١ ، وتفسير مشكل

إعراب القرآن ١/٣٢ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) وهو الحرف ( ١٦٦ ) .

(٥) زاد المسير ١/٣٦٠ .

« ١٠ » قوله : ( إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ ) قرأه الكسائي بفتح الهمزة ، وكسرها الباقون .

« ١١ » ووجه قراءة الكسائي أنه جعل الكلام متصلاً بما قبله ، فأبدل « أن » ممثلاً قبلها ، فيجوز أن يكون بدلاً من « أن » في قوله : ( شهد الله أنه ) « ١٨ » فتكون « أن » في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أن الدين عند الله ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن التوحيد والعدل هو الإسلام ، وهو التوحيد والعدل . ويجوز أن يكون بدلاً من « أنه » على بدل الاشتمال ، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل والشرائع والسنن وغير ذلك ، فيكون الثاني مشتملاً على الأول ، ويجوز أن تكون « أن » بدلاً من « القسط » ، في موضع خفض على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن « القسط » العدل ، والعدل هو الإسلام ، والإسلام هو العدل .

« ١٢ » ووجه القراءة بالكسر أنه على الابتداء والاستئناف ، لأن الكلام قد تم عند قوله : ( الحكيم ) ، ثم استأنف وابتدأ بخبر آخر ، فكسر « إن » لذلك ، وهذا أبلغ في التأكيد والمدح والثناء ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولتمام الكلام قبله ، ولأنه أبلغ في التأكيد<sup>(١)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ) قرأه حمزة « يقاتلون » بالألف [ من القتال ]<sup>(٢)</sup> وقرأ الباقون بغير ألف ، من القتل .

« ١٤ » وحجة من جعله من القتل أنه عطفه على قوله : ( وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ ) فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء ، فقتل من<sup>(٣)</sup> هو دون الأنبياء أسهل عليهم ، في

(١) معاني القرآن ١/١٤٤ ، وتفسير الطبري ٦/٢٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢ ، وزاد المسير ١/٣٦٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٤ ، وتفسير النسفي ١/١٤٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٣ .

(٢) تكملة موضحه من : ص .

(٣) ص : « فقتلهم لمن » .

كفهمهم • ومن تجراً على قَتَلَ نبي فهو أجراً على قتل مَنْ هو دون النبي من المؤمنين ، فحمل آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم •

« ١٥ » ووجه القراءة بالألف في حرف ابن مسعود « وقاتلوا الذين يأمرؤن بالقسط » ، فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل ، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ، ولأنه إجماع <sup>(١)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( الميِّت ، وميِّت ) <sup>(٢)</sup> قرأ نافع وحفص وحزرة والكسائي ( ٩١/ب ) في ذلك بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل ، وخفَّفَ الباقيون • وتفرد <sup>(٣)</sup> نافع بالتشديد في ثلاثة مواضع : ( أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ) « الأنعام ١٢٢ » و ( الأرض الميِّتة ) « يس ٣٣ » و ( لحم أخيه ميِّتًا ) « الحجرات ١٢ » • وكلُّهم شدد ما لم يمت ، نحو ( إنك ميِّت ) « الزمر ٣٠ » • وخفَّفَ ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو : ( بلدة ميِّتة ) ، القراءتان لغتان فاشيتان ، والأصل التشديد ، والتخفيف فرع فيه ، لاستثقال التشديد للياء ، والكسر على الياء • وأصله عند البصريين « ميِّوت » على « فيئعل » ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها • والمحذوف في قراءة مَنْ <sup>(٤)</sup> خفَّفَ هي الواو ، التي قلبت ياء ، وهي عين الفعل ، كما قالوا : هابر وهار ، وساير <sup>(٥)</sup> وسار ، فغيروا العين ، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل • وقال الكوفيون : أصل « ميت » « مويِّت » على « فعيِّل » ، ثم أدغموا الواو في الياء ، فقلبت ياء للإدغام ، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في : طويل وعويل ، وذلك لا يجوز • والاختيار التخفيف ، لأنه أخف ، ولكثرته في الاستعمال • والتثقيل هو الأصل • فأما مَنْ خفَّفَ بعضاً

(١) التبصرة ٥٩/١ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢٣١/٢ ، وزاد المسير ٣٦٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٥/١ ، وتفسير النسفي ١٥٠/١

(٢) ص : « ونحوه » ، والحرف الآخر في سورة الأعراف ( ٥٧ آ ) .

(٣) ص : « والمحذوف عندهم » .

(٤) ب : « بمعنى ساير » وتصويبه من : ص .

وشدد بعضا فإنه جمع بين اللغتين ، لاشتجارهما ، مع نقله ذلك عن أمته ، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد ، فيما لم يمت ، للجمع بين اللغتين . والتخفيف فيما مات ، وما لم يمت جائز ، وكذلك التخفيف والتشديد في « بلدة ميتا » يجوز<sup>(١)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( بما وضعت ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم التاء ، وإسكان العين ، وقرأ الباقون بفتح العين ، وإسكان التاء .

« ١٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه جعله من كلام أم مريم ، لاتصال كلامها بما بعد ذلك ، وما قبله في قولها : ( ربّ إني وضعتها أنثى ) وقولها : ( وليس الذكر كالأنثى ) ، وقولها : ( وإني سميتها مريم ) ، وقولها : ( وإني أعيدنها بك ) ، فكله من كلام أم مريم ، فحملَ وسطَ الكلام على أوله وعلى آخره ، وذلك حسن في المطابقة والمجانسة ، كما تقول : ربي قد أذنبت وأتمم أعلم بذلك ، على طريق التسليم والخضوع . وفي القراءة بضم التاء معنى التعظيم لله ، والخضوع والتزنيه له ، أن يخفى عليه شيء ، كأن أمّ مريم لما قالت ربّ إني وضعتها أنثى ، أرادت أن تعظم الله ، وتزنيه عن<sup>(٢)</sup> أن يخفى عليه شيء<sup>(٢)</sup> فقالت : والله أعلم بما وضعت ، لا يحتاج إلى أن تخبره بذلك ، ولم تقل ذلك على طريق الإخبار ، لأن علم الله بكل شيء قد تقرر في أنفس المؤمنين ، وإنما قالت على ( ٩٢/أ ) طريق التعظيم ، والتزنيه لله ، وذكره بما هو أهله .

« ١٩ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه جعله من الله جلّ ذكره ، والمعنى : أن الله أعلمنا عن طريق التثبت لنا ، وقال : والله أعلم بما وضعت أمّ مريم ، قالت أو لم تقله ، ويثقوي ذلك أنه لو كان من قول أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ، لأنها نادته في أول الكلام في قولها : « ربّ إني وضعتها » ،

(١) كتاب سيبويه ١٤٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٦٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٢/١

(٢) ب : « على » ، وقوله : « كان أم ... شيء » سقط من : ص . فوجهه بما يلزم .



والمُنادي مُخاطِبٌ ، فلمّا قال : والله أعلم ، كان الإخبار عن نفسه أولى ، فقال :  
 وضعتُ ، وبه قرأ ابن عباس والحسن وغيرهما<sup>(١)</sup> .  
 « ٢٠ » قوله : ( كَفَّلَهَا زَكْرِيَّا ) قرأه الكوفيون بالتشديد ، وخفّف  
 الباقلون ، وقرأ حفص وحمة والكسائي « زكريا » بغير مدٍّ ، ولا همز ، ومدّ  
 الباقلون وهمزوه<sup>(٢)</sup> .

« ٢١ » وحجة من شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله جل وعز في قوله :  
 ( فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا وَأَبْتَهَا ) ، فأخبر عن نفسه تعالى بما فعل بها ، كذلك يجري  
 « كَفَّلَهَا » على ذلك ، يخبر عن نفسه بأنه كَفَّلَهَا زَكْرِيَّا أي<sup>(٣)</sup> ألزمه كفالتها ،  
 وقدر ذلك عليه ، ويسرّه له ، فيكون « زكريا » المفعول الثاني لـ « كَفَّلَهَا » ،  
 لأنه بالتشديد ، يتعدّى إلى مفعولين ، ويتقوّي التشديد أن في مصحف أبي  
 « وَأَكَفَّلَهَا » ، والهمزة كالتشديد في التعدّي .

« ٢٢ » وحجة من خفّف أنه أسند الفعل إلى زكريا ، فأخبر الله عنه أنه هو  
 الذي<sup>(٤)</sup> تَوَلَّى كفالتها ، والقيام بها ، بدلالة قوله : ( إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَصْنَمَ  
 يَكْفُلُ مَرْيَمَ ) « ٤٤ » فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها ، وتشاجروا<sup>(٥)</sup> في  
 في الدين ، حتى رموا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي ، واستهَمُوا بها على  
 كفالة مريم ، فخرج قَلَمُ زَكْرِيَّا بإذن الله وقدرته ، فكفلها زكريا . فالفعل مسند إليه ،  
 فيجب تخفيف « كَفَّلَهَا » لذلك ، وهو الاختيار ، لأن التشديد يرجع إلى

(١) تفسير الطبري ٣٣٥/٦ ، ومعاني القرآن ٢٠٧/١ ، وإيضاح الوقف  
 والابتداء ٥٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٧٧/١ ، وتفسير ابن  
 كثير ٣٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٤/ب .

(٢) ب : « وهمزة » ، ص : « ومدّه الباقلون » ، فوجهته بما أثبتته .

(٣) ب : « أن » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « أنه هو الذي » سقط من : ص .

(٥) ب : « وتشاجروا » وتوجيهه من : ص .

التخفيف ، لأن الله إذا كفّلها زكريا كفّلها زكريا بأمر الله له ، ولأن زكريا إذا كفّلها فعن مشيئة الله وقدرته وإرادته . فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان<sup>(١)</sup> . فأما مدّ « زكريا » وقصره فلغتان للعرب مشهورتان ، وهمزة « زكريا » للتأنيث ، وكذلك الألف للتأنيث ، في قراءة من قصره . وقرأ أبو بكر ينصب « زكريا » ، لأنه يقرأ « وكفّلها » بالتشديد ، فتعدّى الفعل إلى مفعولين : إلى<sup>(٢)</sup> المضمّر وإلى زكريا ، فينصبه ، ولا يلزم ذلك من قرأ بالتخفيف ، لأن الفعل مع التخفيف إنما يتعدّى إلى مفعول واحد ، وهو الضمير العائد على مريم ، وزكريا مع التخفيف فاعل ، ومع التشديد مفعول به<sup>(٣)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( فنادته )<sup>(٤)</sup> قرأه حمزة والكسائي ( ٩٢/ب ) بألف على التذكير ، ويميلانها<sup>(٥)</sup> ، لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . وقرأ الباقون بالتاء على لفظ التأنيث .

« ٢٤ » وجبة من قرأ بالألف أنه ذكر على المعنى ، وقد أجمعوا على التذكير في قوله : ( وقال نسوة ) « يوسف ٣٠ » . وقد قيل : إنما نادى جبريل وحده ، فالمعنى فناداه الملك ، فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير . وأيضا فقد اختار قوم الألف ، لثلا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة . وأيضا فإن الملائكة والملائك واحد<sup>(٦)</sup> . وأيضا فقد فرق بين المؤنث وفعله بالهاء ، فقوي التذكير .

« ٢٥ » وجبة من قرأ بالتاء أنه أنث لتأنيث الجماعة التي بعدها في قوله : ( الملائكة ) ، والجماعة ممن يعقل في التكسير ، يجري في التأنيث مجرى ما لا

(١) ص : « متداخلتان يقرب بعضها من بعض » .

(٢) ص : « إلى الهاء والألف وهما المضمّر » .

(٣) زاد السير ٣٧٨/١ ، وتفسير النسفي ١٥٥/١

(٤) سياطي في سورة الأنعام ، الفقرة « ٩٠ » ، وسياطي له نظائر في سورة الأنفال ،

الفقرة « ١٢ » ، والنحل ، الفقرة « ١١ » ، والماعز ، الفقرة « ٣ » .

(٥) ص : « وهما يميلانه » .

(٦) القاموس المحيط « ملك » .

يعقل • تقول : هي الرجال ، وهي الجذوع ، وهي الجمال ، وقالت الأعراب •  
ويقوي ذلك قوله : ( إذ قالت الملائكة ) « آل عمران ٤٥ » • وقد ذكر في موضع  
آخر فقال : ( والملائكة باسطو أيديهم ) « الأنعام ٩٣ » وهذا إجماع • وقال :  
( والملائكة يدخلون عليهم ) « الرعد ٢٣ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره جائزان  
حسنان (١) •

« ٢٦ » قوله : ( أن الله يَشْرِك ) قرأ حمزة وابن عامر بكسر « إن » ،  
وقرأ الباقون بالفتح • فمن فتح قدّر حرف الجر محذوفاً ، ف « أن » في موضع  
نصب بحذف حرف الجر ، ومذهب الخليل أنها في موضع جر على إعمال حرف  
الجر ، عمل محذوفاً لكثرة حذفه مع « أن » ، وعلى [ ذلك ] (٢) أجاز سيبويه :  
« الله لقد كان ذلك » (٣) ، فحُفِضَ وأعمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة حذفه  
في القسم ، تقديره : فنادته الملائكة بأن الله • ومن كسر « إن » أجرى النداء مجرى  
القول ، فكسر « إن » بعده ، كما تكسر بعد القول ، ويجوز أن يكون أضمر  
القول بعد « فنادته » « فقالت إن الله » ، ويقوي الكسر أن في حرف عبد  
الله : « فنادته الملائكة يا زكريا إن الله » • وفتح « أن » على هذه القراءة لا يجوز  
لأن « كادى » قد استوفى مفعوليّه ، أحدهما الضمير والثاني المنادى ، فلا يتعدى  
لثالث بحرف ولا بغير حرف ، فلا بدّ من الكسر ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء  
عليه ، ولصحة معناه ، وقوة وجهه •

« ٢٧ » قوله : ( يَشْرِك ) (٤) قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن ، إلا في  
( فَيَسِّرْهُمْ يَشْرُونَ ) « الحجر ٥٤ » ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع :  
في آل عمران موضعان وفي سبحان موضع وفي الكهف موضع وفي الشورى

(١) المنحجة في القراءات السبع ٨٤ ، وزاد المسير ٣٨١/١ ، وتفسير ابن كثير  
٣٦٠/١ ، وتفسير النسفي ١٥٦/١

(٢) تكملة لازمة من : ص :

(٣) كتاب سيبويه ١٦٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٢٣

(٤) منيأتي في سورة الإسراء الفقرة « ١٧ » •

موضع<sup>(١)</sup> ، وشدد ذلك الباكون ، غير أن أبا عمرو وابن كثير خففا الذي (٩٣/أ) في الشورى خاصة . والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان ، يقال : بَشَّرَ يَبْشُرُ ، وبَشَّرَ يَبْشُرُ مبَشَّرا وبَشُورا . وأنكر أبو حاتم التخفيف ، وقال : لا نعرف فيه أصلا يعتمد عليه ، وهي لغة مشهورة . وأكثر ما وقع في القرآن ، ممَّا أُجْمِعَ عليه التشديد نحو : ( فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ ) « الزمر ١٧ ، ١٨ » و ( فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ ) « يس ١١ » ومثله كثير بالتشديد ، وفيه لغة ثالثة وهي « أبشر » قال الله جلَّ ذكره : ( وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ ) « فَصَّلَتْ ٣٠ »<sup>(٢)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( وَيُعَلِّمُهُ ) « ٤٨ » قرأ نافع وعاصم بالياء ، وقرأ الباكون بالنون .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( إِنْ اللَّهُ يَشْرِكْ ) أي : يشرك بعيسى ، ويعلمه الكتاب . وأيضا فإن قبله : ( كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ) « ٤٧ » ، وقوله : ( إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ ) ، فكأنه بلفظ الغيبة ، فجري « ويعلمه » على ذلك .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمّله على الإخبار لها من الله عن نفسه<sup>(٣)</sup> أنه يعلمه الكتاب ، وحسن ذلك ، لأن قبله إخبارا من الله عن نفسه ، في قوله تعالى ( قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ )<sup>(٤)</sup> .

« ٣١ » قوله : ( أَنِّي أَخْلُقُ ) « ٤٩ » قرأه نافع بالكسر ، وفتح الباكون . فمن فتح جعل الكلام متصلا ، فأبدل « أن » من « آية » فصار التقدير : جئتكم بأنني أخلق ، فـ « أن » في موضع خفض ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو . ومن كسر جعل الكلام مستأنفا ، مبتدأ به ، فكسر « أن » ، ويجوز أن تكون « أن »

(١) وهي على ترتيبها (٣٩٢ ، ٤٥ ، ٩ ، ٢ ، ٢٣) .

(٢) التبصرة ١/٥٩ - ب ، وأدب الكاتب ٣٥٤ ، والقاموس المحيط « بشر » .

(٣) ص : « نفسه بنون العظمة » .

(٤) مرّ له نظير في سورة البقرة الفقرة « ١٩١ » وسيأتي في سورة النساء ،

الفقرة « ٧٧ » وانظر التبصرة ٥٩/ب ، والتبشير ٨٨ ، والحجة في القراءات السبع

٨٥ ، وزاد المسير ٣٩١/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٦٤/١ ، وتفسير النسفي ١٥٨/١

وما بعدها تفسيراً لما قبلها ، فيكون في المعنى بمنزلة من فتح ، وأبدل من « آية » وتكون بمنزلة قوله : ( وعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ) ثم فَسَّرَ الوَعْدَ فقال : ( لَهِمْ مَغْفِرَةٌ ) « المائدة ٩ » ، وبمنزلة قوله : ( إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ) ، ثم فَسَّرَ التمثيل بينهما فقال : ( خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ) « آل عمران ٥٩ » ، والاختيار الفتح ، لاجتماع القراء عليه ، ولصحة معناه<sup>(١)</sup> .

« ٣٢ » قوله : ( طَيْرًا ) قرأ نافع بألف ومثله في المائدة<sup>(٢)</sup> ، وقرأهما الباقون بغير ألف .

« ٣٣ » وحجة من قرأه بغير ألف أنه ردّه على قوله : ( كهيئة الطير ) ، ولم يقل : كهيئة الطائر ، فأجرى الآخر على لفظ الأول ، ومعناه الجمع .

« ٣٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على التوحيد : ( فأنفخ ) في الواحد منها فيكون طائراً ، على تقدير : فيكون ما أنفخ فيه طائراً ، أو فيكون ما أخلقه طائراً ، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائراً<sup>(٣)</sup> .

« ٣٥ » قوله : ( فَيُوفِّيهِمْ )<sup>(٤)</sup> قرأه حفص بالياء ، وقرأ الباقون بالنون . « ٣٦ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمّله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ولأن قبله إخباراً عنه ، وأيضا في قوله : ( فَأَعَذَّ بِهِمْ ) « ٥٦ » ( ٩٣/ب ) . والنون في الإخبار كالهزمة في الإخبار ، وأيضا فإن بعده إخباراً أيضا في قوله : ( تتلوهُ ) « ٥٨ » فحملَ الكلام على نظام واحد أوسطه كأوله وآخره ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من تطابق الكلام وتجانسه .

« ٣٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمّله أيضا على ما قبله من لفظ الغيبة ، في قوله : ( إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ) « ٥٥ »<sup>(٥)</sup> .

(١) معاني القرآن ٢١٦/١ ، وتفسير الطبري ٤٣٨/٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٩ ، والنشر ٢/٢٣٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٥/ب .

(٢) هو الحرف ( آ . ١١٠ ) ، وانظره في السورة المذكورة ، الفقرة « ٤٢ » .

(٣) زاد المسير ٣٩٢/١ ، وتفسير النسفي ١٥٩/١ .

(٤) سيأتي في سورة الأحقاف الفقرة « ٧ » .

(٥) زاد المسير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١٦٠/١ .

« ٣٨ » قوله : ( هَاتِم ) <sup>(١)</sup> قرأ مقبل همزة مفتوحة ، من غير مد ، وقرأ نافع وأبو عمرو بالمد ، من غير همز ، وقرأ الباقون بالمد والهمز ، لكن البزني أنقص مداً من غيره .

« ٣٩ » والحجة في قراءة قبل أن أصله عنده « أأتم » بهزتين مفتوحتين ، ثم أبدل من الهمزة الأولى « هاء » كما قالوا : أرقت الماء وهرقته ، وترك الثانية على تحقيقها .

« ٤٠ » وحجة من مدّ بغير همز أن أصله عنده « أأتم » بهزتين مفتوحتين ثم أبدل من الأولى « هاء » ، وليس الثانية بين بين ، فأدخل بين الهاء والهمزة الملية ألفاً [ على مذهب قالون وأبي عمرو ، وعلى مذهب ورش لا يدخل بينهما ألفاً إلا ] <sup>(٢)</sup> على رواية ورش عنه ، قد ذكرناها <sup>(٣)</sup> ، وفعل أبو عمرو وقالون ذلك للفضل بين الهمزتين ، لأن الأولى مقدره منوية ، كما فعل في « أئذا ، وأئنا » ، وكما أدخلت الألف بين النونات في « اخشيان » ، إذا أمرت جماعة المؤنث ، وحسن إدخال الألف ، وإن كانت الهمزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل في حكم المبدل منه ، فلا يحصل متوي مراد ، ألا ترى أنك لو سميت ب « هريق » لم تصرفه ، كما لا تصرف مع الهمزة ، فالحكم للأصل وقد قال الأخفش ، لو سميت رجلاً ب « أصيلا » لم تصرفه ، لأن اللام في حكم النون ، التي اللام بدل منها ، فهو <sup>(٤)</sup> ك « عثمان » والنون مقدره منوية لأنه الأصل ، فكذا هذا ، لما كانت الهمزة هي الأصل ، جرى الحكم على الأصل ، فأدخلت بين الهاء وهمزة بين بين ألفاً ، كما تفعل مع الهمزة ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون أصله « أأتم » دخلت عليه « ها » التي للتنبيه ، ثم خففت همزة « أأتم » بين بين ، فعلى هذا القول يترك مدّة أبو عمرو ، في رواية الرقيين ، والحلواني عن قالون ، لأنهما كلمتان ، وحسن

(١) سياقي في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» المفقوتين « ٧ ، ٨ » .

(٤) لفظ «فهو» سقط من : ص .

تخفيف همزة « أتم » بعد ألف « ها » لأن الألف يقع بعدها الساكن ، فأحرى أن يقع بعدها ما يقرب من الساكن ، وهو همزة بين بين • ولا يحسن أن يقدر البدل في الهمزة الثانية ، في قراءة ورش ، لتلا يجتمع ألفان ، على أن يجعلها هاء ، دخلت على « أأتم » • فإن قدرت الهاء بدلا جاز أن تقدر لورش البدل في الثانية : كما جاز ذلك له في « أأنذرهم » ونحوه ، وبين بين أقوى في العربية<sup>(١)</sup> • في ذلك كله ( ٩٤/أ ) لورش •

« ٤١ » وحجة من قرأ بالمد والهمز أن أصله عنده « أتم » دخلت عليه « ها » التي للتنبيه ، وقيت همزة « أتم » محققة ، [ على أصلها ، ولا يمدّها البزي لأنها من كلمتين ، ويجوز أن يكون أصله ]<sup>(٢)</sup> « أأتم » بهزتين محقتين ، بينهما ألف ، للفصل بين الهمزتين ، ثم يبدل من الهمزة الأولى « ها » ، فتصل ألف الفصل بالهاء ، وفيه بعد ، إن حُمِلت قراءة البزّي على هذا ، لأنه ليس من أصله أن يدخل بين الهمزتين ألفاً • والوجه الأول أولى بقراءة البزّي ، وعلى ذلك تحمل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد<sup>(٣)</sup> يدخل بين الهمزتين ألفاً ، في غير هذا ، فيجوز أن يحمل هذا على أصله في غيره ، فتحمل قراءته على الوجه الثاني • والاختيار ما عليه الجماعة ، من المد والهمز ، وهو وجه الكلام وعليه المعنى<sup>(٤)</sup> •

« ٤٢ » قوله : ( أن يؤتى ) قرأه ابن كثير بالمد ، ولم يمد الباقون •  
« ٤٣ » وحجة من مدّه أنه أدخل ألف الاستهغام على « أن » ، ليؤكد الإنكار الذي قالوه ، بأنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا ، لأن علماء اليهود قالت لعامتهم : لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم • و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك : أزيد

(١) ب : « والعربية » وتصويبه من : ص •

(٢) تكملة لازمة من : ص •

(٣) لفظ « قد » سقط من : ص •

(٤) زاد المسير ٤٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٦٣/١ ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١ •

ضربته ، والخبر محذوف ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون أو تقرّون ، ونحوه ، أي : لا تصدّقوا بذلك . ويحسن أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز في قولك : أزيداً ضربته ، فهو أقوى في العربية ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لأنك عنه تستفهم . لست تستفهم عن شخص زيد إنما تستفهم عن الفعل ، هل وقع بزيد . فالفعل : مع حرف الاستفهام مضر ، فهو أولى بالعمل ، فيجب أن يختار النصب ، ومثله الأمر والنهي وشبهه ، ممّا<sup>(١)</sup> هو أولى بالفعل ، ويكون الإضمار بين الألف وبين الفعل ، تقديره : أتقرون أن يؤتى ، أو أتشيعون ذلك ، أو أتذكرون ذلك ، ونحوه .

« ٤٤ » وحجة من لم يمدّ أن النفي الأول ، دلّ على إنكارهم في قولهم : ولا تؤمنوا فالمعنى أن علماء اليهود قالت لهم : لا تصدّقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع جر على قول الخليل بالخافض المحذوف ، وفي موضع نصب على قول غيره ، لعدم الخافض ، تقديره : لا تصدّقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، واللام في « لمن » متعلقة بـ « تؤمنوا » ، على أن تحمل « تؤمنوا » على معنى : تقروا ، فيتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، فإن لم تقدّر ذلك لم تتعلق اللام بـ « تؤمنوا » ، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، ويتعدّى « تقرون »<sup>(٢)</sup> بحرفين ، تقول : أقررت لزيد بمال ، ولا تقول ذلك في « تؤمنوا » إلا على أن تجعله ( ٩٤/ب ) بمعنى « تقروا » . والاختيار ترك المدّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة ألف ، لأن « لا » تفني عن الألف<sup>(٣)</sup> .



(١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .

(٢) قوله : « بحرفين ... تقرون » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) التيسير ٨٩ ، والنشر ٣٦١/١ ، والحجة في القراءات السبع ٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٨ ، وزاد المسير ٤٠٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٣/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٦/ب .



الهاء المتصلة بالفعل المجزوم<sup>(١)</sup>

« ٤٥ » قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة : ( يؤدّه إليك ، ولا يؤدّه إليك )  
و ( يؤتّه منها ) في موضعين في هذه السورة • وفي النساء ( ثوكتّه وثصلّه )  
وفي الشورى : ( تؤتّه منها ) يأسكان الهاء في السبعة<sup>(٢)</sup> ، وقرأ ذلك قالون بكسر  
الهاء ، من غير ياء ، وقرأ الباقلون بصلة الهاء ياء في الوصل<sup>(٣)</sup> •

« ٤٦ » وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حذفت الياء ، التي  
قبل الهاء فيها للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحكت محلّها فأسكنت ،  
كما تسكن لام الفعل للجزم ، ألا ترى أنهم قد قالوا : لم يقرّ فلان القرآن ،  
فحذفوا حركة الهمزة للجزم ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفاً ، لافتتاح ما قبلها ، ثم  
حذفوا أيضاً الألف للجزم ، كذلك حذفوا الياء قبل الهاء للجزم ، وأسكنوا الهاء  
للجزم ، إذ حكت محلّ الفعل ، وليست هذه العلة بالقوية •

« ٤٧ » وفيه علة أخرى ، وذلك أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا  
تحرك ما قبلها ، فيقولون : ضرته ضرباً شديداً ، يحذفون صلتها ، ويسكنونها<sup>(٤)</sup>  
كما يفعلون بميم الجمع في « أتم ، وعليكم » يحذفون صلتها ، ويسكنونها ،  
وهو الأكثر في الميم • فالهاء إضمار ، والميم إضمار ، فجريا مجرى واحد ، في  
جواز الإنكار وحذف الصلة ، وهو في الميم كثير ، وعليه جماعة القراء في الميم • وقد

(١) تقدم الكلام على وصل الهاء في «باب علل هاء الكتابة» ، وسيأتي الكلام  
عليه في سورة الزلزلة •

(٢) الأحرف على ترتيبها هي في سورة آل عمران (٧٥ ت ، ١٤٥ ت) ، وفي النساء

(١١٥ ت) وفي الشورى (٢٠ ت) •

(٣) التبصرة ٥٩/ب - ١/٦٠ ، والنشر ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١٩/أ - ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢

(٤) ب : «يسكنون» والتوجيه من : ص •

كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم ، لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر<sup>(١)</sup> ، وصلة الهاء إنما هي تقوية . فإذا حُسن حذف ما هو أصل ، فحذف ما هو غير أصل أقوى ، لكن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي ، وذلك لضعف الهاء وخفائها ، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة . فإذا حذفوا الحرف ، وحذفوا الحركة عظم الضعف وتأكد ، وهذا الوجه ، في إسكان هذه الهاء ، أقوى من الأول على ضعفه أيضاً .

« ٤٨ » ووجه القراءة بالكسر ، من غير ياء ، أنه أجري على أصله ، قبل الجزم . وذلك أن أصله كله أن يكون ياء ، قبل الهاء ، وهي لام الفعل ، وياء بعدها ، بدلا من واو دخلت للتقوية ، نحو: قَوَّيْهِ وَتَصْلِيهِ . فلما كانت الهاء خفيا ، لم تحجز بين الياءين ( ٩٥/أ ) الساكتين ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكتين وبقيت الهاء مكسورة ، ثم حذفت [ الياء ]<sup>(٢)</sup> التي قبل الهاء للجزم ، فبقيت الهاء مكسورة على ما كانت عليه قبل الحذف ، وهذه علة حسنة لا داخلية فيها .

« ٤٩ » وحجة من وصل الهاء بياء أنه أتى بالهاء ، مع تقويتها على الأصل . وأيضاً فإنه لما زالت الياء ، التي قبل الهاء ، التي من أجلها تحذف الياء التي بعد الهاء عند سبويه ، أبقى الياء التي بعد الهاء ، إذ لا علة في اللفظ ، توجب حذفها ، وهذا هو الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، وهو الأصل ، وإذ لا علة في اللفظ ، توجب حذف الياء التي بعد الهاء .

« ٥٠ » قوله : ( ولا يأمرمكم ) قرأه عاصم وحمزة وابن عامر بالنصب ، ورفع الباقون .

« ٥١ » وحجة من نصبه أنه عطفه على ( أن يؤتیه ) « ٧٩ » . ففي « يأمرمكم » ضمير « بشر » المتقدم الذكر ، والمراد به النبي عليه السلام .

(١) ص : « أصل من الاسم المضمر » .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وذلك أن اليهود قالت للنبي : أتريد يا محمد أن تتخذك رباً • فأُنزل الله جلّ ذكره : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لّي من دون الله - ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ) •

« ٥٢ » وحجة من رفع أنه قطعه ممّا قبله ، ففيه ضمير اسم الله جلّ ذكره ، والمعنى : أنه ابتداء الكلام فقال : ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، ردّاً لقولهم للنبي : أتريد أن تتخذك رباً • ويثقويّ الرفع على القطع أن في حرف عبد الله : « ولن يأمركم » فهذا يدلّ على الاستثناف • والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في « يأمركم »<sup>(١)</sup> •

« ٥٣ » قوله : ( تعلّمون الكتاب ) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم التاء ، وكسر اللام ، مشدّداً من التعليم ، وقرأ الباقون بفتح التاء [واللام مفتوحة]<sup>(٢)</sup> مخففاً من العلم •

« ٥٤ » وحجة من شدّد أن التعليم إنما هو من<sup>(٣)</sup> العلم ، لأن كل معلم عالم بما يعلم ، وليس كل عالم بشيء معلماً • فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم • والتخفيف إنما يدلّ على العلم فقط • فالتعليم<sup>(٤)</sup> أبلغ وأمدح •

« ٥٥ » وحجة من خفّف أنه حمّله على ما بعده ، من قوله : ( تدرسون ) مخفّفاً ، ولم يقل « تدرسون » ، وكل من درس علّم ، وليس كل من درّس علّم<sup>(٥)</sup> • فحمل الفعلين على معنى واحد أليق ، وأحسن في المطابقة والمجانسة<sup>(٦)</sup> •

« ٥٦ » قوله : ( لما آتيتكم ) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون ، وقرأ نافع « آتيناكم » بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد •

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٧ ، وزاد المسير ١/٤١٤ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/١ ، وتفسير النسفي ١/١٦٤ ، وكتاب سيبويه ١/٥٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٧ •

(٢) كلمة لازمة من : ص •

(٣) ص : « أبلغ من العلم » •

(٤) ب : « فالعلم » وما في : « ص » وجهه •

(٥) ب : « وليس كل من علم درس » ووجهه ما في : ص •

(٦) التبصرة ١/٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/ب ، وتفسير

« ٥٧ » وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام جر ، وعلّق اللام بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لهذا ( ٩٥/ب ) الأمر ، لأن من أوتي الحكمة يؤخذ عليه الميثاق ، لما أوتوه من الحكمة ، لأنهم الخيار من الناس ، و « ما » بمعنى الذي .

« ٥٨ » وحجة من فتح اللام أنه جعل اللام لام الابتداء [ وما بمعنى الابتداء وجعل اللام ]<sup>(١)</sup> جواباً لما هو في في معنى القسم ، لأن أخذ الميثاق بالإيمان يكون ، فهو في معنى القسم . فاللام جوابه ، كما تقول : والله لزيد خير من عمرو ، وخبر الابتداء « لتؤمنن به » ، والعائد على « ما » هاء محذوفة من « آتيتكم » ، أي : آتيتكموه . أي : أخذ الله الميثاق على النبيين للذي آتيتكموه ، من كتاب وحكمة . ويجوز أن تكون « ما في هذه القراءة للشرط ، فتكون في موضع نصب بـ « آتيتكم » ، و « جاءكم » في موضع جزم عطف على « آتيتكم » . وتكون اللام لام التوطئة للقسم . ويجوز حذفها وإثباتها ، كما قال : ( وإن لم ينتهوا ) « المائدة ٧٣ » و ( لئن لكم ينته المنافقون ) « الأحزاب ٦٠ » وتأتي لام القسم بعدها أبداً ، فإنما هي تبه أن جواب القسم قوله : ( لتؤمنن به ) . وقد فسرت هذه المسألة في « تفسير مشكل الإعراب » بأشبع من هذا . وفتح اللام هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة . وكذلك « آتيتكم » بلفظ التوحيد ، لأن عليه الجماعة .

« ٥٩ » وحجة من قرأ : ( آتيتكم ) على لفظ التوحيد أن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد . وكذلك إذا أظهر اسم الله لم يأت إلا بلفظ التوحيد ، لأنه واحد ، لا إله غيره ، فلمّا كان قبله لفظ التوحيد أتى الفعل على ذلك بالمضمر ، عقيب الظاهر ، يأتي مثله في توحيد جمعه .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه حملة على معنى التعظيم والتفخيم وله نظائر في القرآن ، نحو قوله : ( وآتيناه موسى الكتاب ) « الإسراء ٢ » ، و ( آتيناه الحكمة ) « ص ٢٠ » ، و ( آتيناهما الكتاب ) « الصافات ١١٧ » ،

« ٦١ » قوله : ( يَبْغُونَ ، وإليه يَرْجِعُونَ ) قرأ أبو عمرو وحفص « يَبْغُونَ » بالياء ، وقرأ حفص وحده « يَرْجِعُونَ » بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب لهم ، أمر الله نبيّه أن يقول لهم : أغيرَ دين الله تبغون أيها الكافرون ، وإليه ترجعون ، لأنهم كانوا ينكرون البعث ، وينتحلون غير دين الله ، فخطبوا بذلك على لسان النبي عليه السلام .

ويؤكد القراءة بالتاء في « ترجعون » قوله : ( إليه مرجعكم ) « الأنعام ٦٠ » ، فالتاء كالكاف ، ولذلك عدل أبو عمرو إلى التاء في « ترجعون » ، وخالف فيها « يَبْغُونَ » .

« ٦٣ » وحجة ( ٩٦/أ ) من قرأ بالياء أنه جعله إخباراً عن غيَّب ، لأنهم لم يكونوا بالحضرة . وأيضاً فإن قبله ذكر غيَّب ، في قوله : ( فأولئك هم الفاسقون )

« ٨٢ » وقوله : ( فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ ) فجرى الكلام الذي بعده على أوله في الغيبة<sup>(١)</sup> ، وفي الكلام على القراءتين معنى التهديد<sup>(٢)</sup> والوعيد<sup>(٣)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( حَجَّ البيت ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء وقرأ الباقون بالفتح ، وهما مصدران لـ [ حَجَّ يَحْجُ ]<sup>(٤)</sup> ، حكى سيويه ، حَجَّ حَجاً بالكسر كـ : ذكر ذِكراً ، ويقال : حج حَجاً . والفتح أصل المصدر . وقيل :

(١) ب : « الغيب » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « الفرد » وتصويبه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨ ، وزاد المسير ٤١٦/١ ، وتفسير النسفي

(٤) تكملة موضحة من : ص .

الفتح المصدر ، والكسر الاسم • قال أبو زيد : الحجة السنة ، والحجج السنون • قال الله : ( ثماني حجج ) « القصص ٢٧ » ، وقيل : هما لغتان بمعنى (١) •

« ٦٥ » قوله : ( وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ) قرأهما حفص وحمة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء • والمشهور عن أبي عمرو التاء •

« ٦٦ » وحجة من قرأها بالتاء أنه ردّه على الخطاب الذي قبله في قوله : ( كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ) « ١١٠ » - وما تفعلوا من خير ، وأيضا فقد أجمعوا على الخطاب في قوله : ( إن أحسنتم أحسنتم لأفئدتكم ) « الإسراء ٧ » وعلى قوله : ( وما تنفقوا من خير يُوفت إليكم ) « البقرة ٢٧٢ » ، وعلى قوله : ( وما تفعلوا من خير يعلمه الله ) « البقرة ١٩٧ » وهو كثير ، أنى على الخطاب ، فجري هذا على ذلك •

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة ، الذي هو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، وهو (٢) قوله : ( ومن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون • يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) « ١٣ ، ١٤ » - وما يفعلوا ، فذلك كله لفظ غيبة متصل به ، ليس بينهما حائل ، فذلك أولى به من الخطاب ، الذي بعد عنه • وأيضا فقد قال ابن مسعود وابن عباس : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقرؤوا بالياء ، ولولا أن (٣) الجماعة على التاء ، لكان (٤) الاختيار الياء ، لصحة معناه ، ولقربه من لفظ الغيبة ، واتصاله بألفاظ كلها للغائب (٥) •

(١) التيسير ٩٠ ، وزاد المسير ٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأعمار ١/٢٠ ، وتفسير النسفي ١٧٢/١ ، والقاموس المحيط « حج » •

(٢) لفظ « وهو » سقط من : ص •

(٣) ب : « لان » وصوبته من : ص •

(٤) ب : « لكن » وتصويبه من : ص •

(٥) زاد المسير ٤٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي

« ٦٨ » قوله : ( لا يَضُرُّكُمْ ) قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد ، وضمّ الضاد والراء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، والتخفيف ، والجزم ، وهما لغتان : ضَرَّه يَضُرُّه ، وضارّه يَضِيرُه . وقال الله جل ذكره : ( قالوا لا ضَيْرَ ) « الشعراء ٥٠ » فهذا من : ضارّه يَضِيرُه . وقال : ( ما لا يَضُرُّكُمْ ) « يونس ١٨ » فهذا من : ضره يضره . والتشديد كثير في الاستعمال ( ٩٦/ب ) والقراءة ، والجزم على جواب الشرط ، والضمّ على إتباع الضمّ الضمّ ، وهو مجزوم أيضاً . حكى النحويون : لم أَرَدُها ، بضمّ الدال ، وهو مجزوم ، لكنه أتبع حركته الدال ، لما احتاج إلى تحريكها ، حركة ما قبلها ، وهو الراء ، كذلك فعل في الراء لما احتاج إلى تحريكها ، أتبعها ما قبلها ، وهو حركة الضاد . وقد قيل : إن ضمة الراء ، في قراءة من شدد ، إعراب ، والفعل مرفوع على إضمار الفاء ، وذلك قليل في الكلام . والاختيار التخفيف ، لخفته وأنها لغة موازية للتشديد ، لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو <sup>(١)</sup> .

« ٦٩ » قوله : ( مُنْزَلِينَ ) شدّده ابن عامر ، وقرأه الباقون بالتخفيف . وهما لغتان . من شددّه جعله من « نَزَلَ » ومن خفّفه جعله من « أَنْزَلَ » . وفي التشديد معنى التكرير ، والتخفيف الاختيار لأن الجماعة عليه <sup>(٢)</sup> .

« ٧٠ » قوله : ( مُسَوِّمِينَ ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو ، وفتح الباقون .

« ٧١ » وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة ، فأخبر عنهم أنهم سَوَّموا الخيل . والسَّوْمَةُ العلامة تكون في الشيء بلون يُخالف لونه ليُعرف بها ، ويقوّي ذلك أنه رُوي أن النبي عليه السلام قال يوم بدر : « سَوَّموا فإن

(١) زاد المسير ٤٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٧٨/١ ، وادب الكاتب ٣٧٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٩/ب ، والقاموس المحيط « ضر » .

(٢) ص : « لأن عليه الجماعة » ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٨٩ ، وزاد المسير ٤٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٨٠/١ ، والنشر ٢٣٤/٢

الملائكة قد سُوِّمَتْ»<sup>(١)</sup> فأضاف الفعل إلى الملائكة ، فدلّ ذلك على وجوب كسر الواو في « مسوِّمين » .

« ٧٢ » وحجة من فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم ، على معنى أن غيرهم من الملائكة سَوِّمَهُمْ . ويجوز أن يكون معنى مسوِّمين من قولك : سَوِّمْتُ الخيل ، أي أرسلتها ومنه السائمة . فالمعنى : بألف من الملائكة مرسلين . والاختيار الفتح ، لأن الجماعة عليه . وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور<sup>(٢)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( وسارِعُوا ) قرأه نافع وابن عامر بغير واو ، على الاستثناف والقطع ، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام بغير واو ، وهو مع الاستثناف ملتبس بما قبله ، لأن الضائِر غير مختلفة والمأمورين غير مختلفين . وقرأ الباقر بالواو ، على العطف على ما قبله ، من قوله : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) « ١٣٣ » - وسارعوا ، وهو عطف جملة على جملة ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة ، وأهل البصرة بالواو<sup>(٣)</sup> .

« ٧٤ » قوله : ( قَرَحَ ) قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف ، على أنها ألم الجراحات ، وقرأ الباقر بالفتح ، على أنها الجراحات بعينها ( ٩٧/أ ) وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلغتين ك : الضَعْف والضَعْف ، والكَرْه والكَرْه . وقال الأخفش : هما مصدران لـ « قَرَحَ قَرَحًا وقَرَحًا »<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع تفسير الطبري ١٨٦/٧ ، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٤٥٢/١ ، وذكر ابن كثير حديثاً بمعناه ٤٠٢/١ ، ومؤلف المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٠ .

(٢) التبصرة ٦٠/ب ، وتفسير غريب القرآن ١٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٢/١ ، والقاموس المحيط «سوم» .

(٣) كان يجب أن يضيف إلى هذه المصاحف مصاحف أهل مكة أيضاً ، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٩١/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/ب ، وزاد المسير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٨٢/١ .

(٤) زاد المسير ٤٦٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٨/١ ، وتفسير النسفي ١٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، والقاموس المحيط «قرح» .



« ٧٥ » قوله : ( وكأَيِّن )<sup>(١)</sup> قرأه ابن كثير بهمزة مكسورة ، بين النون والألف ، من غير ياء على وزن « وكاعن » ، ولا بدّ من المد ، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف ، وبياء مشددة مكسورة على وزن « كعين » .

« ٧٦ » ووجه قراءة ابن كثير فيه إشكال ، وذلك أن الأصل فيه « كأي » بكاف دخلت على « أي » ، لكن كثر استعمالها بمعنى « كم » التي للتكثير ، فجعلت كلمة واحدة ، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة ، فقلبت الياء المشددة المكسورة في موضع الهمزة ، ورُدَّت الهمزة في موضع الياء ، فصارت « كَيِّئِن » مثل « كَيِّعِن » ، فحذفت الياء الثانية استخفافاً ، كما حذفت في « كَيِّنُونَة » وأصله « كَيِّنُونَة » فصارت بعد الحذف « كَيِّين » على وزن « فيعل » فأبدلت من الياء الساكنة ألف ، كما أبدلوا في « آية » وأصلها عند جماعة [ النحويين ]<sup>(٢)</sup> « آيَة » وهو مذهب سيبويه ، وكما قالوا : طائي ، والأصل « طيي » ييأين مشدتين ، لأنه يُنسب إلى « طي » ، لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفاً ، فوقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة ، فأبدلوا منها همزة ، كما فعلوا بـ « سقاء وكساء » بل الهمزة فيهما ، وفي نحوهما ، بدل من ياء ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار بعد القلب والبدل « كأيِن » كـ « فاعل » من الكون ، وأصل النون تنوين ، دخل على « أي » ، لكن لما دخله القلب والبدل ، وجعل كلمة واحدة بمعنى « كم » ، صار التنوين كالنون الأصلية ، كما قالوا : لدنْ غُدوةٌ ، فنصبوا ، جعلوا النون كالتنوين ، الذي لا يكون مع إثباته الخفض . فالوجه أن يوقف<sup>(٣)</sup> عليه بالنون<sup>(٤)</sup> ، لما ذكرنا ، ولأنها نون في المصحف . وقد حكي عن الخليل أنه قال في قراءة ابن كثير : إن الأصل كأي ، ثم قدّمت إحدى الياءين في موضع

(١) سيأتي ذكره في سورة الحج ، الفقرة « ١٦ » ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) ب : « يقف » وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : « بالتنوين » ورجحت ما في : ص .

الهمزة ، فتحركت بالفتح ، كما كانت حركة الهمزة فقلبت ألفا ، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة<sup>(١)</sup> ، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة ، فكُسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين مُطرَفة ، فزالَت حركتها ، كما تذهب من « قاض » في الرفع والخفض ، فتبقى الياء ساكنة ، والتنوين ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فتصير كـ « فاعل » من : جاء وشاء (٩٧/ب) تقول : جاء وشاء في الرفع والخفض كـ « قاض وعال » ، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون . وقد روي ذلك عن أبي عمرو ، والعمل على الوقف عليه بالنون ، في جميع القراءات ، اتباعا لخط المصحف . وقد قيل : قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من « الكون » ، وهو بعيد في المعنى ، لأنه لا يدلّ على « كم » . وأيضا فإن بعده « مِن » لازمة له ، و « مِن » لا تصحب « كَان » ولا تلزمها . وأيضا فإنه ، لو كان فاعلا من الكون ، لأعرب ، ولم يبن على السكون .

« ٧٧ » ووجه القراءة بتشديد الياء ، وتقديم الهمزة ، أنها « أي » دخلت عليها كاف التشبيه ، وكثر استعمالها بمعنى « كم » ، فجعلت كلمة واحدة ، وجعل التنوين نونا أصلية ، فوقف عليها بالنون . وقد كان قياسا أن يوقف بغير نون ، كما يوقف على « أي » حيث وقعت . و « كَآئِن » في القراءتين في موضع رفع بالابتداء ، و « قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ » [ الخبر إلا أن تجعل « قتل معه ربيون » ]<sup>(٢)</sup> صفة لـ « نبي » ، فتضمر خبرا لـ « كَآئِن » ، وتقديره : وكأين من نبي هذه صفته في الدنيا أو ماضى ، ونحو ذلك من الإضمار ، وليس للتشبيه<sup>(٣)</sup> في الآية لـ « كَآئِن » معنى ، لأن الكاف قد جعلت مع أي كلمة واحدة ، ونقلت عن معنى التشبيه إلى معنى « كم » التي للتكثير ولزمتها « من »<sup>(٤)</sup> .

(١) قوله : « كما كانت الياء ساكنة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : « في التشبيه » .

(٤) معاني القرآن ٢٢٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٨٥ ، وتفسير غريب القرآن ١١٣ ، وزاد المسير ٤٧١/١ ، وتفسير ابن كثير ٤١٠/١ ، وتفسير النسفي ١٨٦/١ ، ومفني اللبيب ١٨٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٠/ب .

« ٧٨ » قوله : ( قاتل معه ) قرأه الكوفيون وابن عامر بألف ، من القتال ، وقرأه الباقون « قتل » ، من القتل .

« ٧٩ » ووجه القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون قد أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي عليه السلام ، ويكون « معه ربيون » ابتداء وخبرا ، وترفع « ربيون » بالظرف ، والجملة صفة لـ « نبي » في الموضعين . ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضر في « قاتل » ، والهاء في « معه » تعود على ذلك المضر ، وإذا جعلته صفة لـ « نبي » كانت تعود على « نبي » ، ودلّ المعنى على أن « الرابين » قاتلوا أيضا مع<sup>(١)</sup> قتال النبي ، وحسن ذلك لما روي عن الحسن وغيره أنه قال : ما قتل نبي قط في قتال . وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه .

« ٨٠ » والوجه الثاني أن يكون قد أسند الفعل إلى « الرابين » دون النبي ، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي ، فيكون « قاتل معه ربيون » صفة لـ « نبي » و « ربيون » مرفوعون بفعلهم .

« ٨١ » ووجه القراءة بغير ألف أنه يحتمل أيضا وجهين : أحدهما أن يكون ( ٩٨/أ ) فعلا ، وما بعده صفة للنبي ، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله : ( أفان مات أو قتل ) « ١٤٤ » فأخبر أن النبي قد يقتل ، وقد قال تعالى : ( ويقتلون النبيين ) « البقرة ٦١ » ، وقال : ( فلم تقتلون أنبياء الله ) « البقرة ٩١ » ، وهذا من قتل النبي في غير قتال ، فحمل ذلك على هذا المعنى ، أنه قتل في غير قتال . وسياق الكلام في قوله : ( فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله ) ، وقوله : « وثبتت أقدامنا » « ١٤٧ » يدلّ على أن القتل والقتال كان في الحرب في سبيل الله .

« ٨٢ » والوجه الثاني أن « قتل » وما بعده صفة أيضا للنبي<sup>(٢)</sup> ، والفعل مسند إلى « رابين » ، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ « قتل » ، على المفعول ،

(١) لفظ «مع» سقط من : ص .

(٢) قوله : « والفعل مسند .. أيضا للنبي » سقط من : ص ، بسبب انتقال

الذي لم يُسمَّ فاعله • وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء و « معه » الخبر ،  
أو مرفوعون بالظرف • والجملة في الوجهين صفة ل « نبي » ، وهذا الوجه يقوِّيه  
قول الحسن المذكور عنه • ويجوز ، على الوجه الأول ، أن يكون « معه ربيون »  
في موضع الحال من المضمَر في « قتل » ، فتكون الهاء في « معه » ، تعود  
على الضمير في « قتل » ، ويعود إذا كان « معه ربيون » صفة ل « نبي » على  
« نبي » (١) •

« ٨٣ » قوله : ( الرَّعْبَ ) قرأه ابن عامر والكسائي بضمّ العين ، حيث  
وقع ، وأسكن الباقر ، وهما لغتان فاشيتان ك « السَّحَّتْ والسَّحَّتْ » (٢) •  
« ٨٤ » قوله : ( يَغْشَى طَائِفَةً ) قرأه (٣) حمزة والكسائي بالتاء والإمالة ،  
ردّاه على تأنيث « الأمانة » لأن من أجلها تغشوا ، فهي المقصودة بالغشيان لهم ،  
لأن النعاس لا يغشاء النعاس إلا ومعه أمانة • وقد تحدث الأمانة ولا نعاس معها ، فالأمانة  
أولى بإضافة الفعل إليها • وقد قدّمتنا علة الإمالة ، وقرأ الباقر بالياء والفتح ،  
حملوه على تذكير النعاس ، لأنه هو الذي غشيه ، ودليله قوله : ( إذ يغشاكم  
النعاس ) « الأنفال ١١ » فأضاف الفعل إلى النعاس ، وكان النعاس أولى بذلك ، لأنه  
أقرب إلى الفعل • وأيضا فإن المستعمل في الكلام أن يقال : غشيني النعاس إذا  
نعس ، ولا يقال غشيتني الأمانة • وأيضا فإن النعاس بدل من الأمانة ، فكأن الأمانة  
محذوفة من الكلام ، لقيام المبدل منها مقامها ، وهو الاختيار ، لما ذكرنا من العلة ،  
ولأن الجماعة على الياء (٤) •

(١) تفسير الطبري ٢٦٤/٧ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٤ ، وإيضاح الوقف  
والابتداء ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢١ ، وتفسير مشكل  
إعراب القرآن ١/٤١ •

(٢) التيسير ٩١ ، والنشر ٢/٢٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٠ ، وزاد  
المسير ٤٧٤/١ ، وتفسير النسفي ١٨٧/١ •

(٣) ص : « قرأ » •

(٤) زاد المسير ٤٨٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٤١٨/١ ، وتفسير النسفي

« ٨٥ » قوله : ( قل إن الأمر كله لله ) قرأ أبو عمرو « كله » بالرفع على الابتداء ، و « الله » الخبر ، والجملة خبر « إن » ، وحسن أن يكون « كل » ابتداء ، وهي مما يؤكد بها ، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد ، إذ تقع ( ٩٨/ب ) فاعلة ومفعولة ومجرورة ، كسائر الأسماء ، ولا يكون شيء من ذلك في « أجمعين » ، تقول : كلهم أناني ، ورأيت كل القوم ، ومررت بكل أصحابك . ولا يجوز ذلك في « أجمعين » ، فحسن أن تقع مبتدأة ، وقرأ الباقون بالنصب ، على التأكيد للأمر . ويجوز عند الأخفش أن يكون « كله » بدلا من الأمر ، و « الله » الخبر في الوجهين ، والنصب الاختيار ، للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » لأنها للإحاطة <sup>(١)</sup> .

« ٨٦ » قوله : ( بما تعملون بصير ) قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : ( يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا ) ، وقوله : ( وقالوا لإخوانهم ) ، وقوله : ( حسرة في قلوبهم ) ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على الخطاب الذي قبله ، في قوله : ( لا تكونوا كالذين كفروا ) ، فالضمير في « تعملون » للمؤمنين ، وهو في القراءة بالياء للكفار ، والقراءتان متعادلتان والتاء أحب إلي لأن الأكثر عليه <sup>(٢)</sup> .

« ٨٧ » قوله : ( مِثْمٌ ، وَمِثْنًا ) <sup>(٣)</sup> قرأ نافع وحفص وحزمة والكسائي بكسر الميم ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بضم الميم ، غير أن حفصا ضم الميم في هذه السورة خاصة .

« ٨٨ » وحجة من ضم [ الميم ] <sup>(٤)</sup> أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل

(١) زاد السير ٤٨١/١ ، ومغنى اللبيب ١٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٢ .

(٢) ص : «إلى لإجماع أهل الحرمين وعاصم وأبي عمرو عليها» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٩١ ، وزاد السير ٤٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١/١٩٠ .

(٣) الحرف الثاني في سورة المؤمنون (٨٢ آ)

(٤) تكلمة موضحة من : ص .

« مات يموت » ك : قال يقول ، على : فعل يفعل ، منقول « فعل » منه الى « فعل » بضم العين ، فضمّت فاء الفعل في الإخبار ، لتدل على الواو المحذوفة ، كما تقول : قتل ووطئت ، فإذا كسر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة ، فأصله ضمّ أوله في الإخبار ، للدلالة على الواو .

« ٨٩ » وحجة من كسر الميم أنه حملة على لغة أنت فيه على « فعل ، يفعل » وذلك قليل في القياس ، أنى في المعتل كما أتى في السالم ، نحو : فضل يفضل ، وهو قليل أيضا في السالم ، فلما كان الماضي على « فعل » كسر أوله في الإخبار ، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر ، كما كسروا في « كِلت » ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ، ف « مِت » بالكسر كثير الاستعمال ، شاذ في القياس ، و « مُت » بالضم كثير الاستعمال ، غير شاذ في القياس ، فالضم هو الاختيار ، لما ذكرنا ، ولأن عليه جماعة من القراء ، وقد قيل : [ إن ]<sup>(١)</sup> من كسر الميم أنى به على لغة ( ٩٩/أ ) من قال : مات يمات ، مثل : دام يدام ، فهو : فعل يفعل ك : خاف يخاف ، لغة معروفة ، حكاه الكوفيون ، فتكسر الميم ، لتدل على أن عين الفعل مكسورة ، كما كسروا في : رُخفت ، لذلك<sup>(٢)</sup> .

« ٩٠ » قوله : ( مِمَّا يَجْمَعُونَ ) قرأه حفص بالياء ، على أنه حملة على لفظ الغيبة ، على معنى : لغفرة من الله لكم ورحمة خير مما يجمع غيركم ، مِمَّن ترك القتال في سبيل الله لجمع الدنيا ، ولم يقاتل معكم ، وقرأ الباقر بالتاء ، ردّوه على<sup>(٣)</sup> الخطاب الذي قبله ، في قوله : ( ولئن قُتِلْتُمْ في سبيل الله أو مُتِمَّ ) على معنى : لغفرة من الله ورحمة خير مما تجمعون من أعراض الدنيا لو بقيتم ، والتاء الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك ، ولا تنظام آخر الكلام بأوله<sup>(٤)</sup> .

(١) تكلمة موافقة من : ص .

(٢) التبصرة ١/٦١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢١/ب ، وادب الكاتب ٣٧٣ ، والقاموس المحيط « مات » .

(٣) ب : « إلى » ورجحت ما في : ص .

(٤) تفسير ابن كثير ١/١٩٩

« ٩١ » قوله : ( أَنْ يَغْلَّ ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء ، وضم الغين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين •

« ٩٢ » وحجة من فتح الياء وضم الغين أنه نفى الغلول عن النبي ، وأضاف الفعل إليه ، ونفاه عنه أن يفعله ، وقد ثبت أن الغلول وقع من غيره ، فلا يحسن أن ينفي الغلول عن غيره ، لأنه أمر قد وقع ، وإنما ينفي الغلول [ عنه ] <sup>(١)</sup> ، وهي الخيانة في المغانم • فالمعنى : ما كان لنبي أن يخون من معه في الغنيمة • وقد نفى ابن عباس القراءة بضم الياء ، وقال : كيف لا يكون [ له ] <sup>(٢)</sup> أن يغل ، وقد كان جائزاً أن يقتل ، قال الله : ( وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ ) « آل عمران ١١٢ » قال : ولكن المنافقين اتهموا النبي في شيء فقيد ، فأنزل الله : ( وما كان لنبي أن يغل ) أي : يخون أمته في المغانم ، فنفي عنه الغلول • وروى معاذ بن جبل أن النبي عليه السلام كان يقرأه بفتح الياء • وبه قرأ ابن عباس •

« ٩٣ » وحجة من ضم الياء وفتح العين أنه حمله على النفي عن أصحاب النبي ، أن يخونوه في المغانم ، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك ، فدلّ على هذا المعنى قوله : ( وَمَنْ يَغْلِلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) فدلّ على أنه [ كان في القوم غلول تنزيهاً للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون ] <sup>(٣)</sup> ، فالمعنى : ما كان لنبي أن يغانم في الغنائم ، قال جابر بن عبد الله : أنزلت يوم بدر هذه الآية <sup>(٤)</sup> • قال : وكان ناس غلوا فأنزلت فيهم ، فلم يخونوا بعد ، وقيل : إن أصله « يغلل » أي : يخون ، أي : ما كان لنبي أن يخونه أصحابه ، لكن حذفت إحدى اللامات ( ٩٩/ب ) استخفافاً • فالفعل على هذا منفي <sup>(٥)</sup> عن النبي عليه السلام كالقراءة بفتح الياء ،

(١) تكملة لازمة من : ص •

(٢) تكملة موضحة من : ص •

(٣) ب : « الآيات » وتوجيهه من : ص •

(٤) ب : « ناف » وما في « ص » أوضح •

ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة : ما كان لنبي أن ينسب إلى الغلول ، أي : لا يقال له : أغللت ، كقولك : أكفرت الرجل ، أي : نسبته إلى الكفر ، فيكون النفي أيضا عن النبي ، لا عن أصحابه ، ويجوز أن يكون المعنى : ما كان لنبي أن يوجد غالاً ، كقولك : أحمدت الرجل ، [ أي : <sup>(١)</sup> ] وجدته محموداً ، فيكون النفي أيضا عن النبي عليه السلام . والاختيار ضم الياء ، لأن عليه أكثر القراءة ، ولأن فيه تنزيهاً للنبي وتعظيماً له ، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول ، بل هم المخطئون المذنبون <sup>(٢)</sup> .

« ٩٤ » قوله : ( ولا تحسبن الذين قتلوا ) <sup>(٣)</sup> قرأه ابن عامر بالتشديد ، على التكرير [ لأن المقتولين كثُر والتشديد للتكرير ] <sup>(٤)</sup> ، وقرأه الباقر بالتخفيف ، لأن التخفيف للتقليل والتكرير ، فهو كالتشديد في أحد وجهيه ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه . ومثله في العلة الذي قبله ، وهو قوله : ( لو أطاعونا ما قتلوا ) « ١٦٨ » قرأه هشام بالتشديد ، وخفف الباقر <sup>(٥)</sup> .

« ٩٥ » قوله : ( وأن الله لا يضيع ) قرأه الكسائي بكسر الهمزة ، على الابتداء والاستئناف ، وهو مع ذلك <sup>(٦)</sup> متعلق بالأول ، لأنه إذا لم يضعه فهو واصل

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) كل ما جاء من آثار في الكلام على هذه الآية راجعة في تفسير ابن كثير ٤٢١/١ ، وزاد المسير ٤٨٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ، وتفسير النسفي ١٩١/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٢ .

(٣) سيأتي ذكره في سورة الأنعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ٢٨ » ، وسورة الحج ، الفقرة « ١٦ » .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ص : « وقرأ الباقر بالتخفيف » ، انظر الحجة في القراءات السبع ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٢ ، وزاد المسير ٤٩٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٢٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٤/١ ، والنشر ٢٣٥/٢ .

(٦) قوله : « مع ذلك » سقط من : ص .



أجره إليهم ، وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على « بنعمة » أي : يستبشرون بالنعمة والفضل ، وبأن الله لا يضيع الأجر . فـ « أن » في موضع نصب ، بحذف الخافض ، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفاً<sup>(١)</sup> .

« ٩٦ » قوله : ( يَحْزَنُ ، وَلِيَحْزُنَ )<sup>(٢)</sup> وشبهه ، قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، حيث وقع ، إلا في موضع واحد ، فإنه فتح الياء فيه ، وضمّ الزاي كالجماعة ، وهو قوله : ( لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ) « الأنبياء ١٠٣ » ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضمّ الزاي في جميع القرآن ، وهما لغتان ، حكى سيبويه : أحزنت الرجل ، إذا جعلته حزينا ، فضمّنت الياء في المستقبل ، لأنه رباعي . ويقال : حَزَنَ الرجل يَحْزُنُ ، لغة . وحَزَّنَ يحْزُنُّ لغة . ومنه قوله : ( وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) « البقرة ٣٨ » ، ويقال : حزّته ، جعلت فيه حزنا ، كما تقول : كحلّته ، جعلت فيه كحلا . وخصّ نافع الموضع المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين ، والقراءتان متساويتان ، وما عليه الجماعة ، من فتح الياء ، وضمّ الزاي ، أحب إليّ ، لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها<sup>(٣)</sup> .

« ٩٧ » قوله : ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ) قرأه حمزة بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

ووجه القراءة بالياء أنه أسند الفعل إلى « الذين كفروا » ، فهم الفاعلون ، وكان ذلك أولى ، لتقدّم ذكرهم قبل الآية . وقوله : ( إِنَّمَا تُمْلِي ) يصدّ مسد مفعولي حسب . و « ما » في « إِنَّمَا » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « تُمْلِي » ، لأنه صلة الذي . ولك أن تجعل « ما » وما بعدها مصدرا ، فلا

(١) ص : « ويجوز أن يكون في موضع خفض على إعمال الخافض محذوفا » ، انظر زاد المسير ٥٠٢/١ .

(٢) سيأتي ذكره في سورة الأنعام الفقرة « ١٤ » ، والحرف الآخر في سورة المجادلة (١٠٦) .

(٣) زاد المسير ٥٠٧/١ ، وتفسير النسفي ١٩٦/١ ، والنشر ٢٣٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٢٧٩/٢ ، وأدب الكاتب ٣٥٤ .

تَقْدَرُ حَذْفُ هَاءٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ الَّذِي نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ • وَإِنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ الْإِمْلَاءَ خَيْرٌ لَهُمْ •

« ٩٨ » وَوَجْهَ الْقِرَاءَةِ بِالنَّاءِ أَنَّهُ جَعَلَ الْفِعْلَ خَطَابًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَ « الَّذِينَ كَفَرُوا » مَفْعُولُ أَوَّلِ « يَحْسِبُ » وَ « إِنَّمَا » ( ١٠٠/أ ) وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْ « الَّذِينَ » ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَيَسُدُّ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ ، كَمَا يَسُدُّ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا (١) ، وَ « مَا » بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَالْهَاءُ مَحْذُوفَةٌ مِنْ « نَمْلِي » ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا تَحْسِبَنَّ يَا مُحَمَّدُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ الَّذِي نَمْلِيهِ لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ ، فَيُؤَوَّلُ التَّقْدِيرُ : إِذَا حَذَفَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ ، إِلَى : وَلَا تَحْسِبَنَّ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ الَّذِي نَمْلِيهِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرٌ لَهُمْ ، وَلَا تَحْسِبَنَّ ، أَنْ تَجْعَلَ « مَا » وَالْفِعْلَ مُصَدَّرًا ، عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، فِي هَذَا الْبَابِ ، هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى • وَالْإِمْلَاءُ غَيْرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِلَّا أَنْ تَقْدَرُ مَعَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ حَذْفُ مُضَافٍ ، هُوَ الْإِمْلَاءُ ، فِي الْمَعْنَى • فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَلَا تَحْسِبَنَّ يَا مُحَمَّدُ شَأْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْإِمْلَاءَ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ ، أَوْ تَضْمُرُ « حَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا » ، أَوْ « أَمْرَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ، وَنَحْوَهُ ، مِمَّا يَكُونُ الْإِمْلَاءُ خَيْرًا لَهُمْ فِيهِ • وَيَجُوزُ ، فِي الْقِرَاءَةِ بِالْيَاءِ ، أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِلنَّبِيِّ كَالنَّاءِ ، عَلَى تَقْدِيرٍ : وَلَا يَحْسِبَنَّ مُحَمَّدُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ ، فَتَكُونُ الْقِرَاءَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ (٢) •

« ٩٩ » قَوْلُهُ : ( وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ) قَرَأَهُ حِمَزَةٌ وَحْدَهُ (٣) بِالنَّاءِ كَالْأَوَّلِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ كَالْأَوَّلِ •

« ١٠٠ » وَوَجْهَ الْقِرَاءَةِ بِالْيَاءِ أَنَّهُ أَضْيَفُ الْفِعْلِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَهُمْ « الَّذِينَ »

(١) ب : « لَوْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا » وَتَصْوِيبُهُ مِنْ : ص .

(٢) التفسير ٩٢ ، وَالْمَخْتَارُ فِي مَعَانِي قِرَاءَاتِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ ٢٢/ب ، وَزَادَ الْمَسِيرُ ٥٠٩/١ ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٣٢/١ ، وَتَفْسِيرُ مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٢/ب •

(٣) لَفْظُ « وَحْدَهُ » سَقَطَ مِنْ : ص -

يخلون » ، فهم الفاعلون ، وردّ الفعل على ما قبله من الغيبة ، في قوله : ( ولا يحسن الذين كفروا ) ، والمفعول الأول لـ « يحسب » محذوف . والتقدير : ولا يحسن الذين يخلون البخل خيراً لهم ، فحذف البخل لدلالة « يخلون » عليه . ويجوز أن يكون الفعل للنبي عليه السلام على معنى : ولا يحسن محمد الذين يخلون ، على حذف مضاف أيضاً ، أي : ولا يحسن محمد بخل الذين يخلون هو خير لهم .

« ١٠١ » ووجه القراءة بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين يخلون » مفعول بهم أول ، على تقدير حذف مضاف ، أي : بخل الذين ، ولا بدّ من الإضمار في القراءتين جميعاً ، ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، لأن « الذين » غير خير ، ولا بدّ من إضمار شيء يكون هو خيراً في المعنى والنفي إنما وقع على أن البخل ليس هو « خيراً » لهم و « خيراً » هو المفعول الثاني ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب <sup>(١)</sup> .

« ١٠٢ » قوله : ( ولا تحسبنّ الذين يفرحون ) قرأه الكوفيون بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ١٠٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » ف « الذين » فاعلون ، ولم يعدّ « يحسبن » إلى شيء . وقد كره ذلك الأخفش ، لأن تعديته أعظم في الفائدة ، لكن من قرأ ( ١٠٠/ب ) « فلا يحسبنهم » بالياء ، وقرأ : « لا يحسبن الذين يفرحون » بالياء أيضاً ، يجوز أن يكون قد أبدل « فلا يحسبنهم » من « لا يحسبن الذين يفرحون » ، وقد تعدّى « فلا تحسبنهم » إلى مفعولين ، فاستغنى بذلك عن تعدّي « ولا يحسبن » ، لأن المبدل منه قام مقامه في التعدّي ، ولا تمنع الفاء البدل ، لأنها زائدة ، ولأنها ليست العاطفة ، وليست التي تدخل في جواب [ الشرط ] <sup>(٢)</sup> ، فهي زائدة . فأما من قرأ الثاني

(١) كتاب سيبويه ٤٦٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٣/١ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

بالتاء والأول بالياء فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف فاعلهما ، ومجازه أنه لم يعد الفعل الأول إلى شيء ، كما تقول : حسبت وعلمت وظننت ، فتخبر أنه كان منك حسابان وعلم وظن ، ولا تخبر على من وقع ذلك . فالكلام فيه فائدة ، وإن لم تعدّه ، لكن الفائدة مع التعدّي أعظم وأبين ، وحسن تركّ تعدّي الأول في هذا ، لدلالة تعدّي الثاني على ذلك ، وهو : ( فلا تحسبنهم بمفازة ) وكأن مفعولي الأول حذفاً لدلالة مفعولي الثاني على ذلك ، وتقديره : لا يحسن الذين يفرحون بما أوتوا ، ويحبون أن يحدوا بما لم يفعلوا ، بمفازة من العذاب ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ثم حذف الأول ، لدلالة الثاني عليه <sup>(١)</sup> .

« ١٠٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أضاف الفعل إلى النبي عليه السلام ، فجرى على المخاطبة ، و « الذين يفرحون » مفعول أول لـ « حسب » ، وحذف الثاني ، لدلالة ما بعده عليه ، وهو قوله : ( فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ) ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله : « بمفازة من العذاب » ، الذي بعد « تحسبنهم » يُراد به التقديم ، ويكون مفعول « تحسبنهم » محذوفاً ، لدلالة الأول عليه ، كما تقول : ظننت زيدا ذاهبا ، وظننت عمرا ، ويحسن أن يكون « تحسبنهم » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، بدلا من « لا تحسبن » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، لاتفاق الفاعلين ، والفاء زائدة على ما ذكرنا ، فإذا حسن البدل فمفعولا « تحسبنهم » هما مفعولا « لا تحسبن » لأن المبدل منه كأنه لم يُذكر . فأما من قرأ « لا تحسبن » بالتاء قرأ « فلا يحسبنهم » بالياء ، فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف الفاعلين ، ولكن لا بدّ من حذف مفعولي « لا يحسبن » ، لدلالة مفعولي « فلا تحسبنهم » على ذلك . ويكون « بمفازة من العذاب » هو المفعول الثاني ، لقوله : ( لا يحسبن الذين يفرحون ) ويكون المفعول الثاني لقوله : ( فلا تحسبنهم ) محذوفاً ، لدلالة الأول عليه .

« ١٠٥ » قوله : ( حتى يميز ، ول يميز ) قرأه حمزة والكسائي بضم الياء<sup>(١)</sup> والتشديد هنا وفي الأنفال<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، والتخفيف فيهما ، وهما لغتان ، يقال : مازَ يَمِيز ، مثل كالَ يَكِيل ، وميَّزَ يَمِيز (١٠١/أ) مثل : قَتَلَ يَقْتُل ، وفي التشديد معنى التكثير ، يقال : ميَّزَتِ الطعامَ فتميَّزَ ، وليس التشديد في هذا لتعدي الفعل كـ « كرم وكرمت » ، لأنه لم يتعدَّ بالتشديد ، لأنك تقول : ميَّزَتِ المتاع ، وميَّزَتِ المتاع ، فلا يحدث التشديد تعدياً لم يكن في التخفيف . فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ١٠٦ » قوله : ( بما تعملون خير ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، رداه على لفظ الغيبة التي قبله ، في قوله : ( سيُطَوَّقون ) قوله : ( ولا يحسن الذين يَبْخُلون ) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردوه على الخطاب المكرّر الذي قبله ، في قوله : ( وإن تؤمنوا وتَسْقُوا فلَكُمْ ) « ١٧٩ » وثوري به التقدّم ، ليكون أقرب إليه ، والتقدير : فلکم أجر عظيم ، والله بما تعملون خير . والتاء أحب إليّ ، لتكرّر لفظ الخطاب الذي قبله ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .

« ١٠٧ » قوله : ( سَكُتْ مَاقَالُوا وَقَتْلَهُمْ ) قرأه حمزة « سيكتب » ياء مضمومة « قتلهم » بالرفع ، و « يقول » بالياء ، وقرأ الباقون « سَنَكُتْ » بنون مفتوحة ، و « قتلهم » بالنصب و « نقول » بالنون .

« ١٠٨ » وحجة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة ، وجعله فعلاً لم يُسَمَّ فاعله ف « ما » في موضع رفع ، لأنه مفعول لم يُسَمَّ فاعله ، فلذلك رفع « وقتلهم » على العطف على « ما » ، وعطف « ويقول » على « سيكتب » ، فأجري على الغيبة لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، لكنه أجرى الفعل الثاني على

(١) قوله : « بضم الياء » سقط من : ص .

(٢) وهو المثبت بعد حرف آل عمران ، وهو فيها (٣٧٩) .

(٣) التبصرة ٦١/ب ، والحجة في القراءات السبع ٩٣ ، وزاد المسير ٥١٠/١ ، والقاموس المحيط « ماز » .

(٤) زاد المسير ٥١٤/١ ، وتفسير النسفي ١٩٧/١

ما سُمِّيَ فاعله ، وخالف به الأول . ولو أجراه على الأول لقال : ويقال ( ١٠١/ب ) ذوقوا . وعلته في إجرائه « سيكتب » على مالم يُسمَّ فاعله ، ثم بـ « يقول » على ماسمِّيَ فاعله ، أن الأول وهو « سيكتب » فعل متعد . فلما وجد سبيلا إلى مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، وهو ما حملة على مالم يُسمَّ فاعله ، ولما كان « يقول » لا يتعدى إلى مفعول ، وليس معه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، لم يردّه إلى مالم يُسمَّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام ، يقوم مقام الفاعل ، إلا أن يضر مصدرا يقوم مقام الفاعل ، وذلك تكلف ، وفيه بُعد وخروج عن الظاهر .

« ١٠٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه ردّه على الإخبار عن الله جلّ ذكره لما تقدّم في قوله : ( لقد سمع الله ) ، فنصب به ، وعطف « وقتلهم » على « ما » فنصبه ، وعطف عليه « ونقول » ، فجري كله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، لتقدّم ذكر اسمه جلّ وعزّ ، وهو في القرآن كثير ، وهو الاختيار ، ليرد الكلام على أوله ، ولأن الإجماع عليه <sup>(١)</sup> .

« ١١٠ » قوله (٢) : ( والزبير والكتاب ) قرأ ابن عامر « وبالزبر » بزيادة باء ، وقرأ هشام « وبالكتاب » بزيادة باء ، أعاد الحرف للتأكيد ، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام ، وقرأهما الباقر بن بغير باء ، لأن حرف العطف أغنى عن إعادة حرف الجر ، كما تقول : مررت بزيد وعمرو وخالد ، فلا تعيد حرف الجر . فهو المستعمل ، وهو أخصر ، وإثبات الحرف <sup>(٣)</sup> هو الأصل ، إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً . ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول : جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد . وهذا ثقيل . فالواو تغني عن تكرير الفعل ، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر . وأيضاً فإنهما بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وهو الاختيار ، لأنه المستعمل ، ولأنه أخصر ، ولأن حرف العطف

(١) زاد المسير ٥١٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٤/١

(٢) تأخرت هذه الفقرة عن المتقدمة في : ب ، فوجهت ذلك كما في : ص .

(٣) قوله : « كما تقول مررت ... الحرف » سقط من : ص ، بسبب انتقال

يعني عن إعادة حرف الجر (١) .

« ١١١ » قوله : ( لتبيننه للناس ولا تكتمونه ) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بياء فيهما ، حملوه على لفظ الغيبة ، لأن المخبر عنه غائب ، وردّوه في الغيبة على ما تقدّم من ذكر الغيبة القرية منه ، في قوله : ( الذين أوتوا الكتاب ) « ١٨٦ » وعلى ما أتى بعده من لفظ الغيبة ، في قوله : ( فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ) فجاء كله بلفظ الغيبة ، فحمل ما قبله عليه ، لينتظم الكلام على سنن واحد ، ويأتلف على طريقة واحدة في الغيبة ، وقرأ الباقر بالتاء فيهما ، حملوه على الخطاب ، كما قال : ( وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم ) « آل عمران ٨١ » فرجع إلى الخطاب . ولو حمل على ما قبله لقال : آتيتهم ، وفي القراءة بالتاء معنى توكيد الأمر لأن التاء للمواجهة ، فتقديره : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ، فقال لهم (٢) لتبيننه للناس ولا تكتمونه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن أكثر القراء عليه . والقراءة بالياء حسنة قوية مختارة أيضاً ، لكن نفسي تميل إلى الجماعة ، لاسيما إذا كان فيهم أهل المدينة (٣) .

« ١١٢ » قوله : ( فلا تحسبنهم بمفازة ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء وضم الباء ، وقرأ الباقر بالتاء وفتح الباء .

« ١١٣ » وحجة من قرأ بالتاء وفتح الباء أنه جعل الفعل خطاباً للنبي عليه السلام ، لأن القرآن عليه نزل ، فهو المخاطب بأكثره ، فخطوب بذلك ، وعدّى الفعل إلى ضمير « الذين يفرحون » ، وهم (٤) المفعول الأول و « بمفازة »

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٩٢ ، والمقنع ١٠٢ ، وزاد السير ١/٥١٦ ، وتفسير النسفي ١/١٩٨

(٢) قوله : « فقال لهم » سقط من : ص .

(٣) زاد السير ١/٥٢١ ، والنشر ٢/٢٣٧ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٦ ، وتفسير

النسفي ١/١٩٩

(٤) ب : « وهما » وتصويبه من : ص .

( ١٠٢/أ ) الثاني و « تحسبنهم » بدل<sup>(١)</sup> من « تحسبن » الذي قبله ، إذا قرئاً جميعاً بالتاء والياء ، وقد تقدم ذكر هذا ، وتقدم ذكر فتح السين في « نحسب » ، والاختلاف في ذلك .

« ١١٤ » وحجة من قرأ بالياء ، وضمّ الباء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » لتقدم ذكرهم ، وعدّى فعلهم إلى أنفسهم ، فهم المفعول الأول . و « بمفازة » المفعول الثاني . و « يحسبنهم » بدل من « يحسبن » إذا قرئاً جميعاً بالياء . وقد تقدم ذكر هذا ، وحسّن تعدّي فعل الفاعل إلى نفسه ، كما تقول : ظننتي أخاك ، وإنما يجوز هذا في أفعال الظن وأخواته ، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين ، لو قلت : ضربتني وشتمتني ، فتعدل الفعل إلى نفسك ، لم يجز ، إنما هذا هذا في هذه الأفعال ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، كان واخواتها . ولما كانت « أن » يتصل بها ضمير الفاعل في المعنى ، فيتعدّى إليه ، جاز ذلك في هذه الأفعال ، فجاز : ظننتني كما تقول : إني ، ألا ترى أنك لو أظهرت الضمير في هذه الأفعال لم يجز تعدّي الفعل إلى المفعول ، وهو الفاعل ، لو قلت : ظن نفسي ذاهبا لم يجز ، كما لا يجوز مع « إن » لو قلت : إن نفسي ، لم يجز ، وإن أنا ذاهب ، لم يجز . وضمّت الباء في « تحسبنهم » لتدل على الواو المحذوفة التي للجمع ، التي حذفت لسكونها وسكون أول المشدد . وقد أثبتوا الواو مع المشدد في : ( أحتاجوني ) « الأنعام ٨٠ » ، وقامت المدة مقام الحركة . وإنما لم تثبت في « تحسبنهم » ، وتمدّ للتشديد ، لأنها قد حذفت مع النون الخفيفة ، في قولك : لا تحسبن زيدا قائما ، فلما حذفت الواو مع الخفيفة ، ولم تمدّ<sup>(٢)</sup> ، كان حذفها مع المشدد لازما ، وحسّن ذلك ، لثلا يختلف الفعل . وإنما لم تحذف الواو في « أحتاجوني » في قراءة من شدد ، كما حذفت في « تحسبنهم » لأن النون في « أحتاجوني » أصلها الحركة ، والإسكان عارض ، دخل للإدغام ، وليست

(١) ب : « بدلا » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « تمد وتثبت » .



كذلك نون « تحسبنهم » ، أصل الأول السكون لا الحركة<sup>(١)</sup> . والقراءة بالثاء وفتح الباء أحب إلي ، لما ذكرت من العلة ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(٢)</sup> .

« ١١٥ » قوله : ( وَقَاتِلُوا وَقْتِلُوا )<sup>(٣)</sup> قرأه حمزة والكسائي « وقتلوا وقتلوا » بتقديم المفعول على الفاعل هنا وفي براءة<sup>(٤)</sup> ، وقرأ الباقر فيهما بتقديم الفاعل على المفعول ، وكلفهم خفف « قتلوا » ، إلا ابن كثير وابن عامر فإنهما شدداه .

« ١١٦ » وحجة مَنْ قدّم المفعول أن الواو ( ١٠٢/ب ) لا تعطي ترتيباً ، فسواء التقديم والتأخير ، والمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول ، لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال . فالمقتول متأخّر عن القتال ، إنما يحدث له القتل بعد القتال ، فهو أولى أن يكون متأخراً ، لكن الواو لا تعطي رتبة قدّمت المفعول أو أخّرت ، فالتقديم هو لمن له المعنى في التقديم . وقد قيل إن معنى تقديم المفعول : وقتل بعضهم وقاتل الباقر ، ولم يهينوا بعد قتل أصحابهم ، بهذا المعنى يوجب تقديم المفعول ، وهذا أبلغ في مدحهم لأنهم لم يهينوا ، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم ، بل جدّوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وهذا مثل قوله : ( وكأين من نبيّ قاتل معه ربيّون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفُوا وما استكانوا ) « آل عمران ١٤٦ » إذا رفعت « ربيّين » ب « قاتل » ، أي :

(١) قوله : « وحسن ذلك .. لا الحركة » سقط من : ص .

(٢) زاد المسير ٥٢٥/١ ، والنشر ٢٣٨/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٧/١ ،

وتفسير النسفي ٢٠٠/١ ، وكتاب سيويه ٣٠/١

(٣) تقدم نظيره في هذه السورة الفقرة « ٧٨ » ، وانظر الفقرة « ٩٤ » من هذه

السورة أيضاً .

(٤) الحرف فيها ( ١١١٦ ) .

فما ضَعُفَ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ بَعْدَ قَتْلِ أَصْحَابِهِمْ وَلَا ذُلٌّ وَلَا وَهَنٌ<sup>(١)</sup>  
 « ١١٧ » فيها ست ياءات إضافة : ( وَجْهِيَّ اللَّهُ ) « ٢٠ » قرأها نافع وابن  
 عامر وحفص بالفتح .  
 ( مَنِّي إِنَّكَ ) « ٣٥ » ، ( اجْعَلْ لِي آيَةً ) « ٤١ » قرأهما نافع وأبو  
 عمرو بالفتح .  
 ( إِنِّي أَعِذُّهَا ) « ٣٦ » ، ( مَنْ أَنْصَارِي إِلَى ) « ٥٢ » قرأهما  
 نافع بالفتح .  
 ( أَتَيْتُ أَخْلُقَ ) « ٤٩ » قرأها الحرميان وأبو عمرو بالفتح .  
 « ١١٨ » فيها زائدتان ، قوله : ( وَمَنْ اتَّبَعَنِي ) « ٢٠ » قرأه نافع وأبو  
 عمرو ياء في الوصل .  
 قوله : ( وَخَافُونَ ) « ١٧٥ » قرأه أبو عمرو ياء في الوصل ، وقد قدّمنا  
 الحجة في ذلك<sup>(٢)</sup> .



(١) زاد المسير ٥٣٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٠٢/١ ،  
 وراجع مصادر الإحالة الفقرة « ٨٢ » .  
 (٢) ص : « كل ذلك » ، راجع الفقرة « ٢١٨ » من سورة البقرة ، وجاء بآخر هذه  
 السورة في « ب » ما يلي : يتلوه سورة النساء .

## سورة النساء، مدنية

### وهي مائة آية وخمس وسبعون في المدني

### وست في الكوفي

« ١ » قوله : ( تَسَاءَلُونَ ) قرأه الكوفيون مخففاً ، على حذف إحدى التاءين ، اللتين هما أصله ، تخفيفاً ، لأنه اجتمع مثلاًن ، والسين قريبة منهما ، فكان ثلاثة أمثال ، فلو أعلّنه بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال ، إذ يصير اللفظ بتاء وسينين ، فلم يكن ، عند إرادة التخفيف ، بدّ من الحذف . وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : ( تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وشدّد الباقيون ، على إدغام التاء الثانية في السين ، وهو الأصل ، وهو الاختيار . وقوي الإدغام ، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا ، ولأنهما مهموسان ، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام ، لأنك تبدل منها حرفاً فيه صفير ، وذلك قوة في الحرف . وهو مثل « تظاهرون » في الحجة والعلة<sup>(٢)</sup> .

« ٢ » قوله ( ١٠٣/أ ) : ( والأرحام ) قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في « به » ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس ، لأن المضمّر في « به » عوض من التثوين ، ولأن المضمّر المخفوض لا ينفصل عن الحرف ، ولا يقع بعد حرف العطف ، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ،

(١) راجع الفقرة «٤٦» من سورة البقرة ، وسيأتي نظير له في سورة مريم ، الفقرة «١٢ ، ١٣» .

(٢) التبصرة ١/٦٢ ، والنشر ٢/٢٣٩ ، والحجة في القراءات السبع ٩٤ ، وزاد المسير ٢/٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٤ .

يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر ، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر . فكما لا يجوز : واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام ، فكذلك لا يحسن : تسألون به والأرحام ، فإن أعدت الخافض حسن . وقرأ الباقون « والأرحام » بالنصب على العطف على اسم الله حلّ ذكره ، على معنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . ويجوز أن يكون معطوفا على موضع<sup>(١)</sup> الجار والمجرور ، لأن ذلك في موضع نصب ، كما تقول : مرت يزيد وعمرا ، لأن معنى « مرت يزيد » لا يست زيدا ، فهو في موضع نصب ، فحمل « والأرحام » على المعنى ، فنصب ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجة ، وهو القياس ، وعليه كل القراء<sup>(٢)</sup> .

« ٣ » قوله : ( قياما ) قرأه نافع وابن عامر « قيما » بغير ألف ، وقرأ الباقون « قياما » بألف .

« ٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله جمع « قيمة » كـ « ديمة وديم » ، ودل على أنه جمع « قيمة » ، وليس بمصدر أنه اعتل ، ولو كان مصدرا لم يعتل ، كـ « العور والحول » ، فالمعنى : أموالكم التي جعل [ الله ]<sup>(٣)</sup> لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم . وقد قيل : إن قيما مصدر ، بمعنى القيام ، لغة فيه ، من : قام بالأمر قام به ، ومنه : ( يقيمون الصلاة ) « البقرة ٣ » أي يدومون عليها . وعلى ذلك قوله : ( دينا قيما ) « الأنعام ١٦١ » في قراءة من خفف ، أي : دائما ثابتا لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع قبله ، فهو مصدر صفة لـ « الدين » . ولو كان جمع « قيمة » لصار معناه : دينا معادلا بغيره ، وهذا لا يصح ، لأن الإسلام لا يعدل له شيء . وإنما اعتل لأنه أتبع فعله فاعل .

(١) لفظ « موضع » سقط من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٥٢/١ ، وتفسير الطبري ٥١٩/٧ ، وتفسير القرطبي ٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٨/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢ ، وزاد السير ٣/٢ ، وكتاب سيبويه ١٨٢/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٥ .

(٣) تكملة لازمة من ص .

« ه » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا ، قام يقيم قياما ، على معنى : أموالكم التي تقيمكم طلبها وجمعها . قال أبو عبيد : « قياما » مصدر يقيمكم ، ويجيء في معناها « قوام » غير معتل . وقد حكى الأخفش : طيال وطوال ، في جمع « طويل » . قال الأخفش في المصدر ثلاث لغات : القوام والقيام والقيم<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

## فصل

« ٦ » وقد ذكرنا إمالة « ضاعفا » وعلته<sup>(٢)</sup> ، ونزيد ( ١٠٣/ب ) هنا بيانا . اعلم أن الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في « ضاعفا » ، لأن الذي تمتنع معه الإمالة لتصعده مكسور ، وهو الضاد ، فلم يعتد به ، للكسرة التي هي عليه<sup>(٣)</sup> لأنها توجب الإمالة ، لأنه لما انكسر تسفل عن استعلائه وتصعده بالكسر ، الذي هو من الياء ، فضعف تصعده عن منع الإمالة ، فجازت الإمالة للكسرة ، وحسن ذلك ، لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء ، وبين المال ، والكسرة حرف ساكن نحو : مقالة ، ومعطار ، يقدرون الكسرة ، كأنها حرف الاستعلاء لسكونه . فإذا كانت الكسرة ، على المستعلي نفسه ، كان أكد في جواز الإمالة ، وقد أمالوا « خاف » مع حرف الاستعلاء ، وهو الخاء ، ولا كسرة عليه ، ولا قبله . فعلوا ذلك لطلب الدلالة على كسرة « خفت » ، وليست الكسرة في الكلام . فإذا كانت الكسرة ، موجودة في الكلام ، كان أحسن في الجواز ، ولم تمتنع العين من الإمالة ، لانكسار ما قبلها .

(١) الحجة في القراءات السبع ٩٥ ، والتيسير ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٣ ، وزاد المسير ١٣/٢ ، وتفسير النسفي ٢٠٧/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٥/ب .

(٢) راجع « أقسام علل الإمالة » الفقرة « ٨ » .

(٣) ب : « علته » وتصويبه من : ص .

« ٧ » قوله : ( وسيصلون ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم الياء ، على ما لم يسم فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصلحهم سعيًا ، فلم يصف الفعل إليهم في الحقيقة • إنما أقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة ، وقرأ الباقر بفتح الياء ، أضافوا الفعل إليهم ، كما قال : ( اصلوها ) « يس ٦٤ » فأضاف الفعل إليهم <sup>(١)</sup> •

« ٨ » قوله : ( وإن كانت واحدة ) قرأه نافع بالرفع ، ونصبه الباقر •

« ٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة بمعنى : حدث ووقع ، ويقوي <sup>(٢)</sup> ذلك أنه لما كان القضاء ، في إرث الواحدة لا في نفسها ، وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرث واحدة ، أو حكم واحدة ، ونحوه ، وقد كان يلزم الرفع في « نساء » في قوله : ( فإن كنن نساء ) إلا أنه جمع بين المذهين والمغنين ، فأضمر الاسم مع « نساء » وترك الإضمار مع واحدة ، والقياس واحد •

« ١٠ » وحجة من نصب أنه جعلها « كان » هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر الداخلة على الابتداء والخبر ، فأضمر اسمها فيها ، ونصب « واحدة » على الخبر ، ووفق في ذلك بين آخر الكلام وأوله ، ألا ترى أن أوله « فإن كن نساء » فنصب ، وأضمر في « كان » اسمها ، فلمّا أجمع على النصب في « نساء » أجرى « واحدة » على ذلك ، لأن الآخر قسيم الأول ، فجرى على لفظه وحكمه ، لأنه تعالى ذكر جماعة البنات وحكمهن في ميراثهن ، ثم ذكر ( ١٠٤/أ ) حكم الواحدة في ميراثها ، فجرت الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة ، لأن قبل كل واحد منهما « كان » ، والتقدير : فإن كان المتروكات نساء ، وإن كانت المتروكة واحدة • وإن أضمرت الوارثات والوارثة فالمعنى واحد ، والنصب الاختيار ، ليتألف آخر الكلام بأوله ، وعليه جماعة القراء <sup>(٣)</sup> •

(١) زاد المسير ٢/٢٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٢٠٩

(٢) ب : « وقوى » وتصويبه من : ص •

(٣) زاد المسير ٢/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥٨ ، وتفسير النسفي ١/٢١٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٦/ب •

« ١١ » قوله : ( فلأُمة ، في أمها ، وبطون أمهاتكم )<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، في المفرد والجمع ، في الوصل خاصة ، وتفرّد حمزة بكسر الميم مع الهمزة في الجمع ، وذلك حيث وقع ، وذلك إذا كان قبل الهمزة كسرة أو ياء ، وقرأ ذلك كله الباقون بضم الهمزة ، وكلهم ضمّ الهمزة في الابتداء .

« ١٢ » وحجة من كسر الهمزة أنه اسم كثر استعماله ، والهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة ، دون غيرها من سائر الحروف . فلما وقع أول هذا الاسم ، وهو « أم » حرف مستثقل ، وكثر استعماله ، ونقل الخروج من كسر ، أو ياء ، إلى ضم همزة ، وليس في الكلام « فعل » ، فلما اجتمع هذا الثقل أرادوا تخفيفه ، فلم يمكن فيه الحذف ، لأنه إجحاف بالكلمة ، ولا أمكن تخفيفه ، ولا بدله ، لأنه أول ، فغيروه بأن أتبعوا حركته حركة ما قبله ، ليعمل اللسان عملا واحدا ، والياء كالكسرة ، فإذا ابتدئوا ردّوه إلى الضم ، الذي هو أصله ، إذ ليس قبله في الابتداء ، فاستثقل . وقد فعلوا ذلك في الهاء في « عليهم وبهم » أتبعوا حركته حركة ما قبلها ، وأصلها الضم ، والإتباع في كلام العرب مستعمل كثير .

« ١٣ » وحجة من كسر الميم مع الهمزة في الجمع أنه أتبع حركة الميم حركة الهمزة ، كما قالوا « عليهي » وكسروا الهاء للياء ، وأتبعوا حركة الميم حركة الهاء . فمن قال « عليهي » بكسر الهاء والميم ، هو بمنزلة من كسر الهمزة والميم في قوله : ( بطون أمهاتكم ) « النحل ٧٨ » ، ومن كسر الهاء وضمّ الميم في « عليهم » هو بمنزلة من كسر الهمزة وفتح الميم ، في قوله : ( بطون أمهاتكم ) ، ومن ضمّ الهمزة وفتح الميم في « بطون أمهاتكم » ، وهو الأصل ، بمنزلة من قال « عليهم » بضم الهاء والميم ، فهو الأصل ، إلا أن تغيير الهاء ، مع الكسرة والياء ، أقوى وأكثر وأشهر من تغيير الهمزة مع الياء والكسرة ، وذلك لخفاء الهاء وجلادة الهمزة .

(١) الحرفان الآخران أولهما في سورة القصص (٥٩ ت) ، وثانيهما في النحل (٧٨ ت) ، وسيأتي ذكره في أول سورة النجم .

« ١٤ » وحجة من ضمّ الهمزة وفتح الميم ( ١٠٤/ب ) أنه أتى به على الأصل ، فلم يحدث تغييرا في الهمزة ، لأنها ليست خفية كالهاء في « عليهم وبهم » وأيضا فإن ذلك لا يلزم في كل مضمومة ، قبلها ياء أو كسرة ، فجرت اللام على ما جرى عليه سائر الكلام ، من ترك الهمزة على أصلها ، وهو الضمّ ، ألا ترى أنهم يقولون : في أخيك حسن ، ويا هؤلاء أف لكم ، وفي أناس ، ونحوه ، فلا يجوز تغيير ضمة الهمزة ، فكذلك همزة « أم » وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الجماعة عليه ، ولا تفاقهم على الضم في الابتداء ، فجرى الوصل على ذلك . فأما الميم فالفتح أصلها (١) .

« ١٥ » قوله : ( يُوصي بها ) قرأ ابن كثير وابن غامر وأبو بكر « يوصي » الأول بفتح الصاد ، ووافقهم حفص على الفتح في الثاني ، وقرأهما الباقر بكسر الصاد .

« ١٦ » وحجة من كسر أنه لما تقدم ذكر « الميت » ، والمفروض في تركته أضاف الفعل إليه ، لأنه هو الموصي ، كأنه قال : من بعد وصية يوصي الميت بها . ففيه تخصيص للمذكور الميت .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه لما كان هذا الحكم ليس يراد به واحد بعينه ، إنما هو شائع في جميع الخلق ، أجراه على ما لم يسم فاعله ، فأخبر به عن غير معين ، فأما قراءة حفص فإنه جمع بين اللغتين ، وأتبع ما قرأ به على إمامه (٢) .

« ١٨ » قوله : ( يَدْخُلْهُ ، وَيُدْخِلْهُ ) قرأهما نافع وابن عامر بالنون ، ومثله موضعان في الفتح « يدخله ، ويعذبه » وفي التغابن : ( يكفر عنه ، ويدخله ) (٣) وفي الطلاق : ( يدخله ) « ١١ » ، وقرأ الباقر بالباء في السبعة .

(١) التبصرة ١/٦٢ - ب ، وزاد المسير ٢٧/١ ، والحجة في علل القراءات السبع

٤٥ / ١

(٢) التبصرة ١/٦٢ ب ، وزاد المسير ٢٨/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٩٦ ،

وتفسير ابن كثير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ٢١١/١

(٣) حرفا سورة الفتح هما (١٧ آ) ، وحرفا سورة التغابن (٩ آ) ، وسيأتي كل

في سورته ، الفقرة « ٦ » ، « ١ » .



« ١٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه أخرج الكلام على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، بعد لفظ الغيبة ، وذلك مستعمل كثير ، قال الله جل ذكره : ( والذين كفروا بآيات الله ولقاءه ) « العنكبوت ٢٣ » فجرى الكلام على لفظ الغيبة ثم قال : ( أولئك يسوا من رحمتي ) فرجع بالكلام إلى الإخبار من الله عن نفسه ، فكذلك هذا . وقال تعالى ذكره : ( بل الله مولاكم وهو خير الناصرين ) « آل عمران ١٥٠ » فأثنى الكلام على لفظ الغيبة ، ثم قال : ( سنلقي في قلوب ) « ١٥١ » فرجع الكلام إلى الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه .

« ٢٠ » وحجة من قرأ بالتاء أنه رد آخر الكلام على أوله ، فلما أتى أوله بلفظ الغيبة في قوله : ( ومن يعص الله ورسوله ، ومن يطع الله ورسوله ) قال : « يعذبه ، ويدخله ، ويكفر » بلفظ الغيبة ، ليأثف الكلام على نظام واحد ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أليق بسباق الكلام<sup>(١)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( واللذان يأتياها ) قرأ ابن كثير بتشديد النون ، ومثله « هذان ، وهاتين ، ( ١/١٠٥ ) وفذانك ، والتذنين »<sup>(٢)</sup> ، ووافقه أبو عمرو على التشديد في « فذانك » خاصة ، وقرأ ذلك<sup>(٣)</sup> الباقر بالتخفيف .

« ٢٢ » وحجة من شدد النون أن في ذلك ثلاثة أقوال : الأول أنه شدد النون ، ليكون التشديد عوضا من الحذف ، الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية ، لأنه قد حذف ألف منها ، لالتقاء الساكنين ، وهما الألف التي كانت في آخر الواحد ، وألف التثنية ، فجعل التشديد في النون عوضا من المحذوف . الثاني أن التشديد وجب لهذه النون ، للفرق بين النون ، التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد ، نحو : زيد وعمرو [ وبين النون التي ]<sup>(٤)</sup> لا تنوين في الواحد

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٤ ، وزاد المسير ٢/٣٣

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (٦٣٦) ، القصص (٢٧٦) ، (٣٢) ، فصلت

( ٢٩ ٢ ) .

(٣) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

ملفوظ به ، تكون النون عوضاً<sup>(١)</sup> منه ، والثالث أن النون شددت للفرق بين النون ، التي تحذف للإضافة ، وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهم معرفة ، فهو لا يضاف ألبتة . وقد قيل إن التشديد في « فذالك » وجب على إدغام اللام في النون ، وذلك أن أصله ذلك ، ثم دخلت نون التشية قبل اللام ، فصار « ذالك » فأدغمت اللام في النون ، على طريق<sup>(٢)</sup> إدغام الثاني في الأول ، فوقع التشديد لذلك . ويجوز أن تكون النون ، التي للتشية ، وقعت بعد اللام ، ثم أدغمت اللام في النون ، على إدغام الأول في الثاني ، فوقع التشديد<sup>(٣)</sup> لذلك . « ٢٣ » وحجة من خفف أنه أجرى المبهم مجرى سائر الأسماء ، فخفف النون ، كما تخفف في كل الأسماء ، وهو الاختيار ، وعليه أتى كلام العرب ، وهو المستعمل ، وعليه أكثر القراء<sup>(٤)</sup> .

« ٢٤ » قوله : ( كرها ) قرأه حمزة والكسائي بالضم ، وفتح الباقون ، ومثله في التوبة والأحقاف<sup>(٥)</sup> غير أن ابن ذكوان وعاصما وافقاهما على الضم في الأحقاف خاصة ، وقرأ ذلك الباقون بالفتح ، وهما لغتان مشهورتان كالفقير والفقير والضعف والضعف والشهد والشهد . وقد قيل إن الكره ، بالضم ، المشقة ، والكره بالفتح الإجمار ، وقيل : الكره ، بالضم ، ما كرهته بقلبك ، وبالفتح الإجمار ، وقيل : الكره ، بالضم ، ما عملته وأنت كاره له من غير أن تجبر عليه ، والكره ، بالفتح ، ما أجبرت عليه . وقال أبو عمرو : الكره بالضم ، كل شيء يكره فعله ، والكره ، بالفتح ، ما استكره عليه . وقال الأخفش : هما

(١) ب : « عوض » وتصويه من : ص .

(٢) لفظ « طريق » سقط من : ص .

(٣) قوله : « فوقع التشديد ... التشديد » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ٣٤/٢ ، والنشر ٢٤٠/٢ ، وتفسير النسفي ٢١٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٧ .

(٥) أول الحرفين (٥٣ أ) وثانيهما (١٥ أ) وسيأتي ذكر هذا في سورة الاحقاف ، الفقرة « (٧) » .

لغتان ، بمعنى المشقة<sup>(١)</sup> والإجبار<sup>(٢)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( مُبَيَّنَّة ، ومُبيِّنَات )<sup>(٣)</sup> قرأ ابن كثير وأبو بكر « مبيَّنة » بفتح الياء ، وكسرها الباقون . وقرأ ابن عامر وحفص وحزمة والكسائي « مبيَّنات » بكسر الياء ، وفتح الباقون ، وذلك حيث وقع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الياء أنه أجراه على ( ١٠٥ / ب ) ما لم يسم فاعله ، أي يبين ، أي يبينها من يقوم فيها وينكرها ، ويبين الآيات أنها آيات ، أي يبينها الله أنها آيات .

« ٢٧ » وحجة من قرأ بكسر الياء أنه أضاف الفعل إلى الفاحشة ، لأنها<sup>(٤)</sup> تبين عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها ، وتبين الآيات عن نفسها أنها آيات لإعجازها . و « الفاحشة » الزنا<sup>(٥)</sup> في قول الحسن والشَّعْبِي ، أي : إن زنت المرأة بزني أُخرجت للحدِّ ، وصلَّح الخُلَع . قال عطاء الخُراساني<sup>(٦)</sup> : هو منسوخ ، كان الرجل إذا تزوج المرأة فأنت بفاحشة كان له أن يأخذ منها كل ما ساق إليها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقال الضَّحَّاك<sup>(٧)</sup> وقتادة : الفاحشة النشوز : إذا نشزت

(١) ص : « في المشقة » .

(٢) ب : « وفي الإجبار » ويطرح الخافض وجهه كما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ٩٧ ، والتبشير ٩٥ ، وزاد المسير ٤٠ / ٢ ، وتفسير النسفي ٢١٥ / ١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٥ ، وكتاب سيبويه ٢٦٨ / ٢ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ -

(٣) أول الحرفين في سورة الأحزاب أيضا والطلاق ( ٣٠ ، ١ ) والثاني في النور ( ٣٤ آ ) وسيأتي نظير الأول في سورة الطلاق ، الفقرة « ١ » .

(٤) ب ، ص : « أنها » فوجهها بإضافة الجار .

(٥) تفسير غريب القرآن ١٢٤ .

(٦) هو ابن أبي مسلم كما ذكر خليفة بن خياط ، وابن عبد الله كما ذكر الذهبي ، له رواية عن بعض الصحابة والتابعين ، وصفه الذهبي بكثرة الإرسال ، ( ت ١٣٥ هـ ) ترجم في الطبقات ٨٠١ ، وميزان الاعتدال ٧٣ / ٣ .

(٧) الضحَّاك بن مزاحم ، تابعي ، مفسر ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبير وروي عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه قرأه بن خالد وعبد الرحمن ابن عوسجة ، ( ت ١٠٥ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٥٨ / ١ / ٢ ، وطبقات ابن سعد ٣٠٠ / ٦ .

عنه ، كان له أن يأخذ منها الفدية ويدعها • وقيل : المعنى : « إلا أن يزني » فيجسّن في البيوت • فهذا كان قبل النسخ بالحدود ، وقيل : الفاحشة البذاء باللسان • وقيل : هي خروجهن من بيوتهم في العدة • وقد شرحنا هذه الآية في كتاب « الهداية » بغاية الشرح<sup>(١)</sup> •

« ٢٨ » قوله : ( محصّنات ، والمحصّنات ) قرأ الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن إلا قوله تعالى : ( والمحصّنات من النساء )<sup>(٢)</sup> فإنه فتح الصاد فيه ، وقرأ الباقون جميع ذلك بفتح الصاد •

« ٢٩ » وحجة من كسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن ، فجعلن أحصن أنفسهن بالعفاف والحرية ، نحو قوله : ( والذين يرمون المحصّنات ) « النور ٤ » أي العفاف الحرائر<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ( التي أحصنت فرجها ) « الأنبياء ٩١ » يراد به العفاف ، أو بالتزويج نحو قوله : ( فإذا أحصن ) « النساء ٢٥ » أي : تزوجن • أو بالإسلام نحو قوله : ( أن يكتح المحصّنات المؤمنات ) « النساء ٢٥ » فهن أحصن أنفسهن بعفاف أو بإسلام •

« ٣٠ » وحجة من فتح<sup>(٤)</sup> الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله ، فجعلن أحصن غيرهن من زوج أو ولي • وإنما خص الكسائي ( والمحصّنات من النساء ) بالفتح لأنه نزل في ذوات الأزواج ، حرّم الله وطأهن ، واستثنى ملك اليمين من السبايا ، فلمن سباهن وطوءهن بعد الاستبراء • وإن كن ذوات أزواج في بلدن ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> •

- (١) التبصرة ١/٦٣ ، والحجة في القراءات السبع ٩٧ ، وزاد المسير ٤١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٦٦/١ ، وتفسير النسفي ٢١٦/١ .  
 (٢) الحرف في السورة نفسها (٢٤٦) •  
 (٣) ب : « الأحرار » ، وتصويبه من : ص •  
 (٤) ص : « كسر » •

(٥) زاد المسير ٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/أب ، وتفسير النسفي ٢١٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٤ •

« ٣١ » قوله : ( وأُحِلَّ لَكُمْ ) قرأه حفص وحمزة والكسائي بضم الهمزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء .

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله ، لا إله إلا هو ، وعطفه على ما قبله ، مما أضيف الفعل فيه إلى الله جلّ ذكره في قوله : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » أي : كتب الله ذلك عليكم ، وأحلّ لكم ما وراء ذلك . ف « ما » في موضع نصب .

« ٣٣ » وحجة من ضم الهمزة أنه بنى ( ١٠٦/أ ) الفعل ، لما لم يسم فاعله على ما جرى من الكلام في أول الآية في قوله : ( حرّمت عليكم ) « ٢٣ » على ما لم يسم فاعله ، فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرّم عليكم كذا وأحلّ لكم كذا ، فهذا أليق بتجانس الكلام وارتباط بعضه ببعض . والاختيار فتح الهمزة ، لقرب اسم الله جلّ ذكره منه ، وبعد « حرمت » منه ، ولأن<sup>(١)</sup> عليه أهل الحرمين وأكثر القراء<sup>(٢)</sup> .

« ٣٤ » قوله : ( فإذا أُحصِنَ ) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد .

« ٣٥ » وحجة من ضمّ أنه أضاف الفعل إلى الأزواج ، أو إلى الأولياء ، فجرى على ما لم يسم فاعله ، وقمن مقام الفاعل لحذفه ، وهنّ الإماء ، فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج ، أو فإذا أحصنهن الأولياء بالنكاح ، فزنيْن ، فعليهن نصف ما على الحرائر من المسلمات ، اللواتي لم يتزوجن من الحد ، إذا زنين . وذلك خمسون جلدة .

« ٣٦ » وحجة من فتح الهمزة أنه أسند الفعل إليهن ، على معنى : فإذا أسلمن . وقيل : فإذا عففن ، وقيل : فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج ، فالحد لازم لهن إذا زنين في<sup>(٣)</sup> الوجوه الثلاثة . ومن ضمّ الهمزة فإنما يجعل الحد لازماً لهن إذا زنين

(١) ب : «لأن» وبالأو عطفًا وجهه كما في : ص .

(٢) معاني القرآن ١/٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٨/١٧٠ ، والحجة في القراءات

السبع ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٥٢ ، وتفسير النسفي ١/٢١٩

(٣) ب : «من» ورجعت ما في : ص .

بعد التزويج لاغير . وقد أجمع على وجوب الحد على المملوكة إذا زنت ، وإن لم تكن ذات زوج ، ولولا إجماع أهل الحرمين ، مع غيرهم ، على الضم لكان الاختيار فتح الهمزة ، لصحة معناه في الحكم<sup>(١)</sup> .

« ٣٧ » قوله : ( إلا أن تكون تجارة ) قرأ الكوفيون بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

« ٣٨ » وحجة من نصب أنه أضمر في « كان » اسمها ، ونصب « تجارة » على خبر كان ، على تقدير : إلا أن تكون الأموال تجارة ، فأضمر الأموال ، لتقدم ذكرها . وكان ذلك أولى لينتظم بعض الكلام ببعض ، وفيه على هذا حذف مضاف تقديره : إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، ليكون الخبر هو الاسم . وقيل التقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة . فهذا تقدير حذف فيه ، لأن الأول هو الثاني .

« ٣٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة ، بمعنى : وقع وحدث ، فرفع بها ، واستغنى عن الخبر ، على معنى : إلا أن تحدث تجارة ، أو تقع تجارة . والعرب تقول : كان أمر ، أي حدث أمر . ولولا إجماع الحرمين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب ، لمطابقة آخر الكلام مع أوله<sup>(٢)</sup> .

« ٤٠ » قوله : ( مُدْخَلًا ) قرأه نافع بفتح الميم ، وضمّها الباقون ، ومثله في الحج<sup>(٣)</sup> . وكلهم ضمّ ( مُدْخَلٌ صِدْقٌ ) في بني إسرائيل « ٨٠ » لتقدم قوله : ( وأَدْخِلْنِي ) .

« ٤١ » وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدرا لفعل ثلاثي مضمر ، دل عليه الرباعي الظاهر ( ١٠٦/ب ) ، وهو قوله : ( مُدْخَلُكُمْ ) أي : ندخلكم فتدخلون مدخلا ، أي : دخولا فدخلوا ومدخل مصدران للثلاثي ، بمعنى واحد ، ويجوز أن

(١) زاد المسير ٥٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ، وتفسير ابن كثير ٤٧٦/١ ، وتفسير النسفي ٢٢٠/١ .  
(٢) زاد المسير ٦٠/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٢١/١ ، ومغني اللبيب ٥٥٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٨/١ .  
(٣) الحرف فيها ( ٥٩٦ ) ، وسيأتي في سورته الفقرة « ١٦ » .

يكون « مدخلا » ، بالفتح ، مكانا ، أي : يدخلكم مكانا ، فيتعدى إليه « يدخلكم » ، على المفعول به ، وحسن ذلك ، لأنه قد وصف بالكريم ، كما قال :  
( ومقام كريم ) « الشعراء ٥٨ » .

« ٤٢ » حجة من ضم أنه أجراه مصدرا على ما قبله ، وهو « يدخلكم » ، ولم يحتج<sup>(١)</sup> إلى إضمار ثلاثي ، فنصبه على المصدر . فالميم في حركتها كحرف المضارعة في حركته ، إن كان مفتوحا فتحت الميم ، وإن كان مضموما ضمت<sup>(٢)</sup> الميم ، وفي الكلام مفعول محذوف ، لأن الفعل لما نقل إلى الرباعي تعدى إلى مفعول ، تقول : دخلت في دار زيد وأدخلت عمرا في دار زيد . فأصل « دخلت » أن لا يتعدى ، لأن تقيضه لا يتعدى ، وهو « خرجت » . وحكى النحويون : دخلت الدار ، فعدوه بغير حرف وهو شاذ ، والتقدير : ويدخلكم الجنة مدخلا كريما ، أي إدخالا ، فمدخل وإدخال مصدران لـ « أدخل » ، كما كان « دخول ومدخل » مصدرين لـ « دخل » . ومعنى : « كريم » حسن ، كما قال : ( من كل زوج كريم ) « الشعراء ٧ » أي : من كل جنس حسن . ويجوز أن يكون « مدخل » ، بالضم ، مكانا ، ويتعدى إليه « يدخلكم » . تعدى إلى المفعول ، فلا تضر مفعولا آخر ، وحسن ذلك لنعته بالكريم ، وكذلك قوله : ( مدخل صدق ومخرج صدق ) في « سبحان ٨٠ » هما مصدران ، جريا على « أدخلني وأخرجني » والمفعول محذوف . ويجوز أن يكونا مكانين فينصبا<sup>(٣)</sup> على المفعول به ، ولا نضر مفعولا ، وحسن ذلك لإضافتهما إلى « صدق » ، كما كان ذلك في قوله : ( في مقعد صدق )<sup>(٤)</sup> « القمر ٥٥ » .  
« ٤٣ » قوله : ( واستلوا ) قرأه ابن كثير والكسائي بغير همز في الفعل

(١) ص : « ولا يحتاج » .

(٢) ب : « ضمت » والوجه ما في : ص .

(٣) ب : « فنصبا » ، ص : « فينصبان » ورجحت ما أثبتته .

(٤) زاد المسير ٦٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٢٢/١

المُتَوَاجِه به خاصة ، مع الواو والفاء على تخفيف الهمز ، أَلْقِيَا<sup>(١)</sup> حركة الهمزة على السين الساكنة قبلها ، فَحَرَّكَ السَّيْنَ ، وحَذَفَا الهمزة ، على أصل تخفيف الهمز ، وخصَّصًا هذا بالتخفيف لكثرة استعماله ، وتصرفه في الكلام ، وثقل الهمزة ، وذلك في الأمر المُتَوَاجِه به إذا كان قبله واو أو فاء ، وحسَّن ذلك لإجماعهم على طرح الهمزة ( ١٠٧/أ ) في قوله : ( سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ ) « البقرة ٢١١ » ، وفي قوله : ( سَلِّهُمْ أَشْهُم ) « القلم ٤٠ » وإنما خصَّ المُتَوَاجِه به بطرح الهمزة دون غيره ، كما فعلت العرب بطرح لام الأمر في المواجهة ، وإثباتها في غير المواجهة ، فيقولون : « قم ، خذ » . فإن كان غير مُتَوَاجِه به لم تطرح اللام ، نحو : ليقيم زيد ، ليخرج عمرو ، فكذلك هذا ، وإنما فُعل ذلك مع الواو والفاء ، لأنهما يوصل بهما إلى اللفظ بالسين ، لأن أصلها السكون ، وحركة الهمزة عليها عارضة ، لا يُعتدُّ بها ، فقامت الواو والفاء مقام ألف الوصل ، التي للابتداء يؤتى بها . وقرأ الباقون بالهمزة على الأصل ، وهما لغتان ، والهمز أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولإجماعهم على الهمز في غير المُتَوَاجِه به ، نحو : « وليسألوا »<sup>(٢)</sup> .

« ٤٤ » قوله : ( عَقَدَتْ ° ) قرأ الكوفيون « عقدت » بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

« ٤٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على ظاهر اللفظ من فاعلين ، لأن كل واحد من المتحالفين كَمَرَّ يمينًا عند المخالفة على الأجر ، فهو من باب المفاعلة ، والتقدير : والذين عاقدت أيمانكم أيمانهم ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه . وهذا مما جرى الكلام فيه على غير من هو له ، فجعل الأيمان هي العاقدة ، والمعنى : أن العاقد هو الحالف ، [ وإذا كان العاقد هو الحالف ]<sup>(٣)</sup> وجب أن يجيء على المفاعلة ، لأن كل واحد من الفريقين عَقَدَ حلفًا للآخر .

(١) ب : « القا » وتوجيهه من : ص .

(٢) التبصرة ٦٣/أب ، وزاد المسير ٧٠/٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٣ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .



« ٤٦ » حجة من قرأ بغير ألف أنه أضاف [ الفعل ]<sup>(١)</sup> إلى الإيمان ، والمراد إضافة الفعل إلى المخاطبين المتحالفين في المعنى ، دون من خالفهم ، وفيه حذف مفعول ، والتقدير : والذين عقدت أيمانكم حلفهم ، ثم حذف ، فهو محمول على لفظ الإيمان ، فأسند الفعل إليها ، دون أصحاب الإيمان ، فلما أسند الفعل إلى الإيمان ، في ظاهر اللفظ ، لم يحتج إلى المفاعلة ، لأن يمين القوم الآخرين لا فعل لها ، فهذا في هذه القراءة محمول على اللفظ ، لفظ الإيمان ، دون أصحاب الإيمان . وهو في القراءة الأولى محمول على أصحاب الإيمان ، وهم فريقان كل واحد حالف محلول له ، فحمل على المفاعلة ، وهو باب المعاقدة بالإيمان ، والقراءة بالألف أقوى في نفسي ، لأن المقصود بالآية أصحاب الإيمان لأن لا فعل ينسب إليها حقيقة ، فبابه المفاعلة ، مع أن الأكثر من القراء عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٤٧ » قوله : ( بالبخل ) قرأ حمزة والكسائي بفتحتين . وقرأ الباقون [ بضم ]<sup>(١)</sup> الباء وإسكان الخاء ، ومثله في الحديد<sup>(٢)</sup> ، وهما لفتان ( ١٠٧/ب ) مشهورتان ، وفيه لغة ثالثة وهي فتح الباء وإسكان الخاء ، وكلها مصادر مسموعة . فمن قال : « البَخْل » جعله ك « الفقْر » ، ومن قال « البُخْل » جعله ك « الفقْر » ، ومن قال « البَخْل » جعله ك « الكَرَم » ، حكى سيبويه : بَخْل بَخْلًا<sup>(٣)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( وإن تك حسنة ) قرأ الحرمان بالرفع ، جعلاً « كان » تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى : حدث ووقع . وقرأ الباقون بالنصب جعلوا : « كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمروا فيها اسمها ، ونصبوا « حسنة » .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ٦٣/ب ، والتيسير ٩٦ ، وزاد المسير ٧١/٢

(٣) الحرف فيها (٢٤) .

(٤) كتاب سيبويه ٢٦٨/٢ ، وادب الكاتب ٤٣٠ ، والحجة في القراءات ،

السبع ٩٩ ، وزاد المسير ٨٢/٢

على خبر « كان » وحسن الإضمار ، لتقدم ذكر « مثقال ذرة » ، فالتقدير : وإن تكن الحسنة مثل ذرة • وإنما جعلت الحسنة هي الاسم ، وقد كانت خبراً ، لأنها هي مثقال الذرة ، فقدّمت الحسنة ، وجعلتها الاسم ، لإجماعهم على التاء في « تك » وحسن ذلك لأنها هي مثقال الذرة ولو أضمرت المثقال لقبّح الإتيان بالتاء في « تك » فأضمرت ما يليق بالتاء ، وهو الحسنة ، وجعلت « مثقال ذرة » الخبر ، لأنه هو الحسنة ، فكل واحد محمول على الآخر ، وهو هو ، ودلّ على هذا التقدير ثبوت التاء في « تك » ، وإجماعهم على قوله : ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) « الأنعام ١٦٠ » فالتضعيف في هذا بعشرة أمثال كالتضعيف في قوله : ( يضاعفها )<sup>(١)</sup> •

« ٤٩ » قوله ( تسوّى بهم الأرض ) قرأه نافع وابن عامر بفتح التاء ، مشدّد السين ، وقرأه حمزة والكسائي كذلك ، إلا أنهما خفّفا السين وأمالا • وقرأ الباقون بضم التاء ، وتخفيف السين •

« ٥٠ » وحجة من قرأ بضم التاء أنه جعله فعلاً لم يسمّ فاعله ، من التسوية ، مثل قوله : ( على أن تسوّى بنائه ) « القيامة ٤ » وأقام « الأرض » مقام الفاعل ، على معنى : لو يجعلون والأرض سواء ، أي تراباً ، كما فعل بالبهائم ، ودليله قوله : ( ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً ) « النبأ ٤٠ » •

« ٥١ » وحجة من فتح التاء ، وشدّد السين أنه بنى الفعل على « يتفعل » فأسنده إلى « الأرض » ، فارتفعت بفعالها ، وأصله « تنسوى » ثم أدغم التاء ، وهي الثانية ، في السين ، فهو في العلة والحجة مثل « تساءلون به » ومثل « تظاهرون » ، وقد مضى تفسيره<sup>(٢)</sup> • وفي الكلام اتساع ، وذلك أنه جعل « الأرض تنسوى بهم » ، وليس لها فعل ، والمراد به المخبر عنهم ، وهم الذين كفروا ، يودون : لو يصيرون ينسوون بالأرض ، وهو مثل : ألقم فاه الحجر ،

(١) زاد المسير ٨٤/٢ ، والنشر ٢٤١/٢ ، وتفسير النسفي ٢٢٦/١ ، وجاء بآخر الفقرة المتقدمة في « ب » مايلي : أول التاسع •

(٢) راجع الفقرة « ١ » من هذه السورة •

وأدخل زيد القبر ، ونحوه ، لما علم المعنى اتسع فيه ، فأقيم الذي ليس له المعنى مقام الفاعل إذ لا يشكل<sup>(١)</sup> .

« ٥٢ » وحجة من فتح التاء ، وخفف السين أنه حذف إحدى التائين استخفافا ( ١٠٨/أ ) ، كما فعل في « تساءلون وتظاهرون » ، وقد تقدم الكلام على علة ذلك . وحسن حذف التاء ، وترك الإدغام ، لئلا يتوالى مشددان : [ وهما ]<sup>(٢)</sup> السين والواو ، وفي ذلك ثقل . والقراءة بالتشديد ، وفتح التاء أولى<sup>(٣)</sup> ، لأنه الأصل ، وعليه أهل المدينة ، فأما الإمالة فيه والفتح فقد تقدمت علة ذلك<sup>(٤)</sup> . « ٥٣ » قوله : ( أو لامستم ) قرأه حمزة والكسائي ( أو لمستم ) بغير ألف ، ومثله في المائدة<sup>(٥)</sup> ، أضافا الفعل والخطاب للرجال دون النساء ، على معنى : مس بعض الجسد بعض الجسد ، ومس اليد الجسد ، فجرى الفعل من واحد ، ودليله قوله : ( ولم يمسسني بشر ) « آل عمران ٧٠ » ولم يقل : يماسسني . وقوله : ( لم يطمئن ) « الرحمن ٥٦ » ولم يقل : يطمئن ، وأيضا فإن اللمس يكون بغير الجماع ، كالغمز والإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وعبيدة<sup>(٦)</sup> وعطاء والشعبي وابن جبير . وغيرهم يقولون : إن اللمس في هذا الإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر<sup>(٧)</sup> ، ويبعض جسده إلى بعض جسدها ، فحتمل على غير الجماع . فهو من واحد كما قال : ( وأتانا لمسنا السماء ) « الجن ٨ » فهو لمس بغير يد ، واللمس على وجهين :

(١) ب : « يشكل » ورجحت ما في : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : « بفتح التا وتشديد السين » .

(٤) راجع « أقسام علل الإمالة » الفقرة « ١٥ » ، وانظر زاد ٨٦/١ ، والمختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب - ٢٥/أ .

(٥) الحرف فيها ( ٦٢ ) .

(٦) هو عبيدة بن عمرو ، الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، أخذ القراءة عرضا عن ابن مسعود وروى عنه وعن علي ، وأخذ القراءة عنه عرضا إبراهيم النخعي وأبو إسحاق وروى عنه ابن سيرين ، ( ت ٧٢هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ . ٥٠ ، وطبقات القراء ٩٨/١

(٧) قوله : « وهو قول . . وابن عمر » سقط من : ص .

لس باليد ولس بغير يد ، نحو ما ذكرنا في السماء ، وقرأ الباقون ( لامستم )  
بألف ، جعلوا الفعل من اثنين ، وجعلوه من الجِماع ، فجرى على المفاعلة ، لأن  
الجِماع لا يكون إلا من اثنين ، ويجوز أن يكون اللمس من واحد كـ « عاقبت  
اللس » ، وتتفق القراءتان (١) .

« ٥٤ » قوله : ( إلا قليلٌ مَنَّهُم ) قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء ،  
وعلى الإنباع لمصاحف أهل الشام ، فإنها في مصاحفهم بالألف ، فأجرى النفي مجرى  
الإيجاب في الاستثناء ، لأن الكلام فيهما يتم دون المُستثنى ، تقول : ما جاءني  
أحد ، ف يتمّ الكلام ، وتقول : ما جاءني القوم ، ف يتمّ الكلام ، ثم تستثني ، إذا  
شئت فيهما ، بعد تمام الكلام ، فجرى النصب في النفي (٢) مجرى الإيجاب ، لاتفاقهما  
في تمام الكلام قبل المستثنى . وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع  
في « فعلوه » ، وهو وجه الكلام ، وعليه الأصول ، لأن الثاني يغني عن الأول  
تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتقول : ما جاءني إلا زيد ، فدل على الأول ،  
وبغني عنه من غير نقص في معناه ، فاختر فيه الرفع مع ذكر « أحد » ، إذ  
لا يجوز فيه غير الرفع ، مع حذف « أحد » ، وهو الاختيار لأن أكثر المصاحف  
لا ألف فيها في « قليل » ، ولأن عليه بُني الإعراب ، وهو الأصل  
في الإعراب ، وعليه جماعة القراء (٣) .

« ٥٥ » قوله : ( كأن لم تكن ) قرأه ابن كثير وحفص بالتاء ، لتأنيث المودة ،  
فحمل ( ١٠٨/ب ) على ظاهر اللفظ فأثَّث الفعل لتأنيث لفظ المودة . وقرأ  
الباقون بالياء ، إذ المودة والوُد بمعنى ، فحُمِّل على المعنى ، ولأن تأنيث المودة غير  
حقيقي ، ولأنه قد فرّق بين المؤنث وفعله بقوله : ( بينكم وبينهم ) ، والتفريق يقوم  
مقام التأنيث . وقد مضى الكلام على هذا في قوله : ( ولا يقبل منها شفاعة )  
« البقرة ٤٨ » والاختيار الياء ، لأن الجماعة عليه ، ولما قدّمنا من العلة في

(١) زاد المسير ٩٢/٢ ، وتفسير ابن كثير ٥٠٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٢٧/١ ،  
والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٥ .

(٢) ص : « النفي في النصب » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ ، وزاد المسير ١٢٥/٢ ، والمقنع ١٠٣ .  
وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٩ .

اختيار الياء ، في « يقبل منها شفاعاة » في البقرة (١) .

« ٥٦ » قوله : ( ولا تظلمون فتيلًا ) قرأه ابن كثير وحزمة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة في قوله : ( ألم تر إلى الذين قيل لهم ) . وقرأه الباقون على الخطاب للنبي ومن معه ، وقوّى ذلك أن قبله خطابا للنبي ، في قوله : ( قل متاع الدنيا قليل ) ، ومخاطبة النبي خطاب لأُمَّته ، كما قال : ( يا أيُّها النبي إذا طَلَّقْتُمُ النساء ) « الطلاق ١ » وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراء عليه ، ولإجماع نافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو عليه (٢) .

« ٥٧ » قوله : ( يَتَّ طائفة ) قرأه أبو عمرو وحزمة بالإدغام ، وأظهر الباقون وفتحوا التاء .

« ٥٨ » وحجة من أدغم أن التاء لما كانت من مخرج الطاء حسن فيها الإدغام ، إذ كانا من مخرج واحد فأشبهها المثليين ، وقوّى ذلك أنك تنقل التاء بالإدغام إلى حرف قوي ، أقوى من التاء بكثير ، ففي الإدغام زيادة قوة في الدغم ، وذلك مما يحسّن جواز الإدغام ويقويه .

« ٥٩ » وحجة من أظهر أن التاء لما كانت متحركة منفصلة ، لأنها لام الفعل ، مفتوحة في الفعل الماضي ، وليست بتاء تأنيث قويت بالحركة ، فبعثد الإدغام فيها ، لأنك تحتاج ، إذا أدغمت ، أن تسكن التاء ، ثم تدغمها ، فتغيرها مرة بعد مرة ، وذلك تغيير بعد تغيير ، بخلاف ( وقالت طائفة ) « آل عمران ٧٣ » التي الإدغام فيها عليه العمل ، والإظهار بعيد لسكونها ، ولذلك فتح التاء من أظهر ، لأنه فعل ماضٍ آخر مبني على الفتح ، والإظهار أحب إليّ ، لأنه الأصل ، وعليه الجماعة (٣) .

« ٦٠ » قوله : ( ومنّ أصدق ) قرأه حمزة والكسائي ، في الصاد إذا

(١) راجع الفقرة « ٢٣ ، ٢٤ » من سورة البقرة .

(٢) ص : « ولإجماع أهل الحرمين وعاصم وغيره » ، وانظر زاد المسير ١٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٥/ب .

(٣) زاد المسير ١٤٢/٢ ، وراجع الفقرة « ٤ » فصل « إدغام التاء

في الذال .. » .

اسكنت ، وأنت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعا في كتاب الله<sup>(١)</sup> ، بين الصاد والزاي ، لأن الصاد حرف مهموس ، وبعدها الدال حرف مجهور ، ففُتِرَت الصاد من الدال بأن خُلِطَ لفظها بالزاي ، لأنه حرف مجهور ، مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وحسن ذلك ، لأن الصاد والزاي من مخرج واحد ، ومن خروف الصفير . وقرأ الباقون بصاد خالصة ( ١٠٩ / أ ) على الأصل ، واتباعاً للخط ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( فَتَبَيَّنُوا ) قرأه حمزة والكسائي بالشاء ، من التثبت في موضعين ، في هذه السورة وفي موضع في الحجرات<sup>(٣)</sup> . وقرأ الباقون بالياء ، من التبيين .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالشاء ، أنه لما كان معنى الآية الحض للمؤمنين على التآني ، وترك الإقدام على القتل ، دون تثبت وتبين ، أتى بالتثبت ، لأنه خلاف الإقدام ، والتثبت أفسح للمأمور من التبين لأن كل من أراد أن يتثبت قدر على ذلك ، وليس كل من أراد أن يتبين قدر على ذلك<sup>(٤)</sup> ، لأنه قد يتبين ولا يتبين<sup>(٥)</sup> له ما أراد بيانه .

« ٦٣ » وحجة من قرأ بالياء ، من البيان ، أنه لما كان معنى الآية : افحصوا عن أمر من لقيتموه ، واكشفوا عن حاله قبل أن تبطشوا بقتله ، حتى تتبين لكم حقيقة ما هو عليه من الدين حمل على التبين ، لأنه به يظهر الأمر ، وأيضا فإن التبين يعم التثبت ، لأن كل من تبين أمرا فليس يتبينه ، إلا بعد تثبت ، ظهر له ذلك الأمر أولم يظهر له ، لا بد من التثبت مع التبين ، ففي التبين معنى التثبت ، وليس كل من تثبت في أمر يتبينه . قد يتثبت ولا يتبين له الأمر ، فالتبين أعم [ من التثبت ]<sup>(٦)</sup>

(١) وهذه الاحرف على توالي ترتيب السور في النساء ( ١٢٢ ) ، الانعام ( ٤٦ ، ٥٧ ) ، الأنفال ( ٥٧ ) ، يونس ( ٣٧ ) ، يوسف ( ١١١ ) . الحجر ( ٩٤ ) ، القصص ( ٢٣ ) ، الطارق ( ١٢ ) ، الزلزلة ( ٦٢ ) .

(٢) التبصرة ١/٦٤ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢/٢٤٢

(٣) هو ( ٦٢ ) ، وسيأتي في أول سورتها .

(٤) ص : « عليه » .

(٥) ص : « يتثبت » .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

في المعنى لاشتماله على الثبوت ، وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه قال : « التين والعجلة من الشيطان ، فتبينوا »<sup>(١)</sup> . والاختيار القراءة بالياء ، لعموم لفظها ولأن أكثر القراء عليها<sup>(٢)</sup> ، ولأن<sup>(٣)</sup> بها قرأ أبو عبد الرحمن والحسن وأبو جعفر وشيبة والأعرج وقتادة وابن جبير ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . وقرأ ابن مسعود وابن وثاب وطلحة والأعمش وعيسى بالثاء ، وهو اختيار الطبري<sup>(٤)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( السلام لست مؤمنا ) قرأه حمزة ونافع وابن عامر بغير ألف ، على معنى الاستسلام والالتقياد ، ومنه قوله : ( وألقوا إلى الله يومئذ السكم ) « النحل ٨٧ » فالمعنى : لا تقولوا لمن استسلم إليكم واقفاد لست مسلما فتقتلوه حتى تتبينوا أمره . وقرأ الباقر « السلام » بألف ، على معنى السلام ، الذي هو تحية الاسلام ، وعلى معنى : لا تقولوا لمن حياكم تحية الاسلام لست مؤمنا ، فتقتلوه ، لتأخذوا سلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : لا تقولوا لمن كفّ يده عنكم واعتزلكم لست مؤمنا . حكى الأخفش أنه يقال : أنا سلام ، أي معتزل عنكم ، لانخالطكم ، ومنه ( ١٠٩/ب ) قوله : ( وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ) « الفرقان ٦٣ » لم يخبر عنهم أنهم حيوهم بالسلام إنما معناه : قالوا براءة منكم لانخالطكم . وبالألف قرأ ابن عباس وابن جبير وابن هرمز وقتادة والجحدري وابن سيرين . والألف أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أبين في المعنى . وقد روي في ما قال لهم الرجل الذي قتلوه ، ونزلت هذه الآية بسببه ، أنه قال لهم : إني مسلم ، ورؤي أنه شهد أن لا إله إلا الله فلم يصدقوه ، وقتلوه ورؤي أنه قال لهم : السلام عليكم ، فاتهموه وقتلوه ، وهذا

(١) الترمذي «كتاب البر والصلة» وفيه : «الآناة» وليس فيه «فتبينوا» ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب . وانظر أيضا النهاية في غريب الحديث ١٧٥/١ .  
(٢) ص : «عليه» .

(٣) ب : «ولأنه» ورجحت مافي : ص .

(٤) هو محمد بن جرير أبو جعفر ، صاحب التفسير والتاريخ ، اخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن والعباس بن الوليد وروى الحروف عن هذا وعن يونس ابن عبد الأعلى والتغلبى وأبي كريب ، وعنه الداجوني وعبد الواحد بن عمر والفرغاني ، (ت ٣١٠ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٧١٠ ، وطبقات القراء ١٠٦/٢ .

كله يدل على السلام<sup>(١)</sup> .

« ٩٥ » قوله : ( غير أولي الضرر ) قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب ، على الاستثناء من القاعدين ، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول ( لا يستوي القاعدون ) . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل ( غير أولي الضرر ) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » عُلِمَ أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت ، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين . وروى زيد<sup>(٢)</sup> بن ثابت أن ابن أمّ مكتوم الأعشى لمّا نزل « لا يستوي القاعدون » . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل ( غير أولي الضرر ) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » ، عُلِمَ أنه أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد<sup>(٣)</sup> وشبل وابن الهادي<sup>(٤)</sup> وهو أحب إليّ ، وهو اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر . وقرأ الباقر بالرفع على أن « غير » صفة لـ « القاعدين » ، كما قال : ( غير المغضوب عليهم ) « الفاتحة ٧ » فأنت [ غير ]<sup>(٥)</sup> صفة لـ « الذين » ، إذ لا يتقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى

(١) ص : «الإسلام» ، انظر الحجة في القراءات السبع ١٠١ ، وزاد المسير ١٧٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٥٣٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٤٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٤ (٢) ص : «عن زيد» .

(٣) هو عبد الله بن ذكوان ، محدث كبير ، وفقه أهل المدينة ، (ت ١٣١ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٩/٢/٢ ، وميزان الاعتدال ٥٢٦/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٤

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللبثي أبو عبد الله المدني ، روى عن ثعلبة ابن أبي مالك ، وله رؤية ، وعمير مولى أبي النجم ومعاذ بن رفاعه وعبد الله بن خباب وعبد الله بن دينار وسواهم ، وعنه شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري وإبراهيم ابن سعد ومالك والليث بن سعد ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان ، (ت ١٣٩ هـ) ، ترجم في تهذيب التهذيب ٣٣٩/١١

(٥) تكملة موضحه من : ص .



النكرة ، وكذلك « القاعدون » ، فلذلك وُصفوا بـ « غير » ، وهي لا تكون إلا [ صفة ]<sup>(١)</sup> النكرة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٦ » قوله ( يَؤْتِ ) الثاني ، قرأه أبو عمرو وحسزة بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة الذي قبله ، وهو قوله : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ ) « ١١٤ » أي : يؤتيه الله أجراً عظيماً .

« ٦٨ » وحجة من قرأ بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بمنزلة قوله : ( سنلقي في قلوب الذين كفروا الرّشع ) « آل عمران ١٥١ » بعد قوله : ( بل الله مولاكم ) ، وهو إجماع<sup>(٣)</sup> .

« ٦٩ » قوله : ( يَدْخُلُونَ ) قرأه أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بضم الياء وفتح الخاء ، ومثله في مريم ( ١١٠/أ ) والأول من غافر<sup>(٤)</sup> ، أضافوا الفعل إلى غيرهم ، لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله جلّ ذكره إياها ، فهم مفعولون في المعنى ، فبنوا الفعل للمفعول على ما لم يسم فاعله ، وقد أجمعوا على قوله : ( وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) « إبراهيم ٢٣ » ( ويُدخلهم جنات ) « المجادلة ٢٢ » وهو كثير . وقرأ الباقون بفتح الياء وضمّ الخاء ، أضافوا الفعل إلى الداخلين ، لأنهم هم الداخلون بأمر الله لهم ، دليله قوله : ( ادْخُلُوا الجنة ) « الأعراف ٤٩ » وقوله : ( ادْخُلُوهَا بِسَلام ) « الحجر ٤٦ » وهو أيضاً

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٨٣/١ ، وتفسير الطبري ٨٥/٩ ، وتفسير القرطبي ٢٤٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ٥٤٠/١ ، وزاد المسير ١٧٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٥١ .

(٣) النشر ٢٤٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب .

(٤) الحرفان على التوالي ( ٦ . ٤٠ ) ، وبسبب ذكرها في السور المذكورة ، الفقرة « ١٩ ، ٣ ، ٩ » .

كثير ، فالقراءتان متداخلتان ، لأنهم إذا أمروا بالدخول دخلوا ، ولأنهم لا يدخلونها حتى يدخلهم الله إياها ، فهم داخلون مُدخلون \* وعلى هذه العلة تجري قراءة أبي عمرو بضم الياء في سورة الملائكة<sup>(١)</sup> تفرّد بذلك ، وعلى ذلك تجري قراءة ابن كثير وأبي بكر في الثاني من غافر ( سيدخلون ) « ٦٠ » بضم الياء ، والباقون بفتح الياء فيها<sup>(٢)</sup> .

« ٧٠ » قوله : ( أن يُصلِحاً ) قرأ الكوفيون بضم الياء ، وكسر اللام ، من غير ألف مخففاً ، وقرأه الباقر بفتح [ الياء و ]<sup>(٣)</sup> اللام والتشديد ، وبألف بعد الصاد .

« ٧١ » وحجة من قرأ بضم الياء أنهم جعلوه مستقبل « أصلح » لأن الإصلاح من المصلح بين المتنازعين مستعمل ، قال الله : ( فأصلحوا بين أخويكم ) « الحجرات ١٠ » ، وقال : ( وأصلحوا ذات بينكم ) « الأنفال ١ » ، وقال : ( أو إصلاح بين الناس ) « النساء ١١٤ » وقال : ( فأصلح بينهم ) « البقرة ١٨٢ » ، وإتيان « صلح » بعده ليس على المصدر ، إنما هو اسم كالعطاء ، فهو نصب بـ « يصلحها » نصب المفعول ، كما تقول : أصلحت ثوباً \* ويجوز أن تنصب على مصدر فعل ثلاثي مضمر ، على تقدير : أن « يصلحها » فيصلح ما بينهما صلحاً \* وفي حرف ابن مسعود : ( فلا جئناح عليهما إن أصلحاً بينهما صلحاً ) ، فهذا يدل على الإصلاح دون التصالح .

« ٧٢ » وحجة من قرأ بألف وفتح الياء أنه لما رأى الفعل من اثنين من زوجة وزوج ، وهما المذكوران في أول الكلام ، أتى الفعل من باب المفاعلة ، التي ثبت للاثنين ، فجاء على : تصالح الرجلان يتصالحان ، ثم أدغمت الياء في الصاد ، ونصب « صلحاً » كنصبه في القراءة الأولى على الوجهين ، والمعروف في كلام العرب

(١) أي سورة فاطر والحرف فيها ( ٣٣ ٢ ) .

(٢) تفسير النسفي ٢٥٢/١

(٣) تكملة لازمة من : ص .

التصالح عند التنازع ، ف « يصالحا » أولى به من « الإصلاح » وهو مروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد والطبري ، وهو أحب إلي<sup>(١)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( وإن تكلّوا ) قرأه حمزة وابن عامر بضم اللام ، وبعدها واو واحدة ساكنة ، وقرأ الباقون بإسكان اللام ، وبعدها واو إن الأولى منهما<sup>(٢)</sup> مضمومة .

وحجة من قرأ بضم ( ١١٠/ب ) اللام أنه جعله من : ولي يلي ، وأصله « توليوا » ، ثم حذفت الواو ، التي هي فاء الفعل ، على الأصول ، للاعتلال في « يَعد ويَزن » ، فدلّل حمله على « ولي » أن بعده « أو تعرضوا » ، فهو نقيض « تلوا » ، لأن ولاية الشيء الإقبال عليه ، ونقيضه الإعراض عنه ، فإنما قيل لهم : « وإن تلوا الأمر فتعدّلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدّلوا فيه إن وليتموه » فإن الله كان بفاعلمون خبيراً . ولما كان من قرأه بضم اللام معناه الإعراض لأن اللّتي في الشيء العوج فيه ، والعوج في الحق الإعراض عن إقامته ، ف « تلوا » بواو<sup>(٣)</sup> في المعنى هو الإعراض ، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين الولاية ونقيضها الإعراض ، والقراءة بواو<sup>(٣)</sup> تفيد معنى واحداً ، لأن اللّتي هو الإعراض ، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها ، وذلك أن أصله « تلوا » ، فاستثقلت الضمة على الواو ، وبعدها واو أخرى ، وألقت الحركة على اللام ، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ، فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام واو<sup>(٣)</sup> . وقيل : إنما أبدل من الواو المضمومة همزة ، ثم خفّفها بإلقاء حركتها على اللام ، فصارت « تلوا » ، وأصلها « تلوا » ، فتتفق القراءتان على هذا التقدير .

(١) زاد المسير ٢/٢١٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٦٢ ، وتفسير النيسفي ١/٢٥٤ ، والنشر ٢/٢٤٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٢/ب .

(٢) لفظ « منهما » سقط من : ص .

(٣) لفظ « بواو » سقط من : ص .

« ٧٤ » وحجة من قرأ بإسكان اللام أنه جعله من « لوى يلوي » إذا أعرض ، وأصله « تلويوا » ثم أُلقيت حركة الياء على الواو الأولى ، وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها ، أو لسكونها وسكون الواو قبلها ، لأن حركتها عارضة . وقد قال ابن عباس : هو ليّ القاضي وإعراضه ، وأيضاً فإن قوله : ( فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ) والعدل هو أن تلي الشيء بالحق ، وضده الإعراض عن الحق ، فقد فهم في هذا أيضاً معنى القراءة بواو واحدة من : ولي ، فكلتا القراءتين فيه « أو تعرضوا » بمعنى ما قبله ، فكرر للتأكيد ولاختلاف اللفظ . وقد ذكرنا أنه يحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد من اللَّيِّ (١) .

« ٧٥ » قوله : ( الذي نزل ) و ( الذي أنزل ) قرأه نافع والكوفيون بفتح أول الفعلين ، وفتح الزاي ، وقرأ الباقر بن بضم أول الفعلين (٢) ، وكسر الزاي . فمن ضمّ الفعلين للمفعول على ما لم يسم فاعله ، كما قال : ( لتشيّن للناس ما نزل إليهم ) « النحل ٤٤ » وقال : ( أنه منزل من ربك ) « الأنعام ١١٤ » ، ومن فتح رده إلى اسم الله جلّ ذكره الذي قبله ، وهو قوله : ( آمنوا بالله ورسوله ) . ففي « نزل وأنزل » ضمير اسم الله جلّ ذكره كما قال : ( إنّا نحن نزلنا الذكر ) « الحجر ٩ » وقال : ( وأنزلنا إليك الذكر ) « النحل ٤٤ » فأضاف الإنزال إلى نفسه ، فجرى هذا على ذلك . وفي الفعلين ، على القراءة بالضمّ ، ضمير الكتاب ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن في كل واحدة ردة آخر الكلام على أوله ، وانتظام بعضه ببعض (٣) .

« ٧٦ » قوله : ( وقد نزل ) قرأه عاصم بفتح النون والزاي ، على معنى :

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٢ ، وزاد المسير ٢/٢٢٢ ، وتفسير ابن كثير . تفسير النسفي ١/٢٥٦ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب - ١/٢٧ .

(٢) قوله : « وفتح الزاي ... أول الفعلين » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٦٤/ب ، والتيسير ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٢٢٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٧ .

وقد نزل الله عليكم ، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي ، على ما لم يسم فاعله .

والحجة في ذلك كالحجة فيما قبله ، وضم النون أحب إليّ ، للإجماع على ذلك<sup>(١)</sup> .

« ٧٧ » قوله : ( في الدَّرَك ) قرأه الكوفيون بإسكان الراء ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان كالسَمْع والسَمْع ، والقَصْ والقَصْص والقَدْر والقَدْر وفتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال ، وهو الاختيار لذلك [ ولأن الأكثر عليه ]<sup>(٢)</sup> . وقد روي عن عاصم أنه قال : لو كان « الدَّرَك » بفتح الراء لكانت « السفلى » يعني لو كانت بفتح الراء لكانت جمع دَرَكَة ، كبَقَرَة وبَقَر ، فيجب على هذا أن يوصف بالسفلى ، ولا يوصف بالأسفل<sup>(٣)</sup> .

« ٧٨ » قوله : ( سوف يؤتيهم ) و ( سنؤتيهم ) قرأ حفص ( سوف يؤتيهم ) بالياء ، وقرأ حمزة ( سيؤتيهم ) بالياء ، أجرياهما على لفظ الغيبة ، لتقدم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر . وقرأهما الباقون بالنون ، على الإخبار من الله عن نفسه جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر<sup>(٤)</sup> .

« ٧٩ » قوله : ( لا تعدوا ) قرأ قالون باختلاس حركة العين ، لأنها حركة عارضة عليها ، لأن أصلها « تعدوا » ، فأصلها السكون ، ثم أدغمت التاء في الدال ، بعد أن أُلقيت حركتها على العين ، فاختلس حركة العين ، ليخبر أنها حركة غير لازمة ، ولم يمكنه أن يسكن العين ، لئلا يلتقي ساكنان : العين ، وأول المدغم . وكره تمكين الحركة ، إذ ليست بأصل فيها ، وحسن ذلك للتشديد الذي

(١) زاد المسير ٢/٢٢٨

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٥٩ ،

وأدب الكاتب ٤٣٢

(٤) راجع تفسير سورة البقرة ، الفقرات « ١٩١ - ١٩٥ » ، وتفسير سورة

آل عمران ، الفقرات « ٣٥ - ٣٧ » .

في الكلمة ، ولطولها ، وقد قيل : إنه إنما أخفى الحركة ، إذ هي غير أصلية ، وأتى هذا في هذه الكلمة سماعاً ، وليس بأصل يقاس عليه في كل ما كان قد ألقى عليه حركة ما بعده . وقد روي عنه إسكان العين ، وهو غير جائز ، لأنه يجتمع ساكنان : الأول غير حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين ، وقرأ ذلك ورش بفتح العين ، والتشديد على الأصل ، وأصله « تعتدوا » في قراءته ، ثم ألقى حركة التاء على العين ، وأدغمها<sup>(١)</sup> في الدال<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقون بإسكان العين والتخفيف ( ١١١/ب ) ، على أنه على وزن « تفعلوا » ، وأصله « تعتدوا » بواوين ، لأنه عدا يعدو ، ثم أعلّ فصار « تعبدوا » ، مثل قولك : لا تدعوا ولا تعدوا ، إذا نهيت الجماعة ، وشاهده قوله : ( إذ يعدون في السبت ) « الأعراف ١٦٣ » وقال : ( فأولئك هم العادون ) « المؤمنون ٧ » ، وقال : ( غير باغٍ ولا عادٍ ) « البقرة ١٧٣ » ، فكل هذا من : عدا يعدو ، فهو شاهد للإسكان في الآية ، وهو الاختيار لأن الأكثر عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٨٠ » قوله : ( زبوراً ) قرأه حمزة بضم الزاي حيث وقع ، وفتح الباقون .

وحجة من ضمّ أنه جعله جمع « زَبْر » كدَهْرٍ ودهور ، وزبر يثراد به المزبور كقولك هو نسج اليمَن ، أي منسوج ، و « زبر » مصدر ، وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم ، وقيل « زبوراً » بالضم جمع « زبور » بالفتح ، على تقدير حذف الزائد ، وهو الواو ، كما قالوا : ظريف وظروف ، كأنه جمع « ظرف » ، ومنه قولهم : كَرَّوَانٌ وكَرَّوَانٌ ، وورَّشَانٌ وورَّشَانٌ ، كله جمع ، على تقدير حذف الزائد ، كأنه في التقدير : وآتينا داود كتباً وصحفاً ، كما قال :

(١) ب : « وأدغمان » وتصويبه من : ص .

(٢) النشر ٢/٢٤٤

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢/٢٤٢ ، وتفسير ابن كثير

٥٧٣/١ ، وتفسير النسفي ١/٢٦١

( صَحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ) « الأُعلى ١٩ » وكما قال : ( في صُحُفِ مَكْرُمَةٍ ) « عبس ١٣ » فمعناه : كتب مزبورة ، وبذلك قرأ الأعمش وابن وُثَّاب . يقال : زَبَرْتُ الكتابَ جَمَعْتُهُ .

« ٨١ » حجة من قرأ بالفتح أن المعروف أن داود صلى الله عليه وسلم أوتى كتابا اسمه الزبور ، كالتوراة والإنجيل والقرآن ، فهو كتاب واحد لكل نبي . فالفتح أولى به ، لأنه اسم لكتاب واحد ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن عليه الجماعة<sup>(١)</sup> . لم يختلف فيها في ياء إضافة ولا زائدة .




---

(١) زاد المسير ٢/٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٧، وتفسير النسفي ١/٢٦٣ ، والقاموس المحيط « زبر » .

## سورة المائدة

**مدنية الا آية نزلت بعرفات قوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم )  
الآية « ٣ » ، وهي مائة آية واثنان وعشرون آية في المدني ،  
ومائة وعشرون في الكوفي**

« ١ » قوله : ( شَتَّانُ قَوْم ) قرأه أبو بكر وابن عامر بإسكان النون ، في الموضعين في هذه السورة<sup>(١)</sup> ، وقرأهما الباقيون بفتح النون ، وهما مصدران لـ « شنى » ، حكى سيويه : لوتيه لِيَتَّانَا ، فليَتَّان مصدر علي « فعْلان »<sup>(٢)</sup> ، والأشهر أن يكون صفة اسما ، إذا أُسْكَنْت ، والأكثر ، في فتح النون في كلام العرب ، أن يكون مصدرا نحو النَّزَّوَان والعَلَّيَان والعَشَّيَان<sup>(٣)</sup> ، فمعنى الآية : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء . فقد حكى أبو زيد : رجل شَتَّان وامرأة شَتَّان ، مغضبان وغضبي ، وحكاه أيضا بالهاء والصرف فيهما ، فهذا يدل على ( ١١٢/أ ) اسم صفة ، فيكون معنى الآية على هذا : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء ، وكذلك تحتل القراءة ، بفتح النون ، أن يكون اسما كالورسان ، وكونه مصدرا أحسن ، لأن التفسير أتى على معنى بعض قوم . وقال أبو عبيدة<sup>(٤)</sup> معناه : لا يكسبنكم بغضا قوم ، فهو مصدر أيضا ، ولم يجز أبو حاتم إسكان النون ، وراه غلطا ، لأن المصادر لا تأتي على « فعْلان » بالإسكان ، إنما يأتي بالإسكان الصفات ، وعلى ذلك تجوز القراءة بالإسكان ، على أنه صفة لا مصدر ، عند أكثر الناس ، إلا ما ذكرنا عن سيويه في حكايته « فعْلان » بالإسكان في المصادر ، وهو قليل ، فحملته على الاسم أولى ، ويكون صفة بمعنى : بغيض قوم<sup>(٥)</sup> .

(١) والموضع الآخر هو ( ٨٢ ) .

(٢) كتاب سيويه ٢٥٥/٢

(٣) كتاب سيويه ٢٦١/٢

(٤) ب : « أبو عبيد » ورجعت ما في : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد السير ٢٧٥/٢ ، والنشر ٢٤٥/٢ ،

وتفسير غريب القرآن ١٤٠ ، وتفسير ابن كثير ٥/٢ ، وتفسير النسفي ٢٦٩/١



« ٢ » قوله : ( أن صدّوكم )<sup>(١)</sup> قرأه أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله أمراً منتظراً ، تقديره : إن وقع صدّ فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء ، ف « إن » للشرط ، والصدّ منتظر وقوعه . وفي حرف ابن مسعود « إن صدوكم » فهذا يدل على انتظار صدّ ، ويجوز أن يكون الصدّ قد مضى ، مع كسر<sup>(٢)</sup> « إن » ، على معنى : لا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء إن صدوكم ، كما جرى فيما مضى من الصدّ ، فتحقيقه : « إن عادوا إلى الصدّ الذي أكسبكم<sup>(٣)</sup> البغض لهم » ، فيكون الشرط مستقبلاً على « بأن » ، وهو مثال لأمر قد مضى ، لأن معناه : إن وقع مثل الصدّ الذي مضى فلا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء . والتفسير والإخبار على أنه أمر قد كان ، وصدّ قد وقع ، فالكسرة في « إن » أولى ، على أنه مثال لما مضى . وعلى هذا أنشد سيويه قول الفرزدق :

أَنْغَضِبُ إِنْ أَذَّنَا قَتِيَّةً حَزَنًا جِهَارًا      وَلَمْ تَنْغَضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ<sup>(٤)</sup> :  
أنشده بكسر « إن » ، والذي بعدها أمر قد كان ووقع ، لكنه على معنى المثال ، على معنى : أتغضب إن وقع مثل حزنٍ أذني قتيبة .

« ٣ » وحجة من فتح « أن » أنه هو الظاهر في التلاوة ، وعليه أتى التفسير ، لأن المشركين صدوا النبي عليه السلام والمسلمين عن البيت ، ومنعواهم دخول مكة ، فهو أمر قد مضى ، قال الله جلّ ذكره : لا يكسبنكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء . والفتح الاختيار ، لأن عليه أتى التفسير أنه أمر قد مضى ، وهو ظاهر اللفظ ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) سياطي له نظير في سورة الزخرف ، الفقرة « ٢ » .

(٢) لفظ « كسر » سقط من : ص .

(٣) ب : « كسبكم » ووجهه بما في : ص .

(٤) فهرس شواهد سيويه ١٤٢ ، ومراتب النحويين ١٦ .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٤ ، وزاد المسير ٢٧٦/٢ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ٢٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٤/ب .

« ٤ » قوله : ( وأرجلكم ) قرأه نافع وابن عامر والكسائي ( ١١٢/ب )  
 وخفف بالنصب • وقرأ الباقر بالخفض •

وحجة من خفضه أنه حملة على العطف على « الرؤوس » لأنها أقرب إلى  
 الأرجل من الوجوه ، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من  
 حروف<sup>(١)</sup> العطف ومن العاملين ، ألا نرى إلى قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما  
 ظننتم أن لن يبعث الله ) « الجن ٧ » فأعمل « ظننتم » في « أن » لقربها  
 منها ، ولم يعمل « ظنوا » ، ولو أعمل « ظنوا » في « أن » لوجب أن يقال :  
 كما ظننتموه • فالعامل في « أن » « ظننتم » دون « ظنوا » لقربها • ومثله في  
 إعمال القريب دون البعيد : ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) « النساء  
 ١٧٦ » فعلق الحرف بـ « يفتيكم » لقربه منه ، ولو علقه بـ « يستفتونك »  
 لقال : يفتيكم فيها في الكلالة • وهو كثير في الكلام والقرآن ، لكن لما حمل  
 « الأرجل » على « الرؤوس » في الخفض على « المسح » قامت الدلالة من  
 الشئ والإجماع ، ومن تحديد البوضوء في الأرجل مثل التحديد في الأيدي  
 المغسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل والعرب تقول : تمسحت للصلاة ، أي  
 توضأت لها • وقد قال أبو زيد : إن المسح خفيف الغسل • وقد قال أبو عبيد  
 في قوله تعالى : ( فطفق مسحاً ) « ص ٣٣ » إن معنى المسح الضرب ، فقد  
 صار المسح يستعمل في الغسل ، وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه ،  
 وبذلك قرأ الحسن<sup>(٢)</sup> والحسين<sup>(٣)</sup> وأنس بن مالك وعلقمة والشعبي والحسن  
 والضحاك ومجاهد •

(١) ب : « حرف » ورجحت ما في : ص •

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب ، حدث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه وأمه ، وعنه ابنه الحسن وسويد بن غفلة والشعبي وسواهم ، سيد شباب أهل الجنة ، ( ت ٥٠ هـ ) ، ترجم في سير أعلام النبلاء ١٦٤/٣ ، وطبقات خليفة ١١

(٣) الحسين بن علي بن أبي طالب ، له أحاديث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيه وأمه ، وعنه ولداه علي وفاطمة والشعبي وعكرمة ، سيد شباب أهل الجنة ، استشهد بكر بلاء ( ٦١ هـ ) ، ترجم في سير أعلام النبلاء ٨٨/٣ ، وطبقات القراء ٢٤٤/١

« ٥ » وحجة من نصب أنه عطفه على الوجوه والأيدي ، وكان ذلك أولى عنده ، لما ثبت من السنة والإجماع على غسل الأرجل ، فعطف على ما عمل فيه الغسل ، وقَوِيَ ذلك أنه لما كانت الأرجل مجرورة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها ، أولى من عطفها على غير مجرور . وأيضاً فإن الخفض يقع فيه إشكال ، من إيجاب المسح أو الغسل ، وعطفه على الوجوه ونصبه ، ليخرجه من الإشكال ، وليحقق الغسل الذي أُريد به ، وهو الفرض ، وهو الاختيار ، للإجماع على الغسل ، ولزوال الإشكال ، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب ، ورؤي عنه أنه أنكر على الحسن والحسين الخفض ، وردّه عليهما بالنصب<sup>(١)</sup> ، وبه قرأ ابن مسعود وابن عباس ، وكان يقول : عاد الأمر إلى الغسل ، وبه قرأ عروة بن الزبير<sup>(٢)</sup> وعكرمة ومجاهد والشدّي<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، وهو الاختيار لما ذكرنا<sup>(٤)</sup> .

« ٦ » قوله : ( قاسية ) قرأها حمزة والكسائي بغير ألف مشددة<sup>(٥)</sup> الياء ، على وزن « فَعِيلَة » ، وقرأ الباقون بألف مثل ( ١١٣ / أ ) « فاعلة » .

وحجة من قرأ بغير ألف أن « فعلية » أبلغ في الذم من « فاعلة » ، فكان وصف قلوب من حرّف كلام الله ومال عن الحق ، بأبلغ صفات القسوة أولى من غيره . وقيل : إنما قرئ على « فعيلة » لأن « قلوبهم » إنما وُصفت بالطبع

(١) ص : «ورد عليهما بالنصب» .

(٢) عرو بن الزبير وردت عنه الرواية في الحروف ، روى عن أبيه وعائشة أم المؤمنين ، وعنه أولاده والزهري ، ( ت ٩٣ هـ ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٣٠ / ٢ ، وطبقات القراء ٥١١ / ١

(٣) هو محمد بن مروان ، كوفي ، صاحب التفسير ، وردت عنه رواية الحروف ، روى عن الكلبي ويحيى بن عبيد الله ، وعنه هشام المحاربي ، كذبه ابن أبي حاتم ، ترجم في الضعفاء الصغير ٣٢ ، والجرح والتعديل ٨٦ / ١ / ٤ ، وطبقات القراء ٢٦١ / ٢

(٤) قوله : « وهو ... ذكرنا » سقط من : ص ، انظر التبصرة ١ / ٦٥ ، وزاد المسير ٣٠١ / ٢ ، وتفسير ابن كثير ٢٤ / ٢ ، وتفسير النسفي ٢٧٣ / ١

(٥) ب : «مشددة» وتصويبه من : ص .

عليها كالدّرهم القسسيّ ، وهو الذي يخالط فضته نحاسٌ أو رصاص أو نحوه ،  
وبه قرأ ابن مسعود .

« ٧ » وحجة من قرأ بألف أنه بناء على « فاعلة » قياسا على قوله : ( ثم قست  
قلوبكم ) « البقرة ٧٤ » وقوله : ( فقصت قلوبهم ) « الحديد ١٦ » وقوله : ( للقاسية  
قلوبهم ) « الزمر ٢٢ » و « فَعَلَ » <sup>(١)</sup> إنما يأتي اسم الفاعل منه على « فاعل » ،  
في أكثر كلام العرب ، وأيضا فإن « فعلا » و « فاعلا » أخوان ، نحو :  
رحيم وراحم ، وعليم وعالم ، لكن في « فعيل » معنى التكرير والمبالغة ، و « فاعل »  
أكثر في الكلام من « فعيل » . ومعنى « قاسية » غليظة بائلة عن الإيمان ، قد  
نزعَتْ منها الرحمة والرأفة . والقراءتان متقاربتان . و « قاسية » بالألف أحب  
إليّ ، لأن الأكثر عليه وهو المستعمل <sup>(٢)</sup> .

« قوله » : ( رُسُلْنَا ) و ( سُبُلْنَا ) « إبراهيم ١٢ » قرأه أبو عمرو  
بإسكان السين والباء ، حيث وقع ، إذا كان بعد اللام حرفان في الخط ، على التخفيف  
لتوالي الحركات ، ولأنه جمع . وضم <sup>(٣)</sup> ذلك الباقي على الأصل <sup>(٤)</sup> .  
« ٩ » قوله : ( السُّحُت ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضم الحاء ،  
في ثلاثة مواضع <sup>(٥)</sup> في هذه السورة ، وأسكن ذلك الباقي . وهما لغتان يراد بهما  
اسم الشيء المسحوت ، وليسا بمصدرين ، يقال : سحّته الله إذا استأصله ، فكأنه  
يسحّ بدين آكله أي يذهب . ويقال : سحّته إذا ذهب به قليلا ، وأصله  
[ أكل ] <sup>(٦)</sup> الرُّشَا في الأحكام <sup>(٧)</sup> .

(١) ب : « وفعل » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٩ ، وزاد المسير ٣١٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٣٣/٢ ، والمختار  
في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٨ ، وتفسير النسفي ٢٧٥/١ ، وتفسير غريب  
القرآن ١٤٢

(٣) ب : « وقرأ » ورجحت ما في : ص .

(٤) النشر ٢٠٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨١/١

(٥) ص : « في الموضعين » ، والحرفان الآخران هما ( ٤٢ ، ٦٣ ) .

(٦) تكملة موضحة من : ص .

(٧) زاد المسير ٣٩١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٦٠/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٤/١ .

وتفسير غريب القرآن ١٤٣

« ١٠ » قوله : « العينَ والأنفَ والأُذُنَ والسنَّ والجروحَ » <sup>(١)</sup> قرأ الكسائي برفع الخمسة ، ونصبهن الباقيون ، غير أن الجروح نصبه نافع وعاصم وحزمة ، ورفع الباقيون ، وأسكن نافع [ الذال ] <sup>(٢)</sup> من ( أذن ) « التوبة ٦١ » و ( الأذن ) « المائدة ٤٥ » و ( أذنيه ) « لقمان ٧ » وضم الباقيون .

« ١١ » وحجة من رفع أنه عطفه على موضع « النفس » ، لأن « إن » دخلت على الابتداء ، فلمَّا تَمَّتْ بخبرها ، وهو « بالنفس » ، عطف « والعين » على موضع الجملة . وموضعها الابتداء والخبر ، فهو عطف جملة على جملة ، وعطف ما بعد العين عليها . ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام ، لأن معنى الكلام : وكتبنا عليهم فيها ، قلنا لهم : النفس بالنفس ، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون عطف « والعين » على المضمَر المرفوع ، الذي في « النفس » ، وحسن ذلك ، وإن لم يؤكد ، كما قال تعالى : ( ما أشركنا ولا آباؤنا ) « الأنعام ١٤٥ » ولا تكون « لا » عوضاً من ( ١١٣ / ب ) التأكيد ، لأنها بعد حرف العطف ، ولو كانت قبل الحرف لحسن أن تكون عوضاً . وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في « العين » وما بعد ذلك إلى « قصاص » .

« ١٢ » وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ « النفس » فهو ظاهر التلاوة . وأعمل « أن » في النفس ، وفيما عطف على « النفس » ولم يقطع بعض الكلام من بعض ، وجعل « قصاصاً » هو خبر « أن » ، إذا نصب « الجروح » ، فإن رفعت « الجروح » ، فعلى الابتداء و « قصاص » خبره ، وخبر « أن » في المجرور في قوله : « بالنفس وبالعين والأنف والأذن » كل مخفوض خبر لما قبله . « ١٣ » وحجة من رفع « الجروح » أنه عطف على ما قبله ، إن كان يقرأ برفع ما قبله ، وإن كان يقرأ بنصب ما قبله ، فإنما رفعه على الابتداء ، والقطع مما

(١) سيأتي ذكر هذا في سورتي لقمان والحاقة ، الفقرة « ٣ » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

قبله ، و « قصاص » خبره ، فيكون إذا قطعت مما قبله ليس مما كتب عليهم في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعوا على الرفع ، على القطع ، في قوله : ( والله وليّ المؤمنين ) « آل عمران ٦٨ » وعلى قوله : ( والله وليّ المتقين ) « الجاثية ١٩ » فكذلك « الجروح » وقيل : إنما رفع لأنه عطفه على موضع « النفس » وقيل : عطفه<sup>(١)</sup> على المضمر المرفوع ، الذي في « بالنفس » ، والاختيار الرفع ، للعلل التي ذكرنا ، ولأنه مروي عن النبي عليه السلام ، لأن خبره مخالف لخبر ما قبله من الجمل ، ومخالفة إعراب ما بعده إعراب خبر ما قبله ، فالرفع في « الجروح » قوي من جهة الإعراب ، والنصب قوي من جهة المعنى ، واتصال<sup>(٢)</sup> بعض الكلام ببعض ، فهو أيضا قوي مختار ، وإذا عطفته على ما قبله ، فنصبته فهو مما كتب عليهم في التوراة . وبالنصب في « العين » وما بعد ذلك قرأ أبيّ بن كعب . فأما ضم الذال من « أذن » وإسكانها فلغتان ، كالتسحّت والتسحّت . والاختيار في ذلك كله ما عليه الجماعة ، لأنه محمول في النصب على اتصال بعض الكلام ببعض ، غير منقطع بعضه من بعض ، ومحمول على أنه كله مكتوب في التوراة<sup>(٣)</sup> .

« ١٤ » قوله : ( وليحكم ) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الميم ، وقرأ الباقر يسكان اللام والميم ، غير أن ورشا يلقي حركة همزة « أهل » على الميم فيفتحها .

وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام « كي » ، فنصب الفعل بها ، على معنى : آتيناہ الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل ، يعني عيسى ، لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى فلا يتدأ به .

(١) ص : « قطعه » .

(٢) ص : « في اتصال » .

(٣) معاني القرآن ٣٠٩/١ ، وسنن الترمذي ١٢٨/٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٥ ، وزاد المسير ٣٦٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢١ ، وتفسير ابن كثير ٦٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٨ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٨/ب .

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام أنه جعلها لام ( ١١٤/أ ) الأمر ، فهو إلزام مستأنف يتبدأ به ، أَمَرَ الله أهل الإنجيل بالحكم بما [ أنزل ]<sup>(١)</sup> في الإنجيل ، كما أمر النبي عليه السلام بالحكم بما أنزل عليه ، فقال : ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) « المائدة ٤٩ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن ما أتى بعده ، من الوعيد والتهديد ، يدل على أنه أمر لازم<sup>(٢)</sup> ، إلزام من الله لأهل الإنجيل<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( كيغون ) قرأه ابن عامر بالناء ، على الخطاب ، على معنى : قل لهم يا محمد أفتحكم الجاهلية تبغون . وقرأ الباقرن بالياء ، ردوه على قوله : ( وإن كثيراً من الناس لفاسقون ) « ٤٩ » وعلى قوله : ( إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ) « ٤٩ » وهو الاختيار ، لارتباط بعض الكلام ببعض ، ولطابقة آخره مع أوله ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( ويقول الذين آمنوا ) قرأ الحرميان وابن عامر بغير واو ، وقرأ الباقرن بالواو ، وكلهم رفع « يقول » إلا أبا عمرو ، فإنه نصبه .

وحجة من أثبت الواو أنه جعله عطفاً على ما قبله ، عطف جملة على جملة ، واتبع في ذلك أنها ثابتة في مصاحف الكوفة والبصرة .

« ١٨ » وحجة من حذف الواو أنه استغنى عن حرف العطف ، لأن في الجملة الثانية ضميراً يعود على الأول ، فذلك الضمير يعني عن حرف العطف ، كما قال : ( ثلاثة رابعهم ) وقال : ( خمسة سادسهم ) « الكهف ٢٢ » وإثبات حرف العطف حسن ، كما قال : ( سبعة وثامنهم ) ، وأيضا فإنه بغير واو في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ، والقراءتان حستان ، وإثبات الواو أحب

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) لفظ « لازم » سقط من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٦ ، وزاد المسير ٣٦٩/٢ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب ، وتفسير ابن كثير ٦٤/٢ ، وتفسير لنسفي ٢٨٦/١

(٤) زاد المسير ٣٧٦/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٧/١

إليّ ، لارتباط بعض الكلام ببعض<sup>(١)</sup> ، ولأنه أزيد في الحسنات .

« ١٩ » وحجة من نصب الفعل أنه عطفه على « أن يأتي »<sup>(٢)</sup> على تقدير تقدم « أن » إلى جنب « عسى » ، إذ لا يحسن « عسى الله أن يأتي » ، وعسى الله أن يقول الذين « كما لا يحسن : عسى زيد أن يقوم عمرو » ، فإذا قدرت التقديم في « أن يأتي »<sup>(٣)</sup> إلى جنب « عسى » حسن لأنه يصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله ، وعسى أن يقول الذين ، ويجوز أن يجعل « أن يأتي » بدلا من اسم الله جلّ ذكره ، فيصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين .

« ٢٠ » وحجة من رفع الفعل أنه جعل الواو عطفت جملة على جملة ، لم تعطف مفردا على مفرد ، ويقوّي الرفع قراءة مَنْ قرأ بغير واو فلا يجوز مع<sup>(٤)</sup> حذف الواو إلا الرفع على الاستثناف ، والاستغناء بالضمير ، الذي في الجملة الثانية ، عن حرف العطف ، والاختيار الرفع ، إذ عليه ( ١١٤ / ب ) الجماعة ، ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتيج إلى التكلف في النصب ، من تقديم لفظ مؤخر ، وإثبات الواو وحذفها واحد ، وحذفها أحب إليّ ، لأن في حذفها دليلا على قوة الرفع الذي اخترنا ، وفيه ترك النصب ، الذي فيه ترك التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( من يرتد ) قرأ نافع وابن عامر بدالين ، الثانية ساكنة ، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة .

(١) لفظ «بعض» سقط من : ص .

(٢) قوله : « أن يأتي » سقط من : ص .

(٣) قوله : « إذ لا يحسن ... يأتي » سقط من : ص .

(٤) ب : « من » وتصويبه من : ص .

(٥) معاني القرآن ٣٩٣/١ ، وتفسير الطبري ٤٠٧/١٠ ، وتفسير القرطبي

٢١٨/٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢٣ ، وزاد المسير ٣٧٩/٢ ، وتفسير ابن كثير

٦٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٨/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب -

١/٢٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٥٩ .



وحجة من أظهر دالين أن الإدغام ، إنما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأول في الثاني ، فلما كان الثاني في هذا هو الساكن أُوثر الإدغام ، لئلا يدغم ، فيسكن الأول للإدغام ، فيجتمع ساكنان ، فكان الإظهار أولى به ، وهي لغة أهل الحجاز ، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير ، فكان الإظهار أولى<sup>(١)</sup> ، وهو الأصل ، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام .

« ٢٢ » وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لما اجتمع له مثلاً فأسكن الأول للإدغام ، فاجتمع له ساكنان ، فحرّك الثاني ، ثم أدغم الأول فيه ، وهي لغة بني تميم ، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة ، والإظهار أحب إليّ لأنه الأصل ولأنه لا تغيير فيه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( والكفار أولياء ) قرأه أبو عمرو والكسائي بالخفض ، ونصبه الباقون .

وحجة من خفضه أنه عطفه على أقرب العاملين منه ، وهو قوله : ( من الذين أوتوا ) ففهمهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء ، وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا ، ولما كانت فرق الكفار ثلاثا : مشرك ومنافق وكتابي ، وكل هذه الفرق قد اتخذت دين المؤمنين هزوا بدلالة قوله : ( من الذين أوتوا الكتاب ) ، و ( الكفار ) بدلالة قوله في المنافقين أنهم قالوا : ( إنما نحن مستهزئون ) وبدلالة قوله : ( إنا كفيناك المستهزئين . الذين يجعلون مع الله إلها آخر ) « الحجر ٩٥ ، ٩٦ » فقد أخبر عن الكفار بالاستهزاء ، فحسن دخولهم في هذه الآية ، في الاستهزاء أيضا مع الذين أوتوا الكتاب ، وهم اليهود ، فجعل النوعين تفسيراً للموصول ، وهو قوله : ( لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا ) ثم فسّرهم بنوعين : يهود ومشركين ، فوجب خفضه على<sup>(٣)</sup> العطف على قوله : ( من الذين ) ، لظهور المعنى وقوته ، ولتقرب المعطوف عليه من المعطوف .

(١) ص : « أولى به » .

(٢) زاد المسير ٣٨٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٩ ، والنشر

٢٤٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٤٩٥/٢ ، وفضائل القرآن ٩١/ب .

(٣) قوله : « الخفض على » سقط من : ص .

« ٢٤ » وحجة من نصب أنه عطفه على « الذين » الأول ، في قوله :  
 ( لا تتخذوا ( ١١٥/أ ) الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا ) ( والكفار أولياء )  
 أي : لا تتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء ، فالموصوف بالهزء واللعب ، في هذه القراءة ،  
 هم اليهود لا غير ، والمنهي عن اتخاذهم <sup>(١)</sup> أولياء [ هم ] <sup>(٢)</sup> اليهود والمشركون ،  
 وكلاهما في القراءة بالخفض ، موصوف بالهزء واللعب منهي عن اتخاذهم أولياء ،  
 ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترتُ الخفض ، لقوته في الإعراب وفي المعنى  
 والتفسير ، والقرب من المعطوف عليه <sup>(٣)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( وعبدَ الطاغوتَ ) قرأه حمزة بضم الباء وكسر  
 التاء ، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء .

وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل « عبد » اسما يبنى على « فَعَلَ »  
 كعَضَدَ ، فهو بناء للمبالغة والكثرة ك « يَقْطُظُ وَتُدْسُ » <sup>(٤)</sup> ، وأصله الصفة ،  
 ونصبه بـ « جعل » أي : جعل منهم عبدا للطاغوت ، وأضاف « عبد » إلى  
 « الطاغوت » ، فخفضه ، و « جعل » بمعنى : « خلق » ، كقوله : ( وجعل  
 الظلمات والنور ) « الأنعام ١ » والمعنى : وجعل منهم من يبالغ في عبادة الطاغوت ،  
 وليس « عبد » بجمع ، لأنه ليس من أبنية الجموع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الباء والتاء أنه جعله فعلا ماضيا ، وعطفه على فعل  
 ماضٍ ، وهو غضب ولعن وجعل ، ونصب « الطاغوت » به ، في هذه القراءة ، غير  
 يحذفه الموصول ، لأن التقدير : وجعل منهم من عبد الطاغوت ، فحذف « من » ،

(١) ب : « اتخذاه » وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

(٣) التيسير ١٠٠ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٧ ، وزاد المسير ٢/٣٨٥ ،  
 وتفسير ابن كثير ٢/٧٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٩٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن  
 ب/٥٩ .

(٤) تدس ككتف وعضد الفهم ، انظر القاموس المحيط « تدس » ، وادب  
 الكاتب ٤٢٦

وأبقى الصلة ، فهو قبيح جائز على بعده ، ولذلك كثر الاختلاف في هذا الحرف ، فقرأ على أحد عشر وجها ، ووحد الضمير في القراءتين ، حملا على لفظ « من » ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو أين في المعنى ، لأن التقدير : من لعنه الله ، ومن غضب عليه ، ومن جعل منهم القردة والخنازير ، ومن عبث الطاغوت ، فهو أين في المجانسة والمطابقة ، وحمل آخر الكلام على مثال<sup>(١)</sup> أوله<sup>(٢)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( رسالته ) قرأه نافع وابن عامر وأبو بكر بالجمع ، وكسر التاء ، وقرأ الباقون بالتوحيد ، وفتح التاء ، وفي الأعراف ( برسالتي ) « ١٤٤ »<sup>(٣)</sup> قرأه الحرمين بالتوحيد ، وقرأه الباقون بالجمع .

وحجة من قرأ بالجمع أنه لما كانت الرسل ، يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسله معهم مختلفة ، حسن جمعه ليدل على ذلك ، إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة ، فحسن الجمع لما اختلفت الأجناس .

« ٢٨ » وحجة من وحد أن الرسالة على انفراد لفظها تدل على الكثرة ، وهي كالمصدر في أكثر الكلام ، لا تجمع ولا ( ١١٥/ب ) تثني لدلالته على نوعه بلفظه ، لكن جاز جمعه في هذا لما اختلف أنواعه وأجناسه ، فتشابه المفعول فجمع ، فهي تدل على ما يدل عليه لفظ الجمع ، وهي أخفت ، ألا ترى إلى قوله : ( وإن تعدوا نعمة الله ) « إبراهيم ٣٤ » والنعم كثيرة<sup>(٤)</sup> ، والمعدود لا يكون إلا كثيرا ، لكن الواحد يدل على الجمع ، والاختيار لفظ الجمع في هذه السورة ، لأن المعنى عليه ، لكثرة الرسل ، وكثرة ما أرسلوا به ، فأما في الأعراف فالاختيار التوحيد ، لأن

(١) لفظ «مثال» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ٦٥/ب ، وزاد المسير ٣٨٨/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/١ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .

(٣) سيأتي أيضا في سورة الأنعام ، الفقرة « ٦٥ » .

(٤) قوله : « والنعم كثيرة » سقط من : ص .

الإخبار بالرسالة عن موسى وحده ، في قوله لموسى : ( إني اصطفتك على الناس برسالتى ) • وقوى ذلك أن بعده ( وبكلامي ) ، ولم يقل « كلماتي » ، والكلام أيضا مصدر معطوف على « رسالتى » ، وهو مصدر ، فأثبا بالتوحيد جميعا لما ذكرنا (١) •

« ٢٩ » قوله : ( ألا تكون فتنة ) قرأه أبو عمرو وحزمة والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقون •

وحجة من رفع أنه جعل « حسب » بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل « أن » مخففة من الثقيلة ، لأنها لتأكيد ما بعدها ، وما قبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من الناصبة للفعل ، فيتسق الكلام على اليقين في أوله وآخره ، فلما جعل « أن » مخففة من الثقيلة ، للمعنى الذي ذكرنا ، من حملها على معنى اليقين الذي قبلها ، أضمر الهاء ، لتكون اسم « أن » ، فارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصارت « لا » عوضا من المحذوف مع « أن » ، والتقدير : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، أي : لا تقع ولا تحدث ، فلا تحتاج « كان » إلى خبر ، لأنها التامة بمعنى « حدث ووقع » •

« ٣٠ » وحجة من نصب أنه أجرى « حسب » على بابة للشك ، فأنت معه « أن » الناصبة للفعل ، لأنها لأمر غير ثابت مثل ما قبلها ، فهي ملائمة لما قبلها ، كما كانت « أن » المخففة من الثقيلة في القراءة الأولى ملائمة ، لما قبلها ، إذ هما جميعا لليقين ، فنصبت « أن » الفعل ، لأنه بابها • وحكى بعض النحويين أنه قال : من رفع هذا الفعل كتب « أن لا » منفصلة ، لأن الهاء المضمرة المقدرة تحول في المعنى بين « أن » و « لا » ، ومن نصب الفعل كتبه غير منفصل ، إذ لا شيء يُقدَّر يحول بين « أن » و « لا » (٢) •

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٨ ، وزاد المسير ٣٩٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب •

(٢) زاد المسير ٣٩٩/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٤/١ ، وكتاب سيبويه ٥١٥/١ ، ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٠/ب •

« ٣١ » قوله : ( عقدتم الأيمان ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بالتخفيف ، وقرأ ابن ذكوان بألف بعد العين مخففاً ، وقرأ الباقر مشدداً ، من غير ألف .

وحجة من شدّد أنه أراد تكثير الفعل على معنى : عقد بعد عقد ، أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان ، بدلالة قوله : ( ولكن يؤاخذكم ) فخطاب جماعة ، أو يكون شدّد لوقوع لفظ الأيمان ( ١١٦/١ ) بالجمع بعده ، فكأنه عقّد يمين بعد عقّد يمين ، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان ، ولو<sup>(١)</sup> كان بعده اليمين بالتوحيد لكان حجة للتخفيف .

« ٣٢ » وحجة من خفّفه أنه أراد به عقّد مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة ، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرر الأيمان ، فيحتاج ضرورة إلى التشديد ، [ والتشديد ]<sup>(٢)</sup> للتكثير ، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة ، لا تلزم إلا من كرر اليمين ، وإذا لزم الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وأكد ، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة ، وإن لم يكرر ، وفيه رفع للإشكال . فالتشديد فيه إلزام الحالفين الكفارة على عددهم ، وفيه إيهام ترك الكفارة عن لم يكرر اليمين ، فالقراءتان حسنتان ، وكان التشديد أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، وعليه أهل الحرمين .

« ٣٣ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل « فاعل » يراد به المرة الواحدة ، فعل الواحد كعافاه الله ، فيكون في المعنى بمنزلة قراءة من خفف بغير ألف ، ويجوز أن يراد به اثنان فأكثر ، على ياب فاعلين ، فتكون اليمين من كل واحد من الحالفين المتعاهدين ، فالمعنى على هذا القول أن تكون اليمين من كل واحد للآخر ، على أمر عقوده ، وعلى القراءة الأولى أن تكون اليمين من واحد على فعل يفعله ، أو على ترك فعل<sup>(٣)</sup> .

(١) لفظ « ولو » سقط من : ص .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، وزاد المسير ٢/٤١٢ ، وتفسير النسفي

٢٩٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب - ١/٣٠ .

« ٣٤ » قوله : ( فجزاء "مثل" ما قتل ) قرأه الكوفيون « فجزاء » بالتثوين ، ورفع « مثل » ، وقرأ الباقون بغير تثوين ، وخفض « مثل » .  
وحجة من نون أنه لما كان « مثل » في المعنى صفة لـ « جزاء » ترك إضافة الموصوف إلى صفته ، وأجراه على بابه ، فرفع « جزاء » بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعلية جزاء ، وجعل « مثلاً » صفة لـ « جزاء » ، على تقدير : فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة ، وبعثت الإضافة في المعنى ، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل ، إنما عليه جزاء المقتول بعينه ، لا جزاء مثله ، لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى على الإضافة : عليه جزاء ما لم يقتل .

« ٣٥ » وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون : اني أكرم مثلك أي أكرمك . وقد قال الله جلّ ذكره : ( فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ) « البقرة ١٣٧ » أي بما آمنتم لا بمثله ، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا ، فالمراد بالمثل الشيء بعينه ، وقال تعالى : ( كمن مثله في الظلمات ) « الأنعام ١٢٢ » أي : كمن هو في الظلمات ، والمثّل والمثّل واحد ، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات ، إنما في الظلمات مثله لا هو ، فالتقدير على هذا في ( ١١٦/ب ) الإضافة : فجزاء المقتول من الصيد ، يحكم به ذوا عدل ، فيصح معنى الإضافة . والقراءتان قويتان لكن التثوين أحب إليّ لأنه الأصل ، ولأنه لا إشكال فيه (١) .

« ٣٦ » قوله : ( كفّارة "طعام" مساكين ) قرأ نافع وابن عامر بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتثوين ، ورفع الطعام ، وكلهم قرأ مساكين بالجمع (٢) .  
والحجة في هذا كالحجة فيما ذكرنا (٣) في سورة البقرة ، غير أن « الطعام »

(١) زاد المسير ٤٢٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٩٩/٢ ، وتفسير النسفي ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦١/ب .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : « هذا كله ما ذكرنا » .

عطف بيان على « الكفارة » لأن الكفارة هي « الطعام » ، وتبعد إضافة « الكفارة » إلى « الطعام » ، لأنها هي ، ولأن الكفارة ليست للطعام ، إنما الكفارة لقتل الصيد ، لكن من أضاف حسن عنده ذلك ، لأنه لما تقدم التخيير بين « الهدى » و « الطعام » و « الصيام » استجاز الإضافة إلى أحدهما ، ليبين من أي جنس تكون « الكفارة » فكأنه في التقدير : فعليه كفارة طعام لا كفارة هدى ولا كفارة صيام ، وإنما أجمعوا على القراءة في « مساكن » بالجمع ، لأن قتل الصيد لا يجرىء فيه إطعام مسكين واحد كما كان في إفطار يوم إطعام مسكين واحد ، وقرئ بالتوحيد في البقرة لهذا<sup>(١)</sup> المعنى ، ولا يجوز التوحيد في هذا الموضع ، لأنه يصير حكماً لمن قتل صيداً أن يجزئه إطعام مسكين واحد ، وذلك لا يجوز ، والاختيار التتوين في « كفارة » ، لأن عليه المعنى ، وهو<sup>(٢)</sup> الأصل ، وعليه أكثر القراء ، ولأن الكفارة هي الطعام بعينه والإضافة بعيدة<sup>(٣)</sup> .

« ٣٧ » قوله : ( قياماً للناس ) قرأه ابن عامر بغير ألف ، وقرأ

الباقيون بالألف .

وحجة من قرأ بألف أنه مصدر « قام القيام » كالصيام ، فالتقدير جعل الله حج الكعبة أو قصد الكعبة قياماً لمعاش الناس وأمثالهم في سكونهم بالألف خوف عليهم ولا أذى من أحد ، وكذلك جعل الأشهر الحرم لا يؤذيهم فيها أحد بقتال ولا بغارة .

« ٣٨ » وحجة من حذف الألف أنه جعله أيضاً مصدراً لـ « قام » كالسمع ،

وكان حقه أن لا يعتل كالحول والعمور ، ولكن أعل<sup>(٤)</sup> لاغتلال فعله<sup>(٥)</sup> .

« ٣٩ » قوله : ( من الذين استحق عليهم الأوليان ) قرأ حفص

(١) ب : « في هذا » وتصويبه من : ص .

(٢) لفظ « وهو » سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٤٢٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٠٠ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٣ ،

وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٢/ب .

(٤) راجع تفسير سورة النساء ، الفقرات « ٣-٥ » .

« استَحَقَّ » بفتح التاء والهاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء ، وقرأ أبو بكر وحزمة « الأولين » جمع أول المُسَلَّمِ المَخْفُوض ، وقرأ الباقون « الأوليان » تشنية أولى<sup>(١)</sup> المرفوع .

وحجة من فتح [ التاء ]<sup>(٢)</sup> أنه بنى الفعل للفاعل ، فأضاف الفعل إلى « الأوليان » ، فرفعهما بـ « استحق » ، التقدير : من الذين استحق عليهما أوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه ، أو إلى غير قبيلته .

« ٤٠ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، وهو الأوليان ، فأقام الأوليان مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، والمعنى : من الذين استحق عليهم إثم الأولين ، لأن الأولين ( ١١٧/أ ) لا تستحق نفساهما ، إنما استحق الوصية أو الإثم ، ويجوز ذلك ، وقد بينا رفع الأوليان وما يجوز فيه ، في كتاب تفسير مشكل الإعراب<sup>(٣)</sup> .

« ٤١ » وحجة من قرأ « الأوليان » أنه جعله تشنية أولى ، أي : أولى بالشهادة على وصية الميت ، وقيل : معناه أولى بالميت من غيره .

« ٤٢ » وحجة من قرأ « الأولين » أنه جعله جمع أول ، والتقدير : من الأولين الذين استحق عليهم الإيضاء أو الإثم ، وإنما قيل لهم الأولين لتقدم ذكرهم في أول القصة وهو قوله : ( يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ) وهذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكليها ، ويحتمل أن يبسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر ، وقد ذكرنا من ذلك طرفا صالحا<sup>(٤)</sup> في « كتاب الهداية » ، وذكرنا من مشكل إعرابها طرفا في تفسير مشكل الإعراب ، ثم ذكرناها مشروحة بجميع وجوهها في تفسير إعراب

(١) ب : «أول» وتصويبه من : ص .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) انظر ذلك في الكتاب المذكور ١/٦٥ .

(٤) لفظ «صالحا» سقط من : ص .



في<sup>(١)</sup> كتاب مفرد ، والذي عليه الجماعة في قراءتها هو الاختيار ، ضمّ التاء ، والأوليان تشية أولى أي : أولى بالوصية ، أو بالميراث ، أو بالميت ، على الاختلاف في ذلك . وقد تقدّم ذكر « طائرا » في آل عمران وحجته<sup>(٢)</sup> .

« ٤٣ » قوله : ( إلا سحر مشين ) قرأ حمزة والكسائي « ساحر » هنا وفي أول هود والصف ، وقرأ الكوفيون وابن كثير « ساحر » بألف في أول يونس<sup>(٣)</sup> ، وقرأ الباقون في الأربعة بغير ألف .

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعل الإشارة إلى ما جاء به النبي ، فأخبر عنهم أنهم جعلوا ما جاء به النبي [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٤)</sup> سحرا ، ويجوز أن تكون الإشارة إلى النبي ، وفي الكلام تقدير حذف مضاف ، أي : إن هذا إلا ذو سحر ، فيكون مثل القراءة بألف ، وهذا الحذف كثير في القرآن .

« ٤٤ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل الإشارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبر عنهم أنهم قالوا : إن هذا إلا ساحر ، فأخبر عن الاسم باسم الفاعل ، وهو بابه . ويجوز أن يكون « ساحر » بمعنى سحر ، لأن الاسم قد يقع موضع المصدر ، كقولهم : عائذا بالله من شرّها ، أي : عيادا ، فتكون القراءة بالألف كالقراءة بغير ألف ، وكان أبو عمرو يقول : إذا كان بعده « مبین » فهو سحر ، وإذا كان بعده « عليم » فهو ساحر . والمبين يصلح للسحر وللساحر ، فلا حجة له في ذلك ، فأما « عليم » فلا يكون إلا للساحر ،

(١) ص : « الإعراب وأفردها مشروحة في » .

(٢) راجع حرف « طائرا » في تفسير سورة آل عمران الفقرة « ٣٢ - ٣٤ » ، وانظر ما تقدم في الحجة في القراءات السبع ١١٠ ، وزاد المسير ٤٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٢/٢ ، وتفسير النسفي ٣٠٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٨ .

(٣) الأحرف في هذه السور على ترتيب ذكرها هي : ( ٧٦ ، ٦ ، ٢ ) ، وسيأتي ذكرها في أول سورة يونس ، وأول سورة هود ، وأول سورة الصف .

(٤) تكملة مستحبة من : ص .

فهو صحيح . فالقراءتان متداخلتان ( ١١٧/ب ) حسنتان<sup>(١)</sup> .  
 « ٤٥ » قوله : ( هل يستطيع ربك ) قرأه الكسائي بالتاء ونصب  
 « ربك » ، وقرأ الباقر بن بلياء ورفع « ربك » ، وأدغم الكسائي اللام من  
 « هل » [ وبل ]<sup>(٢)</sup> في التاء على أصله المذكور .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحوارين لعيسى ، وفيه معنى  
 التعظيم للرب جلّ ذكره ، على أن يستفهم عيسى عن استطاعته ، إذ هو تعالى  
 مستطيع لذلك ، فإنما معناه : هل تفعل ذلك [ على معنى افعل ذلك ]<sup>(٣)</sup> . وقد  
 هل تستطيع سؤال ربك في إنزال مائدة علينا ، والمعنى : هل تفعل لنا ذلك ، وقد  
 علموا أن عيسى يستطيع السؤال ، ولا بدّ من إضمار السؤال ، إذ لا يجوز أن  
 يقال : هل يستطيع أن يفعل غيرك كذا ، ف « أن » مفعول بالمصدر المحذوف ، وهو  
 السؤال ، وهذا كما تقول للرجل : هل يستطيع أن تكلمني ، وقد علمت أنه  
 مستطيع لذلك ، فإنما معناه : هل تفعل ذلك [ على معنى افعل ذلك ]<sup>(٤)</sup> . وقد  
 روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان القوم أعلم بالله عزّ وجلّ من أن  
 يقولوا : هل يستطيع ربك ، ولكن : هل يستطيع ربك . وروى عنها أنها قالت :  
 كان الحواريون لا يشكّون أن الله يقدر على إنزال مائدة عليهم ، ولكن قالوا :  
 هل يستطيع ذلك . وعن معاذ بن جبل أنه قال : أقرأنا النبي عليه السلام : هل  
 يستطيع ربك . قال معاذ : وسمعت النبي عليه السلام مِراراً يقرأ بالتاء في  
 « يستطيع » ، وبذلك قرأ أيضاً<sup>(٥)</sup> علي بن أبي طالب .

« ٤٦ » حجة من قرأ بلياء أنه على معنى : هل يفعل ربك ذلك ، لأنهم لم

(١) التيسير ١٠١ ، وزاد المسير ٤٥٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٥/٢ ،  
 وتفسير النسفي ٣٠٩/١ ، والنشر ٢٤٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار  
 ٣/٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٤/ب .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) ص : « وكذلك أيضاً قرا » .

يشكّوا في استطاعة البارئ على ذلك ، لأنهم كانوا مؤمنين ، فإنما هو كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي ، وقد علمت أنه يستطيع . فالمعنى : هل يفعل ذلك ، وهل يجيئني إلى ذلك ، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر ، فأرادوا معاينة لذلك ، كما قال إبراهيم : ( ربّ أرني كيف تحيي الموتى ) « البقرة ٢٦٠ » وقد كان علّم أن الله يحيي الموتى استدلالاً وحي ونظر ، فأراد علّم المعاينة التي لا يعترضها شيء ، ولذلك قال إبراهيم : ( بلى ولكنّ ليطمئن قلبي ) أي : لا تدخل عليه في ذلك شبهة <sup>(١)</sup> ، لأن علّم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات وعلّم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك ، ولذلك قال الحواريون : ( وتطمئنّ قلوبنا ) ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء ، ورفع « ربك » على المعنى <sup>(٢)</sup> « ٤٧ » قوله : ( إني منّزلها ) قرأه نافع وعاصم وابن عامر بالتشديد ، على أنه اسم فاعل من نزل . وقرأ الباقون بالتخفيف على ( ١١٨ / أ ) أنه اسم من فاعل من أنزل ، واللغتان موجودتان <sup>(٣)</sup> في القرآن ، قد أجمع على كل واحدة [ منهما ] <sup>(٤)</sup> ، فالقراءتان متساويتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير <sup>(٥)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( يوم ينفع ) قرأه نافع بالنصب ، ورفع الباقون .

وجبة من نصب أنه جعل الإشارة بـ « هذا » إلى غير اليوم ، ممّا تقدّم ذكره من الخبر والقصص في قوله : ( وإذ قال الله يا عيسى ) « ١١٦ » وليس ما <sup>(٦)</sup> بعد القول حكاية . فإن جعلته حكاية أضمرت ما يعمل في « يوم » ، والتقدير : قال الله هذا الذي اقتض عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع ، وإن لم

(١) ص : « على شبهه » .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، والتبصرة ١/٦٦ ، وتفسير ابن كثير

١٠٩/٢ .

(٣) ص : « والفعالان موجودان » .

(٤) تكملة موضحة من : ص .

(٥) ص : « التكثير والتكرير » ، انظر زاد السير ٥٤٩/٢ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/٣١ ، وتفسير النسفي ٣١٠/١

(٦) لفظ « ما » سقط من : ص .

نَجْعَلُهُ حِكَايَةً ، فَأَعْمَلَ الْقَوْلَ فِي « الْيَوْمِ » عَلَى أَنَّهُ ظَرَفٌ لِلْقَوْلِ ، وَالْمَعْنَى : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْقَصَصَ الَّذِي قُصَّ عَلَيْكُمْ أَوْ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي أُخْبِرْتُمْ بِهِ فِي يَوْمٍ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ، أَيْ : سَيَقُولُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَأَفْعَالُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ الَّتِي <sup>(١)</sup> يُخْبِرُ أَنَّهَا سَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْكَائِنَةِ الْوَاقِعَةِ لَصَحَّةِ وَقُوعِهَا ، عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهَا ، فَلِذَلِكَ يُخْبِرُ عَمَّا يَسْتَقْبَلُ مِنْ أَفْعَالِهِ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ . فـ « يَوْمٌ » ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، ظَرَفٌ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ هَذَا ، لِأَنَّهُ حَدَثٌ <sup>(٢)</sup> . وَظُرُوفُ الزَّمَانِ تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْأَحْدَاثِ ، تَقُولُ : الْقِتَالُ الْيَوْمَ ، وَالْخُرُوجُ السَّاعَةَ . وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِالْقَوْلِ ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي فَتْحِ « يَوْمٍ » أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى خَبَرٍ « هَذَا » ، وَ « هَذَا » إِيضًا إِلَى « الْيَوْمِ » وَلَكِنَّهُ فَتَحَ عَنْدهُمْ . وَفَتْحُهُ بِنَاءً لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَتَمِّكٍ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ . وَالْبَصْرِيُّونَ إِنَّمَا يَبْنُونَ الظَّرْفَ إِذَا أَضِيفَ إِلَى فِعْلِ مَبْنِيٍّ ، فَإِنْ أَضِيفَ إِلَى فِعْلِ مَعْرَبٍ لَمْ يَبْنِ .

« ٤٩ » وَحُجَّةٌ مِنْ رَفَعِ أَنَّهُ جَعَلَ « يَوْمٌ يَنْفَعُ » خَبْرًا لـ « هَذَا » ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِالْقَوْلِ ، وَهُوَ مُحْكِي لَا يَعْمَلُ فِي لَفْظِ الْقَوْلِ ، وَ « هَذَا » إِيضًا إِلَى « يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يَنْفَعُ فِيهِ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ <sup>(٣)</sup> . « ٥٠ » فِي هَذِهِ السُّورَةِ سِتْ يَاءَاتٍ إِضَافَةً ، قَوْلُهُ ( يَدِيْ إِيْلَيْكَ ) « ٢٨ » فَتَحَهَا نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ .

( إِيْتِي أَخَافَ ) « ٢٨ » ، ( لِيْ أَنْ أَقُولَ ) « ١١٦ » فَتَحَهَا الْحَرَمِيُّانِ وَأَبُو عَمْرٍو . وَ ( إِيْتِي أُرِيدُ ) « ٢٩ » ( فَاِئْتِيْ أَعْذَبْهُ ) « ١١٥ » فَتَحَهَا نَافِعٌ . ( وَأُمِّيْ إِيْلَهُنَّ ) « ١١٦ » فَتَحَهَا نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ <sup>(٤)</sup> . فِيهَا زَائِدَةٌ قَوْلُهُ : ( وَاحْشَوْنِ ) الثَّانِي « ٤٤ » قَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً .

(١) ب : «الذي» وتصويبه من : ص .

(٢) ب : «حرف» وتصويبه من : ص .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٥٢٨/١ ، وزاد المسير

٤٦٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٥ .

(٤) قوله : «وأمي .. وحفص» سقط من : ص .

## سورة الأنعام مكية ، وهي مائة آية وسبع وستون آية في المدني ، وخمس في الكوفي

وعن ابن عباس : [ أن ] <sup>(١)</sup> ثلاث آيات نزلن بالمدينة ( ١١٨ / ب ) قوله تعالى : ( قل تعالوا ) « ١٥١ » إلى تمام الثلاث آيات .

« ١ » قوله : ( من يُصرف عنه ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بفتح الياء ، وكسر الراء ، وقرأ الباقون بضم الياء ، وفتح الراء .

وحجة من قرأ بفتح الياء أنه أخبر بالفعل <sup>(٢)</sup> عن الفاعل المتقدم الذكر ، وإضماره مستتر في « يُصرف » ، وشاهده أن في قراءة أبيّ : « من يصرفه الله عنه » ، وفي قراءة ابن مسعود « يصرف الله عنه » ، فالمعنى : من يصرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمه ، فالمفعول محذوف ، وهو « العذاب » ، لدلالة الكلام عليه ، ولا يحسن أن يقدّر حرف « ها » مع « يصرف » لأن الهاء ، إنما تحذف من الصلوات ، وليس في الكلام موصول ، لأن « من » للشرط لا صلة لها .

« ٢ » وحجة من ضمّ الياء أنه بنى الفعل لما لم يُسمّ فاعله ، فأضمر فيه ذكر العذاب ، لتقدم ذكره ، وأقامه مقام الفاعل ، فلا حذف في الكلام ، ويقوّي ذلك قوله : ( ليس مصروفا عنهم ) « هود ٨ » يعني العذاب ، فبناء لما لم يُسمّ فاعله ، وأضمر فيه العذاب ، أقامه مقام الفاعل أيضا ، وهو إجماع ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء <sup>(٣)</sup> عليه ، ولأنه أقل إضمارا من القراءة بفتح الياء <sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) لفظ « بالفعل » سقط من : ص .

(٣) ص : « الأكثر من القراء » .

(٤) التبصرة ١/٦٦ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢/٢٤٨ ، والحجة في القراءات السبع ١١١ ، وزاد المسير ١٢/٣ ، وتفسير النسفي ٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٥/ب .

« ٣ » قوله : ( تَكُن فِتْنَتُهُمْ ) قرأه حمزة والكسائي بإلواء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص « فِتْنَتُهُمْ » بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أثبت الفعل لتأنيث لفظ<sup>(١)</sup> الفتنه ، إن رفع الفتنه أثبت<sup>(٢)</sup> ، لأن الفاعل مؤنث اللفظ ، وإن نصب الفتنه أثبت ، لأن الفاعل في المعنى هو الفتنه ، لأن خبر كان هو اسمها في المعنى .

« ٤ » وحجة من قرأ بإلواء أنه أنى بلفظ التذكير ، لتذكير « أن » وما بعدها ، في قوله : ( إلا أن ) إذا<sup>(٣)</sup> نصب « فِتْنَتُهُمْ » ، فإن رفعها ذكر ، لأن الفتنه المعذرة ، والمعذرة والعذر واحد ، فذكر لتذكير العذر ، ويجوز أن يكون ذكر لأن « الفتنه » « القول » في المعنى ، فذكر لتذكير « القول » ، إذ القول هو الفتنه .

« ٥ » وحجة من رفع الفتنه أنها لما كانت معرفة ، وتقدمت « القول » جعلها اسم كان ، و « أن قالوا » الخبر ، فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته ، من غير تقديم ولا تأخير ، لاسيما إذا قرئ بالتاء ، فهو أقوى لرفع الفتنه ، لأن التأنيث في الفعل يدل على إضافة الفعل إلى « الفتنه » ، فقوي الرفع في « الفتنه » ، لتأنيث الفعل ، ولتقدم « الفتنه » في اللفظ ، ولأنها معرفة ، فأما إذا قرئ « تكن » بالتاء فالرفع يقوى ، لتقدم « الفتنه » في اللفظ ، ولأنها معرفة ، ولأنها هي ( ١١٩ / أ ) « القول » الذي حمل التذكير عليه .

« ٦ » وحجة من نصب « الفتنه » أنه لما وقع بعد « كان » معرفتان ، وكان أحدهما أعرف جعله اسم « كان » ، وهو « أن » وما بعدها ، وإنما كانت أعرف لأنها لا توصف ، كما لا يوصف المضمر ، فأشبهت المضمر ، فجعلت اسم [ كان ]<sup>(٤)</sup> كما يجعل المضمر إذا<sup>(٥)</sup> وقع بعد كان اسمها والظاهر خبرها ، ولأنها

(١) لفظ « لفظ » سقط من : ص .

(٢) ب : « فأنث » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : « إذ » وتصويبه من : ص .

(٤) تكملة موضحه ليست في : ب ، ص .

(٥) قوله : « فأشبهت المضمر .. إذا » سقط من : ص .

لَا تَسْتَكْبِرُ أَبَدًا كَمَا تَسْتَكْبِرُ «الفتنة» ، وتنفصل عما أضيفت [إليه] <sup>(١)</sup> ، لاسيما إذا قرئ « يكن » بالياء ، فهو أقوى في نصب « الفتنة » ، لأنه قد بان أن الفعل لـ « القول » بالتذكير ، والاختيار القراءة بالتاء ، ونصب « الفتنة » ، لأنها هي القول في المعنى [ ولأنها بمعنى العذر ] <sup>(٢)</sup> ولأن « أن » وما بعدها أعرف ، لأن على ذلك أكثر القراء <sup>(٣)</sup> .

« ٧ » قوله : ( وَاللَّهِ رَبَّنَا ) قرأه حمزة والكسائي « ربنا » بالنصب على النداء المضاف ، وفصل به بين القسم وجوابه ، وذلك حسن ، لأن فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك ، وقرأه الباقون بالخفض ، على النعت لـ « الله » عز وجل ، أو على البدل <sup>(٤)</sup> .

« ٨ » قوله : ( وَلَا تُكْذِبْ ، وَتَكُونَ ) قرأه حفص وحمزة « ولا تكذب » بالنصب ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص « ويكون » بالنصب ، ورفعهما الباقون . وحجة من نصب أنه جعل الفعلين جوابا للتمني ، لأنه غير واجب ، ليكونا داخلين في التمني ، على معنى أنهم تمنوا الرد ، وترك التكذيب ، والكون من المؤمنين ، والنصب بإضمار « أن » كما تنصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض ، لأن جميعه <sup>(٥)</sup> غير واجب ، ولا واقع بعد ، فينصب الجواب مع الواو ، كأنه عطف على مصدر الأول ، كأنهم قالوا : يا ليتنا يكون لنا رد ، واتقاء من التكذيب ، وكون من المؤمنين ، فحسلا على مصدر « يرد » في

(١) ب : « عما أضيف » والتصويب والتكملة من : ص .

(٢) قبل هذه التكملة المستدركة من « ص » إحالة على حاشية « ب » لكنها امتحنت .

(٣) زاد المسير ١٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٧/٢ ، وتفسير النسفي ٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣١ - ب ، وكتاب سيبويه ٣٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ .

(٤) التبصرة ٦٦/ب ، والتيسير ١٠٢ ، والحجة في القراءات السبع ١١٢ ، وزاد المسير ١٧/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/ب .

(٥) ب : « جمعه » ورجعت مافي : ص .

العطف ، إذ لم يمكن أن يُحملا على العطف على « نرد » لانقلاب المعنى إلى الرفع ، فلم يكن بدّ من إضمار « أن » ، لتكون مع الفعل مصدراً ، فيعطف مصدراً على مصدر ، وبه يتمّ النصب في الفعلين .

« ٩ » وحجة من رفعهما أنه عطفهما على « نرد » ، فيكون قوله : « ولا نكذب ونكون » داخلين في التمني ، تمتّوا ثلاثة أشياء على ما ذكرنا<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن يرفع ، على أن يقطعه من الأول ، على تقدير : يا ليتنا نردّ ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ، ونكون من المؤمنين ، رُدِّدنا أو لم تُردّ ، وقوله : ( وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ) « ٢٨ » يدل على كذبهم فيما أخبروا به عن أنفسهم ، من أنهم لا يكذبون ويكونون<sup>(٢)</sup> من المؤمنين ، ولم يتمنوا ذلك في هذا التقدير ، ( ١١٩ / ب ) لأن التمني لا يقع معه التكذيب ، إنما يكون التكذيب في الخبر ، إنما التزموه رُدِّوا أو لم يُردِّوا ، حكم سبويه : دعني ولا أعود ، بالرفع على معنى : ولا أعود تركنتي أو لم تتركني ، ولم يسأل أن يجمع له الترك والعود ، وأهل النظر على أن التكذيب لا يجوز في الآخرة ، لأنها دار جزاء ، على ما كان في الدنيا ، والتأويل عندهم : وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ في الدنيا ، في تكذيبهم للرسول ، وإنكارهم البعث ، فيكون ذلك حكاية عن الحال [ التي كانوا عليها في الدنيا كما قال ( وإن ربك ليحكم بينهم ) فجعله حكاية عن الحال ]<sup>(٣)</sup> الآتية . وقد حكى أن أبا عمرو احتجّ للرفع بقوله : ( وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ) وأجاز التكذيب في الآخرة .

« ١٠ » وحجة من رفع « نكذب » ونصب « ونكون » أنه رفع الأول على أحد الوجهين المذكورين المتقدمين ، على أن يكون داخلاً في التمني ، فيكون الرفع كالنصب ، ونصب « ونكون » على جواب التمني [ فكلا الفعلين دخل في التمني ]<sup>(٤)</sup> ، ويجوز رفع « ونكذب » على معنى الثبات على

(١) ص : « ذكرنا أولاً » .

(٢) ب : « ويكونوا » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) تكملة موضحة من : ص .



ترك التكذيب ، أي : لا نكذب رُددنا أو لم نُردِّد ، فيكون غير داخلا في التمني ويكون داخلا في التمني إذا نصبته<sup>(١)</sup> .

« ١١ » قوله : ( أفلا تَعْقِلُونَ ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء ، ومثله في الأعراف ويوسف ، غير أن أبا بكر<sup>(٢)</sup> يكون معهم في يوسف على التاء ، وخَيْرٌ أبو عمرو في التاء والياء في سورة القصص ، والأشهر عنه الياء . وقرأ نافع وابن ذكوان « أفلا تعقلون » في يس بالتاء<sup>(٣)</sup> ، وقرأ الباقون بالياء في ذلك كله .

وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على ما قبله ، من لفظ الغيبة ، في قوله : ( خير للذين يتقون ) ، وكذلك في الأعراف ، ردّوه على « يتقون » أيضا ، وكذلك في يوسف ، ردّوه على قوله : ( فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ) « ١٠٩ » . « ١٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه جعله خطابا للذين أخبر عنهم بما قبله<sup>(٤)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( وللدّارِ الآخرة ) قرأه ابن عامر بلام واحدة ، وحفص « الآخرة » ، وقرأ الباقون بلامين ، ورفع « الآخرة » .

وحجة من قرأ بلامين أنه أدخل لام الابتداء على الدال ، ورفع « الدار » بالابتداء ، وجعل « الآخرة » نعتا لها ، والخبر « خير للذين » كمال قال : ( وإن الدار الآخرة لهي الحيوان ) « العنكبوت ٦٤ » وقال : ( تلك الدار الآخرة ) « القصص ٨٣ » فأثّث « الآخرة » صفة لـ « الدار » فيهما ، ولمّا كانت<sup>(٥)</sup> « الآخرة » صفة

(١) كتاب سيبويه ٤٩٨/١ ، وزاد المسير ٢٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٨/٢ ، وتفسير النسفي ٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٦/ب .

(٢) ص : «عاصم» .

(٣) الأحرف في السور المذكورة على ترتيب ذكرها هي : (٦٢، ٦٠، ٢، ١٦٩، ٦٠، ٦٢) .

(٤) سيأتي ذكر نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة « ٢٧ » وسورة يوسف ، الفقرة « ٢٤ » ، وسورة القصص ، الفقرة « ١٣ » ، وسورة يس ، الفقرة « ١٥ » ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٣ ، وزاد المسير ٢٧/٣ ، وتفسير النسفي ٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٢ .

(٥) ب : «كان» ورجحت ما في : ص .

لم يصحّ أن تضيف الموصوف إليها ، وقد اتسع <sup>(١)</sup> في هذه الصفة فأقيمت مقام الموصوف ، كما أقيمت الأولى مقام الموصوف ، قال الله تعالى ذكره : ( وللآخرة خيرٌ لك من الأولى ) « الضحى ٤ » وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ولصحة معناه في الصفة ، والتعريف لـ « الدار » .

« ١٤ » وحجة ( ١٣٠/أ ) من قرأ بلام واحدة أنه لم يجعل « الآخرة » صفة لـ « الدار » فأضاف « الدار » إليها ، فلم يمكن دخول الألف واللام عليها للإضافة ، و « الآخرة » في الأصل صفة للساعة ، كأنه قال ، ولدار الساعة الآخرة ، فوصف الساعة بالآخرة ، كما وصف اليوم بالآخر ، في قوله : ( وارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ) « العنكبوت ٣٦ » لكن توسع فيها فاستعملت استعمال الأسماء ، فجازت الإضافة إليها كما فعلوا ذلك في « الدنيا » ، وأصلها الصفة من « الدنو » ، وقد تقدّم ذكر « ليحزنك » وبابه وعلته <sup>(٢)</sup> .

« ١٥ » قوله ( لا يُكذِّبُوكَ ) <sup>(٣)</sup> قرأ نافع والكسائي بالتخفيف ، وشدّد الباكون .

وحجة من خففه أنه حمّله على معنى : لا يجدونك كاذبا ، لأنهم يعرفونك بالصدق ، فهو من باب : أحمدتُ الرجل ، وجدته محمودا ، ودلّ على صحة ذلك قوله : ( ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ) أي : يجحدون بأنفسهم ما يعلمون صحته يقيناً عياناً عناداً منهم . وحكى الكسائي عن العرب « أكذبتُ الرجل » إذا أخبرته أنه جاء بكذب ، وكذبتّه إذا أخبرته أنه كذاب . وقيل : معنى التخفيف : فإنهم لا يجعلونك كاذبا ، إذ لم يجربوا عليك الكذب . وحكى قطّرب : أكذبتُ الرجل دللتُ على كذبه ، وقيل : التخفيف والتشديد لغتان .

« ١٦ » وحجة من شدّد أنه حمّله على معنى : فإنهم لا ينسبونك إلى الكذب ،

(١) ب : « اتبع » وتصويبه من : ص .

(٢) راجع « باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » الفقرة « ٧٥٤ » ، الحرف المتقدم في المقنع ١٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٧ .

(٣) تقدّم له نظير في تفسير سورة البقرة ، الفقرة « ٦٥ » .

كما يُقال : فسَّقتَه وخطَّأته ، نسبته إلى الفسق وإلى الخطأ ، فالمعنى : فإنهم لا يقدرُونَ أن ينسبوك إلى الكذب ، فيما جتنتهم به ، لأنه في كتبهم<sup>(١)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( أَرَأَيْتُمْ ) و ( أَرَأَيْتُمْ ) و ( أَرَأَيْتُمْ ) « الكهف » ٦٣ « قرأ نافع في ذلك كله ، حيث وقع بتخفيف الهمزة الثانية ، وحذفها الكسائي ، وحققها الباقون .

وحجة من حقَّق أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل الهمز ، لأن همزة الاستفهام دخلت على « رأيت » ، فالهمزة عين الفعل ، والياء ساكنة ، لاتصال المضمَر المرفوع بها .

« ١٨ » وحجة من خفَّف الثانية أنه استثقل اجتماع همزتين في فعل ، مع اتصال الفعل بضمير ، وذلك كله ثَقِيل ، فخفَّف الثانية بين الهمزة والألف ، على الأصل المتقدم<sup>(٢)</sup> الذكر ، والياء ساكنة على أصلها ، ولم يمتنع تخفيف الهمزة بين يين ، مع سكون ما بعدها ، لأنها في زنة المخففة المتحركة . وقد روي عن ورش أنه أبدل من الهمزة ألفا ، لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية ، والمد لا يتمكن إلا مع البدل ، والبدل فرع<sup>(٣)</sup> على<sup>(٤)</sup> الأصول ، والأصل أن تجعل ( ١٢٠ / ب ) الهمزة بين الهمزة المفتوحة والألف ، وعليه كل مَنْ خفَّف الثانية<sup>(٥)</sup> غير ورش ، وحسَّن جواز البدل في الهمزة ، وبعدها ساكن ، لأن الأول<sup>(٥)</sup> حرف مدّ ولين ، فالمدَّة الذي يُحذف مع الساكن يقوم مقام حركة ، يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . وقد مضى ذكر هذا<sup>(٦)</sup> .

(١) زاد المسير ٢٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٢٧٨/٢ ، وأدب الكاتب ٢٧٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٧/ب .

(٢) ص : «أصول التخفيف المتقدمة» .

(٣) ب : «عن» ، ص : «من» ورجحت ما فيه الوجه .

(٤) لفظ «الثانية» سقط من : ص .

(٥) ب : «الأولى» ورجحت ما في : ص .

(٦) راجع « باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » الفقرة « ٧٥٤ ، ٧٥٥ » ، وانظر أيضا زاد المسير ٣٦/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٢/ب ، وتفسير النسفي ١١/٢

« ١٩ » قوله : ( فَتَحْنَا ) قرأه ابن عامر هنا وفي الأعراف « فَتَحْنَا » [ وفي الأنبياء « فَتَحَتْ » وفي القمر « فَفَتَحْنَا » ]<sup>(١)</sup> بالتشديد في الأربعة ، وخفّفهن الباقون وكلهم خفّف ما جاء بعده اسم مفرد نحو : ( وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ) « الحجر ١٤ » والتخفيف والتشديد لغتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير والتكرير ، والتخفيف الاختيار للإجماع عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( بِالْعُدَاةِ ) قرأه ابن عامر بالواو ، وضمّ الغين ، ومثله في الكهف<sup>(٣)</sup> وقرأهما الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

وحجة من قرأ بألف أن « غداة » في كلام العرب نكرة وأدخل عليها الألف واللام للتعريف ، و « غدوة » أكثر ما تستعمل معرفة بغير ألف ولام ، فترك القراءة بها لثبات الألف واللام في الخط ، وهما لا تدخلان على معرفة ، فالتزم القراءة بـ « غداة » لأنها نكرة ، يحسن فيها دخول الألف واللام ، ولا يحسن في « غدوة » ، لأنها في أكثر اللغات ، معرفة بغير ألف ولام ، ولا تصرفها العرب ، حكي : « أتيتك غدوة باكراً » بغير صرف . وقال سيويه : غدوة وبكرة ، جعل كل واحد منهما اسماً للحين ، يعني معرفة . وذلك دليل على أنها معرفة فمُنعت الصرف ، للتأنيث والتعريف .

« ٢١ » وحجة من قرأ بضمّ العين أن بعض العرب مُنكّر « غدوة » فيصرفها في النكرة ، فلمّا وجدها مُنكّر أدخل عليها الألف واللام للتعريف اتباعاً للخط ، والاختيار القراءة بالألف ، لأنها نكرة بإجماع ، لم يستعمل أحد من العرب في « غداة » التعريف فوجب دخول الألف واللام عليها لتتعرف<sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص . والاحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ١١ ، ٩٦ ، ٩٦ ، ١١ ) وسيأتي ذكرها في سورة الأعراف ، الفقرة « ٩ » ، وسورة الزمر ، الفقرة « ١٦ » وسورة القمر الفقرة « ٤ » وسورة النبا ، الفقرة « ٥ » .

(٢) التبصرة ١/٦٧ ، وزاد المسير ٣/٣٩ ، والنشر ٢/٢٤٩ ، وتفسير النسفي ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٣ .

(٣) الحرف فيها : ( ٢٨ آ ) .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١١٥ ، وزاد المسير ٣/٤٦ ، وتفسير النسفي ١٣/٢ ، وكتاب سيويه ١/١٣٠ ، ٢/٥٢ ، ٥٦ .

« ٢٢ » قوله : ( أَنَّهُ مَن عَمِلَ ) ، ( فَأَنَّهُ غَفُورٌ ) قرأ نافع وابن عامر وعاصم « أَنَّهُ » بالفتح ، وقرأ عاصم وابن عامر « فَأَنَّهُ غَفُورٌ » [ بالفتح <sup>(١)</sup> ] ، وقرأ الباقون بالكسر فيهما .

وحجة من كسر « إِنَّهُ مَن عَمِلَ » أنه جعله تفسيراً للرحمة ، فسرها بالجملة التي بعدها و « أَنْ » تكون مكسورة إذا دخلت على الجمل .

« ٢٣ » وحجة من كسر « فَأَنَّهُ غَفُورٌ » أن ما بعد الفاء حكمه الابتداء والاستئناف ، فكسر لذلك ، لأن حكم « إِنْ » في الابتداء والاستئناف الكسر .

« ٢٤ » وحجة من فتح « أَنَّهُ مَن عَمِلَ » أنه جعل « أَنْ » ( ١٢١/أ ) بدلا من « الرحمة » على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فأعمل فيها « كتب » كأنه قال : كتب ربكم على نفسه « أَنَّهُ مَن عَمِلَ » .

« ٢٥ » وحجة من فتح « فَأَنَّهُ غَفُورٌ » أنه أضمر خبرا مقدما ، ورفع « ان » بالابتداء ، لأن ما بعد الفاء مبتدأ <sup>(٢)</sup> ، كأنه قال : فله أنه غفور له ، أي فله غفران الله ، ويجوز رفع « أَنْ » بالظرف المضمر ، ويجوز أن يضم مبتدأ تكون « أَنْ » خبره ، تقديره : فأمره غفرانُ ربه له ، وقد قيل : إن « أَنْ » الثانية تأكيد وتكرير للأولى <sup>(٣)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بالياء ، ورفع « السبيل » ، حملوه على تذكير السبيل ، إذ قد أضافوا <sup>(٤)</sup> الفعل إليه فرفعوه <sup>(٥)</sup> به ، و « السبيل » متذكر وتؤنث قال الله تعالى ذكره : ( وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) ب : « يتبدأ » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : ص « للأول » فوجهته بما يقيم العبارة ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٣٣ ، وتفسير الطبري ٣٩٢/١١ ، ومعاني القرآن ٣٣٦/١ ، وتفسير القرطبي ٤٣٦/٦ ، والحجة في القراءات السبع ١١٤ ، وزاد المسير ٤٩/٣ ، وتفسير النسفي ١٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٨ .

(٤) ب : « أضاف » وتصويبه من : ص .

(٥) ب : « رفعه » وتصويبه من : ص .

الرَّشْدُ لَا يَتَّخِذُوهُ) « الأعراف ١٤٦ » فذكر ، ومثله الثاني بعده . وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث « السبيل » ، إذ قد أُسند الفعل إليه فرُفِعَ<sup>(١)</sup> به . وقد قال الله تعالى : ( قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ) « يوسف ١٠٨ » فَأُثِّثَ .

« ٢٧ » فأما من قرأ بالتاء ونصب « السبيل » ، وهو نافع ، فإنه جعل الفعل خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الفاعل ، و « السبيل » مفعول به ، والاختيار التاء ورفع « السبيل » ، فهو أئين في المعنى ، وعليه أكثر القراء<sup>(٢)</sup> . « ٢٨ » قوله : ( يَقْصُصُ الْحَقُّ ) قرأه الحرميان وعاصم بالصاد ، مضمومة غير معجمة ، وقرأ الباقون بالضاد ، معجمة مكسورة ، وأصلها أن يتصل بها ياء ، لأنه فعل مرفوع من القضاء ، لكن الخط بغير ياء ، فتكون الياء حذفت لدلالة الكسرة عليها .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالصاد غير معجمة أنه جعله من القصص كقوله : ( نحن نَقْصُصُ عَلَيْكَ ) « يوسف ٣ » و ( إِنَّ هَذَا لَهْوَ الْقَصَصِ ) « آل عمران ٦٢ » .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالضاد معجمة أنه جعله من القضاء ، ودلَّ على ذلك أن بعده ( خير الفاصلين ) ، والفصل لا يكون إلا عن قضاء دون قصص ، ويتقوى ذلك أن في قراءة ابن مسعود ( إن الحكم إلا لله يقضي بالحق ) فدخل الياء يؤكد معنى القضاء ، ولا يوقف عليه في هذه القراءة ، لأن أصله الياء ، فإن وقفت بالياء ، على الأصل ، خالفت الخط وإن وقفت بغير ياء خالفت الأصل ، والقراءة بالصاد غير معجمة أحب إليّ ، لاتفاق الحرمين وعاصم على ذلك ، ولأنه لو كان من القضاء للزمت الياء فيه ، كما أتت في قراءة ابن مسعود<sup>(٣)</sup> .

(١) ب ، ص : « فرفعه » ووجهه بطرح الضمير لتقوم العبارة .

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٦ ، وزاد المسير ٥٠/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٣ ، والتيسير ١٠٣ ، وتفسير إعراب مشكل القرآن ٦٨/ب ، وأمالى ابن السجري ٤٥٥/٢

(٣) زاد المسير ٥٢/٣ ، والمقنع ٣١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١/١٥ .

« ٣١ » قوله : ( تَوَفَّتْهُ ) و ( اسْتَهْوَتْهُ ) قرأهما حمزة بالالف والإمالة ، على تذكير الجميع ، كما قال ( وقالَ نِسْوَةٌ ) « يوسف ٣٠ » وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث الجماعة ، كما قال : ( قالت الأعرابُ ) « الحجرات ١٤ » و ( قالتْ لهم رسلُهم ) « إبراهيم ١١ » و ( إذ جاءتهم ١٢١/ب ) ( الرسل ) « فصلت ١٤ » وهو الأكثر ، وهو الاختيار . والإمالة تحسن فيه . لأن الألف أصلها الياء ، لأنه من « هوى يهوى » ، ولأن الألف رابعة وخامسة<sup>(١)</sup> .

« ٣٢ » قوله : ( وَخُفِّيَّةٌ ) قرأه أبو بكر بكسر الخاء ، ومثله في الأعراف<sup>(٢)</sup> ، وضم الباقون ، وهما لغتان مشهورتان<sup>(٣)</sup> .

« ٣٣ » قوله : ( لئن أنجانا ) قرأه الكوفيون بألف ، من غير تاء ، على لفظ الغيبة ، لأن بعده : ( قتلَ اللهُ يُنجيكم ) « ٦٤ » وبعده : ( قتل هو القادر ) « ٦٥ » وقبله : ( تدعونهُ ) ، والهاء للغائب ، وأجراه على ذلك مما بعده ومما قبله ، وأماله حمزة والكسائي ، لأن أصل الألف الياء ، إذ هي رابعة . وقرأ الباقون بالتاء ، على لفظ الخطاب ، فهو أبلغ في الدعاء والابتهال والسؤال ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراء عليه<sup>(٤)</sup> .

« ٣٤ » قوله : ( قتلَ اللهُ يُنجيكم ) قرأه الكوفيون وهشام بالتشديد ، جعلوه<sup>(٥)</sup> من « نجا يُنجي » ، وقرأ الباقون بالتخفيف جعلوه من « أنجى يُنجى » والمعنى واحد ، وأصل الفعل « نجا » ، ثم يثقل للتعدية بالهمز<sup>(٦)</sup> وبالتشديد ، فالهمزة فيه كالتشديد في تعديته ، وكل واحد يقوم مقام الآخر في التعدي إلى

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٧ ، وزاد المسير ٣/٦٦٥٥ ، وتفسير النسفي ١٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٣/ب .

(١) الحرف فيها : ( ٥٥ آ ) .

(٢) زاد المسير ٣/٥٨ ، وتفسير النسفي ١٧/٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٤

(٤) المصاحف ٦٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١١/ب ، والمقنع ١٠٣

(٥) ب : « بالهمزة » ورجحت ما في : ص .

مفعول . واللغتان في القرآن إجماع ، قال الله تعالى جلّ ذكره : ( فأنجاه الله من النار ) « العنكبوت ٢٤ » وقال : ( وإذ أنجيناكم ) « الأعراف ١٤١ » وقال : ( فنجّيناه ومن معه ) « يونس ٧٣ » وهما في القرآن كثير ، فالقراءتان متعادلتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكرير للفعل ، على معنى « نجاه بعد نجاه »<sup>(١)</sup> .

« ٣٥ » قوله<sup>(٢)</sup> : ( وإما ينسيّتك الشيطان ) قرأه ابن عامر بتشديد السين ، وخفّف الباقون . وهو مثل « أنجا ونجّا » يقال : « نسيته وأنسيته » ، كما « نجّيته وأنجّيته »<sup>(٣)</sup> . وقد تقدّم ذكر الإمالة والاختلاف في : ( رأى كوكبا ) « الأنعام ٧٦ » وفي شبهه<sup>(٤)</sup> ، وفي : ( رأى القمر ) « الأنعام ٧٧ » وفي شبهه ولم يختلف في فتح ما أتى فيه الساكن بعد الهمزة في كلمة ، نحو : « رأته ورأوه ورأيته » وشبهه .

« ٣٦ » قوله : ( أحتاجوني ) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدّد الباقون .

وحجة من شدّده أن الأصل فيه بنونين ، الأولى علامة الرفع ، والثانية فاصلة بين الفعل والياء ، فلما اجتمع مثلاًن في فعل ، وذلك ثقیل ، أدغم إحدى النونين في الأخرى ، فوقع التشديد لذلك ، ولا بدّ من مد الواو للمشدّد ، لئلا يلتقي ساكنان ، الواو ، وأول المشدّد ، فصارت المدة تفصل بين الساكنين ، كما تفصل الحركة بينهما .

« ٣٧ » وحجة من خفّف أنه<sup>(٥)</sup> حذف النون الثانية استخفافاً ، لاجتماع

(١) التبصرة ٦٧/ب ، والنشر ٢٥٠/٢ .

(٢) قبل بدء هذه الفقرة جاء في حاشية «ب» مايلي : «هذا آخر الجزء التاسع من كتاب الكشف» .

(٣) ب : «نجّيته ونجّيته» وتصويبه من : ص .

(٤) راجع «باب أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٦» و «فصل في معرفة أصل الألف» الفقرة «٢» ، وانظر التبصرة ٦٧/ب ، وزاد المسير ٦٢/٣ .

(٥) ص : «خفّف النون الثانية أنه» .



المثلين متحركين ، وللتضعيف ، الذي في الفعل ، في الجيم ، ولا يحسن أن يكون المحذوف هو النون الأولى ، لأنها علكم الرفع في الفعل ، وحذفها علكم النصيب ( ١٣٢ / أ ) والجزم ، فلو حذف استخفافا لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب ، وأيضا فإن الاستثقال إنما يقع بالتكرير ، فحذف ما يحدث به الاستثقال أولى من غيره ، وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه ، إنما يجوز في الشعر ، لضرورة الوزن ، والقرآن لا يحمل على ذلك ، إذ لا ضرورة ، تلجئ إليه ، وقد لحن بعض النحويين من قرأ به ، لأن النون الثانية وقاية للفعل ألا تتصل به الياء ، فيكسر آخره فيغيّر ، فإذا حذفها اتصلت الياء بالنون ، التي هي علامة الرفع ، وأصلها الفتح ، فغيرتها عن أصلها وكسرتها ، فتغيّر الفعل . والاختيار تشديد النون ، لأنه الأصل ، ولأن الحذف يوجب التغير في الفعل ، ولأن عليه أكثر القراء (١) .

« ٣٨ » قوله : ( درجات ) قرأه الكوفيون بالتثنية ، ومثله في يوسف ، وقرأهما الباقر وغير تنوين .

وحجة من نوّن أنه أوقع الفعل على « من » لأنه المرفوع في الحقيقة ليست الدرجات هي المرفوعة المقصود إليها (٢) بالرفع ، إنما المرفوع صاحبها فهو كقوله : ( ورفع بعضهم درجات ) « البقرة ٢٥٣ » .

« ٣٩ » وحجة من لم ينوّن أنه أوقع الفعل على « درجات » ، وأضاف « الدرجات » إلى « من » ، لأن الدرجات إذا رفعت فصاحبها مرفوع إليها ، ودليله قوله : ( رفيع الدرجات ) « غافر ١٥ » فأضاف الرفع إلى « الدرجات » ، وهو

(١) التيسير ١٠٤ ، والحجة في القراءات السبع ١١٨ ، وزاد المسير ٧٦/٣ ، وكتاب سيبويه ١٧٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٩/ب .  
(٢) ص : «المقصود بها» .

لا إله إلا هو الرافع المتعال في شرفه وفضله ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن من رفعت<sup>(١)</sup> درجاته فقد رفع ، ومن رفع فقد رفعت درجاته<sup>(٢)</sup> .

« ٤٠ » قوله : ( واليَسَعَ ) قرأه حمزة والكسائي بلامين إحداهما<sup>(٣)</sup> مدغمة في الأخرى ، وإسكان الياء ، ومثله في صاد<sup>(٤)</sup> وقرأ الباقون بلام واحدة ساكنة ، وفتح الياء .

وحجة من قرأ بلام واحدة أنه جعله اسماً أعجيباً ، والأسماء الأعجمية في أبينتها مخالفة للعربية في الأكثر ، فهو معرفة بغير ألف ولام ، فالألف واللام فيه زائدتان ، إذ هو معرفة بغيرهما ، فأصله « يسع » كيزيد ويشكر ، معرفتان ، لا تدخلهما الألف واللام ، إذ لا يتعرف الاسم من وجهين ، فلا بد من تقدير زيادة الألف واللام في « اليسع » عند حذاق أهل النحو . وقد قيل : إنهما للتعريف كسائر الأسماء .

« ٤١ » وحجة من قرأ بلامين أن أصل الاسم « ليسع » ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف ، ولو كان أصله « يسع » لما دخلته الألف واللام ، إذ لا تدخلان على « يزيد ويشكر » ، اسمان لرجلين ، ولأنهما معرفتان عكمان ، فإنما أصله « ليسع » نكرة ، وقد دخلته الألف واللام للتعريف ، والقراءة بلام واحدة أحب إليّ لأن أكثر القراء عليه ، والقراءة بلامين حسنة ، قوية في الإعراب ، ولولا مخالفة الجماعة لاخترتها<sup>(٥)</sup> .

« ٤٢ » قوله ( ١٢٢/ب ) : ( اقتدره قتل ) قرأ حمزة والكسائي بغير هاء

(١) ب : « رفع » ورجعت مافي : ص .

(٢) سيأتي ذكره في سورة يوسف الفقرة « ٢٤ » ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٩ ، وزاد السير ٧٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢١/٢ ، والنشر ٢٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٠ .

(٣) ب ، ص : « أحدهما » وصوبته بما يوجه العبارة .

(٤) الحرف فيها : ( ٤٨ آ ) ، وسيأتي في السورة المذكورة ، الفقرة « ١ » .

(٥) زاد السير ٧٩/٣ ، وكتاب سيبويه ٤١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/ب .

في الوصل ، لأنها هاء سكت ، إنما جيء بها في الوقف خاصة ، لبيان حركة الدال ، فلا وجه لإثباتها في الوصل ، لأن الدال متحركة فيه ، فهي كآلف الوصل التي <sup>(١)</sup> جيء بها للابتداء ، ولا حظاً لها في الوصل ، فمَن أثبت الهاء في الوصل كمن همز ألف الوصل في الوصل ، وهي أيضاً على مذهب البصريين كآلف « أنا » التي تحذف في الوصل ، وثبتت في الوقف ، لبيان حركة النون ، وقرأ الباقون بالهاء في الوصل ، على نية الوقف ، لا على نية الإدراج اتباعاً لثباتها في الخط ، وإنما ثبتت في الخط ليعلم أن الوقف بالهاء ، لثلاث <sup>(٢)</sup> ثبتت في الوصل ، وأجاز ابن الأنباري <sup>(٣)</sup> أن تكون الهاء كناية عن المصدر ، فيصح إثباتها في الوصل وتسكن كما أُسكنت في ( يُوْدِه ) « آل عمران ٧٥ » ( وثصلِه ) « النساء ١١٥ » على قراءة مَن أسكنها ، وقد حكى ابن الأنباري أن مَن العرب مَن يثبت هاء السكت في الوصل والوقف ، ، بنوا الوصل على الوقف غير أن ابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام بكسرها ، كأنهما جعلاً الهاء لغير السكت ، جعلها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير « اقتد الاقتداء » ففيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهذا هم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضاً مِّن الفعل الثاني ، لتكرّر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ، فجاز كسر الهاء ، وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية <sup>(٤)</sup> .

(١) لفظ « التي » سقط من : ص .

(٢) ب : « لا لأن » وتصويبه من : ص .

(٣) هو محمد بن القاسم أبو بكر ، من أعلم أهل الكوفة بالنحو والأدب ، سمع إسماعيل القاضي وأحمد بن الهيثم والكديمي وروي عنه أبو عمر بن حيوية وأبو الحسين بن البواب وأبو الحسن الدارقطني (ت ٣٢٨ هـ) ترجم في تاريخ بغداد ١٨١/٣ ، وانبأه الرواة ٢٠١/٣

(٤) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ١٦٩ - ١٧١ » ، وانظر سورة الزلزلة وأولها ، وتفسير الطبري ٤٦٠/٥ ، ومعاني القرآن ١/١٧٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ - ٣١١ ، ٤٦٦ ، والتيسير ١٠٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٠ ، وزاد المسير ٨١/٣ ، وتفسير النسفي ٢٢/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٠/ب .

« ٤٣ » قوله : ( تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيَسَ ثَبُدُونَهَا وَتُخْفُونَ ) قرأ الثلاث ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة في قوله : ( وما قَدَرُوا اللَّهَ ) وقوله : ( إذ قالوا ) ، وقرأهن الباقون بالياء ، ردّوه على المخاطبة التي قبله ، في قوله : ( قل مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ ) ، فذلك أقرب إليه ، وهو أولى أَنْ يُحْمَلَ على ما قرُب منه ممّا بعد ، وأيضا فإن بعده خطابا ، فحُمِلَ على ما قبله ، وما بعده ، وهو قوله : ( وَعَلَّمْتُمْ مَالَهُمْ تَعْلَمُوا أَلَمْ تَعْلَمُوا ) فحُمِلَ على ما قبله وما بعده ، فذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وهو الاختيار ، لهذه العلل ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(١)</sup> .

« ٤٤ » قوله : ( وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى ) قرأه أبو بكر بالياء ، ردّاه على « الكتاب » فأسند الفعل ، وهو الإنذار ، إلى « الكتاب » ، كما قال : ( وَلِتُنذِرُوا بِهِ ) « إبراهيم ٥٢ » ، وقال ( إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ ) « الأنبياء ٤٥ » ، وقرأ الباقون بالياء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو فاعل الإنذار ، كما قال : ( إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا ) « النازعات ٤٥ » ، ( وَأَنْذِرْ بِهِ ) « الأنعام ٥١ »<sup>(٢)</sup> .

« ٤٥ » قوله : ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ) قرأه نافع والكسائي وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه جعل « بين » اسما غير ظرف ، فأسند الفعل إليه ، فرفعه به ، وَيَقْوِيَّ جعلَ « بين » اسما دخولُ حرف ( ١٢٣ / أ ) الجر عليه ، في قوله : ( وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ) « فصلت ٥ » و ( هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ) « الكهف ٧٨ » ولا يحسن أن يكون مصدرا ، وترفعه بالفعل ، لأنه يصير المعنى ، لقد تقطّع افتراقكم ، وإذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا ، فيحول المعنى ، وينقلب المراد ، وإنما تمّ على أنهم<sup>(٣)</sup> تفرّقوا . وأصل « بين » أن تُبَيِّنَ عن الافتراق ، وقد

(١) التبصرة ١/٦٨ ، وتفسير الطبري ١١/٥٢٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٤٠ ، وزاد المسير ٣/٨٤ ، وتفسير القرطبي ٧/٣٧ .  
(٢) زاد المسير ٣/٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٥٦ ، وتفسير النسفي ٢/٢٣ .  
(٣) ص : « والمعنى أنهم » .

استعملت في هذا الموضع وغيره ، إذا ارتفعت ، بمعنى الوصل ، والمعنى : لقد تقطع وصلكم ، وإذا تقطع وصلهم افترقوا ، وهو المعنى المقصود إليه ، وإنما استعملت بضد ما بُنيت عليه ، بمعنى الوصل ، لأنها تستعمل كثيرا مع السبيين المتلاسين ، بمعنى الوصل ، تقول : بيني وبينه شركة ، وبينني وبينه رحم وصداقة ، فلما استعملت في هذه المواضع بمعنى الوصل<sup>(١)</sup> جاز استعمالها في الآية كذلك .

« ٤٦ » وحجة من نصب أنه جعله ظرفا ، والتقدير : لقد تقطع وصلكم بينكم . ودلّ على حذف الوصل قوله : ( وما ترى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ) ، فدلّ هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم ، إذ تبرؤوا منهم ، ولم يكونوا معهم ، وتقاطعهم لهم هو ترك وصلهم لهم ، فحشّن إضمار الوصل بعد « تقطع » لدلالة الكلام عليه . وفي حرف ابن مسعود ما يدلّ على النصب فيه قرأ : « لقد تقطع ما بينكم » وهذا لا يجوز فيه إلا النصب ، لأنك ذكرت التقطع ، وهو ما كأنه قال : لقد تقطع الوصل بينكم . ويجوز أن تكون القراءة بالنصب كالقراءة بالرفع ، على أن « بَيْنَا » اسم ، لكنه لما كثر استعماله ظرفا منصوبا جرى في إعرابه ، في حال كونه غير ظرف ، على ذلك ، ففتح ، وهو في موضع رفع ، وهو مذهب الأخفش . فالقراءتان على هذا بمعنى واحد ، فاقراً بأيهما شئت<sup>(٢)</sup> .

« ٤٧ » قوله : ( وجعل الليل سكنا ) قرأ الكوفيون « وجعل الليل » بغير ألف ، ونصبوا « الليل » بالفعل ، وحملوا « جعل » على معنى « فلق » في الموضعين ، لأنه بمعنى « فلق » ، لأنه أمر قد كان ، فحمل « جعل » على المعنى ، وأيضا فإن بعده أفعالا ماضية ، فحمل عليها ، وهو قوله : ( جعل لكم النجوم ) « ٩٧ » وقوله : ( أنزل من السماء ماء ) « ٩٩ » وكذلك ما بعده ، فحمل أول الكلام على آخره في « فعل » ، لتكرر ذلك ، ويثبوت ذلك إجماعهم على نصب

(١) ب : « الوصلة » ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/ب - ١/٣٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧١ .

« الشمس » وما بعده ، على إضمار « فعل » ، ولم يحملوه على فاعل ، فيخفضوه ، فأجري ما قبله عليه ، للمشاكلة لما بعده ، وقرأ الباقون « جاعل » على العطف على « فاعل » ، الذي قبله ، وخفض « الليل » ( ١٢٣ / ب ) فشاكلوا بينه وبين ما قبله في اللفظ ، كما شاكل مَنْ قرأ « جعل » بينه وبين ما بعده في المعنى ، ويتقوى ذلك أن حكم الأسماء أن تعطف عليها أسماء مثلها ، فكان عطف « فاعل » على « فاعل » أولى من عطف (١) « فعل » على اسم ، والقراءتان بمعنى واحد ، فجاء على تقوية ما قبله ، و « جعل » يقويه ما بعده ، فقرأ بأيهما شئت (٢) .

« ٤٨ » قوله : ( فمستقر ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف ، جعلاه اسماً غير ظرف ، على معنى : فمستقر في الأرحام ، بمعنى قارٌّ في الأرحام ، لأن « قرَّ واستقر » بمعنى لا يتعديان ، ورفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي فمنكم مستقر ، أي : فمنكم قارٌّ في الأرحام ، أي : بعضكم قارٌّ في الأرحام ، وبعضكم مستودع في الأصلاب ، وقيل : في القبور ، وهذا المستودع ، في قراءة مَنْ كسر القاف ، هو الإنسان بعينه ، فتعطف اسماً على اسم ، كما قال : ( يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقتاً من بعد خلق ) « الزمر ٦ » ، وقرأ الباقون بفتح القاف ، جعلوه اسم مكان ، ورفع أيضاً بالابتداء ، والخبر محذوف كالأول ، والتقدير : فلکم مستقر ، أي مقر ، أي مكان تقرون فيه ، وتسكنون فيه ، ويكون « مستودع » أيضاً اسم مكان ، على معنى : فلکم استقرار مكان استيداع ، « فمستقر » ، في قراءة من فتح القاف ، ليس هو الإنسان ، إنما هو اسم لمكان الإنسان ، والمعنى : فلکم مستقر في الأرحام ومستودع في الأصلاب ، على معنى : استقرار ومكان استيداع ، فتعطف مكاناً على مكان ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه (٣) .

(١) ب : « عطفه » وتصويبه من : ص .

(٢) قوله : « والقراءتان بمعنى ... شئت » سقط من : ص ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٢١ ، وزاد المسير ٩١/٣ ، وكتاب سيبويه ١٠٩/١ ، ٢٠٩ .

(٣) زاد المسير ٩٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٩/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٥ .

« ٤٩ » قوله : ( إلى ثمره ) قرأ حمزة والكسائي بضم الثاء والميم ، في موضعين ههنا ، وفي موضع في يس<sup>(١)</sup> ، جعلاه جمع « ثمرة » كخشبة وخشب ، ويجوز أن يكون جمع « ثمار » كحمار وحمر ، وثمار جمع ثمرة كأكمة وإكام ، فهو جمع<sup>(٢)</sup> جمع الجمع على هذا ، وقرأ الباقون بفتح الثاء والميم ، جعلوه جمع ثمرة كبقرة وبقر ، ما بين واحده وجهه الهاء ، والقراءتان حسنتان ، وقد شرحنا هذا في الكهف بأشبع من هذا<sup>(٣)</sup> .

« ٥٠ » قوله : ( وخرقوا ) قرأه نافع بالتشديد ، على الكثير ، لأن المشركين ادعوا أن الله بنات ، وهم الملائكة . والنصارى ادّعت أن المسيح ابن الله ، واليهود ادّعت أن عزيزاً ابن الله ، فكثر ذلك من كفرهم ، فشدّد الفعل لمطابقة المعنى تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف يدلّ على القليل والكثير ، ومعنى خرق واخترق واختلق سواء ، أي أحدث<sup>(٤)</sup> .

« ٥١ » قوله : ( درست ) ( ١٢٤/أ ) قرأ أبو عمرو وابن كثير « دارست » بآلف ، كفاعلت ، وقرأ ابن عامر « درست » بإسكان من غير ألف [ وفتح السين ]<sup>(٥)</sup> ، كخرجت ، وقرأ الباقون « درست » بفتح التاء [ وإسكان السين من غير ألف ]<sup>(٦)</sup> ، كخرجت<sup>(٧)</sup> .

(١) الحرف فيها (٣٥٦) وسيأتي ذكره في سورة الكهف الفقرة « ١٤ - ١٦ » ، وسورة يس ، الفقرة « ١٥ » .

(٢) لفظ « جمع » سقط من : ص .

(٣) انظر سورة الكهف الفقرة « ١٤ - ١٦ » ، والحجة في القراءات السبع

١٢٢ ، وزاد المسير ٩٥/٣ ، وتفسير النسفي ٢٦/٢

(٤) زاد المسير ٩٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٠/٢ ، وتفسير غريب

القرآن ١٥٧

(٥) تكملة موضحة من : ص .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) زاد المسير ١٠٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٣/٢ ، وتفسير غريب القرآن

١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٧/٢

وحجة من قرأ بألف أنه حملة على معنى : « يقولون دارست أهل الكتاب ودارسوك » ، أي : ذاكرتهم وذاكروك ، ودلّ على هذا المعنى قوله عنهم : ( وأعانه عليه قوم<sup>(١)</sup> آخرون ) « الفرقان ٤ » أي : يقولون أعان اليهود النبي [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(١)</sup> على القرآن وذاكروه فيه ، وهذا كله قول<sup>٢</sup> المشركين في النبي عليه السلام وفي القرآن ، ومثله قوله : ( وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ) « النحل ٢٤ » ومثله قوله عنهم : ( وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ) « الفرقان ٥ » .

« ٥٢ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه أسند الفعل إلى الآيات ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : عفّت<sup>٣</sup> وامّحت<sup>٤</sup> وتقادمت<sup>٥</sup> ، ودلّ على ذلك قوله : ( قالوا أساطير الأولين ) أي : هو شيء قديم ، قد عفا وامّحى رسمه لقدمه .

« ٥٣ » وحجة من فتح التاء ، من غير ألف ، أنه أضاف الفعل إلى النبي ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : درس محمد<sup>٦</sup> الكتب ، كتب الأولين ، فأتى بهذا القرآن منها<sup>(٢)</sup> .

« ٥٤ » قوله : ( أنثا إذا جاءت ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح ، وعن أبي بكر الوجهان .

وحجة من فتح الهمزة أنه جعل « أن » بمنزلة « لعل » لغة فيها ، على قول الخليل ، حكى عن العرب : أتت السبوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك . ويجوز أن يعمل فيها « يشعركم » فيفتح على المفعول به ، لأن معنى شعرت به دريت ، فهو في اليقين كعلّمت ، وتكون « لا » في قوله : ( لا يؤمنون ) زائدة ، والتقدير : وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية إذا جاءتهم يؤمنون ، أي : إنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها وهذا المعنى ، إنما يصحّ على قراءة

(١) تكملة مستحبة من : ص .

(٢) زاد المسير ١٠١/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٣٥ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧١/ب .



من قرأ « يؤمنون » بالياء ، ويكون<sup>(١)</sup> « يشعركم » خطاباً للمؤمنين ، والضmir في « يؤمنون » للكفار في القراءة بالياء . ومن قرأ « تؤمنون » بالتاء ، فالخطاب في « يشعركم » للكفار ، ويقوّي هذا المعنى قوله بعد ذلك : ( ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ) « ١١١ » و « ما » في الآية استفهام ، وفي « يشعركم » ضمير « ما » ، والمعنى : وأي شيء يدرّيكُم أيها المؤمنون إيمانهم إذا جاءتهم الآية ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية . ولا يحسن أن تكون « ما » نافية ، لأنه يصير التقدير : وليس يدرّيكُم الله أنهم لا يؤمنون . وهذا متناقض ، لأنه تعالى قد أدركنا أنهم لا يؤمنون بقوله : ( ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ) ( ١٢٤/ب ) إلى قوله : ( يجهلون ) .

« ٥٥ » وحجة من كسر « أن » أنه استأنف بها الكلام بعد « يشعركم » ، والتقدير : وما يشعركم إيمانهم ، فالمفعول محذوف ، ثم استأنف مخبراً عنهم بما علم فيهم ، فقال : ( إنها إذا جاءت لا يؤمنون ) ، ولا يحسن فتح « إن » على إعمال « يشعركم » فيها . و « لا » غير زائدة ، لأن ذلك يكون عذراً لهم ، ويصير المعنى : وما يدرّيكُم أيها المؤمنون أن الآية ( إذا جاءتهم لا يؤمنون ) أي : لعلمهم يؤمنون إذا جاءتهم ، فيكون تأخير « الآية » عنهم عذراً لهم ، في ترك الإيمان ، وهذا لا يجوز لأن الله قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية ، وأن ذلك بمشيئته وإرادته ، فإن جعلت « لا » زائدة حسن عمل « يشعركم » في « أن » ، لأن التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها ، وهذا كله إنما يصح على قراءة من قرأ « يؤمنون » بالياء ، فأما من قرأ « تؤمنون » بالتاء فالخطاب في « يشعركم » للكفار المقترحين الآية . وقد تقدّم ذكر الاختلاس والإسكان في « يشعركم » والحجة في ذلك ، والاختيار الفتح لأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> .

(١) ب : « يكون » ورجحت ما في : ص .

(٢) كتاب سيبويه ٥٤١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٥/ب ، وزاد المسير ١٠٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٥/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٢ .

« ٥٦ » قوله : ( لا يؤمنون ) قرأه حمزة وابن عامر بالتاء ، على الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، كما قال : ( الحمد لله رب العالمين ) ثم قال : ( إياك نعبد ) ، والمراد به القوم الذين اقترحوا الآية دون المؤمنين ، على معنى : لعلها إذا جاءتكم الآية التي اقترحتوها لا تؤمنون ، أو على معنى : وما يشعركم أيها الكفار المقترحون بالآية أنها إذا جاءتكم تؤمنون ، فـ « لا » زائدة على هذا التقدير ، إذا أُعْملت « يشعركم » في « أنها » ، والضمير في « تؤمنون » للكفار في القراءتين جميعاً ، والخطاب في « يشعركم » للمؤمنين ، إذا قرأت بالياء في « يؤمنون » ، وهو للكفار ، إذا قرأت « تؤمنون » [ بالتاء ]<sup>(١)</sup> ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة المتقدمة في قوله : ( وأقسموا بالله ) وما بعده بلفظ الغيبة ، فجري « يؤمنون » على ذلك للمشكلة والمطابقة ، وارتباط بعض الكلام ببعض ، وأيضاً فإن بعده لفظ غيبة في قوله : ( ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به ) إلى قوله : ( يجهلون ) « ١١١ » كله بلفظ الغيبة ، فحمل « يؤمنون » في لفظه على ما قبله وما بعده ، فانسق الكلام كله على نظام واحد ، وذلك أفصح وأقوى ، وهو الاختيار ، مع أن أكثر القراء على الياء<sup>(٢)</sup> .

« ٥٧ » قوله : ( قبلاً ) قرأه نافع وابن عامر بكسر القاف ، وفتح الباء وقرأ الباقون بضمهما .

وحجة من قرأ بالضم أنه جعله جمع « قبيل » كـ رقيق ورقيق ، فالمعنى : وحشرنا عليهم كل شيء قبيل قبيل ، أي : صفّاً صفّاً ، أي : لو عاينوا ذلك ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ، ويجوز أن يكون جمع « قبيل » الذي هو الكفيل ، على معنى : وحشرنا عليهم كل شيء كفيلاً ( ١٢٥/أ ) ، أي : يتكفل لهم ما يريدون ، ويضمنه لهم ليؤمنوا ، وفي كفالة مالا يُغفل آية عظيمة لهم ما آمنوا إلا أن يشاء

(١) تكملة مرفوعة من : ص .

(٢) ص : « عليه » ، انظر التيسير ١٠٦ ، والنشر ٢٥٢/٢ .

الله ، ويجوز أن يكون معنى « قبل » مواجهة ، أي : يعاينونه ويواجهونه<sup>(١)</sup> ، حكى أبو زيد : لقيت فلاناً قبلاً ومقابلة ، وقبلاً وقبلاً ، كشه بمعنى المواجهة ، فيكون الضم كالكسر في المعنى ، وتستوي القراءتان ، ويدل على أن القراءة بالضم بمعنى المقابلة قوله : ( إن كان قميصه قد من قبّل ) « يوسف ٢٦ » فهذا من المقابلة لا غير ، ألا ترى أن بعده « من دبّر » فالدبر ضد القبل .

« ٥٨ » وحجة من قرأ بالكسر أنه جعله بمعنى المواجهة والمعاناة ، أي : وحشرنا عليهم كل شيء يواجهونه ويعاينونه ما آمنوا إلا أن يشاء الله ، وعلى هذه العلل والحجج يجري مجرى حجج الحرف الذي في الكهف غير أن معنى الكفيل لا يحسن في الكهف وكذلك قوله تعالى : ( أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً ) « الإسراء ٩٢ » معناه : معاناة ومواجهة ، ولا يحسن فيه معنى الكفيل ، لأنه كان يلزم أن يجمع على « فعلاً » لأنه في الأصل صفة<sup>(٢)</sup> .

« ٥٩ » قوله : ( وتمت كلمة ربك ) قرأه الكوفيون بالتوحيد ، وجمع الباقون ، وقرأ نافع وابن عامر « كلمات » بالجمع في موضعين في يونس الأول<sup>(٣)</sup> « ٣٣ » والآخر<sup>(٤)</sup> في موضع في غافر « ٦ » وقرأهن الباقون بالتوحيد .

وحجة من جمع أن معنى « الكلمات » في هذا هو ما جاء من عند الله من وعد ووعد وثواب وعقاب ، وأخبار عما كان ، وعما يكون ، وذلك كثير ، فجمع « الكلمات » لكثرة ذلك ، وقد أجمعوا على الجمع في قوله : ( لتبديل لكلمات الله ) « يونس ٦٤ » ، ( ولا تبدل لكلمات الله ) « الأنعام ٣٤ » ولا يحسن أن يراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الشرائع كما قال : ( وإذ ابتلى إبراهيم ربه

(١) ب : « يعاينوه ويواجهونه » ، ص : « يعاينوه ويواجهوه » ورجحت ما أثبتته .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٣ ، وزاد المسير ١٠٧/٣ ، وتفسير غريب

القرآن ١٥٨ ، وتفسير النسفي ٢٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٦/أ .

(٣) سيأتي في هذه السورة الفقرة « ١٣ » .

(٤) ب : « الأخيرة » ورجحت ما في : ص .

بكلماتٍ) « البقرة ١٢٤ » وقال : ( وصدقت بكلمات ربّها ) « التحريم ١٢ » لأن الشرائع قد تنسخ ، ولا يحسن أن تخبر عنها أنها لا تبدل ، وإنما تتم ولا تتغير ، فإنما المراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الأشياء التي لا يدخلها نسخ .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بالتوحيد أن الواحد في مثل هذا يدل على الجمع<sup>(١)</sup> . أجمعوا على التوحيد في قوله : ( وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل ) « الأعراف ١٣٧ » وقال تعالى : ( وألزمهم كلمة التقوى ) « الفتح ٢٦ » وهي كلمة : لا إله إلا الله ، في قول أكثر المفسرين ، فلما كان لفظ الواحد يدل على الجمع ، وكان أخف ، قرئ بالتوحيد ، إذ هي على معنى قراءة من قرأ بالجمع ، وهو أخف ، والاختيار الجمع ، لأنه الأصل ، وبه يرتفع الإشكال ( ١٢٥/ب ) وعليه أكثر القراء في الأنعام<sup>(٢)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( منزّل ) قرأ ابن عامر وحفص بالتشديد ، جعلاه من « نزل » ، وهما لغتان بمعنى [ واحد ]<sup>(٣)</sup> ، يقال : نزل وأنزل ، لكن في التشديد معنى التكرير ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، جعلوه من « أنزل »<sup>(٤)</sup> .

« ٦٢ » قوله : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) قرأه نافع والكوفيون « فصل » بالفتح ، وضّم الباقون ، وكسروا الصاد ، وقرأ نافع وحفص « حرم » بالفتح . فمن فتح أضاف الفعلين لله جلّ ذكره ، لتقدم ذكره في قوله : ( مما ذكر اسم الله عليه ) . وقد أجمعوا على الفتح في قوله : ( قد فصلنا الآيات ) « الأنعام ٩٧ » و ( ما حرم ربكم عليكم ) « الأنعام ١٥١ » و ( أن الله حرم هذا ) « الأنعام ١٥٠ » فحمل الفعلان على نظام واحد ، لأن المفضل هو المحرم في المعنى ، وقرأ الباقون بضم الحاء والفاء ، وكسر الراء والصاد<sup>(٥)</sup> ، بنوا الفعلين على

(١) ب : « الكثرة » ورجحت ما في : ص .

(٢) التبصرة ٦٨/ب ، وزاد المسير ١١٠/٣ ، وتفسير النسفي ٣٠/٢ .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) راجع سورة النساء ، الفقرة « ٧٤ » .

(٥) لفظ « الصاد » سقط من : ص .

مالهم يسمّ فاعله ، كما قال : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ ) « المائدة ٣ » وقال : ( أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ) « الأنعام ١١٤ » فهو من « فصل » ، ولَمَّا ضُمَّ الأول ضُمَّ الثاني ، لأنه هو في المعنى ، فأما مَنْ ضُمَّ « حرّم » وفتح « فصل » فإنه بنى « فصل » للفاعل ، ففتحته لتقدم ذكره ، ولقوله : ( قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ ) ، وحمل « حرم » على قوله ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ ) فضمّه ، والاختيار فتح الأول والثاني ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه<sup>(١)</sup> .

« ٦٣ » قوله : ( وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ ) قرأ الكوفيون « لِيُضِلُّونَ » هنا و ( رَبَّنَا لِيُضِلِّوْا عَنْ سَبِيلِكَ ) في يونس « ٨٨ » بضم الياء « لِيُضِلُّوا » ، وقرأ الباقون بالفتح ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في إبراهيم وفي الحج وفي لقمان وفي الزمر<sup>(٢)</sup> ، وقرأهن الباقون بالضم .

وحجة من فتح في جميعها أنه جعله فعلاً<sup>(٣)</sup> ثلاثياً غير متعدّ ، يقال : ضلّ فلان يَضِلُّ في نفسه ، لا يدلّ على إضلاله غيره ، فلا يَتَعَدَّى ألبتة ، لأنه ثلاثي .

« ٦٤ » حجة من ضمّ الياء أنه جعله فعلاً رباعياً ، متعدّياً إلى مفعول محذوف ، والمعنى : لِيُضِلُّوا النَّاسَ ، فهو أبلغ في ذمهم لأنهم لا يُضِلُّونَ النَّاسَ إِلَّا وهم ضالون في أنفسهم ، وليس إذا ضلّوا في أنفسهم يضلون أحداً بذلك الضلال ، فالضم يتضمن معناه ومعنى الفتح ، فهو أبلغ ، ولا يتضمن الفتح معنى الضم ، والضم أقوى وهو الاختيار<sup>(٤)</sup> .

« ٦٥ » قوله : ( رَسَالَتُهُ ) قرأ ابن كثير وحفص بالتوحيد ، وفتح التاء ، لأنه مفعول به ، وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء ، وقد تقدّم الكلام على ذلك في

(١) زاد المسير ١١٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٨/٢ ، وتفسير النسفي

٢٥٣/٢ والنشر ٢٥٣/٢

(٢) الأحرف في هذه السور على ترتيبها ذكرها : ( ٣٠ ، ٩ ، ٦ ، ٨ ) وسيأتي ذكر الحرفين الأولين منها كلا في سورته سوى حرف لقمان ، الفقرة « ٣ » ، ١٦ ، ١٠ .

(٣) لفظ « فعلاً » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ١١٢/٣ ، وتفسير النسفي ٣١/٢

المائدة ، والاختيار الجمع ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أدل على المعنى ، لكثرة رسائل الله جلّ ذكره (١) .

« ٦٦ » قوله : ( ضَيِّقًا ) قرأ ابن كثير بالتخفيف ، هنا ، وفي الفرقان (٢) على حذف إحدى الياءين ( ١٢٦ / أ ) استخفافاً واستثقالاً لياء مشددة مكسورة . والمحدوفة هي الثانية ، لأن بها وقع الاستثقال ، ولأنها قد غيّرت ، فهو بمنزلة « ميت » ، وقرأ الباقون بالتشديد للياء ، لأنه الأصل ، كـميت ، وأصله ياءان أدغمت الأولى في الثانية ، فالأولى زائدة ، والثانية عين الفعل أصلية ، لأنه من « ضاق يضيق » مثل « كال يكيل » ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن أكثر (٣) القراء عليه (٤) .

« ٦٧ » قوله : ( حَرَجًا ) قرأ نافع وأبو بكر بكسر الراء ، جعلاه اسم فاعل كفرّق وحذّر ، ومعناه الضيق ، كرّر المعنى ، وحسن ذلك لاختلاف اللفظ ، فالمعنى : يجعل صدره ضيقاً ، إنما يقال : فلان حرج أي آثم . وقرأ الباقون بفتح الراء ، جعلوه مصدرأ ومُصِف به ، كـ « دنف وقمن » ، قال أبو زيد : حَرَج عليه السحور يخرج حرجاً ، إذا أصبح قبل أن يتسحّر . وحكى أبو زيد : حرج فلان يخرج حرجاً ، إذا هاب أن يتقدم على الأمر ، أو قاتل فصبر وهو كاره . وقيل : من فتح جعله جمع حَرْجَة ، وهو ما التف من الشجر ، وقد اختلف في فتح الراء وكسرها عند عمر بن الخطاب ، فسأل ابن الخطاب رجلاً من

(١) راجع سورة المائدة ، الفقرة « ٢٧ ، ٢٨ » .

(٢) الحرف فيها : ( ١٣ آ ) ، وسيأتي ذكره في سورة النحل ، الفقرة « ٢٣ » ، وسورة الفرقان ، الفقرة « ٣ » .

(٣) لفظ « أكثر » سقط من : ص .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٢٤ ، وزاد المسير ١٢٠ / ٣ ، وتفسير ابن كثير ١٧٥ / ٢ ، وتفسير التنفسي ٣٢ / ٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٦ / ب .

كِنَانَةٌ<sup>(١)</sup> راعياً فقال : ما الحَرَاجَةُ عندكم ؟ قال الحرجة الشجرة تكون بين الأشجار ، لا تصل إليه راعية ولا وَحْشِيَّة ولا شيء . فقال عمر : كذلك قلبُ المنافق ، لا يصل إليه شيء من الخير ، فيكون المعنى أن الله جلّ ذكره وصفَ صدر الكافر بشدة الضيق ، عن وصول الموعدة<sup>(٢)</sup> إليه ، ودخول الإيمان فيه ، فشبهه في امتناع وصول المواعظ إليه بالحرجة<sup>(٣)</sup> وهي الشجرة التي لا يوصل إليها لرعي ولا لغيره فهذا يدل على الفتح ، وهو الاختيار لصحة معناه ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(٤)</sup> .

« ٦٨ » قوله : ( كَأَنَّمَا يَصَّعَّد ) قرأه ابن كثير بإسكان الصاد ، مخففاً الصعود ، وهو الطلوع ، شبه الله جلّ ذكره الكافر في نفوره عن الإيمان ، وثقله عليه بمنزلة مَنْ تكلف مالا يطيقه ، كما أن صعود السماء لا يُطاق . وقرأ أبو بكر بالتشديد وبألف ، بناه على مستقبل « تصاعد » ، فأدغم التاء في الصاد ، وأصله « تتصاعد » ، فهو على مثل الأول ، غير أنه فيه<sup>(٥)</sup> معنى فعل شيء بعد شيء ، وذلك أثقل على فاعله ، فهو بمعنى يتعاطى ، معناه : يريد أن يفعل مالا يطيقه . وقرأ الباقر بالتشديد ، من غير ألف ، وهو كالذي قبله ، معناه : يتكلف مالا يطيق شيئاً بعد شيء ، كقولك : يتجرع ويتفرّق<sup>(٦)</sup> .

« ٦٩ » قوله : ( وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ) قرأه حفص بالياء ، ردّه في الغيبة على قوله : ( لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ) « ١٢٧ » وهو الثاني ( ١٢٦ / ب ) في

(١) هي قبيلة ضخمة ، من قبائل كلب ، ومنها بنو عدي وزهير وعليم ، بني جناب بن هبل بن عبد الله بن كِنانة بن بكر ، وهم بطون ضخمة انظر جمهرة انساب العرب ٥٦ ، ٧٤٩ .

(٢) ص : « الوعظ » .

(٣) ب ، ص : « بالخرج » فائت ما به الوجه .

(٤) التبصرة ١/٦٩ ، وتفسير ابن كثير ١٧٥/٢ .

(٥) ب : « في » ورجحت ما في : ص .

(٦) تفسير غريب القرآن ١٦٠ .

هذه السورة ومثله الثاني في يونس وفي الفرقان : ( ويوم نحشرهم ) ومثله في سبأ<sup>(١)</sup> ، وافقه ابن كثير على الياء في الفرقان ، وقرأ الباقون بالنون في الأربعة ، على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، فأثنى بلفظ الإخبار بعد لفظ الغيبة ، وهو كثير ، كما قال : ( والذين كفروا بآياتِ الله وليقائه أولئك يئسوا من رحمتي ) « العنكبوت ٢٣ » ودليله قوله : ( وحشرناهم ) « ٤٧ » وقوله : ( ونحشره يوم القيامة أجمع ) « طه ١٢٤ »<sup>(٢)</sup> .

« ٧٠ » قوله : ( عما يعملون ) قرأه ابن عامر بالتاء ، حملة على الخطاب الذي بعده ، وهو قوله : ( إن يشأ يذهبكم ) « ١٣٣ » وما بعده : ( كما أنشأكم ) ، وقرأ الياقون بالياء ، حملوه على الغيبة التي قبله ، وهو قوله : ( ولكل درجات مما عملوا ) وقوله قبل ذلك : ( أن لكم ربكم مهلك القرى بظلم أهلها غافلون ) « ١٣١ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٧١ » قوله : ( مكاتبتكم ) قرأه أبو بكر بالجمع ، حيث وقع ، جعله جمع مكانة ، وهي الحالة التي هم عليها ، فلما كانوا على أحوال مختلفة من أمر دنياهم جمع ، لاختلاف الأنواع وهو مصدر ، فالمعنى : اعملوا على أحوالكم التي أنتم عليها ، فليس يضرنا ذلك ، وفي الكلام معنى التهديد والوعيد بمنزلة قوله : ( كتبوا وتمتعوا قليلا ) « المرسلات ٤٦ » وقرأ الباقون بالتوحيد ، لأنه مصدر يدل على القليل والكثير من صنفه ، من غير جمع ولا تشية ، وأصل المصدر أن لا يثنى ولا يجمع ، لأن فائدته فائدة الفعل ، إذ الفعل منه أخذ ، فكما لا يجمع الفعل كذلك لا يجمع المصدر ، إلا أن تختلف أنواعه ، فيشابه المفعول ، فيجوز

(١) الأحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ٢٨ ، ١٧ ، ٤٠ ) وسيأتي الأول والثالث كلا في سورته ، الفقرة « ١٨ ، ٢٣ » .

(٢) زاد المسير ١٢٣/٣ ، والتيسير ١٠٧ ، وتفسير النسفي ٣٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٣/ب .

(٣) ص : « عليه الجماعة » ، وانظر زاد المسير ١٢٦/٣ ، وتفسير النسفي



جمعه ، وأصله أن لا يُجمع ، يقال : مكن الرجل مكانه ، فكأنه قال : اعملوا على حالكم وأمركم في دنياكم ، على التهديد والوعيد . والتوحيد أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف ، وهو الأصل <sup>(١)</sup> .

« ٧٢ » قوله : ( مَنْ تكون له عاقبة الدّار ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، ومثله في القصص <sup>(٢)</sup> ، ذكر الفعل لما فرّق بين المؤنث وفعله ، ولأن العاقبة تأنيثها غير حقيقي ، ولأنها لا ذكر لها من لفظها ، وقرأهما الياقون بالتاء ، على تأنيث لفظ العاقبة ، وهما سواء في النظر ، وقد قال الله جلّ ذكره : ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ) « البقرة ٢٧٥ » ، وقال : ( قد جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ ) « يونس ٥٧ » ، وقال : ( وأخذَ الذين ظلموا الصّيحةَ ) « هود ٦٧ » ، وقال : ( وأخذتِ الذين ظلموا الصّيحةَ ) « هود ٩٤ » فالقراءتان متعادلتان ، والتأنيث هو الأصل <sup>(٣)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( بِزَعْمِهِم ) قرأه الكسائي بضم الزاي ، وفتح الباقون ، وهما لغتان مشهورتان . وقد قيل : مَنْ فتحه جعله مصدرا ، ومَنْ ضمّه جعله اسما كالنَّصَبِ والنَّصَبِ <sup>(٤)</sup> .

« ٧٤ » وقوله : ( زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهِم شركاءُهم ) قرأ ابن عامر « زَيْن » بضم الزاي ، على ما لم يسم فاعله « قتل » ( ١٢٧/أ ) بالرفع ، على أنه مفعول لم يسم فاعله ، « أولادِهِم » بالنصب أو عمل فيهِ القتل ، « شركاءُهم » بالخفض على إضافة القتل إليهم ، لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله ، على ما يجب في الأصل لكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه ، فقدّم المفعول ، وتركه منصوبا على حاله ، إذ <sup>(٥)</sup> كان متأخرا في المعنى ، وآخر المضاف ، وتركه مخفوضاً ، على حاله ،

(١) انظر سورة يس الفقرة « ١٥ » ، وزاد المسير ١٢٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٣٧ .

(٢) الحرف فيها ( ٣٧٢ ) وسيأتي في سورتها ، الفقرة « ٩ » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٥

(٤) زاد المسير ١٢٠/٣ ، والقاموس المحيط « زعم » .

(٥) ب : « إذا » وتصويبه من : ص .

إذ كان متقدماً بعد القتل ، وهذه القراءة فيها ضعف ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر ، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف ، لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد . فإجازته في القرآن أبعد . وقرأ الباقر بفتح الزاي على ما يسمى فاعله ، ونصبوا « قتل » بـ « زين » ، وخفضوا « الأولاد » لإضافة « قتل » إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا « الشركاء » بفعلهم التزين ، فهو الأصل ، والمصدر يضاف إلى المفعول به ، أو إلى <sup>(١)</sup> الفاعل ، وأصله أن يضاف إلى الفاعل ، لأنه هو أحدثه ، ولأنه لا يستغنى عنه ، ويستغنى عن المفعول ، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقام الفاعل ، ولا يحسن أن يرتفع « الشركاء » بالقتل ، لأنه يبقى « زين » غير فاعل ، و « الشركاء » ليسوا قاتلين ، إنما هم مزينون . إنما القاتلون المشركون ، زين لهم شركاءهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم ، فالمعنى : قتلهم أولادهم ، ثم حذف المضاف إليه ، وهو الفاعل ، وأقيم « الأولاد » وهم مفعول بهم ، مقام الفاعل ، كما قال تعالى : ( لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ) « فصلت ٤٩ » أي : من دعائه الخير ، فإلهاء فاعلة « الدعاء » ، فحذفت وأقيم « الخير » مقامها ، فخفض بالإضافة ، فهذه القراءة هي الاختيار ، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة <sup>(٢)</sup> .

« ٧٥ » قوله : ( وإن يكن مئيتة ) قرأ أبو بكر وابن عامر « وإن تكن » بالتاء ، وقرأ الباقر بالياء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر « مئيتة » بالرفع . وقرأ الباقر بالنصب .

وحجة من قرأ بالتاء ورفع « المئيتة » ، وهو ابن عامر ، أنه أثبت لتأنيث لفظ

(١) ص : « المفعول إلى » .

(٢) تفسير ابن كثير ١٧٩/٢ ، وتفسير النسفي ٣٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٧ - ب ، وكتاب سيويه ١٧٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٤ .

« الميتة » وجعل « كان » بمعنى « حدثَ ووقع » تامة ، لاحتياج إلى خبر ،  
فرفع « ميتة » بفعلها .

« ٧٦ » وحجة من قرأ بالياء ورفع « ميتة » ، وهو ابن كثير ، أنه ذكر  
لما كان تأنيث « الميتة » غير حقيقي ، ولأن « ميتة وميتا » بمعنى ، وجعل « كان »  
تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى « حدث ووقع » ، فرفع « ميتة » بها  
كالأول .

« ٧٧ » وحجة من قرأ بالياء والنصب ، وعليه أكثر القراء ، وهو الاختيار  
أنه ذكر الفعل لتذكير « ما » في قوله : ( ما في بطن ) لأن الفعل لـ « ما » وجعل  
« كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمر فيها اسمها ، وهو ضمير « ما » في  
قوله : ( وقالوا ما في بطن ) ونصب ( ١٢٧/ب ) « ميتة » على خبر « كان » ،  
والتقدير : وإن يكن ما في بطن الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء .

« ٧٨ » وحجة من قرأ بالتاء ونصب « ميتة » وهو أبو بكر أنه أثبت ،  
لتأنيث معنى « ما »<sup>(١)</sup> ، لأنها هي « الميتة » في المعنى ، فـ « ما » في المعنى مؤنثة ،  
ألا ترى أن الخبر عنها مؤنث ، في قوله : ( خالصة ) ، فلما كانت « كان » تدخل  
على الابتداء والخبر ، وهو<sup>(٢)</sup> الابتداء أثبت لفظ الفعل حملا على معنى « ما » ،  
وصير ما في كان اسم كان و « ميتة » خبرها<sup>(٣)</sup> .

« ٧٩ » قوله : ( فتلوا ) قرأه ابن كثير وابن عامر بالتشديد ، وخفف  
الباقون<sup>(٤)</sup> وقد تقدم ذكر علته ، وفي التشديد معنى التكرير<sup>(٥)</sup> .

(١) لفظ « ما » سقط من : ص .

(٢) ب : « والخبر والخبر هو » وتوجيهه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٦ ، وزاد السير ١٢٣/٣ ، وتفسير النسفي ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٤/ب .

(٤) ص : « وقرأ الباقر بالتخفيف » .

(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسيأتي في سورة براءة ،  
الفقرة « ٢٨ » .

« ٨٠ » قوله : ( يومَ حَصَادِهِ ) قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء وكسرها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان ، والكسر عند سيبويه هو الأصل ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الأكثر عليه<sup>(١)</sup> .

« ٨١ » قوله : ( ومنِ المَعَزِ ) قرأ نافع وأهل الكوفة بإسكان العين ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان في جمع « ماعز » ، وقيل : من فتح جعله جمع « ماعز » كحارس وحرّس ، وخادِم وخَدَم ، كما أن الضأن جمع ضائن ، فعامل المشاكلة في اللفظين ، ومن أسكن جعله جمع « ماعز » أيضا كصاحب وصَحْب ، فهو عند سيبويه اسم للجمع ، يُصَغَّرُ على لفظه ، وهو عند الأخفش جمع ، يردّه في التصغير إلى واحده ، ثم يجمعه ، فهو في القراءتين جمع « ماعز » على « فاعل » و« فاعل » يأتي جمعه على « فَعَلَ » وعلى « فَعَلَّ » على ما مَسَّلْنَا وذكرنا ، فالقراءتان متساويتان ، ولا يحسن أن يكون المعنى واحدا<sup>(٢)</sup> لأن بعده اثنتين<sup>(٣)</sup> .

« ٨٢ » قوله : ( إلا أن يكون مَيْتَةً ) قرأ ابن كثير وحزمة وابن عامر بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، وكلهم نصب « ميتة » إلا ابن عامر ، فإنه رفع .  
وحجة من قرأ بالتاء أنه حملة على المعنى ، لأن المحرّم لا بد أن يكون عَيْتًا أو نفسا أو جثة ، وهذه كلها مؤنثة ، فأثت لذلك ، وفي « كان » اسمها وهو العين أو النفس أو الجثة ، و« ميتة » الخبر .

« ٨٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الكلام على اللفظ ، لأن « لا أجد » يدلّ على نفي الوجود ، والتقدير : قل يا محمد لا أجد فيما أوحى إليّ محرما على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون الوجود ميتة أو كذا أو كذا ، فإنه رجب .

(١) ص : « ولأن عليه أكثر القراء » ، انظر كتاب سيبويه ٢/٢٥٧ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٧ ، وزاد المسير ٣/١٣٥ ، وتفسير النسفي ٢/٣٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٨ .

(٢) ب : « وحد » وتصويبه من : ص .

(٣) التيسير ١٠٨ ، والنشر ٢/٢٥٦ ، وزاد المسير ٣/١٣٨ ، وكتاب سيبويه

« ٨٤ » وحجة من نصب « ميتة » أنه أضمر في « كان » اسمها ، لتقدم مايدل عليه ، ونصب « ميتة » على الخبر .

« ٨٥ » وحجة من رفع « ميتة » « أنه » جعل « كان » بمعنى « حدث ووقع » تامة لاحتجاج إلى خبر ، فرفع « ميتة » بـ « كان » ، وحمل التأنيث على لفظ « ميتة » (١) .

« ٨٦ » قوله : ( تَذَكَّرُونَ ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بالتخفيف في « الذال » ، على حذف إحدى التاءين استخفافاً ، وذلك إذا ( ١٢٨/أ ) كان أصله « تتذكرون » . وذلك حيث وقع ، وقرأ الباقون بالتشديد في « الذال » ، على إدغام التاء الثانية من « تتذكرون » في الذال ، وفي التشديد معنى تكرير التذكر ، كأنه تذكر بعد تذكر ، ليتفهم من خطوط بذلك . وعلته كالعلة في « تظاهرون » ، وقد مضى ذكرها (٢) .

« ٨٧ » قوله : ( وأنّ هذا صراطي ) قرأه حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، وفتحها الباقون ، وكلهم شددوا إلا ابن عامر ، فإنه خففها مع فتح الهمزة . وحجة من فتح أنه حملة على إضمار اللام ، فـ « أن » في موضع نصب لحذف الخافض ، والتقدير : ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، أي اتبعوه لأنه مستقيم ، والفاء في « اتبعوه » بمنزلتها في قولك : يزيد فامرؤ .

« ٨٨ » وحجة من كسر « أن » أنه جعلها مبتدأة مستأنفة ، فكسرها لذلك ، فالفاء في هذه القراءة عاطفة جملة على جملة ، بخلافها في القراءة الأخرى . « ٨٩ » وحجة من خفف « أن » أنه جعلها « أن » المخففة من الثقيلة ، وفتحها على إضمار اللام كما تقدم ، ويكون هذا ، في قراءة من خفف « أن » ، في موضع رفع بالابتداء ، ومع « أن » ضمير القصة ، وعلى هذه الشريطة

(١) التبصرة ٦٩/ب ، وزاد المسير ١٤٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٨٣/٢ ، وتفسير النسفي ٣٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٥/ب .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٤٦ ، ٤٧ » ، وانظر كتاب سيبويه

تخفيف<sup>(١)</sup> المفتوحة بخلاف تخفيف المكسورة التي تضمّر معها الهاء ، وهي اسمها<sup>(٢)</sup> .

« ٩٠ » قوله : ( إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ ) قرأ حمزة والكسائي بالياء لتذكير معنى<sup>(٣)</sup> الملائكة ، وقرأ الباقون بالتاء ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وهو في العلة مثل ( فنادته الملائكة )<sup>(٤)</sup> « آل عمران ٣٩ » .

« ٩١ » قوله : ( فَرَّقُوا ) قرأه حمزة والكسائي بآلف ، من المفارقة والفرق ، على معنى أنهم تركوا دينهم وفارقوه ، ومثله في الروم<sup>(٥)</sup> ، وقرأهما الباقون بتشديد الراء ، من غير آلف ، من التفريق ، والتفريق على معنى أنهم فرقوه ، فآمنوا ببعض ، وكفروا ببعض ، ففرّقوا إيمانهم ودينهم . وقد قال عنهم : ( يريدون أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) « النساء ١٥٠ » ، ( ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ) « النساء ١٥٠ » ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن من فارق الإيمان فقد بان منه<sup>(٦)</sup> . وقد روى أبو هريرة أن النبي عليه السلام كان يقرأ « فارقوا » بآلف ، وكذلك قرأ علي بن أبي طالب ، وكان يقول : ما فرقوه ولكن فارقوه<sup>(٧)</sup> .

« ٩٢ » قوله : ( دِينًا قِيَمًا ) قرأه الكوفيون وابن عامر بكسر القاف ، والتخفيف ، وفتح الياء . وقرأ الباقون بفتح القاف ، وكسر الياء ، والتشديد .

(١) ب : « تخفف » ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ١٥١/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٠/٢ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، وتفسير النسفي ٤٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٦ .

(٣) لفظ « معنى » سقط من : ص .

(٤) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٢٣ - ٢٥ » ، وسيأتي نظيره في أول سورة النحل .

(٥) الحرف فيها : ( ٣٢ آ ) .

(٦) ص : « منه ومن فرقته فقد بان منه » .

(٧) روى ذلك الطبري بسنده ٢٧٠/١٢ ، وايضاً ٢٦٨/١٢ ، وزاد المسير ١٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٦/٢ ، وتفسير النسفي ٤٢/٢ .

وحجة من كسر القاف وخفّف<sup>(١)</sup> أنه جعله مصدرا كالشِبَع ، وكان القياس ألا يعلّته<sup>(٢)</sup> كما لم يعلّ<sup>(٣)</sup> « عَوْضا » و « حولا » ، فعلّته خارجه عن القياس ، وأصل الياء فيه واو ، وقد فعلوا ذلك في « ثيرة وجياد » ( ١٢٨ ب ) جمع ثور وجواد ، فأعلّوا ، فكان القياس أن لا يعلّ كما قالوا : طوّل ، فلم يعلّوا ، وقد ذكرنا ، نصب « دينا » في تفسير مشكل الإعراب<sup>(٤)</sup> .

« ٩٣ » حجة من قرأ بفتح القاف مشدّدا ، مكسور الياء ، أنه جعله صفة للذين ، وهو « فيعل »<sup>(٥)</sup> من « قام » بالأمر ، فأصله « قيوم » ثم أدغمت الياء في الواو كميّت ، ومعنى « قيم » مستقيم ، أي : دينا مستقيما لا عوج فيه<sup>(٦)</sup> .  
« ٩٤ » فيها من ياءات الإضافة ثمانية : قوله تعالى : ( إني أخاف ) « ١٥ » ، ( إني أراك ) « ٧٤ » فتحهما الحرمين وأبو عمرو .

قوله : ( إني أمّرت ) « ١٤ » ، ( مسائي لله ) « ١٦٢ » فتحهما نافع .  
قوله : ( وجهي للذي ) « ٧٩ » فتحها نافع وابن عامر وحفص .  
وقوله : ( ربّي إلى صراط ) « ١٦١ » فتحها نافع وأبو عمرو .  
وقوله : ( صراطي ) « ١٥٣ » فتحها ابن عامر .  
قوله : ( محياي ) « ١٦٢ » أمسكنها قالون ، وعن ورش الوجها .  
فيها زائدة : قوله : ( وقد هداني ) « ٨٠ » أثبتها أبو عمرو في الوصل<sup>(٧)</sup> .



(١) ب : « كسر وخفف القاف » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « بعمله ، يعمل » وتصويبه من : ص .

(٣) انظر الكتاب المذكور ٧٦ ب .

(٤) ب : « فيعل » وتصويبه من : ص .

(٥) زاد المسير ١٦٠/٣

(٦) التبصرة ٦٩ ب ، والتيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، والمختار في

قراءات أهل الأمصار ٣٨ ب .

**سورة (١) الاعراف**  
**مكية الا آية نزلت بالمدينة في قول قتادة قوله :**  
**( واسألهم عن القرية ) ( ١٦٣ ) الآية ،**  
**وهي مائتا آية وستا آيات في المدني والكوفي**

« ١ » قوله : ( ما تذكرون ) قرأه ابن عامر ياء وتاء ، وقرأ الباقر بن تاء واحدة ، وخفف الذال حفص وحمزة والكسائي ، وشدد الياقون ، وقد ذكرنا علّة هذا .

وحجة من قرأ ياء وتاء أنه أخبر عن عُيَيْب ، أي : قليلا يا محمد ما يتذكر هؤلاء الذين بُعِثت إليهم .

« ٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه ردّم على الخطاب قبله في قوله ( اتبعوا ما أنزل إليكم ) ، وقوله : ( ولا تتَّبِعُوا ) (٢) .

« ٣ » قوله : ( وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ) قرأ ابن ذكوان وحمزة والكسائي بفتح التاء ، وضمّ الراء ، ومثله في الزخرف (٣) ، أضافوا الفعل إليهم ، لأنهم إذا أُخْرِجُوا خَرَجُوا ، فهم مفعولون فاعلون في المعنى . وقرأ الباقر بضمّ التاء ، وفتح الراء فيهما ، أجزوه على ما لم يسم فاعله ، لأنهم لا يُخْرَجُونَ حتى يُخْرَجُوا (٤) .

« ٤ » قوله : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ) قرأه (٥) تافع وابن عامر والكسائي بالنصب ورفع الباقر .

(١) ر : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله ، سورة » .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٤٦ - ٤٧ » ، وسورة النساء ، الفقرة « ١ » .

(٣) حرفها هو : « آ ١١ » وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٢ » ، وهناك حرف آخر في سورة الجاثية هو : ( آ ٣٥ ) سيأتي ذكره فيها الفقرة « ٧ » .

(٤) التبصرة ١/٧٠ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢/٢٥٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٩ ، وزاد المسير ٣/١٨١ ، وتفسير النسفي ٢/٤٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٥٢

(٥) ب ، ص : « قرأ » ورجحت ما في : ر .



وحجة من نصب أنه عطفه على « لباس » في قوله : ( أنزلنا عليكم لباساً ) ،  
 أي : وأنزلنا لباس التقوى ، وقوله : ( ذلك خير ) ابتداء وخبر .  
 « ٥ » وحجة من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالابتداء ، وجعل « ذلك »  
 صفة له أو بدلاً [ منه ] <sup>(١)</sup> أو عطف بيان ، و « خير » خبر للباس [ والمعنى ] <sup>(٢)</sup>  
 و « لباس التقوى » خير لصاحبه عند الله ، مما خلق له من لباس الثياب والريش  
 والرياش ، مما يتجمل به <sup>(٣)</sup> ، وأضيف « اللباس » إلى « التقوى » ، كما أضيف  
 إلى « الجوع » في قوله : ( لباس الجوع ) « النحل ١١٢ » والرفع ( ١٢٩/أ )  
 أحب إليّ ، لأن عليه أكثر القراء ، والنصب حسن <sup>(٤)</sup>  
 « ٦ » قوله : ( خالصة يوم القيامة ) قرأه نافع بالرفع ، ونصب  
 الباكون .

وحجة من رفع أنه جعل « خالصة » خبراً لـ « هي » في قوله تعالى : ( قل  
 هي للذين ) تبيناً للخصوص ، أو خبراً بعد خبر ، والمعنى : قل الطيبات والزينة خالصة  
 للمؤمنين <sup>(٥)</sup> في الآخرة ، فأما [ في ] <sup>(٦)</sup> الدنيا فقد شرّكتهم فيها الكفار .  
 « ٧ » وحجة من نصب أنه جعل « خالصة » حالاً من المضمر في قوله :  
 ( للذين آمنوا ) لأنه خبر « هي » ، فالظرف إذا كان خبراً لمبتدأ <sup>(٧)</sup> أو نعتاً <sup>(٨)</sup> لشكراً  
 أو حالاً من معرفة ، ففيه ضمير مرفوع ، يعود على المخبر عنه ، أو على الموصوف ،

(١) تكملة موضحة من : ر .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) ب : « له » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) زاد المسير ١٨٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن

١٦٦ ، والنشر ٢٥٩/٢

(٥) ب : « للمؤمنين خالصة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) تكملة لازمة من : ر .

(٧) ص : « خبر للمبتدأ » .

(٨) ب : « ونعتا » وتوجيهه من : ص ، ر .

أو على صاحب الحال ، والنصب أحب إليّ ، لأنه أنمّ في المعنى ، ولأن عليه جماعة القراء ، وقد شرحنا إعراب هذه الآية وتعلق اللام من « للذين » في الوجهين وغير ذلك من غريب إعرابها في تفسير مشكل الإعراب<sup>(١)</sup> .

« ٨ » قوله : ( ولكن لا تعلمون ) قرأه أبو بكر بالياء ، حمل الكلام على لفظ « كل » ، ولفظه لفظ غائب ، وقرأ الباقر بالتاء ، حملوه على معنى ما قبله من الخطاب في لأن قبله ( قال لكل ضعيف ) أي : ليكلّم ضعيف ، فحمل<sup>(٢)</sup> « تعلمون » على معنى « كل » في الخطاب<sup>(٣)</sup> .

« ٩ » قوله : ( لا تفتح ) قرأه حمزة والكسائي بالياء مضمومة ، لأن تأنيث الأبواب غير حقيقي ، ولأنه فرق بين المؤنث وفعله ، وكلا العلتين يجيز التذكير ، وقرأ الباقر بالتاء ، على تأنيث لفظ الأبواب<sup>(٤)</sup> ، كما قال : ( مفتحة لهم الأبواب ) ص ٥٠ « وخفف الفعل أبو عمرو والكسائي وحمزة ، على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر<sup>(٥)</sup> » ، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله : ( ولو فتحنا عليهم بابا ) « الحجر ١٤ » وشدّد الباقر ، على معنى التكرير والتكثير مرة بعد مرة ، والتاء أحب إليّ ، لتأنيث لفظ الأبواب ، والتشديد أحب إليّ لأن عليه الحريين وعاصما وابن عامر<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » قوله : ( قالوا نَعَمْ ) قرأ الكسائي بكسر العين ، حيث وقع وفتحها الباقر ، وهما لغتان بمعنى العِدّة إذا استفهمت عن موجب ، نحو قولك : أيقوم

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ٧٩/ب ، وزاد المسير ١٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١١/٢ ، وتفسير النسفي ٥١/٢

(٢) ص : « فحمل معنى » .

(٣) التيسير ١١٠ ، وزاد المسير ١٩٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١٣/٢ ،

وتفسير النسفي ٥٣/٢

(٤) ص : « جميع الأبواب » .

(٥) ب : « ولا أكثر » ، ر : « ولاكثر » وتصويبه من : ص .

(٦) راجع سورة الأنعام ، الفقرة « ١٩ » ، وانظر زاد المسير ١٩٦/٣ ، وتفسير

ابن كثير ٢١٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٧

زيد ، فتقول : نعم ، والتصديق إذا أخبرت عما وقع ، تقول : قد كان كذا ، فتقول : نعم ، فإذا استفهمت عن منفي فالجواب « بلى » ، ولا يدخل فيه « نعم » ، نحو : ألم أكرمك ، فتقول : بلى ، ف « نعم » لجواب الاستفهام الداخل على الإيجاب ، و « بلى » لجواب الاستفهام الداخل على النفي<sup>(١)</sup> ، ولذلك كان الجواب في قول المؤمنين للكفار : ( فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ) ب « نعم » ، لأنه استفهام دخل على إيجاب ، ولذلك كان الجواب في قول الله تعالى ( ١٢٩/ب ) ذكره : ( أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى ) « الأعراف ١٧٢ » ب « بلى » لأنه استفهام دخل على نفي ، فأعرفه ، فليست تجده مشروحا هكذا ، وكان من كسر العين في « نعم » أراد أن يفرق بين « نعم » الذي هو جواب وبين « نعم » الذي هو اسم للإبل والبقر والغنم . وقد روي عن عمر إنكار « نعم » بفتح العين في الجواب ، وقال : قتل نعم<sup>(٢)</sup> .

« ١١ » قوله : ( أن لعنة الله على الظالمين ) قرأ البرزني وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد « أن » ونصب « اللعنة » ب « أن » ، وهو الأصل ، وقرأ الباقر بتخفيف « أن » ورفع « اللعنة » بالابتداء ، وهي « أن » الثقيلة حَقَّقْتُ فنقص لفظها عن شبه الفعل ، فلم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى ، فرجع ما بعدها<sup>(٣)</sup> إلى أصله ، وهو الابتداء ، ومع « أن » إضمار القصة بخلاف المكسورة المشددة<sup>(٤)</sup> ، ل « أن » المفتوحة اسم يحتاج إلى صلة<sup>(٥)</sup> ، فأضمر بعدها ما يكون هو الابتداء ، والخبر في المعنى ، وهو القصة والحديث . والمكسورة حرف لا يقتضي صلة ، فلم يضر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى .

(١) قوله : « نعم لجواب ... النفي » سقط من : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٩ - ١٣٠ ، وزاد المسير ٢٠٣/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٩ - ب ، وتفسير النسفي ٥٤/٢ ، ومفني اللبيب ٣٤٨ - ٣٤٥

(٣) ب : « بعده » وتوجيهه من : ص ، ر .

(٤) ب ، ر : « المشددة تخفف » وبطرح لفظ « تخفف » وجه العبارة كما في : ص .

(٥) ب : « أصله » وتصويبه من : ص ، ر .

وإنما يضر مع المكسورة الهاء ، وهو اسم مفرد . وما بعد المفتوحة من الابتداء والخبر هو خبرها ، وكذلك ما بعد المخففة المكسورة ، إلا أن خبر المفتوحة هتو اسمها في المعنى ، لأن الجملة هي للقصة المضمرة مع المفتوحة والحديث المضمر ، وليس كذلك الجملة بعد « إن » المخففة المكسورة<sup>(١)</sup> ، ليست الجملة التي هي الخبر هي الهاء المضمرة<sup>(٢)</sup> مع المكسورة ، فاعرف الفرق بينهما ، فإنه مشكل معدوم تفسيره<sup>(٣)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( وما كنّا لنهتدي ) قرأه ابن عامر بغير واو ، استغنى عن حرف العطف لاتصال الجملة الثانية بالأولى في المعنى ، وقوّى الحذف آها في مصحف أهل الشام بغير واو ، وقرأ الباقون بالواو ، لعطف الجملة على الجملة ، وكذلك هي بالواو في سائر المصاحف غير مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> ، ولأن<sup>(٥)</sup> فيه تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى<sup>(٦)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( يَغْشَى الليلَ النهارَ ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بالتشديد ، وحقق الباقون ، ومثله في الرعد<sup>(٧)</sup> ، وهما لغتان : أغشى وغشى ، وقد أجمعوا على : ( فغشاها ما غشى ) « النجم ٥٤ » وأجمعوا على : ( فأغشيناها )

(١) قوله : « إلا أن .. المكسورة » سقط من : ص .

(٢) ب : « المضمر » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨١ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٨/ب .

(٤) ص : « لأن عليه الجماعة » .

(٥) ب ، ص : « لأن » وبالعطف وجهه كما في : ر .

(٦) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات

السبع ١٢١ ، وزاد السير ٢٠١/٣ .

(٧) الحرف فيها : ( ٣٦ ) وسيأتي فيها بأولها .

« يس ٩ » فالقراءتان متساويتان ، وفي التشديد معنى التكرير والتكثير<sup>(١)</sup> .  
 « ١٤ » قوله : ( والشمس والقمر والنجوم مسخرات ) قرأ ذلك ابن عامر بالرفع ، في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .

وحجة من رفع أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، فرفع بالابتداء ، وعطف بعض الأسماء على بعض ، وجعل « مسخرات » خبرا للابتداء<sup>(٢)</sup> ، ويقوّي هذا أن الله جل ذكره قد أعلمنا ، في غير هذا الموضع ، أنه سخر ( ١٣٠/أ ) لنا ما في السماوات وما في الأرض ، والشمس والقمر والنجوم هنّ ممّا سخره لنا ، ممّا هو في السماء ، فحسن الإخبار عنهن في هذا الموضع ، فالتسخير على ذلك .  
 « ١٥ » وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بـ « خلق » ، وقوّي ذلك أن الله جل ذكره قد أنبأنا عن الشمس والقمر أنه خلقهما في قوله : ( واسجدوا لله الذي خلقهن ) « فصلت ٣٧ » فحمل هذا على ذلك ، في الإخبار عنهن ، بالخلق لهن ، وكان الاشتراك بين الجملتين ، واتصال بعض الكلام ببعض أقوى ، وهو الاختيار ، وتكون « مسخرات » حالا على قراءة من نصب<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( بشري بين يدي رحمتي )<sup>(٤)</sup> قرأه الحرمان وأبو عمرو بنون مضمومة ، وضم الشين ، ومثلهم ابن عامر ، غير أنه أسكن الشين ، ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما فتحا النون ، وقرأ ذلك عاصم بياء مضمومة وإسكان الشين .  
 وحجة من ضم النون والشين أنه جعله جمع نشور ، ونشور بمعنى ناشر ، وناشر معناه محيي ، كظهور بمعنى طاهر ، جعل الريح فاشرة للأرض ، أي : محيية لها إذ تأتي بالمطر الذي يكون النبات به ، ويجوز أن يكون جميع نشور ، ونشور بمعنى منشور ، كركوب بمعنى مركوب وحلوب بمعنى محلوب ، كأن الله جلّ

(١) التبصرة ٧٠/ب ، والنشر ٢٦٠/٢ ، وزاد المسير ٢١٣/٣ ، والنسفي ٥٦/٢

(٢) ر : « خبر الابتداء » ، وقوله : « وعطف بعض ... للابتداء » سقط من : ص .

القرآن ٨١ / ب .

(٣) زاد المسير ٢١٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٢١/٢ ، وتفسير مشكل إعراب

(٤) سياطي نظيره في سورة الفرقان ، الفقرة « ٦ » .

ذكره أحيا الريح لتأتي بين يدي رحمته ، فهي<sup>(١)</sup> ريح منشورة أي : مُحياء ، حكى أبو زيد : قد أنشر الله الريح انتشارا إذا بعثها ، ويجوز أن يكون « نشرا » جمع ناشر كشاهد وشهد ، وقاتل وقتل ، على ما تقدم أن الريح ناشرة للأرض أي : محيية لها بما تسوق من المطر .

« ١٧ » وحجة من أسكن الشين وضمّ النون كالحجة فيما قبله ، إلا أنه أسكن الشين استخفا كرسول ورسول وكتاب وكتب ، والضم هو الأصل في ذلك كله .

« ١٨ » وحجة من فتح النون وأسكن الشين أنه جعله مصدرا ، وأعمل فيه معنى ما قبله ، كأنه قال : وهو الذي نشر الرياح نشرأ كقوله : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » وكقوله : ( صنع الله الذي أتقن ) « النمل ٨٨ » لأن قوله : ( وهو الذي يرسل الرياح ) يدلّ على نشرها ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال من الرياح ، كأنه قال : يرسل الرياح محيية للأرض ، كما تقول : أنا أنا ركضا ، أي راكضا ، وقد قيل : إن تفسير « نشر » بالفتح من النشر الذي هو خلاف الطي ، كأنّ الريح في سكونها كالمطوية ، ثم ترسل من طيها ذلك ، فتفسير كالمفتحة . وقد فسره أبو عبيد بمعنى متفرقة في وجوها ، على معنى : تنشرها ههنا وههنا ، ويجوز أن يكون المصدر يراد به المفعول ، كقولهم : هذا درهم ضرب الأمير ، أي : مضروبه . وكقوله : ( هذا خلق ) ( ١٣٠ ب ) ( الله ) « لقمان ١١ » أي : مخلوقة ، فيكون المعنى : يرسل الرياح منشرة ، أي محيية ، ويكون « نشر » بمعنى إظهار ، قد جُذفت منه الزوائد .

« ١٩ » وحجة من قرأ بالباء مضمومة أنه جعله جمع بشير ، إذ الرياح تبشر بالمطر ، وشاهده قوله : ( يرسل الرياح مبشّرات ) « الروم ٤٦ » وأصل الشين الضم ، لكن أسكنت تخفيفا كرسول ورسل<sup>(٢)</sup> .

(١) ب : « فمعنى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢١ - ١٣٢ ، وزاد المسير ٢١٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٢٢ ، وتفسير النسفي ٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/ب - ٤٠/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٢/أ .

« ٢٠ » قوله : ( مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ) و ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ) « فاطر ٣ »  
قرأهما الكسائي بالخفض ، حيث وقعا ، ووافقهما حمزة على الخفض في « خالق غير  
الله » ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع .

وحجة من خفض أنه جعله صفة لـ « إله ، وخالق » على اللفظ ، وموضع  
« إله » و « خالق » موضع رفع على الابتداء ، و « لكم » و « يرزقكم »  
الخبر ، أو يضم الخبر<sup>(١)</sup> ، كأنه قال : ما لكم من إله غير الله في الوجود .

« ٢١ » وحجة من رفع أنه جعل « غير » بدلا من « إله » ومن « خالق » ،  
على الموضع ، ويجوز أن يكون « غير » صفة لـ « إله » ولـ « خالق » ، على  
الموضع ، كقوله : ( وما من إله إلا الله ) « آل عمران ٦٢ » أي غير الله ، والرفع  
أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٢ » قوله : ( أَبَلَمْ نَكُفِّهِمْ ) قرأه أبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، جعله  
من « أبلغت » الرسالة ، كما قال : ( فقد أبلغتكم ما أُرسلتُ به ) « هود ٥٧ »  
وهو إجماع<sup>(٣)</sup> . وقرأ الباقون بالتشديد من « بلغ » كمال قال : ( بلغ ما أنزل  
إليك ) « المائدة ٦٧ » وهو إجماع ، والتشديد أحب إليّ لأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .  
« ٢٣ » قوله : ( قال الملأ ) في قصة صالح ، قرأه ابن عامر بزيادة واو قبل  
القاف ، وقرأ الباقون بغير واو . والقول في هذه الواو كالقول في : ( وما كنّا  
لننهتدي )<sup>(٥)</sup> « الأعراف ٤٣ » .

(١) قوله : « أو يضم الخبر » سقط من : ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ ، وزاد المسير ٢٢٠/٣ ، وتفسير النسقي  
٥٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٠ ، ومغني اللبيب ١٥٨ ، وتفسير  
مشكل إعراب القرآن ١/٨٢ ب .

(٣) قوله : « وهو إجماع » سقط من : ص .

(٤) التيسير ١١١ .

(٥) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات

السبع ١٣٣ ، وزاد المسير ٢٢٥/٣

« ٢٤ » قوله : ( إِنْكُمْ لَتَأْتُونَ ) قرأ نافع وحفص على الخبر ، بهمزة واحدة مكسورة ، وقرأ الباقون بهمزتين على لفظ الاستفهام ، الذي في معناه التوبيخ ، غير أن ابن كثير يسهّل الثانية بين الهزمة والياء ، وأبا عمرو يفعل كذلك ، ويدخل<sup>(١)</sup> بين الهمزتين ألفاً فيمد ، وهشاماً يدخل بين الهمزتين ألفاً مع تخفيفهما .

وحجة من قرأه على الخبر أنه جعل « إِنْكُمْ لَتَأْتُونَ » تفسيراً للفاحشة<sup>(٢)</sup> المذكورة ، فلم يحسن إدخال ألف الاستفهام عليه ، لأنها تقطع ما بعدها ممّا قبلها .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالاستفهام أنه لمّا رأى « أَتَأْتُونَ الفاحشة » وما بعده كلاماً تاماً ابتدأ بالجملة الثانية بالاستفهام ، لتأكيد التوبيخ لهم والتقرير ، فبنى الجملتين على كلامين ، كل واحد قائم بنفسه في معناه ، فذلك أصحّ وأبين وهو الاختيار<sup>(٣)</sup> .

« ٢٦ » قوله ( أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى ) قرأ الحريان وابن عامر بإسكان الواو من « أَوْ » ، غير أن ورشاً يلقي حركة الهزمة من « أَمِنْ » على الواو من « أَوْ » على أصله . وقرأ الباقون بفتح الواو ، وبهمزة بعدها .

وحجة من أسكن الواو أنه جعلها « أَوْ » التي للعطف ، على معنى الإباحة ، مثل : ( وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَثْمًا أَوْ كَهْرًا ) « الإنسان ٢٤ » أي : لا تطعم هذا الجنس . ومثل قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي : جالس هذا الصنف . فالمعنى : أَفَكَمِنْوا هذه الضروب من ( ١٣١/١ ) العقوبات ، أي : إن أمنتهم ضرباً منها لم تأمنوا الضرب الآخر ، ويجوز أن تكون « أَوْ » لأحد الشيئين ، كقولك :

(١) ص : « إلا أنه يدخل » .

(٢) ب : « تفسيراً الفاحشة » ، ص : « تفسير الفاحشة » ، ورجحت ما في ز .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ - ١٣٣ ، وزاد المسير ٢٢٧/٣ ، والنشر

٣٦٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٣٠ ، وتفسير النسفي ٢/٦٣ ، وراجع «باب علل

اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «٥» .



ضربت زيدا أو عمرا ، أي : ضربت أحدهما ، ولم ترد أن تبيِّن المضروب منهما وأنت عالم به من هو منهما ، وليست هي « أو » التي للشك في هذا ، إنما هي « أو » التي لأحد الشيئين غير معين ، فيكون التقدير في الآية : أَفَأَمِنُوا إحدى هذه العقوبات .

« ٢٧ » وحجة من فتح الواو وهمز « أمن » أنه جعلها واو العطف ، دخلت عليها ألف الاستفهام ، كما تدخل على « ثم » في نحو قوله : ( أَسْمُ إِذَا مَا وَقَعَ ) « يونس ٥١ » ومثله : ( أَوْ كَلَّمَا ) « البقرة ١٠٠ » ويقوي ذلك أن الحرف الذي قبله ، والذي بعده ، وهو الفاء دخلت عليه ألف الاستفهام . وكذلك<sup>(١)</sup> : ( أَوَلَمْ يَهْدِ ) « الأعراف ١٠٠ » فحمل وسط الكلام على ما قبله وما بعده ، للمساكلة والمطابقة في اتفاق اللفظ ، في دخول الألف عليه كله ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> . وقد تقدم ذكر « الرياح » و « بسطة » ، و « إن لنا » و « أَنتُمْ لَنَأْتُونَ » و « تعقلون » و « أَرِثْتُمُوهَا » و « يلهث ذلك » وشبهه ، فأغنانا ذلك عن التكرير له<sup>(٣)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( حَقِيقٌ عَلَى ) قرأه نافع بياء مشددة مفتوحة ، على تعدية « حقيق »<sup>(٤)</sup> إلى ضمير المتكلم ، فلما اجتمع ياءان ياء « على » التي تنقلب مع الضمير ياء ، وياء المتكلم ، أدغم الأؤلى في الثانية وفتح ، لأن الإضافة أصلها الفتح ، و « حقيقٌ وحقٌ » سواء بمعنى واجب [ ومثله حق ، وأصله أن يتعدى

(١) قوله : « ومثله أو كلما ... وكذلك » سقط من : ص .

(٢) ص : « الجماعة عليه » .

(٣) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٨٨ - ٩٠ ، ١٥٣ - ١٥٥ » ، و « فصل في إدغام الشاء في الذل ... » الفقرة « ١ » وهذه السورة ، الفقرة « ٣١ » ، وسيأتي في سورة يوسف الفقرة « ٢٤ » ، وسورة الملك ، الفقرة « ٢ » ، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٧ ، ٦٦١ ، وزاد المسير ٢٣٤/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٥٣/٧ ، وتفسير النسفي ٦٦/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٩/ب ، وكتاب سيبويه ٥٧٤/١ .

(٤) ر : « حقيق بعلی » .

بعلی كما يتعدى واجب<sup>(١)</sup> بعلی ، قال الله تعالى ذكره : ( فحق علينا قول ربنا ) « الصافات ٣١ » ، وقال : ( فحق عليها القول ) « الإسراء ١٦ » وقرأ الباقون بألف بعد اللام من « على » ، ولم يضيفوها إلى المتكلم ، وذلك أنه عدى « حقيق » بـ « على » إلى « أن » ، ويجوز أن تكون « على » في هذا بمعنى الباء ، كما جاز وقوع الباء في موضع « على » في قوله : ( ولا تتعبدوا بكل صراط ) « الأعراف ٨٦ » أي : على كل طريق<sup>(٢)</sup> .

« ٢٩ » قوله : ( أرجه وأخاه ) قرأه ابن كثير وهشام بهمة ساكنة ، ويصلان الهاء بواو في الوصل ، وكذلك قرأ أبو عمرو ، غير أنه يضم الهاء ، ولا يصلها بواو ، وقرأ ابن ذكوان بهمة ساكنة وبكسر الهاء ، من غير أن يصلها بياء ، وكذلك قرأ قالون ، غير أنه لم يهمز . وقرأ ورش والكسائي بغير همز ، ويصلان الهاء بياء في الوصل ، وقرأ حمزة وعاصم بإسكان الهاء ، من غير همز ، ومثله الاختلاف في الشعراء<sup>(٣)</sup> ، والهمز في هذا الفعل وتركه لغتان ، يقال : أرجيته وأرجأته ، بمعنى : أخرته ، وإسكان الهمزة فيه أو حذف الياء عكس البناء على قول البصريين ، وعكس الجزم على قول الكوفيين ، فأما الهاء فأصلها أن توصل بواو ، على ما تقدم من العلة ، فمن أثبت الواو ( ١٣١ / ب ) أتى به على الأصل ، فاعتد بالهاء حاجزا<sup>(٤)</sup> بين الهمزة والواو .

ومن حذف الواو ولم يعتد بالهاء حاجزا لخفائها ، فحذف [ الواو ]<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين على مذهب<sup>(٦)</sup> سيويه وأكثر البصريين ، وقيل حذفت الواو

(١) تكملة لازمة من : ر .

(٢) التبصرة ١/٧١ ، والنشر ٢/٢٦١ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٣ - ١٣٤ ، وزاد المسير ٣/٢٣٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٣٥ ، وتفسير النسفي ٢/٦٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٠ / ب .

(٣) حرفها هو : ( ٣٦ آ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ١٠ » .

(٤) ص : « حاجزا حصينا » .

(٥) تكملة موضحة من : ر .

(٦) ر : « هذا مذهب » .

استخفاً ، واكتفي بالضة الدالة عليها ، ومن وصل الهاء بياء أبدل من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها ، فانقلبت الواو ياء ، ومن حذف الياء فعلى وجه العلة في حذف الواو ، ومن أسكن الهاء فعلى نية الوقف عليها ، أو على توهّم أنها لام الفعل ، فأسكن للبناء أو للجزم ، وكل هذا في إسكان الهاء ضعيف ، على ما ذكرنا من<sup>(١)</sup> العلل المذكورة في إسكان الهاء في « يئوده » و « لا يئوده » و « نُصِّلِه » و « نُوكَّه » ، والإسكان أضعف القراءات في هذه الكلمة ، لما ذكرنا في « نولّه ، ونُصِّلِه » ، والاختيار تركُّ الهمز وصله الهاء بياء ، لأنك إذا لم تهمز تحركك ما قبل الهاء ، فلا تقدّر فيه اجتماع ساكنين .

فأما من حذف الياء ، ولم يهزم ، فإنه أجرى الكلمة على أصلها قبل حذف الياء الأولى ، فكأنه حذف الياء الثانية لسكونها وسكون الياء الأولى ، ثم حذف الياء الأولى للبناء وللجزم ، فبقيت الثانية على حذفها ، ولم يعتدّ بحذف الياء<sup>(٢)</sup> الأولى ، وقد تقدّم بسط هذا وشرحه ، وكلّهم وقف على هاء دون ياء أو واو ، والروم والإشمام جائزان فيها ، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام ، لأن قبلها ساكناً ، لا يشبه حركتها ، والروم ، في قراءة ابن ذكوان ، جائز . ولا يجوز الروم في قراءة الكسائي وورش وقالون لأن حركة الهاء حركة [ كحركة ]<sup>(٣)</sup> ما قبلها ، وهي خفية ، فكان حركة ما قبلها عليها على ما قدّمنا<sup>(٤)</sup> .

« ٣٠ » قوله : ( بكلّ ساحر ) قرأ حمزة والكسائي « سحّار » على وزن « فَعَّال » ، هنا وفي يونس<sup>(٥)</sup> ، لأن فيه معنى المبالغة ولأنهم قد أجمعوا على

(١) قوله : « فأسكن للبناء . . . من » سقط من : ص .

(٢) قوله : « للبناء وللجزم . . الياء » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) راجع «باب علل هاء الكناية» كله ، وسورة آل عمران ، فصل «الهاء المتصلة بالفعل المجزوم» ، الفقرة «٤٥ - ٤٩» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٣٤ ، وزاد المسير ٢٣٨/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٠ ، وتفسير النسفي ٦٩/٢

(٥) حرفها هو : (آ ٧٩) ، وسيأتي فيها ، الفقرة «٢٢» .

« سحر » في الشعراء<sup>(١)</sup> فجرى هذا عليه ، ويقوي ذلك أنه قد وُصف بـ « عليهم » ، فدلّ على التناهي في علم السحر ، و « فعال » من أبنية المبالغة والتناهي . وقرأ الباقون « سحر » على وزن « فاعل » ، كما قال تعالى : ( فَأَلْقِي السَّحَرَةَ ) « طه ٧٠ » و ( لَعَلَّنَا نَسْتَبِيعُ السَّحَرَةَ ) « الشعراء ٤٠ » ، والسحرة جمع ساحر ، ككاذب وكذبة ، وفاجر وفجرة ، وقوله : ( سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ) « الأعراف ١١٦ » يدلّ على ذلك ، لأن اسم الفاعل من « سَحَر » « ساحر » ، وأمالها البثوري عن الكسائي وحده على أصله<sup>(٢)</sup> .

« ٣١ » قوله : ( إِنْ لَنَا لِأَجْرٍ ) قرأه الحريان وحض بهمة واحدة ، على لفظ الخبر ، وقرأ الباقون بالاستفهام ، على أصل كل واحد ، كما ذكرنا في « أئنكم لتأتون » ، أبو عمرو يثني الثانية ، ويدخل بين الهمزتين ألفا ، وهشام يحقق الهمزتين ويدخل بين الهمزتين ( ١/١٣٢ ) ألفا وقد تقدم ذكر العلة في إدخال الألف بين الهمزتين ، وأنه فعل ذلك لاستثقاله الجمع<sup>(٣)</sup> بين الهمزتين ، وأن التخفيف للثانية كالتحقيق ، والاستثقال باق ، لأنها بزنة المخففة ، ولأنها مرادة .

وحجة من قرأ بهمة واحدة أنه أراد به الإلزام ، وذلك أنهم ألزموا فرعون أن يجعل لهم أجراً إن غلبوا ، فقال لهم ، نعم ، لم يستفهموه عن ذلك ، إنما ألزموه إياه ، وقيل : إنهم قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا ، فلمهم الأجر عند أنفسهم ، فلا معنى للاستفهام على هذا المعنى ، والمعنى أنهم قالوا : يجب لنا الأجر إن غلبنا .

« ٣٢ » حجة من استفهم أنه أجراه على معنى الاستخبار ، استخبروا

(١) الحرف فيها : ( ٣٧٦ ) .

(٢) التيسير ١١٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٥ - ١٣٦ ، وزاد المسير

٢٣٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٣٦

(٣) ص : « وان ذلك فعلى الاستثقال الجمع » ، ر : « وان ذلك فعل الاستثقال »

فهي عبارة غامضة ، لكنني احسب أن وجهها هكذا : وأنه فعل ذلك لاستثقاله الجمع . وهو ما أثبتته .

فرعون : هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا يجعل ذلك لهم ، لم يقطعوا على فرعون بذلك ، إنما استخبروه هل يفعل ذلك . فقال<sup>(١)</sup> : نعم ، لكم الأجر والقرب إن غلبتم ، وكلا الوجهين حسن ، والاستفهام أولى به ، وأحب إليّ ، لأن القراءة الأولى يجوز أن تكون على وجه الاستفهام أيضاً ، لكنه حذفت الألف ، لدلالة الحال على ذلك ، ولقول فرعون لهم : نعم ، وزادهم القرب منه . ويتقوّي ذلك إجماعهم على لفظ الاستفهام في الشعراء في ( أننّا لأجراً )<sup>(٢)</sup> « ٤٣ » .

« ٣٣ » قوله : ( فإذا هي تلتقف ) قرأ حفص بإسكان اللام والتخفيف ، حيث وقع ، جعله مستقبل « لقف يلقف » ، وقرأ الباقر بالتشديد ، وفتح اللام ، جعلوه مستقبل « فهي تلتقف » ، وحذفت إحدى التاءين استخفافاً<sup>(٣)</sup> .

« ٣٤ » قوله : ( قال فرعون أ امستهم به ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي في هذا الموضع وفي طه والشعراء<sup>(٤)</sup> بهمزتين محقتين ، بعدها ألف ، بدل من همزة ساكنة ، هي فاء الفعل ، لأن أصله ثلاث همزات : همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة ألف القطع ألف الفعل مفتوحة ، وهمزة هي فاء الفعل ساكنة ، أبدل منها ألف على أصل بدلها في « آدم وآتى » وشبهه ، فهؤلاء قرأوا على الأصل ، كما فعلوا في « أنذرتهم » وشبهه ، ولم يستقلوا اجتماع<sup>(٥)</sup> همزتين محقتين ، لأن الأولى كأنها من كلمة أخرى ، لأنها دخلت زائدة قبل أن لم تكن . وقرأ حفص في الثلاثة المواضع بهمزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر الذي معناه الاستفهام . وإنما حذفت ألف الاستفهام من اللفظ استخفافاً ، وحسن ذلك ، لأن ما في الكلام من معنى التوبيخ والتقريع ، من فرعون للسحرة ، يدل على الاستفهام الذي معناه الإنكار منه لفعلهم الإيمان . وقرأ قبل في الأعراف بالاستفهام أيضاً ، غير أنه قرأ بواو في

(١) ر : « فقال لهم » .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار

١/٤١

(٣) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » وانظر زاد المسير ٢٤٠/٣

(٤) حرفا هاتين السورتين هما : ( ٧١ آ ، ٤٩ ) .

(٥) ب ، ص : « ولم يستعملوا إجماع » وتصويبه من : ر .

قوله : ( يومَ يأتِ ) « ١٠٥ » قرأها ابن كثير ياء في الوصل والوقف ،  
 وقرأها<sup>(١)</sup> أبو عمرو ونافع والكسائي ياء في الوصل خاصة<sup>(٢)</sup> .  
 وقد تقدّمت العلل في ذلك كله في آخر سورة البقرة فأغنى ذلك عن  
 الإعادة<sup>(٣)</sup> .




---

(١) ب ، ص : «قرأ» ورجحت ما في : ر .  
 (٢) التبصرة ٧٧/ب ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢٨١/٢ ، والمختار في معاني  
 قراءات أهل الأمصار ٥٢/ب .  
 (٣) راجع سورة البقرة «فصل في ياءات الإضافة وعللها» و «فصل في الياءات  
 الزوائد المحذوفة في المصحف» .

الموصل ، بدل من الهمزة الأولى ، لانضمام ما قبلها ، وهي مفتوحة ، وخفّف الثانية بين بين ، إرادة التخفيف ( ١٣٢/ب ) ، لأن الأولى تخفيفها عارض ، فكأنها مخففة ، [ فخفّف ]<sup>(١)</sup> الثانية ، كما يفعل إذا حَقَّقَ الأولى ، على الأصل ، وأبدل من الثانية ألفا ، لأنها ساكنة قبلها فتحة . وقرأ في طه<sup>(٢)</sup> بهزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر ، كحفص . وقد ذكرنا وجه ذلك ، وقرأ في الشعراء بهزة محققة ، وبعدها همزة بين بين ، وبعدها ألف بدل من الساكنة ، وكذلك يفعل إذا ابتدأ في الأعراف ، وقرأ الباقون في الثلاثة كقراءة قبل في الشعراء ، استقلوا اجتماع همزتين محقتين فخففوا الثانية ، على أصل التخفيف في المفتوحة ، قبلها فتحة ، وقد تقدّم كثير من علل هذا النوع في تحقيقه وتخفيفه ، فلذلك خففنا الكلام عليه في هذا الموضع ، فاطلبه في الأصول تجده مشروحا بأين من هذا<sup>(٣)</sup> ، وفيما ذكرنا في هذا الموضع كفاية لمن فهم ، والاختيار فيه كالاختيار في « ألفرتهم »<sup>(٤)</sup> .

« ٣٥ » قوله : ( سنقتل أبناءهم ) و ( يقتلون أبناءكم ) قرأ الحرمان « سنقتل » بفتح النون والتخفيف ، جعلاه من « قتل » الذي يدل على القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم النون والتشديد ، جعلوه من « قتل » الذي يدل<sup>(٥)</sup> على معنى التكثير مرة بعد مرة ، وقرأ نافع « يقتلون » بفتح الياء والتخفيف ، جعله من « قتل يقتل » فهو يدل على القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم الياء والتشديد ، جعلوه « قتل » إذ فيه معنى التكثير ، قتل بعد قتل<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) الحرف فيها : ( ٧١ أ ) .

(٣) ر : « هذا إن شاء الله » .

(٤) ر : « ألفرتهم ونحوه » ، وراجع « باب علل اختلاف القراءة في اجتماع الهمزتين » كله ، وانظر أيضا التبصرة ١/٧١ - ب ، والنشر ١/٣٦٣ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٦ - ١٣٧ ، وزاد المسير ٢/٢٤٢ ، وتفسير النسفي ٢/٧٠ .

(٥) قوله : « الذي يدل » سقط من : ر .

(٦) التبصرة ٧١/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٧ ، وزاد المسير

« ٣٦ » قوله : ( يَعْكَفُونَ ) و ( يَعْرِشُونَ ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف ، وضّمها الباقون . وقرأ ابن عامر وأبو بكر « يَعْرِشُونَ » هنا وفي النحل<sup>(١)</sup> بضم الراء ، وكسرها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان في الكلمتين ، يقال : عَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْكَفُ بِمَعْنَى : أقام على الشيء ، وعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ بِمَعْنَى : بنى<sup>(٢)</sup> .

« ٣٧ » قوله : ( وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ ) قرأه ابن عامر بلفظ الواحد ، رّده على قوله : ( قَالَ أَغِيرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ ) « ١٤٠ » وقرأه الباقون « أَنْجَيْنَاكُمْ » على لفظ الجماعة ، إخباراً عن الله ، عن طريق التعظيم لله والإكبار له ، فهو أعظم العظماء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وله نظائر كثيرة في القرآن<sup>(٣)</sup> .

« ٣٨ » قوله : ( جَعَلَهُ دَكَّاءَ )<sup>(٤)</sup> قرأه حمزة والكسائي بالمدّ ، وفتح الهمزة ، غير منون ، وقرأ الباقون بالتنوين ، من غير مدّ ولا همز .

وحجة من مدّه أنه أخذه من قول العرب : « هذه ناقصة دكاء » للتي لا سنام لها ، فهي مستوية الظهر ، فكأنه في التقدير : جعل الجبل مثل ناقصة دكاء ، أي جعله ، إذ تجلّى عليه مستويا لا ارتفاع فيه ، انحطّ الجبل من علوّه وارتفاعه تعظيماً لله وخضوعاً له ، إذ تجلّى بعظمته<sup>(٥)</sup> إليه ، فلمّا حدث في الجبل على عظمته وصلابته وقوته هذا الحادث فكيف لابن آدم الضعيف طاقة على رؤية الباري في الدنيا ؟ هذا ما لا يكون . فلمّا أظهر الله لموسى أمراً في الجبل استيقن موسى برؤيته أنه تعالى لا يرى في الدنيا .

« ٣٩ » وحجة من لم يمدّه أنه جعله مصدر ( ١٣٣/أ ) دككت<sup>(٦)</sup> الأرض

(١) حرفها هو : ( ٦٨ آ ) ، وسيأتي فيها بأولها .

(٢) التيسير ١١٣ ، وزاد المسير ٢٥٣/٣ ، وتفسير النسفي ٧٣/٢

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٨ ، وزاد المسير ٢٥٤/٣ ، وتفسير النسفي

٧٤/٢

(٤) سيأتي في سورة الكهف ، الفقرة « ٧٢ » .

(٥) ب : « عظمته » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٦) ب : « دكت » وتوجيهه من : ص ، ر .



دكا ، أي : جعلتها مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض ، قال الأخفش كأنه لما قال : جعله ، قال : دكه دكا ، فجعله في موضع دكه ، ويقوي هذه القراءة قوله : ( فدكنا دكة واحدة ) « الحاقة ١٤ » وقوله : ( دككت الأرض دككا دككا ) « الفجر ٢١ » قال أبو عبيدة : جعله دككا أي مُنْدكا ، والاختيار ترك المد لما بيناه من العلة ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولما روى أنس بن مالك عن النبي عليه السلام أنه قرأ : « دكا » بالتثنية من غير مد<sup>(١)</sup> .

« ٤٠ » قوله : ( برسالاتي ) قرأ الحرمين بالتوحيد ، وقرأ الباقون بالجمع .

وحجة من وجده أن « رسالة » تجري مجرى المصدر ، وتعمل عمله ، وإن كانت الهاء فيها<sup>(٢)</sup> ، فالمصدر مَوْحَدٌ<sup>(٣)</sup> أبداً إذ يدل على القليل والكثير من جنسه . وأيضاً فإن بعده « وبكلامي » ، وهو مصدر مَوْحَدٌ ، يُراد به أيضاً الكثرة ، فجرت الرسالة ، في توحيد لفظها ، على مثل توحيد الكلام .

« ٤١ » وحجة من جمع أنه لما كان موسى صلى الله عليه وسلم أرسل بضروب من الرسائل ، فاختلفت أنواعها ، فجمع المصدر ، لاختلاف أنواعه ، كما قال : ( إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ ) « لقمان ١٩ » والأصوات جمع صوت ، وصوت مصدر ، فجمع لاختلاف أجناس الأصوات ، واختلاف المصَوِّرَاتِ ، ووحّد في قوله : ( لصوتٌ ) لما أراد به جنساً واحداً من الأصوات<sup>(٤)</sup> .

« ٤٢ » قوله : ( الرشد ) قرأ حمزة والكسائي بفتح الراء والشين ، وقرأ

(١) ص : « همز » ، انظر التبصرة ١/٧٢ ، وزاد المسير ٢٥٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٢ ، وتفسير النسفي ٧٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب .

(٢) ر : « فيه الهاء » .

(٣) ب : « موحداً » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) راجع سورة المائدة ، الفقرة « ٢٧ - ٢٨ » ، وسورة الأنعام الفقرة « ٦٥ » ، وانظر أيضاً الحجة في القراءات السبع ١٣٩ ، وزاد المسير ٢٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٦/٢ ، وتفسير النسفي ٧٦/٢ .

الباقون بضم الراء وإسكان الشين ، وقرأ أبو عمرو في الكهف « رَشَدَا »<sup>(١)</sup> بفتح الراء والشين ، وقرأ الباقر بضم الراء وإسكان الشين<sup>(٢)</sup> ، وهما لغتان في الصلاح والدين . وقد قيل : إن من فتح الراء والشين أراد به الدين لأن قبله ذكر الغي ، والدين ضد الغي ، وقد أجموا على الفتح في قوله : ( تَحَرَّوْا رَشَدَا ) « الجن ١٤ » أي : ديننا ، ومثله : ( وَهَيَّأْنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ) « الكهف ١٠ » أي : ديننا ، ومن ضم الراء أراد الصلاح ، كذا حكى أبو عمرو في الفتح والضم ، والمعنيان متقاربان ، لأن الدين الصلاح ، والصلاح هو الدين<sup>(٣)</sup> .

« ٤٣ » قوله : ( لئن لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ) قرأ ذلك حمزة والكسائي بالتاء في الفعلين ، على الخطاب لله جلّ ذكره ، وفيه معنى الاستغاثة<sup>(٤)</sup> والتضرع والابتهاال في السؤال والدعاء ، وينصب « ربنا » على النداء ، وهو أيضا أبلغ في الدعاء والخضوع ، وقرأ الباقر بالياء في الفعلين على الخبر عن غائب ، وفيه معنى الإقرار بالعبودية ، وقرأوا « ربنا » بالرفع ، لأنه الفاعل ، ولولا أن الجماعة على الياء والرفع لاخترت القراءة بالتاء والنصب ، لما ذكرت من صحة معناه في الاستكانة والتضرع<sup>(٥)</sup> .

« ٤٤ » قوله ( قوله ) ( ١٣٣/ب ) من حليهم ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الحاء ، وقرأ الباقر بالضم .

وحجة من ضمّ الحاء أنه جمع « حليا » على « فعول » ، ككعب وكعوب وأصله « حَلَوِي » ، فأرادوا إدغام الواو في الياء للتخفيف فأبدلوا من ضمة اللام

(١) حرفها هو : ( ٦٦ أ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ٣٥ » .

(٢) قوله : « وقرأ أبو عمرو .. الشين » سقط من : ر .

(٣) زاد المسير ٢٦١/٣ ، والنشر ٢٦٢/٢ ، وتفسير النسفي ٧٧/٢ ، وكتاب

سبويه ٢٦٨/٢

(٤) ب ، ر : « الاستكانة » ورجحت ما في : ج .

(٥) زاد المسير ٢٦٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٧/٢ ، وتفسير النسفي

كسرة ، ليصح انقلاب الواو إلى الياء ، وليصح الإدغام ، كما فعلوا في « مَرَمِي »<sup>(١)</sup> « وبَابِي » ، فبقيت الحاء مضمومة على أصلها ، فصار « حَلِي » كما ترى<sup>(٢)</sup> .  
 « ٤٥ » وحجة من كسر الحاء أنه لما كسر اللام ، وأتى بعدها ياء مشددة ، أتبع الحاء ما بعدها من الكسرة والياء ، فكسرها ، ليعمل اللسان عملا واحدا في الكسرتين ، والياء بعدها ، والضم هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء .

« ٤٦ » قوله : ( ابنَ أُمٍّ ) وفي طه : ( يا بنَ أُمٍّ )<sup>(٣)</sup> « ٩٤ » قرأها ابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي بكسر الميم ، وقرأ الباقون بالفتح .  
 وحجة من فتح أنه جعل الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال بمنزلة خمسة عشر ، وبناء على الفتح ، فالفتحة في « ابنَ أُمٍّ » كفتحة التاء في خمسة عشر . وقد قيل : إن من فتح أراد ، يا بن أُمي ، ثم أبدل من كسرة الميم فتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت استخفافا لكثرة الاستعمال ، ولأن الفتحة تدل على الألف ، وفيه بعد ، لأن ياء الإضافة لا تحذف في غير المتنادي ، ولا يحذف ما هو عوض منها إلا في النداء ، وليس « أم » بمتنادي ، وإنما يجوز هذا على قول من قال : مرت بغلام يا هذا ، يريد : بغلامي ، ثم حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها . وهذا قليل جائز ، والإثبات أكثر ، وقد أجازوا : مرت بالقاض ، وجاءني القاض ، من غير ياء ، لأن الياء قد كانت محذوفة للتنوين قبل دخول الألف واللام ، فلما دخلتا حذفت [ التنوين ]<sup>(٤)</sup> وبقيت الياء على حذفها ، فليس قولك : جاءني غلام ، ومررت بغلام ، مثل ما فيه الألف واللام في جواز<sup>(٥)</sup> حذف الياء ، وقد حذفت الياء ، وهي لام الفعل في نحو : ( يومَ يأتِ ) « هود ١٠٥ » ، و ( نبغ ) « الكهف ٦٤ » وحذفت ، وهي للإضافة في نحو : ( ألا تَسْبَعُن ) « طه ٩٣ » ( إن ترن )

(١) ب : « مرضي » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) قوله : « كما ترى » سقط من : ر .

(٣) سيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٣٠ » .

(٤) تكملة لازمة من : ر .

(٥) ب : « جواب » وتصويبه من : ص ، ر .

« الكهف ٣٩ » ، وقرأ بذلك القراء ، فحذف الياء من غير المتنادى مترجح في القوة والضعف ، لا سيما وقد دخل « يا بن أم » تغيير بعد تغيير ، ثم حذف ، فلذلك أبعدوا في جوازه .

« ٤٧ » حجة من كسر أنه لما لم يدخل الكلام تغيير ، قبل حذف الياء ، استخف حذف الياء ، لدلالة الكسرة عليها ، ولكثرة الاستعمال ، فهو نداء مضاف بمنزلة قولك : يا غلام غلام ، فالفتح هو الاختيار ، على تأويل الوجه<sup>(١)</sup> الأول من البناء<sup>(٢)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( ويضع عنهم إصرهم ) قرأه ابن عامر بالجمع مثل « أعمالهم » ، وهو جمع إصر والإصر<sup>(٣)</sup> الثقل من الإثم وغيره ، وهو مصدر لكن ( ١٣٤/أ ) جمع لاختلف ضروب المآثم ، وهو في المعنى والجمع بمنزلة قوله : ( وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم ) « العنكبوت ١٣ » فجتمع لاختلف أنواع الآثام ، وهو جمع ثقل ، وهو مصدر . وقرأ الباكون « إصرهم » بالتوحيد مثل « إثمهم » فاكفوا<sup>(٤)</sup> بالواحد ، لأنه مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه ، مع إفراد لفظه ، فهو باب وأصله . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : ( ولا تحمِلْ علينا إصرا ) « البقرة ٢٨٦ » ، وعلى التوحيد في قوله : ( وعلى سَمْعِهِمْ ) « البقرة ٧ » ، وقوله : ( لا يرتدْ إليهم طرفهم ) « إبراهيم ٤٣ » و ( مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ) « الشورى ٤٥ » وكله بمعنى الجمع ، لكن إضافته إلى جمع تدل على أن المراد به الجمع ، لأنه لكل واحد من المضاف إليهم طرفٌ وسَمْعٌ وإصرٌ ، فحُسن التوحيد ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف

(١) لفظ « الوجه » سقط من : ر .

(٢) معاني القرآن ٣٩٤/١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٩ - ١٤٠ ، وزاد المسير ٢٦٤/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب - ٤٢/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب ، وكتاب سيبويه ٤/٤٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٤/ب .

(٣) ب : « مثل جمع أصروا الأمر » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) ب : « فالحقوا » وتصويبه من : ص ، ر .

وأكثر في الاستعمال<sup>(١)</sup> .

« ٤٩ » قوله : ( نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ) قرأه نافع وابن عامر بالتاء مضمومة ، على تأنيث الجمع الذي بعده ، وعلى تأنيث الخطيئة ، وقرأ الباقون بالنون على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بالغفران ، وردّوه على معنى ما قبله ، لأن قوله : ( وإذ قيل لهم ) بمعنى : وإذ قلنا ، كما قال في البقرة : ( وإذ قلنا ) « ١٣٤ » ، فالنون الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك . وقرأ أبو عمرو « خطاياكم » بألف من غير تاء ، على الجمع المتكسر لخطيئة ، مثل الذي في البقرة . فآثر ذلك لكثرة الخطايا منهم ، ولأن الجمع المتكسر أدلّ على الكثرة من الجمع المتسكّم ومن الواحد<sup>(٢)</sup> ، إذ لا يقع لكثير في هذا . وقرأ ابن عامر « خطيئتكُم » بالتوحيد ، لأن الواحد يدل على الجمع . وقد أضيف إلى الجمع ، فذلك أقوى في الدلالة على الجمع ، لأن لكل واحد خطايا . وقرأ بضم التاء ، لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ومثله نافع ، غير أنه قرأ بالجمع ، جمع السّلامة بألف والتاء مضمومة أيضاً ، لأنه مفعول لم يسم فاعله [ فهو ]<sup>(٣)</sup> جمع خطية ، فآثر الجمع لكثرة الخطايا من القوم المضاف إليهم الخطايا ، والجمع المتسكّم بالألف والتاء يقع للكثير والقليل . وقرأ الباقون مثل نافع ، غير أنهم كسروا [ التاء ]<sup>(٤)</sup> ، لأنهم يقرؤون بالنون في « نغفر » ، فعدّوا الفعل إلى « خطيئاتكم » ، فهو منصوب<sup>(٥)</sup> ، والتاء مكسورة في حال النصب ، لأنها جمع متسكّم ، فهو على الأصول ، وهو الاختيار ، لأننا قد اخترنا النون في « نغفر »<sup>(٦)</sup> .

(١) الحجة في القراءات السبع ١٤١ ، وزاد المسير ٢٧٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٣ ، وتفسير النسفي ٨٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات الأمصار ١/٤٢ - ب .

(٢) ب : « الواحدة » ، ر : « الواحدة » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ر .

(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٥) ب : « مضاف » وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) التيسير ١١٤ ، وزاد المسير ٢٧٦/٣ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وتفسير النسفي ٨٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٢ ، والكشف في نكت المعاني والأعراب ١/٦١ .

« ٥٠ » قوله : ( مَعْدِرَةٌ ) قرأ حفص بالنصب على المصدر ، كأنهم لما قيل لهم : ( لِمَ تَعِظُونَ ) قالوا : نعتذر من فعلهم اعتذاراً إلى ربكم ، فكأنه خبر مستأنف وقوعه منهم ، ويجوز أن يكون قد وقع ذلك منهم على معنى : اعتذرنا اعتذاراً ، ( ١٣٤/ب ) وقرأ الباقون بالرفع على إضمار مبتدأ دلّ عليه الكلام . كأنهم لما قيل لهم : لم تعظون قوما قالوا موعظتنا معذرة لهم . فهو أمر قد مضى منهم فعله<sup>(١)</sup> .

« ٥١ » قوله : ( يَعْذَابُ بِئْسَ ) قرأه نافع بغير همزة ، وكسر الباء ، وقرأ ابن عامر بهمزة ساكنة ، وكسر الباء ، وقرأ الباقون بهمزة مكسورة ، وفتح الباء ، وبعد الهمزة ياء<sup>(٢)</sup> . وروى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ بهمزة مفتوحة على وزن « فَيَعْلَ » . وروى عنه بهمزة مكسورة على وزن « فَعِيل » . وحجة من قرأ بكسر الباء أنه كسرهما لحرف الحلق بعدها ، وهو الهمزة وأصلها الفتح في قولك : بئس الرجل ثم يقولون : يبئس الرجل ، كما قالوا في شهيد شهيد .

« ٥٢ » وحجة من فتح الباء أنه أنى بها على الأصل ، كما قال : شهيد بفتح الشين .

« ٥٣ » وحجة من قرأ بغير همز أن أصله فعل ماض نقل إلى التسمية ، فوصف به العذاب ، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة ، لأنه منقول من « بئس » ، لكن أُسكنت الهمزة استخفافاً ، كما قالوا في : عِلِمَ عِلْمٌ ، وكانت الهمزة أولى بالإسكان لثقلها وصعوبة النطق بها ، مع كسرهما وكسر ما قبلها . [ فلما سَكَنْتْ خَفَّتْ بالبدل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ]<sup>(٣)</sup> .

(١) معاني القرآن ٣٩/١ ، ٣٩٨ ، وتفسير الطبري ١٣/١٨٥ ، وتفسير القرطبي ٣٠٧/٧ ، وزاد المسير ٢٧٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٥٧ ، وتفسير النسفي ٢/٨٣ .  
(٢) قوله : « وبعد الهمزة ياء » سقط من : ر .  
(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

« ٥٤ » وحجة من همز همزة ساكنة أنه أتى بها على الأصل ، بعد نقلها من الكسر ، فكأنه كره أن يغيرها بالتخفيف والبدل ، وقد غيّرت عن الحركة إلى السكون .

« ٥٥ » وحجة من قرأ بهمزة مكسورة وفتح الباء ، وياء بعد الهمزة ، أنه جعله مصدياً وُصِف به العذاب من « يئس » حكى أبو زيد : بئس الرجل بئسا ، والمصدر على « فعيل » كثير ، نحو : النذير والنفير . والتقدير : بعذاب ذي بئس أي ذي بؤس ، لأن بؤسا أيضا مصدر لبئس . وقيل : إن بئسا اسم فاعل من بؤس الرجل ، إذا كان شديد البأس ، فيكون بئس اسم فاعل من بؤس ويكون معناه : بعذاب شديد فأما من قرأه على « فَيَعْل » فانه جعله ملحقا بـ « جعفر » كضَيَعْم وهو صفة للعذاب أيضا<sup>(١)</sup> .

« ٥٦ » قوله : ( والذين يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ) قرأه أبو بكر بالتخفيف ، من « أمسك يمسك » لإجماعهم على قوله : ( فإمسك<sup>٢</sup> بمعروف ) « البقرة ٢٢٩ » ، وقوله : ( أمسك عليك زوجك ) « الأحزاب ٣٧ » ، وقوله : ( مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ<sup>٣</sup> ) « المائدة ٤ » وقوله : ( فأمسكوهن في البيوت ) « النساء ١٥ » وقوله : ( لا تُمسِكوهنَّ ضَرَارًا ) « البقرة ٢٣١ » فكله من « أمسك » ، وقرأ الباقون بالتشديد على التكرير والتكرير للتمسك بكتاب الله ودِينه ، فبذلك يمدحون ، وفيه معنى التأكيد وهو من مسك الأمر أي لزمه ، فالتمسك<sup>٤</sup> بكتاب الله والدين يحتاج إلى الملازمة والتكرير لفعل ذلك ، فالتشديد يدل عليه . وكل ( ١٣٥ / أ ) مذكروا من « أمسك » الذي<sup>(٢)</sup> لا يدل على تكرير ولا تأكيد ، فإنما وقع في غير الدين في إمساك المرأة ، وإمساك الصيد . فالتشديد أولى به وأحسن ، وهو الاختيار لما ذكرنا من المعنى ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) التبصرة ١/٧٢ - ب ، والحجة في القراءات السبع ١٤١ - ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٧٨/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٥ .

(٢) ب : « الذين » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٨٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٦٠ ، وتفسير النسفي ٨٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب .

« ٥٧ » قوله : ( مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ )<sup>(١)</sup> قرأه الكوفيون وابن كثير بالتوحيد ، وفتح التاء ، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء .

وحجة من قرأ بالتوحيد أن الذرية تقع للواحد والجمع ، قال الله جل ذكره : ( هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ) « آل عمران ٣٨ » فهذا للواحد إنما سأل هبة ولد فبشر بـ « يحيى » ، دليله قوله في موضع آخر ( فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ) « مريم ٥ » . وقد أُجمع على التوحيد في قوله : ( مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ) « مريم ٥٨ » ولا شيء أكثر من ذرية آدم . وقال تعالى : ( وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ) « الأعراف ١٧٣ » فهذا للجمع ، فلما وقعت للجمع استغني بذلك عن الجمع ، ومثله « البشر » يقع للواحد والجمع ، وقال الله جل ذكره : ( أَبَشَرٌ يَهْدُونَا ) « التغابن ٦ » فهذا للجمع ، وقال : ( وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ ) « المؤمنون ٣٤ » فهذا للواحد .

« ٥٨ » وحجة من جمع أنه لما كانت الذرية تقع للواحد أتى بلفظ لا يقع للواحد<sup>(٢)</sup> ، فجمع ليخلص الكلمة إلى معناها المقصود إليه ، لا يشركها فيه شيء ، وهو الجمع ، لأن ظهور بني آدم استخرج منها ذُرِّيَّات كثيرة متناسبة أعقاباً<sup>(٣)</sup> بعد أعقاب ، لا يعلم عددهم إلا الله ، فجمع لهذا المعنى ، والجمع بالتاء والألف يقع للتكثير ، على تقدير جمع بعد جمع ، وتقدير حذف التاء كلما جمع ، وحذف الألف لاجتماع ألفين<sup>(٤)</sup> كلما كرّر الجمع ، وفتح التاء في التوحيد لأنه مفعول به ، وعلى ذلك كسرت في الجمع ، لأنه جمع على حد التثنية ، فالخفض فيه كالنصب<sup>(٥)</sup> .

« ٥٩ » قوله : ( أَنْ تَقُولُوا ) ، ( أَوْ تَقُولُوا ) قرأ أبو عمرو بالياء فيهما ، ردّهما على لفظ الغيبة المتكرر قبله ، وهو قوله : ( مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

(١) سيأتي ذكره في سورة يس ، الفقرة « ١١ » ، وسورة الطور ، الفقرة « ٣ » .

(٢) قوله : « والجمع قال الله ... يقع للواحد » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٣) ب ، ص : « أعقاب » ورجحت ما في : ر .

(٤) ب : « العين » وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٢٨٤/٣ ، وتفسير النسفي ٨٥/٢



ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ) ، وقوله : ( قالوا بلى ) • وبعده أيضا لفظ غيبة في قوله : ( وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ) ، وقوله : ( وَلَعَلَّهُمْ ) « ١٧٤ » • فجمله على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة ، وفي « يقولوا » ضمير الذرية ، على معنى : أشهدهم على أنفسهم لئلا يقولوا أو يقولوا قالوا بلى شهدنا ، أي : شهد بعضنا على بعض • وقرأ الباقون فيهما بالتاء ، ردّوه على لفظ الخطاب المتقدم في قوله : ( أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ) ، لئلا تقولوا أو تقولوا • أو يكون « شهدنا » من قول الملائكة ، لما قالوا « بلى » قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي لئلا تقولوا • وقيل : معنى ذلك أنهم لما قالوا ( ١٣٥/ب ) بلى • فأقرّوا بالربوبية ، قال الله جلّ ذكره للملائكة اشهدوا ، قالوا : شهدنا بإقراركم لئلا تقولوا أو تقولوا • وقد روى مجاهد عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قال : أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم كما يؤخذ بالمشط من الرأس ، فقال لهم : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا : بلى ، قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي : شهدنا عليكم بالإقرار بالربوبية لئلا تقولوا<sup>(١)</sup> ، فهذا يدل على التاء ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٦٠ » قوله : ( يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِهِ )<sup>(٣)</sup> قرأ حمزة بفتح التاء والحاء • ومثله في النحل والسجدة<sup>(٤)</sup> ، ووافقه الكسائي على ذلك في النحل خاصة ، جعلاه<sup>(٥)</sup> من « لحد » إذا مال ثلاثيا ، وقرأ الباقون « يُلْحِدُونَ » بضمّ الياء وكسر الحاء ، جعلوه من « ألحد » إذا مال ، وهو أكثر في الاستعمال ، فهو رباعي ، وهما لغتان ، يقال : لحد وألحد إذا عدل عن الاستقامة ، ودليل ضمّ الياء إجماعهم على قوله :

(١) رواه ابن كثير بالطريق نفسه ، انظر تفسيره ٢٦٢/٢

(٢) زاد المسير ٢٨٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٤/٢ ، ومعاني القرآن

٢٩٧/١

(٣) سيأتي ذكره في سورة النحل بأولها .

(٤) حرفاهما هما : ( ١٠٣٦ ، ٤٠ ) .

(٥) ر : « جعلاه ثلاثيا » .

( وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ) « الحج ٢٥ » ، وإجماعهم على استعمال الملحد دون اللاحد ، والإلحاد الميل عن الاستقامة ، ومنه قيل : اللحد ، لأنه إذا حُفِر يُثَال به إلى جانب القبر ، بخلاف الضريح الذي هو حفر في وسط القبر . والضم الاختيار ، لأنه أكثر في الاستعمال ، وأبين ، وعليه أكثر القراء<sup>(١)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ) قرأ الحريمان وابن عامر بالنون على<sup>(٢)</sup> الإخبار من<sup>(٣)</sup> الله جلّ ذكره عن نفسه . وهو خروج [ من ]<sup>(٤)</sup> لفظ غيبة إلى لفظ إخبار ، كما قال : ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ ) « العنكبوت ٢٣ » ثم قال : ( أُولَئِكَ يَكْسِبُوا مِنْ رَحْمَتِي ) ، ولو حمله على لفظ الغيبة قبله لقال : مِنْ رَحْمَتِهِ . وقرأ الباقر بالباء حملوه على لفظ الغيبة قبله ، في قوله : ( مَنْ يَضِلُّ ) فذلك حسن للمشكلة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وكلّهم قرأ بالرفع في « يَذَرُهُمْ » على القطع والاستثاف ، على معنى : ولكن نذرهم ، في قراءة من قرأ بالنون والرفع ، وهما الحريمان وابن عامر ، وعلى معنى : والله يذرهم ، في قراءة من قرأ بالياء والرفع ، وهما أبو عمرو وعاصم ، إلا حمزة والكسائي فإنهما قرأه بالجزم ، عطفاه على موضع الفاء ، التي هي جواب الشرط ، في قوله : ( وَمَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَلَأَ هَادِيٌ لَهُ ) لأن موضعا وما بعدها جزم ، إذ هي جواب الشرط . فجعله كلاما متصلا بعبءه ببعض ، غير منقطع ممّا قبله . فالقراءتان في ذلك متقاربتان ، والاختيار ما عليه أهل الحرمين من الرفع والنون<sup>(٥)</sup> .

« ٦٢ » قوله : ( جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ) قرأه نافع وأبو بكر بكسر الشين ، على

(١) زاد المسير ٢٩٣/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٥ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٩/٢ ، وتفسير النسفي ٨٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب - ٤٣/أ ، والنشر ٢٦٤/٢

(٢) ب : « عن » وتصوبه من : ص ، ر .

(٣) ب : « عن » ووجهه ما في : ص ، و .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٣ ، وزاد المسير ٢٩٦/٣ ، ومعاني القرآن ٨٦/١ ، ٢٩٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٧١ ، وتفسير القرطبي ٣٣٤/٧ ، وتفسير النسفي ٨٨/٢

وزن « فِعْلا » ، وقرأ الباقون ( ١/١٣٦ ) بضمّ الشين والمد والنصب ، على مثال « فُعْلَاء » جمع شريك •

وحجة من كسر الشين أنه جعله مصدرا ، وقدّر حذف مضاف ، تقديره : جعلاه ذا شرك أو ذوي شرك ، فيرجع ذلك إلى معنى أنهم جعلوا الله شركاء ، فإن لم تُقدّر في هذه القراءة حذف مضاف ، من وسط الكلام ، قدّرته في أوله على تقدير : جعلاه لغيره شركا ، فإن لم يقدر حذف مضاف ألبتة آل الأمر إلى المدح ، لأنهما إذا جعلاه الله شركا ، فيما آتاها ، فقد شركاه على ما آتاها ، فهما ممدوحان ، والمراد بالآية الذم لهما بدلالة قوله : ( فتعالى الله عما يشركون ) وما بعده فالمراد به الذم أنهما<sup>(١)</sup> جعلاه ليه فيما آتاها شركا في النعمة عليهما ، فهذا أعظم الذم •

« ٦٣ » وحجة من ضمّ الشين ومدّه أنه جعله جمع شريك ، واختار ذلك لقيام المعنى في الذم ، دون تقدير حذف مضاف ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأنك لا تحتاج إلى تقدير حذف من الكلام<sup>(٢)</sup> •

« ٦٤ » قوله : ( لَا يَتَّبِعُوكُمْ ) قرأه نافع بالتخفيف ، ومثله في الشعراء : ( يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ )<sup>(٣)</sup> « ٢٢٤ » • وقرأهما الباقون بالتشديد ، وهما لقتان بمعنى ، حكى أبو زيد : رأيت القوم فاتبعتهم ، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم ، وتبعتهم مثله • وقد قال : ( فأتبعوهم مشرقين ) « الشعراء ٦٠ » وقال : ( واتّبع هواه ) « الأعراف ١٧٦ » ، وقال بعض أهل اللغة : « تبعه » مخففاً ، إذا مضى خلفه ، ولم يدركه ، و« اتّبعه » مشدداً ، إذا مضى خلفه ، فأدركه<sup>(٤)</sup> •

« ٦٥ » قوله : ( طَائِفٌ ) قرأه أبو عمرو وابن كثير والكسائي بغير ألف ،

(١) ب : « انما » وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) ر : « مضاف في الكلام » ، وانظر زاد المسير ٣/٣٠٢ ، وتفسير ابن كثير

٢٧٥/٢ ، وتفسير النسفي ٩٠/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٥/ب •

(٣) سيأتي ذكره فيها ، الفقرة « ١٠ » •

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٤٤ ، وزاد المسير ٣/٣٠٥ ، وتفسير النسفي

٩١/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٣ •

مثل « ضيف » ، وقرأ الباقون بألف مثل « فاعل » •

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله مصدر « طاف الخيال يطيف طيفا » مثل « كال يكيل » ، إذا ألم في المنام ، قال أبو عبيدة : طيف من الشيطان يلم به ، ويقال أيضا : « طاف الخيال يطوف » مثل « قال يقول » ، فيكون « طيف » مخففاً من « طيف » كـ « ميت ، ميت » ، ودل [ على ]<sup>(١)</sup> ذلك أن ابن جبير قرأ « طيف » بالتشديد •

« ٦٦ » وحجة من قرأه على « فاعل » أنه جعله أيضاً مصدراً كالعافية والعاقبة ، و « فعل » أكثر في المصادر من فاعل ، حكى أبو زيد : طاف الرجل يطوف طوفاً ، إذا أقبل وأدبر ، وأطاف يطيف إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم ، وطاف الخيال يطوف<sup>(٢)</sup> ، إذا أَلَمَ في المنام • وقيل : الطائف ما طاف به من وسوسة الشيطان ، والطيف من التلثم والمس الجنون • وقال الكسائي : الطيف اللهو ، والطائف كل ما طاف حول الإنسان ، وعن ( ١٣٦/ب ) ابن جبير ومجاهد : الطيف الغضب ، وعن ابن عباس طائف لَمَّة من الشيطان ، والاختيار طائف ، لأن عليه أكثر القراء<sup>(٣)</sup> •

« ٦٧ » قوله : ( يَمْدُوْنَهُمْ فِي الْغَيِّ ) قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الميم ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضم الميم ، وهما لغتان : مدّ وأمدّ ، [ ومدّ ]<sup>(٤)</sup> أكثر بغير ألف ، يقال : مدّدت في الشر وأمددت في الخير • قال الله في الخير ( إنما تَمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ ) « المؤمنون ٥٥ » وقال : ( وأمددناهم بفاكهة ) « الطور ٢٢ » وقال في الشر : ( وَيَمْدُدُهُمْ فِي طَغْيَانِهِم ) « البقرة ١٥ » • فهذا يدل على قوة الفتح في هذا الحرف ، لأنه في الشر • وحكى أبو زيد : أمددت القائد بالجند ،

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر •

(٢) ب ، ر : « يطيف » ، وتصويبه من : ص •

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٣ - ١٤٤ ، وزاد المسير ٣/٣٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٧٩ ، وتفسير النسفي ٢/٩٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٦ •

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر •

وأمددت الرواة ، وأمددت القوم بمال ورجال • وفتح الياء الاختيار ، لما ذكرنا أن « مددت » أكثر ، وأنه يستعمل في الشر ، والغي هو الشر ، ولأن الجماعة عليه <sup>(١)</sup> .

« ٦٨ » فيها سبع ياءات إضافة :

قوله : ( رَبِّيَ الْفَوَاحِش ) « ٣٣ » أسكنها حمزة ، ( إِنِّي أَخَافُ ) « ٥٩ » ( من بعدي أَعْجَلْتُمْ ) « ١٥٠ » فتحهما الحرمين وأبو عمرو • ( معي بني إسرائيل ) « ١٠٥ » فتحها حفص • ( إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ ) « ١٤٤ » فتحها أبو عمرو وابن كثير • ( آيَاتِي الَّذِينَ ) « ١٤٦ » أسكنها حمزة وابن عامر • ( عَذَابِي أَصِيبُ ) « ١٥٦ » فتحها نافع •

« ٦٩ » فيها من الزوائد ياء قوله : ( ثُمَّ كِيدُونِ ) « ١٩٥ » قرأ هشام بياء في البوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو بياء في الوصل خاصة ، وقد اختلف فيها عن ابن ذكوان ، والأشهر عنه الحذف في الوصل والوقف • ورؤي عنه إثباتها في الوصل خاصة ، وبالحذف في الحالين قرأت له <sup>(٢)</sup> .

(١) زاد المسير ٣/٣١٠ ، والنشر ٢/٢٦٥ .

(٢) ص : « له » ، كمل النصف الأول بحمد الله ، يتلوه في الثاني سورة الأنفال على بركة الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » انظر التبصرة ١/٧٣ ، التيسير ١١٥ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٣ .

## سورة (١) الأنفال

مدنية ، وهي سبعون آية وست (٢) في المدني ، وخمس في الكوفي

« ١ » قوله : ( مُردِّفِين ) قرأه نافع بفتح الدال ، وقرأ الباقر بالكسر . وحجة من فتح أنه بناء على ما لم يسم فاعله ، لأن الناس الذين قاتلوا يوم بدر أُردفوا بألف من الملائكة ، أي : أنزلوا إليهم لمعوتهم على الكفار . ف « مُردِّفِين » بفتح الدال نعت ل « أَلَف » ، وقيل : هو حال من الضمير المنصوب في « ممدكم » ، أي : ممدكم في حال إردافكم ب « أَلَف » من الملائكة . « ٢ » وحجة من كسر الدال أنه بناء على ما سمي فاعله ، فجعله صفة ل « أَلَف » أي : بألف من الملائكة مردفين لكم ، يأتون لنصركم بعدكم . حكى الأخفش : بنو [ فلان ] (٣) يردفوننا ، أي : يأتون بعدنا ، فيكون المعنى : فاستجاب لكم ربكم أني ممدكم بألف من الملائكة جائيين بعد استغاثتكم بركم . وقيل : إن معناه : بألف من الملائكة مردفين غيرهم خلفهم لنصركم . فالمفعول محذوف . وحكى أبو عبيدة : ( ١٣٧ / أ ) إن « ردفني وأردفني » واحد . وكسر الدال أحب إلي ، لأنه قد يكون بمعنى الفتح ، ولأن عليه أكثر القراء (٤) .

« ٣ » قوله : ( إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسَ ) قرأه نافع بضم الياء والتخفيف ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والتخفيف ، وبألف بعد الشين . وقرأ الباقر بضم الياء وفتح الغين ، والتشديد من غير ألف . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع « النعاس » ، وقرأ بالنصب الباقر (٥) .

وحجة من قرأ بألف ورفع « النعاس » أنه أضاف الفعل إلى « النعاس »

(١) ص : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، سورة .

(٢) ص : « ست وسبعون » .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) النصرة ١/٧٣ ، والتبشير ١١٦ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٥ ، وزاد السير ٣/٣٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩٠ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٧ ، وتفسير النسفي ٢/٩٦ ، وكتاب سيوبه ٢/٤٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٦/ب .

(٥) ص : « الباقر بالنصب » .

فرفعه به ، ودليله قوله ( أَمَنَةً نَّعَاساً يَغْشَى ) « آل عمران ١٥٤ » في قراءة من قرأه بالياء أو التاء ، فأضاف الفعل إلى « النعاس » أو إلى « الأمانة » ، والأمانة هي النعاس . فأخبر أن النعاس هو الذي يغشى القوم .

« ٤ » وحجة من ضم الياء وخفّف أو شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله ، لتقدّم ذكره في قوله : ( وما النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) « ١٠ » فنصب « النعاس » لتعديّ الفعل إليه ، وقوّى ذلك أن بعده : ( وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ ) فأضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك الإغشاء يضاف إلى الله ، ليتشاكل الكلام ، والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى ، قال الله جلّ ذكره : ( فَأَعْشَيْنَاهُمْ ) « يس ٩ » وقال : ( فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ) « النجم ٥٤ » وقال : ( كَانَمَا أَغْشَيْتُ وَجُوهَهُمْ ) « يونس ٢٧ » والاختيار ضم<sup>(١)</sup> الياء والتشديد ، ونصب « النعاس » ، لأن بعده ( أَمَنَةً مِّنْهُ ) ، فالهاء لله ، وهو الذي يغشيهما النعاس ، ولأن الأكثر عليه<sup>(٢)</sup> . « ٥ » قوله : ( مَوْهِنٌ ) قرأ الحرمان وأبو عمرو بالتشديد ، وخفّف الباقر وكلّهم نوّين ونصب « كيدا » ، إلا حفصا فإنه أضاف « موهن » إلى « كيد » فخفّضه .

✓ وحجة من خفّف أنه جعله اسم فاعل من « أوهن فلان الشيء » إذا أضعفه ، يقال وهن الشيء وأوهنته كـ « خرج وأخرجته » . فأما تنوينه فهو الأصل في اسم الفاعل ، إذا أريد به الاستقبال أو الحال ، فنوّته على أصله ونصب به « الكيد » . « ٦ » وحجة من شدّد أنه جعله اسم فاعل من « وهنت الشيء » مثل « أوهنته » فـ « فعلتُ وأفعلتُ » أخوان ، إلا أن في التشديد معنى التكرير . فهو توهين بعد توهين .

« ٧ » وحجة من أضاف أنه أراد التخفيف ، فحذف التنوين وأضاف استخفافا ، على أصل اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، وقد جاء القرآن بالإضافة وبغير الإضافة ، قال الله جلّ ذكره : ( هَدِيًّا بِالْبَغِ الكعبة ) « المائدة

(١) ب : « بضم » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٢) زاد المسير ٣/٣٢٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩١ ، وتفسير النسفي ٢/٢٩٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب

٩٥ » ، ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً ) « الكهف ٢٣ » ، وترك التنوين أخف وأكثر في القرآن [ والكلام ]<sup>(١)</sup> ، وإثباته هو الأصل ، والاختيار أن يُقرأ بالتشديد لما فيه من المبالغة وأن يُقرأ بالتنوين لأن الأكثر عليه ، ولأنه ( ١٣٧ / ب ) الأصل<sup>(٢)</sup> .

٨ » قوله : ( وأَنّ الله معَ المؤمنين ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بفتح الهمزة ، ردّوه على ما قبله ، ففتح على تقدير اللام ، و « أن الله » في موضع نصب بحذف لام الجر منها ، والتقدير : ولن تغني عنكم فتكم شيئا ولو كثرت ، ولأن الله مع المؤمنين ، أي : ولأن الله مع المؤمنين لن تغني عنكم فتكم شيئا ولو كثرت ، أي : مَنْ كان الله في نصره لن تغلبه فئة وإن كثرت ، فارتباط بعض الكلام ببعض حسن ، وبالفتح يرتبط ذلك وينتظم . وقرأ الباقون بكسر « أن » على الابتداء والاستئناف ، وفيه معنى التوكيد لنصرة الله للمؤمنين ، لأن « أن » إنما تكسر في الابتداء لتوكيد ما بعدها من الخبر . فقولك : إن زيدا منطلق أكد في كونه وحدوثه من قولك : زيد منطلق ، لأن « إن » المكسورة تصلح لجواب القسم ، والقسم يُؤكّد ما يأتي بعده من المقسم عليه ، ويثقوي كسر « إن » في هذا أن في قراءة ابن مسعود بغير واو ، وهذا لا تكون فيه « إن » إلا مكسورة مستأنفة ، إذ ليس قبلها حرف عطف ، ينظمها مع ما قبلها ، وقد تقدّم ذكر « ليميز »<sup>(٣)</sup> .

٩ » قوله : ( بالعدوة ) و « بالعدوة » قرأه ابن كثير وأبو عمرو ، بكسر العين فيهما ، وضمّهما الباقون ، وهما لغتان ، والكسر عند الأخفش أشهر . وقال أحمد بن يحيى : الضم أكثر اللغتين ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) التبصرة ٧٣/ب ، وتفسير الطبري ٤٤٩/١٣ ، ومعاني القرآن ٣٥٥/١ ، وزاد المسير ٣٣٤/٣ ، وتفسير النسفي ٩٨/٢ ، وكتاب سيويه ٥٤١/١ .

(٣) ب : « ليس » وتصويبه من : ص ، ر . وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٢ ،

ومعاني القرآن ٤٠٧/١ ، وتفسير الطبري ٤٥٦/١٣ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٦ ، وزاد المسير ٣٣٦/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٨٧/٧ ، وتفسير النسفي ٩٩/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٧/ب .

(٤) التيسير ١١٦ ، وزاد المسير ٣٦١/٣ ، وتفسير غريب القرآن ٧١٩ ، ←



« ١٠ » قوله : ( مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ ) قرأه نافع وأبو بكر والبرزني بياءين ظاهرتين ، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة .

وحجة من قرأ بياءين أنه أتى بالفعل على أصله ، واستثقل الإدغام والتشديد في الياء وأيضا<sup>(١)</sup> فإنه شبهها بياء « يحيى » التي لا يحسن فيها الإدغام في حال<sup>(٢)</sup> نصب ولا رفع ، وإنما أشبهتها لأنها قد تتغير بالسكون ، إذا اتصل بها المضمر المرفوع ، كما تتغير ياء « يحيى » في النصب ولا تُدغم فيها ، لأن تغييرها عارض . وقد ذكر<sup>(٣)</sup> سيبويه « أحيا ، وأحياة » بالإظهار ، وقد قالوا : اعياء ، فلم يدغموا ، وإن كانت حركة اللام لا تتغير ، كذلك لم يدغموا في « حي » لأن حركة اللام<sup>(٤)</sup> قد تتغير مع المضمر .

« ١١ » وحجة من أدغم أن الياء الأولى من « حي » يلزمها الكسر ، كما يلزم عين « عضضت وشممت » ، فصارت بلزوم الحركة لها تغييرها من حروف السلامة ، فصارت كالصحيح في نحو : « شمّ وعضّ » ، أجرى هذا مجراه فأدغم إذ صارت الياء الأولى بالحركة في حكم الصحيح ، فإذا لزمت الحركة لام الفعل جاز<sup>(٥)</sup> الإدغام ، وإذا لم تلزم الحركة لم يحسن الإدغام ، نحو : ( أن يحيي الموتى ) « الأحقاف ٣٣ » فهذا لا يحسن فيه الإدغام ( ١٣٨ / ١ ) لأن حركة الياء الثانية غير لازمة . وهي<sup>(٦)</sup> تنتقل بالإعراب إلى السكون ، فلما لم تلزم الحركة لم يعتد بها ، فصارت الياء الثانية كأنها ساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ، إنما يُدغم في المتحرك ، فلم يجز الإدغام فيما حركته ليست بلازمة ، كما لم يجز فيه في حال الرفع ، لئلا يلتقي ساكنان . وإنما حُسن الإظهار في « حي » ، وإن<sup>(٧)</sup> كانت حركته لازمة ،

→ وتفسير النسفي ١٠٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب-٤٤/أ . والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٢/ب .

- (١) ب : « بينها » وتصويبه من : ص ، ر .
- (٢) ب : « في حال في » وصوب من : ص ، ر .
- (٣) ص ، ر : « حكى » .
- (٤) قوله : « لا تتغير كذلك ... اللام » سقط من : ر ، بسبب انتقال النظر .
- (٥) ب : « كان » ووجهه ما في : ص ، ر .
- (٦) ب : « وهو » وصوابه ما في : ص ، ر .
- (٧) ب : « فإن » ووجهه ما في : ص ، ر .

لأنها قد تتغير ، إذا اتصل بها مضمر مرفوع وتسكن ، فشابهت في تغييرها « أن يحيي الموتى » الذي لا يحسن فيه الإدغام ، لأن حركته غير لازمة ، فصارت<sup>(١)</sup> كالساكن ، ولا يندغم في ساكن ، وقد أجاز<sup>(٢)</sup> الفراء<sup>(٣)</sup> إدغام « أن يحيي الموتى » في حال النصب لتحرك الياء ، ولا اختلاف في منع الإدغام في حال الرفع<sup>(٤)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( ولو ترى إذ يتوفى ) قرأه ابن عامر بتاءين ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وقرأ الباقون بياء وتاء على التذكير ، لأنه قد فرّق بين الفعل والفاعل ، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي . وهو في الحجة مثل : ( فنادته الملائكة ) « آل عمران ٣٩ » و ( ناداه ) « النازعات ١٦ »<sup>(٥)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( لا يحسبن الذين كفروا ) قرأ حفص وابن عامر وحيدة بالياء ، على لفظ الغيبة ، لتقدم ذكر الذين كفروا ولقوله : ( فهم لا يؤمنون ) « ٥٥ » ، وقوله : ( منهم ثم ينفضون عهدهم ) ، وقوله : ( وهم لا يستقون ) « ٥٦ » وقوله : ( لعلهم يذكّرون ) « ٥٧ » وقوله : ( إليهم على سواء ) « ٥٨ » فردّ « يحسبن » في الغيبة على هذه الألفاظ المتكررة<sup>(٦)</sup> بلفظ الغيبة ، وهم الفاعلون ، والمفعول الأول لـ « يحسبن » مضمر ، و « سبقوا » المفعول الثاني ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا . ويجوز أن يضمر مع « سبقوا » « أن » ، ففسد<sup>(٧)</sup> مسدّ المفعولين ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم أن سبقوا . فهو مثل : ( أحسب الناس أن يتركوا ) « العنكبوت

(١) ب : « وصارت » والوجه بالفاء كما في : ص ، ر .

(٢) ب : « أجازوا » .

(٣) ب ، ص : « الفراء » ، وتوجيهه من : ر .

(٤) زاد المسير ٣/٣٦٢ ، والتيسير ١١٦ ، وتفسير النسفي ١٠٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٨ .

(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٢٣ - ٢٥ » ، وانظر زاد المسير ٣/٣٦٨ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٦٧ .

(٦) ب : « المذكورة » والوجه ما في : ص ، ر .

(٧) ب ، ص : « فسد » ورجحت ما في : ر .

٢ « في سد » أن « مسد » المفعولين . ويجوز أن يكون الفاعل لمن قرأ بالياء النبي عليه السلام ، فتستوي القراءة بالياء وبالتاء . والتقدير : ولا يحسن [ محمد ]<sup>(١)</sup> الذين كفروا سبقوا . وقرأ الباقون بالتاء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، و«الذين كفروا» و«سبقوا» مفعولان لـ «يحسب» وهو الاختيار ، لظهور معناه ، ولأن الجماعة عليه ، وقد تقدم ذكر فتح السين وكسرها<sup>(٢)</sup> .

« ١٤ » قوله : ( إنهم لا يعجزون ) قرأ ابن عامر بفتح الهمزة ، على إضمار اللام وحذفها ، أي : سبقوا لأنهم لا يعجزون . والمعنى : لا يحسن الكفار أنفسهم فاتوا ، لأنهم لا يعجزون ، أي لا يفوتون . ف « أن » في موضع نصب لحذف اللام ، أو في موضع خفض على إعمال اللام ، لكثرة حذفها مع « أن » وهو مروي عن الخليل والكسائي . وقرأ الباقون بكسر « إن » على الاستئناف والقطع ( ١٣٨/ب ) مما قبله ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ١٥ » قوله : ( وإن جنحوا للسلم ) قرأه أبو بكر بكسر السين . وفتحها الباقون ، وهما لغتان في الصلح . وقد ذكر هذا في سورة البقرة بأشبع من هذا<sup>(٤)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( وإن لم يكن مَنكُم مائة ) في موضعين ، قرأ الكوفيون وأبو عمرو الأول بالياء ، ذكروا لفظ الفعل للتفريق بين المؤنث وفعله بـ « منكم » ، ولأن المخاطبين مذكرون ، فردّوه على المعنى ، فذكروا كما قال : « يغلبوا » ، ولم يقل « يغلبن » ، وهذا ضدّ قوله : ( فله عشر أمثالها ) « الأنعام ١٦٠ » فأنث العدد ، والأمثال مذكّر . وكان حقه « عشرة أمثالها » ، فإنما أتت لأن « الأمثال »

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ١٩٦ » ، وانظر التيسير ١١٧ ، وزاد المسير ٣٧٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٠٩/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٣ .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٧ ، وزاد المسير ٣٧٤/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٩ .

(٤) راجعه هناك ، الفقرة « ١٢٦ » .

في المعنى هي الحسنات ، فحمل التأنيث على معنى الأمثال ، لا على لفظها ، وكذلك هذا حمل على التذكير ، على معنى المائة ، لا على لفظها . وقرأ الكوفيون « يكن » الثاني بالياء ، على الردّ على معنى المائة ، ولأنه قد فرق بـ « منكم » ، وقرأهما الباؤون بالتاء ، حملوه على تأنيث لفظ المائة ، وفرّق أبو عمرو بين الأول والثاني ، فقرأ الأول بالياء ، حملاً على معنى المائة ، وقرأ الثاني بالتاء ، حملاً على لفظ المائة ، واختار في الثاني التأنيث لقوله : ( صائرة ) « ٦٦ » ، فأكد لفظ التأنيث بتأنيث الصفة ، فقوي لفظ التأنيث فيه<sup>(١)</sup> بخلاف الأول ، فاختار فيه التاء ، والقراءة بتأنيث الفعل [ فيهما ]<sup>(٢)</sup> لتأنيث لفظ المائة أحب إليّ ، لأن عليه أهل الحرمين وابن عامر<sup>(٣)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( أن فيكم ضعفاً ) قرأ عاصم وحزمة « ضعفاً » بفتح الضاد . وضمها الباؤون ، وهما لغتان مصدران بمعنى ، والفعل « ضعفاً » كالفقر والفقر مصدران لـ « فقر »<sup>(٤)</sup> .

« ١٨ » قوله : ( أن يكون له أسرى ) قرأه أبو عمرو بالتاء ، لتأنيث لفظ « الأسرى » ، ألا ترى أن فيه ألف التأنيث ، وقرأ الباؤون بالياء ، على التذكير ، حملوه على تذكير معنى « الأسرى » ، لأن المراد به الرجال . وأيضاً فقد فرق بين المؤنث وفعله بقوله « له » ، وقوي التذكير فيه أنك<sup>(٥)</sup> لا تخبر عن « الأسرى » بلفظ التأنيث لو قلنا « الأسرى يفتن » لم يجز ، لأن المراد بهم المذكرون ، فكان التذكير أولى به ، وهو الاختيار لذلك ، ولأن الجماعة على الياء<sup>(٦)</sup> .

(١) قوله : « بتأنيث الصفة ... فيه » سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٨ ، وزاد المسير ٣/٣٧٨ ، وتفسير النسفي

١١١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ب .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٢٦٦ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ ، وزاد المسير ٣/٣٧٨ -

٣٧٩

(٥) ر : « فيه أيضاً لك » .

(٦) ص : « عليه بالياء » ، انظر التبصرة ٧٣/ب - ١/٧٤ ، وزاد المسير ٣/٣٨٠

« ١٩ » قوله : ( الأسرى إن يعلم ) قرأه أبو عمرو « الأساري » على وزن « فعالي » شبهه بـ « كسالي » ، كما قالوا « كسلى » في الجمع على التشبيه بـ « أسرى » ، فكل واحد مثبته بالآخر ، محمول عليه ، وإنما اشتبه لأن معنى هذا متقارب ، وذلك أن « الكسل » أمر يدخل على الإنسان بغير شهوته ، كذلك « الأسر » يدخل عليه بغير شهوته . فلما اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع فحمل كل على الآخر في بابه ، فباب « أسير » أن يجمع على « أسرى » ، كجريح وجرحى ، وباب « كسلان » أن يجمع على « كسالى » كسكران وسكاري ، فحمل « أسير » على باب « كسلان » فجمع على ( ١٣٩/أ ) « أساري » ، وحمل « كسلان » على باب « أسير » فجمع على « كسلى » . وقد خرج أيضا « أسير » عن بابه ، فجمع على « أسراء » لمشابهته في اللفظ « ظريفا وظرفاء » ، وكذلك قالوا « قتلى » على التشبيه بلفظ « ظريف » . وقد قال الأخفش : الأسرى الذين لم يدخلوا في وثاق ، والأسارى الذين دخلوا في الوثاق . وقرأ الباقون « أسرى » على « فعلى » ، وهو أصل باب « أسير » أن يجمع على « فعلى » كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وصريع وصرعى ، وذلك أن « فعلا » إذا كان بمعنى « مفعول » [ فبابه في الجمع فعلاء ، وقد أدخلوا في فعلاء ما ليس بمعنى مفعول ]<sup>(١)</sup> على التشبيه في اللفظ والمعنى ، قالوا : مريض ومرضى ، وميت وموتى ، وهالك وهلكى ، وذلك أنها أشبهت في اللفظ قولك : أسير وجريح وقتيل ، لأنها كلها على وزن فعيل ، وأشبهتها في المعنى لأنها كلها علل ابتلوا بها وهم كارهون [ لها ]<sup>(٢)</sup> . وقد أجمعوا على « أسرى » في قوله : ( أن يكون له أسرى ) وهو الاختيار ، لأنه الأصل في جمع « أسير » ، ولأن عليه الجماعة<sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ر .

(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٣) ص : « الجماعة عليه » ، وانظر التبصرة ١/٧٤ ، وتفسير النسفي

« ٢٠ » قوله : ( مِنْ وَلَايَتِهِم ) قرأه حمزة بكسر الواو ، ووافقه الكسائي على الكسر في الكهف<sup>(١)</sup> ، وقرأهما الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله من « وليت الشيء » إذا توليته ، يقال : هو وليّ ، بيّن الولاية ، فهو مصدر من « الولي » . وكذلك المراد به في هذه السورة ، ويقال : هو مولى ، بيّن الولاية ، بالفتح ، فالفتح في الكهف أحسن ، لأنه في معنى المولى ، ويحسّن أن يكون بمعنى الولي ، لأن الله مولى المؤمنين ووليهم . وعلى ذلك قرأ حمزة والكسائي في الكهف بالكسر .

« ٢١ » وحجة من قرأ بالفتح أنه جعله مصدرا لمولى ، يقال : هو مولى بيّن الولاية وهو وليّ الولاية ، بالفتح أيضا ، إذا كان الولي بمعنى المولى . فالولي يكون بمعنى المولى . كما يكون المولى بمعنى الولي . قال الله جلّ ذكره : ( ذلك بأنّ الله مولى الذين آمنوا وأنّ الكافرين لا مولى لهم ) « محمد ١١ » . والولاية في هذه السورة تحتل أن تكون من ولاية الدين ، فيكون الفتح أولى به ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٢ » فيها ياء<sup>(٣)</sup> إضافة [ قوله ]<sup>(٤)</sup> : ( إني أرى ) ، ( إني أخاف ) فتحهما الحريمان وأبو عمرو ، وليس فيها زائدة<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) حرفها هو : ( ٤٤ آ ) ، وسيأتي ذكره فيها ، الفقرة « ٢٢ ، ٢٣ » .  
 (٢) زاد المسير ٣/ ٣٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/ ٣٢٩ ، وتفسير النسفي ٢/ ١١٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/ ٩٠ .  
 (٣) ب ، ر : « ياءان » ، ص : « ياء » فصولته .  
 (٤) تكملة موضحه من : ص ، ر .  
 (٥) التبصرة ١/ ٧٤ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ ب .

## سورة التوبة

### مدنيّة ، وهي مائة وثلاثون آية في المدني وتسع وعشرون ومائة في الكوفي

« ١ » قوله : ( أئمة ) حيث وقع ، قرأ الكوفيون وابن عامر بهزتين محققتين . وقرأ الباقر بهمة ، وبعدها ياء مكسورة كسرة<sup>(١)</sup> خفيفة .

وحجة من حقق الهزتين أنه شبهها بهمة ( ١٣٩ / ب ) الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك : « أنذا ، أنفكا » ، فالهمزة المفتوحة الزائدة ، التي للاستفهام ، دخلت على همزة « إذا » ، وعلى همزة « إفك » التي هي فاء الفعل ، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في « أئمة » ، دخلت على همزة « إمام » التي هي فاء الفعل<sup>(٢)</sup> ، فلما اشتبها في الزيادة حقيقاً ، وكان الأصل في « أئمة » ألا يحقق همزته الثانية ، لأن أصلها السكون ، لأنه جمع « إمام » على « أفعله » ، كحمار أحمر ومن شأن العرب ألا يجتمع<sup>(٣)</sup> مثلان متحركان إلا ويدغمون الأول في الثاني ، إلا أن يكون الثاني للإلحاق ، فلا يدغم ، أو يكون الاسم على « فَعَلَّ » فلا يدغم ، فالذي هو للإلحاق نحو : مَهْدَد ومَرْدَد ، فهذا لا يدغم ، لتلايقص عما هو ملحق به ، لأنه ملحق بـ « جَعْفَر » . ولا إدغام في « جَعْفَر » . وكذلك يجب أن يكون ما أُلحق به ، والذي هو على « فَعَلَّ » نحو : شَرَر وطَلَل ، فأصل « أئمة » أأمة ، ثم وجب الإدغام في المثليين ، وهما الميمان ، فألقت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة ، التي هي فاء الفعل ، وهي في الأصل همزة « إمام » ، إلا أنها تغيرت في الجمع إلى السكون ، لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة ، كالحاء من « أحمر » ، فلما أُلقت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت ، فصارت لفظة كلفظ « أنذا » ، فحُمِلت في التحقيق محملاً<sup>(٤)</sup> « أنذا » وليست مثلها ، لأن كسرة الهمزة الثانية في « أنذا » أصلية ، وكسرة<sup>(٥)</sup> الهمزة الثانية من « أئمة » عارضة ،

(١) ب : « وكسرة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) قوله : « كذلك الهمزة .. الفعل » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) ب : « تجمع » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) وله : « الهمزة ... وكسرة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

إذ أصلها السكون ، ومن الأصول ، في كلام العرب على ما قدّمنا ، أنه لا يُجمع بين همزتين في التحقيق ، إذا كانت الثانية ساكنة . وقد فعل ذلك في « أئمة » لأن الثانية ، وإن انكسرت ، فأصلها السكون ، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين ، والثانية أصلها السكون ، فهو خارج عن الأصول ، محمول على شبه لفظه بلفظ « أئذا وأئفكا » . ولهذه العلة وجب أن تكون الهمزة المكسورة ، في قراءة من خفّف ، ياء خفيفة الكسرة ، ولأن باب الساكنة في التخفيف البذل ، فجرت على أصلها في البذل بخلاف « أئذا وأئفكا » ، لأن كسرة الهمزة ، في ذلك ، أصلية ، فجرت في التخفيف على أصل تخفيف المكسورة ، التي قبلها متحرك بينَ بينَ ، وقد تقدّم ذكر هذه الأصول<sup>(١)</sup> فالقراءة بالتحقيق<sup>(٢)</sup> في « أئمة » فيه من الضعف ما ذكرته لك .

« ٢ » وحجة من أبدل من الهمزة المكسورة ياء خفيفة الكسرة ، ولم يحقق الهمزتين ، أنه لما كان يستبعد التحقيق في الهمزتين اللتين أصلهما<sup>(٣)</sup> الحركة ، ويخفّف الثانية استثقالا لتحقيقهما ، فإذا وقعت همزتان [ محققتان ]<sup>(٤)</sup> لا أصل للثانية في الحركة ، كان ذلك عنده أبعد من التحقيق ، إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان ، والثانية ساكنة ، هذا أمر قد ترك استعماله العرب والقراء ، ( ١٤٠ / أ ) . وعلة ذلك أن الهمزتين في « أئمة » كلمة لا يُقدّر فيها أن الثانية من الهمزتين ، دخلت عليها الأولى ، فصارت كلمتين<sup>(٥)</sup> مثل ما يُقدّر في « أئذا وأأندرتهم » ، لأن الأولى دخلت على الثانية ، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين ، فحُسن التحقيق [ فيهما ]<sup>(٦)</sup> كما يحسن في الهمزتين من كلمتين ، وقد مضى ذكر هذا في علل تحقيق الهمز وتخفيفه ، فوجب أن لا يحقق الثانية في « أئمة » ، لأن أصلها السكون . ولما وجب تخفيفها خُفِّفت على ما يجب للساكنة من التخفيف وهو البذل ، فأبدل منها ياء مكسورة ، لأنها مكسورة ، كما يبدل منها ألف لو كانت ساكنة ، وعلى ذلك

(١) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» .

(٢) ب : «بالتخفيف» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : «أصلها» وتصويبه من : ر .

(٤) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب ، ص : «كلمتين» ورجحت ما في : ر .

(٦) تكلمة موضحة من : ر .



جری : آدم وأتني وأمن ، وشبهه • وقد مضى الكلام على هذا<sup>(١)</sup> .

« ٣ » قوله : ( لا أيمانَ لهم ) قرأه ابن عامر بكسر الهمزة ، جعله مصدر « أمنتَه » من الأمان ، أي : لا يؤمنون [ في ]<sup>(٢)</sup> أنفسهم ، وقيل معناه : لا يوفون لأحد بأمان يعقدونه له ، ويبعد في المعنى أن يكون من الإيمان ، الذي هو التصديق ، لأنه قد وصفهم بالكفر قبله ، فتبعد صفتهم بنفي الإيمان عنهم ، لأنه معنى قد ذكر إذ<sup>(٣)</sup> أضاف الكفر إليهم ، فاستعماله بمعنى آخر أولى ، ليفيد الكلام فائدتين ، ودلّ على أنه من الأمان قوله عنهم : ( لا يَرَقِبُونَ في مؤمنٍ إلا ولا ذِمّة ) « ١٠ » أي : لا يوفون لأحد بعهده ، ولا يحفظون ذِمّام أحد • وقرأ الباقر بفتح الهمزة ، جعلوه جمع « يمين » ، ودلّ على ذلك قوله قبل ذلك : ( إلا الذين عاهدتم ) « ٧ » والمعاهدة بالإيمان تكون ، ودلّ على ذلك قوله : ( ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ) « ١٣ » والفتح الاختيار<sup>(٤)</sup> ، لأن المعنى عليه ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> . « ٤ » قوله : ( أن يعمّروا مساجدَ الله ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتوحيد ، وجّهاه إلى المسجد الحرام ، بدلالة قوله : ( وعمارة المسجد الحرام ) « ١٩ » • وقرأ الباقر بالجمع ، على العموم ، لمنع المشركين من عمارة المسجد الحرام وغيره ، ودلّ على ذلك قوله : ( إنما يعمّر مساجدَ الله ) « ١٨ » وهو الاختيار<sup>(٦)</sup> . « ٥ » قوله : ( وعشّيرتكم ) قرأه أبو بكر بالجمع ، لأن لكل واحد من المخاطبين عشيرة ، فجمع لكثرة عشائرهم ، وقرأه الباقر بالتوحيد ، لأن العشيرة واقعة على الجمع ، فاستغنى بذلك لخِفّته ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه • وقد حكى الأخفش أن العرب لا تجمع عشيرة إلا [ على ]<sup>(٧)</sup> عشائر ، ولا تجمع

(١) التبصرة ١/٧٤ ، والنشر ١/٣٧٣ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٩ ، وزاد المسير ٣/٤٠٤ ، وتفسير النسفي ٢/١١٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩١ .

(٢) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : « إذا » وتوجيهه من : ر .

(٤) ر : « هو الاختيار » .

(٥) تفسير ابن كثير ٢/٣٣٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٣/ب .

(٦) التيسير ١١٨ ، وزاد المسير ٣/٤٠٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٤٠ ، وتفسير

النسفي ٢/١١٩

(٧) تكلمة لازمة من : ص

بالألف والتاء سماعاً ، والقياس لا يمنع من جمعها بألف وتاء<sup>(١)</sup> .

« ٦ » قوله : ( عَزَيْرٌ ابنٌ ) قرأه عاصم والكسائي « عزير » بالتنوين جعلاء مبتدأ و « ابنا » خبره ، فثبت التنوين فيه ( ١٤٠/ب ) ، وقرأ الباقون بغير تنوين في « عزير » ، جعلوا « عزيرا » مبتدأ و « ابنا » صفة له ، فحذف التنوين فيه لكثرة الاستعمال ، ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد ، ويجوز أن يكون حذف التنوين لسكونه ، وسكون الباء من « ابن » وإثبات التنوين ، مع كون « ابن » صفة ، لا يحسن ، لأنه<sup>(٢)</sup> مرفوض غير مستعمل ، وهو الأصل ، إذا جعلت « ابنا » خبراً أثبت ألف الوصل في الخط في « ابن » ، فإذا<sup>(٣)</sup> جعلته صفة لم تثبت الألف في الخط في « ابن » ، و « عزير » على هذا مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : عزير بن الله نبينا ، أو صاحبنا ، ويجوز أن يكون « عزير » ، مع حذف التنوين ، خبر ابتداء محذوف ، تقديره : صاحبنا عزير ، ونبينا عزير ، فإذا قدرت حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، جاز أن يكون « عزير » مبتدأ و « ابن » خبره ، كالقراءة الأولى ، وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه مشبَّه بحروف اللين ، ألا ترى أن النون قد حذفت في « لم يك » ، كما حذفت الألف في « لم أكل »<sup>(٤)</sup> ، وتبدل الألف من التنوين ، والاختيار حذف التنوين ، لأنه يجمع الوجهين ، وعليه أكثر القراء . واختار أبو عبيد التنوين على الصرف ، لأنه أعجمي خفيف كـ « نوح ولوط » ، وتعقَّب عليه ابن قتيبة<sup>(٥)</sup> ، واختار ترك التنوين ، لأنه أعجمي على أربعة أحرف ، وليس هو عند تصغيرا ، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير ، وليس بتصغير ، والقول فيه

(١) زاد المسير ٤١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٢١/٢ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٤٥ .

(٢) ب : « كأنه » وتوجيهه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ر : « وإذا » وبالقاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : « ألم أكل » ووجهه ما في : ص ، ر .

(٥) هو عبد الله بن مسلم أبو محمد ، صاحب فنون من علوم اللغة والقرآن ،

له تأليف شتى ، أخذ عن السجستاني وعنه ابن درستويه (ت ٢٧٠ هـ) ، ترجم في أنباء

الرواة ١٣٤/٢ ، ومراتب النحويين ٨٤

ما قدّمنا من العلة<sup>(١)</sup> .

« ٧ » قوله : ( يَضَاهِيُونَ ) قرأه عاصم بهمزة مضمومة ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقر بضمّ الهاء ، من غير همز ، وهو معتلّ اللام ، كقولك : « قاضون »<sup>(٢)</sup> . وهما لغتان : يقال ضاهيت وضاهأت . وترك الهمز أكثر ، وهو الاختيار ، والمضاهاة المشابهة<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » قوله : ( النسيءُ ) قرأه ورش بتشديد الياء ، من غير همز ، وذلك أنه خفّف الهمزة على ما يجب من الأصول المذكورة ، فلمّا أراد تخفيفها وجد قبلها ياء زائدة ، كياء « هنيئا » لأن قولك « نسيء » وزنه « فَعِيل » ك « هني » . فأبدل من الهمزة ياء ، وأدغم فيها الياء التي قبلها ، كقولك في تخفيف « خطيئة » « خطيئة » ، وقرأ الباقر بالهمز على الأصل ، لأنه « فَعِيل » من « أنسأته الدّين » أي أخرّته عنه ، فمعناه<sup>(٤)</sup> أنهم أخرّوا حرمة شهر حرام ، جعلوا ذلك في شهر ليس بحرام ليجحوا لأنفسهم القتال والغارات في الشهر الحرام . وقد كان ذلك محرّما في الشهر الحرام وغيره ، ولكن كانت حرمة الشهر الحرام في ذلك أعظم ، والذنب فيه أكبر منه في غيره . و « النسيء » مصدر كالنذير والنكير ، والهمز فيه هو الاختيار ، لكون الجماعة عليه ، ولأنه ( ١٤١/أ ) الأصل . وقد رُوِيَ عن ورش الهمز أيضا ، ولم أقرأ به<sup>(٥)</sup> .

« ٩ » قوله : ( يَضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ) قرأه حفص وحمزة والكسائي

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٠ ، وزاد السير ٤٢٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٢٣/٢ ، والنشر ٢٦٩/٢ ، وكتاب سيويه ٣٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٢/ب .

(٢) ب : « ضاهون » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) زاد السير ٤٢٤/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٤ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٨/٢ .

(٤) ب : « معناه » وبالفاء أرجح كما في : ص ، ر .

(٥) زاد السير ٤٣٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٢٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٦ .

يضمّ الياء ، وفتح الضاد ، على ما لم يسمّ فاعله ، على معنى أن كبراءهم يحملونهم على تأخير حرمة الشهر الحرام ، فيضلونهم بذلك \* وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، أضافوا الفعل إلى الكفار ، لأنهم هم الضالون في أنفسهم بذلك التأخير ، لأنهم يحلّون ما حرّم الله من الشهور<sup>(١)</sup> .

« ١٠ » قوله : ( أن تقبل منهم نفقاتهم ) قرأ حمزة والكسائي بالياء ، على التذكير ، لأن النفقات تأنيثها غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بينها وبين الفعل بـ « منهم » ، ولأن النفقات أموال ، فكأنه قال : إن يقبل منهم أموالهم ، فحمل على المعنى فذكر \* وقرأ الباقون بالتاء ، لتأنيث النفقات ، إذ قد أسند الفعل إليها ، وهو الاختيار ، لأنه ظاهر اللفظ ، ولأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> .

« ١١ » قوله : ( قل أذن خير لكم ) قرأه نافع بإسكان الذال ، حيث وقع ، على التخفيف ، لاجتماع ضمتين لازمتين كـ « طُشِبَ وطُشِبَ وعُثِقَ وعُثِقَ » \* وقرأ الباقون بالضم على الأصل ، وحسن ذلك لقلة حروف الكلمة ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة<sup>(٣)</sup> ولأنه الأصل<sup>(٤)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( ورحة للذين ) قرأ حمزة « ورحةٍ » بالخفض ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه عطفه على « أذن » ، فالمعنى : قتل محمد<sup>(٥)</sup> أذن خير لكم ورحة ، أي : هو رحمة ، أي : هو مستمع خير وهو رحمة ، فجعل النبي الرحمة ، لكثرة وقوعها به ، وعلى يديه كما قال تعالى ذكره : ( وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين ) « الأنبياء ١٠٧ » ويجوز أن يكون الرفع على إضمار مضاف

(١) ص : « الشهر » ، انظر التبصرة ٧٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٥١ ، وزاد المسير ٣/٤٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/أ - ب .

(٢) ص ، ر : « الجماعة عليه » ، انظر زاد المسير ٣/٥١ ، وتفسير النسفي ١٣٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٤/ب .

(٣) ص ، ر : « الجماعة عليه » .

(٤) زاد المسير ٣/٦١

(٥) ص ، ر : « يا محمد » .

محذوف ، تقديره : قل هو أذن خير لكم ، وهو ذو رحمة •

« ١٣ » وحجة من قرأ بالخفض أنه عطفه على « خير » ، أي : هو أذن خير وأذن رحمة ، لأن الخير هو الرحمة ، والرحمة هي الخير ، وجاز أن نخبر عن الخير والرحمة بالاستماع ، وإن كانا لا تستمعان ، لأن المعنى مفهوم أن المراد به المخبر عنه ، وهو النبي عليه السلام ، ولا يحسن عطف « رحمة » على المؤمنين ، لأنه يصير المعنى : ويؤمن لرحمة<sup>(١)</sup> ، إلا أن يجعل الرحمة القرآن ، وتكون اللام زائدة ، فيصير التقدير : ويؤمن رحمة ، أي يصدق رحمة ، أي القرآن ، أي يصدق القرآن<sup>(٢)</sup> •

« ١٤ » قوله : ( إن تُعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفَةٌ ) قرأ عاصم « نعف » بنون مفتوحة ، وضم الفاء ، « نعذب » بنون مضمومة ، وكسر الذال ، « طائفة » [ الثانية ]<sup>(٣)</sup> بالنصب • وقرأ الباقون « يعف » بياء مضمومة ، وفتح الفاء ، « تعذب » بياء مضمومة ، وفتح الذال ، « طائفة » بالرفع •

وحجة ( ١٤١/ب ) من قرأ بالنون أنه أسند الفعلين إلى الإخبار عن الله جلّ ذكره ، يخبر تعالى ذكره عن نفسه بذلك ، ففي « نعف » ضمير يرجع إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك في « نعذب » ، ونصب « طائفة » بوقوع العذاب عليها •

« ١٥ » وحجة من قرأ بآياء والتاء أنه حمل الفعلين على ما لم يسمّ فاعله • ف « عن طائفة » في موضع رفع مفعول ما لم يسمّ فاعله ، لأن « عفا » لا يتعدى إلا بحرف جر ، ويجوز أن تضر المصدر وتقيمه مقام الفاعل ، و « طائفة » مفعول ما لم يسمّ فاعله ل « تعذب » ، والتاء جيء بها لتأنيث الطائفة ، إذ قد أسند الفعل إليها ، فقامت مقام الفاعل ، والاختيار ما عليه الجماعة من الآياء والتاء ، ورفع

(١) ب : « الرحمة » وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٥٢ ، وتفسير النسفي ١٣٣/٢ ، والمختار في

معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/ب - ١/٤٦ •

(٣) تكملة موضحة من : ص ، ر •

« طائفة »<sup>(١)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( دائرةُ السَّوءِ ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين ، ومثله في الفتح<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما .

وحجة من ضمّ السين أنه جعل « السَّوء » يَراد بها الهزيمة والشر والبلاء ، فتقديره : عليهم دائرة الشر والهزيمة والبلاء والضرر ، يقال : هو رجل سُوء وسَّوء ، أي : رجل شر ، وجند هزيمة .

« ١٧ » وحجة من فتح السين أن « السَّوء » بالفتح الرداءة<sup>(٣)</sup> والفساد . والمعنى : عليهم دائرة الفساد ، وأكثر ما يقال : هو رجل سُوء ، بالفتح ، ويبعد الضم ، وقد أجمعوا على قوله : ( ظَنُّ السَّوءِ ) « الفتح ٦ » بالفتح ، وأكثر العرب على فتح السين في [ قولهم ]<sup>(٤)</sup> : هو رجل سُوء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ١٨ » قوله : ( قربةٌ لهم ) « ٩٩ » قرأ ورش بضمّ الراء ، وأسكن الباقون ، والضم هو الأصل ، والإسكان للتخفيف كما يخفف في : كَتَبَ ورُسِّلَ . « ١٩ » قوله : ( تَحْتَهَا ) قرأ ابن كثير بزيادة « من » وذلك في رأس المائة الآية ، وكذلك هي في مصحف أهل مكة . وقرأ الباقون بغير « من » ، وكذلك هي في جميع المصاحف ، غير مصحف أهل مكة<sup>(٦)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ ) قرأ حفص وحزمة والكسائي بالتوحيد ، وفتح التاء . وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء . وحجة من وَحَدَ أن « الصلاة » بمعنى الدعاء ، والدعاء صنف واحد ،

(١) التيسير ١١٨ - ١١٩ ، والنشر ٢/٢٦٩ - ٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٦٥ ، وتفسير النسفي ٢/١٣٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/١ .

(٢) حرفها هو ( آ ٦ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ١ » .

(٣) ص ، ر : « بمعنى الرداءة » .

(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٩ ، والنشر ٢/٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٨٨ ، وتفسير النسفي

٢/١٤٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب .

(٦) زاد المسير ٣/٤٩١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والمصاحف ٧٧ .

وهي <sup>(١)</sup> مصدر ، والمصدر يقع للقليل والكثير بلفظه . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : ( وما كان صلاتهم عند البيت ) « الأنفال ٣٥ » ومثله الاختلاف والحجة في هود في قوله : ( أصلواتك ) « ٨٧ » ومثله في الحجة في قوله : ( على صلواتهم ) في المؤمنين « ٩ » <sup>(٢)</sup> إلا أن حمزة والكسائي قرآه بالتوحيد ، فخرج عنهما حفص إلى الجمع <sup>(٣)</sup> .

« ٢١ » وحجة من جمع أنه قد ر أن الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه ، فجمع المصدر لذلك ، كما قال : ( إن أنكر الأصوات ) « لقمان ١٩ » <sup>(٤)</sup> .

« ٢٢ » قوله : ( مَرْجُونَ ) قرأه نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همز ، وهمز الباقون ، وكذلك : ( ترجي ) في الأحزاب « ٥١ » « ١٤٢/أ » .

وحجة من لم يهز أنه جعله من « أرجيت الأمر » [ يعني ] <sup>(٥)</sup> أخرته ، وهي لغة قريش والأنصار ، وأصله « مرجون » ، فلمّا انضمت الياء وافتتح ما قبلها قلبت ألفا ، وبعدها واو ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الجيم ، تدلّ على الألف المحذوفة ، فمر مثل قوله تعالى : ( وأنتم الأعلون ) « آل عمران ١٣٩ » اعتلالهما واحد ، وقد يجوز أن يكون أصله الهمز ، لكن سهّلت الهمزة ، فأبدل منها ياء مضمومة ، ثم أعلّ على ما ذكرنا ، والأول أحسن وأقوى .

« ٢٣ » وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس ، ومعناه التأخير مثل الأولى <sup>(٦)</sup> وقد قال المبرد : إن من لم يهز جعله من « رجا يرجو » ، وهو قول شاذ ، ومثله الحجة في همز : ( ترجي من تشاء ) ، وترك همزه <sup>(٧)</sup> .

(١) ص : « أصناف وهي » ، ب ، ر : « وهو » ورجّحت التائيد كما في : ص .

(٢) سنيان كلاً في سورته ، الفقرة « ٢٤ » وبأول الأخرى .

(٣) قوله : « ومثله في الاختلاف ... الجمع » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ٤٩٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٨٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٤٤/٢ ،

وتفسير غريب القرآن ١٩١

(٥) تكملة موضحه من : ر .

(٦) ب : « الآن » وتصويبه من : ر .

(٧) قوله : « قوله مرجون قرأه ... وترك همزه » سقط من : ص ، وانظر زاد

المسير ٤٩٧/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢

« ٢٤ » قوله : ( والذين اتَّخَذُوا ) قرأ نافع وابن عامر « الذين » بغير واو ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام ، جعلوه مستأنفا ، وأضربوا الخبر ، أو جعلوه<sup>(١)</sup> خبرا ، وأضربوا المبتدأ ، ولا يحسن أن يكون « الذين » في هذه القراءة بدلا من « وآخرين » لأن « آخرين » تترجى لهم التوبة . و « الذين اتَّخَذُوا » لا تترجى لهم توبة لقوله : ( لا يزال بُنيانهم ) إلى قوله ( إلى أن تَقْطَعَ قُلُوبُهُمْ ) « ١١٠ » . فالقراءتان مختلفتان في المعنى . وقرأ الباقون بالسواول لأنها كذلك في مصاحفهم ، فهو معطوف على قوله : ( وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ ) « ٧٥ » أي : « منهم من عاهد الله ، ومنهم من يكلمك ، ومنهم الذين يؤذون النبي ، ومنهم آخرون مرجون ، ومنهم الذين اتَّخَذُوا مسجدا »<sup>(٢)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( أَفَمَنْ أَتَّسَّ بُنْيَانَهُ ) ، ( خيرٌ أم مَّنْ اتَّسَّ بُنْيَانَهُ ) قرأهما نافع وابن عامر بضم الهزة ، وكسر السين الأولى ، ورفع « البنيان » على ما لم يسم فاعله ، فأضاف الفعل إلى « البنيان » ، فارتفع به . وقد أجمعوا على الضم في قوله : ( لِمَسْجِدٍ أَتَّسَّ عَلَى التَّقْوَى ) « ١٠٨ » فأضاف الفعل إلى المسجد ، ففي « أسس » ضمير والمسجد هو البنيان بعينه ، فلذلك حسن رفع البنيان . وقرأ الباقون بفتح الهزة والسين ونصب البنيان ، أضافوا الفعل إلى « مَنْ » في قوله : ( أَفَمَنْ ، وخيرٌ أم مَنْ ) ففي الفعلين ضمير « من » ، وهو صاحب البنيان . ويقوي ذلك أنه قد أضيف « البنيان » إلى ضمير ، وهو الهاء في « بنيانه » ، وهو صاحب « البنيان » ، فكما أضيف « البنيان » إلى « من » كذلك يجب أن يضاف الفعل إليه . و « البنيان » مصدر كالغفران ، وهو بمعنى المبني ، كالخلق الذي هو بمعنى المخلوق . ويجوز أن يكون « البنيان » جمع

(١) ب : « وجعلوه » وتصويبه من : ض ، ر .

(٢) التبصرة ١/٧٥ ، والنشر ٢/٢٧١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٣/٤٩٨ ، والمصاحف ٤٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ .



بنيانه كثرة وثمر<sup>(١)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( على شفا جُرْفٍ ) قرأه أبو بكر وابن عامر وحمزة بإسكان الراء تخفيفاً كـ « قرية » . وقرأ الباقرن بالضم على الأصل ، و « الجرف » ما تجرّف من الوادي في السيل ، وهو مثل ، وقد ذكرنا إمالة « هار »<sup>(٢)</sup> ( ١٤٢/ب ) ونحوه ، وأصل « هار » « هاور » ثم قلب ، فصارت الواو في موضع الراء ، وانقلبت ياء ، إذ ليس<sup>(٣)</sup> في كلام العرب اسم آخره واو قبلها متحرك ، فأذهبها التثنية مثل « غازوداع » ، ويدل على أنه من الواو قولهم : تهوّر البناء إذا تساقط . وقد قالوا : تهير . وحكى الأخفش : هيرت تهارك « خيفت تخاف » ، وكثير من العرب يُجري « هار » على الحذف مجرى السالم ، فيرفعه في موضع الرفع وينصبه في موضع النصب بخلاف « قاض وغاز » ، ومنهم من يجريه مجرى « قاض وغاز » مخفوضاً في الرفع والخفض ، مفتوحاً في النصب منوئاً . وفي الحديث : « حتى تهوّر الليل »<sup>(٤)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( إلا أن تقطّع قلوبهم ) قرأه حفص وابن عامر وحمزة بفتح التاء ، وقرأ الباقرن بضم التاء .  
وحجة من قرأ بفتح التاء أنه جعله فعلاً لـ « القلوب » ، فرفعها به ، لأنها هي المتقطعة بالبلاء ، فهو محمول على معنى « تبلى قلوبهم فتقطع » ، وبني الفعل

- 
- (١) ب : « كتمرة وتمر » ، ر : « بنيانة كثيرة » ورجحت ما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد المسير ٥١/٣ .  
(٢) راجع « باب أقسام العلل » .  
(٣) ب : « وليس » ورجحت ما في : ص ، ر .  
(٤) قوله : « منونا وفي ... الليل » سقط من : ر ، وعن ابن الاعرابي : مضى هير من الليل أي أقل من نصفه انظر اللسان « هير » ، وصحيح مسلم « كتاب المساجد » « باب استحباب القنوت » ، وانظر ما تقدم أيضاً في الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد المسير ٥٠٢/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢ ، وتفسير النسفي ١٤٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ .

على « تنفعل » ، لكن حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين بحركة واحدة ، وماضيه « تقطعت » فهي « تنقطع » .

« ٢٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، فرفع « القلوب » لمقامها مقام الفاعل ، والفعل في الأصل مضاف إلى المقطع لها المبلي لها ، فلمّا حذف من اللفظ ولم يسم قامت « القلوب » مقامه ، فارتفعت بالفعل ، فالمعنى : إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء . وفي حرف أبيّ « حتى الممات » . و « البيان » مصدر في معنى المبني ، على ما ذكرنا ، وماضي الفعل في هذه القراءة « قطع » ، تقول : قطعت القلوب فهي تقطع . وقد ذكرنا ( فيقتلون ويقتلون ) « ١١١ » في آل عمران وعلته (١) .

« ٢٩ » قوله : ( أو لا يرون ) قرأ حمزة بالتاء ، على المخاطبة من الله للمؤمنين ، والتنبيه لهم على ما يعرض للمنافقين من الفتن ، وهم لا يزدجرون بها عن تفاقهم . وقرأ الباقون بالياء على (٢) الإخبار عن المنافقين لتقدّم ذكرهم ، وفي الكلام معنى التوبيخ لهم ، والتفريع على تماديهم على تفاقهم مع ما يرون من الفتن والمحن في أنفسهم ، فلا (٣) يتوبون من تفاقهم ، ويكون « يرى » [ من ] (٤) رؤية (٥) العين أو من رؤية القلب ، وتسدّ « أن » مسد المفعولين ، وكونه [ من ] (٤) رؤية العين أحسن ، لأنه علم لا يدخله ريب ، فذلك أقوى عليهم في الحجة ، والياء الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن رؤيتهم لما يحلّ بهم أعظم في الحجة عليهم

(١) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسورة الأنعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وانظر أيضا التيسير ١٢٠ ، وزاد المسير ٥٠٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٧/٢ ، والاختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب - ١/٤٧ .

(٢) ب : « عن » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ص ، ر : « ثم لا » .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب : « برؤية » .

من رؤية غيرهم لما يحلّ بهم<sup>(١)</sup> .

« ٣٠ » قوله : ( كَادَ يَزِيغُ ) قرأه حفص وحمزة بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : ( وقال نِسوة ) « يوسف ٣٠ » وفي « كاد » إضمار الحديث ، فارتفعت « القلوب » بـ « يَزِيغُ »<sup>(٢)</sup> ، ولأجل هذا الإضمار ( ١٤٣ / أ ) جاز أن يلي « يَزِيغُ » كاد ، كأن ذلك المضمر حال بينهما ، وصارت « يَزِيغُ قلوب » خبر « كاد » ، ويجوز أن ترتفع « القلوب » بـ « كاد » ، ويقدر في « يَزِيغُ » التأخير ، والتقدير : من بعد ما كادت قلوب فريق منهم تزيع ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالتاء يحسن ، وهم الباكون من القراء غير حمزة وحفص ، لتأخير الفعل به بعد المؤنث ، وجاز تقديم « تزيع » إلى « كاد » كما جاز تقديم خبر كان في قولك : كان قائماً زيد ، لكن التقديم مع الفعل فيه قبح ، لو قلت : كان يقوم زيد . على أن تجعل « يقوم » خبر كان ، و « زيد » اسمها قبح ، لأن الفعل يقوى فيعمل في الاسم بعده ، فإنما يحسن هذا على أن تضر<sup>(٣)</sup> في « كان » الحديث أو الخبر ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل خبر كان ، وقد اختلف في نحو هذا في قوله تعالى ( وأنه كان يقولُ سَبيهُنا ) « الجن ٤ » ف قيل : إن في كان اسمها ، أي : كان الحديث أو الأمر أو الخبر يقول سفيها . فالجملة من الفعل والفاعل على الخبر . وقيل : بل « سفيها » اسم كان ، و « يقول » خبر مقدم على الاسم ، وفيه بعد .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أثبت لتأنيث الجماعة كما قال : ( قالت الأعرابُ ) « الحجرات ١٤ » . والكلام على « كاد وتزيع » مثلما تقدم ، وهو الاختيار ،

(١) زاد المسير ٥١٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٣/٢ ، وتفسير النسفي ١٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

(٢) ب : « وتزيع » ، ص : « لزيغ » وتصويبه من : ر .

(٣) ب ، ص : « تضم » وتصويبه من : ر .

لأن الجماعة عليه<sup>(١)</sup> .

« ٣١ » فيها ياء إضافة قوله : ( معيَ أبداً ) « ٨٣ » أسكنها أبو بكر

وحمزة والكسائي<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( معيَ عدواً ) « ٨٣ » فتحها حفص . ليس فيها ياء محذوفة<sup>(٣)</sup> .



(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٥١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٩/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/ب .

(٢) ص : «الكسائي وابن عامر» وهو غلط .

(٣) التبصرة ١/٧٥ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

## سورة يونس عليه السلام

### مكية ، وهي مائة آية وتسع آيات

### في المدني والكوفي

قد ذكرنا الإمالة في « الر والمر » وعلة ذلك ، وتقدم ذكر « الساحر » وذكر [ إمالة ] « أدراك »<sup>(١)</sup> ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

« ١ » قوله : « ضياء » قرأه قنبل بهمزيين ، بينهما ألف ، حيث وقع ، وقرأ الباقر ياء قبل الألف .

وحجة من قرأ بهمزيين أن « ضياء » جمع ضوء كسوط وسياط [ فالياء ]<sup>(٣)</sup> منقلبة من واو ، لانكسار ما قبلها ، ويجوز أن تكون مصدراً لـ « ضاء » ، لكنه في الوجهين قلبت عين الفعل ، وهو الياء المنقلبة إلى موضع لام الفعل ، وهو الهمزة ، وردت الهمزة في موضع الياء ، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، كما فعل في « دعاء وسقاء » فصارت همزة قبل الألف ، وهي الأصلية التي هي لام الفعل من « ضوء » وهمزة بعد الألف ، وهي المنقلبة عن الياء ، المنقلبة عن واو ، ولو

(١) ص : « وذكرنا إمالة ادراك » ورجحت التكملة من : ر .

(٢) راجع « فصل في إمالة فوائح السور » ، الفقرة « ١ » ، سورة المائدة الفقرة

« ٤٣ » ، « ومعرفة أصل الألف » ، الفقرة « ٣ » .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

قلت : إن الهمزة انقلبت عن واو ، لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة ، التي قبلها ، رجعت إلى أصلها ( ١٤٣/ب ) وهو الواو ، فقلبت همزة ك « دعاء » لجاز ذلك .

« ٢ » وحجة من لم يهمز ، وترك الياء قبل الألف ، على حالها أنه أتى بالاسم على أصله ولم يقلب من حروفه شيئاً في موضع شيء ، والياء بدل من واو « ضوء » ، لانكسار ما قبلها ، وكونه مصدراً في هذه القراءة أحسن ، لأن المصدر يبعد فيه القلب والتغيير . إنما حقه أن يجري على فعله في الاعتلال ، وفعله غير مقلوب ، ويجوز أن يكون جمعا غير مقلوب أتى على أصله ، وكون « ضياء » جمع « ضوء » في قراءة مَنْ هَمَزَ هَمْزَتَيْنِ [ أحسن ]<sup>(١)</sup> لأن الجمع يحسن فيه القلب ويكثر ، ك « قسا » والاختيار ترك القلب والتغيير ، وترك الهمز في موضع الياء ، لأن عليه الجماعة وهو الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٣ » قوله : ( يَفْصَلُ الْآيَاتِ ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالياء على لفظ الغائب ، ردّوه على قوله : ( ما خلق الله ذلك ) ، وعلى قوله : ( هو الذي جعل الشمس ) ، وعلى قوله : ( إن ربكم الله ) « ٣ » ، وعلى قوله : ( ذلكم الله ربكم ) ، وعلى قوله : ( وعنده الله ) « ٤ » كله بلفظ الغيبة ، على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، وقرأ الباقون « تفصل » بالنون ، على لفظ

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) قوله : « وهو الأصل » سقط من : ر ، انظر التبصرة ٧٥/ب ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٥ ، وزاد المسير ٨/٤ ، وتفسير النسفي ١٥٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإغراب ١/٦٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٠/ب .

الإخبار عن الله جلّ ذكره عن نفسه بفعله<sup>(١)</sup> ، وهو يرجع إلى القراءة بالياء في المعنى ودليله<sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ( تلك آياتُ الله تتلوها عليك ) « البقرة ٢٥٢ » وهو إجماع ، ويقوّيه أن قبله ( أوحينا ) « ٢ » على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٤ » قوله : ( ولا أدراكم به ) قرأ قنبل بغير ألف قبل الهزة • وقرأ الباقون بألف •

وحجة من قرأ بألف أنه عطفه على ما يتلوه ، فأتى بالفعل رباعياً على معنى : ولو شاء الله ما أعلمكم به ، فعطف نفياً على نفي •

« ٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه على تأويل تسهيل همزة « أدراكم » بين الهزة المفتوحة والألف ، لأنها مفتوحة بعد ألف ، فقربت من الساكن وقبلها ألف ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم رُدّت الهزة المسهلة إلى أصلها ، وهو التحقيق ، وهذا قول ضعيف ، لا أصل له في العلل<sup>(٤)</sup> ، فيكون المعنى على هذا كالمعنى في القراءة الأخرى ، عطف نفي ، والأحسن أن تكون هذه القراءة على تقدير أن اللام في « ولا أدراكم » جواب « لو » المضمرة ، لأن التقدير ، لو شاء الله ما تلوته عليكم ، ولو شاء الله لأدراكم به • أي : لأعلمكم به قبل إتياني إليكم • فيكون المعنى على هذا أن الثاني غير نفي ، والاختيار إثبات الألف ، لثباتها في المصحف ، ولأن الجماعة على إثباتها في اللفظ ، وليشترك المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه

(١) قوله : « وقرأ الباقون ... بفعله » سقط من : ص .

(٢) ب : « وذلك » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) التيسير ١٢١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٣١١/٨ ، وتفسير النسفي ١٥٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

(٤) ب : « الفعل » وتصويبه من : ص ، ر .

من النفي<sup>(١)</sup> .

« ٦ » قوله : ( عما يشركون ) قرأ حمزة والكسائي بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، ومثله موضعان في النحل وموضع في الروم<sup>(٢)</sup> .

وحجة من قرأ بالتاء في يونس ( ١٤٤ / أ ) أنه ردّه على ما قبله من لفظ الخطاب في قوله : ( أننبئون الله ) فحمل آخر الكلام على أوله في الخطاب .

وحجة من قرأ بالياء أنه حملة على معنى : أن الله جلّ ذكره نزّه نفسه عما يشركون فقال : ( سبحانه وتعالى عما يشركون ) فردّ « يشركون » على الهاء في « سبحانه » ، ويجوز<sup>(٣)</sup> أن يكون على الأمر لنيه صلى الله عليه وسلم أن يقول : سبحانه وتعالى<sup>(٤)</sup> عما يشركون ، وهو الاختيار لصحة معناه ولأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٧ » قوله : ( لقضي إليهم ) قرأه ابن عامر بفتح القاف والصاد ، ونصب « أجلهم » على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، وردّه على قوله : ( ولو يعجل الله للناس فجاء الفعل مضافاً إلى الله فيهما جميعاً ، ونصب « أجلهم » بوقوع القضاء عليهم<sup>(٦)</sup> وتطابق الكلام بإضافة الفعل إلى الله فيهما جميعاً ، ودليله قوله : ( ثم قضى أجلاً ) « الأنعام ٢ » فأضاف القضاء إلى الله جلّ ذكره ، وهو إجماع ، وقرأ الباقون بضم القاف ، وكسر الضاد ، وفتح الياء ، على ردّ الفعل وهو إجماع ، وقرأ فاعله ، فرفعوا به « أجلهم » أقاموه مقام الفاعل ، ولولا الجماعة لكانت القراءة الأولى أولى بالاتباع ، لصحة معناها<sup>(٧)</sup> .

(١) زاد المسير ١٥/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٠/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٤ ، والنشر ٢٧٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠١/ب .

(٢) هذه الأحرف على ترتيبها هي ( أ ، ٣ ، ٣٣ ) وسيأتي ذكر كل في سورته ، الفقرة « ٢٥ ، ٩ » .

(٣) ص : « يشركون على الثاني ويجوز » .

(٤) قوله : « فقال سبحانه وتعالى . . . وتعالى » سقط من : ر ، بسبب انتقال النظر .

(٥) تفسير النسفي ١٥٧/٢

(٦) ب ، ص : « عليه » وتصويبه من : ر .

(٧) زاد المسير ١٢/٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أب .



« ٨ » قوله <sup>(١)</sup> : ( هو الذي يُسَيِّرُكُمْ ) قرأه ابن عامر بالتون والشين ، من النشور ، فالمعنى : هو الذي ييشكم ويثركم في البر والبحر ، كما قال : ( فاتتسروا في الأرض ) « الجمعة ١٠ » وقال : ( وبث فيها من كل دابة ) « البقرة ١٦٤ » وقال : ( وبث منها رجالاً كثيراً ونساء ) « النساء ١ » والبث التفريق والنشر ، وقرأ الباقون بالياء والسين من التسيير وهو السَّير وهو المشي كما قال : ( قتل سيروا في الأرض ) « النمل ٦٩ » أي : امشوا فيها . وقد قال : ( فامشوا في مناكبها ) « الملك ١٥ » وهو الاختيار ، للإجماع عليه <sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قوله : ( متاع الحياة الدنيا ) قرأه حفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من نصب أنه أعمل فيه البغي على أنه مفعول له ، أي : إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع [ الحياة ] <sup>(٣)</sup> الدنيا ، أي : يبغى بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا ، ف « على » متعلقة بـ « البغي » في صلتها ، وخبر البغي محذوف تقديره : إنما بغي بعضكم [ على بعض ] <sup>(٣)</sup> لأجل طلب الدنيا مذموم أو مكروه ، ونحوه ، ويجوز نصب « متاع » على تقدير : يتمتعون متاع الحياة الدنيا ، ويكون « على أنفسكم » خبراً لـ « البغي » غير داخل في صلة البغي ، ويجوز أن تنصب « متاع الحياة » بإضمار فعل دل عليه الكلام ، والتقدير : يبغون متاع الحياة الدنيا ، ودل « بغيكم » على « تبغون » المحذوف .

« ١٠ » وحجة من رفعه أنه جعله خبراً لـ « بغيكم » ، و « على » متعلقة بالبغي ، وتقديره : إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا ، ويجوز أن ترفع « متاعاً » على إضمار مبتدأ وتجعل « على أنفسكم » خبراً لـ « بغيكم » على تقدير : إنما بغيكم راجع وبأله عليكم ، أي : بغي بعضكم على بعض عائد

(١) تقدمت هذه الفقرة عن المتقدمة في «ب» فجعلتها حيث هي كما في : ص ، ر .

(٢) قوله : « للإجماع عليه » سقط من : ص ، وقوله : « أي امشوا .. عليه »

سقط من : ر ، وانظر زاد المسير ١٩/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٢/٢ ، وتفسير ١٥٨/٢

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

( ١٤٤/ب ) على « أنفسكم » هو متاع الحياة الدنيا ، وذلك متاع ، والرفع الاختيار ، لصحته في الإعراب ، ولأن الجماعة عليه<sup>(١)</sup> .

« ١١ » قوله : ( قِطْعاً مِّنَ اللَّيْلِ ) قرأه ابن كثير والكسائي بإسكان الطاء ، وفتحها الباقون .

وحجة من فتح أنه جعله جمع « قِطْعَةٌ » كـ « دِمْنَةٌ وَدِمْنٌ » ، ففيه معنى المبالغة في سواد وجوه الكفار ، ويكون « مظلماً » حالاً من « الليل » ، ولا يكون حالاً من « القطع » ، ولا من الضمير في الليل ، لأن ذلك جمع و « مظلماً » واحد .

« ١٢ » وحجة من أسكن أنه أجراه على التوحيد ، على أنه بعض الليل فيكون « مظلماً » صفة لـ « قطع » ، أو حالاً من الضمير في « من الليل »<sup>(٢)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( هَنَالِكَ تَبْلُو ) قرأه حمزة والكسائي بتاءين ، جعلاه من « التلاوة » منهم لأعمالهم ، وهي القراءة لها من كتاب أعمالهم ، فهم يقرؤونها يوم القيامة ، دليله قوله : ( فَأُولَئِكَ يقرؤون كتابهم ) « الإسراء ٧١ » وقوله : ( اقرأ كتابك ) « الإسراء ١٤ » وقوله : ( ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ) « الكهف ٤٩ » ويجوز أن يكون « تلو » من « تبع » ، فيكون المعنى : هنالك تتبع كل نفس ما أسلفت من عمل . وقرأ الباقون « تلو » بالباء من « الابتداء » ، وهو الاختيار ، أي : هنالك تختبر كل نفس ما أسلفت لها من عمل ، أي : تطلع عليه لتجزى به ، وقد تقدمت الحجة في

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٢ - ب ، ومعاني القرآن ١/٤٦١ ، وتفسير الطبري ١٥/٥٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٦ ، وزاد المسير ٤/٢٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/ب - ٤٨/أ ، وتفسير النسفي ٢/١٥٩ .

(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٣ - ب ، وزاد المسير ٤/٢٦ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٦ ، وتفسير النسفي ٢/١٦١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/أ .

« كلمات » والاختلاف فيها في الأتعام<sup>(١)</sup> .

« ١٤ » قوله : ( أَمَّنْ لَا يَهْدِي ) قرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال ، وكذلك قرأ أبو عمرو وقالون ، غير أنهما اختلستا فتحة الهاء ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الياء ، وإسكان الهاء والتخفيف . وقرأ حفص بفتح الياء ، وكسر الهاء ، والتشديد ، وكذلك قرأ أبو بكر ، غير أنه كسر الياء مع كسر الهاء .

وحجة من شدده أنه بناه على « اهتدى يهتدي » ، ثم ادغم التاء في الدال ، بعد أن ألقى حركتها على الهاء ، ففتحها ، وفي هذه القراءة مبالغة في ذم الكفار وآلهم أنها لا تهتدي في أنفسها ، إلا أن تهدي ، وهذه غاية النقص والضعف ، والمعنى : أَمَّنْ يهدي غيره إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهتدي في نفسه إلا أن يهدي ، فهي إذا كانت لا تهتدي إلى نفع أنفسها أخرى أن لا تهدي أحداً إلى شيء . وإنما جاز أن يخبر عنها بأنها تهتدي إذا هدت ، وهي موات ، لأنهم عبدوها فأقاموها مقام من يعقل ، فعبر عنها كما يعبر عن يعقل ، على مذهبهم فيها ، أي : لو كانت ممن يعقل لم تهتد إلا أن تهدي ، وهي في المعنى لا تهتدي وإن هدت ، لأنها حجارة .

« ١٥ » وحجة من أسكن الهاء وخفف أنه بناه على « هدى يهدي » غيره ، فالمفعول مضر قام مقام الفاعل ، ومعنى « إلا أن يهدي » ، أي : إلا أن يهدي فلا يهتدي .

« ١٦ » وحجة من كسر الهاء أنه لما أدغم الياء في الدال لم يلق حركة التاء ( ١٤٥/أ ) على الهاء ، شبهه بالحرفين المنفصلين اللذين أدغم الأول في الثاني ، ولا تلقى حركة الأول على ما قبله ، بل تحذف ، نحو إدغام أبي عمرو : ( يجعل )

(١) راجع السورة المذكورة ، الفقرة « ٥٩ » ، وانظر زاد المسير ٢٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٦/٢ ، وتفسير السفي ١٦٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٥/ب

لَكُمْ) « الأتفال ٢٩ » و ( يقول له ) « البقرة ١١٧ » وشبهه<sup>(١)</sup> ، فبقيت الهاء ساكنة ، وأول المدغم ساكن ، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين .

« ١٧ » وحجة من كسر الياء مع كسر الهاء أنه لما كسر الهاء<sup>(٢)</sup> ، لالتقاء الساكنين ، على ما ذكرنا ، أتبع حركة الياء الهاء ، وحركة الدال ، ليعمل اللسان في ثلاث كسرات عملاً واحداً .

« ١٨ » وحجة من اختلاس الحركة في الهاء أنه لما ألقى حركة التاء على الهاء اختلسها ، ولم يشبعا ، إذ ليست بأصل على الهاء<sup>(٣)</sup> ، وليبين أنها حركة لغير الهاء ، ولم يمكنه إبقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم ، فلم يكن بد من إلقاء حركة التاء ، فاختلسها ، لتخلص الهاء من السكون ، وليدل أنها ليست بأصل في الهاء ، فتوسط حالة بين حالتين ، كالذي يقرأ في الحروف الممالاة بين اللفتين . فأما ما روي عن قالون وعن أبي عمرو ، من إسكان الهاء ، فهو بعيد ضعيف ، لا يجوز إلا في شعر نادر ، والمشهور عنهما الاختلاس وإخفاء الحركة ، والإخفاء مثل الاختلاس في العلة المذكورة ، والقراءة فيه على معنى « يهتدي » أحب إلي ، لتمكن معناها ، ولأن الجماعة عليه ، ولأنه أبلغ في ذم آلهتهم ، وقد تقدّم ذكر « كلمات » في موضعين في هذه السورة<sup>(٤)</sup> ، و ( يحشرهم ) « ٤٥ » الثاني في هذه السورة ، وذكرنا ( ولكنّ الناس ) « ٤٤ » و ( الآن ) في موضعين في هذه السورة « ٥١ ، ٩١ » ، كله قد مضى بحجته ، فأغنى ذلك عن إعادته<sup>(٥)</sup> .

(١) قوله : « اللذين ادغم .. وشبهه » سقط من : ص .

(٢) قوله : « وحجة من كسر ... الهاء » سقط من : ص .

(٣) قوله : « وحركة الدال ... الهاء » سقط من : ص .

(٤) ب : « الصورة » وتصوبه من : ص ، ر .

(٥) راجع هذه المواضع على ترتيب ذكرها سوى « كلمات » إذ تقدّمت الإشارة إليها ، سورة الأنعام ، الفقرة « ٦٩ » ، وسورة البقرة ، الفقرة « ٥٨ - ٦٠ » ، و« باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٥ » ، وانظر الحرف المذكور في معاني القرآن ١/٦٤ ، وتفسير الطبري ١٥/٨٧ ، ٨٩ ، والتبصرة ١/٧٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٤ ، وزاد المسير ٤/٣٠ ، وتفسير النسفي ٢/١٦٣ .

« ١٩ » : ( مِمَّا يَجْمَعُونَ ) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، لأن بعده خطاباً في قوله : ( قُلْ أَرَأَيْتُمْ ) « ٥٩ » ، وقوله : ( فَجَعَلْتُمْ مِثْلَهُ ) ، وقوله : ( أذِنَ لَكُمْ ) فحمل صدر الكلام على آخره ، ليتفق اللفظ ، فيكون الضمير في « تَجْمَعُونَ » وفي « فلتفرحوا » للكفار ، على معنى : ولو كنتم مؤمنين لوجب أن تفرحوا بذلك ، فهو خير مِمَّا تَجْمَعُونَ من دنيائكم أيها الكفار . وقد روي عن ابن عامر وغيره أنه قرأ : « فلتفرحوا » بالتاء<sup>(١)</sup> على الخطاب للكفار ، أي : لو كنتم مؤمنين لكان فرحكم بالإسلام والإيمان خيراً مِمَّا تَجْمَعُونَ من دنيائكم . ولم أقرأ « فليفرحوا » إلا بالياء للجميع ، ويجوز أن يكون الضمير في قوله : ( فليفرحوا ) في هذه القراءة للمؤمنين<sup>(٢)</sup> وقرأ الباقون بالياء في « يجمعون » أجروه على الإخبار عن الكفار ، لا عن المؤمنين لأن المؤمنين هم الذين أعطوا فضل الله ، وهو الإسلام ، وأعطوا رحبته ، وهو القرآن لم يُعْطَ ذلك الكفار . فقيل : إنما أعطي المؤمنون من الإسلام والقرآن خير مِمَّا يجمع هؤلاء الكفار من دنيائهم ، ففي « يفرحوا » ضمير المؤمنين ، وفي « ويجمعون » ضمير الكفار ، وهو ( ١٤٥/ب ) الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه<sup>(٣)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( وما يَعْرُوبُ ) قرأه الكسائي بكسر الزاي ، هنا وفي سبأ<sup>(٤)</sup> وقرأ الباقون برفعهما ، وهما لغتان مثل : يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ<sup>(٥)</sup> .

- (١) ذكر ابن الأنباري أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب رضي الله عنه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤ ، ومعاني القرآن ١/٤٦٩ ، وشواذ القراءات ٥٧ ، وأسرار العربية ٣١٨ .
- (٢) ر : « للمؤمنين وفي تَجْمَعُونَ للكفار أي : بالقرآن والإسلام فليفرحوا المؤمنون . هو خير مما تَجْمَعُونَ أيها الكفار » .
- (٣) الحجة في القراءات السبع ١٥٧ ، وزاد المسير ٤١/٤ ، وتفسير ابن كثير ٢/٤٢١ ، وتفسير النسفي ٢/١٦٨ ، والنشر ٢/٢٧٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/ب .
- (٤) الحرف فيها : ( ٣٦ ) ، وسيأتي في السورة نفسها ، الفقرة « ٢ » .
- (٥) زاد المسير ٤/٤٣ ، وتفسير النسفي ٢/١٦٩ .

« ٢١ » قوله : ( ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ ) قرأهما حمزة بالرفع ، عطفهما على موضع « من مثقال » ، وموضعه رفع بـ « يعزب » و « من » زائدة .  
 وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على لفظ « مثقال » وحقه الخفض ، لكن لا ينصرف ، لأنه صفة ، ولأنه على وزن الفعل ، ويجوز عطفه على « ذرة » ، لكن لا ينصرف<sup>(١)</sup> .  
 وقد تقدّم ذكر « ساحر » في الأعراف<sup>(٢)</sup> .

« ٢٢ » قوله : ( ما جئتم به السَّحَرُ ) قرأه أبو عمرو بالمد والهمز ، على لفظ الاستفهام ، وقرأ الباقون بألف وصل ، من غير مدٍّ ولا همز .

وحجة من مدٍّ أنه جعل « ما » استفهاماً ، في موضع رفع بالابتداء ، و « جئتم به » الخبر ، ثم أبدل « السحر » من « ما » فلحقته ألف الاستفهام ، لتدل على الاستفهام لأنه بدل من استفهام ، وحسن ذلك ليتساوى البدل والمبدل منه في الاستفهام ، كما تقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون . ف « كم » استفهام و « عشرون » بدل من « كم » ، فدخلت عليها ألف الاستفهام ، ليتفق البدل والمبدل منه في الاستفهام ، ومعنى الاستفهام في هذه القراءة ، ليس على معنى الاستخبار لأن موسى صلى الله عليه وسلم قد علم وأيقن أن الذي جاءوا به سحر ، لكنه استفهام في اللفظ ومعناه التقرير ، ولا خبر لـ « السحر » ، لأن خبر الأول المبدل منه يغني عن خبر المبدل ، كما تقول : كم مالك أعشرون ، فخير « كم » هو خير « عشرون » ، وتقول : زيد منطلق أبوه ، فالأب بدل من زيد ، وخبره خبر زيد وهو « منطلق » .

« ٢٣ » وحجة من قرأ بغير مدٍّ أنه جعل « ما » في قوله « ما جئتم به » بمعنى « الذي » ، في موضع رفع بالابتداء ، و « جئتم به » صلة « ما » ، و « السحر » خبر الابتداء . ويقوّي هذا أن في حرف أبي « ما جئتم به »

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٦ .

(٢) راجع سورة المائدة ، الفقرة « ٤٣ - ٤٤ » ، وسورة الأعراف ، الفقرة « ٣٠ » ،

وسبأني في سورة هود بأولها .

سحر» وهو الاختيار لأن الجماعة عليه<sup>(١)</sup> .

« ٢٤ » قوله : ( ولا تَتَّبِعَانَّ ) قرأه ابن ذكوان بتخفيف النون ، كأنه استثقل التشديد للنون ، مع التشديد في أول الكلمة ، فخففها وهو يريد التشديد ، لأنها النون التي تدخل مشددة للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما ، كما خففوا « رب »<sup>(٢)</sup> وهو وجه ضعيف قليل . وقيل : إنه جعل « لا » بمعنى النفي ، فيكون لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي ، فرفع الفعل بالنون عكس الرفع في الفعل ، ويجوز أن يكون<sup>(٣)</sup> حالا من الضمير في<sup>(٤)</sup> « استقيما » أي : استقيما غير متباعدين . وقرأ الباقون بتشديد النون على أصلها ، لأنها النون المشددة التي تدخل الأفعال<sup>(٥)</sup> للتأكيد في الأسر والنهي وشبهه ، وهو الاختيار ، لصحته في المعنى والإعراب ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٦)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( آمَنْتُ أَنَّهُ ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، لأنها بعد القول ، والقول يحكي ما بعده ، والتقدير : آمنت إنه قلت إنه ، وقرأ الباقون ( ١٤٦/أ ) بالفتح ، أعملوا « آمن » في « أنه » ففتحت على تقدير حذف حرف الجر ، والتقدير : آمنت بالله . و « آمن » يتعدى بحرف جر كما قال : ( يؤمنون بالغيب ) « البقرة ٣ » ف « أن » في موضع خفض ، على قول الخليل ، أعمل الحرف ، وهو محذوف ، لكثرة استعمال حذفه مع « أن » خاصة ، وغير الخليل يقول : « أن » في موضع نصب لعدم الخافض ، إذ لا يعمل ، وهو محذوف كما لا تعمل الإضافة والمضاف

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٨ ، وزاد المسير ٥١/٤ ، والتيسير ١٢٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٨/ب ، وتفسير النسفي ١٧٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ١٣٨

(٣) ر : « يكون الفعل مرفوعا » .

(٤) ر : « في تستقيما اي » .

(٥) ص ، ر : « على الأفعال » .

(٦) كتاب سيبويه ١٧٢/٢ ، وزاد المسير ٥٤/٤ ، وتفسير النسفي ١٧٤/٢ -

محذوف ، ولأن الحرف لما حُذِف تعدّى الفعل إلى ما بعد الجار فنصبه ، والفتح هو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(١)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ) قرأه الكسائي وحفص بالتخفيف من « أنجى ينجي » ، وقرأ الباقون بالتشديد من « نَجَّى يَنْجِي » [ وهما لغتان ]<sup>(٢)</sup> . وقد جاء القرآن بهما إجماعاً ، قال الله تعالى : ( فَأَنْجِيَاهُ ) « الأعراف ٦٤ » و ( فَأَنْجَاهُ اللَّهُ ) « العنكبوت ٢٤ » وقال : ( وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا ) « فصلت ١٨ » وهو كثير في القرآن ، من « أنجى » ومن « نَجَّى » ، وفي التشديد معنى التكرير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ ) قرأه أبو بكر بالنون على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بذلك ، لأن قبله إخباراً من الله عز وجلّ عن نفسه في قوله : ( كَشَفْنَا عَنْهُمْ ) ، ( وَمَتَّعْنَاهُمْ ) « ٩٨ » فردّه<sup>(٤)</sup> على ما قبله ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( إِلَّا يَأْذَنُ اللَّهُ ) ، فذلك أقرب إليه من غيره ، فردّوه على ما هو أقرب إليه ، فهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٢٨ » فيها خمس ياءات إضافة قوله : ( لِي أَنْ أَبْدَلَهُ ) « ١٥ » ، ( إِنِّي أَخَافُ ) « ١٥ » قرأهما الحرمين وأبو عمرو بالفتح .

(١) معاني القرآن ١/٤٦٣ ، ٤٧٨ ، وتفسير الطبري ١٥/١٨٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٩ ، وزاد المسير ٤/٥٩ ، والنشر ٢/٢٧٦

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٠ ، وزاد المسير ٤/٦٩ ، وتفسير النسفي

١٧٨/٢

(٤) ب : « فردّوه » وتصوبه من : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٤/٦٨ ، والنشر ٢/٢٧٧



( نفسي إن أتبع ) « ١٥ » ، ( وربّي إنه ) « ٥٣ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح •

( إن أجريَ إلا ) « ٧٢ » قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص بالفتح حيث وقع •

ليس فيها زائدة<sup>(١)</sup> •

\*\*\*

---

(١) التبصرة ١/٧٦ ، واليسير ١٢٣ - ١٢٤ ، والنشر ٢/٢٧٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٩ - ب .

## سورة هود عليه السلام

مكية، وهي مائة آية واحد وعشرون آية في المدني

وثلاث وعشرون في الكوفي

قد تقدم ذكر « الر » « ١ » وذكر « سحر » « ٧ » و « ارْكَبْ مَعَنَا » « ٤٢ » ، و « أصلواتك » « ٨٧ » و « مكاتكم » « ٩٣ » فأغنى ذلك عن الإعادة<sup>(١)</sup> .

« ١ » قوله : ( إلى قومه إني ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح « إني » على تقدير حذف حرف الجر ، لأن « أرسل » يتعدى إلى مفعولين ، الثاني بحرف جر + ف « أن » على قول الخليل في موضع خفض ، وعلى قول غيره في موضع نصب ، وكان حقه أن يكون « أنه » لأن « نوحاً » لفظه لفظ غيبة ، فالراجع [ إليه ]<sup>(٢)</sup> ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الإخبار ، لكنه من باب الخروج من الغيبة<sup>(٣)</sup> إلى الإخبار ، وقد مضى ذكره ، وقرأ الباقون<sup>(٤)</sup> بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، فقال : إني لكم نذير ، وحذف القول كثير مستعمل في القرآن والكلام ، كما قال تعالى ذكره : ( والملائكة يدخلون عليهم من كل

- 
- (١) راجع « فصل في إمالة فوائح السور » ، وسورة المائدة ، الفقرة « ٤٣-٤٤ » ، و « فصل في إدغام الباء الساكنة في الغاء والميم ... » ، الفقرة « ١ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ٢٠ - ٢١ » ، وسورة الأنعام ، الفقرة « ٧١ » .
- (٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .
- (٣) قوله : « لكنه ... الغيبة » سقط من : ص .
- (٤) ب : « قالون » وتصويبه من : ص ، ر .

باب • سلامٌ عليكم ) « الرعد ٢٣ - ٢٤ » أي : يقولون سلام عليكم • وقال :  
( فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتهم ) « آل عمران ١٠٦ » أي : يقال لهم  
( ١٤٦/ب ) أكفرتهم • وهو كثير ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأن « إني »  
في الإخبار جرى على الأصل في وقوعه بعد القول المضاف إلى القائل ، لأنه مخبر عن  
نفسه • تقول : قال زيد إني نذير لكم ، ولا تقول إنه نذير<sup>(١)</sup> •

« ٢ » قوله : ( بادي الرأي ) قرأ أبو عمرو بهمز « بادي » همزة مفتوحة  
في موضع الياء ، وقرأ الباقون بغير همز •

وحجة من همز أنه جعله من الابتداء تقديره أنهم قالوا لـ « نوح » : ما نراك  
اتّبعك إلا الذين هم الأراذل في أول الأمر ، أي : ما نراك في أول الأمر ، كأنه  
رأى<sup>(٢)</sup> ظهر لهم [ لم ]<sup>(٣)</sup> يتعقبوه بنظر وتفكر ، ونصب « بادي » على الظرف ،  
وحسن ذلك في « فاعل » لإضافته إلى « الرأي » كما نصبوا المصدر على الظرف ،  
لإضافته إلى الرأي في قولهم : إمّا جهر رأي فإنك منطلق •

« ٣ » وحجة من لم يهمز أنه جعله من « بدا يَبْدُو » إذا ظهر ، والمعنى :  
ما اتبعك فيما ظهر لنا من الرأي إلا الأراذل ، كأنه أمر ظهر لهم لم يتعقبوه بتفكر  
ونظر ، إنما هو أمر ظهر لهم من غير تيقن ، ونصب « بادي » أيضا على الظرف  
على ما ذكرنا • ويجوز أن يكون من قرأه بالياء أراد الهمز ، ثم خفف الهمزة بالبدل  
لافتتاحها ، وانكسار ما قبلها ، فتكون القراءتان بمعنى من الابتداء ، والعامل  
في « بادي » في القراءتين « اتّبعك » ، وجاز أن يعمل ما قبل « إلا » فيما

(١) التبصرة ٧٦/ب ، والتيسير ١٢٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٦١ ، وزاد  
المسير ٩٥/٤ ، وتفسير الطبري ٢٩٣/١٥ ، وتفسير القرطبي ٢٢/٩ ، وتفسير  
النسفي ١٨٤/٢

(٢) ب : « أمر » ورجحت ما في : ص ، ر •

(٣) تكملة لازمة من : « ر » •

بعدها ، على الاتساع في الظرف ، ولولا ذلك ماجاز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيدا درهما ، لم يجوز لوقوع الاسمين<sup>(١)</sup> بعد « إلا »<sup>(٢)</sup> .

« ٤ » قوله : ( فَعُمِّيْتُ عليكم ) قرأه حفص وحمة والكسائي بضم العين والتشديد وقرأ الباقون بفتح العين والتخفيف .

وحجة من ضمّ وشدد أنه ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، وحمله على المعنى ؛ لأنهم لم يعموا عن الرحمة حتى عُمِّيَتْ عليهم ، وفي قراءة الأعشى<sup>(٣)</sup> : « فَعَمَّاهَا عليكم » [ فهذا يدلّ على التشديد وإن هو عمّاها عليهم ]<sup>(٤)</sup> إذ لا يكون أمر إلا بإرادة الله .

« ٥ » وحجة من فتح وخفّف أنه أضاف الفعل إلى « الرحمة » فضمير<sup>(٥)</sup> الرحمة في « عُمِّيَتْ » مرفوع بفعله . وقد أجمعوا على الفتح والتخفيف في القصص<sup>(٦)</sup> ، وهو مثله ، ومعنى الآية على الحقيقة أنهم عمّوا عن الرحمة ، لم تعم الرحمة عليهم . فهو من باب « أدخلت القبرَ زيدا ، وأدخلت القلنسوة رأسي » ، وحسن هذا في كلام العرب ، لأن المعنى مفهوم لا يشكّل ، وعلى ذلك أتى قوله : ( فلا تحسبنّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ) « إبراهيم ٤٧ » إنما حقيقته : مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ ، ويجوز أن يكون معنى<sup>(٧)</sup> « عُمِّيَتْ » خفيت ، فلا يكون فيه قلب<sup>(٨)</sup> .

(١) ص : « الإهين » ، ر : « الاسم » .

(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١١ ، وزاد المسير ٩٥/٤ ، وتفسير عربي القرآن ٢٠٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٢/٢ ، وتفسير النسفي ١٨٥/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٧/ب .

(٣) ب : « الأعشى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب : « فصير » وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) حرفها هو : ( ٦٦ أ ) .

(٧) ب : « بمعنى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٨) زاد المسير ٩٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب

القرآن ١/١١٢ - ب ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١

« ٦ » قوله : ( مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ ) قرأه حفص بتنوين « كل » ، ومثله في « قد أفلح »<sup>(١)</sup> وقرأهما الباقون بغير تنوين .

وحجة من نوّنه أنه عدّى الفعل وهو « احمل » و « اسلك » إلى « زوجين » فنصبهما بالفعل ( ١٤٧/أ ) وجعل « اثنين » نعتا لـ « زوجين » ، وفيه معنى التأكيد كما قال : ( لَا تَتَّخِذُوا إِلَاهَيْنِ اثْنَيْنِ ) « النحل ٥١ » وقال : ( وَلِي نَجْةٍ وَاحِدَةٍ ) « ص ٢٣ » وقال : ( وَمَنَاةَ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَى ) « النجم ٢٠ » فـ « كل » نعت فيه معنى التأكيد . والتقدير : احمل فيها زوجين اثنين من كل شيء ، ثم حذف ما أضيف إليه « كل » فنوّنه « كلا » .

« ٧ » وحجة من أضاف أنه عدّى الفعل إلى « اثنين » وخفض « زوجين » لإضافة<sup>(٢)</sup> « كل » إليهما ، والتقدير : احمل فيها اثنين من كل زوجين ، أي : من كل صنفين<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » قوله : ( وَمَجْرَاهَا ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بفتح الميم والإمالة ، بنوه على « جرت »<sup>(٤)</sup> ، فهو مصدر « جرت » ، دليله قوله : ( تَجْرِي بِهِنَّ ) « ٤٢ » ولو حُمِلَ على الضم لقال : تجريهم . وقرأ الباقون بضم الميم . وأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش بين اللفظين ، بنوه مصدرا من « أجرى » ، وهما لغتان . يقال : جريت به وأجريت به ، مثل ذهبت به وأذهبت به . وقد أجمعوا على الضم في « مرساها » من « أرسيت » ، وهم يقولون : رست . وقد أجمعوا على ( الجبال أرساها ) « النازعات ٣٢ » ، وعلى الضم في ( أَيْتَانَ مَرَسَاها ) « الأعراف ١٨٧ » . والضم في الميم في « مجراها » الاختيار ، لأن الأكثر عليه<sup>(٥)</sup> . وقد ذكرنا علة الإمالة فيما تقدّم<sup>(٦)</sup> .

(١) أي سورة المؤمنون وحرفها هو : ( ٢٧ أ ) .

(٢) ص : « ثم حذف ما أضيف » .

(٣) زاد المسير ١٠٦/٤ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٤) ب : « حرف » وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٦٢ ، وزاد المسير ١٠٨/٤ ، وتفسير النسفي

١٨٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٣/أب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٦) راجع « باب أقسام علل الإمالة » ، الفقرة « ١٥ » .

« ٩ » قوله : ( يا بُنَيَّ اركب ) قرأ عاصم<sup>(١)</sup> بفتح الياء والتشديد ، هنا وفي يوسف والصفات وثلاثة مواضع في لقمان<sup>(٢)</sup> ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة . وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : ( يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ ) « ١٣ » وقرأ في رواية قُتَيْبِل عنه : ( يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ) « لقمان ١٧ » بإسكان الياء والتخفيف ، وفي رواية البَزْزِي بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص . وقرأ جميع ذلك الباقيون بكسر الياء والتشديد .

وحجة من شدد الياء وكسرها ، وعليه أكثر القراء ، وهو الاختيار ، لأن الأصل فيه ثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير والثانية هي لام الفعل في « ابن » لأن أصله « بنى » على « فَعَلَ »<sup>(٣)</sup> ، والتصغير يردّ المصغرات إلى أصولها ، فردّت الياء ، لأنها أصلية ، وامتنعت ياء التصغير من دخول الحركات فيها ، لئلا تقلب وتغير ، والثالثة هي ياء الإضافة التي ينكسر ما قبلها أبداً ، فأدغمت ياء التصغير في الثانية ، وفي لام الفعل ، وكسرت لأجل ياء الإضافة ، وحذفت ياء الإضافة ، لاجتماع ثلاث ياءات مع تشديد وكسرتين ، ولأن فيه أكثر من غير اجتماع كسرات وياءات ، فإذا اجتمع ما يستثقل كان الحذف أكد وأقوى ، وبقيت الكسرة تدلّ على ياء الإضافة ، كما تقول : يا غلام ويا صاحب تعال ، فتحذف الياء وتبقى الكسرة تدلّ عليها ، وإنما قَوِي الحذف ( ١٤٧/ب ) لياء الإضافة في النداء لأنها بدل من التنوين ، والتنوين لا يثبت في المعارف في النداء ، فحذف ما هو بدل منه ، وإثباتها جائز في كل موضع إلا فيما يقع فيه الاستثقال ، لاجتماع الياءات ، فإن الإثبات لياء الإضافة فيه ضعف قليل نحو : يا بني ، ويا أخي ، وشبهه .

« ١٠ » وحجة من فتح الياء مشددة أنه لما أتى بالكلمة على أصلها بثلاث

(١) ب : « حفص » وتصويبه من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ١٠٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ) ، وسيأتي

ذكر حرفي الصفات ولقمان ، الفقرة « ١١ ، ٧ » .

(٣) ب : « فَعِل » وتوجيهه من : ص ، ر .

ياءات ، استثقل اجتماع الياءات والكسرات ، فأبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة ، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ، ثم حذفت<sup>(١)</sup> الألف ، كما تحذف الياء في النداء ، وبقيت الفتحة تدلّ على الألف المحذوفة . وقد أجاز المازني<sup>(٢)</sup> : « يا زيدا تعال » يريد : يا زيدي ، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة ، ومن الياء ألفا . قال المازني : وضع الألف مكان الياء في النداء مطّرد . وعلى هذا قرأ ابن عامر : ( يا أبت ) « يوسف ٤ » بفتح التاء ، أراد : يا أبتى ، ثم قلب وحذف الألف لدلالة الفتحة عليها .

« ١١ » وحجة من أسكن الياء أنه حذف ياء الإضافة ، على أصل حذفها في النداء ، ثم استثقل ياء مشدّدة مكسورة فحذف لام الفعل فبقيت ياء التصغير ساكنة ، وهي قراءة فيها ضعف لتكرّر الحذف . وقد جاءت في الشعر في غير الياءات ، فهو في الياءات أجود لثقل ذلك<sup>(٣)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( إنّه عملٌ غيرٌ صالح ) قرأ الكسائي بكسر الميم وفتح اللام ، ونصب « غير » . وقرأ الباقون بفتح الميم ، وضم اللام منوثة<sup>(٤)</sup> ، ورفع « غير » .

وحجة من قرأ برفع « عمل » و « غير » أنه جعل الكلام متصلا من قول الله جل ذكره لنوح ، وجعل الضمير في « إنّه » راجعا إلى السؤال ، فجعل « العمل » خبر « إن » ، لأنه هو السؤال ، وجعل « غيرا » صفة لـ « العمل » ، والتقدير : إن سؤالك أن أنجي كافرا عمل منك غير صالح . وقيل : تقديره إن

(١) قوله : « ثم حذفت » سقط من : ص .

(٢) هو بكر بن محمد بن بَقِيّة ، أبو عثمان ، صاحب التصانيف ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وعنه المنيرد والفضل بن محمد ، فهو من النحاة ، كثير الرواية ، (ت ٢٤٧ هـ) ، ترجم في ابنه الرواة ٢٤٦/١ ، ومراتب النحويين ٧٧ ، وطبقات القراء ١٧٩/١

(٣) زاد السير ١١٠/٤ ، والنشر ٢٧٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٤٩/ب - ١/٥٠ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٤) ب : « بنوه » وتصويبه من : ص ، ر .

سؤالك ما ليس لك به علم عمل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء في « إنه » تعود على ما دلّ عليه أول الكلام ، وهو قوله « اركب معنا ولا تكن مع الكافرين » ، فيكون التقدير : إن كون الكافرين معك عمل منك غير صالح . فيكون أيضا من قول الله جلّ ذكره لـ « نوح » كالأول . ويجوز أن يكون الكلام من قول « نوح » لابنه يخاطبه [ بذلك ]<sup>(١)</sup> ويقرّعه ، وتقديره : يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين إنه عمل غير صالح ، أي إن كونك مع الكافرين عمل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء لابن نوح على تقدير حذف مضاف مع العمل ، أي : إن ابنك ذو عمل . فيكون من كلام الله جلّ ذكره لـ « نوح » .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الميم ونصب « غيرا » أنه جعل الضمير في « إنه » لابن نوح ، فآخبر عنه ( ١٤٨/أ ) بفعله ، وجعل « غيرا » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إن ابنك عمل عتلا غير صالح ، فيكون معناها كالمعنى في القراءة برفع « عمل » في قول من جعل الهاء لابن نوح ، وأضمر مضافا محذوفا . ومعنى « ليس من أهلك » أي : ليس من أهل دينك . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدت أن أنجيهم من الفرق . وقيل : إنه كان ربييه ، ولم يكن ولده . وقد روت عائشة وأسماء ابنة يزيد<sup>(٢)</sup> أن النبي عليه السلام قرأ « عمل غير صالح » ، تعني بكسر الميم ونصب « غير » ، وكذلك روت عنه أم سلمة أنه أمرها أن تقرأ كذلك بكسر الميم ونصب « غير » .

﴿ ١٣ ﴾

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) هي أم عامر وأم سلمة ، وهي بنت عمة معاذ بن جبل ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل إنها حضرت بيعة الرضوان ، حضرت يوم اليرموك ، ذكر الذهبي أن قبرها بمقبرة الباب الصغير بدمشق ، عاشت إلى دولة يزيد بن معاوية ، ترجمت في سير أعلام النبلاء ٢/٢١٤ ، وجوامع السيرة ٢٧٨

(٣) معاني القرآن ١٧/٢ ، وتفسير الطبري ٣٥١/١ ، وسنن الترمذي ١٣٠/٨ ، وتفسير القرطبي ٤/١١٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٥ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٦ ، وتفسير النسفي ٢/١٩١



« ١٤ » قوله : ( فلا تَسْأَلْنِ ) قرأه ابن كثير بفتح النون والسلام [ مشدداً <sup>(١)</sup> ] وقرأ نافع وابن عامر بكسر النون وفتح اللام مشدداً • وقرأ الباقون بإسكان اللام وكسر النون مخففاً •

وحجة من فتح النون وشدد أنه جعلها النون المشددة التي تدخل في الأمر والنهي للتأكيد ، وفتح اللام [ التي ] <sup>(٢)</sup> قبلها ، ولئلا يلتقي ساكنان ، والفعل للواحد أبداً ، مع النون الثقيلة والخفيفة ، مبني على الفتح ، وعدى الفعل إلى مفعول واحد وهو « ما » ، وذلك حسن في « سأل » ، لأنه غير داخل على ابتداء وخبر ، وكذلك العلة لمن شدد وكسر النون غير أنه عدى الفعل إلى مفعولين وهما <sup>(٣)</sup> الياء و « ما » ، فحذف الياء لدلالة الكسرة عليها • وكان أصله ثلاث نونات « تسألني » [ في ] <sup>(٤)</sup> النون المشددة التي للتأكيد مقام نونين ، فالنون التي تدخل مع الياء في اسم المضر المفعول ، في نحو : ضربني ، فحذف إحدى النونات لاجتماع الأمثال تخفيفاً ، كما تحذف في « إني » ، وأصلها « إنتي » •

« ١٥ » حجة من أسكن اللام وخفف النون أنه لم يدخل النون المشددة التي للتأكيد في الفعل ، ووصل الفعل بضمير المتكلم ، وهو المفعول الأول • و « ما » المفعول الثاني ، وأسكن اللام للنهي وحذف الياء لدلالة الكسرة عليها • فالفعل في هذه القراءة معرب مجزوم للنهي ، وفيما تقدم مبني على الفتح <sup>(٥)</sup> •

« ١٦ » قوله : ( ومن خِزْيِ يومئذٍ ) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم ،

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٣) ب : « وهو » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة لازمة من : ر .

(٥) التبصرة ١/٧٧ ، والتيسير ١٢٥ ، وزاد المسير ١١٤/٢ ، وإيضاح الوقف

والابتداء ٢٦٣ ، وتفسير النسفي ١٩٢/٢

ومثله في النمل وسأل سائل<sup>(١)</sup> ، ووافقهما على ذلك في النمل خاصة حمزة وعاصم .  
وقرأهن الباقون بكسر الميم .

وحجة من كسر أنه أجراه مجرى سائر الأسماء ، فخفضه لإضافة « الخزي »  
و « العذاب » و « الفرع » إليه ، ولم ينوا « يوما » لإضافته إلى « إذ »  
لأنه يجوز أن يفصل من « إذ » والبناء إنما يلزم إذا لزم العلة .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه بناء على الفتح [ لإضافته ]<sup>(٢)</sup> إلى غير متمكن  
وهو « إذ » ، وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال<sup>(٣)</sup> .

« ١٨ » قوله : ( ألا إن ثمود ) قرأ حفص وحمزة في هذه السورة بغير  
صرف ، ومثله ( ١٤٨ / ب ) في العنكبوت والفرقان والنجم<sup>(٤)</sup> ، ووافقهما  
أبو بكر على ترك الصرف في النجم خاصة . وصرفهن الباقون<sup>(٥)</sup> .

وحجة من صرف أنه جعل « ثمودا » اسما مذكرا للأب أو للحي<sup>(٦)</sup> ،  
فلا علة تمنع في صرفه ، إذ الصرف أصل الأسماء كلها ، وكل ما امتنع منها من  
الصرف فلعلتين دخلتا<sup>(٧)</sup> عليه ، فمئع التنوين والخفض .

« ١٩ » وحجة من لم يصرف أنه جعله اسما للقبيلة ، فمنعه من الصرف  
لوجود علتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث . وتقرئ الكسائي بصرف قوله :  
( ألا بعدا لثمود ) جعله اسما للحي أو للأب . ولم يصرفه الباقون ، جعلوه اسما

(١) حرف النمل ( ٨٩ أ ) وسبأتي فيها ، الفقرة « ٣٦ - ٣٧ » وجرف المعارج  
هو ( ١١ أ ) .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٣ ، وزاد المسير ١٢٦ / ٤ ، وتفسير مشكل  
إعراب القرآن ١١٦ / ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٠ / ب ، والكشف في  
نكت المعاني والإعراب ١ / ٦٩ ، وتفسير النسخي ١٩٢ / ٢

(٤) أحرفها على الترتيب هي : ( ٣٨ ، ٣٨ ، ٥١ ) وسبأ في ذكر الثاني والثالث  
كلا في سورته ، الفقرة « ٩ ، ٦ » .

(٥) قوله : « ووافقهما . . الباقون » سقط من : ص .

(٦) ب : « وللحي » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٧) ب : « دخلت » وتصويبه من : ص ، ر .

للقبيلة ، وما عليه الجماعة في ذلك كله هو الاختيار ، إذ القراءتان متساويتان<sup>(١)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( قال سلام ° ) قرأه حمزة والكسائي بكسر السين وسكون اللام ، من غير ألف ، ومثله في الذاريات<sup>(٢)</sup> . وقراءهما الباقون « سلام » بفتح السين وبألف بعد اللام ، وهما لغتان بمعنى التحية كقولهم : هو حل وحلال ، وحرم وحرام . ويجوز أن يكون « سلام » بمعنى المسألة التي هي خلاف الحرب . كان إبراهيم صلى الله عليه وسلم لما رآهم لا يأكلون طعامه أو جسد في نفسه خوفا منهم ، فقال لهم : سلّم ، أي أنا سلّم لكم ولست بحرب لكم ، فلا تمتنعوا من أكل طعامي كما يمتنع من أكل طعام العدو . ومعنى « سلام » أي سلام عليكم . فالخبر محذوف ، وهو رد السلام عليهم ، إذ سلموا عليه . وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، وهو أبين في التحية ورد السلام . وقوله : ( قالوا سلاما ) نصب بإعمال القول فيه ، وليس بحكاية ، وهو بمنزلة قولك : قلت حقا . فسلام هو معنى ما قالوا ، وليس هو ما قالوا بعينه ، ولو كان هو ما قالوا لحكيته كما قالوه . فأما قوله « قال سلام » فهو حكاية ما قال<sup>(٣)</sup> . فذلك لم يعمل فيه القول ورفع . ورؤي عن النبي عليه السلام أمر أن يقرأ : ( قال سلم ) بغير ألف<sup>(٤)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( يعقوب ° ، قالت ° ) قرأه ابن عامر وحمزة وحفص بالنصب ، ورفع الباقون .

وحجة من رفع أنه جعل « يعقوب » ابتداء ، والظرف المقدّم خبره ، وهو « من وراء إسحاق » ، ويحتمل رفعه بالظرف الذي قبله .

(١) معاني القرآن ٢/٢٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦٢ ، والنشر ٢/٢٧٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٩/ب .

(٢) حرفها هو : ( ٢٥٦ ) وسيأتي فيها بأولها .

(٣) ص : « قال بعينه » .

(٤) قواه : « بغير ألف » سقط من : ر ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٦٤ ، وزاد المسير ٤/١٢٧ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٧ .

« ٢٢ » وحجة من نصب أنه جعله في موضع خفض ، لكن لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وهو معطوف على « إسحاق » والتقدير : فبشّرناها بإسحاق ويعقوب . وفيه غمز عند سيبويه والأخفش للفرقة بين « يعقوب » وبين حرف العطف بالظرف [ فكأنما فصلت بين الجار والمجرور بالظرف ] <sup>(١)</sup> لأن حق حرف الجر . أن يكون ملاصقا <sup>(٢)</sup> لحرف العطف في اللفظ أو في <sup>(٣)</sup> المعنى . ولو قلت : ومن وراء إسحاق يعقوب ، فجئت بحرف الجر ملاصقا لحرف العطف لم يجز ، كما أنك لو قلت : مرتت يزيد وبني الدار عمرو ، لم يجز ، ويقبح « وفي الدار عمرو » للفرقة بالظرف ( ١٤٩/أ ) ولكن يجوز نصب « يعقوب » بحمّله على موضع « إسحاق » لأن « إسحاق » في موضع نصب ، لأنه مفعول به في المعنى ، وفيه بُعد أيضا للفصل ، بين الناصب والمنصوب بالظرف . ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا وفي الدار عمرا ، قبح للفرقة بالظرف . ويجوز أن تنصب « يعقوب » بفعل مضمر يدلّ عليه الكلام ، كأنه قال : ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب . وهو حسن . والرفع هو الاختيار لصحة إعرابه ولأن الأكثر [ من القراء ] <sup>(٤)</sup> عليه <sup>(٥)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( فأسر بأهلك ) قرأه الحريمان بوصل الألف من « سري » ، كما قال : ( والليل إذا يسر ) « الفجر » وذلك حيث وقع . وقرأ الباقر بالهمز من « أسرى » كما قال : ( سبحان الذي أسرى ) « الإسراء ١ » فهما لغتان مشهورتان <sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) ب : « متلاصقا » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٣) ب : « وفي » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة مناسبة من : ص ، ر .

(٥) معاني القرآن ١/٣٨٣ ، ٢/٢٢ ، وتفسير الطبري ١٥/٣٩٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧١٥ ، وتفسير القرطبي ٩/٦٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٧/ب ، وزاد المسير ٤/١٣٢ ، وتفسير النسفي ٢/١١٧

(٦) زاد المسير ٤/١٤١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٠/ب - ١/٥١ ، وتفسير النسفي ٢/١٩٩

« ٢٤ » قوله : ( إلا امرأتك ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من « أحد » لأنه نهى ، والنهي نهي ، والبدل في النفي وجه الكلام<sup>(١)</sup> ، لأنه بمعنى : ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك . وقرأ الباقون بالنصب ، على الاستثناء من الإيجاب في قوله : ( فأسر بأهلك ) ، ويجوز أن يكون على الاستثناء من النهي ، لأن الكلام قد تمّ قبله . والأول أحسن<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدّم ذكر « أصلواتك » في براءة<sup>(٣)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( سعدوا ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بضم السين ، وفتحها الباقون .

وحجة من فتح أن « سعدوا » فعل لا يتعدّى ، وإذا لم يتعد إلى مفعول لم يترك إلى ما لم يسم فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام يقوم مقام الفاعل . فهو وجه الكلام والاختيار وقد قال ( فأمّا الذين شقوا ) ، ولم يقل « أشقوا » ولا « شقوا » ، فحمل « سعدوا » على « شقوا » أحسن وأولى .

« ٢٦ » وحجة من ضمّ السين أنه حملة على لغة حكيت عن العرب خارجة عن القياس حكى : سعدة الله ، بمعنى : أسعده الله ، وذلك قليل . وقولهم : مسعود ، يدلّ على « سعدة الله » . حكى الكسائي : سَعَدُوا وأَسَعَدُوا ، اللغتان بمعنى<sup>(٤)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( وإنّ كلاً ) قرأ الحريان وأبو بكر : وإنّ كلاً بتخفيف « إنّ » وشدّد الباقون ، وقرأ عاصم وحزمة وابن عامر « لمّا » بالتشديد ،

(١) قوله : « والبدل ... الكلام » سقط من : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٦٥ ، وزاد المسير ١٤٢/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٨/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأنصار ١/١٥١ .

(٣) راجع سورة التوبة ، الفقرة « ٢٠ - ٢١ » .

(٤) التيسير ١٢٦ ، والنشر ٢/٢٨٠ ، وأدب الكاتب ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٢٢٣/١ ، وزاد المسير ١٦١/٤ ، وتفسير النسفي ٢٠٥/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧٠/ب .

وخفّف الباقون .

وحجة من شدّد « إن » أنه أنى بها على أصلها ، وأعملها في « كلّ ولما » وما بعد الخبر .

« ٢٨ » وحجة من خفّف أنه استثقل التضعيف ، فخفّف وحذف النون الثانية وأعمل « إن » مخفّفة عملها مثقّلة كما أعمل « يك » محذوفا عمله غير محذوف .

« ٢٩ » وحجة من خفّف « لما » أنه جعل اللام لام توكيد ، دخلت على « ما » التي هي خبر « إن » ، ولام « ليوفينهم » جواب القسم ، والتقدير : وإن كلا لخلق أو لبشر ليوفينهم ربك أعمالهم والمضاف ( ١٤٩/ب ) إليه كل محذوف ، والتقدير : وإن كل مخلوق . ولا يحسن أن تكون « ما » زائدة ، كما يحسن ذلك في قوله : ( إن كلّ نفسٍ لما عليها ) « الطارق ٤ » لأنك إذا قدّرت حذف « ما » في سورة الطارق صارت [ اللام داخلة على « كل » وذلك حسن . ولو قدّرت زيادة « ما » في هذه السورة صارت <sup>(١)</sup> اللام داخلة على اللام في « ليوفينهم » وذلك لا يحسن . وقد قيل : إن « ما » زائدة ، دخلت لتفصل بين اللامين الداخلتين على الخبر ، وهو « يوفينهم » . فكل اللامين تكون جوابا للقسم ، فلما اتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ « ما » ، والقول الأول أحسن .

« ٣٠ » وحجة من شدّد « لما » أنه على تقدير حذف ميم ، والأصل « لمن ما » فلما أُدغمت النون في الميم اجتمع ثلاث ميمات فحذفت إحداهن ، وهي الأولى المكسورة ، لاجتماع الأمثال ، والتقدير : وإن كلا لمن خلق ليوفينهم ربك . ويجوز أن يكون الأصل « لمن ما » ، بفتح الميم ، على أن « ما » زائدة ، ثم يقع الإدغام والحذف على ما ذكرنا . والتقدير : وإن كلا لخلق ليوفينهم ربك ، فيرجع إلى [ معنى ] <sup>(٢)</sup> القراءة الأولى التي بالتخفيف . وقد قيل : إن « لما » بالشدّيد مصدر « لم » أجري في الوصل مجرى الوقف ، وهو قول ضعيف في

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) تكملة موضحّة من : ص ، ر .

الإعراب ، لا يجوز إلا في الشعر ، وضعيف في المعنى ، وحكي عن الكسائي أنه قال : لا أعرف <sup>(١)</sup> وجه التثقيب في « لَمَّا » • ولو خَفَفَتْ « إِنْ » ورفعت « كَلَّا » لحسن معنى « لَمَّا » بالتشديد على معنى « إِنْ » ، كالذي في سورة الطارق وسورة يس <sup>(٢)</sup> •

« ٣١ » قوله : ( وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ ) قرأه نافع وحفص بضم الياء ، وفتح الجيم • وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الجيم •

وحجة من ضمّ أنه حملَ الفعل على ما لم يسمّ فاعله ، فأقام الأمر مقام الفاعل ، كما قال : ( ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ ) « الأنعام ٦٢ » ، وقال : ( إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ) « فصلت ٤٧ » •

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه أضاف الفعل إلى « الأمر » ، فرفعه بفعله كما قال : ( وَالْأَمْرُ يُؤْمَدُ لِلَّهِ ) « الانقطار ١٩ » <sup>(٣)</sup> •

« ٣٣ » قوله : ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء •

وحجة من قرأه بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، ردّوه على ما قبله من الخطاب في قوله : ( فاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ) ، وهو أمر للنبي ، والمراد به هو وأُمته ، والتقدير : قل لهم يا محمد ما ربّي بغافل عما تعملون • وحجة من قرأه بالياء أنه حمّله على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ ) « ١٢١ » ، وقوله : ( وَاتَّظَرُوا إِنَّا

(١) ب : «الإعراب» وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) حرفاهما هما : ( ٤٦ ، ٣٢ ) وسيأتي ذكرهما كلا في سورته ، الفقرة « ٧٦٦ » وبأول الطارق ، وانظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٢٠ ، والتبصرة ٧٧/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٦٦ ، وزاد المسير ٤/١٦٤ ، وتفسير النسفي ٢/٢٠٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧٠/ب - ١/٧١ •

(٣) زاد المسير ٤/١٧٥ ، وتفسير النسفي ٢/٢٠٩ •

مُتَظَرُونَ) « ١٢٢ » ، وفيه أيضا معنى التهديد والوعيد<sup>(١)</sup> للكفار ، والتقدير : وما ربك يا محمد بغافل عما يعمل هؤلاء الذين لا يؤمنون<sup>(٢)</sup> .

« ٣٤ » فيها ثماني عشرة ياء إضافة ، اختلف فيها ، من ذلك :

• (إني أخاف ) في ثلاثة مواضع « ٣ ، ٢٦ ، ٨٤ » .

• (إني أعظك ) « ٤٦ » ، (إني أعوذ بك ) « ٤٧ » ( ١/١٥٠ ) .

• (شقاقي أن ) « ٨٩ » قرأ الحرمين وأبو عمرو بالفتح في الستة .

ومن ذلك : ( إن أجري إلا ) في موضعين « ٢٩ ، ٥١ » قرأهما نافع وابن

عامر [ وأبو عمرو ]<sup>(٣)</sup> وحفص بالفتح حيث وقع .

ومن ذلك : ( عني إنه ) « ١٠ » ، ( نصحي إن ) « ٣٤ » ، ( ضيفي

أليس ) « ٧٨ » قرأ الثلاثة نافع وأبو عمرو بالفتح<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك : ( ولكني أراكم ) « ٣٩ » و (إني أراكم ) « ٨٤ » قرأهما نافع

وأبو عمرو والبرزّي بالفتح .

ومن ذلك : ( فطرنى ) « ٥١ » قرأها نافع والبرزّي بالفتح .

ومن ذلك : ( إني أشهد الله ) « ٥٤ » قرأها نافع بالفتح .

ومن ذلك : ( وما توفيقي إلا بالله ) « ٨٨ » قرأها<sup>(٥)</sup> نافع وأبو عمرو وابن

عامر بالفتح .

ومن ذلك : ( أرهطي ) « ٩٢ » قرأها الكوفيون وهشام بالإسكان .

« ٣٥ » فيها ثلاث زوائد ، قوله : ( فلا تسألن ) « ٤٦ » قرأ ورش وأبو

عمرو بياء في الوصل .

قوله : ( ولا تخزون ) « ٧٨ » قرأها أبو عمرو بياء في الوصل .

(١) ب : « بالوعيد » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٦٦ ، وتفسير النسفي ٢/٢١٠ .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) ص : « بالفتح حيث وقع » .

(٥) ب ، ص : « قرأ » ووجهه ما في : ر .